

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة - باتنة 1 - الحاج لخضر  
كلية العلوم الإسلامية / قسم أصول الدين  
نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي  
والعلاقات الخارجية

# أثر القراءات العشرية في صياغة القواعد الذوقية

- دراسة استقرايَّة تحليليَّة تأصيليَّة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم القراءات

إشراف الأستاذ الدكتور:

منصور كافي

إعداد الطالب:

نبيل مسالتي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
السعيد بوخالفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة حاج لخضر باتنة 1	رئيسا
منصور كافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة حاج لخضر باتنة 1	مقررا
عبد الحفيظ هلال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة حاج لخضر باتنة 1	عضوا
محمد بوركاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا
عادل مقراني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا
رضوان لحشين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا

الموسم الجامعي: (1440هـ/2019م \_ 1441هـ/2020م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ

إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿ طه: ١١٤

## شكر وعرافان

امثالا لقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ سبأ: ١٣

وقوله ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الطيب الدكتور: منصور

كافي - حفظه الله - على حسن وكرم الإشراف، وعلى ما

بذله من نصح وتوجيه وصبر طيلة مدة البحث.

والشكر البليغ موصول لأعضاء لجنة المناقشة على ما بذلونه من

جهد في التمحيص والتصويب.

كما أشكر كل من أعانني من قريب أو من بعيد ممن

لا يسعني ذكر أسمائهم فجزاهم الله خيرا.

إهداء

أمي رحمها الله، أبي حفظه الله، زوجتي، أبنائي،  
إخواني، أصحابي، رعاكم الله جميعا:  
لكم أهدي هذا العمل عربون محبة ووفاء وتقدير.

مقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ **أما بعد:**  
فالعلوم وإن تنوعت فروعها وأقسامها، وتفاضلت مقاصدها وغاياتها، فهي لعلوم القرآن خادمة، وشرف العلم من شرف المعلوم، ولو لم يكن في فضل علومه إلا قول النبي ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» [صحيح البخاري: 5027] لكفى وشفى، وليس هذا العلم محصوراً في ركن واحد، بل هو فروع، ولكل فرع منها أنواع وأقسام، يستحيل أن يحيط بها علم إنسان، والخيرية الموعود بها في كلامه ﷺ الآنف الذكر، تتحقق بقدر ما للعلم المبحوث فيه من تعلق بكتاب الله، وتحقيق لمقاصده.  
ومن علوم القرآن التي اعتنى بها علماء الإسلام، علم توجيه القراءات القرآنية نحواً وصرفاً، بلاغة ودلالة، فرووه عن مشايخهم، وألفوا فيه التأليف الكبار، وضبطوا ذلك رواية ودراية.

ولا ريب أن العناية بهذا تدلُّ على ما بذلوه من جهدٍ في حفظ الذكر الحكيم من التبديل والتغيير، وأن الله تبارك وتعالى حقق وعده بتسخيرهم لهذا العمل حين قال ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ الحجر: ٩.

فكتاب الله ﴿ **لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾ فصلت: ٤٢، لا يأتيه الباطل في كتابته ولا قراءته، فلم تُلحَن منه آية ولا كلمة، بل ولا حرف، كما لم يُزد فيه شيء، لأنه محفوظ بحفظ الله تعالى.

ولم يزل علماؤنا القراء يشتغلون بقواعد النحو تدريساً وتأليفاً، حتى كثرت المؤلفات في علم التوجيه النحوي للقراءات.

غير أن المعاصرين منهم قلَّت عنايتهم بهذا العلم، فلا تجده إلا عند خواص المقرئين، ورغبةً منِّي في خدمة كتاب الله، والانتظام في سلك الأولين، اخترت هذا البحث ليكون أطروحة للدكتوراه تحت عنوان:

" **أثر القراءات العشرية في صياغة القواعد النحوية** "

- دراسة استقرائية، تحليلية، تأصيلية -

**أولاً: مشكلة البحث:** ينطلق البحث مجيباً عن إشكال رئيسٍ يُمكن أن يُطرح كالاتي:

كيف يُمكن للأحرف المختلف فيها بين القراء العشرة أن تكون حاضرة في الدرس النَّحوي؛ استشهاداً وتمثيلاً وتأصيلاً؟ فيُستعني بها عن كثير من الشواهد الشعرية والنثرية - التي لا تضاهيها ثبوتاً ودلالة -؟ ومن ثمَّ اعتمادها سلبيًا وإيجاباً في صياغة القواعد النَّحوية؛ إنشاءً أو تقويةً أو توسيعاً أو تضيقاً، أو تقييداً أو...؟

**ثانياً: أهمية البحث:** وتبرز أهمية الموضوع من ثلاث جهات:

**أولها:** من جهة مادته وقداستها لتعلقها بالقران الكريم ولغته، التي أحسب أنَّها لم تُبحث من قبل على النمط المقصود فيما انتهى إليه اجتهادي؛ إذ أنَّها تُقدم مسائل النَّحو على شكل درسٍ عملي تطبيقي، يجمع بين شرف علمين، علم القراءات العشر فرشاً، وعلم النَّحو توجيهاً، وذلك من خلال تحكيم الأوَّل في صياغة قواعد الثاني، باعتباره دليلاً من الأدلة النحوية؛ بل هو أشرف الأدلة وأسمأها، مع تمثيل لها من واقع اختلاف القراء العشرة، وجعله ضابطاً في صحة تلك القواعد أو رفضها.

**ثانيها:** من جهة تتبع واستقراء الكلمات القرآنية المتواترة التي فُرِّتْ بأكثر من وجه نحويٍّ، ومحاولة استقصاء الأوجه الإعرابية فيها، فالقواعد النَّحوية تتجلى في ظل إعراب القراءات.

**ثالثها:** من جهة تعامله مع كتب الاحتجاج للقراءات، التي تُعتبر الميدان الخصب لعلم التوجيه، فعزَّ اليوم من يُمارس هذه الكتب، فضلاً أن يَسْتخرج منها ما حفلت به من عللٍ لفظية ومعانٍ نحوية.

**ثالثاً: أسباب اختيار البحث:**

بعيدا عن الأسباب العلمية العامة التي تُذكر في كلِّ بحث، يُعتبر تخصص الباحث أكبر دافع لاختياره مشروع بحثه، فهذا الموضوع له صلة بمجال دراستي في مرحلة الماجستير، والمتعلق بدراسة قراءة الإمام أبي جعفر المدني، وأثرها في الدراسات اللغوية والتفسيرية، وهو حينئذ انتقل من موضوع جزئيٍّ إلى آخرٍ كليٍّ في جانب محدد، ألا وهو الجانب النَّحويِّ، وفي عمومٍ مقيدٍ، ألا وهو القراءات العشر المتواترة.

**رابعاً: أهداف البحث:**

إبراز العلاقة بين القراءات القرآنية والنحو العربي عملياً في ضوء علم الاحتجاج؛ وذلك باستقراء النماذج والأمثلة التطبيقية من واقع اختلاف القراءات العشر، وجعل كلِّ منها تحت الباب النَّحوي المناسب لها تحليلاً وتأصيلاً، فإنَّه ممَّا آسفني أن أكثر من تكلم عن هذه العلاقة سلك مسلك الأدباء والبلغاء، صحيح أن هذه العلاقة من حقِّها أن توصف بأكثر ممَّا قيل فيها، والأحسن معها وليس منها أن نأتي لها بأمثلة ثابتة من القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، مع بيان وجه ما انفرد به كلُّ واحد من هؤلاء القراء العشرة نحويًّا، كل ذلك في كنف معرفة مناهج النَّحويين والمفسرين في الصناعة النَّحوية.

**خامسا: الدراسات السابقة:**

بعد بحثٍ في فهارس الرسائل العلمية المتوفرة، والاتصال بالجامعات والمراكز العلمية؛ لم أظفر بدراسة مُتخصِّصةٍ بهذا العنوان " أثر القراءات العشرية في صياغة القواعد النحوية"، لكنني وجدت كلاما جيدا متناثرا في جملة من الرسائل الجامعية المتعلقة بهذا الموضوع، غير أنَّه ينقص تلك الدراسات الاتجاه الصحيح في التعامل مع كثرة وتداخل المعلومات المتوفرة، فهي دراسات تفتقر إلى المعرفة الصحيحة لعلم القراءات وعلم النَّحو من جهة، وتتعامل مع مسائل جزئية في تناولها أمثلةً محدودةً مكررةً من جهة أخرى، ثم إنَّها لا تُعطي تفسيراً شاملاً لظاهرة الاحتكام للقرينة اللفظية في التوجيه النَّحوي للقراءات العشر سلباً وإيجاباً، كما يُعبأ عليها تناولها جملةً من المعارف؛ اللغوية والصوتية والعقدية والفقهيّة على طريقة الحشو، فإنَّ توجيه الجهد إلى شيء بعينه وإنجازه، أولى من تفريق الجهد الذي تقل أو تُعدم معه الفائدة، ولعلَّ أقرب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بعض جوانبه ما يأتي:

**1. القراءات العشر المختلفة في العلامات الإعرابية وأثر ذلك في المعنى: مبروك حمود الشمري.**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، إشراف الدكتور: سعد حمدان الغامدي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1422هـ / 2001م.

ويلاحظ عليه أنَّه حصر الإعراب في تنوع العلامة الإعرابية، كما أنه لم يعرج على الكلمات المبنية، ولم يركز على مُشكِلكِ القراءات، وهو من المسائل المهمة عند علماء التوجيه.

**2. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العال سالم علي أحمد مكرم.**

مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، الطبعة الثانية، 1398هـ / 1978م.

**3. أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: عبد العال سالم علي أحمد مكرم.**

مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ / 1996م.

ويلاحظ عليهما أنَّهما جاءا كوصف تاريخي في بيان أثر القرآن الكريم والقراءات في اتجاهات المدارس النَّحوية بشكل عام، مع تكراره لأمثلة محدودة معلومة محفوظة، وغلب عليهما طابع كتب علوم القرآن.

**4. القراءات السبع والاستشهاد بها: رقية محمد صالح الخزامي.**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم: اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1401هـ /

1981م.



ويلاحظ عليها أنّها حصرت دراستها في جانب الاستشهاد فقط، ولم تُعَرِّجْ بالتحليل والاستنباط، كما لم تشمل دراستها القراءات الثلاث المتممة للعشر، وفرقت جهودها إلى ثلاثة ميادين: صوتي وصرفي، ولما جاءت للميدان النحوي لم تذكر سوى عشرة شواهد.

##### 5. التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاث: علي محمد فاخر.

مكتبة أميرة للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ / 1999م.

ويلاحظ عليه اقتصاره على القراءات الثلاث، وهي قراءة أبي جعفر المدني، وقراءة يعقوب الحضرمي، وقراءة خلف العاشر، كما كان للجانب الصرفي في دراسته النصيب الأوفر، ثم هو ينسب بعض الأحرف للقراء الثلاثة، مع أنّها من شواذهم، فلا يُعَوَّل عليه في العزو، كما أنّه يُجَرِّج المسائل الصرفية والنحوية من غير مصادرها المعتمدة، يتفطن لذلك كلُّ من كان له أدنى اهتمام بعالم الكتب.

##### 6. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: محمد سمير اللبدي.

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة الأولى: 1398هـ / 1978م. ويلاحظ عليه أنّه حصر مصادر دراسته في كتب معينة من كتب الاحتجاج، ولم يوفق في تحديدها، مع تحكُّمه في الأمثلة بشكل تعسفي، بحيث يعيدها أكثر من مرة تحت عناوين أخرى، ثم هو لم يتعرض لتوجيه القراءات المتواترة أو الشاذة من قريب ولا من بعيد، بالإضافة إلى تفريقه بين القرآن والقراءات المتواترة، حيث عقد الباب الرابع بعنوان: (القراءات والنحو)، بعد أن أصَّل في الباب الأوَّل أنّ القرآن الكريم هو أوَّل مصادر النحو.

ثمَّ إنِّي لم أكن لأتحدث عن سلبيات الرسائل السالفة حامداً لنفسي، وإمَّا ألزمت بها جرئاً على سنن الدراسات الأكاديمية، والذي لا يُنكر أنّ هذا الإلزام أوجب عليّ النظر في هذه الدراسات نظر المستفيد ابتداءً، ثمَّ قراءة فاحص وناقد، لتستروح نفسي، ويشتدَّ عزمها على مواصلة البحث، ذلك أنّ الباحث في مثل هذا المجال لا بُدَّ أن يكون متخصصاً في علم القراءات، متصوراً لمسائل النحو على أقل تقدير، وحكاية للحال لا فخراً، بدا لي أنّ كثيراً من هذه الدراسات لا يتوافر فيها هذان الشرطان، لذا اتخذت لنفسي منهجيةً لأخرج من التبعية والتقليد، حيث عرضت موضوعات الأطروحة بصورة دقيقة، متسلسلة مترابطة، وحرصت أن تكون الصلة متينة بينها وبين عنوانات البحث، مع التوازن بين فصول ومباحث الرسالة، وعرض الأمثلة والشواهد بصورة مقنعة ومنصفة وعادلة.

وفي الجملة فإنّه ممَّا ميز بحثي عن باقي الدراسات المشابهة أنّه يلم شمل ما تناثر من جزئياته، بحيث يسهل الرجوع إليها عند الحاجة، فهو مرتب حسب ما تقتضيه مناهج البحث العلمي، كما أنّه يتقاطع مع الرسائل التي تكلمت عن النحو القرآني في الهدف، ويختلف معها في أمور منها:

**أولاً:** الأمثلة والشواهد، باختلاف القراءات القرآنية يخدم النحو القرآني أكثر ما تخدمها الأحرف التي قرئت بوجه واحد، فهذا الأخير يحتاج إلى تجميع الآيات، أمّا القراءات فتدلُّ كلُّ قراءة على قاعدة نحوية فأكثر.

**ثانياً:** بحثي مبنيٌّ على استقرار جميع الأحرف في كلِّ باب نحوي؛ فأنت تجد القوم قد اقتصروا على ذكر شواهد محفوظة مكررة، لا يبرح أحدهم أن يأتي بمثال آخر لها من القرآن، فضلاً أن يأتي به من القراءات المتواترة.

**ثالثاً:** بحثي وضع العلاقة بين النُّحاة والقراء في إطارها الصحيح، فقد بالغ أصحاب نظرية النحو القرآني في تصوير العلاقة بين النُّحاة والقراء كأنها معركة عدائية، وتكلفوا في تحويل الحقائق، وكان الأولى بهم البعد عن الحماسة، فالطعن في القراءات كان في أحرف، ثم هو لا يمثل النُّحاة جميعاً، إذ هم قلة، وهؤلاء القلة قد استماتوا في الدفاع عن قراءات أخرى.

#### سادساً: ضبط المفاهيم المفتاحية لعنوان البحث:

(أثر القراءات العشرية في صياغة القواعد النحوية، دراسة استقرائية، تحليلية، تأصيلية).

أثر: ما أحدثته تنوع القراءات المتواترة في مجال بناء القواعد النحوية، من خلال الاحتجاج بما ولها.

القراءات: علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كلِّ وجهٍ لناقله.

العشرية: أي المنسوبة إلى القراء العشرة المتواترة قراءاتهم وهم:

1. ابن عامر الدمشقي (ت118هـ)
2. ابن كثير المكي (ت120هـ)
3. عاصم الكوفي (ت127هـ)
4. أبو جعفر المدني (ت130هـ)
5. أبو عمرو البصري (ت154هـ)
6. حمزة الزيات (ت154هـ)
7. نافع المدني (ت169هـ)
8. علي الكسائي (ت189هـ)
9. يعقوب الحضرمي (ت205هـ)
10. خلف البزار (ت229هـ)

القواعد: جمع قاعدة، وهي الحكم العام الذي ينتظم صوراً كثيرة، ويندرج تحته أفراد متعددة.

**النحوية:** أي أحوال وأواخر كلمات القرآن الكريم من حيث موقعها من الإعراب. (ليخرج من ذلك القواعد الصرفية، فهي وإن كانت قسيما للقواعد النحوية عند المتقدمين، إلا أنها انفصلت بعد ذلك، لتصبح علما مستقلا بذاته).

**الاستقرائية:** لأن أمثلة هذه الدراسة مصدرها تنوع القراءات العشر فقط ويمكن حصرها.

**التحليلية:** لأنها دراسة مرتبطة بالجانب التطبيقي العملي لطرق المعربين والمفسرين في إفادتهم من القراءات بجعلها أمثلة للدرس النحوي المألوف، أو في التوجيه النحوي لها لفظا ومعنى فيما خالف النحو المألوف، وهو ما يُسمى بمشكل القراءات.

**النأصيلية:** أملا لصياغة القواعد النحوية حيث تشمل جميع الشواهد القرآنية المتواترة دون إقصاء.

### سابعا: المنهج المتبع في البحث:

تقتضي طبيعة هذا الموضوع السير في دراسته وفق جملة من المناهج - الحاجة إليها كلها ماسة، ومجالاتها بارزة في دراستي - بعضها يُكَمِّل بعضها، وبيان ذلك فيما يأتي:

#### 1- المنهج الاستقرائي: ودوره بارز في:

أ/ تتبع الفرشيات التي قرئت بأكثر من وجه نحوي، ونسبتها إلى القراء العشرة.

ب/ تتبع وتقصي القواعد والضوابط النحوية من كتب النحو والتوجيه والتفسير.

#### 2- المنهج التحليلي: ويظهر عند عرض القراءات والقواعد النحوية، وبيان المتأثر من المؤثر، وربط

كل نوع بأمثله من واقع اختلاف القراء العشرة، وتداخل مع هذا المنهج في مواطن كثيرة كل من:

#### 3- المنهج المقارن: ويظهر عند التعرض لاختلاف المدارس النحوية في التعامل مع القراءات، ومدى

احتجاجهم بها في صياغة القواعد النحوية.

#### 4- المنهج التقدي: وتبرز ملامحه عند التعقبات على الأقوال، وذلك في مرحلة الترجيح والاختيار،

فإنه لا ترجيح ولا اختيار ولا جنوح لرأي إلا بعد نقد علمي للقول الآخر.

#### 5- المنهج التاريخي: ويظهر على قلته عند الحديث عن علمي القراءات والنحو تعريفاً ونشأة.

### ثامنا: أهم مصادر البحث ومراجعته: كثر وتنوعت مصادر ومراجع الأطروحة حتى تجاوزت مائتي

عنوان، تبعا لطبيعة البحث، وكانت الاستفادة منها على حسب صلتها، غير أن كتب علوم القرآن بمفهومه

العام أثقلت موازين الأطروحة، سواء ما تعلق منها بكتب القراءات أو كتب معاني القرآن وإعرابه.

فمن كتب القراءات: كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري.

ومن كتب النحو: كتاب سيويه، وشروح وحواشي ألفية ابن مالك.

ومن كتب التوجيه: الحجة لأبي علي الفارسي، بالإضافة إلى كتب معاني القرآن وإعرابه.

ومن كتب التفسير: كتاب البحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، وإنما اخترتهما لاهتمامهما واعتنائهما باستقصاء واستدراك الأوجه الإعرابية، وبيان علاقتها بالمعاني. ومن كتب التراجم: معرفة القراء الكبار للذهبي، وغاية النهاية لابن الجزري.

### تاسعا: الصعوبات التي اعترضت البحث: صعوبة توثيق المادة العلمية وذلك راجع إلى:

- طبيعة علم توجيه القراءات، فهو علم لا بُدَّ لمن أراد أن يشتغل به أن يكون ذا دراية واسعة بالعربية نحوًا وصرفًا، بلاغة ودلالة.

- كتب الاحتجاج - على ما فيها من تطويل - تتشابه في مقولاتها ونصوصها ومضامينها، بل وألفاظها، لذا لم أعتمد النقل الحرفي إلا نادرا، مهمشا بأهم المراجع التي اشتملت على أصل المسألة.

- زحمة المعلومات مع قوة تداخلها، خاصة ما كان بين علم النَّحو وعلم الصرف؛ فالآية الواحدة يرد عليها أكثر من توجيه نحويٍّ وصرفيٍّ.

### عاشرا: خطة البحث:

مقدمة: وضحت فيها مشكلة البحث، مع بيان أهميته والأسباب الدافعة لاختياره، كما أشرت إلى أهداف البحث، وعرجت على الدراسات السابقة، ثمَّ أنواع المناهج المتبعة في الدراسة، مع كلمة عن أهم مراجع البحث ومصادره، والصعوبات التي واجهتني، وشرح مفردات عنوان البحث، وبيان الخطة المتبعة في دراسته بصورة عامة، ثمَّ الطريقة المعتمدة في كتابة الرسالة.

### مدخل تمهيدي: مدخل إلى علم القراءات وعلم النحو وعلاقة كل منهما بالآخر.

المسألة الأولى: القراءة المقبولة وضوابطها.

المسألة الثانية: معنى القراءات السبع والعشر.

المسألة الثالثة: تواتر القراءات الثلاث.

المسألة الرابعة: معنى القراءات الشاذة.

المسألة الخامسة: حديث الأحرف السبعة.

المسألة السادسة: بين الأحرف السبعة والقراءات السبع والعشر.

المسألة السابعة: نشأة علم القراءات.

المسألة الثامنة: نشأة علم النحو.

المسألة التاسعة: العلاقة بين علمي القراءات والنحو.

## الفصل الأول: فرش القراءات العشرية المختلف فيها نحوياً.

المبحث الأول: تخرّج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الأول من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: تخرّج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الثاني من القرآن الكريم.

المبحث الثالث: تخرّج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الثالث من القرآن الكريم.

المبحث الرابع: تخرّج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الرابع من القرآن الكريم.

## الفصل الثاني: تباين الحركات الإعرابية في القراءات، وأثره في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الأول: تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والنصب في القراءات، وأثره في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الثاني: تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والجر في القراءات، وأثره في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية بين النصب والجر في القراءات، وأثره في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الرابع: التباين بين الحركات الأصلية والفرعية في القراءات العشر، وأثره في القواعد النحوية.

## الفصل الثالث: تباين العوامل النحوية في القراءات، وأثره في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الأول: تباين الأفعال العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الثاني: تباين الأسماء العاملة في القراءات العشر وأثرها في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الثالث: تباين الأحرف العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.

**خاتمة:** أجبت فيها عن مشكلة البحث الرئيسية، مع تدييجها بأهم النتائج.

**الفهارس العامة:** وضعت الفهارس الفنية للآيات، والقراءات الشاذة، والأحاديث النبوية والآثار،

والقواعد النحوية، والشواهد الشعرية، والأعلام المترجم لهم، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

## أما عن الطريقة المعتمدة في كتابة الرسالة فقد:<sup>1</sup>

1. رسمت الأحرف القرآنية على رواية حفص بالخط المصحفي، مع عزوّها إلى مواضعها من المصحف

الشريف، وذكر أرقامها واسم السور الموجودة فيها.

<sup>1</sup> اتبعت الطريقة المأخوذ بها في كتابة الرسائل الجامعية من حيث نوع الخط ومقاسه متنا وحاشية، وعلامات الترقيم والنقل والعزوّ ونحو ذلك. /نوع الخط في المتن والحاشية: Traditional Arabic/مقاس الخط في المتن 18، وفي الحاشية 13، المسافة بين الأسطر 1. /القوسان العاديان ( ) لضبط شكل الكلمات أو حكاية لحال الكلمة المدروسة. /القوسان المزهران ﴿ ﴾ لحصر الآيات القرآنية. /القوسان المعقوفان [...] لاسم السورة ورقم الآية حيث جعلتها عند نهاية الآية داخل المتن. /الحاضنتان «...» لحصر لفظ حديث النبي ﷺ. /علامة الاقتباس "...» لحصر الكلام المقتبس حرفياً من المصادر والمراجع. /... إشارة إلى حذف جزء من الكلام المنقول. /الشرطتان - = للكلمات والجمل الاعتراضية كالترحم والترضي. /الفاصلة (،) بين الجمل التامة التي يتكون منها الكلام. /الفاصلة المنقوطة (؛) بين الجمل التامة الطويلة، أو بين الجملتين التي تكون إحداها سبباً والأخرى نتيجة لها /النجمة \* توضع أمام اسم العلم للدلالة على أن ترجمته في الحاشية. /ع: المقصود به رقم البيت في المنظومات العلمية كألفية ابن مالك، أو طبية النشر لابن الجزري. /دط: دون ذكر رقم الطبعة، دت: دون ذكر تاريخ الطبعة، دد: دون ذكر دار الطبع.

2. اعتمدت على كتاب "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري - رحمه الله-، في استخراج فرشيات القراءات العشر ونسبتها لأصحابها.
  3. عزوت القراءات الشاذة لأصحابها معتمدا على كتاب "معجم القراءات" لعبد اللطيف الخطيب.
  4. خرجت الأحاديث الواردة من مظانها تخريجا مختصرا.
  5. خرجت الشواهد الشعرية من مظانها مع عزوها إلى قائلها، وإلا إلى أشهر الكتب المستشهد بها.
  6. اكتفيت ببيان أسماء المصنفات ومؤلفيها والبيانات الكاملة عنها عند أول موضع ترد فيه، ثم اقتصر بعد ذلك على اسم الكتاب والمؤلف، والجزء والصفحة على النحو التالي:
  - اسم الكتاب أولا، ثم مؤلفه، محققه، طبعته وتاريخ النشر، دار النشر وبلد النشر، ثم الجزء والصفحة.
  7. حققت في النصوص التي نقلها العلماء عن بعضهم بالرجوع إلى مصادرها التي نُقلت منها، إلا ما تعذر عليّ الوصول إليها.
  8. إذا لم يكن في المتن ما يدلُّ على أنَّ الكلام منقول حرفيا كما لو لم أضع علامة الاقتباس، فالأصل أنَّ الكلام منقول بمعناه، لذلك فإنِّي استغني كثيرا عن كلمة (انظر/ ينظر).
  9. اكتفيت بترجمة بعض الأعلام المذكورين في المدخل التمهيدي فقط، وباقي الأعلام اقتصر على ذكر تاريخ وفاتهم.
- ويطيب لي في هذا المقام أن أتوجه بكلمات الشكر والعرفان للمشرف الكريم الأستاذ الدكتور: منصور كافي، الذي لم يدخر جهدا في التوجيه والتسديد، فالله يجزل له أوفر الأجر والثواب، فقد طلع هلال هذه الرسالة بجهد طالبها، واكمل بدرها بحسن توجيه مشرفها، وستتم العدة بتوجيهات وإرشادات ونصائح لجنة المناقشة، الأساتذة الدكاترة الفضلاء، لأتدارك ما في البحث من نقص وتقصير بفضل التوجيهات الصادقة والنصائح المخلصة، فأنا شاكر لهم تجشمهم قراءة هذا البحث وتمحيصه وتقييمه، فلهم منِّي الشكر الجزيل والثناء الجميل، والله أسأل أن يجعل ملاحظاتهم في ميزان حسناتهم.
- وقد قيل: الرسائل الجامعية تشقى بصاحبها، وتسعد بمشرفها، وتشرف بمناقشيها.
- والدعاء مبذول، والشكر موصول لجامعة الحاج لخضر - رحمه الله - ممثلة في عميد كلية العلوم الإسلامية، والطاقم البيداغوجي من أساتذة وإداريين، فاللهم اجزهم عني خير الجزاء وأوفاه.
- ثمَّ إليّ أحمد الله أن أعاني على تحقيق ما أردت والوفاء بما شرطت.

مدخل إلى علمي القراءات والنحو والعلاقة بينهما.

المسألة الأولى: القراءة المقبولة وضوابطها.

المسألة الثانية: معنى القراءات السبع والعشر.

المسألة الثالثة: تواتر القراءات الثلاث.

المسألة الرابعة: معنى القراءات الشاذة.

المسألة الخامسة: حديث الأحرف السبعة.

المسألة السادسة: بين الأحرف السبعة والقراءات السبع والعشر.

المسألة السابعة: نشأة علم القراءات.

المسألة الثامنة: نشأة علم النحو.

المسألة التاسعة: العلاقة بين علمي القراءات والنحو.

## المسألة الأولى: القراءة المقبولة وضوابطها:

القراءات لغة واصطلاحاً: يتوقف تعريف علم القراءات على معرفة معنى القراءة في اللغة والاصطلاح.

**1-التعريف اللغوي:** القراءة في اللغة مصدر للفعل (قرأ)، ومادة [ق ر أ] تدور حول معنى التلاوة والجمع والضم، يقال قرأ القرآن يقرأه قرءاً وقرآناً بمعنى تلاه فهو قارئ، وجمعهُ قراءٌ وقراءةٌ وقارئون، وقرأت الناقئة: حملت، وقرأ الشيء: جمعه وضمه.<sup>1</sup>

وإذا أمعن الباحث النظر في معاني مادة (ق ر أ) وجد بينها ترابطاً، فالقارئ الذي يتلو ما يقرأه يقوم بعملية جمع وضم، فهو يتلفظ بالحروف مجموعاً بعضها إلى بعض لإنشاء الكلمات المفردة، وضم الكلمات لإنشاء الجمل، وضم الجمل بعضها إلى بعض لإنشاء الكلام، وهذا ما يؤكد الأصفهاني (ت502هـ) بقوله "القراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل".<sup>2</sup>

**2-التعريف الاصطلاحي:** وردت عدة تعريفات في حد القراءات منها:

**أ-تعريف الإمام الزركشي (ت794هـ):** "بأنَّ القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفياتها من تحقيق وتثقيب وغيرها".<sup>3</sup>

**ب-تعريف الإمام ابن الجزري\* (ت833هـ):** "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ/2005م، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان. ص49.

<sup>2</sup> المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ت: مركز الدراسات والبحوث، ط1، 1418هـ/1997م، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية. ج2ص520.

<sup>3</sup> البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: يوسف عبد الرحمان المرعشلي وجمال حمدي الذهبي وإبراهيم عبد الله الكردي، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان. ج1ص318.

\* هو الإمام الحجة الثابت المحقق المدقق، مقرئ الأنام، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، ولد بدمشق الشام في 751هـ، له عدة تأليف من أبرزها: النشر في القراءات العشر، الدرّة المضية في القراءات الثلاث المرضية، منجد المقرئين، المقدمة، تحبير التيسير، نهایة الدرايات، غاية النهاية، إتحاف المهرة، ... وكان مع رسوخ قدمه في علم القراءات ذا علم واسع في علوم الحديث والفقه، وله في ذلك تصانيف عدة توفي رحمه الله بشيراز. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ت: ج. برجستراسر، ط2، 1400هـ/1980م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج2ص247.

<sup>4</sup> منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ت: زكريا عميرات، ط1، 1420هـ/1999م، دار الكتب العلمية، لبنان. ص9.



**ج-تعريف الإمام الزرقاني (ت1375هـ):** "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها".<sup>1</sup>

**د-تعريف الإمام عبد الفتاح القاضي\* (ت1403هـ):** "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كل وجه لناقله".<sup>2</sup>

ويلاحظ على هذه التعريفات أنَّها مختلفة في الألفاظ قريبة المعاني، لأنَّ الحدود والتعريفات يؤتى بها على جهة الاختزال في اللفظ مع الشمول في المعنى، كما يلاحظ على بعضها أنَّها متسعة تشمل المقبول من القراءات والمردود والمتفق عليه والمختلف فيه والمشهور والشاذ، لذا كان لزاماً عليَّ أن أذكر ضوابط القراءة الصحيحة التي وضعها العلماء وهي ثلاثة، متى تحققت في قراءة ما دارت بين الصحة والقبول، ومتى اختلفت سقطت عن تلك المرتبة، وتسمى كذلك أركان القراءة وهي:

### 1-التواتر أو الصحة مع الشهرة.

### 2-موافقة اللغة العربية.

### 3-موافقة الرسم العثماني.

قال أبو شامة المقدسي (ت665هـ): "فكلُّ قراءة ساعدها خط المصحف، مع صحة النقل فيه، ومجيئها على الفصح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلفت هذه الأركان الثلاثة أُطلق على تلك القراءة أنَّها شاذة وضعيفة".<sup>3</sup>

قال ابن الجزري (ت833هـ) في تعريف القراءة الصحيحة والمقبولة: "كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وضح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا

<sup>1</sup> مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، ت: فؤاد أحمد زمري، ط1، 1415 هـ/1995م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج1ص336.

\* هو عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي المولود في مدينة دمنهور، عاصمة محافظة البحيرة بجمهورية مصر، سنة 1325هـ، من أفاضل علماء الأزهر، رحل إلى المدينة المنورة سنة 1394هـ، حيث عين رئيساً لقسم القراءات بكلية القرآن الكريم التي أنشئت في العام المذكور، توفي رحمه الله يوم الإثنين الخامس عشر من محرم سنة 1403هـ. انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، ط2، مكتبة طبية، المدينة النبوية: ص658\_663.

<sup>2</sup> البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، عبد الفتاح القاضي، دط، 1401هـ/1981م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص7.

<sup>3</sup> المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: أبو شامة المقدسي، ت: د: وليد مساعد الطبطبائي، ط2، 1414هـ/1993م، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت. ص386، 387.

يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم".<sup>1</sup>

وقال في الطيبة:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ النَّحْوِ... وَكَانَ لِلرَّسْمِ اِحْتِمَالًا يَحْوِي.

وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ... فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ.

وَحَيْثُمَا يَخْتَلِفُ رُكْنٌ أَثْبِتْ... شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ.<sup>2</sup>

وفيما يلي بيان لهذه الأركان معتمدا ترتيب وشرح صاحب النظم نفسه:

### 1- ركن موافقة اللغة العربية: وهو المقياس الأول من مقاييس القراءة المقبولة.

قال ابن الجزري (ت833هـ): "وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهها من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار في ركن موافقة اللغة العربية، فكم من قراءة أنكروها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم؛ بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ البقرة: ٥٤، ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ البقرة: ٦٧ ونحوه".<sup>3</sup>

### 2- ركن موافقة الرسم العثماني:

وهو المقياس الثاني من مقاييس القراءة المقبولة، وهذه الموافقة تنقسم إلى قسمين:

أ- موافقة الرسم تحقيقاً: وهي التي يشرحها ابن الجزري (ت833هـ) بقوله: "ونعني بموافقة أحد

المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ البقرة:

١١٦ في البقرة بغير (واو)، ﴿يَالْبَيْتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ آل عمران: ١٨٤ بزيادة (الباء) في

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دط، دت، دار الفكر، بيروت، لبنان. ج1 ص9.

<sup>2</sup> طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ضبطه وصححه وراجعته محمد تميم الزعي، ط1، 1414/هـ 1994م، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ص32، ع14، 15، 16. [المقصود بالحرف ع: هو رقم البيت].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1 ص10، 11.

الاسمين ونحو ذلك، فإنَّ ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير ﴿جَدَّتِ تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ التوبة: ١٠٠ في الموضع الأخير في سورة براءة بزيادة (من) فإنَّ ذلك ثابت في المصحف المكي، وكذلك ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾ الحديد: ٢٤ في سورة الحديد بحذف (هو) وكذا ﴿وَسَارِعُوا﴾ آل عمران: ١٣٣ بحذف (الواو) وكذا ﴿مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ الكهف: ٣٦ بالثنية في الكهف، إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصاحفهم، فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية، لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه".<sup>1</sup>

**ب- موافقة الرسم تقديرا (احتمالا):** وهي التي يشرحها ابن الجزري (ت 833هـ) بقوله: "وقولنا بعد ذلك ولو احتمالا، نعي بها ما يوافق الرسم ولو تقديرا، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرا وهو الموافقة احتمالا، فإنه حُولف صريح الرسم في مواضع إجماعا نحو: (السموات والصالحات والليل والصلوة والزكوة والربوا)، ثم قال: "وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقا، وتوافق بعضها تقديرا نحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة: ٤ فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقا، وقراءة الألف محتملة تقديرا كما كتب ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ آل عمران: ٢٦ فتكون الألف حذفت اختصارا".<sup>2</sup>

**والخلاصة في هذا الركن:** أنَّ القراءة لا تُقبل بمجرد صحة السند وموافقة اللغة العربية، بل يُشترط مع ذلك موافقة خط المصحف الذي كُتب على عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان (ت 35هـ) ﷺ، فالحذف أو الزيادة على ما جاء في رسم المصحف العثماني يجعل القراءة مردودة، خاصة إذا لم تشتهر بين القراء المعروفين.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص11.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص11.

### 3-ركن التواتر: وهو المقياس الثالث من مقاييس القراءة المقبولة.

دار جدل كبير بين العلماء حول حقيقة هذا الركن، فمن العلماء من اشترط لثبوت القراءة أن تكون متواترة، ومنهم من اكتفى في ثبوتها بصحة السند مع الشهرة، وذهب إلى القول الأول جمهور العلماء من الفقهاء والقراء والمحدثين والأصوليين، كالغزالي (ت505هـ)<sup>1</sup> وابن قدامة (ت620هـ)<sup>2</sup>، وابن الحاجب (ت646هـ)<sup>3</sup>، وهو رأي مكّي بن أبي طالب القيسي\* (ت437هـ)<sup>4</sup> في الأظهر، كما زعم الإمام ابن لب المالكي (ت782هـ)<sup>5</sup> أن من قال إنَّ القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقلوه كفر، لأنّه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة، وذهب إليه ابن الجزري ثم تراجع عنه في النشر والطبعية، وانتقد هذا القول كونه يؤدي إلى طرح مجموعة هائلة من أحرف الخلاف بين القراءات التي لا يمكن أن تُروى وتنقل كلّها بطريق التواتر.

قال ابن الجزري (ت833هـ): "وقولنا وصح سندها فإننا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي؛ وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو ممّا شدَّ بها بعضهم، وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ممّا لا يخفى ما فيه فإنَّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله، وقُطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كلّ حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثمَّ ظهر فساده، وموافقة أئمة السلف والخلف"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> المستصفي في علم أصول الفقه، أبو حامد الغزالي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1ص101.

<sup>2</sup> روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد، موفق الدين ابن قدامة المقدسي، ط1، 1991م، الدار السلفية، الجزائر. ص61.

<sup>3</sup> منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب، ط1، 1405هـ/1985م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ص46.  
\* هو أبو محمد مكّي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي، إمام القراء وأستاذ المجودين، من مؤلفاته: التبصرة، الكشف، الإبانة، توفي بقرطبة سنة 437هـ. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج2ص300.

<sup>4</sup> الإبانة عن معاني القراءات، مكّي بن أبي طالب، ت: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دط، دت، مطبعة نخضة مصر، ص33.

<sup>5</sup> المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب: أبو العباس الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: د: محمد حجي، 1401هـ/1981م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. ج12 ص68-162.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص13.

وإذا أمعن الباحث النظر في كلام ابن الجزري حول ركن الإسناد يصل إلى جملة من الحقائق الآتية:

1- إنَّ ركن التواتر هو أهم ضابط من مقاييس القراءة المقبولة، والركنين الآخرين لازمان له، إذ متى تحقق تواتر قراءة ما؛ لزم أن تكون موافقة للغة العربية ولرسم أحد المصاحف العثمانية.

قال الإمام أبو عمرو الداني\* (ت444هـ): "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة، لأنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها".<sup>1</sup>

وقال ابن الجزري (ت833هـ) عند شرحه لركن موافقة اللغة العربية: "... إذا كانت القراءة ممَّا شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة اللغة العربية".<sup>2</sup>

وقال أيضا عند شرحه لركن موافقة الرسم العثماني: "... على أنَّ مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يُعدُّ مخالفا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة... وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته".<sup>3</sup>

2- يضيف ابن الجزري ضابطا آخر مع صحة السند وهو: " أن تكون القراءة مع ذلك مشهورة بين الأئمة غير معدودة من الغلط، أو ممَّا شدَّ بنقلها قارئ دون سائر القراء، فهذا ممَّا يُبعد القراءة الصحيحة السند عن الخطأ والشذوذ".<sup>4</sup>

3- إنَّ تعليل من اكتفى بصحة الإسناد مع الشهرة -التي تقوم في نظرهم مقام التواتر- هو أنَّ اشتراط التواتر يؤدي إلى ردِّ كثير من أحرف الخلاف الواردة عن القراء التي لا يُمكن إثباتها عنهم بالتواتر، ولا يُمكن لنقلها عنهم أن يدعي ذلك البتة، فكان الاكتفاء بالشهرة والاستفاضة سبيلا إلى عدم إهمال وترك هذه الأحرف الخلافية.

\* هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، ولد بقرطبة سنة 371هـ، ثم انتقل إلى دانية فنسب إليها، كان دينا ورعا، له مؤلفات كثيرة منها: كتاب التيسير، الذي يعتبر من الأمهات. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج1 ص503.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1 ص10.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1 ص10، 11.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1 ص12، 13.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1 ص13.

قال ابن الجزري (ت833هـ): "وإذا اشترطنا التواتر في كلِّ حرفٍ من حروف الاختلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثمَّ ظهر فساده".<sup>1</sup>

#### 4- يُمكن الجمع بين القول باشتراط التواتر وعدمه بأحد أمرين:

أ- إنَّ الجمهور باشتراطهم التواتر فذلك بالنظر إلى مجموع القرآن الكريم لا إلى جميعه، كالتفريق بين نوع الشيء وآحاده التي هي أفراده وأبعاضه، وهذا التفريق يمثله مذهب ابن الحاجب حيث كان يرى تواتر القراءات في الفرش وعدم تواترها في الأصول، ويمثله من جهة أخرى مذهب أبي شامة حيث كان يرى تواتر القراءات المتفق عليها فقط عند القراء السبعة، وعدم تواتر ما انفرد به كلُّ قارئ وحده، أضف إلى هذا اعتراف ابن الجزري صراحة في أكثر من موضع بعدم تواتر جزئي في الأصول، وأنَّه يكفينا القول بأنَّها صحيحة مشهورة متلقاة بالقبول وإن لم تبلغ درجة التواتر، وتحدى من يدعي تواتر المقدار الزائد على المدِّ أن يُبيِّنه، ولم يرد إلى علمنا من فعل ذلك.

قال ابن الحاجب (ت646هـ): "القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها".<sup>2</sup>

قال أبو شامة (ت665هـ): "وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة،... ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق... فالحاصل إننا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بين لمن أنصف وعرف وتصفح القراءات وطرقها".<sup>3</sup>

وعلق ابن الجزري (ت833هـ): قائلاً: "قال أبو شامة في المرشد الوجيز: فالحاصل أننا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها، قلت (ابن الجزري): ونحن كذلك... لكن في القليل منها".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1 ص13.

<sup>2</sup> مختصر ابن الحاجب (مختصر المنتهى الأصولي)، مطبوع بأعلى بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين الأصفهاني (ت749هـ)،

ت: محمد مظهر بقاء، ط1، 1406هـ/1986م، دار المدني، السعودية. ج1 ص462.

<sup>3</sup> المرشد الوجيز لأبي شامة: ص391، 392.

<sup>4</sup> منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ص67.

ورفض الشيخ عبد الرازق موسى\* (ت1429هـ) هذا التفريق قائلاً: "القراءات المتواترة التي هي أبعاض القرآن وأجزؤه، وقد ثبت القرآن كله بأبعاضه وأجزائه متواتراً".<sup>1</sup>

ب- إنَّ ما صحَّ سنده من القراءات ووافق اللغة العربية والرسم العثماني وكان مع ذلك مشتهراً، فيمكن أن تقوم هذه الشروط مجتمعة مقام التواتر.

قال الجعبري\* (ت732هـ): "الشرط واحد، وهو صحة النقل، ويلزم الآخرا، فمن أحكم معرفة حال النقلة، وأمعن في العربية، وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة".<sup>2</sup>

5- يمكننا استخلاص قسمين من القراءات المقبولة:

**القسم الأول-** القراءة المتواترة: وهي القراءة التي رواها جماعة عن جماعة من غير تعيين عدد على الصحيح كذا إلى منتهاها، يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب.

**القسم الثاني-** القراءة المقبولة: وهي القراءة التي صحَّ سندها، ووافقت رسم المصحف ولو احتمالاً، ووافقت العربية ولو بوجه، واشتهرت بالقبول عند علماء هذا الشأن.

فالقراءات السبع والعشر تتكون من مجموع هذين القسمين، ولا تقتصر على القسم المتواتر دون المشهور، قال ابن الجزري (ت833هـ): "فالمقروء به عن القراء السبعة والعشرة على قسمين: متواتر، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول، والقطع حاصل بهما".<sup>3</sup>

فتعريف ابن الجزري للقراءات المقبولة وهي التي جمعت بين موافقة المصحف واللغة العربية وصحة الإسناد، وكانت مع ذلك مشهورة غير معدودة من الغلط، أو ممَّا شدَّ به بعض القراء، هو قول قويٌّ من حيث الدليل والتعليل.

\* هو العلامة المقرئ عبد الرازق بن إبراهيم موسى، ولد في قرية شرانيس بمحافظة المنوفية بمصر عام 1934هـ، له مشاركات قوية في التأليف والتحقيق والتدريس، اشتغل مناصب عالية في مصر والسعودية والكويت. انظر: مقدمة الإرشاد إلى أهمية الأسناد، عبد الرازق موسى، ط1، 1428هـ/2007م، دار غراس، الكويت.

<sup>1</sup> تأملات حول تحريات العلماء للقراءات المتواترة، عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، ط1، 1413هـ، ص13.

\* هو أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، له نحو مائة كتاب منها: كنز المعاني شرح حرز الأمان، نزهة البررة في قراءات الأئمة العشرة، ولد 640هـ، وتوفي ببلدة الخليل سنة 732هـ. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج1 ص25، 26.

<sup>2</sup> الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت: مركز الدراسات القرآنية، دط، 1426هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة. ج2 ص499.

<sup>3</sup> منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ص20.

## المسألة الثانية: معنى القراءات السبع والعشر.

### أولاً-معنى القراءات السبع:

القراءات السبع: هي القراءات التي جمعها الإمام أبو بكر بن مجاهد\* (ت324هـ) في كتابه السبعة باختياره الخاص، ونسبها إلى القراء السبعة المشهورين، وقد أجمع العلماء على قبول هذه القراءات. وهؤلاء القراء هم:

**1-ابن عامر (ت118هـ):** أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، إمام أهل الشام وقاضيهم، واختلف في كنيته كثيراً، كان تابعياً جليلاً، ولد سنة 21هـ أو 28هـ.<sup>1</sup>

### راويا قراءة ابن عامر:

**أ-هشام:** هو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن أبان السلمي الدمشقي، كان فصيحا واسع الرواية، ولد سنة 153هـ، وتوفي سنة 245هـ.<sup>2</sup>

**ب-ابن ذكوان:** هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، كان إمام الجامع الأموي، ولد سنة 173هـ، وتوفي سنة 242هـ.<sup>3</sup>

**2-ابن كثير (ت120هـ):** عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز، يكنى أبا معبد، أو أبا عباد، أو أبا بكر، تابعي جليل، ولد بمكة سنة 45هـ.<sup>4</sup>

### راويا قراءة ابن كثير:

**أ-البيزي:** هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، البيزي، مولى بني مخزوم، المكي، ولد بمكة سنة 170هـ، وتوفي سنة 205هـ.<sup>5</sup>

\* أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد له كتاب السبعة، من أهم كتب القراءات، ولد 245هـ، ببغداد، وتوفي سنة 324هـ.

انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ج1ص139.

<sup>1</sup> معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، ت: بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، ط1،

1404/هـ1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1ص82.

<sup>2</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص195.

<sup>3</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص198.

<sup>4</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص86.

<sup>5</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص173.



**ب-قنبل:** هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمان بن محمد المكي المخزومي الملقب بقنبل، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ولد سنة 195هـ، وتوفي سنة 291هـ.<sup>1</sup>

**3-عاصم (ت127هـ أو 128هـ):** ابن أبي النجود إمام أهل الكوفة في القراءة، يكنى أبا بكر انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمان السلمي (ت74هـ)، مولده مجهول.<sup>2</sup>

#### راويا قراءة عاصم:

**أ- شعبة:** هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي، ولد 95هـ، وتوفي سنة 193هـ.<sup>3</sup>

**ب-حفص:** هو أبو عمر أو أبو داود حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي، ولد سنة 90هـ، وتوفي سنة 180هـ.<sup>4</sup>

**4-أبو عمرو (ت154هـ):** زبان بن العلاء بن عمار المازني البصري، ولد بمكة سنة 68هـ أو 69هـ ونشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة سنة 154هـ.<sup>5</sup>

#### راويا قراءة أبي عمرو:

**أ-الدوري:** هو أبو عمر حفص بن عمر بن صهبان الضرير الدوري نسبة لموضع بقرب بغداد، ولد سنة 150هـ، وتوفي سنة 246هـ.<sup>6</sup>

**ب-السوسي:** هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسي، نسبة لموضع بالأهواز، توفي سنة 261هـ.<sup>7</sup>

**5-حمزة (ت154هـ):** ابن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي، وهو من تابعي التابعين، ولد سنة 80هـ، وتوفي بجلوان سنة 154هـ أو 158هـ.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص230.

<sup>2</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص88.

<sup>3</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص134.

<sup>4</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص140.

<sup>5</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1، ص100.

<sup>6</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص191.

<sup>7</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص193.

<sup>8</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص111.

راويا قراءة حمزة:

أ-خلف: أبو محمد بن هشام البزاز البغدادي، ولد سنة 150هـ، وتوفي 229هـ.<sup>1</sup>

ب-خلاد: هو أبو عيسى خلاد بن خالد الصيرفي الكوفي، توفي بالكوفة سنة 220هـ.<sup>2</sup>

6-نافع (ت169هـ): ابن عبد الرحمان بن أبي نعيم إمام دار الهجرة، يكنى أبا رويم أو أبا الحسن أصله من أصبهان، ولد سنة 70هـ.<sup>3</sup>

راويا قراءة نافع:

أ-قالون: أبو موسى عيسى بن مينا المدني مولى الزهريين، كان أصم، ولد 120هـ، وتوفي سنة 220هـ.<sup>4</sup>

ب-ورش: هو أبو سعيد عثمان بن سعيد المشهور بالمصري القبطي، الملقب بورش، ولد بمصر سنة 111هـ، وتوفي بها سنة 197هـ.<sup>5</sup>

7-الكسائي (ت189هـ): أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي الكوفي، فارسي الأصل، من تابعي التابعين.<sup>6</sup>

راويا قراءة الكسائي:

أ-الليث: هو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، توفي سنة 240هـ.<sup>7</sup>

ب-الدوري: وهو الراوي الأوّل لأبي عمرو وقد سبق تعريفه.

<sup>1</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص208.

<sup>2</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص210.

<sup>3</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص107.

<sup>4</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص155.

<sup>5</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص152.

<sup>6</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص120.

<sup>7</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص211.

**ثانياً-معنى القراءات العشر:** القراءات العشر هي القراءات السبع السابقة يُضاف إليها قراءات الأئمة الثلاثة المتممة للعشر وهم:

**8-أبو جعفر(ت130هـ):** يزيد بن القعقاع المخزومي، إمام المدينة النبوية، التابعي الجليل.<sup>1</sup>

**راويا قراءة الإمام أبي جعفر:**

**أ-ابن وردان:** هو عيسى بن وردان المدني الحدّاء، توفي سنة 160هـ.<sup>2</sup>

**ب-ابن جَمَّاز:** هو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَّاز الزهري مولاهم المدني، توفي سنة 170هـ.<sup>3</sup>

**9-يعقوب (ت205هـ):** أبو محمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمي

البصري، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عمرو، ولد سنة 117هـ.<sup>4</sup>

**راويا قراءة يعقوب:**

**أ-رؤيس:** هو أبو عبد الله المتوكل اللؤلؤي البصري، توفي بالبصرة سنة 238هـ.<sup>5</sup>

**ب-رُوح:** هو أبو الحسن رُوح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم، الهذلي مولاهم البصري، توفي

سنة 234هـ أو 235هـ.<sup>6</sup>

**10-خلف (ت229هـ):** أبو محمد بن هشام البزاز، ولد سنة 150هـ، لم تخرج قراءته عن قراءة

الكوفيين إلا نادراً كقوله تعالى: ﴿ وَحَكَرْمُ ﴾ الأنبياء: ٩٥ ، قرأها الكوفيون غير حفص (وَحْرَمٌ).<sup>7</sup>

**راويا قراءة خلف:**

**أ-المروزي:** هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي، البغدادي، توفي 268هـ.<sup>8</sup>

**ب-إدريس:** أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم البغدادي، الحدّاد، ولد 199هـ، وتوفي 292هـ.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص72.

<sup>2</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص111.

<sup>3</sup> غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ج1ص315.

<sup>4</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص197.

<sup>5</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص216.

<sup>6</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص214.

<sup>7</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص208. وانظر كذلك: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص191.

<sup>8</sup> غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ج1ص155.

<sup>9</sup> معرفة القراء للذهبي: ج1ص254.

**المسألة الثالثة: تواتر القراءات الثلاث:** كانت هذه القراءات الثلاث موضع جدل وخلاف بين العلماء، ونقل ذلك ابن الجزري في كتابه (النشر)<sup>1</sup>، واستقر رأي العلماء على إلحاقها بالقراءات السبع من جهة التواتر، وسأورد هنا بعض أقوال العلماء في بيان ذلك:

قال الإمام البغوي (ت510هـ): "ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ كَمَا أَنَّهُمْ مُتَعَبِدُونَ بِاتِّبَاعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَحِفْظِ حُدُودِهِ، فَهَمَّ مُتَعَبِدُونَ بِتَلَاوَتِهِ وَحِفْظِ حُرُوفِهِ عَلَى سَنَنِ خَطِّ الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ ... وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْكِتَابِ قِرَاءَاتٍ مِنْ اشْتَهَرَ مِنْهُمْ بِالْقِرَاءَةِ..."<sup>2</sup>.

ثُمَّ أَخَذَ يُعَدُّ الْقِرَاءَةَ مُبْتَدَأًا بِأَبِي جَعْفَرٍ وَذَكَرَ مَعَهُمْ يَعْقُوبَ، وَلَمْ يَذْكَرْ خَلْفًا لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ لَا تُخْرِجُهُ عَلَى قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ غَالِبًا.

ونقل السيوطي (ت911هـ) عن ابن الصلاح (ت642هـ) في فتاويه قوله: " يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآنا، واستفاض وتلقته الأمة بالقبول، فما لم يوجد فيه ذلك مَّا عدا السبعة والعشرة فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة، لأنَّ المعتر في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر في الأصول"<sup>3</sup>.

قال تاج الدين السبكي (ت770هـ): " القول بأن الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عَمَّنْ يعتبر قوله في الدين، وهي لا تحالف رسم المصحف، وقد كان الوالد يشدد النكير على من يمنع القراءة بها"<sup>4</sup>.

قال ابن الجزري (ت833هـ): "القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف، متواترة معلومة من الدين بالضرورة"<sup>5</sup>.

جاء في كتاب (الرد على من طعن في قراءة الثلاثة أبي جعفر ويعقوب وخلف): "قراءة هؤلاء الثلاثة صحيحة مشهورة متواترة داخلية في الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها على النبي ﷺ، يُتلى بها في الفرض والنفل، ويقرأ القارئ القرآن ويقرئ في جميع بلاد المسلمين إذا كان أهلا للقراءة، والدليل على ما

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص42.

<sup>2</sup> تفسير البغوي (معالم التنزيل)، البغوي، ت: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة خميرية وسليمان مسلم الحرش، دط، 1409هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ج1ص37.

<sup>3</sup> التحبير في علم التفسير، السيوطي، ت: مكتب البحوث والدراسات لدار الفكر، ط1، 1416هـ/1996م، لبنان. ص65.

<sup>4</sup> منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ص49.

<sup>5</sup> منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ص51.

قلناه أنّ عبد الله بن عمر رضي الله عنه قدّم أبا جعفر يصلي بالناس إماماً في الكعبة دهرًا، وصلى هو خلفه، وكان يقرئ الناس في مسجد النبي صلى الله عليه وآله لا يتقدم عليه أحد ما ينيف عن الخمسين سنة، وكان بمكة والمدينة في ذلك الزمان جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين والعلماء الذين يرجع إليهم ويعول عليهم في الدين، ولم ينكر أحد منهم عليه لا في صلاته ولا إقراءته الناس، بل ائتموا به، وأخذوا عنه القرآن والحديث، واختاروا قراءته على غيرها من القراءات، وظهر بذلك جهل من طعن في قراءته بغير علم، فأعاذنا الله ممّن اتبع نفسه هواها ولم يردها إلى طاعة مولاهما<sup>1</sup>.

قال أحمد الجكني الشنقيطي المعاصر: "إنّ القراءات الثلاث الزائدة على السبع متواترة، معلومة من الدين بالضرورة، منزلة على رسول الله صلى الله عليه وآله، لا يكابر في ذلك إلا جاهل"<sup>2</sup>.  
فعلماؤنا ألحقوا القراءات الثلاث بالقراءات المتواترة، لأنهم وجدوا قراءتهم جاءت على الشرط الذي في قراءة السبعة، من حيث اتصال إسنادها، وانتفاء الطعن عن روايتها، وموافقة رسمها للخط العثماني، ثم إنّ التمسك بقراءة سبعة فقط ليس له أثر ولا سنة، وإتّما السنة أن تأخذ القراءة إذا اتصلت نقلاً ولفظاً وخطاً.

وبعد الحديث عن القراءات السبع والعشر فليعلم أنّه لم ينقل نقلاً متواتراً فوق القراءات العشر، فهي القراءات الوحيدة التي جمعت أركان القراءة المقبولة، ولا يفهم من هذا كون القراء المشهورين بالضبط والإتقان منحصرين في سبعة أو عشرة، ولكنهم أكثر من ذلك بكثير، فالقراءات المقروء بها كانت في وقت سابق أكثر ممّا هي عليه اليوم.

<sup>1</sup> الرد على من طعن في قراءة الثلاثة أبي جعفر ويعقوب وخلف، المنسوب لصدقة المسحراقي، ت: السالم محمد محمود أحمد الجكني الشنقيطي، دط، دت، دار مطابع الرشد، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. ص 67، 68.  
<sup>2</sup> أبحاث في القراءات، السالم محمد محمود أحمد الجكني الشنقيطي، دط، دت، مطابع الرشد، المدينة، السعودية. ص 18.

## المسألة الرابعة: معنى القراءات الشاذة.

من العلوم المتصلة بالقراءات المتواترة علم القراءات الشاذة، فلقد سارتا جنباً إلى جنب فيما يتعلق بآثارهما في الدراسات النحوية، لذا كان لزاماً عليّ أن أقف عندها لغة واصطلاحاً.

**الشذوذ لغة:** مصدر شَذَّ يَشُدُّ وَيَشُدُّ شَدًّا وشذُوذاً.<sup>1</sup>

والمتتبع لمادة [شذ] في المعاجم يجدها تدل على الانفراد والندرة والمفارقة والعزلة والتشتت والقلّة والخروج عن الجماعة والقاعدة والأصل.<sup>2</sup>

**اصطلاحاً:** يحار الباحث المتخصص فضلاً عن غيره في تعريف القراءات الشاذة، لكثرة ما قيل في حدها وتعريفها، وسأذكر أشهر التعريفات للقراءات الشاذة فيما يأتي:

**التعريف الأوّل:** كلُّ قراءة فقدت أحد أركان القراءة الصحيحة فهي قراءة شاذة.<sup>3</sup>

**التعريف الثاني:** كلُّ قراءة خالفت خط المصحف ولو صحت سنداً ولغة فهي شاذة.<sup>4</sup>

**التعريف الثالث:** كلُّ قراءة فقدت شرط التواتر والاستفاضة فهي قراءة شاذة.<sup>5</sup>

**التعريف الرابع:** كلُّ ما زاد عن القراءات العشر فهو شاذ.<sup>6</sup>

والذي يهمنا في بحثنا هذا ويجدر التنبيه عليه أنّ:

1. المتعارف عليه في مثل هذه الدراسات أنّ القراءات الشاذة هي ما زاد عن القراءات العشر.

2. الشاذ عند القراء غير الشاذ عند النحاة، فالشاذ عند النحاة ما خالف القياس.

3. ليس كلُّ ما يجده القارئ في كتب التفسير أو اللغة أو النحو من قراءات منسوبة إلى واحد من هؤلاء

القراء السبعة أو العشرة يدل على أنّها متواترة، بل إنّ للقراء العشر شواذ رويت عنهم.

<sup>1</sup> القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ج1 ص367، 368.

<sup>2</sup> لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، ط3، 1414هـ، دار صادر بيروت، مادة شذذ: ج3 ص494، 495.

<sup>3</sup> المرشد الوجيز لأبي شامة: ص 386، 387. النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1 ص9.

<sup>4</sup> الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي: ص58، منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ص82.

<sup>5</sup> غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، ت: أحمد محمود عبد السميع الحفيان، ط1، 1425هـ/2004م، دار الكتب العلمية، بيروت. ص14.

<sup>6</sup> مقال حول القراءات الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها، ت: خالد بن مأمون آل محسوبي، ط1، 1423هـ، مطابع الإيمان، السعودية ص13.

## المسألة الخامسة: حديث الأحرف السبعة.

صح هذا الحديث حتى شابه المتواتر في أمهات الكتب كالصحيحين والسنن عن عدد كبير من الصحابة رضي الله عنهم، في وقائع عدة وبألفاظ مختلفة، اخترت اثنين منها: <sup>1</sup>

الحديث الأول: روى الشيخان بسندهما عن ابن عباس رضي الله عنهما (ت68هـ) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أقرأني جبريل عليه السلام على حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف». <sup>2</sup>

الحديث الثاني: روى الشيخان في صحيحيهما في قصة عمر بن الخطاب (ت23هـ) مع هشام بن حكيم (ت40هـ) رضي الله عنهما حينما اختلفا في قراءة سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه: «إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه». <sup>3</sup>

زبدة ما يؤخذ من الحديثين:

❖ أن المقصود من التركيب الإضافي (سبعة أحرف) حقيقته، وليس المقصود الكثرة، بدليل الجملة النبوية (أستزيده)، وعليه فإنَّ عدد السبعة مقصود لذاته.

❖ إنَّ هذا التيسير والتوسعة كان في الألفاظ، وكان في حدود ما سمعوه منه صلى الله عليه وسلم.

<sup>1</sup> وسبب اختياري لهذين اللفظين بالتحديد قول الحافظ ابن حجر: "وهذه الأحاديث تقوي أنَّ المراد بالأحرف اللغات أو القراءات". انظر: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي مع تعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز)، دط، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان. ج9 ص24.

<sup>2</sup> الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، 1422هـ، دار طوق النجاة (مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، وفي الحاشية شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا. كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف. رقم 4991. وفي مسلم رقم: 819.

<sup>3</sup> المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، رقم الحديث 818. وهو في البخاري: رقم: 4992.

لهذين الأمرين في نظري غاص علماؤنا سلفا وخلفا، يبحثون عن معنى الأحرف السبعة التي حددها الحديث<sup>1</sup>، فروى له السيوطي (ت911هـ) في الإتيان أربعين وجها. أغلبها متداخلة مع ما فيها من تكلف واضح. وسأكتفي بذكر أشهر الأقوال:<sup>2</sup>

فمنهم من قال إنَّها سبعة معانٍ، ولم يتفقوا على تعيينها بعد ذلك، ويُرَدُّ هذا المذهب أنَّ الصحابة الكرام لما تحاكموا إلى الرسول ﷺ لم يقولوا إنَّهم اختلفوا حول معنى ما كانوا يقرؤون، وإنما اختلفوا في ألفاظ ما كانوا يقرؤون.

ومنهم من قال إنَّها سبع لغات يعنون بها لهجات عربية، ويُرَدُّ هذا أنَّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما كانا من قبيلة واحدة، كما أنَّ اللهجات العربية التي نزل القرآن بكلمات منها تبلغ نحو اثنين وأربعين لهجة.

ومنهم من قال إنَّ المقصود ليس حقيقة العدد، بل أراد الدلالة على السعة والتيسير، ونصبوا لذلك أدلة من كلام العرب والقرآن الكريم، وصريح ألفاظ الحديث يأبي هذا، لكلِّ من أمعن النظر في قوله ﷺ «أستزيده».

وبدلنا على قوة الخلاف في معرفة معنى هذا الحديث، أنَّه لم يسلم قول من الاعتراض، لهذا جعله بعضهم من المتشابه الذي يصعب معرفة معناه، ويُرَدُّ على هذا الأخير أنَّ المتشابه لا يكون في بيان حكم شرعي؛ خاصة إذا علم أنَّ النبي ﷺ قاله ليدفع عن أصحابه ظن حرمة تعدد القراءات.

ومنهم من قال إنَّها سبعة أوجه راجعة لاختلاف الألفاظ الواقعة في اختلاف القراءات، وقد يترتب على الاختلاف اللفظي اختلاف معنوي، ويكون كلا المعنيين حينئذ صحيحا.

ومن أعيان من قال به: ابن قتيبة (ت276هـ) والقاضي أبو بكر الباقلاني (ت403هـ) وابن الجزري (ت833هـ).

وسأذكر رؤوس أقلام في بيان معنى هذه الأوجه عند هؤلاء الأعلام -رحمهم الله-:

<sup>1</sup> ينظر هذه الأقوال بالتفصيل والتحقيق في كتاب معاني الأحرف السبعة، أبو الفضل الرازي، ت: حسن ضياء الدين عتر، ط1، 1432هـ/2011م، وزارة الأوقاف لدولة قطر، دار النوادر. وهو أول من تناول هذه المسألة بمفهوم الحديث الموضوعي المعاصر فيما وصلنا.

<sup>2</sup> الإتيان في علوم القرآن للسيوطي: ج1 ص306-323. بتصرف



أولاً: قول ابن قتيبة في حصر سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها:<sup>1</sup>

1. الاختلاف في الإعراب أو البناء بما لا يزيل صورة الكلمة في الخط ولا يغير معناها.
2. الاختلاف في الإعراب أو البناء بما لا يزيل صورة الكلمة في الخط ويغير معناها.
3. الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها.
4. الاختلاف في حروف الكلمة بما يغير صورتها ومعناها.
5. الاختلاف في حروف الكلمة بما يغير صورتها ولا يغير معناها.
6. الاختلاف بالتقديم والتأخير.
7. الاختلاف بالزيادة والنقصان.

ثانياً: قول أبي بكر الباقلاني في حصر سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها:<sup>2</sup>

1. الاختلاف في القراءة بالتقديم والتأخير.
2. الاختلاف في القراءتين في الزيادة والنقصان.
3. الاختلاف في القراءة اختلافاً يزيدُ صورةَ اللفظ ومعناه.
4. الاختلاف في القراءتين اختلافاً في حروف الكلمة بما يُعَيِّرُ من معناها ولفظها ولا يغير صورتها.
5. الاختلاف بين القراءتين اختلافاً في بناء الكلمة وصورتها بما لا يزيلها في الكتاب ولا يغير معناها.
6. الاختلاف بين القراءتين بما يغير صورتها ولا يعيِّر معناها.
7. الاختلاف بين القراءتين إعراباً أو بناءً، بما يُعَيِّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب.

ثالثاً: قول ابن الجزري في حصر سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها:<sup>3</sup>

1. اختلاف الحركات بلا تغير في المعنى والصورة.
2. اختلاف الحركات بتغير في المعنى لا الصورة.
3. اختلاف الحروف بتغير المعنى لا الصورة.
4. اختلاف الحروف بتغير الصورة لا المعنى.

<sup>1</sup> تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري، ت: إبراهيم شمس الدين، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان. ص31، 32.

<sup>2</sup> الانتصار للقرآن، أبو بكر الباقلاني، ت: د. محمد عصام القضاة، ط1، 1422هـ/2001م، دار الفتوح/عمّان، دار ابن حزم/بيروت. ج1ص385-389.

<sup>3</sup> ينظر أمثلة هذه الأوجه في كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص26\_28.

5. اختلاف الحروف بتغير المعنى والصورة معاً.

6. الاختلاف بالتقديم والتأخير.

7. الاختلاف بالزيادة والنقصان.

وهذه الأوجه مع ما فيها من تباينٍ متقاربٍ في تعيين وحصر أصول التباين بين الكلمات القرآنية، قد أجمعت على أنّ الاختلاف النحوي أصل من أصول الخلاف المشار إليه في الحديث؛ وبغض النظر على ما قد يردُّ عليها من اعتراضات وإيرادات، إلّا أنّها أقرب الأقوال إلى واقع اختلاف القراءات؛ كونها مبنية على الاستقراء معززة بالأمثلة والشواهد.

## المسألة السادسة: بين الأحرف السبعة والقراءات السبع والعشر:

ويلزم التنبيه أنه لا علاقة بين الأحرف السبعة والقراءات السبع، وإن ظن بعض العوام أن المراد بالأحرف السبعة هو القراءات السبع، فلا علاقة بين قوله ﷺ «إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَؤُوا مَا تيسر منه»<sup>1</sup>، وبين القراءات السبع إلا أن يقال: إن هذه القراءات السبع هي من جملة الأحرف السبعة الواردة في الأحاديث.

وقد أشار الأئمة إلى هذه المسألة في مختلف الأزمان وإليك بعض أقوالهم:

قال مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ): "فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء القراء كنافع وعاصم وأبي عمرو أحد الحروف السبعة التي نصّ النبي ﷺ عليها فذلك منه غلط عظيم...".<sup>2</sup>

وقال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي\* (ت440هـ): "فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً واختياراً، فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم، حتى سمع ما يخالفها خطأً أو كُفراً، وربما كانت أظهر وأشهر...، وقد فعل مسيع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة ما لا يسعهم جهله، وأوهم كل من قلّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير... وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة، أو زاد ليزيل هذه الشبهة".<sup>3</sup>

وقال ابن تيمية (ت728هـ): "لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها، ليست هي قراءات القراء السبعة، بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو أبو بكر بن مجاهد، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين، موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن

<sup>1</sup> حديث متواتر رواه بضع وعشرون صحابياً، وهو في الصحيحين كما مر قريباً، وأخرجه كذلك أبو داود في كتاب الصلاة باب أنزل القرآن على سبعة أحرف تحت رقم1475، وأخرجه الترمذي في كتاب القراءات، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف تحت رقم2943، وأخرجه النسائي في كتاب الافتتاح باب جامع ما جاء في القرآن تحت رقم935، 936، 937.

<sup>2</sup> الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي: ص36.

\* أبو العباس المهدي رأس في القراءات والعربية، له كتب مفيدة كالهداية، توفي حوالي440هـ. انظر: معرفة القراء للذهبي: ج1ص399.  
<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص36. وأصله في: بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، ت: د: أحمد بن فارس السلوم، ط1، 1427هـ/2006م، دار ابن حزم بيروت، لبنان. ص52-55.

القراءات السبع هي الحروف السبعة، أو أنّ هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم<sup>1</sup>.

وقال ابن الجزري (ت833هـ): " وإمّا أطلنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أنّ القراءات الصحيحة هي التي عند هؤلاء السبعة، أو أنّ الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أنّ القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير، وأمّا هي المشار إليها بقوله ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، حتّى إنّ بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنّه شاذ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذاً، وربّما كان ممّا لم يكن في الشاطبية والتيسير، وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير ممّا فيهما، وإمّا أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وسمعوا القراءات السبع، فظنوا أنّ هذه السبع هي تلك المشار إليها<sup>2</sup>.

والمتصفح لكتاب السبعة لابن مجاهد، وكتب من تبعه نثراً ونظماً، لا يجد إلا النزر اليسير بالنسبة لما أُلّف في علم القراءات قبله وبعده، فإنّ القوم قد زادوا على ما ذكره وأنقصوا.

وعلق السيوطي (ت911هـ) على كلام مكي المتقدم فقال: "فإنّ الذين صنفوا في القراءات من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام\*، وأبي حاتم السجستاني\*\*، وأبي جعفر الطبري\*\*\*، وإسماعيل القاضي\*\*\*\*، قد ذكروا أضعاف هؤلاء<sup>3</sup>."

<sup>1</sup> مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، 1416هـ/1995م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية. ج13 ص390.

<sup>2</sup> النشر في القراءات لابن الجزري: ج1 ص36.

\* هو أبو عبيد القاسم بن سلام الخراساني الأنصاري، الحافظ العلامة صاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر، أخذ القراءة عن الكسائي وغيره، توفي بمكة سنة 224 عن 73 سنة. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج2 ص17، 18.

\*\* هو أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد عثمان إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض، عرض على يعقوب الحضرمي، وروى عن الأصمعي، توفي سنة 255هـ. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج1 ص320.

\*\*\* هو محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري الأملي البغدادي، أحد الأعلام، وصاحب التفسير والتاريخ، ولد بآمل طبرستان سنة 224هـ، له رحلة وهو ابن 20 سنة. توفي سنة 310هـ. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج2 ص106، 107.

\*\*\*\* هو إسماعيل بن إسحاق بن حماد القاضي، أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ولد سنة 199هـ، وروى القراءة عن قالون، وصنف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً، وروى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري، توفي 282هـ ببغداد.

انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج1 ص162.

<sup>3</sup> الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ج2 ص526.

أما عن حكم القراءات الزائدة عن العشر، فقليل بتواتر بعضها، وقليل بصحتها، وقليل بشذوذها إطلاقاً في الكل، وقليل إنَّ المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أعداد، بل هي قواعد ومبادئ، فأياً قراءة تحققت فيها الأركان الثلاثة فهي مقبولة، وإلاَّ فهي مردودة، لا فرق بين قراءات السبعة والعشرة والأربعة عشر وغيرهم، فالميزان واحد في الكل والحقُّ أحقُّ أن يتبع.<sup>1</sup>

وأما بالنظر إلى الواقع اليوم فإنَّه يقل من يقرأ بالسند المتصل إلى أصحاب القراءات الزائدة عن العشر، اللهم ما كان من أسانيد القراءات الأربع الزائدة عن العشر، فهي وإن كانت موجودة إلاَّ أنَّها قليلة جداً، ولذلك نجد من العلماء من يعدُّ الشاذَّ بأنَّه ما زاد عن القراءات العشر.<sup>2</sup>

وقد أكد الإمام ابن الجزري على أنَّه لم يجمع الأركان الثلاثة من القراءات إلاَّ هذه القراءات العشر، فقال: "أما قول من قال من العلماء إنَّ القراءات المتواترة لا حدَّ لها، فإنَّه إن أراد القراءات المعروفة في زماننا - زمن ابن الجزري (ت833هـ) - فغير صحيح، لأنَّه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر، وإن أراد ما يشمل الصدر الأوَّل فمحتمل إن شاء الله".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مناهل العرفان للزرقاني: ج1 ص375.

<sup>2</sup> غيث النفع في القراءات السبع للصفاسي: ص14.

<sup>3</sup> منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ص18.

وقال الدمياطي\* (ت1117هـ): "وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة ... والحاصل أن السبع متواترة اتفاقا، وكذلك الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف على الأصح، بل الصحيح المختار، وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا، وأخذنا به عنهم، وأن الأربعة بعدها ابن محيصن\*\* واليزيدي\*\*\* والحسن\*\*\*\* والأعمش\*\*\*\*\* شاذة اتفاقا".<sup>1</sup>

\* هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، الشهير بالبناء، ولد بدمياط بمصر، من مؤلفاته: إتحاف فضلاء البشر، اختصار السيرة الحلبية، توفي سنة 1147هـ. انظر: هداية القاري: ص 639.

\*\* محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، روى له مسلم، قال ابن الجزري: ولولا ما فيها من مخالفة المصحف لألحقت بالقراءات المشهورة، وقال أبو حاتم: ابن محيصن من قريش، وكان نحويا، وأشهر الرواة عنه البري وابن شنبوذ. مات سنة 123هـ/ أو 122هـ. بمكة. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج2 ص167.

\*\*\* يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي، نحوي مقرئ ثقة علامة كبير، نزل بغداد، وعرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري، أخذ القراءة عرضا عن أبي عمرو، وخلفه بالقيام بها، وأخذ أيضا عن حمزة، من أشهر رواته سليمان الخياط، وأحمد بن فرج. توفي سنة 202هـ بمرو. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج2 ص376، 377.

\*\*\*\* أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن، من خيرة أعلام الإسلام التابعين علما وعملا، روي عن الشافعي -رحمه الله- أنه قال: لو أشاء أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته، ومناقبه جليلة، وأخباره طويلة، وأشهر الرواة عنه الدوري وشجاع بن أبي نصر البلخي، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، وذلك سنة 21هـ، وتوفي سنة 110هـ. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج1 ص235.

\*\*\*\*\* سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي، الإمام الجليل، ولد سنة ستين، أخذ القراءة عرضا عن فحول القراءات في وقته، على رأسهم زيد بن ثابت، وروي عنه أنه قال: إن الله زين بالقرآن أقواما، وإني ممن زين الله بالقرآن، صاحب ملح ونوادير خرج يوما إلى الطلبة فقال: لولا أن في منزلي من هو أبغض إلي منكم ما خرجت إليكم، ومن أشهر رواته المطوعي والشنبوذ، مات سنة 148هـ. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج1 ص316.

<sup>1</sup> إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، وضع حواشيه: أنس مهرة، ط1، 1419هـ/1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ص8، 9.

## المسألة السابعة: نشأة علم القراءات.

لا أريد الحديث عن مراحل تدوين القرآن في عهد النبي ﷺ، ولا في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما، ولا عن مراحل تطور علم القراءات المتداخلة بدءاً من التدوين إلى اتساع حركة التأليف، إلى دخول القراءات بلاد المغرب والأندلس، إلى أن استقرت علماً من علوم القرآن الكريم، ومجالاً من مجالات الدراسات النحوية والتفسيرية بشكل عام، لأن ذلك أصبح من الترف العلمي المعاد، وخاصة في الرسائل الجامعية، غير أن هناك حقيقتين علميتين أحببت أن أتوقف عندهما:

**الحقيقة الأولى:** نشأة القراءات لها علاقة قوية بحدِيث الأَحرَف السبعة، فالصحابة لم يختلفوا في تفسيره ولا في أحكامه، إنما اختلفوا في قراءة حروفه، ثم إنَّ اختلاف العلماء في تحديد معنى الأَحرَف السبعة يترتب عليه اختلافهم في كون مصحف عثمان رضي الله عنه مشتملاً على جميع الأَحرَف أم لا.

**الحقيقة الثانية:** القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان<sup>1</sup> علمياً، أمّا من حيث النشأة فالأمر واحد، ووجه ذلك أنَّ المقصود بالقرآن هو الوحي المنزل، والمقصود بالقراءة هو اللفظ بتراكيب الوحي المنزل، من حيث التخفيف والتثقيل وغيرهما، ولما كان هذا الفرق متداخلاً ودقيقاً أنكره بعضهم.<sup>2</sup>

وانطلاقاً من هذين الحقيقتين العلميتين يمكن القول: إنَّ علم القراءات أقدم العلوم نشأة وعهداً، وأشرفها منزلة، لأنَّه يتصل بسنده إلى محمد ﷺ، فلقد أجمع المسلمون أنَّ الرسول ﷺ لم يلق ربه إلاَّ والقرآن الكريم بقراءته محفوظاً في صدور الصحابة مكتوباً في السطور، ومن هؤلاء الصحب تلقى التابعون القرآن بقراءته سماعاً ورسماً، على ما يوافق جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه للقرآن الكريم، ثمَّ من

<sup>1</sup> البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج1ص318. بتصرف.

<sup>2</sup> في رحاب القرآن، للدكتور محمد سالم محيسن: ج1ص209.

هذه مسألة طويلة الذيل، يشبه الكلام فيها الخلاف السوري، وقبل الخوض فيها يجب معرفة أمور منها:

- لا إشكال ولا نزاع بين المسلمين في تواتر القرآن، أمّا القراءات فوقع فيها النزاع، والمشهور أنها متواترة.  
- منشأ الخلاف هو أنَّ بعض من يقرر تواتر القراءات يستدل بما يفيد تواتر القرآن، وفي هذا نظر لا يخفى، لأنَّ تواتر القراءات عن الأئمة السبعة مسلم به، أما تواترها عن النبي ﷺ إلى هؤلاء السبعة فهو محل الخلاف.

ولأنَّ اشتراط التواتر في كلِّ حرف من حروف الخلاف ينفي كثيراً من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم، فمواضع الاختلاف بين القراء السبعة يعد من المشهور لا المتواتر. ولعلَّ الراجح في هذه المسألة هو التفصيل: فالقرآن والقراءات حقيقتان متداخلتان متوافقتان بالنظر إلى القراءات المقبولة، وحقيقتان متغايرتان بالنظر إلى القسم المردود من القراءات. انظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، د: محمد بن عمر بازمول. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1412هـ / 1413هـ. ج1ص173.

بعده جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه، حيث عرف مصحفه بالمصحف الإمام، وكان من شأنه أن كُتب على رسم واحد وخط محتمل لأكثر من حرف على أرجح الأقوال، فقرأ كلُّ قوم بالحرف الذي كانوا عليه ممَّا لا يخالف الرسم العثماني في الغالب الأعم، مع بقاء التلقي الشفوي أساساً لتعلم القرآن الكريم بقراءاته، جيلاً بعد جيل، وبهذه الطريقة نُقلت وجوه القراءات وكيفيات النطق بحروفها نقلاً متواتراً توقيفياً.

واشتهر من بين الذين تصدروا لهذا النقل، وتفرغوا لنشره بين الناس، علماء لم يكونوا وحدهم الرواة أو الحفاظ، وإنما اختار بعض المصنفين أشهرهم، ونسبوا إليهم القراءات نسبة شهرة ومدارسة، لا نسبة اختراع وابتكار، ويأتي في مقدمة هؤلاء القراء العشرة، وقراءاتهم هي مدار البحث في هذه الرسالة.



## المسألة الثامنة: نشأة علم النحو.

### أولاً: تعريف النحو لغة واصطلاحاً:

#### 1-التعريف اللغوي:

استعملت العرب لفظ النحو ظرفاً ومصدراً، لذا أطلق على عدة معاني منها: القصد، البيان، الجانب، الطريق، الجهة، المقدار، المثل، النوع، البعض، القرب، القسم، الكشف، التحريف، الاعتماد، التأميم، الميل، العودة.<sup>1</sup>

#### 2-التعريف الاصطلاحي: علم بأصول، يُعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً، إفراداً وتركيباً.<sup>2</sup>

علم بأصول: أي بقواعد كلية منطبقة على جزئياتها.

يعرف بها: أي بسببها.

أحوال: أي ما يعرض للكلم بالتركيب من الكيفية، والتقديم والتأخير.

الكلم: أي الكلمات العربية.

إعراباً وبناءً: من حيث تغيير أو لزوم أحوال الكلمة، سواء في أولها، أم وسطها، أم آخرها.

إفراداً وتركيباً: يشمل علم الصرف، وهو المتعارف عليه قديماً، وما وقع عندهم من عطف علم الصرف على علم النحو، فهو من باب عطف الخاص على العام تنويهاً به، وليس قسماً برأسه، غير داخل في علم النحو، وأما عند المتأخرين فهم يعتبرونه علماً مستقلاً بنفسه.

فالنحو: عبارة عن القوانين والكليات المطردة التي يستنبطها العلماء من مجاري أساليب العرب،

ويقيسون عليها سائر كلامهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> لسان العرب لابن منظور: ج15 ص309-311.

<sup>2</sup> شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله أحمد الفاكهي النحوي. ت: د: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، 1414هـ/1993م، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر. ص51\_56.

<sup>3</sup> مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، دط، 2007م/1428هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان. ص599.

## ثانياً: نشأة النحو\* .

كان النحو يجري على ألسنة أهله دون تدوينهم لقواعده التي تضبطه، حتى إذا أهلَّ الإسلام، وبدأت طلائع الفاتحين تدخل الأقطار، اختلطت ألسنتهم، كنتيجة اجتماعية حتمية، فاختلفت وارتبكت فصاحتهم، وانعكس ذلك اللحن على القرآن قراءة وكتابة، لتشابه حروف كثيرة في الرسم، فلا يُعرف إعجامها ولا إعرابها، وكان الحل لهذه المشكلة أن وُضع علم النحو، وابتُكرت علامات فارقة بين الحروف، وهو ما يسمى بنقط الإعجام، وأخرى فارقة بين الحركات، وهو ما يسمى بنقط الإعراب.

### أول من وضع مسائل في علم النحو:

اختلفت الروايات -بغض النظر عن صحتها- في تحديد أول من وضع مسائل في علم النحو، وذكروا في ذلك قصصاً وقصصاً، ليس من السهل ولا المعقول أن تكون سبباً في نشأة علم كعلم النحو، غير أنَّ معظم المراجع وكتب الطبقات تشير إلى أنَّ واضع أسس علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ)<sup>1</sup> بأمر من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ت 40هـ) ﷺ، وأكبر الأدلة على ذلك أنَّ المؤرخين لم يختلفوا في أنَّ أبا الأسود هو أول من وضع شكل القرآن بالنقط، فميَّز مرفوعه ومنصوبه ومجروره، وهذه لا شك أصول نحوية طُوِّرت فيما بعد.

كما أنَّه الشخصية المشتركة في جميع الروايات، ألا ترى أنَّ كلاً من نصر بن عاصم (ت 90هـ) ويحيى بن يعمر (ت 129هـ) تلميذاه، فلا يبعد أن يكون أضيف لهما ما كان ينبغي أن يُنسب إلى أستاذهما، ويصبح هذا التخمين قريباً من الحقيقة، حينما نجد في كتب التراجم من لم يفرق بين نقط الإعجام ونقط الإعراب، ونسب ما كان لأحدهما للآخر، أو أطلق عبارة النقط.<sup>2</sup>

\* ليس المقصود من هذا العنوان الصبغة المدرسية بكل ما تحتمله من كتب ومتون وشروح وحواشٍ، ثم ما كان له فيما بعد من حلقات فيها شيوخ وطلاب، إلى أن وصلت إلى منظومات ولطائف ونكت وألغاز، فهذه مجالها الدراسات التاريخية.

<sup>1</sup> نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، ط3، 1405هـ، مكتبة المنار الزرقاء. الأردن، ج1 ص21. وانظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف. ص21. وإنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين الفطحي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1406هـ/1982م، دار الفكر العربي/ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت. ج1 ص40. غاية النهاية لابن الجزري: ج1 ص346.

<sup>2</sup> معرفة القراء الكبار للذهبي: ج1 ص71.

## المسألة التاسعة: العلاقة بين علمي القراءات والنحو.

إنَّ القراءات العشرة محطة يجتمع فيها علماء الشريعة، يؤمهم فيها القراء، ويأتيهم بهم النحاة لاستنباط القواعد النحوية من أوجهها المقروء بها، فالقرآن الكريم بقراءاته هو الأساس المتين لعلم النحو؛ إذ هو السبب الأوَّل في نشأته، ونموه في جميع مراحلها، والمدار المعول عليه في وضع قواعده ونظرياته. ولقد سبق أن رأينا أنَّ العمل على ضبط القرآن، والخوف من تحريفه؛ كانا من أهم العوامل التي ساعدت في وضع علم النحو، وحسبه هذا أثرا فيه.

**قال ابن مجاهد (ت324هـ):** "لا يقوم بالتمام في الوقف إلاَّ نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير... عالم باللغة التي نزل بها القرآن الكريم".<sup>1</sup>

**وقال الزركشي (ت794هـ):** "وأما الإعراب فما كان اختلافه محيلا للمعنى، وجب على المفسر والقارئ تعلمه؛ ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللحن".<sup>2</sup>

فصلة القراءات بالنحو وبالأخص إعراب القرآن الكريم صلة قوية، لها أصولها وجذورها العميقة، والتي تمتد إلى ذلك الزمن الذي نُدب فيه العلامة أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) لإعراب القرآن، فقام بعمله المعروف، وإلى زمن نصر بن عاصم (ت90هـ)، ويحيى بن يعمر (ت129هـ)، حين توليا نقط المصحف نقطا يهدف إلى غير ما كان يهدف إليه نقط شيخهما؛ فنقطة كان الهدف منه تمييز الحركات، من فتح وضم وكسر، وكان بالمداد الأحمر، ونقطهما كان الهدف منه تمييز الحروف المتشابهة في الصورة.

واستمرت تلك الصلة تنمو وتزدهر حيناً بعد حين، إلى أن قام العلامة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) بعمله الذي أغنى به المسلمين عن التفريق بين الحروف وحركاتها، وهكذا كان النحو وليد التفكير في قراءة القرآن الكريم، فالعلماء لم يفكروا ابتداءً في دراسة علم يبحث عن علل الإعراب، ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعدما وجدوا صعوبات في دراستهم للقرآن الكريم.

فالنحو هو الوسيلة الفعالة لفهم معاني القرآن، والاجتهاد في أحكامه، والغوص في تحليل آياته، فهو القبس الذي يضيء للعلماء طرق تفسير القرآن، وهو البديل الأوَّل لعامة الناس عن السليقة العربية لفهم القرآن الكريم.

<sup>1</sup> البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج1ص343.

<sup>2</sup> البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج2ص165.

وفي ذلك يقول ابن الجزري (833هـ): " والذي يلزم المقرئ أن يتخلق به من العلوم قبل أن ينصب نفسه للاشتغال، أن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه، وأن يحصّل جانباً من النحو والصرف، بحيث أنّه يوجه ما يقع له من القراءات، وهذا من أهم ما يحتاج إليه... وما أحسن قول الإمام أبي الحسن الحصري القيرواني\*:

لقد يدعي علم القراءات معشر... وباعهم في النحو أقصر من شبر  
فإن قيل ما إعراب هذا ووجهه... رأيت طويل الباع يقصر عن فتر".<sup>1</sup>

### ✓ القراءات القرآنية مصدر أصيل للدراسات اللغوية:

تعدّ القراءات القرآنية بحقّ أهم المصادر الأساسية للدراسات اللغوية بفروعها المختلفة، وهي حجة في جميع الميادين، وإن كان الواقع المعمول به لدى بعض علماء العربية على غرار ما هو مقرر في كتبهم من كون القراءة أعلى الشواهد، فالتقعيد النحوي كان سابقاً على وضع القواعد التي قررت الاحتجاج بالقراءات، فلا حاجة إذا تدعو للعجب، فقد حُطّي أصحاب القراءات المتواترة، ورُميت قراءاتهم باللحن والخطأ لمجرد مخالفتها لما تعارفوا عليه من قواعد، فعلم النحو كان مؤثراً على القراءات في وقت ما، إلاّ أنّه ما لبث أن أصبح متأثراً بها في وقت لاحق، وذلك راجع إلى:

أولاً -تختلف كيفية نقل القراءات عن كلّ الطرق التي نُقلت بها مصادر اللغة الأخرى كالشعر والنثر، بل تختلف حتى عن طرق نقل الحديث، فلم يكتف الأئمة في نقل القراءات بالسمع من لفظ الشيخ، وإن اكتفوا به في علم الحديث، لأنّه ليس كلُّ من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء، أي لا بُدّ من قراءة الطالب على الشيخ، وهذا التلقي، ثمّ العرض على المقرئ، هما أصح طرق النقل اللغوي.

قال ابن خالويه (ت370هـ): "قد أجمع الناس جميعاً أنّ اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك".<sup>2</sup>

\* علي بن عبد الغني الفهري القيرواني الحصري، أبو الحسن، مقرئ متفنن، توفي (468هـ) له قصيدة رائية في قراءة نافع، وهي من أصول كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ج1 ص550.

<sup>1</sup> منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ص4.

<sup>2</sup> المزهري في علوم اللغة، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد أحمد جاد المولى بك وعلي محمد البجاوي، ط3، مكتبة التراث، جمهورية مصر. ج1 ص213.

قال أبو عمرو الداني (ت444هـ): "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عنهم لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة، لأنَّ القراءة سنة متبعة، فلزم قبولها والمصير إليها".<sup>1</sup>

قال ابن حزم (ت456هـ): "ولا عجب أعجب ممن إذا وجد لامرئ القيس (ت25هـ) أو لزهير (ت627م) أو لجريز (ت110هـ) أو الحطيئة (ت45هـ) أو الطرماح (ت743م) أو للشماخ (ت22هـ) أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو تيمي أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبه لفظا في شعر أو نثر، جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثمَّ إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجَّة، وجعل يصرفه عن وجهه ويجرفه عن مواضعه، ويتحيل في إحالته عمَّا أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله كلاما فعل به مثل ذلك، وتالله لقد كان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم قبل أن يكرمه الله تعالى بالنبوة، وأيام كونه فتى بمكة بلا شك عند كلِّ ذي مسكة من عقل، أعلم بلغة قومه، وأفصح فيها، وأولى بأن يكون ما نطق به من ذلك حجَّة من كلِّ خندي، وقيسي، وربيعي، وإيادي، وتيمي، وقضاعي، وحميري، فكيف بعد أن اختصه الله تعالى للندارة، واجتباة للوساطة بينه وبين خلقه، وأجرى على لسانه كلامه، وضمن حفظه وحفظ ما يأتي به".<sup>2</sup>

قال السيوطي (ت911هـ): "أمَّا القرآن فكلُّ ما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذًا".<sup>3</sup>

قال عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ): "كلامه عزَّ اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص11.

<sup>2</sup> الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ت: محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمان عميرة، دط، 1405هـ/1985م، دار الجيل، بيروت، لبنان. ج3ص230، 231.

<sup>3</sup> الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، السيوطي، ت: محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، 1418هـ/1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ص 24.

<sup>4</sup> خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، ط4، 1418هـ/1997م، مكتبة الخانجي، مصر. ج1ص9.

قال الصفاقسي (ت1118هـ) في غيث النفع: "والتحديث بالقراءة يفيد ثبوتها، ولا يبيح القراءة بها، بخلاف القراءة، فإنه يفيد الثبوت، وإباحة القراءة بها".<sup>1</sup>

قال الألوسي (ت1342هـ): "وأما كلام ربنا تبارك وتعالى فهو أفصح كلام وأبلغه، فلا خلاف في جواز الاستشهاد بمتواتره وشاذه، كما بينه ابن جني (ت392هـ) في أول كتابه المحتسب، وأجاد القول فيه".<sup>2</sup>

**ثانياً-** من المسلم به لدى العلماء أن العربي الذي يُتج بقوله لا يُشترط فيه العدالة، بخلاف القراءات فإنه ينظر فيها من حيث ثقة وفصاحة الناطق بحروفها، فضلاً عن عدالة ناقلها، فأئمة القراءة جمعوا بين الإمامة في القراءة والإمامة في العربية، فقد كان ابن كثير المقرئ أعلم بالعربية من مجاهد الناقل، وعُرف عن عاصم أنه جمع بين الفصاحة والإتقان، والتحرير والتجويد، كما عُرف عن حمزة أنه كان ثقة كبيراً حجة رصياً، قيماً بكتاب الله، مجوداً، عارفاً بالفرائض والعربية، هذا غير ما عُرف عن أبي عمرو بن العلاء والكسائي إمامي أهل البصرة والكوفة، وغير ما عُرف عن أئمة لا يقلون عنهم قدراً في هذا الشأن.

**ثالثاً-** تُعدُّ القراءات القرآنية أصدق شاهد على الثراء اللغوي الذي كان يعيشه العرب في زمن الرواية.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "ومن المقرر أن روايات كثيرة من القراءات القرآنية صحيحها وشاذها يعدُّ سجلاً لظواهر اللهجات العربية القديمة التي عاصرت القرآن".<sup>3</sup>

ويقول أيضاً: "ومن العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى علم القراءات القرآنية، مشهورها وشاذها، لأن روايتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعام في مختلف الألسنة واللهجات".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي: ص544.

<sup>2</sup> إتخاف الأجداد فيما يصح به الاستشهاد، السيد محمود شكري الألوسي، ت: عدنان عبد الرحمان الدوري، 1402هـ/1982م، مطبعة الإرشاد، بغداد. ص76.

<sup>3</sup> دراسات لغوية: القياس في الفصحى - الدخيل في العامية، د. عبد الصبور شاهين، ط2، 1406هـ/1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ص61، 62.

<sup>4</sup> القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، مصر. ص7، 8.

رابعاً - كلام العرب ليس من السهولة ضبط نسبه - وكلنا يعرف الانتحال وما أدراك ما الانتحال - فضلاً عن بيان سليمه من سقيمه، خاصة من حيث السند، فإننا في الواقع والحال هذه، نجد القرآن بأحرفه المتواترة قد حاز قصب السبق والفضل في بناء وتوسعة وتقوية وترسيخ القواعد النحوية شئنا أم أئينا، وعليه فتوثيق الشاهد القرآني أمتن من توثيق النص الشعري عقلاً ونقلاً.

### ✓ موقف البصريين والكوفيين من القراءات القرآنية:

رغم ما قيل نظرياً في وجوب الاستشهاد بالقراءات القرآنية، فإنه لا يعكس ما كان معمولاً به لدى البصريين والكوفيين وحتى من بعدهم، ذلك أن هذه الآراء جاءت متأخرة بعد أن قطع النحاة شوطاً كبيراً للنمو بالنحو وإنضاجه، وكان من نتيجة ذلك رفض بعض القراءات، والاضطراب أمام بعضها، ومن ثمّ اعتمد الاستشهاد على نصوص أخرى، حتى أصبحت كلمة الشاهد ذات معنى عرفي، يُقصد به الشعر لا القرآن ولا الحديث.

"غير أن البصريين منذ سيبويه حاولوا أن يخضعوا هذه القراءات إلى قواعدهم وأقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقررة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشذوذ، فدفعهم ذلك إلى تقديم القاعدة على النص القرآني الموثوق به، المنقول بالسند الصحيح، على عكس ما يفترض بالدرس اللغوي، الذي يجب أن تسير قواعده خلف النصوص الفصيحة، وعلى هدى استعمالاتها المختلفة".<sup>1</sup>

ومن الأمثلة على ذلك: تغليب البصريين لحمزة في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: ١، لأنهم لا يميزون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض،<sup>2</sup> وتغليبهم لابن عامر في قراءة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧، لفصله بين المصدر المضاف و الفاعل بالمفعول.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل يسين، ط1، 1400هـ/1980م، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان. ص349.

<sup>2</sup> الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988م. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر. ج2ص381، 382.

<sup>3</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري، ت: د. جودة مبروك محمد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ص347، 371.

أمَّا الكوفيون ففي الغالب كان موقفهم من القراءات، يقوم على احترامها والأخذ بها، والتحرج من مخالفتها، فهم يرون مع القراء أنَّ القراءات صحيحة وشاذها سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره، ومن ثمَّ كانت في نظرهم مصدراً لتفعيد القواعد وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للقاعدة المقيسة، أو عدم موافقتها، لأنَّها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس.

**والخلاصة:** أنَّ فتح باب الطعن في القراءات صحيحة وشاذها أثر سلبي على الدرس النحوي؛ بحرمانه مصدراً مهماً من مصادره، كان سيؤدي إلى إثراء اللغة والزيادة من رصيدها، وأنَّ مذهب الكوفيين أسلم في هذا الباب من مذهب البصريين.<sup>1</sup>

ومن خلال مناقشة هذه المسألة نتوقف عند جملة من النتائج وهي:

- 1- القراء أشدُّ ضبطاً وإتقاناً لما رووه من اللغويين والنحويين، لأنَّهم ملتزمون بضبط ما سمعوه، وليس لهم من الاجتهاد غير النقل الموثوق.
- 2- لا يمكن ردُّ القراءة الصحيحة ولو كان ظاهرها مخالفاً للمشهور من قواعد النحاة واللغويين.
- 3- تعدُّ القراءات القرآنية أقوى في باب الاستشهاد من الشعر وغيره، لما عليه رواها من الثقة والأمانة في النقل، ولما اختص به بعضهم من العلم باللغة العربية، والإحاطة بفنونها.
- 5- البصريون كانوا أسبق من الكوفيين إلى معارضة القراءات المتواترة، لأنَّهم يتمسكون بالقياس أكثر من السماع، وموقفهما من الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات من أصول الخلاف بينهم.
- 6- اختلاف البصريين والكوفيين في الاحتجاج بالقراءات دحضَ شبهة المستشرقين ومن تأثر بهم، الزاعمة أنَّ القرآن نزل خالياً من الإعراب، وإثماً أعربه النحويون، وزعمهم أنَّ القراءات نشأت بسبب ما يحتمله الرسم العثماني، فلو كان الأمر كذلك لما اختلفوا.
- 7- الخلافات الفكرية بين النحاة والقراء عادت بثمرات طيبة على الدراسات النحوية والتفسيرية، بله على الدراسات المنطقية.
- 8- القراءات حجَّة لإثبات قواعد اللغة العربية واللهجات، والقواعد النحوية والصرفية والبلاغية، فضلاً عن الأحكام الشرعية والآداب السلوكية، فكيف تكون هذه القراءات مصدراً للمعاني ولا يحتج بها في المباني، وما كانت هذه المباني إلا للتعبير عن المعاني.

<sup>1</sup> القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ط3، 1417 هـ/1996م. مؤسسة الرسالة. ص110.



والذي يهمني في دراستي أنّ موقف المدرستين من الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات هو أحد أسباب الخلاف، بالإضافة إلى موقفهم من القياس والسماع، ثمّ إنّني لا أريد أن أكون مقلداً أو متبعاً لغيري في بيان علاقة النحو بالقراءات على طريقة الأدباء، صحيح يمكن أن توصف تلك العلاقة بأكثر مما قيل، ومهابة من أساتذتي ومن القراء سأسلك سبيل البحث العلمي الأكاديمي فأقول:

إنّ **العلاقة الأولى** التي تربط علم القراءات بعلم النحو هو ذلك الشرط المحكم الذي وُضع في حدّ أركان القراءة المقبولة، وهو موافقة اللغة العربية ولو بوجه، وهذا لا شك هو العلاقة القوية التي تربطهما.

**والعلاقة الثانية** أنّ القراءات القرآنية كانت حاضرة في جميع مراحل نمو النحو، وذلك بالاحتجاج بها أو الاحتجاج لها، تمثيلاً واستشهاداً وتقعيداً.

وما سأقوم به في طيات هذا البحث سيكون بيانا عمليا تطبيقيا لهذه العلاقة المتبادلة، فقد عملت على إخراج العلاقة بين علم القراءات وعلم النحو من دائرة العلوم النظرية إلى دائرة العلوم التطبيقية، وهذا العمل في حدّ ذاته موقف وسط بين الدعوة القائمة على إلغاء علم النحو، والأخرى القائمة على تجديده، فلا حاجة تدعو إلى إلغائه ولا إلى تيسيره إذا كان مبناه على كلام ربّ البرية.

الفصل الأوّل:  
فرش القراءات العشرية المختلف فيها نحويًا.

المبحث الأوّل:

تخريج الفرشيات المختلف فيها نحويًا في الربع الأوّل من القرآن الكريم.

المبحث الثاني:

تخريج الفرشيات المختلف فيها نحويًا في الربع الثاني من القرآن الكريم.

المبحث الثالث:

تخريج الفرشيات المختلف فيها نحويًا في الربع الثالث من القرآن الكريم.

المبحث الرابع:

تخريج الفرشيات المختلف فيها نحويًا في الربع الرابع من القرآن الكريم.

جرت عادة المؤلفين المتقدمين في علم القراءات تقسيم كتبهم إلى قسم يُذكر فيه الأحكام المطردة، وهي التي تجري في كلِّ ما تحقَّق فيه شرط ذلك الحكم كالمند والقصر والفتح والإمالة؛ ويُسمون هذا القسم بالأصول، وقسم يُذكر فيه ما انفرد من أحكام في السور من كيفية قراءة كلِّ كلمة مختلف فيها بين القراء، ولا يُقاس عليها؛ مع عزو كلِّ قراءة إلى صاحبها،<sup>1</sup> ويُسمون هذا القسم بفرش الحروف، وسماه بعضهم بالفروع مقابلة بالأصول.

ولا يخرج هذا المعنى عن التعريف اللغوي للفرش فهو بمعنى البسط والنشر،<sup>2</sup> ولا شك أن هذه الفرشيات مبسطة ومنشورة في أجزاء القرآن الكريم. ولما كان هذا حالها؛ يجدي القارئ الكريم قد بذلت أنفس الأوقات وأعزَّها في جمع الفرشيات التي اختلف فيها القراء العشرة فيما تعلق بالمسائل النحوية، ونسبتها إليهم لأجل أن يخدم الفصلين التاليين بأمثلة واقعية مع الأعمال المتممة لهذا الفصل وهي كالآتي:

- ✓ ذكر اسم السورة المشهور، ثم مكية هي أم مدنية على الراجح، مع عد آياتها.<sup>3</sup>
- ✓ جمع الفرشيات المذكورة في غير مظانها، كالمذكورة في الأصول، أو في سور أخرى متأخرة.
- ✓ نبهت على الفرشيات التي لها علاقة بمرسوم الخط، ليظهر ما كُتب برسم وقرئ بغيره.
- ✓ عزوت الانفرادات ونبهت عن الزيادات.
- ✓ ذكرت أثر الوصل والوقف في اختلاف الفرشيات.
- ✓ نبهت على اصطلاحات في بابها لا يُراد بها ما هو متعارف عليه في كتب أهل الفن.
- ✓ أبدأ بذكر قراءة الأقل، قراءة أو رواية أو طريقاً، ثم أذكر قراءة الباقيين إلا إذا كان ثمَّ استثناء أو شيء من هذا فرماً يختل هذا الترتيب.

<sup>1</sup> إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة المقدسي، ت: محمود ابن عبد الخالق محمد جادو، 1413هـ، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ج2ص278. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح، [شرح منظومة حرز الأمان ووجه التهاني للشاطبي] ط3، 1373هـ/1954م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر: ص148. وانظر: الإضاءة في بيان القراءة، علي محمد الضباع، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، دط، دت، مصر: ج4ص12.

<sup>2</sup> معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، ت: إبراهيم شمس الدين، ط1، 1420هـ/1999م دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2ص346. وانظر: تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهرى، ت: مجموعة من الباحثين، دط، دت، دار المصرية للتأليف والترجمة، ج11ص345.

<sup>3</sup> العادون للقرآن ستة وهم: المدني الأول، المدني الأخير، المكي، البصري، الشامي، الكوفي. انظر: فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، ابن الجوزي، ت: د. حسن ضياء الدين عتر، ط1، 1408هـ/1987م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان. 237-241.

- ✓ أقتصر من الآية على موضع الشاهد إلا إذا تعلق بما قبلها أو بما بعدها فائدة.
- ✓ إذا قلت: (قرأ) فالنسبة للقراء.
- ✓ وإذا قلت: (روى) فالنسبة للرواة.
- ✓ إذا قلت: (اختلفوا) فالخلاف بين القراء.
- ✓ وإذا قلت: (بخلاف) فالخلاف بين الرواة.
- ✓ وإذا قلت: (بخلف) فالخلاف بين الطرق.
- ✓ استعملت بعض اختصارات ابن الجزري - رحمه الله - بالنسبة للقراء مجتمعين.
  - فالمدنيان هم: نافع وأبو جعفر.
  - والبصريان هم: أبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي.
  - والحرميون هم: نافع وأبو جعفر وابن كثير.
  - والكوفيون هم: عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر.

المبحث الأول: تخريج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الأول من القرآن.

المطلب الأول: من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة آل عمران.

سورة الفاتحة: مكية على الراجح.<sup>1</sup> وآيها سبع بالنص على الإجمال.<sup>2</sup>

• اختلفوا في ﴿مَلِكٍ﴾ الفاتحة: ٤

قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالألف مدأً بصيغة اسم الفاعل، وقرأ الباقر بغير ألف.<sup>3</sup>

سورة البقرة: مدنية باتفاق<sup>4</sup>، آيها مئتان وثمانون وخمس مكي ومدني وشامي، وست كوفي،

وسبع بصري.<sup>5</sup>

• اختلفوا في ﴿قِيلَ﴾ البقرة: ١١/١٣، هود: ٤٤، ﴿سَيِّءٍ﴾ هود: ٧٧، ﴿وَعِضْ﴾ هود: ٤٤

و﴿سَيِّءٍ﴾ العنكبوت: ٣٣ و﴿وَجِيلٍ﴾ سبأ: ٥٤ و﴿وَسَيْقٍ﴾ الزمر: ٧١ - ٧٣

و﴿سَيِّئٌ﴾ الملك: ٢٧ و﴿وَجَاءَ﴾ الزمر: ٦٩ والفجر: ٢٣

قرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام\* الضم كسر أوائلهن.

ووافقهم ابن ذكوان في (حيل وسيق وسيء وسيئت) فقط.

ووافقهم المدنيان في (سيء وسيئت) فقط، وقرأ الباقر بإخلاص الكسر في الجميع.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين أحمد، ط1، 1420هـ/1999م، دار ابن عفان. ج1ص447-468. مسألة المكي والمدني طويلة ذيل الخلاف الذي محله كتب التفسير وعلوم القرآن لذا فإني أشير إلى الراجح معتمداً في ذلك ما اختاره الأستاذ عبد الرزاق حسين أحمد بحكم أن كتابه وضع لهذا الغرض أصالة.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن، أبو عمرو الداني، ت: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1، 1414هـ/1994م. ص139. وانظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج1ص357.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص271.

<sup>4</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص370، 371.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص140. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج1ص370.

\* وكيفية النطق بالإشمام أن تُلفظ بحركة تامة على الفاء مركبة من حركتين جزء الضمة وهو أقل ويليه جزء الكسرة وهو أكثر، فتمحض الياء لذلك، والفرق بينه وبين المذكور في باب الوقف أن هذا يقع في الأول ويعم الوصل والوقف ويُسمع وحروفه متحركة، وذلك ضده في الجميع، واختلفوا في التعبير عنه فعامة النحويين ومتأخروا القراء كالداني والشاطبي وابن الجزري يسمونه إشماماً، وقال أبو العز: روم، وقال أبو العلاء: ضم، وقال الأهوازي رفع. انظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محب الدين النويري، ت: د. مجدي محمد سرور، ط1،

1424هـ/2003م، دار الكتب العلمية، بيروت. ج2ص145.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص208.

• اختلفوا في ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ البقرة: ٢٨ جميع لفظ يرجع وما جاء منه إذا كان من رجوع الآخرة\* نحو ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ البقرة: ٢٨ و ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾ البقرة: ٢٨١ سواء كان غيباً أم خطاباً اتصل به ظاهر أو ضمير أو لم يتصل وكذلك قوله تعالى ﴿ تُرْجِعُ الْأُمُورَ ﴾ البقرة: ٢١٠ و ﴿ يَرْجِعُ الْأَمْرَ ﴾ هود: ١٢٣ قرأه يعقوب\* بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم في جميع القرآن.

ووافقه أبو عمرو في ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾ البقرة: ٢٨١

ووافقه حمزة والكسائي وخلف في ﴿ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ المؤمنون: ١١٥

ووافقه نافع وحمزة والكسائي وخلف في ﴿ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾ القصص: ٣٩

ووافقه ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف في ﴿ تُرْجِعُ الْأُمُورَ ﴾ آل عمران: ١٠٩

ووافقه في ﴿ تُرْجِعُ الْأُمُورَ ﴾ آل عمران: ١٠٩ كلُّ القراء إلا نافعاً وحفصاً، فإنهما قرءا بضم حرف المضارعة وفتح الجيم، وكذلك قرأ الباقون في غيره أي بضم حرف المضارعة وفتح الجيم.<sup>1</sup>

• اختلفوا في ضم تاء ﴿ لِلْمَلَكَةِ أَسْجُدُوا ﴾ البقرة: ٣٤ حيث جاء.

وذلك في خمسة مواضع هذا أولها، والثاني في الأعراف: ١١، والثالث في الإسراء: ٦١، والرابع في الكهف: ٥٠، والخامس في طه: ١١٦. قرأ أبو جعفر\* من روايته بضم التاء حالة الوصل تبعاً لضم الجيم، وروي عن عيسى ابن وردان عنه إشمام كسرتها الضم، والوجهان صحيحان عنه نصَّ عليهما غير واحد، وقرأ الباقون بإخلاص كسر التاء في المواضع المذكورة.<sup>1</sup>

• اختلفوا في ﴿ فَلَمَّا نَسَبْنَا لِرَبِّكَ الْقَوْلَ مِنْ دُونِ مَا أُوتِيَ رَبُّكَ بِالْحَقِّ ﴾ البقرة: ٣٧

قرأ ابن كثير\* بنصب (آدم) ورفع (كلمات).

وقرأ الباقون برفع (آدم) ونصب (كلمات) بكسر التاء.<sup>2</sup>

• اختلفوا في ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ البقرة: ٣٨

\* فخرج نحو (فهم لا يرجعون) البقرة: 18، ونحو (ولا إلى أهلهم يرجعون) يس: 50.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص210.

\* وهي من انفرادات ابن كثير.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص211.

قرأ يعقوب\* ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ البقرة: ٣٨ حيث وقع بفتح الفاء وحذف التنوين.  
وقرأ الباقون بالرفع والتنوين.

وقرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ البقرة: ١٩٧ بالرفع والتنوين  
وكذلك قرأ أبو جعفر ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ البقرة: ١٩٧

وقرأ الباقون الثلاثة ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ﴾ البقرة: ١٩٧ بالفتح من غير تنوين.  
وكذا قرأ ابن كثير والبصريان ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ البقرة: ٢٥٤  
و ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ إبراهيم: ٣١ و ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ الطور: ٢٣  
أي بالفتح من غير تنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين في الكلمات السبع.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ البقرة: ٤٨

قرأ ابن كثير والبصريان (تقبل) بالتأنيث، وقرأ الباقون بالتذكير.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَعَدْنَا مُوسَى﴾ البقرة: ٥١ والأعراف: ١٤٢ ﴿وَوَعَدْنَاكَ﴾ طه: ٨٠

قرأ أبو جعفر والبصريان بقصر الألف، وقرأ الباقون بالمد مفاعلةً، وهو يوافق الرسم تقديراً.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿إِلَى يَارِيبِكُمْ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ يَارِيبِكُمْ﴾ البقرة: ٥٤

في الموضعين بين اختلاس كسرة الهمزة وإسكانها وإتمام حركتها ويُعبر عنه بالإشباع.

قرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة في ذلك تخفيفاً، ورُوي عنه الاختلاس<sup>4</sup> فيهما، ورُوي إتمام الحركة  
عن الدوري، وبذلك قرأ الباقون.<sup>5</sup>

• واختلفوا في اختلاس ضمة الراء وإسكانها وإتمام حركتها من ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ البقرة: ٦٧

﴿الَّذِي يَنْصُرُكُمْ﴾ آل عمران: ١٦٠ و ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ الأنعام: ١٠٩ و ﴿يَأْمُرُهُم﴾ الأعراف:

١٥٧ و ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ الطور: ٣٢ حيث وقع ذلك مرفوعاً على قراءته.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص211.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212.

<sup>4</sup> الاختلاس هنا أن يأتي بثلاثي الحركة أي بأكثرها ويضبط بالمشافهة ويقرب منه الروم إلا أنه الإتيان بأقل الحركة.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212، 213، 214.

قرأ أبو عمرو بإسكان الراء في ذلك تخفيفاً، ورُوي عنه الاختلاس فيهنّ، ورُوي إتمام الحركة عن الدوري، وبذلك قرأ الباقر<sup>1</sup>.

• واختلفوا في ﴿تَنْفِرْ لَكُمْ﴾ البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١

قرأ ابن عامر\* بالتأنيث فيهما.

وقرأ المدنيان بالتذكير في البقرة، والتأنيث في الأعراف، ووافقهما يعقوب في الأعراف.

واتفق هؤلاء الأربعة على ضم حرف المضارعة وفتح الفاء.

وقرأ الباقر بالنون وفتحها وكسر الفاء في الموضعين.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿إِلَّا آمَانِي﴾ البقرة: ٧٨ وبابه.

قرأ أبو جعفر\* بتخفيف الياء فيهن مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة وبقاء المنصوبة على

إعرابها، وهو على كسر الهاء من ﴿آمَانِيَهُمْ﴾ البقرة: ١١١ لوقوعها بعد ياء ساكنة.

وقرأ الباقر بتشديد الياء فيهنّ وإظهار الإعراب.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ البقرة: ٨١

قرأ المدنيان بألف بعد الهمزة على جمع السلامة، وقرأ الباقر على الأفراد.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿حُسْنًا﴾ البقرة: ٨٣

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بفتح الحاء والسين.

وقرأ الباقر بضم الحاء وإسكان السين.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿يُنزَل﴾ البقرة: ٩٠ وبابه: إذا كان مضارعاً أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة.

قرأه ابن كثير والبصريان بالتخفيف حيث وقع إلا قوله تعالى: ﴿وَمَا نُنزِلُهُ﴾ الحجر: ٢١

فلا خلاف في تشديده لأنه أُريد به المرة بعد المرة.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212، 213، 214.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص215.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص217، 218.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص218.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص218.



ووافقهم حمزة والكسائي وخلف على ﴿وَيُنزِّلُ﴾ لقمان: ٣٤ و ﴿يُنزِّلُ﴾ الشورى: ٢٨  
 وخالف البصريان أصلهما في ﴿يُنزِّلُ آيَةً﴾ الأنعام: ٣٧ فشددها ولم يخففه سوى ابن كثير\*  
 وخالف ابن كثير أصله في موضعي الإسراء وهما ﴿وَنُزِّلَ﴾ الإسراء: ٨٢ و ﴿تُنزِّلَ عَلَيْنَا﴾  
 الإسراء: ٩٣ فشددهما، ولم يخفف الزاي فيهما سوى البصريين.

وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من النحل، وهو قوله ﴿بِمَا يَنْزِلُ﴾ النحل: ١٠١  
 فشدده، ولم يخففه سوى ابن كثير و أبو عمرو.  
 وقرأ الباقون بالتشديد حيث وقع.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ﴾ البقرة: ١٠٢ وفي الأوّلين من الأنفال:

﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلْبَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ الأنفال: ١٧

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بتخفيف النون من (ولكن) ورفع الاسم بعدها.

وكذلك قرأ نافع وابن عامر ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ البقرة: ١٧٧ و ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ البقرة: ١٨٩

وكذلك قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ﴾ يونس: ٤٤

وقرأ الباقون بالتشديد والنصب في الستة.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ (١١٥) وَقَالُوا﴾ البقرة: ١١٥ - ١١٦

قرأ ابن عامر\* بغير واو بعد (عليهم)، والباقون بالواو.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ البقرة: ١١٧ والمختلف فيه ستة مواضع، الأوّل هنا والثاني

﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران: ٤٧ والثالث ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ النحل: ٤٠ والرابع ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ مريم:

٣٥ والخامس ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ يس: ٨٢ والسادس ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ غافر: ٦٨

قرأ ابن عامر\* بنصب النون في الستة، ووافقه الكسائي في النحل ويس.

\* وهي من انفردات ابن كثير.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص218، 219.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص219.

\* وهي من انفردات ابن عامر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص220.

\* وهي من انفردات ابن عامر في غير سورة النحل ويس.

وقرأ الباقون بالرفع فيهما كغيرها.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿وَلَا تُسْئَلُ﴾ البقرة: ١١٩

قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام على النهي، وقرأ الباقون بضم التاء والرفع على الخبر.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ﴾ البقرة: ١٢٥

قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر، وقرأ الباقون بكسرها على الأمر.<sup>3</sup>

• واختلفوا في الراء من ﴿وَأَرِنَا﴾ البقرة: ١٢٨ و﴿أَرِنِي﴾ البقرة: ٢٦٠ و﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾

النساء: ١٥٣ و﴿أَرِنِي أَنْظُرْ﴾ الأعراف: ١٤٣ و﴿أَرِنَا الَّذِينَ﴾ فصلت: ٢٩

أسكن الراء فيها ابن كثير ويعقوب.

ووافقهما في فصلت فقط ابن ذكوان وأبو بكر.

واختلف عن أبي عمرو في الخمسة.

واختلف عن هشام في فصلت.

وقرأ الباقون بكسر الراء في الخمسة.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿وَوَصَّى﴾ البقرة: ١٣٢

قرأ المدنيان وابن عامر (وأوصى) بهمزة مفتوحة، صورتها ألف بين الواوين، مع تخفيف الصاد،

وكذلك رُسم في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون بتشديد الصاد من غير همزة بين الواوين، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿تَطَوَّعَ حَيْرًا﴾ البقرة: ١٥٨ و﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ﴾ البقرة: ١٨٤ في الموضعين.

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالغيب وتشديد الطاء وإسكان العين على الاستقبال، ووافقهم

يعقوب في الأوّل، والباقون بالخطاب وتخفيف الطاء فيهما وفتح العين على المُضِيِّ.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ﴾ البقرة: ١٦٥

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص220.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص221.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص222.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص222.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص223.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص223.

قرأ أبو جعفر ويعقوب بكسر الهمزة فيهما على تقدير: (لقالوا) في قراءة الغيب، أو (لقلت) في قراءة الخطاب، ويحتمل أن يكون على الاستئناف على أن جواب (لو) محذوف أي: لرأيت أو لرأوا أمراً عظيماً.

وقرأ الباقون بفتح الهمزة فيهما على تقدير: لعلموا أو لعلمت.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ البقرة: ١٧٧

قرأ حمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿مُوصٍ﴾ البقرة: ١٨٢

قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بفتح الواو وتشديد الصاد.

وقرأ الباقون بالتخفيف مع إسكان الواو.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿فَدْيَةٌ طَعَامٌ﴾ البقرة: ١٨٤

قرأ المدنيان وابن ذكوان (فدية) بالرفع من غير تنوين، و(طعام) بالخفض.

وقرأ الباقون (فدية) بالرفع مع التنوين، و(طعام) بالرفع.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿مَسْكِينٍ﴾ البقرة: ١٨٤

قرأ المدنيان وابن عامر على الجمع مع فتح النون، وقرأ الباقون على الإفراد والخفض منونا.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ البقرة: ١٨٥

قرأ يعقوب وأبو بكر بتشديد الميم، وقرأ الباقون بالتخفيف.<sup>6</sup>

● واختلفوا في ﴿وَلَا تُقْبِلُوهُمْ﴾، ﴿حَتَّىٰ يَقْبَلُوكُمْ﴾، ﴿فَإِن قَاتَلُوكُمْ﴾ البقرة: ١٩١

قرأ حمزة والكسائي وخلف بحذف الألف فيهنّ، وقرأ الباقون بإثباتها.<sup>7</sup>

● واختلفوا في ﴿وَالْمَلَأْتِكُمْ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ البقرة: ٢١٠

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص224.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص226.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص226.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص226.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص226.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص226.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص227.

- قرأ أبو جعفر\* بالخفض، وقرأ الباقيون بالرفع.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿لِيَحْكُمَ﴾ البقرة: ٢١٣ ﴿لِيَحْكُمَ﴾ آل عمران: ٢٣ وموضعي سورة النور ﴿لِيَحْكُمَ﴾ النور: ٤٨ ﴿لِيَحْكُمَ﴾ النور: ٥١
  - قرأ أبو جعفر\* بضم الياء وفتح الكاف فيهنّ، وقرأ الباقيون بفتح الياء وضم الكاف.<sup>2</sup>
  - واختلفوا في ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ البقرة: ٢١٤ قرأ نافع\* بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب.<sup>3</sup>
  - واختلفوا في ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ البقرة: ٢١٩ قرأ أبو عمرو\* بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب.<sup>4</sup>
  - واختلفوا في ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ البقرة: ٢٢٢
  - قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء، وقرأ الباقيون بتخفيفهما.<sup>5</sup>
  - واختلفوا في ﴿يَخَافَا﴾ البقرة: ٢٢٩
  - قرأ بضم الياء أبو جعفر ويعقوب وحمزة، وقرأ الباقيون بفتحها.<sup>6</sup>
  - واختلفوا في ﴿لَا تُضَاكَرْ﴾ البقرة: ٢٣٣
  - قرأ ابن كثير والبصريان برفع الراء، وقرأ الباقيون بفتحها، واختلف عن أبي جعفر\* بين فتحها مشددة، وسكونها مخففة، ولا خلاف في مدِّ الألف لالتقاء الساكنين.<sup>7</sup>
  - واختلفوا في ﴿مَاءَ آئِنْتُمْ﴾ البقرة: ٢٣٣ ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّ الْبِرِّوَأ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيوَأ
  - عند الله وما آئيتم﴾ الروم: ٣٩ والمقصود هنا الحرف الأوّل.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227.

\* وهي من انفرادات نافع.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر في وجهه الثاني.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227، 228.

قرأ ابن كثير\* بقصر الهمزة فيهما من باب المجيء، وقرأ الباقر بالمد من باب الإعطاء.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿وَصِيَّةٌ﴾ البقرة: ٢٤٠

قرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص (وصية) بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿فِيضَلُّوهُمُ﴾ البقرة: ٢٤٥ و﴿فِيضَلُّوهُمُ﴾ الحديد: ١١

قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب الفاء فيهما، وقرأ الباقر بالرفع.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿عُرْفَةً﴾ البقرة: ٢٤٩

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو بفتح الغين، وقرأ الباقر بضمها.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ البقرة: ٢٥٩

قرأ حمزة والكسائي بالوصل وإسكان الميم على الأمر، وإذا ابتداء كسرا همزة الوصل.

وقرأ الباقر بقطع الهمزة والرفع على الخبر.<sup>5</sup>

• واختلفوا في تشديد التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلية إذا حسن معها تاء

أخرى، ولم تُرسم خطأ، وذلك في إحدى وثلاثين تاء وهي:

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ البقرة: ٢٦٧ و﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ آل عمران: ١٠٣ و﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ﴾ النساء:

٩٧ و﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ﴾ المائدة: ٢ و﴿فَنَفَّرَقِ﴾ الأنعام: ١٥٣ و﴿هِيَ تَلْقَفُ﴾ الأعراف:

١١٧ و﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ الأنفال: ٢٠ و﴿وَلَا تَنْزَعُوا﴾ الأنفال: ٤٦ و﴿هَلْ تَرَبَّصُوا﴾ التوبة: ٥٢

و﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ هود: ٣ و﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ هود: ٥٧ و﴿لَا تَكْفُرُوا﴾ هود: ١٠٥ و﴿مَا نُنزِّلُ﴾

الحجر: ٨ و﴿تَلْقَفُ﴾ طه: ٦٩ و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ النور: ١٥ و﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ النور: ٥٤ و﴿هِيَ

تَلْقَفُ﴾ الشعراء: ٤٥ و﴿مَنْ تَنَزَّلُ﴾ الشعراء: ٢٢١ و﴿الشَّيَاطِينُ﴾ الشعراء: ٢٢١ -

٢٢٢ و﴿وَلَا تَبْرَحْ﴾ الأحزاب: ٣٣ و﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ﴾ الأحزاب: ٥٢ و﴿مَالِكُمْ لَا تَنَاصِرُونَ﴾

\* وهي من انفردات ابن كثير.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص228. وهذا أحد الأمثلة التي توضح علاقة اختلاف الفرشيات بالمعاني.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص228.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص228.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص230.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص231، 232.

الصفات: ٢٥ و ﴿وَلَا تَنَابَرُوا﴾ الحجرات: ١١ و ﴿وَلَا يَجَسَّسُوا﴾ الحجرات: ١٢ و ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ الحجرات: ١٣ و ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ الممتحنة: ٩ و ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ الملك: ٨ و ﴿لَمَّا تَخَيَّرُونَ﴾ القلم: ٣٨ و ﴿عَنْهُ نُلَهَّى﴾ عبس: ١٠ و ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ الليل: ١٤ و ﴿شَهْرٍ نَزَّلُ﴾ القدر: ٣ - ٤

رُوي عن البزي\* تشديد التاء في هذه المواضع حال الوصل.

ورُوي عنه تخفيف التاء من هذه المواضع، وبذلك قرأ الباكون.

ووافقه أبو جعفر على تشديد التاء من ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصِرُونَ﴾ الصفات: ٢٥

ووافقه رويس على تشديد ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ الليل: ١٤<sup>1</sup> \*\*

مسألة لطيفة: روى الحافظ أبو عمرو الداني نصًّا وأداءً عن البزي عن أصحابه عن ابن كثير أنه

شدّد التاء في قوله ﴿كُنْتُمْ تَمَنُونَ﴾ آل عمران: ١٤٣ و ﴿فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ الواقعة: ٦٥

قال ابن الجزري: "ولم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني..... ولولا ثبوتهما في التيسير والشاطبية ودخولهما في ضابط نصّ البزي، والتزامنا ذكر ما في الكتابين من الصحيح لما ذكرتهما"<sup>2</sup>.

● واختلفوا في ﴿وَمَنْ يُؤْتِ﴾ البقرة: ٢٦٩

قرأ يعقوب\* بكسر التاء، وهو على أصله في الوقف على الياء، وذلك يقتضى أن تكون (من) عنده موصولة، أي: والذي يؤتيه الله الحكمة، ولو كانت عنده شرطية لوقف

بالحذف كما يقف على ﴿وَمَنْ نَبِي السَّيِّئَاتِ﴾ غافر: ٩ ونحوه.

وقرأ الباكون بفتح التاء، ولا خلاف عنهم في الوقف على التاء.<sup>3</sup>

وفي هذا الحرف مثال واضح لعلاقة النحو بمرسوم الخط.

\* وهي من انفردات البزي.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص232، 233، 235.

\*\* فائدة: فإن كان قبلها حرف مدّ ولين نحو (ولا تيمموا، وعنه تلهي) أثبتته ومدّ لالتقاء الساكنين؛ لأنّ التشديد عارض فلم يُعتد به في حذفه، وإن كان ساكناً غير ذلك من تنوين أو غيره، جُمع بينهما إذا الجمع بينهما في ذلك ونحوه غير ممتنع، لصحته رواية ولغة عن العرب في غير موضع، ويتبدأ بمنّ مخففات لامتناع الابتداء بالساكن وموافقته الرسم والرواية، وإن فصل في ذلك القراء فما كتب منه بتاء واحدة ابتدئ بتاء واحدة كما ذكر، وما كتب بتاءين نحو: (ثم تتفكروا) أدغم وصلًا، وابتدئ بتاءين مخففتين تبعًا للرسم.

انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص233/234.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص235.

\* وهي من انفردات يعقوب.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص235.

- واختلفوا في ﴿فَنِعَمًا﴾ البقرة: ٢٧١ و﴿نِعَمًا﴾ النساء: ٥٨  
قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بفتح النون، وقرأ الباقر بكسر النون فيهما.  
وقرأ أبو جعفر بإسكان العين وكسر النون، واختلف عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر بين الإسكان  
والاختلاس، وقرأ الباقر بكسرهما، واتفقوا على تشديد الميم.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿وَيَكْفُرُ﴾ البقرة: ٢٧١  
قرأ ابن عامر وحفص بالياء، وقرأ الباقر بالنون.  
وقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقر برفعها.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿أَنْ تَصِلَ﴾ البقرة: ٢٨٢  
قرأ حمزة \* بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ البقرة: ٢٨٢  
قرأ حمزة \* برفع الراء، وقرأ الباقر بفتحها.  
وقرأ ابن كثير والبصريان بالتخفيف، وقرأ الباقر بالتشديد.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿تَجِدَرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾ البقرة: ٢٨٢  
قرأ عاصم \* بالنصب فيهما، وقرأ الباقر برفعهما.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿فَوَهْنٌ﴾ البقرة: ٢٨٣  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم الراء والهاء من غير ألف.  
وقرأ الباقر بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ﴾ البقرة: ٢٨٤

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص235، 236.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص236.

\* وهي من انفرادات حمزة.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص236.

\* وهي من انفرادات عاصم.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص236، 237.

\* وهي من انفرادات عاصم.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص237.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص237.

- قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب يرفع الراء والباء منهما، والباقون يجزهما.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾ البقرة: ٢٨٥ قرأه يعقوب\* بالياء، وقرأه الباقيون بالنون.<sup>2</sup>
  - سورة آل عمران: مدنية باتفاق<sup>3</sup>، وآيها مئتان متفق الإجمال.<sup>4</sup>
  - واختلفوا في ﴿إِنَّ أَلْدِيكَ﴾ آل عمران: ١٩ قرأ الكسائي\* بفتح الهمزة، وقرأ الباقيون بكسرها.<sup>5</sup>
  - واختلفوا في ﴿وَيَقْتُلُونَ أَلْدِيكَ﴾ آل عمران: ٢١ قرأ حمزة\* بضم الياء وألف بعد القاف وكسر التاء. وقرأ الباقيون بفتح الياء وإسكان القاف وحذف الألف وضم التاء.<sup>6</sup>
  - واختلفوا في ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ آل عمران: ٣٦ قرأ ابن عامر ويعقوب وأبو بكر بإسكان العين وضم التاء. وقرأ الباقيون بفتح العين وإسكان التاء.<sup>7</sup>
  - واختلفوا في ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ آل عمران: ٣٧ قرأ الكوفيون بتشديد الفاء، وقرأ الباقيون بتخفيفها.<sup>8</sup>
  - واختلفوا في ﴿ذَكَرِيَّا﴾ آل عمران: ٣٧ قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالقصر من غير همزة في جميع القرآن، وقرأ الباقيون بالمد والهمز، إلا أنَّ أبا بكر نصبه بعد (كفلها) على أنَّه مفعول ثاني (لكفلها)، ورفع الباقيون مَنَّ خفف.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص237.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص237.

<sup>3</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1 ص384.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص143. إتحاف فضلاء البشر للمصطفى: ج1 ص467.

\* وهي من انفرادات الكسائي.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص238.

\* وهي من انفرادات حمزة.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص238، 239.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص239.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص239.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص239.



- واختلفوا في ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ آل عمران: ٣٩  
قرأ حمزة والكسائي وخلف (فناداه) بألف بعد الدال مماله على أصلهم.  
وقرأ الباقون بتاء ساكنة بعدها.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿ أَنْ اللَّهَ ﴾ آل عمران: ٣٩  
قرأ ابن عامر وحمزة بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ ﴾ آل عمران: ٤٩ قرأ المدنيان بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ ﴾ آل عمران: ٧٩  
قرأ ابن عامر والكوفيون بضم التاء وفتح العين وكسر اللام مشددة.  
وقرأ الباقون بفتح التاء واللام وإسكان العين.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ آل عمران: ٨٠  
قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب بنصب الراء، وقرأ الباقون بالرفع.  
وأبو عمرو على أصله في الإسكان والاختلاس.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿ لَمَّا ﴾ آل عمران: ٨١ قرأ حمزة بكسر اللام\*، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿ ءَاتَيْتُكُمْ ﴾ آل عمران: ٨١  
قرأ المدنيان بالنون والألف على الجمع، وقرأ الباقون بتاء مضمومة من غير ألف.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ آل عمران: ١٢٠  
قرأ ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر بضم الضاد ورفع الراء وتشديدها.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص239.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص239.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص240.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص240.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص240، 241.

\* وهي من انفردات حمزة.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص241.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص241.

- وقرأ الباقون بكسر الضاد وجزم الراء مخففة.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿مُزَلِّينَ﴾ آل عمران: ١٢٤

قرأ ابن عامر بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بتخفيفها.<sup>2</sup>

  - واختلفوا في ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ آل عمران: ١٢٥

قرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بكسر الواو، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>3</sup>

  - واختلفوا في ﴿وَسَاكِرُوعًا﴾ آل عمران: ١٣٣

قرأ المدنيان وابن عامر بغير واو قبل السين، وكذلك رسم في مصحف المدينة والشام.

وقرأ الباقون بالواو، وكذلك رسم في مصاحفهم.<sup>4</sup>

  - واختلفوا في ﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ آل عمران: ١٤٦

قرأ نافع وابن كثير والبصريان بضم القاف وكسر التاء من غير ألف.

وقرأ الباقون بفتح القاف والتاء بينهما ألف.<sup>5</sup>

  - واختلفوا في ﴿يَفْشَى طَائِفَكُ﴾ آل عمران: ١٥٤

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالتأنيث، وقرأ الباقون بالتذكير.<sup>6</sup>

  - واختلفوا في ﴿كَلَهُ لِلَّهِ﴾ آل عمران: ١٥٤

قرأ البصريان (كله) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>7</sup>

  - واختلفوا في ﴿أَنْ يُغَلَّ﴾ آل عمران: ١٦١

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء وضم الغين.

وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص243.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص243.

- واختلفوا في ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ آل عمران: ١٦٨  
اختلف عن هشام فزوي عنه التشديد\* والتخفيف، وبذلك قرأ الباقون.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ آل عمران: ١٦٩ و﴿ثُمَّ قَاتِلُوا﴾ الحج: ٥٨  
قرأ ابن عامر\* بتشدد التاء فيهما، وقرأ الباقون بالتخفيف.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿وَقَاتِلُوا لَأَكْفِرَنَّ﴾ آل عمران: ١٩٥ و﴿الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ الأنعام: ١٤٠  
قرأ ابن كثير وابن عامر بتشدد التاء فيهما، وقرأ الباقون بالتخفيف.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ آل عمران: ١٧١  
قرأ الكسائي بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾ آل عمران: ١٧٦، ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ﴾ الأنبياء: ١٠٣،  
﴿يَحْزَنُ الَّذِينَ﴾ المجادلة: ١٠، ﴿لِيَحْزَنِي﴾ يوسف: ١٣ حيث وقع.  
قرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي\* إلا حرف الأنبياء قرأه بفتح الياء وضم الزاي.  
وقرأ أبو جعفر حرف الأنبياء\* بضم الياء وكسر الزاي.  
وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي في الكل، وكذلك أبو جعفر في غير الأنبياء، ونافع في الأنبياء.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿يَمِيزُ﴾ آل عمران: ١٧٩ و﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ الأنفال: ٣٧  
قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف بضم الياء الأولى وتشديد الياء الأخرى فيهما.  
وقرأ الباقون بالفتح والتخفيف.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ﴾ آل عمران: ١٨١

\* ووجه التشديد من انفرادات هشام.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص243.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص244.<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص244.<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص244.

\* وهي من انفرادات نافع في غير الأنبياء.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر في الأنبياء.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص244.<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص244.

قرأ حمزة (سيكتب) بالياء وضمها وفتح التاء (وقتلهم) برفع اللام (ويقول) بالياء.  
وقرأ الباقون (سنكتب) بالنون وفتحها وضم التاء (وقتلهم) بالنصب (ويقول) بالنون.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿يَأْبَيْنَتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ آل عمران: ١٨٤  
قرأ ابن عامر (وبالزير) بزيادة باء بعد الواو.

واختلف عن هشام في (وبالكتاب) بين إثبات الباء وحذفها.  
وقرأ الباقون بالحذف فيهما، وكذا هو في مصاحفهم.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ﴾ آل عمران: ١٨٨

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب وضم الباء، وقرأ الباقون بالخطاب وفتح الباء.<sup>3</sup>

• واختلفوا ﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا﴾ آل عمران: ١٩٥ و﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ التوبة: ١١١  
قرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم (قتلوا) وتقديم (يقتلون)، أي بتقديم الفعل المجهول فيهما.  
وقرأ الباقون بتقديم الفعل المسمى للفاعل فيهما.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾ آل عمران: ١٩٦ و﴿لَا يَحِطَمَنَّكُمْ﴾ النمل: ١٨ و﴿وَلَا

يَسْتَخِفَّنَّكَ﴾ الروم: ٦٠ و﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ الزخرف: ٤١ و﴿نُرِينَاكَ الَّذِي﴾ الزخرف: ٤٢  
روى رويس\* تخفيف النون من هذه الأفعال المبنية في الكلمات الخمس.<sup>\*\*</sup>  
وقرأ الباقون بالتشديد من الكلمات الخمس.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ آل عمران: ١٩٨ و﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ الزمر: ٢٠  
قرأ أبو جعفر بتشديد النون فيهما، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهما.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص245.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص245.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص246.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص246.

\* وهي من انفرادات رويس.

\*\* فائدة نفيسة جدا: اتفق الأئمة في الوقف له أي لرويس على (تذهبن) بالألف تذهبنًا.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص246.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص247.

## المطلب الثاني: من أول سورة النساء إلى آخر سورة الأنعام.

سورة النساء: مدنية باتفاق<sup>1</sup>، وآيها مائة وسبعون وخمس مدني ومكي وبصري، وست كوفي وسبع شامي.<sup>2</sup>

- واختلفوا في ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ النساء: ١  
قرأ حمزة\* بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿فَوَاحِشَةً﴾ النساء: ٣  
قرأ أبو جعفر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿قَيْنًا﴾ النساء: ٥ و﴿قَيْنًا﴾ المائة: ٩٧  
قرأ ابن عامر\* بغير ألف فيهما، ووافقه نافع في النساء، وقرأ الباقون بالألف في الحرفين.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿وَسَيِّضُونَ﴾ النساء: ١٠  
قرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الياء، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ النساء: ١١  
قرأ المدنيان بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>7</sup>
- واختلفوا في لفظ (أم) ﴿فَلَأُمُّهُ الثُّلُثُ﴾ ﴿فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ﴾ النساء: ١١، ﴿فِي أُمَّهَا﴾ القصص: ٥٩، ﴿أُمُّ الْكِتَابِ﴾ الزخرف: ٤  
قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة فيهنّ تبعا لكسرة الحرف قبلها، ولذلك لا يكسرانها في الأخيرين إلاّ وصلا، فلو ابتداء ضمها، وكذلك قرأ الباقون في الحالين.<sup>8</sup> وأمّا إن أضيف إلى جمع، وذلك في

<sup>1</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1 ص400.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص146. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج1 ص501.

\* وهي من انفرادات حمزة.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص247.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص247.

\* وهي من انفرادات ابن عامر في الحرف الثاني.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص247.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص247.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص247.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص248.

أربعة مواضع ﴿بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ النحل: ٧٨ و﴿بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ الزمر: ٦ و﴿بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ النجم: ٣٢ و﴿أَوْبُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ النور: ٦١ فقرأ حمزة بكسر الهمزة والميم فيهنّ وصلًا، وقرأ الكسائي بكسر الهمزة وفتح الميم فيهنّ وصلًا، وقرأ الباقون بضم الهمزة وفتح الميم فيهنّ، وبذلك قرأ الجميع حال الابتداء.<sup>1</sup>

• واختلفوا في الموضعين ﴿يُوصِي﴾ النساء: ١١، ﴿يُوصِي﴾ النساء: ١٢ قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر بفتح الصاد فيهما، ووافقهم حفص في الأخير منهما. وقرأ الباقون بكسر الصاد فيهما.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَالَّذَانِ﴾ النساء: ١٦، ﴿هَذَانِ﴾ طه: ٦٣، ﴿هَتَيْنِ﴾ القصص: ٢٧ ﴿فَذَانِكَ﴾ القصص: ٣٢، ﴿الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ فصلت: ٢٩ قرأ ابن كثير\* بتشديد النون في الخمسة، ووافقه أبو عمرو ورويس في (فذانك). وقرأ الباقون بالتخفيف فيهنّ.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿مُبَيِّنَةٍ﴾ النساء: ١٩ و﴿مُبَيِّنَةٍ﴾ النور: ٣٤ قرأ ابن كثير وأبو بكر بفتح الياء من الحرفين حيث وقعا. ووافقهما في (مبينات) المدنيان والبصريان، وقرأ الباقون بكسر الياء منهما.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿وَأَجَلٍ﴾ النساء: ٢٤ قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بضم الهمزة وكسر الحاء. وقرأ الباقون بفتحهما.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿أُحْصِنَ﴾ النساء: ٢٥ قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بفتح الهمزة والصاد.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص248.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص248.

\* وهي من انفردات ابن كثير في غير موضع القصص.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص248.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص248، 249.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

- وقرأ الباقون بضم الهمزة وكسر الصاد.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿تَجَكَّرَةٌ﴾ النساء: ٢٩
  - قرأ الكوفيون بنصبها، وقرأ الباقون برفعها.<sup>2</sup>
  - واختلفوا في ﴿مُدْخَلًا﴾ النساء: ٣١ و﴿مُدْخَلًا﴾ الحج: ٥٩
  - قرأ المدنيان بفتح الميم فيهما، وقرأ الباقون بالضم.<sup>3</sup>
  - واختلفوا في ﴿عَقَدَتْ﴾ النساء: ٣٣
  - قرأ الكوفيون بغير ألف، وقرأ الباقون بالألف.<sup>4</sup>
  - واختلفوا في ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ النساء: ٣٤
  - قرأ أبو جعفر بفتح الهاء، وقرأ الباقون برفعها.<sup>5</sup>
  - واختلفوا في ﴿حَسَنَةً﴾ النساء: ٤٠
  - قرأ المدنيان وابن كثير برفعها، وقرأ الباقون بنصبها.<sup>6</sup>
  - واختلفوا في ﴿تُسَوَّى﴾ النساء: ٤٢
  - قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح التاء وتخفيف السين، وقرأ المدنيان وابن عامر بفتح التاء وتشديد السين، وقرأ الباقون بضم التاء وتخفيف السين.<sup>7</sup>
  - واختلفوا في ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ النساء: ٦٦
  - قرأ ابن عامر بالنصب وكذا رسم في مصحفهم، وقرأ الباقون بالرفع وكذا هو في مصاحفهم.<sup>8</sup>
  - واختلفوا في ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ﴾ النساء: ٧٣

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص250.

قرأ ابن كثير وحفص ورويس بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿أَصْدُقُ﴾ النساء: ٨٧ و﴿أَصْدَقُ﴾ النساء: ١٢٢ و﴿تَصْدِيقٌ﴾ يونس:

٣٧ و﴿فَأَصْدَعُ﴾ الحجر: ٩٤ ونحوه: إذا سكنت الصاد وأتى بعدها دال.

قرأ حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد الزاي.

ووافقهم رويس في ﴿حَقٌّ يُصْدِرُ﴾ القصص: ٢٣ و﴿يَصْدُرُ﴾ الزلزلة: ٦

واختلف عنه في سائر الباب، وقرأ الباقون بالصاد الخالصة.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء: ٩٠

قرأ يعقوب\* بنصب التاء منونة، وهو على أصله في الوقف عليه بالهاء.

وقرأ الباقون بالتاء الساكنة في الحاليين.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ النساء: ٩٤

قرأ أبو جعفر\* بخلاف عنه بفتح الميم التي بعد الواو، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿عَيَّرَ أُولَى الضَّرَرِ﴾ النساء: ٩٥

قرأ المدنيان وابن عامر والكسائي وخلف بنصب الراء، وقرأ الباقون برفعها.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿يَدْخُلُونَ﴾ النساء: ١٢٤، ﴿يَدْخُلُونَ﴾ مريم: ٦٠، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ فاطر: ٣٣

وموضعي سورة غافر ﴿يَدْخُلُونَ﴾ غافر: ٤٠، ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ غافر: ٦٠

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وأبو بكر وروح بضم الياء وفتح الخاء في النساء ومريم وأول

غافر؛ ووافقهم رويس في مريم وأول غافر، ووافقهم ابن كثير وأبو جعفر المدني ورويس وأبو بكر بخلف

في الحرف الثاني من غافر؛ وقرأ أبو عمرو\* موضع فاطر بضم الياء وفتح الخاء.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص250.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص250، 251.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر على وجه فتح الميم.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو في موضع فاطر.



وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الخاء في المواضع الخمسة.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿أَنْ يُصَلِّحَا﴾ النساء: ١٢٨

قرأ الكوفيون بضم الياء وإسكان الصاد وكسر اللام من غير ألف.  
وقرأ الباقون بفتح الياء والصاد واللام وتشديد الصاد وألف بعدها.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ﴾ النساء: ١٣٥

قرأ ابن عامر وحمزة بضم اللام وووا ساكنة بعدها.  
وقرأ الباقون بإسكان اللام وبعدها واوان أو لاهما مضمومة والأخرى ساكنة.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ﴾ النساء: ١٣٦

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضم النون والهمزة وكسر الزاي فيهما.  
وقرأ الباقون بفتح النون والهمزة والزاي فيهما.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ النساء: ١٤٠

قرأ عاصم ويعقوب بفتح النون والزاي، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الزاي.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿لَا تَعْدُوا﴾ النساء: ١٥٤

قرأ أبو جعفر بتشديد الدال مع إسكان العين.  
وقرأ ورش\* بتشديد الدال مع فتح العين.  
وقرأ قالون بتشديد الدال، إلا أنه اختلف عنه في إسكان العين واختلاسها.  
وقرأ الباقون بتخفيف الدال مع إسكان العين.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص252.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص252.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص252.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص252، 253.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص253.

\* وهي من انفردات ورش.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص253.

سورة المائدة: مدنية باتفاق<sup>1</sup>، وآيها مائة وعشرون كوفي، واثنان مكّي ومدني وشامي، وثلاث بصري.<sup>2</sup>

- واختلفوا في ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ المائدة: ٢  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ المائدة: ٦  
قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿قَلَسِيَّةٌ﴾ المائدة: ١٣  
قرأ حمزة والكسائي بتشديد الياء من غير ألف، وقرأ الباقون بالألف وتخفيف الياء.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿وَالْعَيْتِ﴾ ﴿وَالْأَنْفِ﴾ ﴿وَالْأَذُنِ﴾ ﴿وَاللِّسَنِ﴾ ﴿وَالْجُرُوحِ﴾ المائدة: ٤٥، قرأ الكسائي بالرفع في الخمسة، وافقه في (الجروح) خاصة ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وابن عامر، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿وَلِيَحْكُمُ﴾ المائدة: ٤٧  
قرأ حمزة\* بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ﴾ المائدة: ٥٣  
قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر (يقول) بغير واو كما هو في مصاحفهم.  
وقرأ الباقون (ويقول) بالواو، وكذا هو في مصاحفهم.  
وقرأ منهم البصريان بنصب اللام، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ المائدة: ٥٤

<sup>1</sup> المكّي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص413.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص149. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج1ص528.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

\* وهي من انفردات حمزة.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254، 255.

قرأ المدنيان وابن عامر بدالين الأولى مكسورة، والثانية مجزومة، وكذا هو في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة، وكذا هو في مصاحفهم.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿وَالْكَفَّارِ﴾ المائدة: ٥٧

قرأ البصريان والكسائي بخفض الراء، وقرأ الباقون بنصبها.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿وَعَبَدَ الطَّغُوتِ﴾ المائدة: ٦٠

قرأ حمزة بضم الباء من (عبد)، وخفض (الطاغوت)، وقرأ الباقون بالفتح والنصب.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿رِسَالَتِهِ﴾ المائدة: ٦٧

قرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب وأبو بكر (رسالاته) بالألف على الجمع وكسر التاء. وقرأ الباقون بغير ألف ونصب التاء على التوحيد.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿أَلَا تَكُونُ﴾ المائدة: ٧١

قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف برفع النون، وقرأ الباقون بنصبها.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿عَقَدْتُمْ﴾ المائدة: ٨٩

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (عقدتم) بالقصر والتخفيف على القاف. ورواه ابن ذكوان كذلك إلا أنه بالألف، وقرأ الباقون بالتشديد من غير ألف.<sup>6</sup>

● واختلفوا في ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ المائدة: ٩٥

قرأ الكوفيون ويعقوب (فجزاء) بالتنوين، و(مثل) برفع اللام. وقرأ الباقون بغير تنوين مع خفض اللام.<sup>7</sup>

● واختلفوا في ﴿كَفَّارَةٌ طَعَامُ﴾ المائدة: ٩٥

قرأ المدنيان وابن عامر (كفارة) بغير تنوين، و(طعام) بالخفض على الإضافة.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

وقرأ الباقون بالتنوين ورفع (طعام).<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿أَسْتَحَى﴾ المائدة: ١٠٧

قرأ حفص\* بفتح التاء والحاء، وإذا ابتداء كسر همزة الوصل.

وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الحاء، وحال الابتداء يضمنون الهمزة.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ المائدة: ١٠٧

قرأ حمزة وخلف ويعقوب وأبو بكر بتشديد الواو، وكسر اللام بعدها، وفتح النون من غير ألف

بعدها على الجمع، وقرأ الباقون بإسكان الواو، وفتح اللام، وكسر النون على التثنية.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ المائدة: ١١٠، ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ يونس: ٢ أولها

و﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ هود: ٧ و﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ الصف: ٦

قرأ حمزة والكسائي وخلف (ساحر) بألف بعد السين وكسر الحاء في الأربعة، ووافقهم ابن كثير

وعاصم في يونس، وقرأ الباقون بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف في الأربعة.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ المائدة: ١١٢

قرأ الكسائي\* (تستطيع) بالخطاب و(ربك) بالنصب، وهو على أصله في إدغام اللام في التاء.

وقرأ الباقون بالغيب وبالرفع.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿مَنْزِلَهَا﴾ المائدة: ١١٥

قرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ المائدة: ١١٩ قرأ نافع\* بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256.

\* وهي من انفرادات الكسائي.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256.

\* وهي من انفرادات نافع.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256.

سورة الأنعام: مكية باتفاق<sup>1</sup>، وآيها مائة وستون وخمس كوفي، وست شامي وبصري، وسبع مدني ومكي.<sup>2</sup>

- واختلفوا في ﴿مَنْ يُصَرِّفْ﴾ الأنعام: ١٦  
قرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب وأبو بكر بفتح الياء وكسر الراء.  
وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الراء.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ الأنعام: ٢٣  
قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وأبو بكر بخلف بالياء على التذكير.  
وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿فَتَنْهَمُّهُمُ﴾ الأنعام: ٢٣  
قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿وَاللَّهُ رَبِّنَا﴾ الأنعام: ٢٣  
قرأ حمزة والكسائي وخلف بنصب الباء، وقرأ الباقون بالخفض.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿وَلَا تُكْذِبْ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونَ﴾ الأنعام: ٢٧  
قرأ حمزة ويعقوب وحفص بنصب الباء والنون فيهما.  
ووافقهم ابن عامر في (ونكون).  
وقرأ الباقون بالرفع فيهما.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿وَاللَّذَاذِ الْأَخْرَةُ﴾ الأنعام: ٣٢

<sup>1</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1 ص288.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص151. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص5.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص256، 257.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص257.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص257.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص257.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص257.

قرأ ابن عامر\* (ولدار) بلام واحدة وتخفيف الدال و(الآخرة) بخفض التاء على الإضافة، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بلامين مع تشديد الدال للإدغام، وبالرفع على النعت، وكذا رسم في مصاحفهم.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ الأنعام: ٣٣

قرأ نافع والكسائي بالتخفيف، وقرأ الباقون التشديد.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿بِالْغَدَوَةِ﴾ الأنعام: ٥٢ و﴿بِالْغَدَوَةِ﴾ الكهف: ٢٨

قرأ ابن عامر\* (بالغدوة) فيهما بضم الغين وإسكان الدال و(واو) بعدها. وقرأ الباقون بفتح الغين والدال وألف بعدها في الموضعين.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿أَنَّهُ مِّنْ عَمَلٍ﴾، ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الأنعام: ٥٤

قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، ووافقهم المدنيان في الأول. وقرأ الباقون بالكسر فيهما.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾ الأنعام: ٥٥

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿سَبِيلٌ﴾ الأنعام: ٥٥

قرأ المدنيان بنصب اللام، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>6</sup>

● واختلفوا في ﴿يُقِصُّ الْحَقُّ﴾ الأنعام: ٥٧

قرأ المدنيان وابن كثير وعاصم (يقص) بالصاد مهملة مشددة من القصص. وقرأ الباقون بإسكان القاف وكسر الضاد معجمة من القضاء.<sup>7</sup>

\* وهي من انفردات ابن عامر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257، 258.

\* وهي من انفردات ابن عامر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

- واختلفوا في ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ الأنعام: ٦١ ﴿أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ الأنعام: ٧١  
قرأ حمزة\* (توفاه واستهواه) بألف بعد الفاء والواو، وقرأ الباقون بتاء ساكنة بعدهما.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿أَنْجَنَّا مِنْ هَذِهِ﴾ الأنعام: ٦٣  
قرأ الكوفيون (أنجانا) بألف بعد الجيم من غير ياء ولا تاء، وكذا رسم في مصاحفهم.  
وقرأ الباقون بالياء والتاء من غير ألف، وكذا رسم في مصاحفهم.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿ءَازَرَ﴾ الأنعام: ٧٤  
قرأ يعقوب\* برفع الراء، وقرأ الباقون بنصبها.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿أَتَحَكَّمُونِي﴾ الأنعام: ٨٠  
قرأ المدنيان وابن ذكوان وهشام بخلاف بتخفيف النون، وقرأ الباقون بالتشديد.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ﴾ الأنعام: ٨٣ ، ﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ﴾ يوسف: ٧٦  
قرأ الكوفيون بالتنوين فيهما.  
ووافقهم يعقوب على التنوين في الأنعام، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ الأنعام: ٩٤  
قرأ المدنيان والكسائي وحفص بنصب النون، وقرأ الباقون برفعها.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿وَجَعَلَ الْيَلَّ سَكَنًا﴾ الأنعام: ٩٦  
قرأ الكوفيون (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف، وينصب اللام من (اليل).  
وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام، وخفض (اليل).<sup>7</sup>

\* وهي من انفرادات حمزة.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص259.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص259.<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص259، 260.<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص260.<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص260.<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص260.

- واختلفوا في ﴿ وَخَرَفُوا ﴾ الأنعام: ١٠٠  
قرأ المدنيان بتشديد الراء، وقرأ الباقون بالتخفيف.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿ دَرَسَتْ ﴾ الأنعام: ١٠٥  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو بألف بعد الدال وإسكان السين وفتح التاء.  
وقرأ ابن عامر ويعقوب بغير ألف وفتح السين وإسكان التاء.  
وقرأ الباقون بغير ألف وإسكان السين وفتح التاء.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿ أَنهَذَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ الأنعام: ١٠٩  
قرأ ابن كثير والبصريان وخلف وأبو بكر بخلف عنه بكسر الهمزة من (أَهَّا).  
وقرأ الباقون بفتح الهمزة.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿ قُبَلَا مَا ﴾ الأنعام: ١١١  
قرأ المدنيان وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء، وقرأ الباقون بضمهما.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾ الأنعام: ١١٤  
قرأ ابن عامر وحفص بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بالتخفيف.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿ فَصَلَّ لَكُمْ ﴾ الأنعام: ١١٩  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضم الفاء وكسر الصاد.  
وقرأ الباقون بفتح الفاء والصاد.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ الأنعام: ١١٩  
قرأ المدنيان ويعقوب وحفص بفتح الحاء والراء، وقرأ الباقون بضم الحاء وكسر الراء.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص261.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص261.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص261.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص261، 262. وهذا من المواضع التي خالف فيها ابن الجزري منهجه في جمع النظائر حيث أرجأ ذكر حرف الكهف إلى موضعه هناك.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص262.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص262.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص262.



- واختلفوا في ﴿لِيُضِلُّوا﴾ الأنعام: ١١٩ و ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ﴾ يونس: ٨٨  
قرأ الكوفيون بضم الياء فيهما، وقرأ الباقون بفتحها منهما.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿رِسَالَتَهُ﴾ الأنعام: ١٢٤  
قرأ ابن كثير وحفص (رسالته) بحذف الألف بعد اللام ونصب التاء على التوحيد.  
وقرأ الباقون بالألف وكسر التاء على الجمع.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿مَنْ تَكُونُ﴾ الأنعام: ١٣٥ و ﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ﴾ القصص: ٣٧  
قرأ حمزة والكسائي وخلف فيهما بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء فيهما على التأنيث.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧  
قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من (زين)، ورفع لام (قتل)،  
ونصب دال (أولادهم)، وخفض همزة (شركائهم) بإضافة (قتل) إليه، وهو فاعل في المعنى، وقد فصل  
بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم).  
وقرأ الباقون (زين) بفتح الزاي والياء، و(قتل) بنصب اللام، و(أولادهم) بخفض الدال،  
و(شركائهم) برفع الهمزة.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾ الأنعام: ١٣٩  
قرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو بكر بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿مَيْتَةً﴾ الأنعام: ١٣٩  
قرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر برفع التاء، وأبو  
جعفر على أصله في تشديد التاء، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ الأنعام: ١٤٥  
قرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وحمزة بالتاء على التأنيث.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص262.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص262.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263، 264، 265.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص265.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿مَيْتَةً﴾ الأنعام: ١٤٥

قرأ أبو جعفر وابن عامر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ الأنعام: ١٥٣

قرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر الهمزة.

وقرأ الباقون بفتحها، إلا أن يعقوب وابن عامر خففا النون، وقرأ الباقون بالتشديد.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ الأنعام: ١٥٨ و ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ النحل: ٣٣

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالتذكير، وقرأ الباقون بالتأنيث فيهما.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الأنعام: ١٦٠

قرأ يعقوب\* عشر بالرفع مع التنوين، ورفع اللام من (أمثالها).

وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين وخفض (أمثالها).<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿فِيمَا﴾ الأنعام: ١٦١

قرأ ابن عامر والكوفيون بكسر القاف وفتح الياء مخففة.

وقرأ الباقون بفتح القاف وكسر الياء مشددة.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ الأنعام: ١٦٢

أسكنها أبو جعفر ونافع بخلف عن الأزرق، وفتحها الباقون.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266، 267.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص267.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص172، 173.

المبحث الثاني: تخرّج الفرشيات المختلف فيها نحويًا في الربع الثاني من القرآن.  
المطلب الأوّل: من أوّل سورة الأعراف إلى آخر سورة يوسف.

سورة الأعراف: مكية باتفاق<sup>1</sup>، وآيها مئتان وخمس بصري وشامي، وست مدني ومكي وكوفي.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَمِنْهَا تُخْرِجُونَ﴾ الأعراف: ٢٥ و﴿وَكَذَلِكَ تُخْرِجُونَ﴾ الروم: ١٩

و﴿كَذَلِكَ تُخْرِجُونَ﴾ الزخرف: ١١ و﴿لَا يُخْرِجُونَ﴾ الجاثية: ٣٥

قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح حرف المضارعة وضم الراء في الأربعة.

ووافقهم يعقوب وابن ذكوان في الأعراف.

ووافقهم ابن ذكوان في الزخرف، واختلف عنه في حرف الروم.

وقرأ الباقر بضم التاء وفتح الراء في الأربعة.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿وَلِيَّاسَ الْقَوَى﴾ الأعراف: ٢٦

قرأ المدنيان وابن عامر والكسائي بنصب السين، وقرأ الباقر برفعها.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ الأعراف: ٣٢

قرأ نافع\* بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿لَا تُفْتَحْ لَهُمْ﴾ الأعراف: ٤٠

قرأ أبو عمرو\* بالتأنيث والتخفيف، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتذكير والتخفيف.

وقرأ الباقر بالتأنيث والتشديد.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿وَمَا كَأَنَّ لِهَيْدَى﴾ الأعراف: ٤٣

<sup>1</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص309.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص155. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص43.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص267، 268.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص268.

\* وهي من انفرادات نافع.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

- قرأ ابن عامر\* بغير واو قبل (ما)، وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام.  
 وقرأ الباقر بالواو، وكذلك رسم في مصاحفهم.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ الأعراف: ٤٤  
 قرأ نافع والبصريان وعاصم وقنبل بخلاف بإسكان النون مخففة ورفع (لعنة).  
 وقرأ الباقر بتشديد النون ونصب (لعنة).<sup>2</sup>
  - واختلفوا في ﴿يُعْشَى الْيَلِّ﴾ الأعراف: ٥٤ و﴿يُعْشَى الْيَلِّ﴾ الرعد: ٣  
 قرأ يعقوب وحزمة والكسائي وخلف وأبو بكر بفتح الغين وتشديد الشين مكسورة فيهما.  
 وقرأ الباقر بإسكان الغين وتخفيف الشين مكسورة.<sup>3</sup>
  - واختلفوا في ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ مُسَخَّرَاتٍ﴾ الأعراف: ٥٤  
 قرأ ابن عامر\* برفع الكلمات الأربعة.  
 وقرأ الباقر بنصبها وكسر التاء من (مسخرات) لأنها تاء جمع المؤنث السالم.<sup>4</sup>
  - واختلفوا في ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا﴾ الأعراف: ٥٨  
 روى ابن وردان\* بضم الياء وكسر الراء، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الراء.<sup>5</sup>
  - واختلفوا في ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ الأعراف: ٥٨  
 قرأ أبو جعفر\* بفتح الكاف، وقرأ الباقر بكسرها.<sup>6</sup>
  - واختلفوا في ﴿مِنَ إِلَهِ غَيْرِهِ﴾ الأعراف: ٥٩ والأعراف: ٦٥ والأعراف: ٧٣ والأعراف: ٨٥  
 وهود: ٥٠ وهود: ٦١ وهود: ٨٤ والمؤمنون: ٢٣ والمؤمنون: ٣٢.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

\* وهي من انفرادات ابن وردان.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270.

قرأ أبو جعفر والكسائي بخفض الراء وكسر الهاء بعدها، وقرأ الباقون برفع الراء وضم الهاء.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ الأعراف: ٧٥

قرأ ابن عامر\* بزيادة واو قبل (قال)، وكذلك رسم في المصاحف الشامية.

وقرأ الباقون بغير واو، وكذلك رسم في مصاحفهم.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ﴾ الأعراف: ١٠٥

قرأ نافع\* (على) بتشديد الياء وفتحها على أنها ياء الإضافة.

وقرأ الباقون (على) على أنها حرف جرّ.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿يَكْلُ سَحْرٍ﴾ الأعراف: ١١٢ و ﴿يَكْلُ سَحْرٍ﴾ يونس: ٧٩

قرأ حمزة والكسائي وخلف (سحار) على وزن فعال بتشديد الحاء وألف بعدها فيهما.

وقرأ الباقون في السورتين (ساحر) على وزن فاعل بالألف قبل الحاء.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿سُنْقِلُ﴾ الأعراف: ١٢٧

قرأ المدنيان وابن كثير بفتح النون وإسكان القاف وضم التاء من غير تشديد.

وقرأ الباقون بضم النون وفتح القاف وكسر التاء وتشديدها.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ الأعراف: ١٤١

قرأ ابن عامر\* بألف بعد الجيم من غير ياء ولا نون، وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام.

وقرأ الباقون بياء ونون وألف بعدها، وكذلك رسم في مصاحفهم.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ الأعراف: ١٤١

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270.

\* وهي من انفرادات نافع.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270، 271.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص271.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص271.

- قرأ نافع\* بفتح الياء وإسكان القاف وضم التاء من غير تشديد.<sup>1</sup>  
 وقرأ الباقون بضم الياء وفتح القاف وكسر التاء مشددة.
- واختلفوا في ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾ الأعراف: ١٤٣ و﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾ الكهف: ٩٨  
 قرأ حمزة والكسائي وخلف بالمد والهمز مفتوحاً من غير تنوين في الموضعين.  
 ووافقهم عاصم في الكهف، وقرأ الباقون بالتنوين من غير مدٍّ ولا همز في السورتين.<sup>2</sup>
  - واختلفوا في ﴿لَئِنْ لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ الأعراف: ١٤٩  
 قرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب فيهما، ونصب الباء من (ربنا).  
 وقرأ الباقون بالغيب فيهما، ورفع الباء.<sup>3</sup>
  - واختلفوا في ﴿خَطَيْتِكُمْ﴾ الأعراف: ١٦١  
 قرأ ابن عامر\* بالإفراد ورفع التاء، وقرأ أبو عمرو\* (خطاياكم) بجمع التكسير.  
 وقرأ الباقون بجمع السلامة وكسر التاء نصباً، إلا المدنيان ويعقوب فبرفع التاء.<sup>4</sup>
  - واختلفوا في ﴿مَعْدَرَةً﴾ الأعراف: ١٦٤  
 روى حفص\* بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>5</sup>
  - واختلفوا في ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الأعراف: ١٧٢، و﴿يَوْمَ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الطور: ٢١ الموضع الثاني\*\*  
 و﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ يس: ٤١  
 قرأ ابن كثير والكوفيون بغير ألف على التوحيد في الثلاثة مع فتح التاء.  
 ووافقهم أبو عمرو في حرف يس.

\* وهي من انفرادات نافع.

1 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص271.

2 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص271.

3 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص272.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

\* وهي من انفرادات أبو عمرو.

4 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص272.

\* وهي من انفرادات حفص.

5 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص272.

\*\* سأذكر اختلافهم في الأول من الطور في موضعه إن شاء الله.

وقرأ الباقون بالألف على الجمع مع كسر التاء في المواضع الثلاثة.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿يُنْحَدُونَ﴾ الأعراف: ١٨٠، النحل: ١٠٣، فصلت: ٤٠

قرأ حمزة\* بفتح الياء والحاء في ثلاثتهنَّ.

ووافقه الكسائي وخلف في النحل.

وقرأ الباقون بضم الياء وكسر الحاء في ثلاثتهنَّ.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَيَذُرُّهُمْ﴾ الأعراف: ١٨٦

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقون برفعها.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ الأعراف: ١٩٠

قرأ المدنيان وأبو بكر بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين من غير مدٍّ ولا همز.

وقرأ الباقون بضم الشين وفتح الراء والمدِّ وهمزة مفتوحة من غير تنوين.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ﴾ الأعراف: ١٩٦

روى السوسى\* بخلاف عنه حذف إحدى الياءين، واللفظ بياء واحدة مشددة، واختلف عنه

أيضا في اللفظ بهذا الوجه، فزوي عنه كسر هذه الياء، وزوي عنه فتح هذه الياء.

وقرأ أبو عمرو\* والباقون بياءين الأولى مشددة مكسورة، والثانية مخففة مفتوحة.<sup>5</sup>

وقد أجمعت المصاحف على رسمها بياء واحدة.

• واختلفوا في ﴿مَسَّهُمْ طَلِيفٌ﴾ الأعراف: ٢٠١

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص273.

\* وهي من انفردات حمزة.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص273.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص273.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص273.

\* وهي من انفردات السوسى في وجهه الأوَّل بحالتيه.

\* ويفهم من هذا أن السوسى له ثلاث أو جه.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص274، 275.

قرأ البصريان وابن كثير والكسائي (طيف) بياء ساكنة بين الطاء والفاء من غير همزة ولا ألف؛  
وقرأ الباقون بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعدها.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿يَمْدُونَهُمْ﴾ الأعراف: ٢٠٢

قرأ المدنيان بضم الياء وكسر الميم، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الميم.<sup>2</sup>

سورة الأنفال: مدينة باتفاق<sup>3</sup>، وآيها سبعون وخمس كوفي، وست مكّي ومدني وبصري، وسبع شامي.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿مُرْدِفِيكَ﴾ الأنفال: ٩

قرأ المدنيان ويعقوب بفتح الدال، وقرأ الباقون بكسر الدال.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿يُعْشِكُمُ النَّعَاسَ﴾ الأنفال: ١١

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والشين وألف بعدها، و(النعاس) بالرفع.

وقرأ المدنيان بضم الياء وكسر الشين وياء بعدها، و(النعاس) بالنصب.

وكذلك قرأ الباقون، إلا أنهم فتحوا الغين وشدّدوا الشين.<sup>6</sup>

● واختلفوا في ﴿مُوَهِّنَ كَيْدٍ﴾ الأنفال: ١٨

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو (موهّن) بتشديد الهاء والتنوين، ونصب (كيد).

وروى حفص\* بالتخفيف من غير تنوين وخفض (كيد) على الإضافة.

وقرأ الباقون بالتخفيف وبالتنوين ونصب (كيد).<sup>7</sup>

● واختلفوا في ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ الأنفال: ١٩

قرأ المدنيان وابن عامر وحفص بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>8</sup>

● واختلفوا في ﴿إِذَا يَتَوَقَّى﴾ الأنفال: ٥٠

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص275.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص275.

<sup>3</sup> المكّي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص427.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص158. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص76.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص275، 276.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص276.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص276.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص276.



قرأ ابن عامر\* بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير،<sup>1</sup> وهشام يُدغم على أصله.

• واختلفوا في ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِرُونَ﴾ الأنفال: ٥٩

قرأ ابن عامر\* بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا﴾ الأنفال: ٦٥

قرأ الكوفيون والبصريان بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿فَإِنْ يَكُنْ﴾ الأنفال: ٦٦

قرأ الكوفيون بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمْ﴾ الأنفال: ٦٧

قرأ أبو جعفر والبصريان بالتاء مؤنثًا، وقرأ الباقون بالياء مذكراً.<sup>5</sup>

سورة التوبة: مدنية باتفاق<sup>6</sup>، وآيها مائة وتسع وعشرون كوفي، وثلاثون عند الباقي.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ التوبة: ١٢

قرأ ابن عامر\* بكسر الهمزة على أنه مصدر، وقرأ الباقون بفتحها على أنه جمع.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾ التوبة: ١٩

روى ابن وردان\* بخلاف عنه (سقاية) بضم السين وحذف الياء بعد الألف جمع ساق، كرام ورماة،

و(عمرة) بفتح العين وحذف الألف جمع عامر مثل صانع وصنعة.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص277.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص277.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص277.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص277.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص277.

<sup>6</sup> المكِّي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1 ص336.

<sup>7</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص160. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص86.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص278.

\* وهي من انفرادات ابن وردان في أحد وجهيه.

وقرأ الباقون بكسر السين وبياء مفتوحة بعد الألف، وبألف بعد الميم في (عمرة).<sup>1</sup> \*\*

• واختلفوا في ﴿عَزَّوَجَلَّ﴾ التوبة: ٣٠

قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين المضموم وكسره حال الوصل، ولا يجوز ضمه في مذهب الكسائي لأنَّ الضمة في (ابن) ضمة إعراب، وقرأ الباقون بالضم من غير تنوين.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿أَفْنَاعِشَرَ﴾ التوبة: ٣٦ ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ يوسف: ٤ ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ المدثر: ٣٠

قرأ أبو جعفر\* بإسكان العين من الثلاثة، ولا بُدُّ من مدِّ ألف (اثنا) لالتقاء الساكنين. وقرأ الباقون بفتح العين في الثلاثة.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿يُضَلُّ بِهِ﴾ التوبة: ٣٧

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضم الياء وفتح الضاد. وقرأ يعقوب بضم الياء وكسر الضاد، وقرأ الباقون بفتح الياء وكسر الضاد.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿وَكَالِمَةُ اللَّهِ﴾ التوبة: ٤٠

قرأ يعقوب\* بنصب تاء التانيث، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾ التوبة: ٥٤

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالتذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التانيث.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿أَوْ مَدَّخَلًا﴾ التوبة: ٥٧

قرأ يعقوب\* بفتح الميم وإسكان الدال مخففة، وقرأ الباقون بضم الميم وفتح الدال مشددة.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص278.

\*\* وهذا الحرف من زيادات الدرة على الطيبة.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص279.

\* وهي من انفردات أبي جعفر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص279.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص279.

\* وهي من انفردات يعقوب.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص279.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص279.

\* وهي من انفردات يعقوب.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص279.

- واختلفوا في ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ التوبة: ٦١  
قرأ حمزة\* بالخفض، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبِ طَآئِفَةً﴾ التوبة: ٦٦  
قرأ عاصم\* (نعف) بنون مفتوحة وضم الفاء، و(نعذب) بالنون وكسر الذال و(طائفة) بالنصب، وقرأ الباقون (يعف) بياء مضمومة وفتح الفاء، و(تعذب) بتاء مضمومة وفتح الذال، و(طائفة) بالرفع.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ التوبة: ٩٠  
قرأ يعقوب\* بإسكان العين وتخفيف الذال، وقرأ الباقون بفتح العين وتشديد الذال.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ﴾ التوبة: ١٠٠  
قرأ يعقوب\* برفع الراء، وقرأ الباقون بخفضها.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ التوبة: ١٠٠ وهو الموضع الأخير.  
قرأ ابن كثير\* بزيادة كلمة (من) وخفض تاء (تحتها)، وكذلك رسمت في المصاحف المكية.  
وقرأ الباقون بحذف لفظ (من) وفتح التاء، وكذلك رسمت في مصاحفهم.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ التوبة: ١٠٧  
قرأ المدنيان وابن عامر (الذين) بغير واو، وكذا رسمت في مصاحف أهل المدينة والشام.  
وقرأ الباقون بالواو، وكذا رسمت في مصاحفهم.<sup>6</sup>
- واختلفوا في الموضعين ﴿أَسَسَ بُيُوتَهُمُ﴾ التوبة: ١٠٩

\* وهي من انفردات حمزة.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.

\* وهي من انفردات عاصم.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.

\* وهي من انفردات يعقوب.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.

\* وهي من انفردات يعقوب.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.

\* وهي من انفردات ابن كثير.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

- قرأ نافع وابن عامر بضم الهمزة وكسر السين ورفع النون فيهما.  
 وقرأ الباقون بفتح الهمزة والسين ونصب النون منهما.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿إِلَّا أَنْ﴾ التوبة: ١١٠
  - قرأ يعقوب\* بتخفيف اللام فهو حرف جرّ، وقرأ الباقون بتشديدها فهو حرف استثناء.<sup>2</sup>
  - واختلفوا في ﴿تَقَطَّعَ﴾ التوبة: ١١٠
  - قرأ أبو جعفر وابن عامر ويعقوب وحمزة وحفص بفتح التاء، وقرأ الباقون بضمها.<sup>3</sup>
  - واختلفوا في ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ التوبة: ١١٧
  - قرأ حمزة وحفص بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>4</sup>
  - سورة يونس: عليه السلام مكية باتفاق<sup>5</sup>، وآيها مائة وعشر شامي، وتسع عند الباقيين.<sup>6</sup>
  - واختلفوا في ﴿حَقًّا إِنَّهُ﴾ يونس: ٤ قرأ أبو جعفر\* بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>7</sup>
  - واختلفوا في ﴿لَقِضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ﴾ يونس: ١١
  - قرأ ابن عامر ويعقوب (لقضي) بفتح القاف والضاد وقلب الياء ألفاً، و(أجلهم) بالنصب.  
 وقرأ الباقون (لقضي) بضم القاف وكسر الضاد وفتح الياء، و(أجلهم) بالرفع.<sup>8</sup>
  - واختلفوا في ﴿وَلَا أَدْرَبْكُمْ﴾ يونس: ١٦ ، ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ القيامة: ١
  - قرأ ابن كثير\* بخلاف عن البزي بحذف الألف بعد اللام فتصير لام توكيد فيهما.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>5</sup> المكّي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص317.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص163. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص103.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص282.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص282.

\* وهي من انفرادات ابن كثير.

وقرأ الباقون بإثبات الألف بعد اللام فتصير على أنَّها (لا) النافية فيهما.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ﴾ يونس: ٢٣

روى حفص\* بنصب العين، وقرأ الباقون برفعها.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ يونس: ٣٥

قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو في أحد وجهيه، وورش بفتح الياء والهاء وتشديد الدال.

وقرأ قالون في أحد وجهيه بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال.

وقرأ أبو جعفر بخلاف عن ابن جَمَّاز بفتح الياء وتسكين الهاء وتشديد الدال.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وتسكين الهاء وتخفيف الدال.

وقرأ يعقوب وحفص بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال.

وروى أبو بكر\* كسر الياء وكسر الهاء وتشديد الدال.

والوجه الثاني عن أبي عمرو وقالون وابن جَمَّاز مع الاتفاق عنهم على فتح الياء وتشديد الدال؛

هو اختلاس فتحة الهاء.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ يونس: ٥٨ روى رويس\* بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ يونس: ٦١

قرأ يعقوب وحمزة وخلف برفع الراء فيهما، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿وَشُرَكَاءَ كُمْ﴾ يونس: ٧١

قرأ يعقوب\* برفع الهمزة، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص282.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص283.

\* وهي من انفرادات أبي بكر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص283، 284.

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص285.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص285.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص286.

- واختلفوا في ﴿وَلَا تَتَمَنَّانِ﴾ يونس: ٨٩  
 روى ابن ذكوان وهشام بخلف عنه بتخفيف النون فتكون (لا) نافية.  
 وقرأ الباقون بتشديد النون.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿أَنْتُمْ لَا﴾ يونس: ٩٠  
 قرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>2</sup>  
**سورة هود عليه السلام:** مكية باتفاق<sup>3</sup>، وآيها مائة وعشرون وواحدة في المكى والمدني الأخير  
 والبصري، واثنان في المدني الأوّل والشامي، وثلاث في الكوفي.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ هود: ٢٥  
 قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ هود: ٢٨  
 قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضم العين وتشديد الميم.  
 وقرأ الباقون بفتح العين وتخفيف الميم.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ هود: ٤٠، ﴿مِنْ كُلِّ الْمُؤْمِنُونَ﴾: ٢٧  
 روى حفص\* (كل) بالتنوين فيهما، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿بَجْرِبْنَهَا﴾ هود: ٤١  
 قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بفتح الميم، وقرأ الباقون بضم الميم.<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿يَبْنِي﴾ هود: ٤٢، ﴿يَبْنِي﴾ يوسف: ٥، ﴿يَبْنِي لَا﴾ لقمان: ١٣

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص286.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص287.

<sup>3</sup> المكى والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص324.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص165. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص122.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص288.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص288.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص288.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص288.

، ﴿يَبْنِي﴾ لقمان: ١٦ ، ﴿يَبْنِي﴾ لقمان: ١٧ ، ﴿يَبْنِي إِيَّيَّ﴾ الصافات: ١٠٢ ،  
 روى حفص\* بفتح الياء في الستة.

ووافقه أبو بكر في هود.

ووافقه البزي في الحرف الأخير من لقمان.

وخفف قبل\* الياء وسكنها في الحرف الأخير من لقمان.

وقرأ ابن كثير\* بتخفيف الياء وإسكانها في الحرف الأوّل من لقمان.

وقرأ ابن كثير\* بكسر الياء مشددة في الحرف الأوسط من لقمان.

وكذلك قرأ الباقون في الستة الأحرف.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ﴾ هود: ٤٦

قرأ يعقوب والكسائي (عمل) بكسر الميم وفتح اللام، و(غير) بنصب الراء.

وقرأ الباقون بفتح الميم ورفع اللام منونة ورفع الراء.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿فَلَا تَسْتَكْنِ﴾ هود: ٤٦

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر بفتح اللام وتشديد النون.

وقرأ ابن كثير وهشام بخلاف بفتح النون.

وقرأ الباقون بإسكان اللام وتخفيف النون، وكلّهم كسر النون.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ هود: ٦٦ ، ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾ المعارج: ١١

قرأ المدنيان والكسائي بفتح الميم فيهما، وقرأ الباقون بكسرها منهما.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿إِنَّ ثَمُودًا﴾ هود: ٦٨ ، ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ الفرقان: ٣٨

\* وهي من انفردات حفص في غير سورة هود والحرف الأخير من لقمان.

\* وهي من انفردات قبل.

\* وهي من انفردات ابن كثير.

\* وهي من انفردات ابن كثير.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289.

﴿وَتُمُودًا﴾ العنكبوت: ٣٨، ﴿وَتُمُودًا فَمَا﴾ النجم: ٥١

قرأ يعقوب وحمزة وحفص (ثمود) في الأربعة بغير تنوين.

ووافقهم أبو بكر في حرف النجم، وقرأ الباقون بالتنوين في الأربعة.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿الْأَبْعَدَ التَّمُودَ﴾ هود: ٦٨

قرأ الكسائي\* بكسر الدال مع التنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين مع فتحها.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿يَعْقُوبَ﴾ هود: ٧١

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص بنصب الباء، وقرأ الباقون برفعها.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿أَمْرًا نَكَ﴾ هود: ٨١

قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء، وقرأ الباقون بنصبها.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿سُعْدُوا﴾ هود: ١٠٨

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضم السين، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿وَإِنَّ كَلًّا﴾ هود: ١١١

قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بإسكان النون مخففة، وقرأ الباقون بتشديدها.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿لَمَّا﴾ هود: ١١١، ﴿لَمَّا جَمِيعٌ﴾ يس: ٣٢، ﴿لَمَّا مَتَّعٌ﴾ الزخرف: ٣٥،

﴿لَمَّا عَلِيَّهَا﴾ الطارق: ٤، قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بتشديد الميم في هود والطارق.

وشددها في يس ابن عامر وعاصم وحمزة وابن جَمَّاز، وشددها في الزخرف عاصم وحمزة وابن جَمَّاز،

وهشام بخلاف عنه، وقرأ الباقون بتخفيف الميم في السور الأربع.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289، 290.

\* وهي من انفرادات الكسائي.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290، 291.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص291.



## المطلب الثاني: من أوّل سورة يوسف إلى آخر سورة الكهف.

سورة يوسف عليه السلام: مكية باتفاق<sup>1</sup>، وآيها مائة وإحدى عشرة.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿يَتَأْتِي﴾ يوسف: ٤ حيث جاء، ﴿يَتَأْتِي﴾ مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥،

﴿يَتَأْتِي﴾ القصص: ٢٦، ﴿يَتَأْتِي أَفْعَل﴾ الصافات: ١٠٢

قرأ أبو جعفر وابن عامر بفتح التاء في السور جميعاً، وقرأ الباقون بكسر التاء فيهنّ.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿يَرْتَع وَيَلْعَب﴾ يوسف: ١٢

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنون فيهما، وقرأ الباقون فيهما بالياء.

وقرأ المدنيان وابن كثير بكسر العين من (رتع)، وأسكن الباقون العين.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿يَكْبُشْرِي﴾ يوسف: ١٩

قرأ الكوفيون بغير إضافة، وقرأ الباقون بياء مفتوحة بعد الألف.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ يوسف: ٢٣

قرأ المدنيان وابن ذكوان بكسر الهاء وبعدها ياء وفتح التاء من غير همز.

واختلف عن هشام\* فرؤي عنه كذلك إلا أنه بهمز مكان الياء، ورؤي عنه كسر الهاء مع الهمز

وضم التاء، وقرأ ابن كثير\* بفتح الهاء وضم التاء من غير همز.

وقرأ الباقون بفتح الهاء والتاء من غير همز فيها.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ يوسف: ٢٤ حيث وقع، ﴿مُخْلِصًا﴾ مريم: ٥١

قرأ الكوفيون بفتح اللام منهما، ووافقهم المدنيان في (المخلصين).

وقرأ الباقون بكسر اللام فيهما.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص434.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص167. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص139.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص293.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص293.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص293.

\* وهي من انفرادات هشام بوجهيه، وجمع الشاطبي بين هذين الوجهين عن هشام فخرج بذلك عن طريق كتابه لتحري الصواب.

\* وهي من انفرادات ابن كثير.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص293، 294.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295.

- واختلفوا في الموضعين ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ يوسف: ٣١، ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ يوسف: ٥١  
قرأ أبو عمرو\* بألف بعد الشين لفظاً في حال الوصل، وقرأ الباقر بحذفها.<sup>1</sup>  
واتفقوا على الحذف وفقاً تبعاً لرسم المصحف.
- واختلفوا في ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ﴾ يوسف: ٣٣  
قرأ يعقوب\* بفتح السين، وقرأ الباقر بكسرها.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ يوسف: ٦٤  
قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص (حافظاً) بألف بعد الحاء وكسر الفاء.  
وقرأ الباقر بكسر الحاء وإسكان الفاء من غير ألف.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ يوسف: ١٠٩، ﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ النحل: ٤٣  
﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ الأنبياء: ٧، ﴿نُوحِي إِلَيْهِ﴾ الأنبياء: ٢٥  
روى حفص\* بالنون وكسر الحاء في الأربعة على لفظ الجمع، ووافقه في الثاني من الأنبياء حمزة  
والكسائي وخلف، وقرأ الباقر بالياء وفتح الحاء على ما لم يسم فاعله.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿فَنُحِي مِنْ نَشَاءٍ﴾ يوسف: ١١٠  
قرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بنون واحدة مع تشديد الجيم وفتح الياء.  
وقرأ الباقر بنونين الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم مع تخفيف الجيم وإسكان الياء.<sup>5</sup>

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295.<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295، 296.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص296.<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص296.

سورة الرعد: مكية على الراجح<sup>1</sup>، وآيها أربعون وثلاث كوفي، وأربع مكي ومدني، وخمس بصري، وسبع شامي.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿وَزَرَعٌ وَيَخِيلُ صِنَوَانٌ وَعَيْدٌ صِنَوَانٌ﴾ الرعد: ٤

قرأ البصريان وابن كثير وحفص بالرفع في الأربعة، وقراءهنّ الباقيون بالخفض.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿يُسْقَى﴾ الرعد: ٤

قرأ يعقوب وابن عامر وعاصم بالياء على التذكير، وقرأ الباقيون بالتاء على التأنيث.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ الرعد: ١٦

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالياء مذكراً، وقرأ الباقيون بالتاء مؤنثاً.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ الرعد: ٣٣ و ﴿وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ غافر: ٣٧

قرأ الكوفيون ويعقوب بضم الصاد فيهما، وقرأ الباقيون بالفتح.<sup>6</sup>

سورة إبراهيم عليه السلام: مكية باتفاق<sup>7</sup>، وآيها إحدى وخمسون بصري، واثنان كوفي، وأربع مكي ومدني، وخمس شامي.<sup>8</sup>

● واختلفوا في ﴿اللَّهُ الَّذِي﴾ إبراهيم: ٢

قرأ المدنيان وابن عامر برفع الهاء في الحاليين، ووافقهم رويس في الابتداء خاصة.

وقرأ الباقيون بالخفض في الحاليين.<sup>9</sup>

● واختلفوا في ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ إبراهيم: ١٩ ، ﴿خَلَقَ كُلَّ﴾ النور: ٤٥

قرأ حمزة والكسائي وخلف (خالق) فيهما بألف وكسر اللام ورفع القاف، وخفض (السموات والأرض وكل).

<sup>1</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1 ص470-496.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص169. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص159.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص297.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص297.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص297.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص298.

<sup>7</sup> المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1 ص341.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص171. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص165.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص298.

وقرأ الباقون بفتح اللام والقاف من غير ألف، ونصب (السموات) بالكسر و(الأرض وكل) بالفتح.<sup>1</sup>

- واختلفوا في ﴿بِمُضْرِحَاتٍ﴾ إبراهيم: ٢٢  
قرأ حمزة\* بكسر الياء، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿يُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ إبراهيم: ٣٠، ﴿يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الحج: ٩، لقمان: ٦،  
﴿يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ الزمر: ٨ قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء في الأربعة.<sup>3</sup>  
واختلف عن رويس فزوي عنه كذلك في إبراهيم والحج والزمر، وزوي عنه عكس ذلك، يفتح في لقمان ويضم في الباقي، وقرأ الباقون بالضم في الأربعة.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿لِتُزُولَ﴾ إبراهيم: ٤٦  
قرأ الكسائي\* بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، وقرأ الباقون بكسر الأولى ونصب الثانية.<sup>4</sup>  
سورة الحجر: مكية باتفاق<sup>5</sup>، وآيها تسع وتسعون.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿رُبَمَا﴾ الحجر: ٢  
قرأ المدنيان وعاصم بتخفيف الباء، وقرأ الباقون بتشديدها.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿مَا نُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ الحجر: ٨  
قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بنونين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة وكسر الزاي،  
و(الملائكة) بالنصب.  
وروى أبو بكر\* بالتاء مضمومة وفتح النون والزاي، و(الملائكة) بالرفع.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص298.

\* وهي من انفردات حمزة.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص298، 299.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص299.

\* وهي من انفردات الكسائي.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص300.

<sup>5</sup> المكِّي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص348.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص173. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص173.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص301.

\* وهي من انفردات أبي بكر.

وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم فتحوا التاء.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿صِرَاطٌ عَلَىٰ مُسْتَقِيمٍ﴾ الحجر: ٤١

قرأ يعقوب\* بكسر اللام ورفع الياء وتنوينها، وقرأ الباقون بفتح اللام والياء من غير تنوين.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿وَعُيُونٍ﴾ (٤٥) ﴿أَدْخُلُوهَا﴾ الحجر: ٤٥ - ٤٦

رُوي عن رويس\* بضم النون وكسر الخاء على ما لم يسمَّ فاعله، فهي همزة قطع نُقلت حركتها إلى ما قبلها، ورُوي عنه بضم الخاء على أنه فعل أمر، والهمزة للوصل، وكذا قرأ الباقون.<sup>3</sup> وهم في عين (عيون) والتنوين على أصولهم.

وفي هذا الحرف يتضح أثر الوصل والوقف على النحو لفظا ومعنى.

سورة النحل: مكية على الراجح<sup>4</sup>، وآيها مائة وعشرون وثمان آيات.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ النحل: ٢

روى روح\* بالتاء مفتوحة وفتح الزاي مشددة، ورفع (الملائكة).

وقرأ الباقون بالياء مضمومة وكسر الزاي، ونصب (الملائكة).<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّجْمِ مَسْخَرَاتُ﴾ النحل: ١٢

قرأ ابن عامر\* برفع الأسماء الأربعة، ووافق حفص في الكلمتين الأخيرتين وهما (والنجوم

مسخرات)، وقرأ الباقون بنصب الأربعة مع كسر تاء (مسخرات).<sup>7</sup>

• واختلفوا في الموضعين ﴿تَوَفَّنَهُمْ﴾ النحل: ٢٨ ﴿تَوَفَّنَهُمْ﴾ النحل: ٣٢

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص301.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص301.

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص301.

<sup>4</sup> المكِّي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص353.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص175. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص180.

\* وهي من انفرادات روح.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص302.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص302، 303.

- قرأ حمزة وخلف بالياء فيهما على التذكير، وقرأهما الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ النحل: ٣٧
  - قرأ الكوفيون بفتح الياء وكسر الدال، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الدال.<sup>2</sup>
  - واختلفوا في ﴿يَنْفَعُونَ ظِلَّةً عَنِ﴾ النحل: ٤٨
  - قرأ البصريان بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>3</sup>
  - واختلفوا في ﴿مُفْرَطُونَ﴾ النحل: ٦٢
  - قرأ المدنيان بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها، وشددها أبو جعفر، وخففها الباقون.<sup>4</sup>
  - واختلفوا في ﴿تُسْقِيكُمْ﴾ النحل: ٦٦ و﴿تُسْقِيكُمْ﴾ المؤمنون: ٢١
  - قرأ أبو جعفر\* بالتاء مفتوحة في الموضعين، وقرأ الباقون بالنون، وفتحها نافع وابن عامر ويعقوب وأبو بكر فيهما، وضمها الباقون منهما.<sup>5</sup>
  - واختلفوا في ﴿مَا فَتِنُوا﴾ النحل: ١١٠
  - قرأ ابن عامر\* بفتح الفاء والتاء، وقرأ الباقون بضم الفاء وكسر التاء.<sup>6</sup>
  - سورة الإسراء: مكية باتفاق<sup>7</sup>، وآيها مائة وعشر في غير الكوفي، وإحدى عشر فيها.<sup>8</sup>
  - واختلفوا في ﴿لِيَسْتَوُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الإسراء: ٧
  - قرأ ابن عامر وحمزة وخلف وأبو بكر بالياء ونصب الهمزة على لفظ الواحد.
  - وقرأ الكسائي بالنون ونصب الهمزة على لفظ الجمع للمتكلمين.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص303.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص304.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص304.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص304.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص304.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص305.

<sup>7</sup> المكِّي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين: ج1ص360.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص177. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص192.

وقرأ الباقون بالياء وضم الهمزة وبعدها واو الجمع.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ﴾ الإسراء: ١٣

قرأ أبو جعفر\* بالياء وضمها وفتح الراء، وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء.

وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿يَلْقَنَهُ﴾ الإسراء: ١٣

قرأ أبو جعفر وابن عامر بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف القاف.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ﴾ الإسراء: ٢٣

قرأ حمزة والكسائي وخلف (يبلغان) بألف مطولة بعد الغين وكسر النون على الثانية.

وقرأ الباقون بغير ألف وفتح النون على التوحيد.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿أَفِي﴾ الإسراء: ٢٣، الأنبياء: ٦٧، الأحقاف: ١٧

قرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب بفتح الفاء من غير تنوين في الثلاثة.

وقرأ المدنيان وحفص بكسر الفاء مع التنوين.

وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين فيهن.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ الإسراء: ٣٨

قرأ الكوفيون وابن عامر بضم الهمزة والهاء، وإلحاقها الواو في اللفظ على التذكير.

وقرأ الباقون بفتح الهمزة ونصب تاء التأنيث مع التنوين على التوحيد.<sup>6</sup>

● واختلفوا في ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ الإسراء: ٤١، الفرقان: ٥٠، ﴿أَوْلَا يَذْكُرُ﴾ مريم: ٦٧

قرأ حمزة والكسائي وخلف بإسكان الذال وضم الكاف مع تخفيفها في الموضعين.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306، 307.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص307.

- وقرأ الباقون بفتح الذال والكاف مع تشديدها فيهما.
- وقرأ عاصم ونافع وابن عامر في سورة مريم بإسكان الذال وضم الكاف مع تخفيفها.
- وقرأ الباقون بتشديد الذال والكاف وفتحهما.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿حَقٌّ تَفَجَّرَ لَنَا﴾ الإسراء: ٩٠
- قرأ الكوفيون ويعقوب بفتح التاء وإسكان الفاء وضم الجيم وتخفيفها.
- وقرأ الباقون بضم التاء وفتح الفاء وكسر الجيم وتشديدها.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿قُلْ سُبْحَانَ﴾ الإسراء: ٩٣
- قرأ ابن كثير وابن عامر (قال) بالألف على الخبر، وكذا رُسم في مصاحف أهل مكة والشام.
- وقرأ الباقون (قل) بغير ألف على الأمر، وكذا رُسم في مصاحفهم.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿لَقَدْ عَلِمْت﴾ الإسراء: ١٠٢
- قرأ الكسائي\* بضم التاء، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>4</sup>
- سورة الكهف:** مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها مائة وخمس مدني ومكي، وست شامي، وعشر كوفي، وإحدى عشر بصري.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿مِن لَدُنْهُ﴾ الكهف: ٢
- روى أبو بكر\* بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء.
- وقرأ الباقون بضم الهاء والدال وإسكان النون.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص307.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص308.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص309.

\* وهي من انفرادات الكسائي.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص310.

<sup>5</sup> المكّي والمدني من السور والآيات (من أوّل سورة الكهف إلى آخر سورة الناس)، محمد بن عبد العزيز الفالح، دار التدمرية، ط1، 1433هـ/2012م. ص84.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص179. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص208.

\* وهي من انفرادات أبي بكر.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص310.



قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾ الكهف: ٢٦

قرأ ابن عامر\* بالخطاب وجزم الكاف على النهي.

وقرأ الباقون بالغيب ورفع الكاف على الخبر.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿خَيْرًا مِّنْهَا﴾ الكهف: ٣٦

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر منهما بميم بعد الهاء على التثنية، وكذا رُسم في مصاحفهم.

وقرأ الباقون بحذف الميم على الإفراد، وكذا رُسم في مصاحفهم.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿لَنَكُنَّأَهُوَ اللَّهُ﴾ الكهف: ٣٨

قرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس (لكننا) بإثبات الألف بعد النون وصلماً.

وقرأ الباقون بغير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف تبعاً للرسم.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَّهِ﴾ الكهف: ٤٣

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ الكهف: ٤٤

قرأ أبو عمرو والكسائي برفع القاف، وقرأ الباقون بخفضها.<sup>6</sup>

● واختلفوا في ﴿نُسِيرُ الْجِبَالِ﴾ الكهف: ٤٧

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (نُسِير) بالتاء وضمها وفتح الياء، ورفع (الجبـال).

وقرأ الباقون (نُسِير) بالنون وضمها وكسر الياء، ونصب (الجبـال).<sup>7</sup>

● واختلفوا في ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ﴾ الكهف: ٥١

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص310.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص310.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

قرأ أبو جعفر (أشهدناهم) بالنون والألف على الجمع للعظمة.  
وقرأ الباقر بالتاء مضمومة من غير ألف؛ فهو ضمير المتكلم.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ﴾ الكهف: ٥١  
قرأ أبو جعفر\* بفتح التاء، وقرأ الباقر بضم التاء.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ الكهف: ٥٥  
قرأ أبو جعفر والكوفيون بضم القاف والباء، وقرأ الباقر بكسر القاف وفتح الباء.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ الكهف: ٦٦  
قرأ البصريان بفتح الراء والشين، وقرأ الباقر بضم الراء وإسكان الشين.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي﴾ الكهف: ٧٠  
قرأ المدنيان وابن عامر بفتح اللام وتشديد النون، وقرأ الباقر بإسكان اللام وتخفيف النون،  
واتفقوا على إثبات الياء بعد النون في الحالين، إلا ما اختلف عن ابن ذكوان فرُوي الحذف والإثبات  
عنه في الحالين.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ الكهف: ٧١  
قرأ حمزة والكسائي وخلف (ليغرق) بفتح الياء والراء، و(أهلها) بالرفع.  
وقرأ الباقر (لتغرق) بالتاء وضمها وكسر الراء ونصب (أهلها).<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿زَكِيَّةٌ﴾ الكهف: ٧٤  
قرأ الكوفيون وابن عامر وروح بغير ألف بعد الزاي وتشديد الياء.  
وقرأ الباقر بالألف وتخفيف الياء.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.  
\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص312. ومن الألفاظ أن شاهد هذا الحرف في الطيبة موجود في سورة هود.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص313.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص313.

- واختلفوا في ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾ الكهف: ٧٦  
قرأ المدنيان بضم الدال وتخفيف النون، وروى أبو بكر\* بتخفيف النون، واختلف عنه في ضم الدال فأكثر أهل الأداء على إشمائها الضم بعد إسكانها، وروى كثير منهم اختلاس ضمة الدال أي الروم، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد النون.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿ لَنَخَذَنَّ ﴾ الكهف: ٧٧ قرأ البصريان وابن كثير (لتخذت) بتخفيف التاء وكسر الخاء من غير ألف وصل، وقرأ الباقون بتشديد التاء وفتح الخاء وألف وصل.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿ جَزَاءَ الْحَسَنَى ﴾ الكهف: ٨٨ قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب والتنوين مع كسره للساكنين، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿ يَقْفَهُونَ ﴾ الكهف: ٩٣  
قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم الياء وكسر القاف، وقرأ الباقون بفتح الياء والقاف.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿ رَدْمًا ۝٩٥ ءَاتُونِي زُبَرَ ﴾ الكهف: ٩٥ - ٩٦ ، ﴿ ءَاتُونِي ﴾ الكهف: ٩٦  
روى أبو بكر\* بكسر التنوين في الأوّل وهمزة ساكنة بعده، وبعد اللام من (قال) في الثاني؛ فهو من (المجيء)، والابتداء على هذه الرواية بكسر همزة الوصل، وإبدال الهمزة الساكنة بعدها ياءً. ووافقهم حمزة على هذا الوجه في الثاني، وروى أبو بكر بقطع الهمزة ومدّها فيهما في الحالين من (الإعطاء)، وبذلك قرأ الباقون فيهما.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿ فَمَا أَسْطَعُوا ﴾ الكهف: ٩٧  
قرأ حمزة\* بتشديد الطاء بسبب إدغام التاء فيها.<sup>6</sup>

\* وهي من انفرادات أبي بكر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص313، 314.<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص314.<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص315.<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص315.

\* وهي من انفرادات أبي بكر.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص315، 316.

\* وهي من انفرادات حمزة.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص315.

المبحث الثالث: تخريج الفرشيات المختلف فيها نحويًا في الربع الثالث من القرآن.

المطلب الأوّل: من أوّل سورة مريم إلى آخر سورة الفرقان.

سورة مريم عليها السلام: مكية باتفاق<sup>1</sup>، آيها تسعون وثمان بصرى وشامى ومدنى أوّل، وتسع

مكى ومدنى أخير.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿يَرْثِي وَيَرِثُ﴾ مريم: ٦

قرأ أبو عمرو والكسائي بجزمهما، وقرأ الباقر برفعهما.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿وَقَدْ خَلَقْتَك﴾ مريم: ٩

قرأ حمزة والكسائي (خلقناك) بالنون والألف على لفظ الجمع.

وقرأ الباقر بالتاء مضمومة من غير ألف على لفظ التوحيد.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿مِنْ تَحِيَّهَا﴾ مريم: ٢٤

قرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف وحفص وروح بكسر الميم وخفض التاء.

وقرأ الباقر بفتح الميم ونصب التاء.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿سُقِط﴾ مريم: ٢٥

قرأ حمزة\* بفتح التاء والقاف وتخفيف السين، ورواه حفص\* بضم التاء وكسر القاف وتخفيف

السين، وقرأ يعقوب وأبو بكر بخلاف بالياء مفتوحة على التذكير وتشديد السين وفتح القاف، وقرأ

الباقر كذلك إلا أنه بالتأنيث.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ مريم: ٣٤

قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب اللام، وقرأ الباقر برفعها.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص96.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص181. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص231.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص317.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص317.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318.

\* وهي من انفرادات حمزة.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318.

- واختلفوا في ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي ﴾ مريم: ٣٦  
قرأ الكوفيون وابن عامر وروح بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿ نُورِثُ ﴾ مريم: ٦٣  
روى رويس\* بفتح الواو وتشديد الراء، وقرأ الباقون بالإسكان والتخفيف.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ مريم: ٧٣ قرأ ابن كثير\* بضم الميم، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ ﴾ مريم: ٩٠ و﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ ﴾ الشورى: ٥  
قرأ نافع والكسائي بالياء على التذكير فيهما، وقرأهما الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>4</sup>  
سورة طه: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها مائة وثلاثون وآيتان بصري، وأربع مكي ومدني، وخمس كوفي،  
وثمان حمصي، وأربعون دمشقي.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ طه: ١٢  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿ طُوًى ﴾ طه: ١٢ و﴿ طُوًى ﴾ النازعات: ١٦  
قرأ ابن عامر والكوفيون بالتنوين فيهما، وقرأ الباقون بغير تنوين في الموضعين.<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿ وَأَنَا آخَرْتُكَ ﴾ طه: ١٣  
قرأ حمزة (أنا) بتشديد النون، و(اخترناك) بالنون مفتوحة وألف بعدها على لفظ الجمع.  
وقرأ الباقون (أنا) بتخفيف النون، و(اخترتك) بالتاء مضمومة من غير ألف بلفظ الواحد.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318.

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318.

\* وهي من انفرادات ابن كثير.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318، 319.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص319.

<sup>5</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص104.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص183. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص242.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص319.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص319.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320.

- واختلفوا في ﴿وَلِصْنَعِ عَلَى﴾ طه: ٣٩  
قرأ أبو جعفر\* بإسكان اللام وجزم العين فيجب له إدغامها.  
وقرأ الباقر بكسر اللام والنصب.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿لَا تُخْلِفُهُ﴾ طه: ٥٨  
قرأ أبو جعفر\* بإسكان الفاء جزماً فتمتنع الصلة له لذلك، وقرأ الباقر بالرفع والصلة.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿فَيَسْحِكُكُمْ﴾ طه: ٦١  
قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ورويس بضم الياء وكسر الحاء، وقرأ الباقر بفتحهما.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿إِنْ هَذَا ن﴾ طه: ٦٣  
قرأ ابن كثير وحفص بتخفيف نون (أن)، وقرأ الباقر بتشديدها.<sup>4</sup>  
قرأ أبو عمرو\* (هذين) بالياء، وقرأ الباقر بالألف،<sup>5</sup> وابن كثير على أصله في تشديد النون.
- واختلفوا في ﴿نَلْقَفْ﴾ طه: ٦٩  
روى ابن ذكوان\* رفع الفاء، وروى حفص\* إسكان اللام مع تخفيف القاف.  
وقرأ الباقر بالجزم والتشديد،<sup>6</sup> والبزري على أصله في تشديد التاء وصلًا.
- واختلفوا في ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ طه: ٦٩ قرأ حمزة والكسائي وخلف (سحر) بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف، وقرأ الباقر بالألف وفتح السين وكسر الحاء.<sup>7</sup>

\* وهي من انفرادات أبي جعفر. ويظهر هنا أثر الفرشيات على الأصول.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر. ويظهر هنا أثر الفرشيات على الأصول.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320، 321.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.

\* وهي من انفرادات ابن ذكوان.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321. فائدة: يعيد ابن الجزري ذكر الحرف في موضعه بعدما ذكره مع نظائره لفائدة

ما كما في هذا المثال، والفائدة هنا كون محل الخلاف في الأعراف غيره في طه.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.

- واختلفوا في ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾ طه: ٧٧  
قرأ حمزة\* (تخف) بالجزم بلا ألف، وقرأ الباقون بالرفع مع الألف.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿أَبَيِّنَاكُمْ﴾ طه: ٨٠، ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾ طه: ٨٠، ﴿مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ طه: ٨١  
قرأ حمزة والكسائي وخلف بالتاء مضمومة على لفظ الواحد من غير ألف في الثلاثة.  
وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وألف بعدها فيهن.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ طه: ٨١، ﴿وَمَنْ يَحِلِّ﴾ طه: ٨١  
قرأ الكسائي\* بضم الحاء من (يحل) واللام من (يجل)، وقرأ الباقون بكسر الحاء واللام منهما.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿مُحَلَّنَا أَوْزَارًا﴾ طه: ٨٧ قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر  
وروح بفتح الحاء والميم مخففة، وقرأ الباقون بضم الحاء وكسر الميم مشددة.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿لَنْ نُخَلِّفَهُ﴾ طه: ٩٧  
قرأ ابن كثير والبصريان بكسر اللام، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾ طه: ٩٧ قرأ أبو جعفر\* بإسكان الحاء وتخفيف الراء، ثم اختلف  
راويه عنه فروى ابن وردان بفتح النون وضم الراء، وروى ابن جَمَّاز بضم النون وكسر الراء.  
وقرأ الباقون بفتح الحاء بعد النون المضمومة وتشديد الراء المكسورة.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿يَوْمَ يُفْعَخُ فِي الصُّورِ﴾ طه: ١٠٢  
قرأ أبو عمرو\* بالنون وفتحها وضم الفاء، وقرأ الباقون بالياء وضمها وفتح الفاء.<sup>7</sup>

\* وهي من انفرادات حمزة.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.

\* وهي من انفرادات الكسائي.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

- واختلفوا في ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ طه: ١١٢
- قرأ ابن كثير\* (يخف) بالجزم، وقرأ الباقر بالرفع.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿يُقَضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ طه: ١١٤ قرأ يعقوب\* (نقضي) بالنون وكسر الضاد وفتح الياء نصباً على تسمية الفاعل و(وحيه) بالنصب، وقرأ الباقر (يقضي) بالياء مضمومة وفتح الضاد ورفع (وحيه).<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿وَأَنَّكَ لَا﴾ طه: ١١٩
- قرأ نافع وأبو بكر بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿تَرْضَىٰ﴾ طه: ١٣٠
- قرأ الكسائي وأبو بكر بضم التاء، وقرأ الباقر بفتحها.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿أَوْلَم تَأْتِيهِمْ﴾ طه: ١٣٣ قرأ نافع والبصريان وابن جَمَّاز وحفص بالتاء تأنيثاً، واختلف عن ابن وردان فزوي عنه كذلك، وزوي عنه بالياء تذكيراً، وبذلك قرأ الباقر.<sup>5</sup>
- سورة الأنبياء عليهم السلام: مكية باتفاق<sup>6</sup>، آيها مائة واثنان عشرة كوفي، وإحدى عشرة في غيره.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ﴾ الأنبياء: ٤ قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص (قال) بألف على الخبر، وقرأ الباقر (قل) بغير ألف على الأمر.<sup>8</sup>

\* وهي من انفرادات ابن كثير.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>6</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص110.

<sup>7</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص187. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص261.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص323.



- واختلفوا في ﴿ **أَوْلَمَّ يَر** ﴾ الأنبياء: ٣٠ قرأ ابن كثير\* (ألم) بغير واو، وقرأ الباقون بالواو.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿ **وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُ** ﴾ الأنبياء: ٤٥ قرأ ابن عامر\* بتاء مضمومة وكسر الميم ونصب (الصم). وقرأ الباقون بالياء غيباً وفتحها وفتح الميم ورفع (الصم).<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿ **مِثْقَالَ حَبَّةٍ** ﴾ الأنبياء: ٤٧ و ﴿ **مِثْقَالَ حَبَّةٍ** ﴾ لقمان: ١٦ قرأ المدنيان برفع اللام في الموضعين، وقرأ الباقون بالنصب فيهما.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿ **لِنُحْصِنَكُمْ** ﴾ الأنبياء: ٨٠ قرأ أبو جعفر وابن عامر وحفص بالتاء على التأنيث، ورواه أبو بكر ورويس بالنون، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿ **أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ** ﴾ الأنبياء: ٨٧ قرأ يعقوب\* بالياء مضمومة وفتح الدال، وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وكسر الدال.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿ **نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ الأنبياء: ٨٨ قرأ ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم. وقرأ الباقون بنونين الثانية ساكنة مع تخفيف الجيم.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿ **يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ** ﴾ الأنبياء: ١٠٤ قرأ أبو جعفر\* بالتاء مضمومة على التأنيث وفتح الواو، ورفع (السماء). وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وكسر الواو، ونصب (السماء).<sup>7</sup>

\* وهي من انفرادات ابن كثير.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص323.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص323، 324.<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324.<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324.<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324، 325.

- واختلفوا في ﴿ قَلَّ رَبِّ ﴾ الأنبياء: ١١٢  
روى حفص\* (قال) بالألف على الخبر، وقرأ الباقر على الأمر من غير ألف.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿ رَبِّ أَحْكُر ﴾ الأنبياء: ١١٢  
قرأ أبو جعفر\* بضم الباء، وقرأ الباقر بكسرها.<sup>2</sup>
- سورة الحج: مدنية على الراجح<sup>3</sup>، آيها سبعون وأربع شامي، وخمس بصري، وست مدني وسبع مكّي، وثمان كوفي.<sup>4</sup>
- اختلفوا في ﴿ ثُمَّ لَيَقَطَع ﴾ الحج: ١٥ ، ﴿ لَيَقْضُوا ﴾ الحج: ٢٩  
قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش ورويس بكسر اللام فيهما، ووافقهم قنبل في (ليقضوا).  
وقرأ الباقر بإسكان اللام فيهما.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿ وَلَوْلَا ﴾ الحج: ٢٣ ، ﴿ وَلَوْلَا ﴾ فاطر: ٣٣  
قرأ عاصم والمدنيان بالنصب فيهما، ووافقهم يعقوب في الحج.  
وقرأ الباقر بالخفض في الموضعين.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿ سَوَاءَ الْعَنكِفُ فِيهِ ﴾ الحج: ٢٥  
روى حفص\* بنصب (سواء)، وقرأ الباقر بالرفع.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿ وَلَيُؤْفُوا ﴾ الحج: ٢٩ ، ﴿ وَلَيَطَّوَّفُوا ﴾ الحج: ٢٩  
روى ابن ذكوان\* بكسر اللام فيهما.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص325.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص325.<sup>3</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص119-146.<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص189. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص270.<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

\* وهي من انفرادات ابن ذكوان.

- وقرأ الباقون بإسكانها منهما، وروى أبو بكر فتح الواو وتشديد الفاء من (وليوفوا).<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ﴾ الحج: ٣٧ و﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ﴾ الحج: ٣٧  
قرأ يعقوب\* بالتاء على التأنيث فيهما، وقرأهما الباقون بالياء على التذكير.<sup>2</sup>
  - واختلفوا في ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ﴾ الحج: ٣٨  
قرأ ابن كثير والبصريان (يدفع) بفتح الياء والفاء وإسكان الدال من غير ألف.  
وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الدال وألف بعدها مع كسر الفاء.<sup>3</sup>
  - واختلفوا في ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾ الحج: ٣٩  
قرأ المدنيان والبصريان وعاصم وإدريس بخلف بضم الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>4</sup>
  - واختلفوا في ﴿يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ﴾ الحج: ٣٩  
قرأ المدنيان وابن عامر وحفص بفتح التاء مجهلاً، وقرأ الباقون بكسرها بناء للمعلوم.<sup>5</sup>
  - واختلفوا في ﴿هَلَدِمَتْ صَوَائِعُ﴾ الحج: ٤٠  
قرأ المدنيان وابن كثير بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بتشديدها.<sup>6</sup>
  - واختلفوا في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ الحج: ٤٥  
قرأ البصريان (أهلكتها) بالتاء مضمومة دون ألف، وقرأ الباقون بالنون وألف بعدها.<sup>7</sup>
  - واختلفوا في ﴿مُعْجِزِينَ﴾ الحج: ٥١ والموضعين ﴿مُعْجِزِينَ﴾ سبأ: ٥ - ٣٨ قرأ ابن كثير وأبو عمرو بتشديد الجيم من غير ألف في الثلاثة، وقرأ الباقون بالتخفيف والألف فيهن.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.  
\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص327.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص327.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص327.

سورة المؤمنون: مكية باتفاق<sup>1</sup>، آيها مائة وثمان عشرة كوفي وحمصي، وتسع عشرة عند الباقيين.<sup>2</sup>

- واختلفوا في ﴿ تَبَّتْ بِالدُّهْنِ ﴾ المؤمنون: ٢٠
- قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بضم التاء وكسر الباء، وقرأ الباقيون بفتح التاء وضم الباء.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿ أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا ﴾ المؤمنون: ٢٩
- روى أبو بكر\* بفتح الميم وكسر الزاي، وقرأ الباقيون بضم الميم وفتح الزاي.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ ﴾ المؤمنون: ٣٦
- قرأ أبو جعفر\* بكسر التاء منهما، وقرأ الباقيون بفتحها فيهما.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿ تَنَزَّأ ﴾ المؤمنون: ٤٤
- قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأ الباقيون بغير تنوين.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿ وَإِنَّ هَدْيِهِ أَمْتَكُمْ ﴾ المؤمنون: ٥٢
- قرأ الكوفيون بكسر الهمزة، وقرأ الباقيون بفتحها.
- وأسكن النون من (أن) مخففة ابن عامر\*، وشددها الباقيون.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿ تَهَجَّرُونَ ﴾ المؤمنون: ٦٧
- قرأ نافع\* بضم التاء وكسر الجيم، وقرأ الباقيون بفتح التاء وضم الجيم.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص148.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص191. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص281.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

\* وهي من انفرادات أبي بكر.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

\* وهي من انفرادات نافع.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص329.

- واختلفوا في ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ المؤمنون: ٨٧ - ٨٩  
قرأ البصريان بإثبات ألف الوصل قبل اللام فيهما، ورفع الهاء من لفظ الجلالة.  
وكذلك زُسمَا في المصاحف البصرية، وقرأ الباقيون (لله) في الموضوعين بغير ألف وكسر الهاء.  
وكذا زُسمَا في مصاحف الحجاز والشام والعراق.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿عَلِيمَ الْغَيْبِ﴾ المؤمنون: ٩٢  
قرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر برفع الميم، ورويس بخلف عنه يبتدئ بالرفع ويصل بالخفض، وبذلك قرأ الباقيون.<sup>2</sup>  
وفي هذا الحرف المثال الواضح لعلاقة الوصل والابتداء بالنحو.
- واختلفوا في ﴿أَنَّهُمْ هُمُ﴾ المؤمنون: ١١١  
قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة، وقرأ الباقيون بفتحها.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿قُلْ كَمْ﴾ المؤمنون: ١١٢  
قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي (قل) بغير ألف على الأمر، وقرأ الباقيون بالألف على الخبر.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿قُلْ إِنْ﴾ المؤمنون: ١١٤  
قرأ حمزة والكسائي (قُلْ) على الأمر، وقرأ الباقيون على الخبر.<sup>5</sup>
- سورة النور: مدنية باتفاق<sup>6</sup>، آيها ستون واثنان حرمي، وثلاث حمصي، وأربع عند الباقيين.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ النور: ٦ الأول.
- قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص برفع العين، وقرأ الباقيون بالنصب.<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ النور: ٧ ، ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ النور: ٩

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص329.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص329.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص329.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330.

<sup>6</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص158.

<sup>7</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص193. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص291.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330.

قرأ نافع ويعقوب بإسكان النون مخففة فيهما ورفع (لعت)، واختص نافع \* بكسر الضاد وفتح الباء من (غضب) ورفع الجلالة، وقرأ الباقر بتشديد النون فيهما ونصب (لعنة وغضب).<sup>1</sup>  
 ورفع لفظ الجلالة، وقرأ الباقر بتشديد النون فيهما ونصب (لعت وغضب).<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿ وَالْخَمْسَةَ ﴾ النور: ٩

روى حفص \* بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ ﴾ النور: ٢٤

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقر بالتاء على التأنيث.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ ﴾ النور: ٣١

قرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو بكر بنصب الراء، وقرأ الباقر بالخفض.<sup>5</sup>

• اختلفوا في ﴿ يُوقَدُ ﴾ النور: ٣٥

قرأ ابن كثير والبصريان وأبو جعفر بتاء مفتوحة وفتح الواو والبدال وتشديد القاف.

وقرأ نافع وابن عامر وحفص بياء مضمومة وإسكان الواو وتخفيف القاف ورفع الدال على التذكير،

وقرأ الباقر كذلك إلا أنهم بالتاء على التأنيث.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿ يُسَيِّحُ ﴾ النور: ٣٦

قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء، وقرأ الباقر بكسرها.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿ سَحَابٌ ظَلَمْتُ ﴾ النور: ٤٠

روى البزي \* (سحاب) مرفوع من غير تنوين و(ظلمات) بالخفض من غير تنوين.

\* وهي من انفرادات نافع.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330، 331.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330، 331.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص331.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص331.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

\* وهي من انفرادات البزي.

- وروى قبل \* (سحاب) بالرفع مع التنوين و(ظلمات) بالخفض مع التنوين.  
 وقرأ الباقون (سحاب) منوناً بالرفع و(ظلمات) منوناً بالرفع.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ النور: ٤٣  
 قرأ أبو جعفر \* بضم الياء وكسر الهاء، وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء.<sup>2</sup>
  - واختلفوا في ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾ النور: ٥٥  
 روى أبو بكر \* بضم التاء وكسر اللام، ويبتدئ بضم همز الوصل.  
 وقرأ الباقون بفتحهما ويبتدئون بكسرها.<sup>3</sup>
  - واختلفوا في ﴿ثَلَاثُ عَوْرَتٍ﴾ النور: ٥٨  
 قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (ثلاث) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>4</sup>  
 سورة الفرقان: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها سبع وسبعون بلا خلاف.<sup>6</sup>
  - واختلفوا في ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ الفرقان: ١٠  
 قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع اللام، وقرأ الباقون بجزمها.<sup>7</sup>
  - واختلفوا في ﴿أَنْ تَتَّخِذَ﴾ الفرقان: ١٨  
 قرأ أبو جعفر \* بضم النون وفتح الحاء، وقرأ الباقون بفتح النون وكسر الحاء.<sup>8</sup>
  - واختلفوا في ﴿وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ﴾ الفرقان: ٢٥

\* وهي من انفرادات قبل.

1 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

2 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

\* وهي من انفرادات أبي بكر.

3 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332، 333.

4 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333.

5 الملكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص164.

6 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص194. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص304.

7 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

8 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333.

قرأ ابن كثير\* بنونين مضمومة فساكنة مع تخفيف الزاي ورفع اللام ونصب (الملائكة)، وكذا رسمت في المصحف المكي.  
 وقرأ الباقون بنون واحدة وتشديد الزاي وفتح اللام ورفع (الملائكة)، وكذا رُسم في مصاحفهم،  
 واتفقوا على كسر الزاي.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿يَقْرُؤُا﴾ الفرقان: ٦٧

قرأ المدنيان وابن عامر بضم الياء وكسر التاء، وقرأ ابن كثير والبصريان بفتح الياء وكسر التاء.  
 وقرأ الباقون بفتح الياء وضم التاء.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿يُضَعَفُ﴾ الفرقان: ٦٩، ﴿وَيَخْلُدُ﴾ الفرقان: ٦٩

قرأ ابن عامر وأبو بكر برفع الفاء والذال، وقرأ الباقون بجزمهما.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿وَذُرِّيَّتِنَا﴾ الفرقان: ٧٤

قرأ المدنيان وابن كثير ويعقوب وابن عامر وحفص بالألف على الجمع.  
 وقرأ الباقون بغير ألف على الأفراد.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ الفرقان: ٧٥

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بفتح اللام وتخفيف القاف.  
 وقرأ الباقون بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.<sup>5</sup>

\* وهي من انفردات ابن كثير.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص334.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص334.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص334.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.



## المطلب الثاني: من أوّل سورة الشعراء إلى آخر سورة فاطر.

سورة الشعراء: مكية باتفاق<sup>1</sup>، آيها مئتان وعشرون وست بصري ومكي ومدني أخير، وسبع

كوفي وشامي ومدني أوّل.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي ﴾ الشعراء: ١٣

قرأ يعقوب\* بنصب القاف منهما، وقرأ الباقر برفعها.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿ حَذِرُونَ ﴾ الشعراء: ٥٦

قرأ الكوفيون وابن ذكوان وهشام بخلف بألف بعد الحاء، وقرأ الباقر بحذف الألف.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿ وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ الشعراء: ١١١

قرأ يعقوب\* (وأتباعك) بقطع الهمزة وإسكان التاء مخففة وضم العين وألف قبلها على الجمع،

وقرأ الباقر بوصل الهمزة وتشديد التاء مفتوحة وفتح العين من غير ألف.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿ خَلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴾ الشعراء: ١٣٧

قرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان والكسائي بفتح الخاء وإسكان اللام.

وقرأ الباقر بضم الخاء واللام.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿ قَدْرِهِينَ ﴾ الشعراء: ١٤٩

قرأ الكوفيون وابن عامر بألف بعد الفاء، وقرأ الباقر بغير ألف.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿ أَصْحَابُ لَيْكَةِ ﴾ الشعراء: ١٧٦ و﴿ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ ﴾ ص: ١٣

قرأهما المدنيان وابن كثير وابن عامر بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها.

وبفتح تاء التأنيث في الوصل مثل: (حيوة وطلحة)، وكذلك رسماً في جميع المصاحف.

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص172.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص196. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص313.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص336.

وقرأ الباقون بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض التاء فيهما.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ الشعراء: ١٩٣

قرأ يعقوب وابن عامر وهمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الزاي ونصب (الروح والأمين)، وقرأ الباقون بالتخفيف ورفعهما.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿ أَوْلَٰئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ ﴾ الشعراء: ١٩٧

قرأ ابن عامر\* (تكن) بالتاء التأنيث و(آية) بالرفع، وقرأ الباقون بالتذكير و(آية) النصب.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ ﴾ الشعراء: ٢١٧

قرأ المدنيان وابن عامر (فتوكل) بالفاء، وكذلك رُسم في مصاحف المدينة والشام.

وقرأ الباقون بالواو، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>4</sup>

سورة النمل: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها تسعون وثلاث كوفي، وأربع بصري وشامي، وخمس حرمي.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿ يَشَاهِبُ ﴾ النمل: ٧

قرأ الكوفيون ويعقوب بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿ أَوْلِيَٰتِي ﴾ النمل: ٢١

قرأ ابن كثير\* بنونين الأولى مشددة والثانية مكسورة مخففة، وكذلك رُسم في مصاحف أهل مكة.

وقرأ الباقون بنون واحدة مكسورة مشددة، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿ مِنْ سَيِّئٍ ﴾ النمل: ٢٢ و﴿ لِسَبِّ ﴾ سبأ: ١٥

قرأ أبو عمرو والبيزي بفتح الهمز من غير تنوين فيهما، وروى قنبل\* بإسكان الهمزة منهما.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص336.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص336.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص336.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

<sup>5</sup> الملكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص181.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص199. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص323.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

\* وهي من انفرادات ابن كثير.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

\* وهي من انفرادات قنبل.

وقرأ الباقون في الحرفين بالخفض والتنوين.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿الْأَيْسَجِدُوا﴾ النمل: ٢٥

قرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الاختبار على (ألا يا)، والفعل (اسجدوا) بهمزة مضمومة على الأمر حال الابتداء على معنى ألا يا هؤلاء أو يا أيها الناس اسجدوا؛ فحذفت همزة الوصل بعد (يا) وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل.

وقرأ الباقون بتشديد اللام و(يسجدوا) عندهم كلمة واحدة مثل (ألا تعولوا)، فلا يجوز القطع على شيء منهما.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿لَنْبَيْتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾ النمل: ٤٩

قرأ حمزة والكسائي وخلف بتاء الخطاب في الفعلين، وضم التاء الثانية من الأوّل، وضم اللام الثانية من الثاني، وقرأهما الباقون بالنون وفتح التاء واللام.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿أَنَادَ مَرْنَهُمْ﴾ النمل: ٥١ ، ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ النمل: ٨٢

قرأ الكوفيون ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، وقرأ الباقون بكسرها منهما.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ﴾ النمل: ٨٠ ، ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ الروم: ٥٢

قرأ ابن كثير\* بالياء وفتحها وفتح الميم، و(الصم) بالرفع.

وقرأ الباقون الموضوعين بالتاء وضمها وكسر الميم، ونصب (الصم).<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ النمل: ٨١ و﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ الروم: ٥٣

قرأهما حمزة\* (تهدي) بالتاء وفتحها وإسكان الهاء من غير ألف و(العمى) بالنصب.

وقرأهما الباقون بالياء وكسرها وفتح الهاء وألف بعدها، و(العمى) بالخفض في الحرفين.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿وَهُمْ مِّنْ فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ﴾ النمل: ٨٩

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص338.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص338.

\* وهي من انفردات ابن كثير.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص339.

\* وهي من انفردات حمزة.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص339.

قرأ الكوفيون بتنوين (فزع)، وقرأ الباقون بغير تنوين.

وقرأ المدنيان والكوفيون بفتح ميم (يومئذ)، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>1</sup>

**سورة القصص:** مكية باتفاق<sup>2</sup>، أيها ثمان وثمانون إجمالاً.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَمَكَ وَهَمَكَ وَجُنُودَهُمَا﴾ القصص: ٦

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وفتحها وإمالة فتحة الراء بعدها، ورفع الأسماء الثلاثة.

وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء وفتح الياء، ونصب الأسماء الثلاثة.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿يُصَدِّرَ الرَّعَاءُ﴾ القصص: ٢٣

قرأ أبو جعفر وأبو عمرو وابن عامر بفتح الياء وضم الدال.

وقرأ الباقون بضم الياء وكسر الدال.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿يُصَدِّقِي﴾ القصص: ٣٤

قرأ عاصم وحمزة برفع القاف، وقرأ الباقون بالجرم.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾ القصص: ٣٧

قرأ ابن كثير\* بغير واو قبل (قال)، وكذلك رسم في مصحف أهل مكة.

وقرأ الباقون بالواو وكذلك رسم في مصاحفهم.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ القصص: ٤٨

قرأ الكوفيون (سحران) بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف قبلها.

وقرأ الباقون بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿يَجِبَى﴾ القصص: ٥٧

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص340.

<sup>2</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص186.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص201. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص339.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341.

\* وهي من انفردات ابن كثير.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341، 342.

قرأ المدنيان ورويس بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿لَخَسَفَ يَنَا﴾ القصص: ٨٢

قرأ يعقوب وحفص بفتح الخاء والسين، وقرأ الباقون بضم الخاء وكسر السين.<sup>2</sup>

سورة العنكبوت: مكية باتفاق<sup>3</sup>، آيها تسع وستون.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ العنكبوت: ٢٥

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس برفع (موددة) من غير تنوين وخفض (بينكم).

وكذلك قرأ حمزة وحفص وروح إلا أنهم نصبوا (موددة).

وقرأ الباقون بنصبها منونة ونصب (بينكم).<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿إِنَّمَا مَزَلُّوكَ﴾ العنكبوت: ٣٤

قرأ ابن عامر\* بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بتخفيفها.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ العنكبوت: ٦٦

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وقالون بإسكان اللام، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>7</sup>

سورة الروم: مكية باتفاق<sup>8</sup>، آيها تسع وخمسون مكي ومدني أخير، وستون عند الباقيين.<sup>9</sup>

• واختلفوا في ﴿عَقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا﴾ الروم: ١٠

قرأ المدنيان وابن كثير والبصريان بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>10</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص342.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص342.

<sup>3</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص194.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص203. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص348. وانظر: الإتيقان: ج2ص440.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص343.

\* وهي من انفردات ابن عامر.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص343.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص344.

<sup>8</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص206.

<sup>9</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص205. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص354.

<sup>10</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص344.

سورة لقمان: مكية باتفاق<sup>1</sup>، وآيها ثلاث وثلاثون مكي ومدني، وأربع عند الباقيين.<sup>2</sup>

- واختلفوا في ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ لقمان: ٣  
قرأ حمزة\* بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿ وَتَّخَذَهَا ﴾ لقمان: ٦  
قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب، وقرأ الباقيون بالرفع.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿ عَلَيْكُمْ نِعْمَةٌ ﴾ لقمان: ٢٠  
قرأ المدنيان وأبو عمرو وحفص بفتح العين وهاء مضمومة على التذكير والجمع.  
وقرأ الباقيون بإسكان العين وتاء منونة منصوبة على التأنيث والتوحيد.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿ وَالْبَحْرِ يَمْدُهِ ﴾ لقمان: ٢٧  
قرأ البصريان بنصب الراء، وقرأ الباقيون بالرفع.<sup>6</sup>
- سورة السجدة: مكية باتفاق<sup>7</sup>، آيها تسع وعشرون بصري، وثلاثون عند الباقيين.<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿ خَلَقَهُ ﴾ السجدة: ٧  
قرأ نافع والكوفيون بفتح اللام، وقرأ الباقيون بإسكانها.<sup>9</sup>
- واختلفوا في ﴿ مَا أَخْفَى ﴾ السجدة: ١٧  
قرأ يعقوب وحمزة بإسكان الياء، وقرأ الباقيون بفتحها.<sup>10</sup>
- واختلفوا في ﴿ لَمَّا صَبَرُوا ﴾ السجدة: ٢٤

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص214.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص206. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص361.  
\* وهي من انفرادات حمزة.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص346.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص346.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص346، 347.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347.

<sup>7</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص220.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص207. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص365.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347.

<sup>10</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347.

قرأ حمزة والكسائي ورويس بكسر اللام وتخفيف الميم، وقرأ الباقون بفتح اللام وتشديد الميم.<sup>1</sup>  
سورة الأحزاب: مدنية باتفاق<sup>2</sup>، أيها ثلاث وسبعون.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ الأحزاب: ٤

قرأ عاصم\* بضم التاء وتخفيف الظاء وألف بعدها وكسر الهاء مع تخفيفها.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف كذلك إلا أنهم فتحوا التاء والهاء.

وقرأ ابن عامر\* كذلك إلا أنه شدد الظاء.

وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم شددوا الهاء مفتوحة من غير ألف قبلها.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿الظُنُونَا﴾ (١٠) هُنَالِكَ الأحزاب: ١٠ - ١١، ﴿الرَّسُولَا﴾ (٦٦) وَقَالُوا

الأحزاب: ٦٦ - ٦٧، ﴿السَّيْلَا﴾ (٦٧) رَبَّنَا الأحزاب: ٦٧ - ٦٨

قرأ المدنيان وابن عامر وأبو بكر بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً.

وقرأ البصريان وحمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقون بألف في الوقف دون الوصل.

واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة دون سائر الفواصل.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ الأحزاب: ١٣

روى حفص\* بضم الميم، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ الأحزاب: ٣٠

قرأ ابن كثير وابن عامر بالنون وتشديد العين وكسرها من غير ألف قبلها ونصب (العذاب).

وقرأ أبو جعفر والبصريان بالياء وتشديد العين وفتحها من غير ألف قبلها ورفع (العذاب).

وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم بتخفيف العين وألف قبلها.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347.

<sup>2</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص228.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص208. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص369.

\* وهي من انفرادات عاصم.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347، 348.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص348.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص348.

- واختلفوا في ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمْ﴾ الأحزاب: ٣٦
- قرأ الكوفيون وهشام بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>1</sup>
- سورة سبأ: مكية باتفاق<sup>2</sup>، أيها خمسون وخمس شامي، وأربع عند الباقيين.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿عَلِمِ الْغَيْبِ﴾ سبأ: ٣ قرأ المدنيان وابن عامر ورويس برفع الميم.
- وقرأ الباقون بخفضها، وقرأ منهم حمزة والكسائي (علام) بتشديد اللام مثل فعال.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿مِنْ رَجْزِ الْيَمِّ﴾ سبأ: ٥ ، ﴿مِنْ رَجْزِ الْيَمِّ﴾ الجاثية: ١١
- قرأ ابن كثير ويعقوب وحفص برفع الميم فيهما، وقرأ الباقون بالخفض فيهما.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿الرَّيْحِ﴾ سبأ: ١٢
- روى أبو بكر (الريح) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>6</sup>
- اختلفوا في ﴿تَيَّنَّتِ الْجَنُّ﴾ سبأ: ١٤
- روى رويس\* بضم التاء والباء وكسر الياء مشددة على ما لم يسم فاعله.
- وقرأ الباقون بفتح التاء والباء والياء.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿أَكُلِ خَمَطٍ﴾ سبأ: ١٦
- قرأ البصريان (أكل) بالإضافة مكسور من غير تنوين، وقرأ الباقون بالتنوين.<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورَ﴾ سبأ: ١٧
- قرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب وحفص بالنون مع كسر الزاي، و(الكفور) بالنصب.
- وقرأ الباقون بالياء وفتح الزاي، ورفع (الكفور).<sup>9</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص348.

<sup>2</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص232.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص209. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص380.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص349.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص349.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص349.

\* وهي من انفردات رويس.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350.



- واختلفوا في ﴿رَبَّنَا بَعْدَ﴾ سبأ: ١٩  
قرأ يعقوب\* برفع الباء من (ربنا) وفتح العين والبدال وألف قبل العين من (باعد)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بنصب الباء وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال، وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم بالألف والتخفيف.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿أَذِنَكَ لَهُ﴾ سبأ: ٢٣  
قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي وخلف بضم الهمز، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿إِذَا فَرَّعَ﴾ سبأ: ٢٣  
قرأ ابن عامر ويعقوب بفتح الفاء، وقرأ الباقون بضم الفاء وكسر الزاي.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾ سبأ: ٣٧  
روى رويس\* (جزاء) بالنصب على الحال مع التنوين ورفع الضعف بالابتداء.  
وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين وخفض (الضعف) بالإضافة.<sup>4</sup>
- سورة فاطر: مكية باتفاق<sup>5</sup>، أيها أربعون وست في المدني الأخير والشامي، وخمس في غيرهما.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ فاطر: ٣  
قرأ أبو جعفر وحزمة والكسائي وخلف بخفض الراء، وقرأ الباقون برفعها.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ﴾ فاطر: ٨  
قرأ أبو جعفر\* بضم التاء وكسر الهاء ونصب السين.  
وقرأ الباقون بفتح التاء والهاء ورفع السين من (نفسك).<sup>8</sup>

\* وهي من انفرادات يعقوب.

1 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350.

2 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

3 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

\* وهي من انفرادات رويس.

4 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

5 الملكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص238.

6 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص210. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص390.

7 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

8 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

- واختلفوا في ﴿وَلَا يَنْقُصُ﴾ فاطر: ١١  
قرأ يعقوب\* بخلف عن رويس بفتح الياء وضم القاف.  
وقرأ الباقون بضم الياء وفتح القاف.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿بِحَزِيٍّ كُلِّ﴾ فاطر: ٣٦  
قرأ أبو عمرو\* بالياء مضمومة وفتح الزاي ورفع (كلُّ).  
وقرأ الباقون بالنون وفتحها وكسر الزاي ونصب (كلِّ).<sup>2</sup>
- واختلفوا في ﴿وَمَكَرَ السَّيِّ﴾ فاطر: ٤٣  
قرأ حمزة\* بإسكان الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>3</sup>

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص352.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص352.

\* وهي من انفرادات حمزة حال الوصل، أمّا حال الوقف فإنه يبدلها ياء، ويوافق ذلك أحد وجهي هشام.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص352.

المبحث الرابع: تخريج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الرابع من القرآن.

المطلب الأوّل: من أوّل سورة يس إلى آخر سورة الحجرات.

سورة يس: مكية باتفاق<sup>1</sup>، أيها ثمانون وثلاث في الكوفي، واثنان في عدد الباقيين.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿تَزِيلَ الْعَزِيزِ﴾ يس: ٥

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقيون برفعها.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ يس: ١٩

قرأ أبو جعفر\* بفتح الهمزة الثانية، وقرأ الباقيون بكسرها.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ يس: ٢٩، ٥٣

قرأ أبو جعفر\* بالرفع فيهما، وقرأ الباقيون بنصبهما.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿وَمَا عَمِلْتُمْ أَيَّدِيَهُمْ﴾ يس: ٣٥

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (عملت) بغير هاء ضمير، ورُسم في مصاحف أهل الكوفة

كذلك، وقرأ الباقيون بالهاء، ورُسم في مصاحفهم كذلك.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ﴾ يس: ٣٩

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وروح برفع الراء، وقرأ الباقيون بنصبها.<sup>7</sup>

• اختلفوا في ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ يس: ٤٩

قرأ حمزة\* بفتح الياء وإسكان الخاء وتخفيف الصاد.

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 442.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 211. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 396.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 353.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 353.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 353.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 353.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 353.

\* وهي من انفرادات حمزة.

وقرأ أبو جعفر\* كذلك إلا أنه بتشديد الصاد فيجمع بين ساكنين.  
 وقرأ ابن كثير وورش وهشام في أحد وجهيه كذلك إلا أنه بإخلاص فتحة الخاء.  
 وقرأ يعقوب والكسائي وخلف وابن ذكوان وحفص وهشام في وجهه الثاني وأبو بكر في أحد  
 وجهيه كذلك إلا أنهم يكسرون الخاء.

وقرأ أبو بكر في وجهه الثاني كذلك إلا أنه يكسر الياء.  
 واختلف عن أبي عمرو فزوي عنه اختلاس الفتحة وزوي عنه الإتمام.  
 واختلف عن قالون فزوي عنه اختلاس الفتحة، وزوي عنه الإسكان وزوي عنه الإتمام.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿فَكَهُونٌ﴾ يس: ٥٥، ﴿فَكَهِينٌ﴾ الدخان: ٢٧، الطور: ١٨، المطففين: ٣١  
 قرأه أبو جعفر\* بغير ألف بعد الفاء، ووافقه حفص وابن عامر بخلاف عنه في المطففين.  
 وقرأ الباقون بالألف في الأربعة.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿يَقْدِرِ عَلَيَّ﴾ يس: ٨١، ﴿يَقْدِرِ عَلَيَّ﴾ الأحقاف: ٣٣  
 روى رويس\* بياء مفتوحة وإسكان القاف من غير ألف وضم الراء، ووافقه روح في الأحقاف.  
 وقرأ الباقون بالياء الموحدة وفتح القاف وألف بعدها وخفض الراء منونة في الموضعين.<sup>3</sup>  
**سورة الصافات:** مكية باتفاق<sup>4</sup>، أيها مائة وثمانون وآية في البصري، وأبي جعفر من المدني،  
 وآيتان عند الباقيين.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿بِزِينَةٍ﴾ الصافات: ٦  
 قرأ عاصم وحمزة بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿الكَوَاكِبِ﴾ الصافات: ٦

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص353، 354.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص354، 355.

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص355.

<sup>4</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص250.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص212. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص407.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص356.

روى أبو بكر\* بالنصب، وقرأ الباقون بالخفض.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ الصافات: ١٢

قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿مَاذَا تَرَى﴾ الصافات: ١٠٢

قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء وكسر الراء فيصير بعدها ياء.

وقرأ الباقون بفتحها فيصير بعد الراء ألف.<sup>3</sup>

وهم على أصولهم في الإمالة بأنواعها.

• واختلفوا في ﴿اللَّهُ رَبُّكَ وَرَبَّ﴾ الصافات: ١٢٦

قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب في الأسماء الثلاثة.

وقرأ الباقون برفعها.<sup>4</sup>

سورة ص: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها ثمانون وخمس آيات في البصري عن غير عاصم الجحدري،

وست في عدد المدنيين والمكي والشامي وعاصم الجحدري، وثمان في الكوفي.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى﴾ ص: ٤٦

قرأ المدنيان وهشام بخلف (بخالصة) بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿إِلَّا أَنَّمَا أَنَا﴾ ص: ٧٠

قرأ أبو جعفر\* بكسر همزة (إنما) على الحكاية، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿قَالَ فَالْحَقُّ﴾ ص: ٨٤

\* وهي من انفردات أبي بكر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص356.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص356.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص357.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص360.

<sup>5</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص254.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص214. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص418.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص361.

\* وهي من انفردات أبي جعفر.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص362.

قرأ عاصم وحمة وخلف بالرفع، وقرأ الباقر بال نصب.<sup>1</sup>

**سورة الزمر:** مكية باتفاق<sup>2</sup>، آيها خمس وسبعون كوفي، وثلاث شامي، واثنتان عند الباقرين.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿كَاشَفَتْ ضُرُوبَهُ﴾ الزمر: ٣٨ ، ﴿مُمَسِّكَتْ رَحْمَتَهُ﴾ الزمر: ٣٨

قرأ البصريان بتنوين (كاشفات وممسكات) ونصب (ضره ورحمته).

وقرأ الباقر بغير تنوين فيهما وخفض (ضره ورحمته).<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ الزمر: ٤٢

قرأ حمزة والكسائي وخلف (قضي) بضم القاف وكسر الضاد وفتح الياء و(الموت) بالرفع.

وقرأ الباقر بفتح القاف والضاد فتصير الياء ألفاً ونصب (الموت).<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿بِحَسْرَتِي﴾ الزمر: ٥٦

قرأ أبو جعفر\* (يا حسرتاي) بياء بعد الألف، وفتحها عنه ابن جَمَّاز، واختلف عن ابن وردان،

فُرُوي عنه إسكانها وُرُوي عنه الفتح، وقرأ الباقر بغير ياء.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿تَأْمُرُونِي﴾ الزمر: ٦٤

قرأ المدنيان وابن ذكوان بخلاف عنه بتخفيف النون.

وقرأ ابن عامر\* بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة.

وقرأ الباقر بنون واحدة مشددة.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿فُتِحَتْ﴾ الزمر: ٧١، ٧٣ و ﴿وَفُتِحَتْ﴾ النبأ: ١٩

قرأ الكوفيون بالتخفيف في الثلاثة، وقرأ الباقر بالتشديد فيهن.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص362.

<sup>2</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص258.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص216. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص426.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363.

\* وهي من انفردات أبي جعفر.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363.

\* وهي من انفردات ابن عامر.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363، 364.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص364.

**سورة غافر:** مكية باتفاق<sup>1</sup>، آيها وهي ثمانون وآيتان في البصري، وأربع في المدني والمكي، وخمس في الكوفي، وست في الشامي.<sup>2</sup>

- واختلفوا في ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ غافر: ٢١  
قرأ ابن عامر\* (منكم) بالكاف، وكذلك رُسم في المصحف الشامي.  
وقرأ الباقرن بالهاء، وكذا رُسم في مصاحفهم.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿أَوَّانَ﴾ غافر: ٢٦ قرأ الكوفيون ويعقوب (أو أن) بزيادة همزة مفتوحة قبل الواو وإسكان الواو، وكذلك رُسم في مصاحف الكوفة.  
وقرأ الباقرن بغير ألف وفتح الواو، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ غافر: ٢٦  
قرأ المدنيان والبصريان وحفص (يظهر) بضم الياء وكسر الهاء، و(الفساد) بالنصب.  
وقرأ الباقرن بفتح الياء والهاء، و(الفساد) بالرفع.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿كُلِّ قَلْبٍ﴾ غافر: ٣٥  
قرأ أبو عمرو وابن عامر بخلاف عنه (قلب) بالتنوين، وقرأ الباقرن بغير تنوين.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ غافر: ٣٧ روى حفص\* بنصب العين، وقرأ الباقرن برفعها.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿السَّاعَةَ أَدْخِلُوا﴾ غافر: ٤٦  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر بوصل همزة (ادخلوا) وضم الخاء، ويتدثون بضم الهمزة، وقرأ الباقرن بقطع الهمزة مفتوحة في الحالين وكسر الخاء.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 268.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 218. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 434.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 365.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 365.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 365.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 365.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 365.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 365.

- واختلفوا في ﴿لَا يَنْفَعُ﴾ غافر: ٥٢
- قرأ نافع والكوفيون بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتأنيث.<sup>1</sup>
- سورة فصلت: مكية باتفاق<sup>2</sup>، آيها خمسون واثنتان في البصري الشامي، وثلاث في المدني والمكي، وأربع في الكوفي.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿سَوَاءٌ لِلسَّالِئِينَ﴾ فصلت: ١٠
- قرأ يعقوب (سواء) بالخفض، وقرأ أبو جعفر بالرفع،\* وقرأ الباقون بالنصب.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ فصلت: ١٩
- قرأ نافع ويعقوب بالنون مفتوحة وضم الشين، و(أعداء) بالنصب.
- وقرأ الباقون بالياء وضمها وفتح الشين، ورفع (أعداء).<sup>5</sup>
- سورة الشورى: مكية باتفاق<sup>6</sup>، آيها ثلاث وخمسون في الكوفي، وخمسون فقط عند الباقيين.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ الشورى: ٣
- قرأ ابن كثير\* بفتح الحاء على التجهيل، وقرأ الباقون بكسرها على التسمية.<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿فِيمَا كَسَبَتْ﴾ الشورى: ٣٠
- قرأ المدنيان وابن عامر (بما) بغير فاء قبل الباء، وكذلك رُسم في مصاحف المدينة والشام.
- وقرأ الباقون بالفاء، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>9</sup>
- واختلفوا في ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ الشورى: ٣٥

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص365.

<sup>2</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص274.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص220. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص441.

\* وهي من انفرادات يعقوب بالخفض ومن انفرادات أبي جعفر بالرفع.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص366.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص366.

<sup>6</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص278.

<sup>7</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص221. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص447.

\* وهي من انفرادات ابن كثير.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص367.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص367.



- قرأ ابن عامر والمدنيان برفع الميم، وقرأ الباقون بنصبها.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ الشورى: ٥١

قرأ نافع وابن ذكوان بخلاف عنه برفع اللام وإسكان الياء، وقرأ الباقون بنصبهما.<sup>2</sup>

سورة الزخرف: مكية باتفاق<sup>3</sup>، أيها ثمان وثمانون في الشامي، وتسع في الباقي.<sup>4</sup>

  - واختلفوا في ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ الزخرف: ٥

قرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>5</sup>

  - واختلفوا في ﴿يُنشَأُ﴾ الزخرف: ١٨

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين.

وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان النون وتخفيف الشين.<sup>6</sup>

  - واختلفوا في ﴿عِبْدُ الرَّحْمَنِ﴾ الزخرف: ١٩

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر ويعقوب (عند) بالنون ساكنة وفتح الدال من غير ألف على أنه ظرف، وقرأ الباقون بالياء وألف بعدها ورفع الدال جمع (عبد).<sup>7</sup>

  - واختلفوا في ﴿أَشْهَدُوا﴾ الزخرف: ١٩

قرأها المدنيان (أشهدوا) بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مضمومة مع إسكان الشين.

وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة وفتح الشين.<sup>8</sup>

  - واختلفوا في ﴿قَلَّ أَوْلَاجِكُمْ﴾ الزخرف: ٢٤

قرأ ابن عامر وحفص (قال) على الخبر، وقرأ الباقون (قل) على الأمر.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص367.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368.

<sup>3</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص286.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص223. إنحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص453.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368، 369.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص369.

وقرأ أبو جعفر\* (جئناكم) بنون وألف على الجمع، وهو في إبدال الهمز والصلة على أصله. وقرأ الباقون بالتاء مضمومة على التوحيد وهم على أصولهم أيضاً.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَنَا﴾ الزخرف: ٣٨

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وأبو بكر بألف بعد همزة على التثنية. وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد، وكلٌّ في إمالته وفتحته على أصله.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿يَصِدُّوك﴾ الزخرف: ٥٧

قرأ ابن كثير والبصريان وعاصم وحمزة بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمها.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿يَعْبَادِ لَا حَورٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ الزخرف: ٦٨

قرأ أبو بكر ورويس بخلف بفتح الياء (يا عبادي) حال الوصل وأسكنوها حال الوقف. وقرأ المدنيان وأبو عمرو وابن عامر بإسكان الياء وصلاً ووقفاً.

وقرأ الباقون بحذف الياء وصلاً ووقفاً وكسر الدال قبلها.

وكلُّ القراء متبع لرسم مصحفه في قراءته.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ الزخرف: ٧١

قرأ المدنيان وابن عامر وحفص (تشتهيه) بزيادة هاء ضمير مذكر بعد الياء، وكذلك رُسم في المصاحف المدنية والشامية، وقرأ الباقون بحذف الهاء، وكذلك رُسم في مصاحف مكة والعراق.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿يُلْقُوا﴾ الزخرف: ٨٣، الطور: ٤٥، المعارج: ٤٢.

قرأ أبو جعفر\* بفتح الياء وإسكان اللام وفتح القاف من غير ألف قبلها في الثلاثة.

وقرأ الباقون بضم الياء وفتح اللام وألف بعدها وضم القاف فيهنَّ.<sup>6</sup>

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص369.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص369.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص369.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

- واختلفوا في ﴿وَالَّذِينَ تُرْجَعُونَ﴾ الزخرف: ٨٥  
قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف ورويس بالغيب.  
وقرأ الباقون بالخطاب، ويعقوب على أصله في فتح حرف المضارعة وكسر الجيم.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿وَقِيلَهُ﴾ الزخرف: ٨٨  
قرأ حمزة وعاصم بخفض اللام وكسر الهاء، وقرأ الباقون بنصب اللام وضم الهاء.<sup>2</sup>  
سورة الدخان: مكية باتفاق<sup>3</sup>، آيها خمسون وتسع كوفي، وسبع بصري، وست فيما عداها.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ الدخان: ٧  
قرأ الكوفيون بخفض الباء، وقرأ الباقون برفعها.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿كَالْمُهْلِ يَغْلِي﴾ الدخان: ٤٥  
قرأ ابن كثير وحفص ورويس بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ الدخان: ٤٩  
قرأ الكسائي\* بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿فِي مَقَامٍ﴾ الدخان: ٥١  
قرأ المدنيان وابن عامر (مقام) بضم الميم، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>8</sup>  
سورة الجاثية: مكية باتفاق<sup>9</sup>، آيها ثلاثون وسبع في عد الكوفي، وست في عد الباقيين.<sup>10</sup>
- واختلفوا في ﴿ءَايَاتُ لِقَوْمٍ﴾ الجاثية: ٤ ﴿ءَايَاتُ لِقَوْمٍ﴾ الجاثية: ٥

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

<sup>3</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص292.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص225. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص462.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

\* وهي من انفرادات الكسائي.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

<sup>9</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص300.

<sup>10</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص226. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص465.

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء فيهما، وقراها الباقون بالرفع.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ الجاثية: ١٤

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي مجهلاً، وقرأ الباقون بالفتح والكسر.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ﴾ الجاثية: ٢١

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ الجاثية: ٢٨

قرأ يعقوب\* بنصب اللام، وقرأ الباقون برفعها.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ الجاثية: ٣٢

قرأ حمزة\* بنصب الساعة، وقرأ الباقون برفعها.<sup>5</sup>

سورة الأحقاف: مكية باتفاق<sup>6</sup>، أيها ثلاثون وخمس كوفي، وأربع عند الباقيين.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ الأحقاف: ١٥

قرأ الكوفيون (إحساناً) بزيادة همزة مكسورة قبل الحاء وإسكان السين وألف بعدها

وكذلك رُسم في مصاحف الكوفة.

وقرأ الباقون بضم الحاء وإسكان السين من غير همزة ولا ألف، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿نَنْقَبُ لَهُمْ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ﴾ الأحقاف: ١٦

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بنون مفتوحة فيهما و(أحسن) بالنصب.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

\* وهي من انفرادات حمزة.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

<sup>6</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص306.

<sup>7</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص227. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص469.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص373.

وقرأ الباقون بالياء مضمومة فيهما و(أحسن) بالرفع.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسْكَنُهُمْ﴾ الأحقاف: ٢٥

قرأ يعقوب وحزمة وعاصم وخلف (يرى) بياء مضمومة و(مساكنهم) بالرفع.

وقرأ الباقون بالتاء وفتحها على الخطاب، ونصب (مساكنهم).<sup>2</sup>

سورة محمد ﷺ: مدنية على الراجح<sup>3</sup>، آيها ثلاثون وثمان كوفي، وتسع مدني ومكي وشامي،

وأربعون بصري.<sup>4</sup>

• اختلفوا في ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا﴾ محمد: ٤

قرأ البصريان وحفص (قتلوا) بضم القاف وكسر التاء من غير ألف بينهما.

وقرأ الباقون بفتح القاف والتاء وألف بينهما.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ محمد: ٢٢

روى رويس\* بضم التاء والواو وكسر اللام، وقرأ الباقون بفتحهن.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿وَنَقَطَعُوا﴾ محمد: ٢٢

قرأ يعقوب\* بفتح التاء وإسكان القاف وفتح الطاء مخففة.

وقرأ الباقون بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددة.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿وَأَمَلَىٰ لَهُمْ﴾ محمد: ٢٥

قرأ البصريان بضم الهمزة وكسر اللام، وأبو عمرو بفتح الياء ويعقوب بإسكانها.

وقرأ الباقون بفتح الهمزة واللام وقلب الياء ألفاً.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص373.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص373.

<sup>3</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص316-318.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص228. إنحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص475.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص374.

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص374.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص374.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص374.

- واختلفوا في ﴿وَنَبَلُوا﴾ محمد: ٣١ روى رويس\* بإسكان الواو، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>1</sup>
- سورة الفتح: مدنية باتفاق<sup>2</sup>، آيها عشرون وتسع.<sup>3</sup>
- سورة الحجرات: مدنية باتفاق<sup>4</sup>، آيها ثمان عشر.<sup>5</sup>
- واختلفوا في ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ الحجرات: ١
- قرأ يعقوب\* بفتح التاء والذال، وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الذال.<sup>6</sup>

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص375.

<sup>2</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص322.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص229. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص481.

<sup>4</sup> المكِّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص326.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص230. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص485.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص375، 376.

## المطلب الثاني: من أوّل سورة ق إلى آخر سورة الناس.

سورة ق: مكية باتفاق<sup>1</sup>، آيها خمس وأربعون.<sup>2</sup>

سورة الذاريات: مكية باتفاق<sup>3</sup>، آيها ستون إجماعاً.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿مِثْلَ مَا﴾ الذاريات: ٢٣

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿وَقَوْمٍ نُوحٍ﴾ الذاريات: ٤٦

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بخفض الميم، وقرأ الباقر بنصبها.<sup>6</sup>

سورة الطور: مكية باتفاق<sup>7</sup>، آيها أربعون وسبع مدني ومكي، وثمان بصري، وتسع كوفي وشامي.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿وَاتَّبَعْتَهُمُ﴾ الطور: ٢١

قرأ أبو عمرو\* (أتبعناهم) بقطع الهمزة وفتحها وإسكان التاء والعين ونون وألف بعدها.

وقرأ الباقر بوصل الهمزة وتشديد التاء وفتح العين وتاء ساكنة بعدها.<sup>9</sup>

• واختلفوا في ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ يَأْتِيَنَّ﴾ الطور: ٢١

قرأ البصريان وابن عامر بألف على الجمع.

وقرأ الباقر بغير ألف على التوحيد، وكسر التاء أبو عمرو\*، وضمها الباقر.<sup>10</sup>

• واختلفوا في ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ الطور: ٢٨

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص330.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص231. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص488.

<sup>3</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص336.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص232. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص491.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص377.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص377.

<sup>7</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص340.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص233. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص495.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص377.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>10</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص377.

قرأ المدنيان والكسائي بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>1</sup>  
سورة والنجم: مكية باتفاق<sup>2</sup>، أيها ستون وآيتان كوفي وشامي، وآية في عد الباقين.<sup>3</sup>

• واختلفوا في ﴿الَّتْ﴾ النجم: ١٩

روى رويس\* بتشديد التاء ويمد للساكنين، وقرأ الباقون بتخفيفها.<sup>4</sup>

سورة القمر: مكية باتفاق<sup>5</sup>، أيها خمس وخمسون إجماعاً.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿مُسْتَقْرٌ﴾ القمر: ٣

قرأ أبو جعفر\* بخفض الراء، وقرأ الباقون برفعها.<sup>7</sup>

سورة الرحمن: مكية على الراجح<sup>8</sup>، أيها سبعون وست بصري، وسبع حرمي، وثمان كوفي وشامي.<sup>9</sup>

• واختلفوا في ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ الرحمن: ١٢

قرأ ابن عامر\* بنصب الثلاثة الأسماء، وكذا رُسم (ذا العصف) في المصحف الشامي بألف.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف (والريحان) بخفض النون.

وقرأ الباقون برفع الأسماء الثلاثة، و(ذو العصف) رُسمت في مصاحفهم بالواو.<sup>10</sup>

• واختلفوا في ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ الرحمن: ٢٢

قرأ المدنيان والبصريان بضم الياء وفتح الراء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الراء.<sup>11</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص378.

<sup>2</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص344.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص234. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص499.

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص379.

<sup>5</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص352.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص236. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص505.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص380.

<sup>8</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص358-364.

<sup>9</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص237. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص509.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>10</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص380.

<sup>11</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص380، 381.



- واختلفوا في ﴿وَمَحَاسٍ﴾ الرحمن: ٣٥
- قرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح بخفض السين، وقرأ الباقر برفعها.<sup>1</sup>
- واختلفوا في ﴿ذِي الْجَلْدِ﴾ الرحمن: ٧٨
- قرأ ابن عامر\* (ذو) بواو بعد الذال نعتاً لقوله (اسم)، وكذلك رُسم في مصاحفهم.
- وقرأ الباقرن بالياء نعتاً لقوله (ربك).<sup>2</sup>
- سورة الواقعة: مكية باتفاق<sup>3</sup>، آيها تسعون وست كوفي، وسبع بصري، وتسع عند غيرهم.<sup>4</sup>
- واختلفوا في ﴿وَحُرُّ عَيْنٍ﴾ الواقعة: ٢٢
- قرأ أبو جعفر وحمة والكسائي بخفض الاسمين، وقرأهما الباقرن بالرفع.<sup>5</sup>
- سورة الحديد: مدنية على الراجح<sup>6</sup>، آيها عشرون وتسع كوفي وبصري، وثمان عند الباقرن.<sup>7</sup>
- واختلفوا في ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ الحديد: ٨ قرأ أبو عمرو\* بضم الهمزة وكسر الخاء و(ميثاقكم) بالرفع، وقرأ الباقرن بفتح الهمزة والحاء ونصب (ميثاقكم).<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ﴾ الحديد: ١٠
- قرأ ابن عامر\* (وكلّ) برفع اللام، وكذا رُسم في المصاحف الشامية.
- وقرأ الباقرن (كللاً) بالنصب، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>9</sup>
- واختلفوا في ﴿لَا يُؤَخِّدُ مِنْكُمْ فِدْيَةً﴾ الحديد: ١٥

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص381.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص382.

<sup>3</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص368.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص239. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص514.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص383.

<sup>6</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص376-379.

<sup>7</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص241. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص519.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

\* وهي من انفرادات ابن عامر.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

قرأ أبو جعفر وابن عامر ويعقوب بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ الحديد: ١٦

قرأ نافع وحفص ورويس بخلاف عنه بتخفيف الزاي، وقرأ الباقون بتشديدها.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾ الحديد: ٢٤

قرأ المدنيان وابن عامر بغير (هو)، وكذلك رُسم في مصاحف المدينة والشام.

وقرأ الباقون بزيادة (هو)، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>3</sup>

سورة المجادلة: مدنية باتفاق<sup>4</sup>، أيها إحدى وعشرون في المدني الأخير والمكي، واثنان عند الباقيين.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ المجادلة: ٢ ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ المجادلة: ٣

قرأ عاصم\* بضم الياء وتخفيف الظاء والهاء وكسرهما وألف بينهما في الموضعين.

وقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وتشديد الظاء وألف بعدها وتخفيف

الهاء وفتحها، وقرأ الباقون كذلك إلا أنه بتشديد الهاء من غير ألف قبلها.<sup>6</sup>

واختلفوا في ﴿مَا يَكُوثُ﴾ المجادلة: ٧

قرأ أبو جعفر\* بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿وَلَا أَكْثَرُ﴾ المجادلة: ٧

قرأ يعقوب\* (أكثر) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

<sup>4</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص384.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص242. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص525.

\* وهي من انفرادات عاصم.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص385.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص385.

\* وهي من انفرادات يعقوب.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص385.

سورة الحشر: مدنية باتفاق<sup>1</sup>، آيها أربع وعشرون.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ الحشر: ٧

قرأ أبو جعفر\* (تكون) بالتأنيث و(دولة) بالرفع على أنَّها تامة مع فاعلها، وأنت الفعل لتأنيث فاعله، أو تكون ناقصة ودولة اسمها و(بين الأغنياء) خبرها، واختلف عن هشام فُرُوي له كأبي جعفر، وُرُوي له التذكير في الفعل مع الرفع في الاسم، وجوّز ذلك كون الفاعل غير حقيقي التأنيث، وُرُوي له التذكير في الفعل مع النصب في الاسم، وبه قرأ الباقر.<sup>3</sup>

سورة الممتحنة: مدنية باتفاق<sup>4</sup>، آيها ثلاث عشرة آية.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾ الممتحنة: ٣

قرأ عاصم ويعقوب بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مخففة. وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مشددة. وروى ابن ذكوان بضم الياء وفتح الفاء والصاد مشددة، واختلف عن هشام فُرُوي عنه كذلك، وُرُوي عنه بضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مخففة، وكذلك قرأ الباقر.<sup>6</sup>

سورة الصف: مدنية على الراجح<sup>7</sup>، آيها أربع عشرة.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿مُتِّمٌ نُورِهِ﴾ الصف: ٨

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وحفص (متم) بغير تنوين، و(نوره) بالخفض. وقرأ الباقر بالتنوين والنصب.<sup>9</sup>

• واختلفوا في ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ الصف: ١٤

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص390.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص243. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص529. وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص386.

<sup>4</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص394.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص244. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص533.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص387.

<sup>7</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص397-401.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص245. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص536.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص387.

قرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون (أنصار) بغير تنوين، و(الله) بغير لام على الإضافة.

وإذا وقفوا أسكنوا الراء لا غير، وعند الابتداء يأتوا بهمزة الوصل.

وقرأ الباقون بالتنوين ولام الجرّ، وإذا وقفوا أبدلوا من التنوين ألفاً.<sup>1</sup>

سورة الجمعة: مدنية باتفاق<sup>2</sup>، أيها إحدى عشرة آية.<sup>3</sup>

سورة المنافقون: مدنية باتفاق<sup>4</sup>، أيها إحدى عشرة آية.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ المنافقون: ١٠

قرأ أبو عمرو\* (وأكون) بالواو ونصب النون.

وقرأ الباقون بجزم النون من غير واو، وكذلك رُسم في جميع المصاحف.<sup>6</sup>

سورة التغابن: مدنية على الراجح<sup>7</sup>، أيها ثماني عشرة.<sup>8</sup>

سورة الطلاق: مدنية باتفاق<sup>9</sup>، أيها إحدى عشرة بصري، واثنتا عشرة مكّي ومدني وكوفي

ودمشقي، وثلاث عشرة حمصي.<sup>10</sup>

• واختلفوا في ﴿بَلِّغْ أَمْرِهِ﴾ الطلاق: ٣

روى حفص\* (بالغ) بغير تنوين و(أمره) بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب.<sup>11</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص387.

<sup>2</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص404.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص246. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص538.

<sup>4</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص408.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص247. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص539.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص388.

<sup>7</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص412-415.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص248. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص542.

<sup>9</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص418.

<sup>10</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص249. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص544.

\* وهي من انفرادات حفص.

<sup>11</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص388.

- سورة التحريم: مدنية باتفاق<sup>1</sup>، آيها اثنتا عشرة في غير الحمصي، وثلاث فيه.<sup>2</sup>
- سورة الملك: مدنية باتفاق<sup>3</sup>، آيها إحدى وثلاثون في المدني الأخير والمكي، وثلاثون في غيرهما.<sup>4\*</sup>
- سورة ن: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها اثنتان وخمسون.<sup>6</sup>
- سورة الحاقة: مكية باتفاق<sup>7</sup>، آيها إحدى وخمسون بصري وشامي، واثنان عند الباقيين.<sup>8</sup>
- سورة المعارج: مكية باتفاق<sup>9</sup>، آيها أربعون وثلاث شامي، وأربع في الباقيين.<sup>10</sup>
- واختلفوا في ﴿تَمْرُجُ الْمَلِكِ﴾ المعارج: ٤
  - قرأ الكسائي\* بالياء على التذكير، وقرأ الباقيون بالياء على التأنيث.<sup>11</sup>
  - واختلفوا في ﴿وَلَا يَسْتَلْ حَمِيمٌ﴾ المعارج: ١٠
  - قرأ أبو جعفر والبيزي بخلاف عنه بضم الياء، وقرأ الباقيون بفتحها.<sup>12</sup>
  - واختلفوا في ﴿نَزَاعَةُ لَشَوَى﴾ المعارج: ١٦ روى حفص\* بالنصب، وقرأ الباقيون بالرفع.<sup>13</sup>

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص422.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص250. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص548.

<sup>3</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص428.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص251. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص550.

\* جاء في سنن أبي داود (ح1400-57/2)، وسنن الترمذي وحسنه (ح2891-164/5) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية، شفعت لصحابها حتى غفر له: (تبارك الذي بيده الملك)». وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «سورة في القرآن، ما هي إلا ثلاثون آية، خاصمت عن صاحبها حتى أدخلته الجنة، وهي تبارك». انظر: صحيح الجامع الصغير للألباني (ت1420هـ)، دط، دت، المكتب الإسلامي. (ح3644).

<sup>5</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص432.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص252. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص553.

<sup>7</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص438.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص253. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص556.

<sup>9</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص442.

<sup>10</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص255. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص560.

\* وهي من انفردات الكسائي.

<sup>11</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص390.

<sup>12</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص390.

\* وهي من انفردات حفص.

<sup>13</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص390.

سورة نوح عليه السلام: مكية باتفاق<sup>1</sup>، آيها عشرون وثمان كوفي، وتسع بصري وشامي، وثلاثون مدني ومكي.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ نوح: ٢٥

قرأ أبو عمرو\* (خطاياهم) بفتح الطاء والياء وألف بعدها مثل: عطاياكم.

وقرأ الباقر بكسر الطاء وياء ساكنة بعدها وبعد الياء همزة مفتوحة وألف وتاء مكسورة.

وأما الهاء فهي مضمومة في قراءة أبي عمرو، ومكسورة في قراءة الباقرين تبعاً لكسر ما قبلها.<sup>3</sup>

سورة الجن: مكية باتفاق<sup>4</sup>، آيها ثمان وعشرون.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى﴾ الجن: ٣ وما بعدها إلى قوله ﴿وَأَنَا مِنَّا﴾ الجن: ١٤ ذلك اثنتا

عشرة همزة، قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بفتح الهمزة فيهنّ، ووافقهم أبو جعفر في

ثلاثة وهي ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى﴾ الجن: ٣ و﴿وَأَنَّهُ كَانَتْ﴾ الجن: ٤ و﴿وَأَنَّهُ كَانَ﴾ الجن: ٦.

وقرأ الباقر بكسرها في الجميع.<sup>6</sup>

• واختلفوا في ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾ الجن: ١٩

قرأ نافع وأبو بكر بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها.<sup>7</sup>

• واختلفوا في ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا﴾ الجن: ٢٠

قرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة (قل) بغير ألف على الأمر، وقرأ الباقر بالألف على الخبر.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَن قَدْ﴾ الجن: ٢٨ روى رويس\* بضم الياء، وقرأ الباقر بفتحها.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 446.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 255. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 563.

\* وهي من انفرادات أبي عمرو.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 391.

<sup>4</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 450.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 256. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 565.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 391.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 392.

<sup>8</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 392.

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 392.

سورة المزمل: مكية باتفاق<sup>1</sup>، آيها ثمان عشرة في المدني الأخير، وتسع عشرة في المكي والبصري، وعشرون عند الباقيين.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿رَبِّ الشَّرِقِ﴾ المزمل: ٩

قرأ ابن عامر ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بخفض الباء، وقرأ الباقيون بالرفع.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿وَصَفَّهُ وَتُتَّهُ﴾ المزمل: ٢٠

قرأ ابن كثير والكوفيون بنصب الفاء والثاء وضم الهاءين.

وقرأ الباقيون بخفض الفاء والثاء وكسر الهاءين.<sup>4</sup>

سورة المدثر: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها خمسون وخمس في عدد المدني الأخير والمكي والشامي، وست في عدد الباقيين.<sup>6</sup>

● واختلفوا في ﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾ المدثر: ٣٣

قرأ نافع ويعقوب وحمزة وخلف وحفص (إذ) بإسكان الدال من غير ألف بعدها، و(أدبر) بهمزة مفتوحة وإسكان الدال بعدها.

وقرأ الباقيون (إذا) بألف بعد الدال، و(دبر) بفتح الدال من غير همزة قبلها.<sup>7</sup>

سورة القيامة: مكية باتفاق<sup>8</sup>، آيها أربعون في عدد الكوفي، وتسع وثلاثون فيما عداه.<sup>9</sup>

سورة الإنسان: مكية على الراجح<sup>10</sup>، آيها إحدى وثلاثون.<sup>11</sup>

● واختلفوا في ﴿سَلَسِلًا﴾ الإنسان: ٤

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص454.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص257. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص568.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص393.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص393.

<sup>5</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص462.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص258. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص571.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص393.

<sup>8</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص468.

<sup>9</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص259. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص573.

<sup>10</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص472-478.

<sup>11</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص260. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص576.

قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر ورويس في أحد وجهيه وهشام في أحد وجهيه بالتنوين وصلوا، ووقفوا عليه بالألف بدلاً منه.

وقرأ الباقر بن بغير تنوين، ووقف منهم بالألف أبو عمرو، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص وروح، ووقف الباقر بن بغير ألف بلا خلاف؛ وهم حمزة وخلف ورويس في وجهه الثاني، وروح في وجهه الثاني، وهاشم في وجهه الثاني.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ الإنسان: ١٥

قرأ المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وأبو بكر بالتنوين بالألف. وقرأ الباقر بن بغير تنوين، وكلهم وقفوا عليه بألف إلا حمزة ورويساً اتفاقاً وروح بخلف.<sup>2</sup>

● واختلفوا في ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ الإنسان: ١٦ وهو الثاني.

قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر بالتنوين ووقفوا عليه بألف. وقرأ الباقر بن بغير تنوين وصلوا، ووقفوا عليه دون ألف سوى هشام فله وجهان.<sup>3</sup>

● واختلفوا في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الإنسان: ٢١

قرأ المدنيان وحمزة بإسكان الياء وكسر الهاء، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الهاء.<sup>4</sup>

● واختلفوا في ﴿خُضِرٌ﴾ الإنسان: ٢١

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالخفض، وقرأ الباقر بالرفع.<sup>5</sup>

● واختلفوا في ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ الإنسان: ٢١

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم بالرفع، وقرأ الباقر بالخفض.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص394، 395.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص395.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص395، 396.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص396.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص396.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص396.



سورة المرسلات: مكية باتفاق<sup>1</sup>، آيها خمسون.<sup>2</sup>

• واختلفوا في ﴿أَطْلِقُوا إِلَىٰ ظِلِّي﴾ المرسلات: ٣٠

روى رويس\* بفتح اللام، وقرأ الباقون بكسرها.<sup>3</sup>

سورة النبأ: مكية باتفاق، وآيها أربعون خلا البصري والمكي وإحدى وأربعون فيهما.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ النبأ: ٣٧

قرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون بخفض الباء، وقرأ الباقون برفعها.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿الرَّحْمَنِ﴾ النبأ: ٣٧

قرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بخفض النون، وقرأ الباقون برفعها.<sup>6</sup>

سورة النازعات: مكية باتفاق<sup>7</sup>، آيها ست وأربعون كوفي، وخمس فيما سواه.<sup>8</sup>

• واختلفوا في ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّن﴾ النازعات: ٤٥

قرأ أبو جعفر\* بتنوين (منذر)، وقرأ الباقون بغير تنوين.<sup>9</sup>

سورة عبس: مكية باتفاق<sup>10</sup>، آيها أربعون في الشامي، وإحدى وأربعون في البصري، واثنان

وأربعون في عدد الباقيين.<sup>11</sup>

• واختلفوا في ﴿فَنَنْفَعُهُ﴾ عبس: ٤

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 480.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 261. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 580.

\* وهي من انفرادات رويس.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 397.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 262. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 583.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 397.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 397.

<sup>7</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 490.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 263. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 585.

\* وهي من انفرادات أبي جعفر.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 398.

<sup>10</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 494.

<sup>11</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 264. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 588.

قرأ عاصم\* بنصب العين، وقرأ الباقر برفعها.<sup>1</sup>

● واختلفوا في ﴿أَنَا صَبَبْنَا﴾ عبس: ٢٥

قرأ الكوفيون بفتح الهمزة، ووافقهم رويس وصلاً.

وقرأ الباقر بكسر الهمزة، ووافقهم رويس في الابتداء.<sup>2</sup>

سورة التكويم: مكية باتفاق<sup>3</sup>، آيها ثمان وعشرون في المدني الأخير، وتسع في غيره.<sup>4</sup>

سورة الانفطار: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها تسع عشرة.<sup>6</sup>

● واختلفوا في ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ الانفطار: ١٩

قرأ ابن كثير والبصريان برفع الميم، وقرأ الباقر بنصبها.<sup>7</sup>

سورة المطففين: مكية على الراجح<sup>8</sup>، آيها ست وثلاثون.<sup>9</sup>

● واختلفوا في ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ﴾ المطففين: ٢٤

قرأ أبو جعفر ويعقوب بضم التاء وفتح الراء، ورفع (نضرة).

وقرأ الباقر بفتح التاء وكسر الراء، ونصب (نضرة).<sup>10</sup>

سورة الانشقاق: مكية باتفاق<sup>11</sup>، آيها عشرون وثلاث بصري ودمشقي، وأربع حمصي، وخمس

عند الباقرين.<sup>12</sup>

● واختلفوا في ﴿وَيَصَلَّى سَعِيرًا﴾ الانشقاق: ١٢

\* وهي من انفرادات عاصم.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص398.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص398. وفيه مثال على أثر الوصل والوقف في الفرشيات.

<sup>3</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص498.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص265. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص591.

<sup>5</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص502.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص266. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص594.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

<sup>8</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص506\_509.

<sup>9</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص267. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص596.

<sup>10</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

<sup>11</sup> المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص514.

<sup>12</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص268. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص599.

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام.  
وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان الصاد وتخفيف اللام.<sup>1</sup>

• واختلفوا في ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ الانشقاق: ١٩

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف بفتح الباء، وقرأ الباقون بضمها.<sup>2</sup>  
سورة البروج: مكية باتفاق<sup>3</sup>، آيها اثنان وعشرون.<sup>4</sup>

• واختلفوا في ﴿الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ البروج: ١٥

قرأ حمزة والكسائي وخلف بخفض الدال، وقرأ الباقون برفعها.<sup>5</sup>

• واختلفوا في ﴿تَحْفُوظٍ﴾ البروج: ٢٢

قرأ نافع\* برفع الظاء، وقرأ الباقون بخفضها.<sup>6</sup>

سورة الطارق: مكية باتفاق<sup>7</sup>، آيها ست عشرة مدني أول، وسبع عشرة عند الباقيين.<sup>8</sup>

سورة الأعلى: مكية على الراجح<sup>9</sup>، آيها تسع عشرة.<sup>10</sup>

سورة الغاشية: مكية باتفاق<sup>11</sup>، آيها ست وعشرون.<sup>12</sup>

• واختلفوا في ﴿تَصَلَّى نَارًا﴾ الغاشية: ٤

قرأ البصريان وأبو بكر بضم التاء، وقرأ الباقون بفتحها.<sup>13</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

<sup>3</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص518.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص269. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص601.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

\* وهي من انفرادات نافع.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

<sup>7</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص522.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص270. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص602.

<sup>9</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص526-529.

<sup>10</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص271. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص603.

<sup>11</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص532.

<sup>12</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص272. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص605.

<sup>13</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص400.

- واختلفوا في ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ الغاشية: ١١  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس (لا يسمع) بياء مضمومة على التذكير، و(لاغية) بالرفع.  
وقرأ نافع\* كذلك إلا أنه بالتاء على التأنيث، والباقون بالتاء مفتوحة، و(لاغية) بالنصب.<sup>1</sup>  
سورة الفجر: مكية على الراجح<sup>2</sup>، آيها تسع وعشرون بصري، وثلاثون كوفي وشامي، واثنان  
وثلاثون مدني ومكي.<sup>3</sup>
- واختلفوا في ﴿لَا يُعَذِّبُ﴾ الفجر: ٢٥، ﴿وَلَا يُؤْتِقُ﴾ الفجر: ٢٦  
قرأ يعقوب والكسائي بفتح الذال والتاء، وقرأ الباقر بكسرها.<sup>4</sup>  
سورة البلد: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها عشرون.<sup>6</sup>
- واختلفوا في ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ أو ﴿إِطْعَمُ﴾ البلد: ١٣ - ١٤  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (فك) بفتح الكاف، و(رقبة) بالنصب، و(أو أطعم) بفتح  
الهمزة والميم من غير تنوين ولا ألف قبلها، وقرأ الباقر برفع (فك)، وخفض (رقبة)، و(إطعام) بكسر  
الهمزة ورفع الميم مع التنوين وألف قبلها.<sup>7</sup>  
سورة الشمس: مكية باتفاق<sup>8</sup>، آيها ست عشرة في المدني الأوّل والمكي بخلاف، وخمس عشرة  
عند الباقرين.<sup>9</sup>
- واختلفوا في ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ الشمس: ١٥  
قرأ المدنيان وابن عامر بالفاء بدل الواو، وكذا رُسم في مصاحف المدينة وأهل الشام.

\* وهي من انفرادات نافع.

1 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص400.

2 المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص536-538.

3 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص273. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص607.

4 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص400.

5 المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص540.

6 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص274. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص610.

7 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص401.

8 المكّي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص544.

9 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص275. إتخاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص612.

- وقرأ الباقون بالواو، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>1</sup>  
 سورة الليل: مكية على الراجح<sup>2</sup>، آيها إحدى وعشرون.<sup>3</sup>  
 سورة الضحى: مكية باتفاق<sup>4</sup>، آيها إحدى عشرة.<sup>5</sup>  
 سورة الشرح: مكية باتفاق<sup>6</sup>، آيها ثمان.<sup>7</sup>  
 سورة التين: مكية على الراجح<sup>8</sup>، آيها ثمان.<sup>9</sup>  
 سورة العلق: مكية باتفاق<sup>10</sup>، آيها ثمان عشرة في الشامي، وتسع عشرة في الكوفي والبصري،  
 وعشرون في المدني والمكي.<sup>11</sup>

● واختلفوا في ﴿أَنْزَاهُ﴾ العلق: ٧

- روى قبل\* بخلاف عنه بقصر الهمزة من غير ألف، وقرأ الباقون بالمدّ.<sup>12</sup>  
 سورة القدر: مكية على الراجح<sup>13</sup>، آيها ست في المكي والشامي، وخمس في عد الباقيين.<sup>14</sup>  
 سورة البينة: مدنية على الراجح<sup>15</sup>، آيها تسع بصري وشامي، وثمان عند غيرهما.<sup>16</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص401.

<sup>2</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص548-551.

<sup>3</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص276. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص614.

<sup>4</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص554.

<sup>5</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص277. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص616.

<sup>6</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص588.

<sup>7</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص278. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص617.

<sup>8</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص562.

<sup>9</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص279. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص618.

<sup>10</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص566.

<sup>11</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص280. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص619.

\* وهي من انفردات قبل.

<sup>12</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص401.

<sup>13</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص570-574.

<sup>14</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص281. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص621.

<sup>15</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص576\_579.

<sup>16</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص282. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2ص622.

- سورة الزلزلة: مدنية على الراجح<sup>1</sup>، آيها ثمان في المدني الأوّل والكوفي، وتسع في غيرهم.<sup>2</sup>
- العاديات: مكية باتفاق<sup>3</sup>، آيها إحدى عشرة.<sup>4</sup>
- القارعة: مكية باتفاق<sup>5</sup>، آيها ثمان بصري وشامي، وعشر حرمي، وإحدى عشرة كوفي.<sup>6</sup>
- سورة التكاثر: مكية على الراجح<sup>7</sup>، آيها ثمان.<sup>8</sup>
- واختلفوا في ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ التكاثر: ٦
- قرأ ابن عامر والكسائي بضم التاء، وقرأ الباقر بفتحها.<sup>9</sup>
- سورة العصر: مكية على الراجح<sup>10</sup>، آيها ثلاث.<sup>11</sup>
- سورة الهمزة: مكية باتفاق<sup>12</sup>، آيها تسع.<sup>13</sup>
- سورة الفيل: مكية باتفاق<sup>14</sup>، آيها خمس.<sup>15</sup>
- سورة قريش: مكية باتفاق<sup>16</sup>، آيها أربع بصري وكوفي ودمشقي، وخمس حرمي وحمصي.<sup>17</sup>
- سورة الماعون: مكية على الراجح<sup>18</sup>، آيها ست حرمي ودمشقي، وسبع بصري وكوفي وحمصي.<sup>19</sup>

1 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص582-585.

2 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص283. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص623.

3 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص588-590.

4 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص284. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص624.

5 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص592.

6 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص285. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص625.

7 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص596.

8 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص286. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص626.

9 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص403.

10 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص600-601.

11 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص287. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص628.

12 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص604.

13 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص288. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص629.

14 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص608.

15 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص289. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص630.

16 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص612.

17 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص290. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص631.

18 المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص616.

19 البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص291. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج2 ص632.

سورة الكوثر: مدني على الراجح<sup>1</sup>، أيها ثلاث<sup>2</sup>.

سورة الكافرون: مكية على الراجح<sup>3</sup>، أيها ست<sup>4</sup>.

سورة النصر: مدنية باتفاق<sup>5</sup>، أيها ثلاث<sup>6</sup>.

سورة المسد: مكية باتفاق<sup>7</sup>، أيها خمس<sup>8</sup>.

وتقدم ما تعلق باختلاف فرشيات هذه السور مع نظائرها إن كان الخلاف نحوياً.

● واختلفوا في ﴿حَمَّالَةَ﴾ المسد: ٤ قرأ عاصم\* بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع<sup>9</sup>.

سورة الإخلاص: مكية على الراجح<sup>10</sup>، أيها أربع بصري وكوفي ومدني، وخمس مكي وشامي<sup>11</sup>.

سورة الفلق: مدنية على الراجح<sup>12</sup>، أيها خمس<sup>13</sup>.

● واختلفوا في ﴿الْفَلَقِ﴾ الفلق: ٤

روى رويس\* بخلاف عنه بألف بعد النون وكسر الفاء مخففة.

وقرأ الباقر بتشديد الفاء مفتوحة وألف بعدها<sup>14</sup>.

سورة الناس: مدنية على الراجح<sup>15</sup>، أيها سبع في المكي والشامي، وست عند الباقرين<sup>16</sup>.

<sup>1</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 620-623.

<sup>2</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 292. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 633.

<sup>3</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 626.

<sup>4</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 293. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 634.

<sup>5</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 630.

<sup>6</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 294. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 635.

<sup>7</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 634.

<sup>8</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 295. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 636.

\* وهي من انفردات عاصم.

<sup>9</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 404.

<sup>10</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 638-642.

<sup>11</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 296. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 637.

<sup>12</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 644-646.

<sup>13</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 297. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 638.

\* وهي من انفردات رويس.

<sup>14</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 404، 405.

<sup>15</sup> المكي والمدني من السور والآيات لمحمد بن عبد العزيز الفالح: ص 648-649.

<sup>16</sup> البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني: ص 298. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ج 2 ص 639.

## الفصل الثاني:

تباين الحركات الإعرابية في القراءات العشر وأثرها في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الأول: تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والنصب في القراءات العشر وأثرها في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الثاني: تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والجر في القراءات العشر وأثرها في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية بين النصب والجر في القراءات العشر وأثرها في صياغة القواعد النحوية.

المبحث الرابع: التباين بين الحركات الأصلية والفرعية في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.



إعراب القرآن الكريم من الأمور التي اهتم بها علماءنا، واستعان به كثير من المفسرين في مصنفاتهم من أجل توضيح معاني الآيات، وقد قيل لإعراب فرع المعنى، إذ بمعرفة الإعراب والوقوف على تصرف علاماته يسلم اللسان، ويصح الكلام، وتُعرف أكثر المعاني، ويحصل المراد، كما يجب على المعرب أن يفهم معنى ما يريد تصريفه أو إعرابه، مفردا كان أم مركبا قبل الإعراب، حتى يتسنى له إعرابه إعرابا سليما، فبمعرفة المعنى يحسن التوجيه ويصح الإعراب، وإذا لم يتضح المعنى واستُبهم المراد من الكلام؛ أُشكِلَ إعرابه.

والعلماء الذين اهتموا بالكشف عن وجوه إعراب القرآن الكريم كانت لهم اتجاهات مختلفة: فبعضهم اقتصر على إعراب مشكله مثل: مكّي بن أبي طالب (ت437هـ)، ومنهم من عرض لإعراب غريبه مثل: ابن الأنباري (ت577هـ)، ومنهم من عرض أشكال إعرابه، وجعل لكل شكل بابا مثل: الزجاج (ت311هـ)، ومنهم من جمع بين أوجه القراءات الشاذة والإعراب مثل: ابن جني (ت392هـ).

### ومُنَّ صنّف في إعراب القرآن تأليفا خالصا: <sup>1</sup>

- أبو علي محمد بن المستنير المشهور بقطرب (ت206هـ).
- أبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي (ت239هـ).
- أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت248هـ).
- أبو محمد ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ).
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ).
- أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ).
- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ).
- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ).
- أبو عبد الله حسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ).
- أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت395هـ).
- أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ).
- أبو طاهر إسماعيل بن خلف الصقلي (ت455هـ).
- أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت502هـ).

<sup>1</sup> علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، د. يوسف بن خلف العيساوي، ط1، 1428هـ/2007م، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية. ص133-146.

- أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني (ت 535هـ).
- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ).
- أبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي (ت 562هـ).
- أبو البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري (ت 577هـ).
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ).
- أبو يوسف المنتجب الهمداني حسين بن أبي الغز (ت 643هـ).
- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقي (ت 742هـ).
- أبو حيان الأندلسي أثير الدين الجبائي (ت 745هـ).
- أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (ت 926هـ).
- أبو العباس المقرئ التلمساني أحمد بن محمد (ت 1041هـ).
- أبو زيد عبد الرحمن الجشتيمي الجزولي السوسي (ت 1169هـ).
- أبو الطيب محمد بن صديق خان القنوجي (ت 1307هـ).

#### ومن أشهر المؤلفات الحديثة في إعراب القرآن الكريم:

- إعراب القرآن الكريم الميسر، لمحمد الطيب إبراهيم.
- إعراب القرآن الكريم، (أحمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم).
- إعراب القرآن الكريم، لمحمد سليمان ياقوت.
- إعراب القرآن وبيان معانيه، لمحمد حسن عثمان.
- إعراب القرآن وبيانه، لمحي الدين الدرويش.
- إعراب القرآن، لمحمد جعفر الكرباسي.
- الإعراب الكامل لآيات القرآن الكريم، لعبد الجواد الخطيب.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبد الواحد صالح.
- البرهان في آيات إعراب القرآن، لأحمد ميقري الأهدلي.
- تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، لمحمد علي طه الدرّه.
- الجدول في إعراب القرآن، لمحمود بن عبد الرحيم الصافي.
- دروس في إعراب القرآن، لعبده الراجحي.
- الياقوت والمرجان في إعراب القرآن، لمحمد نوري بارتحي.

وقد سلكت في بحثي عموماً، وفي هذا الفصل خصوصاً سبيل تأصيل القواعد النحوية من خلال إعراب الكلمات المختلف فيها بين القراءات العشر، وما قد يؤخذ منه من قواعد وضوابط تخدم النحو العربي والقرآني على حدٍ سواء، وليس من صميم بحثي الالتزام بذكر ما يترتب على تنوع الإعراب من تنوع في المعنى دائماً، فإنَّ ممَّا هو معلوم أنَّه لا يلزم من كلِّ اختلاف بين الحركات الإعرابية أن يصحبه اختلاف في المعنى، ثمَّ قد يكون هذا الاختلاف متقارباً في المعنى؛ فيصعب إدراكه فضلاً عن شرحه وخطه.

كما رتبت بين أوجه الإعراب الجائزة، فأذكر الترجمة على الوجه المقدم، كما لو كان هذا الوجه المقدم لا يحتاج إلى تقدير، أو تقديم وتأخير، أو دلت عليه قرينة لفظية أو معنوية أو...

ثمَّ أذكر بعده ما يُمكن أن يُستفاد من إعراب كلِّ حرفٍ اختلف فيه، ممَّا يصلح أن يكون ضابطاً أو شرطاً أو قاعدة أو تخريجاً أو غير ذلك؛ والفائدة العملية لهذا العمل بيان أنَّ القراءات المتواترة معين لا ينضب في إمداد الدراسات النحوية بالأمثلة والشواهد؛ فيما يوافق النحو المألوف في الغالب الأعم، أو فيما يخالفه ظاهراً.

وهذه المخالفة في الظاهر انحصرت فيما اصطلح على تسميته بالأحرف المشكّلة، وهي ترجع إلى اللفظ أو المعنى أو إليهما معاً، فلقد اهتبلت الفرصة لدراسة كلِّ حرفٍ منها تحت العنوان المناسب له، مع بيان وجه الإشكال ومن نصَّ عليه، وإفراغ الجهد في توجيهها، وما يؤخذ من ذلك فيما يتعلق بصياغة القواعد النحوية.

كما تبين لي أنَّ أكثر القراءات المتواترة وافقت قواعد النحو المعروفة، لذا ارتضاها النحويون، وأفادوا منها استشهاداً وتأصيلاً، وقلة منها لم يرتضوها لأنَّها اصطدمت في نظرهم مع ما ألفوه من قواعد، فوقفوا منها بين معارضتها صراحة بالرفض والردِّ، وبين تأويلها وحملها على القلة والشذوذ، وكلا الاتجاهين غير مرضيٍّ، وسأذكر في هذا الفصل والذي يليه أثر هذه القراءات المتواترة في تحرير القواعد النحوية المخالفة للنحو المألوف، وهذه التحريات تعمل على توسيع القواعد المألوفة وتفريعها، لتشمل أهمَّ مصدر من أدلة النحو، ألاَّ وهو النص القرآني بقراءاته المتواترة.

وسياًتي معنا جملة من المصطلحات التي لا نجدُها في كتب النحو إلاَّ نادراً كالحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، والحمل على الضد والنظير، ووصل المتعاطفين أجود من فصلهما، وجواز الإبدال من الضمائر المحذوفة، والمشاكلة التي تساعد على الترجيح في الإعراب، ونصب الفاعل عند أمن اللبس، وجواز حذف حروف العطف إذا اتصلت الجملتان لفظاً والتبستا معنئاً، وكلُّ هذه المصطلحات وغيرها، هي في الحقيقة قواعد نحوية مبنية على شواهد قرآنية متواترة.

ثم إنَّ كلمات اللغة العربية تُقسم باعتبارات كثيرة منها:

✓ ما هي عاملة في غيرها: كالأفعال ولها الأصل في العمل، لذا ألحق بها ما اشتق من المصادر كأسماء الأفعال والصفة المشبهة ... بجامع الشبه، وكثير من الحروف كأدوات النصب والجزم والخفض والعطف - وهو ما سأحدث عنه في الفصل الثالث -.

✓ ما هي معمولة لغيرها: كالفاعل ونائب الفاعل، واسم إنَّ وخبرها، واسم كان وخبرها، والمنصوبات والتوابع وغير ذلك - وهو ما سأحدث عنه في هذا الفصل الثاني -.

وبناء على هذا التقسيم استعرضت القراءات العشر؛ لأقف على المعربات المرفوعة والمنصوبة والمجرورة، فوجدت المرفوع منها يقع فاعلاً ومبتدأً وخبراً وغير ذلك، كما يقع المنصوب منها مفعولاً وحالاً ومنادى وغير ذلك، فصعُب عليَّ إدماج المتشابه منها تحت عنوان واحد لكثرة أشكالها، ثمَّ ظهر لي تباين الحركات الإعرابية التي لحقت آخر هذه الكلمات، بسبب تغير موقع إعرابها، فاتخذت قراءة حفص عن عاصم كأصلٍ في رسم الكلمات وضبطها، لأنَّها القراءة المشهورة في العالم، كما أنَّها خط المصحف المشهور والمتداول، وحتىَّ يعرف القارئ جانباً من آثار القراءات العشر في النحو؛ فلا بُدَّ أن يعلم أنَّ هذه الكلمات المختلف في قراءتها إمَّا أن تكون عاملة، وهو ما سأتكلم عليه في الفصل الثالث، أو معمولة فيها، وهذه الأخيرة لا تخرج في صور تباينها العقلية عن الصور الآتية:

**الصورة الأولى:** التباين بين الرفع والنصب.

**الصورة الثانية:** التباين بين الرفع والجر.

**الصورة الثالثة:** التباين بين الجر والنصب.

ومن باب إلحاق الشيء بنظيره وقسيمه، وإتماماً للفائدة بدا لي أن أمثل ل: التباين الحاصل بين الحركات الأصلية والفرعية في القراءات، وأثره في صياغة القواعد النحوية واشتمل على ثلاثة مطالب:

✓ التباين الحاصل بين حركات الإعراب والبناء في القراءات العشر.

✓ التباين الحاصل بين الأسماء المصروفة والممنوعة من الصرف في القراءات العشر.

✓ التباين الحاصل بين السكون وحركات الإعراب في القراءات العشر.

وبناء على هذا التصور المنطقي والتقسيم العقلي، تمَّ تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

## المبحث الأول: تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والنصب في القراءات

### العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.

وقد جاء ذلك في عدة مواضع استقصيتها تحت المطالب الآتية:

**المطلب الأول: الفاعل ونائبه.**

✓ الفرع الأول: من الرفع فاعلا إلى النصب مفعولا.

- وشاهده قوله تعالى ﴿فَلَقَّحْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ البقرة: ٣٧

قرأ ابن كثير وحده بنصب (آدم) ورفع (كلمات).

وقرأ الباقر برفع (آدم) ونصب (كلمات) بكسر التاء.<sup>1</sup>

الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعا وفي المفعول أن يكون منصوبا، غير أنه سُمِعَ (حَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاج الحجرَ) اعتمادا منهم على قرينة المعنى التي أُمرنَ معها اللبس،<sup>2</sup> وقد حمل بعضهم على مثل هذا قوله تعالى ﴿فَلَقَّحْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ البقرة: ٣٧ في قراءة نصب آدم ورفع كلمات، والتاء مكسورة في حال النصب على سنن العربية.

وعلى هذا يجوز نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس، إذا احتل الفعل ذلك معنى.

ومعنى قولنا إذا احتل الفعل ذلك ليخرج منه ما ليس من قبيل المشاركة في الحدث بين المفعول

والفاعل كقوله تعالى ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ البقرة: ١٢٤ حيث قُرئَ في الشاذ<sup>3</sup> برفع

(إبراهيم) ونصب (ربه)، إذ غير ممكن القول بأنَّ من ابتلاك فقد ابتليته، ولكن يمكن أن يقال إنَّ

علاقة الإسناد قد اتضحت، وأمن اللبس لوضوح المعنى، فجاء المفعول مرفوعا والفاعل منصوبا،

ووجه وضوح المعنى ما ذكره ابن الجوزي (ت597هـ) حيث قال: "على معنى اختبر ربه هل يستجيب

دعائه، ويتخذه خليلا أم لا".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص211.

<sup>2</sup> الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، دط، دت، مؤسسة الرسالة، بيروت. ص808.

<sup>3</sup> وهي قراءة ابن عباس وأبي الشعثاء وأبي حنيفة وجابر بن زيد وأبي حيوة. انظر: معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، ط1، 1422هـ/2002م، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. ج1ص187.

<sup>4</sup> زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ت: المكتب الإسلامي، ط3، 1404هـ/1984م، بيروت، لبنان. ج1ص140.

قال ابن خالويه (ت:370هـ): "ما تلقاك فقد لقيته وما نالك فقد نلته، وهذا يسميه النحويون المشاركة في الفعل".<sup>1</sup>

وعليه جاء قوله الشاعر:<sup>2</sup>

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاثُ مِنْهُ الْقَدَمَا... الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا.

ووجه الشاهد: أَنَّ الْقَدَمَ لَمَّا سَأَلَمَتِ الْحَيَاثِ سَأَلَمَتِ الْحَيَاثُ الْقَدَمَ.

قال مكي بن أبي طالب القيسي (ت:437هـ): "وعلة من نصب (آدم) ورفع (كلمات) أنه جعل الكلمات استنقذت آدم بتوفيق الله له... فتاب الله عليه، ويسرت له التوبة من الله، فهي الفاعلة وهو المستنقذ بها... وعلة من قرأ برفع (آدم) ونصب (كلمات)... لأنه هو الذي قبلها ودعا بها، وعمل بها فتاب الله عليه، فهو الفاعل لقبوله الكلمات، فالمعنى على ذلك وهو الخطاب، وفي تقديم آدم على الكلمات تقوية أنه الفاعل".<sup>3</sup>

فآدم فاعل في قراءة الجماعة معني ومكانا وصورة، مفعولا به في قراءة ابن كثير، وكلمات هي الفاعل ولا مانع منه.

قال العكبري (ت:616هـ): "يقرأ برفع آدم ونصب كلمات، وبالعكس لأن كل ما تلقاك فقد تلقيته".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ت: د. عبد العال سالم مكرم، ط3، 1399هـ/1979م، دار الشروق، القاهرة. ص75. وانظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ت: د. عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، ط1، 1413هـ/1992م، مكتبة الخانجي، القاهرة. ج1ص83.

<sup>2</sup> البيت من الرجز يُنسب إلى مُساور بن هندِ العنسي، وأبي حيان الفقعسي وغيرهما. انظر: خزنة الأدب: (ج11ص411-416). وهو في الكتاب لسبيويه: (ج1ص287) وقد ذكر صاحب الخزنة (ج1ص8) في الشواهد المجهولة القائل إذا أوردتها ثقة كسبيويه: "ويؤخذ من هذا أنَّ الشاهد المجهول قائله وتتمته، إن صدر من ثقة يُعتمد عليه، قُبِلَ وإلَّا فلا، ولهذا كانت أبيات سبيويه أصح الشواهد، اعتمد عليه خلف بعد سلف، مع أنَّ فيها أبياتا عديدة جُهل قائلوها وما عيب ناقلوها". وهذا الذي اعتمده في رسالتي، خاصة إذا كان الشاعر من المقلين حيث يغلب على ظني أن ليس له ديوان وهو كذلك، أو كان الشعر ممَّا يُنسب إلى أكثر من قائل، بالإضافة إلى الأشعار التي أنشدت من غير تعيين لقائلها.

<sup>3</sup> الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د. محي الدين رمضان، ط5، 1418هـ/1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت. ج1ص237.

<sup>4</sup> التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت: علي محمد بجاوي، دط، 1396هـ/1976م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر. ج2ص54.

وجاء مثلها في قراءة شاذة<sup>1</sup> في قوله تعالى ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيَنَّكَ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة: ١٢٤ حيث قُرئَ برفع (الظالمون) أي: عهدي لا يصل إلى الظالمين، ولا يصل إليه الظالمون. وهي التي قال عنها الزجاج (ت311هـ): "وتلك القراءة جيدة بالغة إلا أنّي لا أقرأ بها، ولا ينبغي أن يُقرأ بها لأنّها خلاف المصحف"<sup>2</sup>.

ومن خلال توجيه العلماء لقراءة ابن كثير توصلت إلى صياغة هذه القاعدة على شكل آخر: من الأفعال ما يصدر من أحد معموليها إلى الآخر قبل ما يصدر إليه منه، فيصلح إسناد كلٍ منهما إلى الآخر ك(وصل) و(لقي).

ويُشبه هذه القاعدة قولهم المفاعلة تقتضي المبادلة في الغالب كقوله تعالى ﴿ وَاعْتَدْنَا مُوسَى ﴾ البقرة: ٥١، الأعراف: ١٤٢ ﴿ وَوَعَدْنَاكَ ﴾ طه: ٨٠ حيث قُرئَتْ بقصر الألف، وقُرئَتْ بالمد.<sup>3</sup> وإنما قلنا غالباً ليخرج نحو: عاقبت اللص وداويت المريض، إذ لا مبادلة فيهما عقلاً ونقلاً. وفي هذا الحرف قاعدة أخرى وهي: إذا بعد ما بين الفاعل المؤنث وفعله حسن حذف علامة التأنيث منه.

**شرح القاعدة:** الأصل في قراءة ابن كثير (فتلقت آدم من ربه كلمات) ولكن لما بُعد ما بين الفعل وفاعله حسن حذف علامة التأنيث، وهو أصل يجري في كل القرآن، وقيل إنّما دُكِّرَ لأنّه حُمل على المعنى، لأنّ الكلام والكلمات واحد، وقيل دُكر لأنّ تأنيث الكلمات غير حقيقي، إذ لا مذكر لها من لفظها، وسيأتي معنا شرح مفصل لهذه القاعدة في الفصل الثالث، تحت المطلب الخاص بفعل الفاعل بين التذكير والتأنيث.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ آل عمران: ٣٧

قُرئَتْ (وكفّلها) بتشديد الفاء، وقُرئَتْ بتخفيفها.

وقُرئَتْ (زكريا) بالقصر من غير همزة، فلا يستبين فيها رفع ولا نصب ولا خفض.

وقُرئَ بنصب الهمزة على أنّه مفعول ثانٍ (لكفّلها) المشددة، وقُرئَ برفع الهمزة على أنّه فاعل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وهي قراءة ابن مسعود وطلحة بن مصرف وقتادة والأعمش وأبي رجاء. انظر: معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: ج1 ص189.

<sup>2</sup> معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: د. عبد الجليل عبده شلي، ط1، 1408هـ/1988م، عالم الكتب، بيروت. ج1 ص205.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص212.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص239.

فمن قرأ بالتخفيف جعل الفعل مسندا إلى زكريا وهو الكافل لها بأمر الله، والهاء مفعول به، ومن قرأ بالتشديد جعل الفعل مسندا إلى الله تعالى، وزكريا المفعول الأول، وضمير الغيبة المتصل بالفعل هو المفعول الثاني، والمعنى جعل الله زكرياء كافلا لها، فقراءة التشديد تشمل قراءة التخفيف معنى<sup>1</sup>.

وفيه أن تشديد الفعل المتعدي لمفعول واحد يُصَيِّرُه متعدياً لمفعولين.

وفيه أن (زكريا) يُعرب إعراب المقصور فتُقدر عليه الحركات الثلاث للتعذر، وتُمدُّ ألفه فترفع وتنصب بلا تنوين لأنه ممنوع من الصرف.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ النساء: ٣٤

قرأ أبو جعفر بنصب لفظ الجلالة<sup>3</sup>، والقراءة أجاب عنها صاحب الأمالي هبة الله بن الشجري (ت542هـ) حين سُئل عن قراءة أبي جعفر المدني ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنِينَتُهُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ النساء: ٣٤ بنصب لفظ الجلالة حيث قال: "... فأجبت بأن انتصابه بوقوع الفعل عليه، بتقدير حذف مضاف أي بما حفظ أمر الله، كما جاء في آية أخرى ﴿فَأَنبَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ الحشر: ٢، أي فأتاهم أمر الله، ومعنى (ما) في هذه القراءة معنى الذي، والضمير في حفظ عائد على (ما) والتقدير: حافظات للغيب أي لغيب أزواجهنَّ بالصلاح الذي حفظ أمر الله، وأما من قرأ بالرفع في لفظ الجلالة فإنَّ (ما) في قراءته مصدرية، ومفعول (حفظ) محذوف أي حافظات لغيب أزواجهنَّ بما حفظهنَّ الله في مهورهنَّ وإلزام أزواجهنَّ بالإنفاق عليهنَّ".<sup>4</sup>

ففي قراءة الإمام أبي جعفر إشكال من جهة المعنى والإعراب لأنَّ ظاهر الآية يُفهم منها أنَّ الله -تعالى ذكره- محفوظ، والله لا يحفظه أحد هذا من حيث المعنى، وأما الإعراب: فقد قال ابن

<sup>1</sup> الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت: د. عبد الله التركي مع محمد رضوان عرقسوسي، ط1، 1427هـ/2006م، مؤسسة الرسالة، بيروت. ج5ص106.

<sup>2</sup> معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1ص208.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>4</sup> الأمالي، هبة الله بن الشجري، دط، 1349هـ، حيدر آباد. ج2ص520، 521.



جرير(ت310هـ): " وقُبِحَ نصبه في العربية لخروجه عن المعروف من منطلق العرب، وذلك أنَّ العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر، من أجل أنَّ الفاعل إذا حُذِفَ معها لم يكن للفعل صاحب معروف".<sup>1</sup>

وهذا ما دفع ابن جني (ت392هـ) إلى ذكرها في شواذ القراءات.<sup>2</sup>

ولقوة الإشكال في هذه الآية وجهها ابن الجزري (ت833هـ) في النشر وذكر العلة فيها، ولم يكن له من داع إلاَّ المعنى المتقدم في سبب الإشكال.<sup>3</sup>

فالكلام عن موقع لفظ الجلالة وإعرابه، ومعنى الجملة على قراءة النصب متعلق بالكلام على بيان معنى (ما) وإعرابها.

وفيه وجوه ثلاثة يُحمل عليها توجيه القراءة:<sup>4</sup>

الوجه الأوَّل: أن تكون (ما) اسماً موصولاً بمعنى الذي.

الوجه الثاني: أن تكون (ما) نكرة موصوفة.

وفي الفعل (حفظ) ضمير يعود على (ما) في كلا الوجهين تقديره: بما حفظ من البر والطاعة.

ولا بُدَّ من حذف مضاف قبل لفظ الجلالة وإقامة المضاف إليه مقامه وتقديره: بما حفظ حق الله أو دين الله أو شريعة الله أو عهد الله أو ما في معناه، لأنَّ الذات المقدسة لا يحفظها أحدٌ.

قال ابن جني (ت392هـ): "وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة، وأستغفر الله".<sup>5</sup>

وبتقدير ذلك المضاف يرتفع الإشكال الذي من جهة المعنى.

<sup>1</sup> جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، 1422هـ/2001م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، جيزة، مصر. ج6ص695.

<sup>2</sup> المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دت، لجنة إحياء التراث الإسلامي. ج1ص188.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249

<sup>4</sup> الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ت: د. أحمد محمد الخراط، دط، دت، دار القلم، دمشق. ج3ص671. وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، ت: د. فهمي حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر، ط1، 1411هـ/1991م، دار الثقافة، قطر، ج1ص728. وانظر: الكوكب الدرّي في شرح طيبة ابن الجزري، الصادق قمحاوي، ط1، ص416.

<sup>5</sup> المحتسب لابن جني: ج1ص188.

**الوجه الثالث:** أن تكون (ما) مصدرية والتقدير: بما حفظ أمر الله، أي: بما حفظن الله في امتثال أوامره، وحذفت النون وهو ضمير عائد على (الصالحات)، وهذا هو الوجه الذي من أجله قال ابن جرير عن هذه القراءة ما قال، وذلك أن حذف الضمير في مثل هذا قبيح في العربية لا يجوز إلا في الشعر.

وعليه فإنَّ اعتراض ابن جرير - رحمه الله - مبنيٌّ على قاعدة عدم جواز حذف الفاعل مع المصادر وهذه القاعدة منقوضة بصريح قراءة أبي جعفر، ثم إنَّ اعتراضه غير مؤثر لأنَّ القراءة محمولة على وجهين آخرين صحيحين، وإنما يكون الاعتراض مؤثراً إذا لم يكن للشيء إلا وجه واحد، هو ذلك الوجه الذي اعترض عليه.

وأراد أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) حل هذا الإشكال فقال: " والأحسن في هذا ألا يقال: أنه حذف الضمير، بل يقال: إنَّه عاد الضمير عليهنَّ مفرداً، كأنَّه لوحظ الجنس وكأنَّ الصالحات في معنى من صلح، ثم رأى أنَّ في هذا القول تكلفاً فقال: " ولا حاجة إلى هذا القول بل ينزه القرآن عنه " <sup>1</sup>.

وخلاصة القواعد التي تؤخذ من هذه القراءات:

جواز حذف المضاف لقريئة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>2</sup>

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي حَلْفًا... عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ.

جواز حذف الفاعل مع المصادر إذا كان للفعل صاحب معروف.

جواز حذف العائد على الاسم الموصول والنكرة المقصودة، ويتعين تقديره إذا أوجبه المعنى.

لا يشترط مطابقة الضمير لما يعود عليه، لذا جاز عود الضمير مفرداً على جمع الإناث لأَنَّه في

معنى الجنس.

وفيها كذلك التباين بين (ما) الموصولة و(ما) المصدرية كما سيأتي في بابه.

<sup>1</sup> البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، 1413هـ/1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج3 ص250.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك، مطبوعة بأعلى شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دط، 1424هـ/2003م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. [باب الإضافة، ع413].

- ومنه قوله تعالى ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ المائدة: ١١٢  
 قُرِيءٌ (تستطيع) بالخطاب على إسناد الفعل فيها إلى الفاعل المخاطب، وهو سيدنا عيسى عليه السلام أي: هل تستطيع سؤال ربك، و(ربك) بالنصب على أنه مفعول به.  
 وقُرِيءَ الفعل بالغيب على إسناده إلى الفاعل الغائب، أي: هل يجيب ربك و(ربك) بالرفع فاعل.<sup>1</sup>  
 وعلى هذا الإعراب يتقرر:  
 تنوع أسلوب الالتفات من الغيب إلى الخطاب بين القراءات يؤثر على إعراب المفردات والجمل.  
 جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو ما يُسمى بالاتساع.

- ومنه قوله تعالى ﴿ يُعَشِّيكُمُ النَّعَاسَ ﴾ الأنفال: ١١  
 قُرِيءَتْ (يعشاكم) بفتح الياء والشين وألف بعدها، و(النعاس) بالرفع فاعلا على معنى: أن الله أغشاهم النعاس فأغشاهم النعاس.  
 وقُرِيءَتْ (يُعَشِّيكُم) بضم الياء وكسر الشين وياء بعدها، و(النعاس) بالنصب على أنه مفعول ثان، والكاف والميم المفعول الأوَّل، والفاعل هو الله عزَّ وجل.  
 وكذلك قُرِيءَتْ إلا أنهم فتحوا الغين وشددوا الشين.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الحجر: ٨  
 قُرِيءَتْ (نُنزِّلُ) بضم النون وتشديد الزاي مع كسرها، و(الملائكة) بالنصب مفعوله فهو فعل متعد، وقُرِيءَتْ بدل النون تاءً مفتوحةً مع تشديد الزاي مفتوحةً، وأصله (تُنزِّلُ)، و(الملائكة) بالرفع فاعله فهو فعل لازم.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ النحل: ٢  
 قُرِيءَتْ (يُنَزِّلُ) بياء مضمومة ونون مفتوحة وزاي مشددة مكسورة، و(الملائكة) بالنصب مفعوله. وقرأه روح (تُنزِّلُ) بفتح التاء والزاي المشددة، و(الملائكة) بالرفع فاعل فهو فعل لازم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، جامع العلوم الباقولي، ت: د. محمد أحمد الدالي، دط، 1415هـ/1994م، مطبعة الضبل، دمشق. ج2ص378، 379.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص276. إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص185.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص301.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص302.

- ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ أَخْرَقْنَا النُّعْرُقَ أَهْلَهَا ﴾ الكهف: ٧١  
 قُرِّتْ (لِئُغْرِقَ) بضم تاء الخطاب، و(أهلها) بالنصب مفعوله فهو متعد.  
 وقُرِّتْ (لِيُغْرِقَ) بياء وراء مفتوحتين، و(أهلها) بالرفع فاعله فهو لازم.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ الشعراء: ١٩٣  
 قُرِّتْ (نَزَلَ) بتخفيف الزاي فهو فعل لازم و (الروح) فاعله، و(الأمين) صفة.  
 وقُرِّتْ بالتشديد الزاي (نَزَلَ) فهو فعل متعد فاعله ضمير لفظ الجلالة و(الروح) مفعوله.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ ﴾ فاطر: ٨  
 قُرِّتْ (تَذْهَبُ) بفتح التاء والهاء وهو فعل لازم فاعله (نفسك)، وقرأه أبو جعفر وحده (تَذْهَبُ)  
 بضم التاء وكسر الهاء ونصب السين فهو متعد، فاعله ضمير المخاطب و(نفسك) مفعول به.<sup>3</sup>  
 والمعنى على قراءة الرفع نفسك لا تذهب تحسرا، وعلى قراءة النصب أنت لا تذهب نفسك.
- ومنه قوله تعالى ﴿ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾ غافر: ٢٦  
 قُرِّتْ (يُظْهِرُ) بضم الياء وكسر الهاء من الفعل المتعدي بالهمز أظهر، و(الفساد) مفعوله.  
 وقُرِّتْ (يُظْهِرُ) بفتح الياء والهاء من الثلاثي ظهر اللازم، و(الفساد) فاعله.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ ﴾ الطور: ٢١  
 قرأ أبو عمرو و(أتبعناهم) بقطع الهمزة وفتحها وإسكان التاء والعين ونون وألف بعدها.  
 وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد التاء وفتح العين وتاء ساكنة بعدها.  
 وقرأ البصريان وابن عامر (ذرياتهم) بألف على الجمع، وقرأها الباقون بغير ألف على التوحيد  
 وكسر التاء أبو عمرو، والفعل حينها متعد لمفعولين الأول ضمير (هم)، والثاني (ذرياتهم)، وضمها  
 الباقون، فالجمله فعل ماض ومفعوله وفاعل مؤخر.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص313.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص336.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص365.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص377. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط5،

وفيه أنَّ الفعل المتعدي لواحد إذا دخلت عليه الهمزة يتعدى لمفعولين.  
وفيه جواز تقدم المفعول به على الفاعل.

وفيه جواز عود الضمير على متأخر لفظاً متقدماً رتبة.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ الأنبياء: ٤٥

فُتِّرَتْ بالياء غيباً وفتحها وفتح الميم، ورفع (الصم) على أنَّها فاعل للفعل المتعدي لواحدٍ من (سمع) الثلاثي و(الدعاء) مفعول به.

وُفِّرِيَ الفعل بناءً مضمومة وكسر الميم، ونصب (الصم) على أنَّها مفعول به أوَّل للفعل المتعدي لمفعولين لأنَّه من (أسمع) الرباعي، والفاعل ضمير تقديره أنت، و(الدعاء) مفعول به ثانٍ.<sup>1</sup>

ونلاحظ هنا أنَّ الهمزة إذا دخلت على الفعل (سمع) تعدى لمفعولين مصرح بهما كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ الأنبياء: ٤٥، وهذا التصريح غير لازم، فقد يحذف المفعول الثاني لأغراض معنوية ولفظية كما في قوله تعالى ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ الأنفال: ٢٣ أي: لأسمعهم كلام الموتى الذين طلبوا إحياءهم، أو لأسمعهم الله الحجج والمواعظ.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْمِعُ الصَّمَّ﴾ النمل: ٨٠ و ﴿وَلَا تَسْمِعُ الصُّمَّ﴾ الروم: ٥٢

فُتِّرَتْ بالياء وفتحها وفتح الميم و(الصم) بالرفع على أنَّه فاعل للفعل المتعدي لواحدٍ من (سمع) الثلاثي، و(الدعاء) مفعول به، وُفِّرِيَ في الموضوعين بالتاء وضمها وكسر الميم، ونصب (الصم) على أنَّه مفعول أوَّل، للفعل المتعدي لمفعولين لأنَّه من (أسمع) الرباعي، والفاعل ضمير تقديره أنت، و(الدعاء) مفعول به ثانٍ.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَنُرِيْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا﴾ القصص: ٦

فُتِّرَتْ بالياء وفتحها وإمالة فتحة الراء بعدها مضارع (رأى) الثلاثي، ورفع الأسماء الثلاثة على الفاعلية والعطف، وُفِّرِيَ بالنون وضمها وكسر الراء وفتح الياء، مضارع (أرى) الرباعي، والفاعل مستتر وجوبا

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص323، 324.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج4ص480.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص339.

تقديره: نحن، ونصب الأسماء الثلاثة على أَنَّ (فرعون) مفعول أوَّل و(ما كانوا) مفعول ثانٍ لأنَّ الفعل من رؤية البصر، وهو في الأصل يتعدى إلى مفعول واحد فلما عُدي بالهمزة تعدى إلى مفعولين.<sup>1</sup>

وفيه أَنَّ الفعل المتعدي ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب، فإن ناب عنه وجب رفعه نحو تُدبِرَتِ الكِتَابُ.

وفيه أَنَّ الهمزة تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحدٍ، وإن كان متعدياً إلى واحدٍ صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة.

### من الرفع فاعلاً إلى النصب نداءً.

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿لَيْنَ لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ الأعراف: ١٤٩

فُرِئَتْ (يرحمنا) بياء الغيبة ورفع (ربنا) فاعلاً به، وكذا (ويغفر لنا).

وَفُرِئَتْ بقاء المخاطب وهو الله تعالى، ونصب (ربنا) على النداء.<sup>2</sup>

وفيه جواز حذف العامل (حرف النداء)، وبقاء عمله ومعموله، وهذا مبني على أَنَّ الأصل في النداء التخفيف.

### ✓ الفرع الثاني: من الرفع نائباً للفاعل إلى النصب مفعولاً.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ البقرة: ٥٨

فُرِئَتْ (نَغْفِرْ) بنون التعظيم مبنياً للفاعل و(خطاياكم) مفعوله.

وَفُرِئَتْ بياء مضمومة وفاء مفتوحة مبنياً للمفعول و(خطاياكم) نائب فاعل.<sup>3</sup>

- ومنه قوله ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ﴾ آل عمران: ١٨١

قرأ حمزة (سيكتب) بالياء وضمها وفتح التاء و(قتلهم) برفع اللام و(يقول) بالياء.

وقرأ الباقون (سنكتب) بالنون وفتحها وضم التاء و(قتلهم) بنصب اللام و(نقول) بالنون.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص272. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ناصر الدين البيضاوي، ت:

محمد عبد الرحمان المرعشلي، ط1، دت، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ج3ص35.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص215.

وجّهت قراءة حمزة على بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله، و(ما) بمعنى الذي في محل رفع نائب فاعل، و(قتلهم) بالرفع عطفا على محل (ما)، وكذلك عطف الفعل (نقول) على الفعل (يكتب)، ووجهت قراءة البقية بنصب (قتلهم) عطفا على (ما) المفعول به، وبالنون في الفعلين على البناء للفاعل.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ الأعراف: ١٦١

فُرِّتْ (نَغْفِرُ) بنون الجماعة وبناء الفعل للفاعل، و(خطيئاتكم) بالنصب مفعوله.

وُفِّرَتْ (تُغْفِرُ) بتاء التانيث وبناء الفعل للمفعول و(خطيئاتكم) بالرفع نائب فاعل.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنْ نَعَفْ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ تُعَذِّبْ طَائِفَةٌ ﴾ التوبة: ٦٦

قرأ عاصم وحده الفعلين (نَعَفُ) و (تُعَذِّبُ) بالنون مبنيين للفاعل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن، و(طائفة) بالنصب مفعول به، وقرأ الباقون (يعف) بياء مضمومة وفتح الفاء، و(تعذب) بالتاء المضمومة وفتح الذال، مبنيين للمفعول والجار والمجرور (عن طائفة) نائب الفاعل للفعل الأوّل، و(طائفة) بالرفع نائب فاعل للفعل الثاني.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَسَسْ بَيْنَهُمْ ﴾ التوبة: ١٠٩ في الموضعين.

فُرِّئَ بضم الهمزة وكسر السين ورفع النون فيهما على البناء للمفعول، ونائب الفاعل (بنيانه)،

وُفِّرَتْ بفتح الهمزة والسين ونصب النون منهما، على بناء الفعلين للفاعل، و(بنيانه) مفعول به.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ ﴾ يونس: ١١

فُرِّتْ (لَقَضَىٰ) مبني للمفعول، و(أجلهم) بالرفع نائب فاعل.

وُفِّرَتْ بالبناء للفاعل وهو ضمير الجلالة، و(أجلهم) بالنصب مفعوله.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ نُسِيرُ الْجِبَالَ ﴾ الكهف: ٤٧

فُرِّتْ (نُسِيرُ) بالتاء وضمها وفتح الياء، ورفع (الجبال) على أنّها نائب فاعل.

وُفِّرَتْ (نُسِيرُ) بالنون وضمها وكسر الياء، ونصب (الجبال) على أنّه مفعول به.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الكشف لمكي: ج1ص369. الحجة لابن خالويه: ص117.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص215، 272.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص282.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ** ﴾ طه: ١١٤  
 قُرِّتْ (يُقْضَى) بياء الغيبة مبنيًا للمفعول، و(وحيه) بالرفع نائب فاعل، وقرأه يعقوب وحده بنون التعظيم (نُقْضِي) مبنيًا للفاعل، و(وحيه) بالنصب مفعوله.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ** ﴾ الأنبياء: ١٠٤  
 قُرِّتْ (نَطْوِي) بصيغة المبني للفاعل، ونصب (السماء) مفعوله، وقرأه أبو جعفر بالبناء للمفعول (نُطْوَى) بالياء مضمومة على التأنيث وفتح الواو، ورفع (السماء) نائب فاعل.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ** ﴾ الفرقان: ٢٥  
 قُرِّتْ بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي المكسورة ورفع اللام، على أنه فعل مضارع مبني للمعلوم، والفاعل تقديره: نحن يعود على الله عز وجل، ونصب (الملائكة) على أنها مفعول به، وقُرِّتْ بنون واحدة وتشديد الزاي المكسورة وفتح اللام على أنه فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، ورفع (الملائكة) على أنها نائب فاعل.<sup>3</sup>

فقرأة ابن كثير على أن الله تعالى يخبر عن نفسه أي: نحن ننزل الملائكة فيكون الفعل أسند للفاعل المعلوم، في حين أسند في القراءة الثانية للمفعول.<sup>4</sup>

وعليه إذا بُيَّ الفعل اللازم لما لم يسم فاعله لا بُدَّ أن يتعدى قبل ذلك بالهمزة أو بحرف الجر أو التشديد كما في هذه القراءة.

أما لو قُرِّى بالزوم مبنيًا للمفعول كما في رواية الخفاف عن أبي عمرو (وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةَ) بالتخفيف ورفع (الملائكة) فيقدر مضاف محذوف، أي نَزَلَ نَزْوُلُ الْمَلَائِكَةِ؛ لأنَّ الفعل (نزل) لازم، فلا بُدَّ من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.<sup>5</sup>

ونذكر ثلاث آيات في معنى الآية موضع الشاهد، وُضفت للاحتجاج<sup>6</sup> بها على النحو الآتي:

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324، 325.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص334.

<sup>4</sup> الحجة لأبي زرعة: ص510.

<sup>5</sup> المحتسب لابن جني: ج2ص121، 122. وهذه القراءة ليست على شرطي كونها شاذة لكن ما دلت عليه ثبت بقراءات متواترة كما سيأتي.

<sup>6</sup> الحجة لأبي زرعة: ص381. الكشف لمكي: ج2ص29، 30.



الوجه الأول: بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله، ورفع (الملائكة) على أنه نائب فاعل واحتجوا بقوله

تعالى ﴿ مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الحجر: ٨

الوجه الثاني: بناء الفعل للفاعل المذكور، وهو الله عزَّ وجل، واحتجوا لذلك بقوله تعالى ﴿ وَتَوَلَّوْا

أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ الأنعام: ١١١

الوجه الثالث: بناء الفعل للفاعل المذكور في الآية، وهو لفظ (الملائكة)، واحتجوا بقوله تعالى

﴿ وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ مريم: ٦٤.

- ومنه قوله تعالى ﴿ يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ﴾ الأحزاب: ٣٠

فُرِّئَ بالنون وتشديد العين وكسرهما دون ألف قبلها مبنيًا للفاعل، ونصب (العذاب) مفعولًا به.

وُفِّرِيَ بالياء وتشديد العين وفتحها من غير ألف قبلها، مبنيًا للمفعول، ورفع (العذاب) نائب فاعل.

وُفِّرِيَ كذلك إلا أنَّها بتخفيف العين وألف قبلها على البناء للمفعول و(العذاب) نائب فاعل.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ ﴾ سبأ: ١٧

فُفِّرَتْ (مُجْزَى) بالنون مع بناء الفعل للمعلوم، ونصب (الكفور) مفعولًا به.

وُفِّرَتْ (يُجْزَى) بالياء مع بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله، ورفع (الكفور) نائب فاعل.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ بَجَزَىٰ كُلِّ ﴾ فاطر: ٣٦

فُفِّرَتْ (يُجْزَى) بالياء مضمومة وفتح الزاي مبنيًا للمفعول، ورفع (كل) على أنه نائب فاعل.

وُفِّرَتْ بالنون وفتحها وكسر الزاي مبنيًا للفاعل، ونصب (كل) على أنه مفعول به.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ فِيمَسِكَ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ ﴾ الزمر: ٤٢

فُفِّرِيَ (قَضَى) مبنيًا للفاعل وهو الله سبحانه، ونصب (الموت) مفعولًا به.

وُفِّرِيَ (قَضِيَ) بالبناء للمفعول، ورفع (الموت) نائب فاعل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص348.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص352.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ ﴾ فصلت: ١٩  
قُرِّئَتْ (يُحْشَرُ) بالياء مبنيًا للمفعول، و(أعداء) بالرفع نائب فاعل، وقُرِّئَتْ (نَحْشَرُ) بالنون مبنيًا للفاعل، و(أعداء) بالنصب مفعولًا به.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ الأحقاف: ١٦  
قُرِّئَتْ (نَقَبَلُ) و (نَتَجَاوَزُ) بالنون مع البناء للفاعل وهو الله، و(أحسن) بالنصب مفعول به.  
وقُرِّئَتْ (يُنَقَبَلُ) و(يُتَجَاوَزُ) بالياء مع البناء للمفعول، ونائب الفاعل في الأوَّل (أحسن)، وفي الثاني الجار والمجرور.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ الأحقاف: ٢٥  
قُرِّئَتْ (لا يُرَى) مبنيًا للمفعول، و(مساكنهم) بالرفع نائب فاعل.  
وقُرِّئَتْ بفتح التاء مبنيًا للفاعل، و(مساكنهم) بالنصب مفعولًا به.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَهُمُ ﴾ الحديد: ٨  
قُرِّئَتْ بضم الهمزة وكسر الخاء على البناء للمفعول، و(ميثاقكم) بالرفع نائب فاعل.  
وقُرِّئَتْ بفتح الهمزة والحاء على البناء للفاعل، ونصب (ميثاقكم) مفعول به.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ المطففين: ٢٤  
قُرِّئَتْ (تَعْرِفُ) بالبناء للفاعل وهو المخاطب، ونصب (نضرة) مفعولًا به.  
وقُرِّئَتْ بالبناء للمفعول، ورفع (نضرة) نائب فاعل.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَئِيَّةٌ ﴾ الغاشية: ١١  
قُرِّئَتْ (لا تَسْمَعُ) بالتاء مبنيًا للفاعل، و(لائية) بالنصب مفعول به.  
وقُرِّئَتْ (لا يُسْمَعُ) بالياء مبنيًا للمفعول، و(لائية) بالرفع نائب فاعل.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص366.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص373.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص373.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص400.

المطلب الثاني: المبتدأ والخبر.

✓ الفرع الأول: بين المبتدأ والمنصوبات.

من الرفع مبتدأ إلى النصب عطفاً.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَرِدْشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ الأعراف: ٢٦

فُرِّتَتْ (ولباس) بالرفع إمَّا على الابتداء والمعنى: ولباس التقوى المشار إليه خيرٌ، وإمَّا على الخبرية بإضمار لفظ (هو) والمعنى: وهو لباس التقوى أي: وستر العورة لباس المتقين.

وَفُرِّتَتْ بالنصب معطوفاً على ما قبله.<sup>1</sup>

ينقسم الخبر إلى مفردٍ وجملَةٍ، والجملَةُ إمَّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا، فإن لم تكن كذلك فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ، والروابط النحوية كثيرة منها: الإشارة إلى المبتدأ كقوله سبحانه وتعالى ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ الأعراف: ٣٦، وكقراءة الباب في قراءة من رفع كلمة (ولباس).

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُلُهُ.

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى... بِهَا: كُنْطَقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى.

فمعنى قوله: (حاوية معنى) هو اشتمال الخبر إذا كان جملة على رابط يعود على المبتدأ.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ

الْعُلْيَا﴾ التوبة: ٤٠

فُرِّتَتْ (وكلمة الله) بالرفع على الابتداء، وقرأ يعقوب وحده بالنصب معطوفاً على ما قبله.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص268. الحجة لأبي زرة: ص281

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المبتدأ والخبر، ع119، 120].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص279. البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: د. طه عبد

الحמיד طه، دط، 1400هـ/1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج1ص400.

## من الرفع مبتدأ إلى النصب بدلاً:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَرَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ الجاثية: ٢٨  
فُرِّتَتْ (كلُّ) الثانية بالرفع على الابتداء، وقرأها يعقوب وحده بالنصب بدلاً مما قبله.<sup>1</sup>  
الأصل في المبتدأ المعرفة، غير أنه يجيء نكرة إذا أفاد، وتحصل الفائدة بأمور أوصلها النحاة إلى نيف  
وثلاثين موضعاً، ذكر منها ابن مالك ستة على سبيل التمثيل لا الحصر في الخلاصة:<sup>2</sup>  
وَلَا يَجُوزُ الْإِنْتِدَاءُ بِالتَّكْرِهِ... مَا لَمْ تُفَدَّ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَهُ.  
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلُّ لَنَا... وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا.  
وَرَعْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ... بَرٌّ يَزِينُ وَيُقَسِّمُ مَا لَمْ يُقَلَّ.  
ومما لم يذكره ابن مالك، ويدخل تحت القياس أن تكون النكرة عامّة كقولنا: كلُّ يموت؛ وأوضح منها  
قراءة الباب برفع (كلُّ) الثانية على الابتداء.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَلْقِينَ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّي ﴾ الصافات: ١٢٥ - ١٢٦  
فُرِّيَّ (الله رَبُّكُمْ) بالنصب فيهما على أهما بدل مما قبلهما، و(ربّ) بالنصب على العطف.  
وفُرِّيَّ برفعهم على الابتداء والخبر والعطف،<sup>3</sup> وعلى هذا الإعراب يمكن تقرير ما يلي:  
الرفع على الابتداء أولى وأحسن؛ كونه لا يحتاج إلى إضمار وتقدير، بخلاف الرفع على الخبرية، كما  
أنّ الابتداء يتناسب مع الاستئناف خاصّة إذا كان قبله رأس آية.  
من الرفع مبتدأ إلى النصب مفعولاً.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْدُلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ النساء: ٣  
قرأ أبو جعفر (فواحدة) برفع التاء على أنّها خبر لمبتدأ محذوف أي: (فحسبكم واحدة)، أو أنّها مبتدأ  
وخبرها محذوف والتقدير (فواحدة كافية) أو أنّها فاعل لفعل محذوف والتقدير: (فيكفي واحدة)، وقرأ  
الباقون (فواحدة) بنصب التاء على أنّها مفعول لفعل محذوف، والتقدير: فالتزموا أو اختاروا واحدة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص372. الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، أبو الحسين شريح الرعيبي،  
ت: د. غانم قدوري الحمد، ط1، 1420هـ/2000م، دار عمار، عمان، الأردن. ص74.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الابتداء، ع125، 126، 127].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص360. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: الشيخ خالد العلي، ط2، 1429هـ/2008م،  
دار المعرفة، بيروت، لبنان. ص849.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص247. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، ط1، 1401هـ/1981م، دار الفكر،  
بيروت، لبنان. ج9 ص182.

وفيه: يحذف المبتدأ والخبر جوازا إذا علما وعرفا أي: إذا دلَّ عليهما دليل وهو هنا وجود فاء الجزاء التي تقتضي أن يكون ما بعدها جملة تُعرب في محل جزم فعل جواب وجزاء الشرط.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَحَدَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا... تَقُولُ: زَيْدٌ بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُمْ.

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَيْتُ... فَزَيْدٌ اسْتُعْنِيَ عَنْهُ إِذَا عُرِفَ.

وفي قراءة (فواحدة) بالرفع على وجه أنه مبتدأ والخبر محذوف، حيث التقدير: فواحدة كافية:

يتقرر جواز الابتداء بالنكرة إذا أفادت، كما مرَّ معنا، والذي جَوَّز ذلك اقترانها بفاء الجزاء؛ وهو ما يُمثل له النحاة بقولهم: إن ذهب غيرٌ فعيرٌ في الرباط، وقراءة الباب أجمل.

- ومنه قوله تعالى ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ هود: ٧١

فُرِّئَتْ (يعقوب) بالنصب مفعولا به لفعل محذوف أي: وهبنا لها يعقوب.

وُقِرِّئَ بالرفع على الابتداء وخبره الظرف قبله، والمعنى: ومن وراء إسحاق يعقوب مولودٌ بعده. <sup>2</sup>

وفي قراءة الرفع دليل على جواز تقدم الخبر، وهو شبه جملة على المبتدأ.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>3</sup>

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تَأْخَرَا... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٨) وَالْخَامِسَةَ

أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿النور: ٨ - ٩ الأخيرة.

قرأ حفص وحده (والخامسة) بالنصب عطفا على المفعول به (أربع)، وُقِرِّئَتْ بالرفع على الابتداء

وخبره ما بعده، ولك أن ترفعها عطفا على (أربع شهادات) الأولى في قراءة من رفع، ويكون هذا

من باب العطف على البعيد، أو ترفعها عطفا على معنى (أربع شهادات) الثانية لأنَّ المعنى فيها:

عليهم أربع شهادات والخامسة. <sup>4</sup>

وهذا ما يسميه أهل النحو بالحمل على المعنى، وذكروا له شواهد من كلام العرب منها:

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الابتداء، ع136، 137].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، 1418هـ/1998م، مكتبة العبيكان، الرياض. ج3ص216.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الابتداء، ع128].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص331. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي، ت: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، 1428هـ/2007م، دار الخير، بيروت، لبنان. ج6ص345، 346.

ما جاء في قول الشاعر: <sup>1</sup>

بَادَتْ وَعَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى... إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً.

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِهِ... فَبَدَا وَعَيَّرَ سَارَهُ الْمُعْزَاءُ.

ووجه الشاهد: رفع (مشجج) مع أن الأصل نصبه؛ لأنه معطوف على (رواكِد) المنصوبة؛ لكنّه رفعه حملا على المعنى.

وعليه يحمل العطف على اللفظ وإن بعد، فإن تعذر ذلك حمل على المعنى، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿وَلَعَرَّطِيرٍ مِمَّا يَشْتَبُونَ﴾ الواقعة: ٢١ فالمعنى: لهم فيها لحم طيرٍ، ولهذا رفع (حور) بعدها حملا على المعنى.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ يس: ٣٩

قُرِّئَتْ (والقمر) بالنصب على المفعولية بفعل يُفَسِّرُهُ المذكور أي: وقدرنا القمر قدرناه، وفي ذلك من الاعتناء بأمر التقدير ما فيه، وقُرِّئَتْ بالرفع على الابتداء وجملة (قدرناه) خبر، ويُمكن أن يُرفع عطفا على (الشمس)، والمعنى: وآية لهم الشمس، وآية لهم القمر.<sup>2</sup>

وفيه: إذا تقدم اسم وتأخر عنه فعل قد عمِلَ في ضمير ذلك الاسم، كان حتما حذف الناصب وهو ظاهر قول ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَعَلْنَا... عَنْهُ: بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ.

فَالسَّابِقَ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمَرْنَا... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرْنَا.

فيصلح أن تكون قراءة الباب مثلا لما يُسمى في النحو العربي: بالاشتعال، وسيأتي معنا في باب النواسخ تفصيل ذلك.

- ومنه قوله تعالى ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ ص: ٨٤

قُرِّئَتْ (فالحق) بالرفع على الابتداء بمعنى: الحق قسمي، أو على أنه خبر بمعنى: أنا الحق.

<sup>1</sup> البيتان من الكامل، وهما للشماخ بن ضرار. انظر: ديوان الشماخ بن ضرار، ت: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ص427، 428. وينسبان لذي الرمة. انظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، ت: عبد القدوس أبو صالح، ط1، 1402 هـ/1982م، مؤسسة الإيمان، جدة. ص1840، 1841. وبلا نسبة في الكتاب لسبويه: ج1ص173، 174.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص353. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي، ت: مجموعة من الباحثين، ط1، 1431 هـ/2010م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ج22ص337.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الاشتعال، ع255، 256].

وَقُرِّئَتْ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ: الزموا الحق، أو انْتُصِبَ بِحَذْفِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَى مَعْنَى الْقِسْمِ نَحْوُ: اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ، وَجَوَابِهِ (لَأَمْلَأَنَّ)، وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى نَصْبِ (وَالْحَقِّ) الثَّانِيَةِ.<sup>1</sup> وَعَلَى وَجْهِ الْقِسْمِ يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَقْسَمِ بِهِ وَالْمَقْسَمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ جُمْلَةَ (وَالْحَقِّ أَقُولُ) جُمْلَةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ الْقِسْمِ وَجَوَابِهِ (لَأَمْلَأَنَّ).

جمع ابن مالك أربعة مواضع يجب فيها حذف الخبر حيث قال في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَبَعْدَ لَوْلَا عَالِيًا حَذْفُ الْخَبَرِ... حَتَّمْ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرَّ.

وَبَعْدَ وَאוٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَع... كَمِثْلِ: كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ.

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا... عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَا.

كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمَّ... تَبَيَّنِي الْحَقُّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ.

**الأول:** أن يكون خبرا لمبتدأ بعد لولا نحو: لولا المشقة، أي لولا المشقة موجودة، ولا يجوز التصريح.

**الثالث:** أن يكون خبرا لمبتدأ وقع بعد واو هي نص في المعية نحو: كلُّ رجلٍ وضعته، أي: كل رجلٍ وضعته مقترنان، ولا يجوز التصريح.

**الثالث:** أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا،

نحو: ضربني العبد مسيئا، ولا يجوز التصريح، وهذا من مواضع جواز الابتداء بالنكرة.

**الرابع:** أن يكون المبتدأ نصًّا في اليمين نحو: لعمرك لأفعلن أي: لعمرك قسمي؛ ف (عمرك) مبتدأ،

و(قسمي) خبره، ولا يجوز التصريح.

وقراءة الباب تخرج على هذا الوجه الرابع، فإن قيل ما وجه كونه خبرا لمبتدأ محذوف على تقدير:

أنا الحق، قلنا لأنَّ القسم ليس نصًّا، فهو مثل قولك: يمين الله لأفعلن، فهذا لا يتعين أن يكون

المحذوف فيه خبرا؛ بل يجوز فيه أن يكون المبتدأ هو المحذوف على تقدير: قسمي يمين، والله أعلم.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ﴾ الحديد: ١٠

قُرِّئَتْ (وكل) برفع اللام، وقُرِّئَتْ بالنصب، وكل متبع لما رُسم في مصحفه.

وجه النحاة الرفع على أنَّ (كل) وقعت مبتدأ أو خبر تقديره: أولئك كلُّ وعد الله الحسنی.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص362. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات النسفي، ت: يوسف علي بدوي،

ط1، 1419هـ/1998، دار الكلم الطيب، دمشق، سوريا. ج3ص166.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الابتداء، ع138، 139، 140، 141].

وجهت قراءة النصب على أنّ (كلا) وقعت مفعولا به مقدما؛ انتصبت بالفعل (وعد).<sup>1</sup> وفيه أثر اختلاف مرسوم الخط على الإعراب، ووجه هذا الأثر جواز تقديم المفعول به على فعله، وَيَضْعُفُ عمل الفعل على مفعوله حينها، ممّا جعله يرتفع على الابتداء في القراءة الأخرى. وعلى وجه إعراب (كلّ) مبتدأ يتعين أن تكون جملة (وعد الله) صفة ليسوغ الابتداء بالنكرة. ولا نحتاج حينها لتقدير لفظ (كلّ) بلفظ (كلهم) إذ الأصل عدم التقدير.

- ومنه قوله تعالى ﴿الرَّيْحَ﴾ سبأ: ١٢

فُرِّتْ (الريخ) بالرفع على أنّها مبتدأ والخبر (ولسليمان) شبه الجملة قبلها. وفُرِّتْ (الريخ) بالنصب على تقدير فعل محذوف أي: (ولسليمان سخرنا الريخ).<sup>2</sup> وفيه: يُحذف ناصب الفضلة جوازا إذا لم يضر، وهذا معنى قول ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup> وَحَذَفُ فَضْلَةٍ أَجْزٍ، إِنْ لَمْ يَضُرْ... كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ. وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا. من الرفع مبتدأ إلى النصب توكيدا:

- وشاهده قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ آل عمران: ١٥٤

فُرِّتْ (كلّه) بالنصب تأكيدا لاسم (إِنَّ)، وخبرها ما بعده، وفُرِّتْ بالرفع على الابتداء، وخبره الجار والمجرور بعده، والجملة الاسمية خبر (إِنَّ).<sup>4</sup> وفيه أنّ خبر النواسخ كالخبر الأصلي؛ إمّا أن يكون مفردا، أو جملة، أو شبه جملة. وفيه جواز جعل لفظ (كل) صالح للتأكيد وللابتداء بخلاف (أجمع) فلا يصلح إلا للتأكيد. وفيه: أنّ من التوكيد المعنوي التوكيد بلفظ (كل)، وهو يرفع توهُّمَ عدم إرادة الشمول، ويستعمل له كذلك لفظ: (كلا، وكلتا، وجميع)، فيؤكّد بهذه الألفاظ ما كان ذا أجزاءٍ يصحُّ وقوع بعضها موقّعةً. وفيه: أنّ ألفاظ التوكيد المعنوي؛ لا بُدَّ من إضافتها إلى ضمير يُطابق المؤكّد.

<sup>1</sup> النشر: ج2ص384. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د. حاتم صالح الضامن، ط2، 1405هـ/1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ج2ص716، 717.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص349. إعراب القراءات لابن خالويه: ج2ص210.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب التعدي ولزومه، ع276، 277].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص243. الحجة للفراسي: ج3ص90. التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج1ص155.



قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَكِلَا... كَلَّمْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا.

من الرفع مبتدأً إلى النصب نداءً:

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ سبأ: ١٩

فُرِئَتْ (ربنا) بالنصب على النداء، وقرأه يعقوب وحده بالرفع على الابتداء، كما قرأ (باعد) بصيغة الماضي ليكون خبراً للمبتدأ، وفُرِئَتْ (بعَد) بكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال على الطلب (الدعاء)، وفُرِئَتْ (باعد) بكسر الدال، إِلَّا أَتَاهَا بِالْأَلْفِ والتخفيف. <sup>2</sup>

وفيه جواز حذف العامل - وهو حرف النداء - وبقاء معموله وهو المنادى.

وفيه جواز الإخبار بالفعل الماضي.

وفيه التباين بين الفعل الماضي وفعل الطلب.

من الرفع مبتدأً أو خبراً إلى النصب حالا.

- وشاهده قوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ. وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ

ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الأعراف: ٣٢

فُرِئَتْ برفع (خالصة)، وفُرِئَتْ بنصبها. <sup>3</sup>

وحجّة من قرأ بالنصب أنّه جعلها حالا من المضمر في قوله (للذين ءامنوا) لأنّه خبر ل(هي). فالظرف إذا كان خبراً لمبتدأ، أو نعتاً لنكرة، أو حالا من معرفة، اشتمل على ضمير، يعود على المخبر عنه، أو على الموصوف، أو على صاحب الحال.

وحجّة من قرأ بالرفع أنّه جعلها مبتدأ، والتقدير: (هي لهم خالصة يوم القيامة)، أو خبر لقوله (قل هي)، أو خبراً بعد خبر. <sup>4</sup>

وأجاز سيويوه (ت180هـ) الوجهين <sup>5</sup> واختار النصب على ما فهمه النحاس (ت338هـ). <sup>6</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب التوكيد، ع522].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

<sup>4</sup> الكشف لمكي القيسي: ج1ص461.

<sup>5</sup> الكتاب لسويوه: ج2ص91.

<sup>6</sup> إعراب القرآن للنحاس: ص303.

وذكرها سيبويه تحت عنوان: (هذا باب ما ينتصب فيه الخبر)، واستدل لجواز الرفع ب: <sup>1</sup>  
 فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَمِيلَةً... مِنَ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ.  
**ووجه الشاهد:** رفع (ناقع) على الخبرية للاسم، مع إلغاء الجار والمجرور، ولو نصبها على الحالية؛  
 كان الجار والمجرور هو الخبر.

### وقول الآخر: <sup>2</sup>

لَا دَرَّ دَرِّيَ إِنْ أَطَعَمْتُ نَازِلِكُمْ... قَرِفَ الحَيِّ وَعِنْدِي البُرُّ مَكْنُوزٌ.  
**ووجه الشاهد:** رفع (مكنوز) على الخبرية ل(البر) مع إلغاء الظرف، ولو نصبها على الحالية؛ كان  
 الظرف هو الخبر.

ومما استدل به من الشعر وقد انتصب خبره - وهو بعد الظرف - قول الشاعر: <sup>3</sup>  
 إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ البِلَادِ وَفَرَعَهَا.. فالحَيْرُ فيكم ثَابِتًا مَبْدُولًا.  
**ووجه الشاهد:** نصب (ثابتا) على الحالية، والجار والمجرور هو خبر (الخير)، ولو رفع (ثابتا) على  
 الخبرية لجاز.

وفصّل العكبري (ت616هـ) في إعرابها فقال: " (قل هي) هي مبتدأ، وفي الخبر ستة أوجه:  
**الوجه الأول:** (خالصة) على قراءة الرفع، وعليه تكون اللام متعلقة ب(خالصة)، أي: هي خالصة  
 لمن آمن في الدنيا، و(يوم القيامة) ظرف ل(خالصة)، ولم يمتنع تعلق الظرفين بها، لأنّ اللام للتبيين،  
 و(يوم القيامة) ظرف محض.

**الوجه الثاني:** أن يكون الخبر (للذين) و(خالصة) خبر ثان، و(في الحياة) متعلقة ب(آمنوا).  
**الوجه الثالث:** أن يكون الخبر (للذين)، و(خالصة) خبر ثان، و(في الحياة) معمول الظرف الذي  
 هو اللام، أي: يستقر للذين آمنوا في الحياة الدنيا.

**الوجه الرابع:** أن يكون الخبر (في الحياة)، و(للذين) متعلقة ب(خالصة).

**الوجه الخامس:** أن تكون اللام حالا من الظرف الذي بعدها.

<sup>1</sup> البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني. انظر: ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2. دار المعارف. ص33. وهو في الكتاب لسيبويه: ج2ص89.

<sup>2</sup> البيت من البسيط وقائله المنتخل الهذلي. انظر: ديوان الهذليين، ت: محمد محمود الشنقيطي، دط، 1385هـ/1965م، الدار القومية، مصر. ج2ص15. وهو في الكتاب لسيبويه: ج2ص89.

<sup>3</sup> البيت من الكامل، ولم أجد من عزاه، وهو في الكتاب لسيبويه: ج2ص92.

**الوجه السادس:** أن تكون (خالصة) نصبا على الحال على قراءة من نصب، والعامل فيها (للذين) أو (في الحياة)، إذا جعلته خبرا أو حالا، والتقدير: هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصهما له يوم القيامة، أي الزينة يشاركون فيها في الدنيا، وتخلص لهم يوم الآخرة، ولا يجوز أن تعمل في (خالصة) لفظ (زينة الله)، لأنه قد وصفها بقوله (التي)، والمصدر إذا وصف لا يعمل<sup>1</sup>.

وفي قراءة النصب دليل على جواز أن يسدَّ الحال مسدَّ الخبر، إذا كان في الجملة ما يصلح لأن يكون ضميرا يعود على المبتدأ، ولو سبق الخبر ظرفا يصلح لأن يكون خبرا للمبتدأ. ولا نحتاج إلى هذه الأوجه التي خرَّجها العكبري إلا ما ذكر من: جواز تعلق الطرفين بالشيء الواحد إذا كان أحدهما ظرفا محضا. جواز تعدد الخبر سواء كان مفردا أم جملة وسيأتي معنا ما يبين ذلك. ضَعْفُ عمل المصادر إذا وصفت لأنَّ شَبَهَهَا بالأسماء حينها أقوى.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ أَمَّنْ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ الكهف: ٨٨

فُرِّتَتْ (جزاء) بالنصب منونا ليكون حالا والتقدير: فله الحسنى مجزيا بها جزاء، وقُرِّتَتْ بالرفع غير منون، ليكون مبتدأ مضافا إلى ما بعده والتقدير: فله جزاء الخلال الحسنى، فأقيمت الصفة مقام الموصوف، والجار والمجرور قبله خبر في القراءتين.

وعلى قراءة النصب تكون (الحسنى) في محل نصب بدل، منع من ظهور التنوين التقاء الساكنين، أو تكون في محل رفع مبتدأ، والجار والمجرور هو الخبر، والحال يُعتبر فضلة على الأصل. وعلى قراءة الرفع تكون (الحسنى) في محل رفع بدل، منع من ظهور التنوين التقاء الساكنين، ويكون معناها: الجنة.<sup>2</sup>

وفيه أن الحال قد يسدُّ مسدَّ المبتدأ في المعنى؛ ويُعتبر حينها عمدة في الكلام. وفيه جواز إقامة الصفة مقام الموصوف، وهو ما يسمى بالاتساع وسيأتي معنا كثيرا. وفيه أن المعنى يختلف باختلاف الإعراب.

<sup>1</sup> التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج2ص564، 565.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص315. شرح الهداية، أبو العباس المهدوي، ت: د. حاتم سعيد حيدر، دط، 1415هـ/1995م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية. ج2ص402.

- ومنه قوله تعالى ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ لقمان: ٣  
 قُرِّتْ (هدى ورحمة) بالرفع، وقُرِّتْ (هدى ورحمة) بالنصب.  
 وجهت قراءة الرفع على عدة أوجه لعلَّ أظهرها ما يأتي: <sup>1</sup>  
 الوجه الأول: أمَّا زُفَعَتْ كونها خبرا للمبتدأ محذوف أي: هو هدى، و(رحمة) معطوفة عليه.  
 وهذا من مواضع حذف المبتدأ وجوبا، فإنَّ (هدى) مصدر جيء به بدلا من اللفظ بالفعل كما جاء  
 المصدر في قولهم (سمع وطاعة) أي: أمري سمع، وحالي طاعة.  
 وعليه جاء قول الشاعر: <sup>2</sup>  
 فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا... أَذُو نَسَبٍ أُمَّ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ.  
 أي فقالت: أمري حنانٌ.  
 الوجه الثاني: أمَّا زُفَعَتْ كونها خبرا للمبتدأ المذكور في قوله (تلك)؛ على أن يكون (آيات) بدل من  
 اسم الإشارة (تلك)، وهذا الإعراب أولى كونه لا يحتاج إلى تأويل.  
 وهما على قراءة النصب حالان من (آيات)، والعامل فيهما ما في (تلك) من معنى الإشارة. <sup>3</sup>  
 ونستفيد من قراءة الرفع قاعدتين:  
 الأولى: إذا تزاخم البدل والخبر قُدم الخبر لأنَّه عمدة في الكلام، بخلاف البدل فإنَّه من التوابع.  
 الثانية: أنَّ المبتدأ يُحذف وجوبا في أربع أحوال وهي:  
 الحال الأولى: إذا كان خبره مصدرا نائباً عن فعله كما في قراءة الباب.  
 الحال الثانية: إذا كان خبره مخصوص (نعم) و(بئس).  
 الحال الثالثة: إذا كان خبره نعنا مقطوعا للمدح أو الذم أو الترحم.  
 الحال الرابعة: إذا كان خبره مُشعرا بالقسم.  
 كما يُؤخذ من قراءة النصب أنَّ أسماء الإشارة تعمل في الأسماء النصب على الحال، ولا يجوز تقدم  
 الحال عليها لأنَّها عامل معنويٌّ ولأجل هذا:

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص346. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء الكرمانى، ت: عبد الكريم مصطفى مدلج، ط1، 1422هـ/2001م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان. ج2ص326.

<sup>2</sup> البيت من الطويل وقائله منذر بن درهم الكلبي، انظر: خزنة الأدب: ج2ص112، وهو في الكتاب لسبيويه: ج1ص320.

<sup>3</sup> إعراب القرآن الكريم، المنسوب لتركيا الأنصاري، ت: موسى علي موسى مسعود، دط، 1421هـ/2001م، ماجستير، القاهرة. ص441.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وعاملٌ ضَمَّنَ معنى الفعل لا...حروفه مُؤَخَّرًا لن يعملا.

ك: تلك، ليت، وكأنَّ ونَدَرَ...نحو سعيد مستَقِرًّا في هجر.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا ﴾ سبأ: ٣٧

قُرِئَتْ (جزاء) بالرفع وعدم التنوين مضافا إلى ما بعده على الابتداء، وقرأها رويس وحده (جزاء) بالنصب منونا حالا، ورفع (الضعف) على الابتداء، والخبر الجار والمجرور المتقدم في القراءتين.<sup>2</sup>

وفيه أنَّ الكلمة قد تكون عاملة في قراءة، ومعمولا فيها في قراءة أخرى.

وفيه جواز تقدم الخبر وهو شبه جملة على المبتدأ.

وفيه جواز عود الضمير على متأخر لفظا متقدم رتبة.

- ومنه قوله تعالى ﴿ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ مِّنْ سُندُسٍ ﴾ الإنسان: ٢١

قُرِئَتْ (عليهم) بفتح الياء منصوبا على الحال من الضمير المجرور في قوله ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ ﴾ الإنسان: ١٩ والمعنى: أنه وصف أحوالهم في الجنة، ويجوز أن يكون حالا من (الولدان) والمعنى: في حال علو الثياب إيَّاهم، وإمَّا على الظرف والمعنى: فوقهم ثياب.

وقُرِئَتْ بسكون الياء مرفوعا على الابتداء وخبره (ثياب)، والمعنى: الذي يعلوهم ثيابٌ سندس.<sup>3</sup>

وفيه: أنَّ الحال قد يسدُّ مسدَّ المبتدأ في المعنى، ويصبح عمدة في الكلام خلافا لأصله.

وفيه: أنَّ الحال قد يكون له أكثر من صاحب، ويختلف حينها المعنى، كلٌّ على حسب تقديره.

من الرفع مبتدأ وخبراً إلى النصب معطوفا وحالا أو مفعولا مطلقا.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ النحل: ١٢

قُرِئَ برفع الأسماء الأربعة (الشمس والقمر والنجوم ومسخرات) على القطع عما قبلها واستئناف الكلام، فهي مبتدأ و(مسخرات) خبرٌ لها جميعا، أو على جعل الواو واو الحال، وقُرِئَ بنصب الكلمات الأربع على العطف عما قبلها، و(مسخرات) بالنصب على الحال من هذه المفاعيل، ويجوز أن تكون

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الحال، ع345، 346].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351. الكشف عن وجوه القراءات لمكي: ج2ص75.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص396. معاني القرآن، أبو منصور الأزهري، ت: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، ط1، 1412هـ/1991م، دار المعارف، مصر. ج3ص109، 110.

منصوبة بـ(جعل) مقدرا، فتكون هذه المنصوبات مفعولا أولًا، و(مسخرات) مفعولا ثانيًا، وقرأ حفص وحده (الشمس والقمر) بنصبهما على العطف، و(والنجوم مسخرات) بالرفع على الابتداء والخبر.<sup>1</sup> وفيه جواز تعدد المبتدأ والاكتفاء بخبر واحد، إذا احتمل المعنى ذلك.

وفيه إشارة أن الحال قد يسد مسدَّ الخبر.

وفيه التباين بين واو الحال التي تحمل الجملة على النصب على الحال، وواو العطف التي تحمل الجملة على حسب العوامل السابقة لها.

**قال السمين الحلبي (756هـ):** "والجمهور يخرِّجونها على الحال المؤكدة، وهو مستفيض في كلامهم، أو على إضمار فعل قبل (والنجوم) أي: وجعل النجوم مسخراتٍ، أو يكون (مسخرات) جمع مسخر المراد به المصدر، وجمع باعتبار أنواعه، كأنه قيل: وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم تسخيرات، أي أنواعا من التسخيرات".<sup>2</sup>

وكلام السمين الحلبي يتضمن ردًا على النحاة في مسألتين:

**الأولى:** أنهم لا يقولون في مثل: ضربته مضروبًا وقمت قائمًا، إنَّ مضروبًا وقائمًا حالان، بل هما مصدران، لأنَّهما لم يفيدا شيئًا كما هو معهود في الحال، فكذا (مسخرات) لا يقال إنَّها حال من (سخر).  
**والجواب عن هذا أنَّ الحال على ضربين:**

**الضرب الأول:** الحال المؤكدة وتأتي على قسمين: المؤكدة لعاملها وهي كل وصف دال على معنى عامله سواء خالفه لفظًا أو واقفه، والمؤكدة لمضمون الجملة قبلها.

**الضرب الثاني:** الحال غير المؤكدة هي: ما سوى القسمين.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَ... فِي نَحْوِ: لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا.

وَإِنْ تَأَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ... عَامِلُهَا، وَلَقَطُّهَا يُؤَخَّرُ.

**الثانية:** أنهم لا يقولون إنَّها مفعول مطلق، لأنَّها جاءت جمعا، والمصادر الواقعة مفعولا مطلقا إذا أكدت عاملها لا تُثنى ولا تُجمع، بخلاف المفعول المطلق المبين للعدد أو النوع، فإنه يجوز تثنيته وجمعه.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص302، 303. الدر المصون للسمين الحلبي: ج5ص343.

<sup>2</sup> الدر المصون للسمين الحلبي: ج5ص343.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الحال، ع349، 350].

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَمَا لِتَوَكِيدٍ فَوَحْدٌ أَبَدًا... وَتَنِّيٌّ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرِدًا.

والجواب عن هذا أنه يمكن حمل المصدر الواقع مفعولا مطلقا والمؤكد لعامله؛ إذا كان جمعا على جمع الأنواع لا على جمع الأفراد والأجزاء.

والصحيح أن تُردَّ هذه القواعد المخالفة لصريح الآية، وأنه لا يُشترط في الحال أن تأتي بفائدة، كما لا يُشترط في المصادر الواقعة مفعولا مطلقا إذا أكدت عاملها ألا تُثنى وتُجمع.

من الرفع مبتدأ أو خبراً إلى النصب مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به:

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ البقرة: ٢٤٠

فُرِّتَتْ (وصية) بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه، والتقدير: فليوصوا وصية، أو مفعولاً به على تقدير: وتركوا وصيةً، وفُرِّتَتْ بالرفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: فعليهم وصية لأزواجهم، أو تجعل الجار والمجرور بعدها هو الخبر، وحسن الابتداء بالنكرة لأنه موضع تخصيص، والتخصيص من مسوغات الابتداء بالنكرة كقولك: سلام عليك، ويُمكن أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير: أمرهم أو شأهم وصيةً.

والجار والمجرور نعتٌ في قراءة النصب، أو في قول من جعلها خبراً أو أضم الخبر. <sup>2</sup>  
وفيه أن التخصيص والدعاء من مسوغات الابتداء بالنكرة.

- ومنه قوله تعالى ﴿ قَالُوا مَعذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ الأعراف: ١٦٤

قرأ حفص وحده بنصب (معذرة) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف.

وفُرِّتَتْ بالرفع مبتدأ أي: فعلينا معذرة، وقدره سيبويه موعظتنا معذرة؛ فهو خبر. <sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ مريم: ٣٤

فُرِّتَتْ (قول) بالنصب مفعولاً مطلقاً تأكيداً لمضمون الجملة، أو مفعولاً به لفعل محذوف على المدح، وفُرِّتَتْ بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف، أو خبراً بعد خبر أو بدلاً.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب التوكيد، ع290].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص228. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، ط1، 1404هـ/1984م، دار المأمون للتراث، دمشق. ج2ص341-344. معاني القرآن للفراء: ج1ص156. الكشف لمكي: ج1ص299.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص272. الكتاب لسيبويه: ج1ص320.

فالنصب على المصدرية أي: أقول قول الحق، والرفع على الخبرية أي: هو قول الحق.<sup>1</sup>  
من الرفع مبتدأ أو خبرا إلى النصب مفعولا مطلقا أو مفعولا لأجله.

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِنَّمَا بِغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ يونس: ٢٣  
فُرِّتْ (متاع) بنصب العين، وفُرِّتْ برفعها.<sup>2</sup>

وخرجت قراءة النصب على أوجه أحسنها ما يأتي:

الوجه الأول: أنَّها منصوبة كونها مفعولا لأجله لقوله تعالى (بغيتكم) قبلها.

إلَّا أنَّه يتعين على هذا الوجه أن يكون خبر (بغيتكم) محذوفا، وليس هو شبه الجملة، ويكون تقديره:  
إنَّما بغيتكم على أنفسكم لأجل متاع الحياة الدنيا مذموم أو منهي عنه.

ووجهه عند النحاة: أنَّه لا يحسن أن يكون (شبه الجملة) هو الخبر، لأنَّ متاع الحياة الدنيا داخل في الصلة، فَيُفَرِّقُ بين الصلة والموصل بخبر الابتداء وذلك لا يجوز، ولا بُدَّ من تقدير حذف الخبر.  
والآية صريحة في جواز الفصل بين المفعول لأجله وفعله الذي تعدى إليه، لأنَّ الأصل عدم الحذف وعدم التقدير، كما أنَّ قراءة الرفع على أحد الأوجه فيها فصل بين المبتدأ والخبر، وصلت المسند والمسند إليه أقوى من صلة المفعول لأجله مع فعله العامل فيه.

الوجه الثاني: أنَّها منصوبة كونها مفعولا مطلقا لفعل محذوف دلَّ عليه (بغيتكم).

وخرجت قراءة الرفع على أوجه منها:

الوجه الأول: أنَّها رُفِعَتْ كونها خبرا لـ (بغيتكم) والظرف - شبه الجملة - مُلغى.

والمعنى: إنَّما بغى بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا.

الوجه الثاني: أنَّها رُفِعَتْ كونها خبرا بعد خبر للمبتدأ (بغيتكم).

الوجه الثالث: أنَّها رُفِعَتْ كونها خبرا لمبتدأ مضمرة تقديره: ذلك متاع أو هو متاع، والظرف - شبه

الجملة - هو الخبر، والمعنى: إنَّما بغيتكم راجع عليكم.

الوجه الرابع: أنَّها رُفِعَتْ كونها مبتدأ استئنافا؛ بعد الوقف على ﴿أَنْفُسِكُمْ﴾ يونس: ٢٣.<sup>3</sup>

وهذا الوجه الرابع فيه بيان أثر الوقف والابتداء في الإعراب لفظا ومعنى، وهو مبحث لطيف.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318. معاني القرآن للزجاج: ج3ص329. البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص178. الكشاف للزمخشري: ج4ص19.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص283.

<sup>3</sup> مشكل إعراب القرآن لمكي: ج1ص341-343. البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري: ج1ص409، 410.



ومن خلال هذه التوجيهات المبنية على جملة من الضوابط النحوية، توصلنا إلى قاعدة نحوية مهمة وهي: يُلغى الظرف إذا جاء في الكلام ما يصلح لأن يتم به الكلام لفظاً ومعنى، وحينها لا يشتمل الظرف - إذا ألغى - على ضمير يرجع على المبتدأ.

### ✓ الفرع الثاني: بين الخبر والمنصوبات.

من الرفع خبراً إلى النصب مفعولاً مطلقاً أو حالاً إلى الخفض نعتاً.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾ فصلت: ١٠

فُرِّثَتْ (سواء) بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أو بالنصب على الحالية من (أربعة)، أو من الهاء في (أقواتها)، أو في (فيها) العائدة على الأرض، أو من (أيام) وعليه محل شاهد، أو من (للسائلين) بعدها وعليه كذلك محل شاهد، وقرأه أبو جعفر وحده بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ويعد أن يكون مبتدأ خبره محذوف؛ لأنه نكرة ولا مسوغ للابتداء بها، وقرأ يعقوب بالخفض على أنه صفة أي: أيام مستوية تامة.<sup>1</sup>

**قال الأشموني (ت900هـ):** " منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون في نحو: مررت بهند جالسةً، مررت جالسةً بهند، وعللوا منع ذلك بأنَّ تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك أنَّ الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير، -وأشار إلى أنَّ الناظم يميز ذلك- ونقل تعليقه فقال: لأنَّ المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وأيضاً قد ورد السماع به في قوله تعالى (وما أرسلناك إلاَّ كافة للناس)."<sup>2</sup>

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>3</sup>

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبَرَ وَنِسْوَةٌ... فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَاً بِقَتْلِ حِبَالٍ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص366. التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج2ص1124.

<sup>2</sup> شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان، الأشموني، ت: طه عبد الرؤف سعد، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر. ج2ص262، 263.

<sup>3</sup> البيت من الطويل وقائله طليحة بن خويلد الأسدي، انظر: مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دط، دت، دار المعرفة، بيروت، لبنان. ج2ص221.

**ووجه الشاهد:** قوله (فرغاً) بكسر الفاء وسكون الراء والغين المعجمة حيث وقع حالاً متقدماً، مع كون صاحب الحال مجروراً.

والمتأمل في قراءات هذه الآية وعرضها على الدرس النحوي، يلاحظ أنّ قراءة النصب اشتملت على قواعد مهمة، يمكن صياغتها على النحو الآتي:

جواز مجيء الحال وصفاً لازماً غير منتقلٍ خلافاً للأصل، إذ الأصل ألا تكون ملازمة للمتصف بها.

جواز مجيء الحال مصدراً خلافاً للأصل، إذ الأصل أن يكون وصفاً (مشتقاً) دالاً على معنىٍ وصاحبه، ك: (قائماً، وحسنًا، ومضروباً).

صاحب الحال لا يكون إلا معرفة ولا يُنكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ منها: أن يتقدم الحال على النكرة، ومنها أن تخصص النكرة بوصف، ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، ومنها

أن تخصص النكرة بالإضافة كقوله تعالى ﴿ **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ** ﴾ فصلت: ١٠

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا في صور ثلاث وهي:

**الصورة الأولى:** إذا كان المضاف مما يصح أن يعمل في الحال؛ كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما ممّا

تضمّن معنى الفعل ومنه قوله تعالى ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا** ﴾ يونس: ٤.

**الصورة الثانية:** إذا كان المضاف جزء من المضاف إليه ومنه قوله تعالى ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ**

**مِّنْ غَلِّ إِخْوَانًا** ﴾ الحجر: ٤٧.

**الصورة الثالثة:** إذا كان المضاف مثل جزء المضاف إليه - وضابطه: صحة الاستغناء بالمضاف

إليه - ومنه قوله تعالى ﴿ **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ** ﴾ فصلت: ١٠ ف (سواءً) حال من (أيام)

و(أربعة) كالجزم من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها فتقول في غير القرآن: في أيام سواء للسائلين.

ويمكن صياغة هذه الصورة الثالثة على قاعدة أسهل وهي: يجوز مجيء الحال من المضاف إليه؛

إذا صح الاستغناء به عن المضاف.

الحال لا تكون إلا نكرة، وما جاء منها مُعرِّفًا لفظًا وجب تنكيهه معنىً.

الحال هنا غير مؤكدة؛ لأنها لم تأكد لا عاملها، ولا مضمون الجملة قبلها؛ لذا جاز تقدمها على صاحبها.

جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي، حملا على جواز تقدمه على المفعول به.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

الحَالُ وَصْفٌ، فَضَلَّةٌ، مُنْتَصِبٌ... مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدًا أَذْهَبُ.  
وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا... يَغْلِبُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا.  
وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ... بِكَثْرَةِ ك: بَعْتَهُ زَيْدٌ طَلَعُ.  
وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ، إِنَّ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنِ.  
وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ... أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدُ.  
وَلَا تُجْرُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ.  
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفًا.  
وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَ... فِي نَحْوِ: لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا.  
وَإِنْ تَأَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ... عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ.

من الرفع خبراً إلى النصب مفعولاً.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ البقرة: ٢١٩

قُرِئَتْ (العفو) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وقُرِئَتْ بالنصب على أنه مفعول به.<sup>2</sup>

ووجه قراءة الرفع جعل كلمة (ماذا) مكونة من اسمين هما: (ما) الاستفهامية، و(ذا) الموصولة، ويعربان مبتدأ وخبر، فيكون رفع (العفو) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الذي ينفقونه العفو،

وبذلك يكون الجواب كالسؤال مشاكلةً وهذا كقوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسْطِيزُ الْأَوْلِيَاءِ﴾ النحل: ٢٤، أي: الذي أنزله أساطير الأولين.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الحال، ع332، 333، 337، 338، 340، 341، 342، 349، 350].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227.

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>1</sup>

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ... أَتَحْبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ.

ووجه الشاهد: (ما): مبتدأ بدليل إبدال (أتحب) المرفوع منها، و(ذا): موصول بدليل افتقار الجملة.

ووجهت قراءة النصب على جعل كلمة (ماذا) اسماً واحداً، وهو مفعول مقدم والتقدير: أي شيء ينفقون، فوقع الجواب كالسؤال منصوباً بفعل مقدرٍ والتقدير: أنفقوا العفو.<sup>2</sup>

وفيه: أن (ذا) اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تُستعمل موصولة بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو جمع، وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بـ (ما) كما في قراءة الباب، أو مسبوقه بـ (من) الاستفهاميتين.

وفيه: أنه يمكن أن تُلغى (ذا) إذا جُعِلت مع (ما) أو (من) كلمة واحدة للاستفهام فهي حينها كالجزء، وهذه القاعدة وسابقتها قد أشار إليهما ابن مالك في الخلاصة حيث قال:<sup>3</sup>

وَمِثْلُ مَا (ذَا) بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ... أَوْ مَنْ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ.

وفيه أن المشاكلة في الإعراب لما قبل أو ما بعد أولى؛ خاصة إذا لم تظهر علامات الإعراب. وفيه أن الأصل أن تُجاب الجملة الاسمية بالجملة الاسمية، وأن تُجاب الجملة الفعلية بالجملة الفعلية. وفيه وجوب تقديم المفعول به إذا كان له حقُّ الصدارة في الكلام كما لو كان اسم شرط أو اسم استفهام.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ... وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ.

– ومنه قوله تعالى ﴿ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ النور: ٦ الأول.

<sup>1</sup> البيت من الطويل وقائله لبيد بن ربيعة رضي الله عنه. انظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ت: حمدو طماس، ط1، 1425هـ/2004م، دار المعرفة. بيروت. ص84. وهو في الكتاب لسيبويه: ج2ص417.

<sup>2</sup> مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، 1421هـ/2000م، التراث العربي، الكويت. ج4ص29، 30.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الموصولات، ع95].

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الفاعل، ع238].

فُرِّتْ (أربع) بالرفع خبراً (شهادة) ويكون (بالله) متعلق بشهادات، ولا يجوز أن يتعلق بـ(شهادة) لأنه يؤدي إلى أن يفصل بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ (أربع) على قراءة الرفع.

وُفِّرَتْ بالنصب مفعولاً به والعامل المصدر (شهادة)، لأنها في الأصل: أن مع الفعل، والتقدير: أن يشهد أربع شهاداتٍ بالله.<sup>1</sup>

**قال العكبري (ت616هـ):** "بالله يتعلق بشهادات عند البصريين لأنه أقرب، وبشهادة عند الكوفيين لأنه أول العاملين".<sup>2</sup>

وظاهر كلام العكبري أنه لا خلاف بين المدرستين في جواز إعمال كل واحد من العاملين (شهادة أو شهادات)، وإنما الخلاف في الأولى منهما بالعمل، وهو ما يؤكد ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ... قَبْلَ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ.  
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرِهِ.

وفيه إذا توجه عاملان إلى معمول واحد وكانا قبله فللواحد منهما العمل، والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره، وهذا ما يسميه أهل النحو التنازع في العمل.

وفيه أن اختلاف القراءتان ضيق من مجال اختلاف النحاة في المتعلق بالظرف.

وفيه جواز الفصل بن الصلة والموصول بغير أجنبي.

وفيه إعمال المصدر عمل الفعل لشبه بينهما، وسيأتي معنا في الأسماء التي تعمل عمل الأفعال.

وفيه أن الفاعل يسد مسد الخبر إذا كان المبتدأ عاملاً بدليل نصبه (أربع) في القراءة الأخرى.

وبيان ذلك أن المبتدأ يأتي على قسمين؛ مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر؛ وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي، ورفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، وتم به الكلام، وفي قراءة الباب توفرت جميع الشروط.

فإن قيل: هو لم يعتمد على نفي أو شبهه، قلنا ذلك شرط أسقطه الأخفش والكوفيون.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص330. البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري: ج2 ص192.

<sup>2</sup> التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج2 ص965.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب التنازع في العمل، ع278، 279].

<sup>4</sup> شرح ابن عقيل على الألفية: ج1 ص151.

وإن قيل هو مصدر وليس وصفاً، قلنا العبرة بالثمرة، أي بالعمل فقد نصب مفعولاً به في القراءة الأخرى، ورحم الله ابن مالك فقد أجاز أن يُقاس على هذا ما كان مثله حيث قال في الخلاصة: <sup>1</sup>

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ حَبْرٌ...إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اِعْتَدَرٍ.

وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ وَالثَّانِي...فَاعِلٌ اُعْنَى فِي أَسَارٍ دَانَ.

وَقَسْ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفِيِّ، وَقَدْ...يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ يس: ٥

قُرِئَتْ (تنزيل) بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف أي: نُزِلَ تنزيلًا، أو على المدح.

وقُرِئَتْ بالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف أي: هو تنزيل. <sup>2</sup>

من الرفع خبراً إلى النصب ظرفاً أو بدلاً.

- وشاهد ذلك في قوله تعالى ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ﴾ النور: ٥٨

قُرِئَتْ (ثلاث) بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هُنَّ ثلاثٌ، وقُرِئَتْ بالنصب ظرفاً أو بدلاً من

﴿ ثَلَاثَ مَرَّةٍ ﴾ النور: ٥٨ المنصوب قبله، الواقع ظرفاً. <sup>3</sup>

قال الزمخشري (ت538هـ): "فإن قلت: ما محل (ليس عليكم)؟ قلت: إذا رفعت ثلاث عورات

كان ذلك في محل رفع على الوصف، والمعنى: هُنَّ ثلاث عورات مخصوصة بالاستئذان، وإذا نصبت:

لم يكن له محل، وكان كلاماً مقرراً للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصة". <sup>4</sup>

ويتبين في هذا الحرف أنّ تنوع القراءتين أثر في محل إعراب الجملة ومعناها.

من الرفع خبراً أو بدلاً إلى النصب ظرفاً أو مفعولاً به:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا ﴾ الانفطار: ١٩

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الابتداء، ع113، 114، 115].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص353. روح المعاني للألوسي: ج22ص270.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333. معاني القرآن للفراء: ج2ص290. البحر المحيط لأبي حيان: ج12ص433.

<sup>4</sup> الكشف للزمخشري: ج4ص320.

فُرِّتَتْ (يوم) بالنصب على أنه ظرف محذوف أي: يدانون يوم، أو مفعول به أي: اذكر يوم.  
 وفُرِّتَتْ بالرفع على البدلية من ﴿مَا يَوْمُ الَّذِينَ﴾، وقيل: خبرٌ لمبتدأ محذوف أي: هو يوم.<sup>1</sup>  
 ظرف المكان يقع خبراً عن المعنى وعن الجثة بلا شرط، وأمّا ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً، ولا يقع خبراً عن الجثة إلا إذا أفاد، وهو ما اختاره ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>  
 وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبْرًا... عَنِ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبِرًا.  
 فلا مانع أن يُعرب (يوم) بالنصب على أنه ظرف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف؛ كما فعلنا في قراءة (يوم) بالرفع.

### من الرفع خبراً إلى النصب مفعولاً ثانٍ أو حالاً:

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ﴾ الحج: ٢٥  
 قرأه حفص وحده (سواء) بالنصب ليكون حالاً من المضمرة المقدر مع حرف الجر في (للناس)،<sup>3</sup> أو من الهاء في (جعلناه)، أو مفعولاً ثانياً لجعل والتقدير: جعلناه مستويا، و(العاكف) مرفوع به على أنه فاعل، أو النصب على المصدرية، وقرأه الباقر بالرفع على أنه خبر مقدم، و(العاكف) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة، ويحتمل أن يكون (سواء) مبتدأ بمعنى: مستوي، و(العاكف) فاعل سدّ مسدّ الخبر.<sup>4</sup>  
 ويُمكن أن نأخذ من القراءتين ما يأتي:  
 إذا اجتمعت المعرفة والنكرة جعلت المعرفة هي المبتدأ والنكرة هي الخبر، ولو أدى ذلك إلى التقديم أو التأخير.

يعمل المصدر عمل الفعل إذا كان في قوة اسم الفاعل المشتق.

يجوز أن يسدّ الحال مسدّ المفعول الثاني.

يجوز أن يسدّ الفاعل مسدّ الخبر، إذا كان المبتدأ عاملاً ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام.

أنّ الكلمة قد تكون عاملة ومعمولاً فيها في نفس الموضع باعتبار القراءة الواحدة أو القراءتين.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص398. انظر: الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ت: د. عمر

حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه، 1408هـ، جامعة أم القرى. ص1349.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الابتداء، ع124].

<sup>3</sup> الحجة لأبي زرع: ص475. مشكل إعراب القرآن لمكي: ج2ص490. التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج2ص938.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَنْ يَتَعَلَّمَهُمُ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مِّنْجَاهِهِمُ** ﴾ الجاثية: ٢١  
 فُرِّتَتْ (سواء) بالنصب على الحالية و(محميا) فاعله، وقيل مفعول ثان لما قبله، وفُرِّتَتْ بالرفع على أنَّها  
 خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس لأنَّه لا مسوغ للابتداء بالنكرة.<sup>1</sup>  
 وفيه أنَّ (جعل) سواء كانت من أفعال القلوب أو من أفعال التحويل فهي من أخوات ظن تنصب  
 مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيَّ ابْتِدَاءً...أَعْنِي: رَأَى حَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا.

ظَنَّ حَسِبْتُ وَرَعَمْتُ مَعَ عَدُّ...حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّكَاعْتَقَدُ.

وفيه أنَّ الحال قد يسدُّ مسدَّ المفعول الثاني.

وفيه أنَّ الحال إذا كان عاملاً رفع فاعلاً.

وفيه إذا اجتمعت المعرفة والنكرة جعلت المعرفة هي المبتدأ والنكرة هي الخبر، ولو على التقديم والتأخير.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **إِنَّمَا لَظَنِي** ﴾ (١٥) نَزَاعَةُ لِلشَّوِيِّ ﴾ المعارج: ١٥ - ١٦

قرأ حفص وحده (نزاعة) بالنصب على أنَّها حال، أو النصب على الدم، وقرأه الباقون بالرفع على أنَّه  
 خبر ثان ل(إنَّ)، أو أنَّه بدل.<sup>3</sup>

ويشبهه إعرابها من جهة البدل قوله تعالى ﴿ **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً** ﴾ الأنبياء: ٩٢، ومن جهة

الحال قوله تعالى ﴿ **تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى** ﴾ الحشر: ١٤ أي مختلفة متفرقة.<sup>4</sup>

وفيه جواز تعدد خبر (إنَّ)، ويجوز نصبه على أنَّه حال.

وفيه أنَّ العامل في الحال هو (إنَّ) وهو عامل معنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه.

من الرفع خبراً أو بدلاً أو صفة إلى النصب حالاً أو مفعولاً به على الدم.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ **وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾ المسد: ٤

قرأ عاصم (حمالة) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب ظن وأخواتها، ع206، 207].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص390.

<sup>4</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص87.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص404.



ولنا أن نُخْرِج قراءة الرفع على الأوجه الآتية:

الوجه الأول: على أنّها نعت لامرأته وجاز ذلك لأنّ الإضافة حقيقية.

الوجه الثاني: أن تكون بدلا لأنّها تُشبه الجامد بسبب تمحض الإضافة.

الوجه الثالث: على أنّها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي حمالة.

وأما قراءة النصب فتُخرج على الأوجه الآتية:

الوجه الأول: على الحال أي: حال كونها حمالة.

الوجه الثاني: على الظم أي: أظم حمالة الحطب.

والوجه الثاني أولى لأنّ المقام مقام ذمٍ لزوجها؛ وبهذا يتبين أثر المعنى في الترجيح بين أوجه الإعراب.

وعليه إذا ذُكرت الصفة في معرض الظم أو المدح فالأحسن أن تُخالف في إعرابها، ولا تجعلها

جارية على حركة إعراب موصوفها، لأنّ هذا الموضوع من مواضع الإبلّاغ في القول.<sup>1</sup>

وفيه: إذا نُعت الاسم المعرفة وكان المنعوت معلوما دون النعت حقيقة أو ادعاء، جاز إتباعه نعتا

أو بدلا، وجاز لك قطعه خبرا لمبتدأ محذوف فيكون مرفوعا، أو مفعولا به منصوبا لفعل محذوف.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ.

أي: إذا قطع النعت عن المنعوت رُفع على إضمّار مبتدأ، أو نُصب على إضمّار فعل، كما في

قراءة الباب.

وقول ابن مالك (لن يظهر) معناه أنّه يجب إضمّار الرفع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا

صحيح إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم؛ فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمّار.

والذي يوجب علينا هذا التقيد أنّ من مواضع حذف المبتدأ وجوبا: هو إذا كان خبره نعتا مقطوعا

للمدح أو الظم أو الترحم، وقد مرّ معنا ذلك.

<sup>1</sup> معاني القرآن للفراء: ج3ص299. التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج2ص1308. جامع البيان للطبري: ج3ص338. الجامع لأحكام

القرآن للقرطبي: ج2ص240.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النعت، ع518].

## المبحث الثاني: تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والجر في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.

وقد جاء ذلك في عدة مواضع وزعتها على المطالب الآتية:

المطلب الأول: التوابع (النعته / البدل).

✓ الفرع الأول: التباين في المنعوت.

أولاً: بين نعت المضاف ونعت المضاف إليه.

يجوز في نعت المتضامين أن يُجعل النعت لواحد منهما، فيتبع النعت المضاف على حسب إعرابه، كما يتبع المضاف إليه بالجر فقط، قال ابن هشام (ت761هـ): "مسألة نحو ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، يجوز فيه كون (الأعلى) صفة للاسم، أو صفة للرب، وأمّا نحو: جاءني غلامٌ زيد الظريفُ فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلاً بدليل، لأنّ المضاف إليه إنّما جيء به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته".<sup>1</sup>

وقد ورد في القراءات العشر نعت كلٍّ من المضاف والمضاف إليه وتوضيح ذلك فيما يأتي:

- وشاهده قوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ الإنسان: ٢١

قُرِئَتْ (خضراً وإستبرقاً) برفعهما ف(خضراً) نعتٌ ل(ثياب) وهو مضاف، و(إستبرقاً) معطوف عليه. وقُرِئَتْ بالجر فيهما ف(خضراً) نعتٌ ل(سندس) وهو مضاف إليه، و(إستبرقاً) معطوف عليه.<sup>2</sup>

وفيه جواز نعت المضاف أو نعت المضاف إليه، إذا لم يمنع من ذلك المعنى.

وفيه من العطف على المرفوع إلى العطف على المجرور كما سيأتي معنا.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿ البروج: ١٤ - ١٥

قُرِئَتْ (المجيد) بالرفع نعتاً ل(ذو) أو خبراً آخر، وقُرِئَتْ (المجيد) بالجر نعتاً للعرش المضاف إليه.<sup>3</sup>

وفيه جواز نعت المضاف أو نعت المضاف إليه، إذا لم يمنع من ذلك المعنى.

<sup>1</sup> مغني اللبيب لابن هشام: ج6ص165.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص396.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

وفيه جواز تعدد الخبر بغير حرف عطف، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلؤٌ حامضٌ، أم لم يكونا بمعنى الخبر الواحد كما في الآية، وبتعبير آخر: يجوز تعدد الخبر سواء تعدد لفظاً ومعنى أم لفظاً فقط، وسواء كانت من جنس واحد من حيث الإفراد والتركيب أم لا، كأن يكون الخبران مفردين أو جملتين أم لا، ووجه ذلك أنّ الخبر محكوم به، فهو يُشبهه النعت الجائز التعدد، ويغنيها عن هذا القياس أنّه قُرئ على وجه النعت في القراءة الأخرى.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سُرَاةً شُعْرًا.

- ومنه قوله تعالى ﴿ذِي الْجَلَالِ﴾ الرحمن: ٧٨

قرأ ابن عامر (ذو) بواو بعد الذال نعتاً لقوله (اسم)، وقرأ الباقون بالياء نعتاً لقوله (ربك).<sup>2</sup> وفيه أثر اختلاف مرسوم الخط في الإعراب، لأنّ كلاً منهم قرأ بما رُسم في مصحفه. وفيه أنّ (ذو) إذا أفهمت معنى صاحب تُعرب إعراب الأسماء الخمسة. قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>3</sup>

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ، وَأَنْصِبُنَ بِالْأَلِفِ... وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفٍ.  
مِنْ ذَلِكَ (ذُو) إِنْ صُحِبَتْ أَبَانًا... وَالْقَمِ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَاءً.

ثانياً: بين نعت البعيد ونعت القريب: وورد من القراءات ما يمثلها في الآيات الآتية:

- قوله تعالى ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رَجْزٍ أَلِيمٍ﴾ سبأ: ٥، الجاثية: ١١

قُرِئَتْ (أَلِيمٍ) بالرفع نعتاً لـ(عذابٍ)، وقُرِئَتْ (أَلِيمٍ) بالجر نعتاً لـ(رجزٍ) لأنّه قريب منه.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿٦﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ البروج: ٢١ - ٢٢

وقُرِئَتْ (مَحْفُوظٍ) بالجر نعتاً لـ(لوحٍ) لقربه، وقُرِئَتْ (مَحْفُوظٍ) بالرفع نعتاً لـ(قرآنٍ) وهو بعيد.<sup>5</sup> وعليه يجوز أن تجعل النعت للبعيد أو للقريب، إذا احتتمل المعنى ذلك.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المبتدأ والخبر، ع124].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص382.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إعراب الأسماء الستة، ع27، 28].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص349.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

✓ الفرع الثاني: بين الإتيان والقطع: وورد في القراءات ما يمثله في الآيات الآتية:

من الجر بحركة الإعراب إلى الرفع بحركة الإتيان.

- وشاهد ذلك اختلافهم في ضم تاء ﴿لِلْمَلَكَةِ أَسْجُدُوا﴾ البقرة: ٣٤ حيث جاء.

وذلك في خمسة مواضع هذا أولها، والثاني في الأعراف: ١١، والثالث في الإسراء: ٦١، والرابع في الكهف: ٥٠، والخامس في طه: ١١٦، حيث قرأ أبو جعفر من روايته بضم التاء حال الوصل تبعاً لضم الجيم، وروى عيسى ابن وردان عنه إثمًا كسرتها الضم، والوجهان صحيحان عنه، نصَّ عليهما غير واحد، وقرأ الباقر بإخلاق كسر التاء في المواضع المذكورة.<sup>1</sup>

استشهد بالآية والقراءة ابن مالك في كتابه شرح التسهيل على أنَّ ضم التاء إنما هو لأجل ضم حركة الجيم في (اسجدوا)؛ لأنَّ الحاجز بينهما ساكن وهو ضعيف،<sup>2</sup> كما استشهد بها أيضاً ابن الأنباري على جواز نقل حركة الوصل إلى الساكن قبلها حيث قال: "وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني وهو من سادات أئمة القراء، وهو أحد القراء العشرة ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ أَسْجُدُوا﴾ البقرة: ٣٤ فنقل ضمة همزة (اسجدوا) إلى التاء قبلها فدلَّ على جوازه".<sup>3</sup>

استشكل جماعة من علماء العربية والتوجيه قراءة الإمام أبي جعفر المدني استشكالا أدى بهم إلى القول بأنَّ خطأ<sup>4</sup>، وضعيفة جدا<sup>5</sup>، وتغليط أبي جعفر فيها<sup>6</sup>، وأنَّها لحن لا تجوز.<sup>7</sup>

ووجه الإشكال عندهم: أنَّ (الملائكة) في موضع خفض بالكسرة الظاهرة، وضم التاء إن كان تبعاً لحركة الهمزة التي في (اسجدوا) فهو اعتراض غير مرضي، لأنَّ تلك الحركة حركة التقاء الساكنين، وهذه حركة إعراب.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص210، 211.

<sup>2</sup> شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، 1414هـ/1990م، هجر للطباعة، مصر. ج1 ص53.

<sup>3</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ص599.

<sup>4</sup> المحرر الوجيز لابن عطية: ج1 ص176، 177.

<sup>5</sup> المحتسب لابن جني: ج1 ص71، 240.

<sup>6</sup> معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج1 ص111، 112.

<sup>7</sup> إعراب القرآن للنحاس: ص34.

<sup>8</sup> الدر المصون للسمين الحلبي: ج1 ص272.

**قال الزمخشري (ت538هـ):** "لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإبتاع إلا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله، وقرأ أبو جعفر (للملائكة اسجدوا) بضم التاء للإبتاع".<sup>1</sup>

ولا يرفع إشكال هذه القراءة إلا الاحتجاج بالنقل والنظر، وهما الغاية في الاستدلال.

**أولاً: الاحتجاج بالنقل:** لم ينفرد أبو جعفر بهذه القراءة بل قرأ بها معه غيره من السلف، ورُويت من بعض الطرق عن الكسائي (ت189هـ) إمام القراءة والنحو، وقرأ بها الأعمش (سليمان بن مهران).<sup>2</sup> وهي لغة لبعض العرب، عزاها الأئمة<sup>3</sup> إلى أزد شنوءة، وأكد هذا أبو حيان (ت754هـ) قائلاً: "وقد نُقل: أمَّا لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يُخطأ القارئ بها ولا يُغلَط".<sup>4</sup>

**ثانياً: الاحتجاج بالنظر:** وذلك من ثلاثة أوجه:<sup>5</sup>

**التوجيه الأول:** أمَّا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، نوى القارئ الوقف على لفظ (للملائكة) بالسكون ثمَّ حركها بالضم تبعاً لضمة الجيم، والفاصل الذي بين التاء والجيم لا يُعتد به؛ لأنَّ الهمزة ساقطة، والسكون الذي على حرف السين لا يُعتبر أيضاً لأنَّه ليس بحركة.<sup>6</sup>

**التوجيه الثاني:** أنَّ التاء ضُمت تشبيهاً لها بهمزة الوصل التي جاورتها، ووجه الشبه بينهما أنَّ همزة الوصل تسقط في الدرج، كونها ليست بأصل، وكذلك التاء في الملائكة ليست بأصل، فقد جاء في اللغة (الملائك) بغير تاء، فلمَّا أشبهتها ضُمت كما تُضم همزة الوصل.

**قال ابن الجزري (ت833هـ):** "ومثله ما يُحكى عن امرأة رأت نساء ومعهنَّ رجل فقالت: أفي سواة أتينه بفتح التاء، كأنها نوت الوقف على التاء، ثم أَلقت عليها حركة الهمزة".<sup>7</sup>

**التوجيه الثالث:** أنَّ التاء ضُمت لأنَّها إذا كانت مكسورة ثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، والانتقال من ضم إلى ضم، أو من فتح إلى فتح، أو من كسر إلى كسر، كلُّه سهل وحسن.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> الكشاف للزمخشري: ج1ص254.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص210، 211. وسبق ترجمة الأعمش سليمان بن مهران: ص24.

<sup>3</sup> زاد المسير في علوم التفسير لابن الجوزي: ج1ص64.

<sup>4</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص302.

<sup>5</sup> التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج1ص51.

<sup>6</sup> التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج1ص51.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص210.

<sup>8</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص302.

وفيه إجراء الكسرة اللازمة مجرى العارضة.

ومَّا يدل على جواز إبدال حركة الإعراب بحركة الإتياع، قياسها على جواز كسر الهمزة في لفظ

(أم) في قراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى ﴿فَلَأْمَهُ الثُّلُثُ﴾<sup>١</sup> ، ﴿فَلَأْمَهُ السُّدُسُ﴾ النساء: ١١

و﴿فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾ القصص: ٥٩، و﴿أُرِ الْكِتَابِ﴾ الزخرف: ٤ حيث قرئًا بكسر الهمزة

فيهنَّ إتياعًا لكسرة الميم، ولذلك لا يكسرانها في الأخيرين إلا وصلًا، فلو ابتدأ ضمًّاها.<sup>1</sup>

فإن جاز هذا الإتياع في الحركة الأصلية للكلمة المفردة، فجوازه في الحركة الإعرابية العارضة في

الكلمتين المركبتين من باب أولى؛ فيتعين حينها جواز إبدال حركة الإعراب بحركة الإتياع.

من الجر نعتًا أو بدلًا إلى الرفع مبتدأ أو خبرًا:

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِنِّي صِرَاطٌ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ الَّذِي﴾ إبراهيم: ١ - ٢

قُرِئَتْ (الله) وصلًا وابتداءً بالخفض بدلًا مما قبله، وقُرِئَتْ بالرفع وصلًا وابتداءً على الابتداء،

وخبره ما بعده، وقرأ رويس بالرفع حال الابتداء، وبالحذف حال الوصل.<sup>2</sup>

وفيه أثر الوصل والوقف على فرش الكلمة إعرابًا ومعنى، وربما سهَّل ذلك كونها رأس آية.

- ومنه قوله تعالى ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ الكهف: ٤٤

قُرِئَتْ (الحق) برفع القاف على قطعه مبتدأ أو خبرًا، وقُرِئَتْ بخفضها على الإتياع نعتًا أو بدلًا.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿١١﴾ عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ المؤمنون: ٩١ - ٩٢

قُرِئَتْ (عالم) بالجر نعتًا أو بدلًا، وقُرِئَتْ بالرفع على قطعه مبتدأ أو خبرًا.

وأما رويس بخلاف عنه فيبتدئ بالرفع، ويصل بالحذف.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾ سبأ: ٣

قُرِئَ (عالم) بالجر نعتًا أو بدلًا من (ربي)، وقُرِئَ بالرفع على قطعه مبتدأ أو خبرًا.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص248.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص298.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج2ص311.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص329.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص349.

- ومنه قوله تعالى ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الدخان: ٦ - ٧
- فُرِّتَتْ (رَبِّ) بالجر على البدل ممَّا قبله، وهو ﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ الدخان: ٦.
- وَفُرِّتَتْ بالرفع خبرا لمبتدأ محذوف أي: هو رَبُّ. <sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾ القمر: ٣
- فُرِّتَتْ (مستقر) بالرفع على أَنَّهُ خبر (كل).  
وقرأه أبو جعفر وحده بالجر، فهو نعت لـ(أمر)، والخبر محذوف أي: بالغوه. <sup>2</sup>
- وفيه أَنَّ النعت قد يأتي عمدة في الكلام إذا استغنى به عن الخبر؛ جمعا بين القراءتين، ومراعاة للأصل وهو عدم الحذف والتقدير، وإعمالا للترتيب الوضعي النحوي لعناصر الجملة الوظيفية.
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴿ المزل: ٨ - ٩
- فُرِّتَتْ (رَبُّ) بالرفع على النعت المقطوع خبرا لمبتدأ محذوف، وُقِرِّيَّ (رَبِّ) بالجر على الإتيان نعتا. <sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا ﴾ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ ﴿ النبأ: ٣٦
- ٣٧، فُرِّتَتْ (رَبِّ) بالجر على الإتيان من (رَبِّكَ) نعتا أو بدلا، وُقِرَّتْ (رَبُّ) بالرفع على القطع خبرا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره ما بعده، وُقِرَّتْ (الرحمان) بالجر تابعا أيضا، وُقِرَّتْ بالرفع مقطوعا على الخبر أو مبتدأ والخبر بعده (لا يملكون). <sup>4</sup>
- وبناء على هذه القراءات المتواترة يتقرر أَنَّهُ: إذا نُعت الاسم المعرفة، وكان المنعوت معلوما دون النعت حقيقة أو ادعاء، جاز إتيانه نعتا أو بدلا، وجاز لك قطعه مبتدأ أو خبرا، فيكون مرفوعا، أو مفعولا به منصوبا لفعل محذوف.
- وتحملنا القراءات السابقة على توظيفها في بيان المواضع التي يُقدر فيها حذف الخبر أو المبتدأ، أو الحالات التي يجوز فيها الأمران وهي:
- الحال الأولى:** إذا أوجب المعنى أن يكون أحدهما هو المبتدأ والآخر هو الخبر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص380.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص393.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص397.

**الحال الثانية:** إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، جعلت المعرفة هي المبتدأ، والنكرة هي الخبر، إلا إذا سوغ الابتداء بها أحد المسوغات المعروفة في قواعد النحو.

**الحال الثالثة:** إذا اشتمل أحدهما على ضمير يرجع على الآخر جعلته خبراً.  
من الجر بدلاً إلى الضم نداءً.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ مَا زَرَ ﴾ الأنعام: ٧٤  
فُرِّتْ (آزر) بفتح الراء مجروراً لأنه ممنوع من الصرف؛ على أنه بدل من (أبيه)، وقراءه يعقوب وحده بضم الراء؛ على أنه منادى حُذِفَ منه حرف النداء.<sup>1</sup>  
وفيه جواز حذف العامل وهو حرف النداء، وبقاء المعمول وهو المنادى.  
وفيه دليل على أنَّ الممنوع من الصرف من قبيل المعربات.  
وفيه دليل على أنَّ بدل الكل من الكل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى؛ ولا يكون كذلك إلا فيما صحَّ أن يكون منادى كما في قراءة يعقوب.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِبَلَا...وَاسِطَةٌ هُوَ الْمُسَمَّى بِبَدَلًا.  
مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ...عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَل.

من الجر بالحرف إلى الرفع مبتدأً أو خبراً:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ المؤمنون: ٨٦ - ٨٧  
فُرِّتْ (لله) بلام الجر، وفُرِّتْ بحذف لام الجر، وكلٌّ في ذلك متبع لرسم مصحفه.  
ويُعرَب الاسم مبتدأً وخبره محذوف أي: الله ربُّنا، ويجوز العكس.<sup>3</sup>  
وفيه أثر مرسوم الخط في الإعراب لفظاً ومعنى.

وفيه دليل على أنَّ الخبر في شبه الجملة هو المتعلق المحذوف لا شبه الجملة نفسها.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص259.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب البدل، ع564، 565].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص329.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الابتداء، ع123].



## المطلب الثاني: التوابع (عطف النسق).

ذكر النحويون أنَّ العطف على قسمين هما:

**العطف على اللفظ:** وهو الأصل، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في (ما جاءني من امرأة ولا زيد) جر زيد لأنَّ (من) الزائدة لا تعمل في المعارف.

**العطف على المحل:** وشرطه ثلاثة:

الشرط الأول: إمكان ظهور المحل في الفصيح فلا يجوز: مررت بزيد وعمرا بالنصب.

الشرط الثاني: أن يكون الموضوع بحق الأصالة فلا يجوز: هذا ضارب زيدا وأخيه.

الشرط الثالث: وجود العامل الطالب لذلك المحل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدا.<sup>1</sup>

وقد ورد في القراءات العشر ما يخدم هذا الدرس استشهادا وتأصيلا كما سأبينه:

✓ الفرع الأول: بين العطف على البعيد والعطف على القريب.

- وشاهده قوله تعالى ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ البقرة: ٢١٠  
قُرِّئَتْ (والملائكة) بالرفع عطفا على لفظ الجلالة، وقراه أبو جعفر وحده بالجر عطفا على أقرب  
مذكور، وهو إمَّا (الغمام) وإمَّا (ظلل).<sup>2</sup>

قال أبو حيان (ت745هـ): "والملائكة بالجر عطفا على: (ظلل)، أو عطفا على (الغمام)،  
فيختلف تقدير حرف الجر، إذ على الأول التقدير: وفي الملائكة، وعلى الثاني التقدير: ومن  
الملائكة، وقرأ الجمهور بالرفع عطفا على (الله)، وقيل: في هذا الكلام تقديم وتأخير، فالإتيان في  
الظل مضاف إلى الملائكة، والتقدير: إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل، فالمضاف إلى الله تعالى  
هو الإتيان فقط، ويؤيد هذا قراءة عبد الله،<sup>3</sup> إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل".<sup>4</sup>

واطرادا لباب عطف النسق احتجت مخالفة شرط المبحث ذاكرة ما يلي:

- قوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة: ٦  
قُرِّئَتْ (وأرجلكم) بالنصب عطفا على (وجوهكم وأيديكم).

<sup>1</sup> مغني اللبيب لابن هشام: ج5 ص464 - 468.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص277. معاني القرآن للزجاج: ج2 ص280، 281. معاني القرآن للفراء: ج1 ص124.

<sup>3</sup> وهي قراءة عبد الله بن مسعود وفيها تقديم وتأخير. انظر: معجم القراءات للخطيب. ج2 ص285.

<sup>4</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج2 ص134.

وَقُرِّئَتْ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ وَهُوَ (بِرؤوسكم).<sup>1</sup>

خاض الفقهاء أكثر من النحاة في توجيه قراءة الجر معنى وإعرابا، ومما ذكروه ما يأتي:

**الوجه الأول:** عطفه على الرؤوس لفظا ومعنى، ثم نُسخ مسح الرجلين بوجوب غسلهما لفعل

الرسول ولقوله ﷺ «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار».<sup>2</sup>

**الوجه الثاني:** حمل المسح على بعض الأحوال، وهو لبس الخف.

**الوجه الثالث:** التنبيه على عدم الإسراف في الماء، فَعَطْفُهُ عَلَى الْمَسْوَاحِ يُرَادُ بِهِ الْغَسْلُ لِأَنَّهُ

حَدَّ الرَّجْلَيْنِ بِالْكَعْبَيْنِ، وَلَا حَدَّ فِي الْمَسْحِ.

ويمكن أن نأخذ من اختلاف القراء في هذا الحرف ثلاث قواعد وهي:

**يجوز العطف على المفصول بينهما بغير أجنبي لفائدة ما:** ووجه ذلك أن عطف الأرجل على

الوجوه والأيدي جائز؛ لأنه لم يُفصل بين المتعاطفين بأجنبي، بل الفاصل جيء به لتأكيد حكم،

وهو الترتيب بين أعضاء الموضوع.<sup>3</sup>

**يجوز الجر على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر:** ووجهه أن العرب إذا اجتمع فعلان متقاربان

في المعنى، وكان لكل واحد منهما متعلق، جوّزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على

المذكور على حسب ما يقتضي لفظه، حتى كأنه شريكه في أصل الفعل، إجراء لأحد المتقاربين مجرى

الآخر، نحو: تقلدت بالسيف والرمح وعلفتهما بالتبن والماء.<sup>4</sup>

فالجرُّ هنا باعتبار عطف عامل حُذِفَ وبقي معموله على عامل ظاهر؛ يجمعهما معنى واحد

كقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ الحشر: ٩ أصله: واعتقدوا الأيمان، فاستغنى بمفعوله

عنه، لأنَّ فيه وفي (تبوؤوا) معنى لازموا.

وفيه: أن الواو انفردت من بين حروف العطف، بأنَّها تعطف عاملا محذوفا بقي معموله.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص254.

<sup>2</sup> أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في مواضع منها باب غسل الأعقاب رقم 165، وكذا مسلم في الطهارة باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما رقم 242.

<sup>3</sup> معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ت: د. هدى محمود قراءة، ط1، 1411هـ/1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة. ج1 ص277.

الحجة لأبي زرعة: 221. الكشف لمكي: ج1 ص406.

<sup>4</sup> الأمالي، ابن الحاجب، ت: د. فخر صالح سليمان قدرة، 1409هـ/1989م، دار عمار/الأردن، دار الجيل/بيروت. ج1 ص280.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَدَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ.

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْمِهِمِ اتَّقِي.

يجوز الجر على الجوار كقول العرب: هذا جُحْرٌ ضِبٌّ خربٍ: والأصل (خربٌ) بالرفع على الخبر، وإنما جرٌّ لملاصقة للفظ (ضِبٌّ) وهو مجرور.

- ومنه قوله تعالى ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَافِّرَاتُ أُولِيَاءُ﴾ المائدة: ٥٧

قُرِئَتْ (والكفار) بالنصب عطفا على الموصول المنصوب في قوله تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُومًا وَلِغِيَابًا﴾ المائدة: ٥٧، وقُرِئَتْ (والكفار) بالجر عطفا على الموصول المجرور في قوله سبحانه وتعالى ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ المائدة: ٥٧، وهو أقرب مذكور. <sup>2</sup>

وفيه جواز العطف على الاسم الموصول، وبه تُعلم حركته فيسهل إعرابه.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ وَسِنَاوَانٌ وَغَيْرُ

سِنَاوَانٍ﴾ الرعد: ٤ قُرِئَتْ (وزرعٌ ونخيلٌ سنواونٌ وغيرٌ) برفع الكلمات الأربع عطفا على ما قبلها من مرفوع بعيد، وهو (قطع)، وقُرِئَتْ بجرها عطفا على ما قبلها من مجرور قريب وهو (أعناب). <sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ التوبة: ١٠٠

قُرِئَتْ (والأنصار) بالجر عطفا على (المهاجرين) المجرور قبله، وقرأه يعقوب وحده بالرفع، عطفا على (والسابقون). <sup>4</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب العطف، ع560، 561].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255. الحجة للفارسي: ج3ص234. الكشف لمكي: ج1ص413.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص297.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.

## ✓ الفرع الثاني: التباين في المعطوف عليه:

أولاً: من العطف على المرفوع إلى العطف على المجرور.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ أذُنٌ قُلُّ أذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ ﴾ التوبة: ٦١

فُرِّتَتْ (ورحمة) بالخفض على أُمَّهَا عطف على قوله (خير) المجرورة بالإضافة.

وُفِّرَّتْ (ورحمة) بالرفع على أُمَّهَا عطف على قوله (أذن) المرفوعة على الخبرية.<sup>1</sup>

وعلى قراءة الجر يكون المعنى: أنه أذنٌ خيرٌ وأذنٌ رحمة، وعلى قراءة الرفع يكون المعنى: أنه أذنٌ خير، وهو رحمة للمؤمنين.<sup>2</sup>

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ الرحمن: ١٢

فُرِّتَتْ (والريحان) بالرفع عطفًا على (الحب)، وُفِّرَّتْ بالجر عطفًا على (العصف)، وهذا الوجه يتناسب مع الترجمة، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف.

وقرأ ابن عامر بنصب الأسماء الثلاثة، وقرأ الباقر بنرفع الأسماء الثلاثة.<sup>3</sup>

فالأسماء الثلاثة بالرفع في قراءة العامة معطوفة على (الفاكهة) في قوله ﴿ فِيهَا فَكِهَةٌ ﴾ الرحمن: ١١

أي: فيها حبٌّ، وفي قراءة ابن عامر بنصب الأسماء الثلاثة على تقدير فعل محذوف أي: خلق الحب؛ فجعل الحب مفعولاً به، وما بعده معطوفاً عليه، ومن قرأ بخفض (الريحان) فعلى تقدير: ذو الحب، وذو الريحان، فحذفت (ذو).<sup>4</sup>

ويظهر أثر القراءات في هذا المثال في جواز القطع من الرفع إلى النصب على تقدير فعل محذوف، كما يظهر كذلك في أنَّ المضاف إليه يحتفظ بحركة الجر إذا حذف المضاف وأقيم مقامه، ولم يمنع من ذلك الإعراب \_ كأن يكون العامل في المحذوف مستغنٍ عنه \_ أو المعنى، أو على جواز العطف على المضاف أو المضاف إليه، وهو ما يُسميه أهل النحو بالعطف على المتضايقين، وكلُّ جائز في لغة العرب.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280. الحجة لأبي زرعة: 320. الكشف لمكي: ج1ص503.

<sup>2</sup> فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، ط1، 1414 هـ، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت. ج2ص428-431.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص380.

<sup>4</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج2ص333.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَحَرِّطِيرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ۝١١ وَحَوْزٍ عَيْنٍ ﴾ الواقعة: ٢١ - ٢٢  
قُرِّئَتْ (وحوزٌ عينٌ) برفعهما على الابتداء، والخبر محذوف أي: لهم، أو عطفا على كلمة (ولدان).

وقُرِّئَتْ بالجر فيهما عطفا على ﴿ فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ ﴾ الواقعة: ١٢ قبله.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّن نَّارٍ وَنَحَّاسٌ فَلَا تَنْصِرَانِ ﴾ الرحمن: ٣٥  
قُرِّئَتْ (نحاس) بخفض السين عطفا على (نار)، وقُرِّئَتْ برفعها عطفا على (شواظ).<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ الإنسان: ٢١  
قُرِّئَتْ (إستبرق) بالرفع عطفا على (ثياب)، وقُرِّئَتْ بالخفض عطفا على (سندس).<sup>3</sup>

واطرادا لباب عطف النسق احتجت مخالفة شرط المبحث ذاakra:

ثانيا: من العطف على المجرور إلى العطف على المنصوب.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ لَهُ يَكْرَبُ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الزخرف: ٨٨

قُرِّئَتْ (وقيله) بالجر عطفا على المجرور قبله في قوله تعالى ﴿ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ أي: وعلم قيله.

وقُرِّئَتْ بالنصب عطفا على المنصوب في قوله تعالى ﴿ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ﴾ الزخرف: ٨٠<sup>4</sup>

وقيل إنَّه منصوب على المصدر والتقدير: ويقول قيله.

وقيل إنَّه منصوب على العطف على معنى (وعنده علم الساعة)، والتقدير: ويعلم الساعة.

وقيل أنَّه معطوف على المفعول المحذوف للفعل (يكتبون) في قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ

يَكْتُبُونَ ﴾ الزخرف: ٨٠ والتقدير: يكتبون ذلك ويكتبون قيله.<sup>5</sup>

والخلاصة: أنَّ الجر إمَّا: على العطف على القريب، أو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والنصب إمَّا: أن يكون على العطف على البعيد، أو على العطف على المعنى، أو النصب على المصدرية، أو العطف على المعمول المنصوب المحذوف، وكلُّ هذه الأوجه جائزة نحواً ومعنىً.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص383.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص381.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص396.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

<sup>5</sup> البيان لابن الأنباري: ج2ص355-356.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَوْمٌ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ ﴾ الذاريات: ٤٦

قُرِيءَ (وقوم) بالنصب عطفا على المنصوب في قوله تعالى ﴿ فَأَخَذْتَهُمْ ﴾ قبلها أي: وأخذت قوم نوح، وقُرِيءَ (وقوم) بالجر عطفا على المجرور في قوله تعالى ﴿ وَفِي قَوْمٍ ﴾ الذاريات: ٤٣.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾ المزمّل: ٢٠

قُرِيءَتْ (نصفه وثلثه) بالنصب فيهما عطفا على (أدنى)، وقُرِيءَتْ بالجر عطفا على (ثُلُثِي).<sup>2</sup>

ثالثا: من العطف على المرفوع إلى العطف على المنصوب.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ يونس: ٧١

قُرِيءَتْ (شركاءكم) بالنصب مفعولا معه مثل قولهم: جاء الأمير والجيش، ولا يجوز عطفه على (أمركم)، لأنّ العطف على نية تكرار العامل، فلا يصح أن تقول: أجمعت شركائي، بل يصح أن تقول: أجمعت أمري، وجمعتُ شركائي، فيتعين نصبه على المعية بمعنى: أجمعوا أمركم مع شركائكم، أو ينصب بفعل يليق به تقديره: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم.

وقرأه يعقوب وحده بالرفع عطفا على الضمير في (أجمعوا).<sup>3</sup>

وفيه أنّ المفعول معه: هو الاسم الظاهر، المنتصب بعد واو بمعنى (مع)، وتقدمه فعل أو شبهه.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ... فِي نَحْوِ: سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرَعًا.

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ...ذَا النَّصْبِ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ.

وفيه جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع مع وجود الفاصل، كما قراءة يعقوب.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>5</sup>

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ...عَطَفْتَ فَأَفْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ.

أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَاصِلٍ يَرُدُّ...فِي النَّظْمِ فَاشْتِيَا، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص377.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص393.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص286. المحتسب لابن جني: ج1ص314. البحر المحيط لأبي حيان: ج5ص178.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المفعول معه، ع311، 312].

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب العطف، ع556، 557].

وفيه أنه يتعين النصب مفعولا معه إذا امتنع فيه العطف من حيث المعنى، وأمّا إذا لم يمتنع ففيه تفصيل في كتب النحو، رآه ابن مالك في الخلاصة بقوله:<sup>1</sup>

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ... وَالنَّصْبُ مُحْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ.

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ... أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ.

- ومنه قوله تعالى ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي﴾ الشعراء: ١٢/١٣

قُرِئَتْ (ويضيق) و(ينطلق) بالرفع عطفا على خبر (إن)، وهو (أخاف) أي: وإني يضيق صدري، وإني لا ينطلق لساني بتكذيبهم إذ كذبوني، وقراءهما يعقوب بالنصب عطفا على (يكذبون) المنصوب بـ (إن) الناصبة المصدرية وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمتثلة الخمسة.<sup>2</sup>

وفيه أنّ العطف ليس مختصا بالأسماء فالفعل يعطف على الفعل، كما يعطف الاسم على الاسم.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

وَحَذْفُ مُتَّبِعٍ بَدَأَ هُنَا اسْتِخْ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ.

وهناك توجيه آخر في قراءة النصب؛ وهو أنّ الفعل معطوف على المصدر المؤول من (أن يكذبون)، وتقديره: وإني أخاف تكذيبهم؛ ويلزم منه: تعليق الخوف بالأمر الثلاثة، وهي التكذيب وضيق الصدر وامتناع انطلاق اللسان.<sup>4</sup>

✓ الفرع الثالث: بين العطف على اللفظ أو العطف على المحل.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَمَا يَعَزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ

مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ يونس: ٦١ قُرِئَتْ (أصغر... أكبر) بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛

عطفا على لفظ (مِثْقَالِ) المجرور بـ(من) الزائدة، أو بالعطف على المضاف إليه وهو (ذرة)، وقُرِئَتْ برفعهما (أصغر... أكبر) عطفا على محل (مِثْقَالِ) لأنه فاعل (يعزب).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المفعول معه، ع314، 315].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب العطف، ع562].

<sup>4</sup> معاني القرآن للفراء: ج2ص278. الفريد في إعراب القرآن المجيد: ج3ص651.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص285.

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَا يَكْفُوتُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ ﴾ المجادلة: ٧ قُرِئَتْ (ولا أكثر) مجرورا بالفتحة عطفًا على لفظ (من نجوى) الواقع فاعلاً، وقرأ يعقوب وحده بالرفع عطفًا على المحل.<sup>1</sup>
- وفيه جواز زيادة حرف الجر قبل الفاعل، ويعطف عليه بالجر على اللفظ، أو بالرفع على المحل.
- ومنه قوله تعالى ﴿ يَنْقُورُوا عَبَدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥ هود: ٥٠، ٦١، ٨٤، المؤمنون: ٣٢، ٣٣ قُرِئَتْ (غيره) في الآيات المذكورة بضم الراء والهاء على أنّها صفة، مراعاة لمحل (إله) إذ هو مبتدأ.
- وقُرِئَتْ المواضع المذكورة (غيره) بكسر الراء والهاء مراعاة للفظ (إله).<sup>2</sup>
- وفيه جواز زيادة حرف الجر قبل المبتدأ، ويعطف عليه بالجر على اللفظ، أو بالرفع على المحل.
- ومنه قوله تعالى ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا ﴾ الحج: ٢٣، فاطر: ٣٣ قُرِئَتْ (ولؤلؤًا) بالنصب عطفًا على محل (أساور)، وقُرِئَتْ بالجر عطفًا على لفظ (أساور).<sup>3</sup>
- وفيه جواز زيادة حرف الجر قبل المفعول، ويعطف عليه بالجر على اللفظ، أو بالنصب على المحل.
- وفيه أنّ المنوع من الصرف من قبيل المعربات وليس من قبيل المبنيات، وقد مرّ معنا ذلك.
- ومنه قوله تعالى ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ فاطر: ٣ قُرِئَتْ (غير) بالرفع نعتاً لـ(خالق) على المحل، وقُرِئَتْ بالجر (غير) نعتاً لـ(خالق) على اللفظ.<sup>4</sup>
- وفيه جواز زيادة حرف الجر قبل المفعول، ويُعطف عليه أو يُتبع بالنعت أو البدل أو التوكيد بالجر تبعاً للفظ، وبما وجب له من حركات تبعاً للمحل.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص385.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.



## المبحث الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية بين الجر والنصب في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.

وقد جاء ذلك في عدة مواضع وزعتها على مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: المنصوبات.

✓ الفرع الأول: بين المفعول به والمجرورات.

من النصب مفعولاً إلى الجر عطفاً:

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: ١

فُرِثَتْ (والأرحام) بالنصب على أنّها مفعول به لفعل محذوف، وقرأ حمزة بن حبيب الزيات (والأرحام) بالجر على أنّها معطوف على الضمير في (به).<sup>1</sup>

منع معظم النحويين البصريين وبعض الكوفيين عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض؛ وقرروا أنّ الظاهر لا يُعطف على مكنيه، لأنّ الجار والمجرور كالشيء الواحد، فلا يُقال مررت بك وزيدٍ، وقالوا لأنّه عطفٌ للظاهر على الحرف وهو لا يجوز، ومما ذكره نحاة البصرة في تعليل عدم الجواز قولهم: إنّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فينبغي ألاّ يُعطف عليه، كما لا يُعطف على التنوين، وأخذوا يعددون أوجه التشابه بين الحرف والتنوين، وقالوا أجمعنا على أنّه لا يجوز عطف المضمّر المجرور على المظهر المجرور، فلا يقال مررت بزید وك، فلا يجوز العكس كذلك، لأنّ الأسماء مشتركة في العطف.<sup>2</sup>

غير أنّ هذه التعليلات لا تصمد أمام قراءة متواترة؛ هي قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾

وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: ١ بجر (الأرحام) عطفاً على الضمير المخفوض بالباء دون إعادة الخافض.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص247.

<sup>2</sup> تبع ابن الأنباري (ت577هـ) ابن خالويه (ت370هـ) في نسبة الرفض إلى البصريين فذكر هذه المسألة في كتابه الإنصاف: ص471، وفي كتابه البيان في إعراب غريب القرآن: ج1 ص240، وليس الأمر كذلك لأنّ النحاس (ت338هـ) وهو ممن صنف في مسائل الخلاف قبلهما قال: "فأمّا البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأمّا الكوفيون فقالوا هو قبيح". إعراب القرآن للنحاس: ج1 ص169.

وهذه القراءة محكمة متواترة قرأ بها جماعة من كبار الصحابة وثلة من السلف،<sup>1</sup> ومع هذا التوثيق رفض جمهور النحاة أن يتخذوها أساساً للتقعيد وأولوها، وأكثر من هذا أنهم ردُّوها وخطئوها وضعفوها وحرَّموا القراءة بها، ولعلَّ أوَّل من شنَّ على حمزة هذه القراءة الفراء (ت207هـ) حين قال: " وفيه فُبح لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّي به".<sup>2</sup>

قال ابن خالويه (ت:370هـ): "وليس لحنا عندي، لأنَّ ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنه قرأ (والأرحام)، ومع ذلك فإنَّ حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلاَّ بأثر".<sup>3</sup>

وورد في بعض الآيات العطف دون إعادة الخافض على أحد الأوجه الإعرابية كقوله تعالى:

﴿ وَكَفَّرْ بِهِءِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ البقرة: ٢١٧

وجه الشاهد: (المسجد) هنا في موضع خفض لأنها عطف على الهاء في (به).

﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى ﴾ النساء: ١٢٧

وجه الشاهد: (ما) هنا في موضع خفض لأنها عطف على الضمير في (فيهن).

﴿ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ النساء: ١٦٢

وجه الشاهد: (المقيمين) هنا في موضع خفض لأنها عطف على الكاف في (إليك).

﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ ﴾ الحجر: ٢٠

وجه الشاهد: (من) هنا في موضع خفض لأنها عطف على الكاف في (لكم).

ومن الأحاديث التي ورد فيها العطف دون إعادة الخافض:

قوله ﷺ « إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودَ وَالنَّصَارَى »<sup>4</sup> بجر اليهود والنصارى عطفاً على الضمير في قوله:

(مثلكم) دون إعادة الجار.

<sup>1</sup> من أمثال ابن عباس وابن مسعود والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وبجي بن وثاب وطلحة بن مصروف وغيرهم.

انظر: معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: ج2ص6.

<sup>2</sup> معاني القرآن للفراء: ج1ص252.

<sup>3</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص128، 129.

<sup>4</sup> أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ: ج3ص90. رقم: 2269.

ومن النثر والشعر التي ورد فيهما العطف دون إعادة الخافض:

ما قالته العرب: " ما فيها غيرُهُ وفرسِه " .<sup>1</sup>

وجه الشاهد: جرُّ (الفرس) عطفا على الضمير المخفوض في كلمة (غيره) دون إعادة الخافض.

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>2</sup>

تَعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ مِنَّا تَنَائِفُ.

وجه الشاهد: جرُّ (الكعب) بعطفه على الضمير في (بينها) دون إعادة الخافض.

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>3</sup>

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا... فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ.

وجه الشاهد: جرُّ (الأيام) عطفا على محل الكاف المجرورة بالباء من غير إعادة الخافض.

كلُّ هذه الآيات والشواهد الشعرية والنثرية جعلت الإمام ابن مالك يقول في ألفيته:<sup>4</sup>

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَيَّ... ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلَا.

وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّنَا.

ثم إذا وجَّهنا قراءة النصب على أنه معطوف على اسم الله تعالى، بمعنى اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها، أو على محل (به) كقولك: مررت به وزيدا، ألا يحقُّ لنا أن نوجه قراءة الجرِّ على أنه مجرور بباء مقدرة حُذفت للعلم بها، كما حكوه عن العجاج (ت145هـ) أنه كان إذا سُئل كيف تجدك قال: خير عفاك الله يريد: بخير،<sup>5</sup> وأحسن من هذا المثال قراءة ابن عامر بزيادة الباء بعد الواو في قوله تعالى ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ آل عمران: ١٨٤ وحذفها في قراءة الجمهور،<sup>6</sup> أو بالقسم تعظيما للأرحام.

<sup>1</sup> تُحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرِيءَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، أَحْمَدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ مَالِكٍ، ط2، 2007م/1482هـ، كنوز أشبيلية، المملكة العربية السعودية. ص167.

<sup>2</sup> البيت من الطويل لمسكين الدارمي. انظر: ديوان مسكين الدارمي، ت: كارين صادر، ط1، 2000م، دار صادر، بيروت. ص75.

<sup>3</sup> البيت من البسيط لم يعز إلى قائل معين. انظر: خزنة الأدب: ج5 ص123-128. وهو في الكتاب لسبيويه: ج2 ص383.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب عطف النسق، ع 558، 559].

<sup>5</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1 ص128.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص245.

ولنا أن نستدل بقراءة النصب على جواز العطف على المحل، أو جواز النصب بتقدير فعل محذوف، ومثله كثير في القرآن الكريم، كما سبق في المبحث الأول والثاني.

### قالت الشاعرة:<sup>1</sup>

لا يَبْعُدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو... سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرُورِ.  
النازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ.

نصبت (النازِلِينَ) كأنها قالت: أمدح النازِلِينَ، ورفعت (الطَّيِّبُونَ) كأنها قالت: وهم الطيبون.

ولنا أن نستدل بقراءة الجرِّ على جواز الجرِّ بالقسم؛ وجوابه حينها قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء: ١، وعلى جواز الجرِّ بباء مقدره غير ملفوظ بما تقديرها: وبالأرحام، حُذفت لدلالة الباء الأولى عليها، وعليه جاء قول الشاعر:<sup>2</sup>

وَإِنِّي لَمِنْ قَوْمٍ بِهِمْ تُتَّقَى الْعِدَى... وَرَأْبُ الثَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمُتَخَوِّفُ.

وتقديره: وبهم رأْبُ الثَّأْيِ، فحذف الباء لتقدمها في قوله: بهم يتقى؛ وإن اختلف محل إعرابهما. والخلاصة: يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.

من النصب مفعولاً أو نداءً إلى الجرِّ بدلاً.

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ الأنعام: ٢٣

فُرِّتَتْ (والله ربنا) بجرِّ لفظ (رب) فهو بدلٌ ممَّا قبله، وفُرِّتَتْ بالنصب فهو منادى بحرف نداء محذوف، أو مفعولاً به على تقدير: أعنى.<sup>3</sup>

وفيه جواز حذف العامل وهو حرف النداء، وبقاء المعمول هو المنادى.

وفيه جواز حذف العامل وهو الفعل، وبقاء المعمول وهو المفعول به.

من النصب على الظرفية إلى الجرِّ بالحرف.

- وشاهده قوله تعالى ﴿مِنْ مَحْنَهَا﴾ مريم: ٢٤

<sup>1</sup> البيت من الكامل وقائلتهما الخرنق بنت بدر. انظر: ديوان الخرنق بنت بدر رواية أبي عمرو بن العلاء، ت: يسري عبد الغني عبد الله، ط1، 1410هـ/1990م، دار الكتب العلمية، بيروت. ص43.

<sup>2</sup> البيت من الطويل وقائله الفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق، ت: علي فاعور، ط2، 1407هـ/1987م، دار الكتب العلمية، بيروت.

ص389. الرأْب: الإصلاح، الثَّأْي: الفساد، والجانب المتخوف: الثغر.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257.

قُرئَ بكسر الميم وخفض التاء فهو حرف جرّ، وفاعل (نادى) ضمير مستتر يعود على جبريل أو عيسى عليه السلام، وقُرئَ بفتح الميم فهو اسم موصول - وهو الفاعل - راجع إلى جبريل أو عيسى عليه السلام كما في القراءة الأولى، ونصب التاء من (تحت) على الظرفية.<sup>1</sup>

من نصب مفعولا إلى الجرّ مضافا إليه، وفيه (من الرفع فاعل إلى الجرّ مضافا إليه).

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ

شُرَكَاءُؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧

قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء (زَيْنٌ) مبني للمفعول، ورفع لام (قتل) نائب فاعل، ونصب دال (أولادهم) مفعول به، وخفض همزة (شركائهم) بإضافة (قتل) إليه - وهو فاعل في المعنى - وقد فصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم)، وقرأ الباقر (زين) بفتح الزاي والياء مبني للفاعل، و(قتل) بنصب اللام مفعول به، و(أولادهم) بخفض الدال مضاف إليه، و(شركاؤهم) برفع الهمزة فاعل.<sup>2</sup>

وفي قراءة ابن عامر دليل على جواز الفصل بين المتضايقين بالمفعول به؛ إذا كان المضاف مصدرا عاملا في مفعوله، وفيما يلي شرح للقاعدة بالتفصيل:

جوّز الكوفيون الفصل بين المتضايقين بالظرف وحروف الخفض، وكذلك بالقسم والفاعل والنعته والنداء والفعل الملقى والمفعول به لضرورة الشعر، سواء تعلقوا بالمضاف أم لا، وقال البصريون بعدم جواز ذلك، إلا بالظرف أو حرف الجرّ للاتساع فيهما، وقالوا: إن مثل هذا لا يجوز؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263، 264، 265.

<sup>3</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ص347-351. ويقول الدكتور شوقي ضيف الله "وهم صاحب الإنصاف، فحمل البصريين رفض هذه القراءة، ولا نعلم بصريا معاصرا للفراء، ولا سابقا له رفضها، بل قد صححها الأخفش البصري، واحتج لها من الشعر". المدارس النحوية، د. شوقي ضيف الله، ط7، دار المعارف، القاهرة. ص221.

ومن أمثلة فصل المضاف بالظرف ما جاء في قول الشاعر:<sup>1</sup>

فَرَشْنِي بِحَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي... كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ.

والتقدير: كناحت صخرة يومًا.

ومن أمثلة فصل المضاف بالجار والمجرور ما جاء في قول الشاعر:<sup>2</sup>

لَأَنْتَ مُعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ... يَصَلِّي بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نَيْرَانًا.

والتقدير: لانت معتاد مصابرة.

ومن أمثلة فصل المضاف بالفاعل المتعلق بالمضاف ما جاء في قول الشاعر:<sup>3</sup>

نَرَى أَسْهُمَا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي... وَلَا تَرَعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعِزْمِ.

والتقدير: ولا ترعوي عن أن ينقض العزم أهواؤنا، ففصل بأهوائنا وهو فاعل للنقض، بين المضاف

والمضاف إليه.

ومن أمثلة فصل المضاف بالفاعل غير المتعلق بالمضاف ما جاء في قول الشاعر:<sup>4</sup>

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ... إِذْ نَجَّاهُ فَنَعَمَ مَا نَجَّاهُ.

والتقدير: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه. ففصل بين (أيام) و(إذ) بفاعل (أنجب) ولا عمل ل(أيام) فيه.

ومن أمثلة فصل المضاف بالنداء ما جاء في قول الشاعر:<sup>5</sup>

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ... زَيْدٍ حَمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ.

والتقدير: كأن بردون زيد.

ومن أمثلة فصل المضاف بالنعته ما جاء في قول الشاعر:<sup>6</sup>

نَجَّوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ... مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ.

<sup>1</sup> البيت من الطويل قال العيني لم أقف له على قائل. انظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، بدر

الدين العيني، ت: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط1، 1431هـ/2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. مصر.

ج2ص1382، وهو في لسان العرب لابن منظور: ج11ص447. رشي: أصلح حالي وأمري، عسيل: مكنسة العطار.

<sup>2</sup> البيت من البسيط قال العيني لم أقف له على قائل. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1386).

<sup>3</sup> البيت من الطويل قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى أحد. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1388).

<sup>4</sup> البيت من المنسرح لميمون بن قيس. انظر: ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، ت: د. محمد حسين، دط، 1950م، مكتبة

الأداب، ص235. وهو في الديوان بلفظ: أنجب أيام والدته به، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

<sup>5</sup> البيت من الرجز قال العيني لم أقف على اسم راجزه. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1381).

<sup>6</sup> البيت من الطويل وقائله: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1380).

والتقدير: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

ومن أمثلة فصل المضاف بالفعل الملغى ما جاء في قول الشاعر:<sup>1</sup>

بأيِّ تَرَاهُمُ الأَرْضِينَ حَلُّوا... الدَّبْرانِ أم عَسَفُوا الكِفَارا.

والتقدير: بأي الأرضين، فالمعنى هنا يستقيم دون الفعل، وليس المقصود بالإلغاء الاصطلاحي

لأنَّ الفعل (ترى) عمل هنا في المفعولين النصب.

ومن أمثلة فصل المضاف بالمفعول به غير المتعلق ما جاء في قول الشاعر:<sup>2</sup>

تَسْقِي امْتِيَا حَا نَدَى المِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا ... كَمَا تَضَمَّنَ ماءَ المِزْنَةِ الرِّصْفُ.

والتقدير: تسقى ندى ريقتها المسواك.

ومن أمثلة فصل المضاف بالمفعول به المتعلق قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ كَثِيرٍ مِّنَ

المُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧ من قراءة التابعي العربي الفصيح

ابن عامر أعلى القراءة سندا على الإطلاق، قرأ على عثمان بن عفان (ت35هـ)، وأبي الدرداء

(ت32هـ)، ﷺ عنهما، وكلامه حجة لأنه من عصر الاحتجاج قبل أن يوجد اللحن.<sup>3</sup>

فقراءة ابن عامر: (زين) بالبناء للمجهول، ونائب الفاعل كلمة (قتل) و(شركائهم) بالكسر

مضاف إليه وهو فاعل في المعنى، أما كلمة (أولاد) فمنصوبة على أنها مفعول به للمصدر (قتل)،

وهي الفاصل بين المضاف وهو كلمة (قتل) والمضاف إليه وهو كلمة (شركاء).

قال البنا (ت1117هـ): "وحاصل كلام الطاعنين كالزخشي: "أنه لا يفصل بين المتضاميين،

إلا بالظرف في الشعر، لأنهما كالكلمة الواحدة، أشبه الجار والمجرور، ولا يفصل بين حروف الكلمة،

ولا بين الجار والمجرور".<sup>4</sup>

قال الزخشي (ت538هـ): "والذي حملة على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم

مكتوبا بالياء".<sup>5</sup> وهو يعني أن ابن عامر في قراءته اتبع رسم المصحف الشامي.

<sup>1</sup> البيت من الوافر قال العيني لم أقف على اسم قائله. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1390).

<sup>2</sup> البيت من البسيط لجرير. انظر: ديوان جرير شرح محمد بن الحبيب، ت: د. نعمان محمد، ط3، دت، دار المعارف، مصر. ص171.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263، 264، 265.

<sup>4</sup> إتخاف فضلاء البشر للبنا الهمداني: ج2ص32.

<sup>5</sup> الكشف للزخشي: ج2ص401.

ولله دُرُّ ابن الجزري (833هـ) حينما أصل ردًّا جميلاً على من طعن في هذه القراءة بلُغَةً راقية، وبأدلة نقلية وعقلية لولا الإطالة لنقلتها حرفياً، فرحمه الله وأكتفي بقوله:

"والحقُّ في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل".<sup>1</sup>

والخلاصة: أنَّ الفصل بين المتضايين جائز نظماً ونثراً من غير ضرورة؛ إذا كان الفاصل معمولاً للمضاد-أي متعلقاً به-والدليل قراءة ابن عامر حيث فصل بالمفعول به بين المتضايين.

ومن القراءات الشاذة الوارد فيها الفصل بين المتضايين بالمفعول به إذا تعلق بالمضاد:

﴿مُخْلِفَ وَعَدِهِ رُسُلَهُ﴾ إبراهيم: ٤٧ قُرئت في الشاذ<sup>2</sup> (مُخْلِفَ وَعَدِهِ رُسُلَهُ) بنصب (وعده) وجرِّ (رسله) حيث فصل هنا بين المتضايين بالمفعول به كما في قراءة ابن عامر.

ومن الأحاديث النبوية الواردة فيه الفصل بين المتضايين:

حديث أبي الدرداء قال: قال ﷺ «فهل أنتم تاركو لي صاحبي».<sup>3</sup>

أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور لأنه متعلق بالمضاد.

فَفَصَلَ ﷺ بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي، وعليه ففصل المصدر في الآية الكريمة بخلوه من الضمير أولى بالجواز.<sup>4</sup>

ومن النثر والشعر التي ورد فيهما الفصل بين المتضايين:

قول العرب: أعجبنى دقُّ الثوبِ القصارِ.<sup>5</sup>

ونحوه: ما حكاه الكسائي (ت189هـ) عن بعض العرب: هذا غلام والله زيد، وكذا ما حكاه أبو

عبيدة معمر بن المثنى (ت208هـ) سماعاً: إِنَّ الشاةَ لَتَجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263.

<sup>2</sup> معجم القراءات عبد اللطيف الخطيب: ج4ص518. ولم ينسبها إلى أحد وإنما قال هي قراءة الجماعة.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري من حديث أبي الدرداء: كتاب فضائل الصحابة، باب قول ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً. رقم: 3661.

<sup>4</sup> هم الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ت: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر. ج2ص523-529.

<sup>5</sup> شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط1، 2008 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

لبنان. ج1ص446.

<sup>6</sup> حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ط1، 1417هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان. ج8ص418.



فإذا كان هذا في متسع الكلام فجوازه في ضرورة الشعر أولى، ومن ذلك الأشعار الآتية:

### قال الشاعر:<sup>1</sup>

عَنَّا إِذْ أَجَبْنَا هُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً... فَسُقْنَا هُمْ سَوِّقَ الْبُعَاثِ الْأَجَادِلِ.

**وتقدير الكلام:** سوق الأجدال البعاث، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو

البعاث، وليس هو ظرف ولا حرف جرّ، **وقال الآخر:**<sup>2</sup>

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَةٍ... زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ.

**وتقدير الكلام:** زجّ أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو

القلوص وليس هو ظرف ولا حرف جرّ.

وأما قوته من جهة المعنى فقد ذكر لذلك ابن مالك أوجها هذا ملخصها:

**أحدها:** كون الفاصل فضلة فإنه لذلك صالح لعدم الاعتداد به.

**الثاني:** أنه غير أجنبي معني، لأنه معمول للمضاف.

**الثالث:** أن الفاصل مقدر التأخير لأنّ المضاف إليه مقدر التقديم، كونه فاعلا في المعنى، حتى

إنّ العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحقّ الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزيّة، فيُحكم بجوازه مطلقا.

**الرابع:** أنهم قد فصلوا بين المتضايفين بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك،

فالفصل بالمفرد أسهل،<sup>3</sup> لهذه الأوجه حَقُّ لابن مالك أن يعتزّ في الكافية الشافية قائلا:<sup>4</sup>

وَعُمْدَتِي قِرَاءَةٌ ابْنُ عَامِرٍ... فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ.

وقال ابن مالك كذلك في الألفية المشهورة:<sup>5</sup>

فَصَلَ مُضَافٍ شَبَّهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ... مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ وَلَمْ يُعَبِّ.

<sup>1</sup> البيت من الطويل، قال العيني لم أقف له على قائل. انظر: (المقاصد النحوية: ج3ص1370)، ونُسب إلى بعض الطائيين، انظر: عمدة

المحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ت: عدنان الدوري، دط، 1397هـ/1977م، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف بالعراق. ص491.

والبعث طائر ضعيف، والأجدال جمع أجدل وهو الصقر.

<sup>2</sup> البيت من مجزوء الكامل أنشدته الأخفش الأوسط في حواشيه على الكتاب، ووهم من نسبه لسبيويه، انظر: (هامش كتاب سبيويه: ج1ص176).

<sup>3</sup> شرح التسهيل لابن مالك: ج3ص272-278.

<sup>4</sup> شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1ص438.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الإضافة، ع418، 419].

فَصَلُّ يَمِينٍ، واضْطَرَّاراً وُجِدَا... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا.  
وبقي من أمثلة النصب مفعولا إلى الجرِّ مضافا إليه:

- قوله تعالى ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ المائدة: ٦٠

قُرِئَتْ بضم الباء من (عبد) وخفض (الطاغوت) مضاف إليه، وقُرِئَتْ بفتح الباء والبدال على أنه فعل ماضٍ معطوف على (لعن)، و(الطاغوت) بالنصب مفعول به.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ إبراهيم: ١٩ و﴿خَلَقَ كُلَّ﴾ النور: ٤٥

قُرِئَتْ (خالق) فيهما بألف وكسر اللام ورفع القاف وخفض (السموات والأرض وكلّ) على الإضافة، وقُرِئَتْ بفتح اللام والقاف من غير ألف ونصب (السموات والأرض وكلّ) بالفتح على المفعولية.<sup>2</sup>

فلفظ (كلّ) المضافة إلى الظاهر حكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو: أكرمت كلّ بني تميم.<sup>3</sup> فهي تقع فاعلا ونائب فاعل، واسما لكان، وخبرا لإنّ، ومفعولا مطلقا، وظرفا، ومضافا إليه، وغير ذلك كما جاءت مفعولا به في قوله تعالى ﴿خَلَقَ كُلَّ﴾ النور: ٤٥، وعليه: يجوز وقوع (كلّ) المضافة للنكرة مفعولا به دون ضعف خلافا لظاهر كلام سيبويه.<sup>4</sup> وبناء على ما تقدم يجوز إعراب (كلّ) المضافة إلى نكرة.

- ومنه قوله تعالى ﴿فَكُ رَقَبَةً﴾ البلد: ١٣

قُرِئَتْ (رقبة) بالخفض على إضافة المصدر إلى معموله، وقُرِئَتْ (رقبة) بالنصب على أنّها مفعول به في قراءة من قرأ (فكّ) بالنصب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص298.

<sup>3</sup> مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري: ج3ص91.

<sup>4</sup> الكتاب لسيبويه: ج1ص116. انظر: دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث القاهرة، القسم الأول/ الجزء الثاني: ص361-365.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص401.

## ٧ الفرع الثاني: بين الاستثناء والتوابع.

من النصب استثناء إلى الجرّ نعتاً.

- وشاهده قوله تعالى ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ﴾ النور: ٣١

قُرِئَتْ (غير) بالجرّ نعتاً لما قبله، وقُرِئَتْ بالنصب استثناء.<sup>1</sup>

- ويشبّهه قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ النساء: ٩٥

قُرِئَتْ (غير) بالرفع نعتاً ل(القاعدون)، وقُرِئَتْ بالنصب استثناء.<sup>2</sup>

كلمة (غير) اسم شديد الإبهام فهي لا تتعرف بالإضافة وإن لازمتها معنى، قال ابن السراج (ت316هـ): "فأماً: (مثل، غير، وسوى) فَإِنَّهُنَّ إِذَا أُضْفِقْنَ إِلَى الْمَعَارِفِ لَمْ يَتَعَرَفْنَ، لِأَنَّهِنَّ لَمْ يُخَصَّصْنَ شَيْئاً بَعِيْنَهُ".<sup>3</sup>

فعلى وجه إعراب كلمة (غير) نعت يتقرر جواز وصف المعرفة بالنكرة، ووجهه أنّ المعرف الجنسي؛ وهو المعرف بالألف واللام سواء كان موصلاً أم مضافاً أم مقطوعاً عن الإضافة كالنكرة في المعنى، وإن كان في اللفظ كالمعرفة، وهذا معنى قول صاحب الدر المصون: "الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فلذلك عومل معاملة النكرات".<sup>4</sup>

فالمعرف باللام قد يُقصد به الحقيقة من حيث وجود أفرادها، لا من حيث الشمول، فيصير كالنكرة، وكذلك الاسم الموصول، فيجوز حينئذٍ أن يُعامل معاملة النكرة، فيُوصف بالنكرة. وهذا الذي قدمته هو شرح لكلام سيبويه عندما ترجم للباب بقوله: هذا باب ما يكون فيه (إلاً) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير).<sup>5</sup>

وجاء على ما تقرر قول الشاعر:<sup>6</sup>

وَإِذَا أُفْرِضْتَ قَرْصًا فَاجْزِهِ... إِنَّمَا يَجْزِي الْقَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251.

<sup>3</sup> الأصول في النحو، ابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، 1418هـ/1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ج2ص5.

<sup>4</sup> الدر المصون للسمن الحلي: ج1ص71.

<sup>5</sup> الكتاب لسيبويه: ج2ص332.

<sup>6</sup> البيت من الرمل وقائله لبيد بن ربيعة: وهو في ديوانه: ص91. بإبدال (غير) بليس. انظر: (خزانة الأدب: ج9ص296-301).

**ووجه الشاهد:** نعت كلمة (الفتى) وهي معرفة بكلمة (غير) وهي نكرة، والذي سوَّغه أنَّ التعريف باللام يكون للجنس، ولا يخص واحدا بعينه، فهو مقارب للنكرة، وأنَّ كلمة (غير) مضافة إلى معرفة، فقاربت المعارف.

والاستعمال النحوي لكلمة (غير) يكون على وجهين:<sup>1</sup>

**الأول:** أن تكون صفة لنكرة كقوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ فاطر: ٣٧، ف(غير) صفة ل (صالحا)، أو صفة لمعرفة كقوله تعالى ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة: ٧، ف(غير) صفة ل (الذين) على أحد الأوجه، وهو اسم موصول معرفة.

**الثاني:** أن تقترض من (إلا) حكمها فتفيد الاستثناء كما تفيده (إلا)، وبناء على ذلك تعرب (غير) إعراب الاسم التالي ل (إلا) في ذلك الكلام فتقول: جاء القوم غير زيد، بنصب (غير)، وما جاءني أحد غير زيد، بالنصب والرفع ل (غير).

فلفظ (غير) يُعامل معاملة (إلا) في الاستثناء، وتُعرب إعراب الاسم التالي ل (إلا)، ويؤيد ذلك القراءات الواردة في ذلك مثل قوله تعالى ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَبِ﴾ النساء: ٩٥، ف (غير) بالرفع إمَّا على أنَّها صفة ل (القاعدون) لأنَّهم جنس، وإمَّا على أنَّها بدل على حدِّ قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ النساء: ٦٦، ويؤيده قراءة النصب، وانتصاب (غير) في القراءة الأخرى كانتصاب الاسم بعد (إلا) في الاستثناء الوارد بعد تمام الكلام.

وفيه أنَّ (غير) إذا وقعت بمعنى الاستثناء أُعربت إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، والاسم الواقع بعدها لا يكون إلاَّ مخفوضا بالإضافة.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَاسْتَنْتَنَ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُّعْرَبًا... بِمَا لِمُسْتَنْتَنِي بِ إِيَّا نُسْبًا.

<sup>1</sup> مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري: ج2ص453-471.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الاستثناء، ع326].

واطرادا لباب الاستثناء احتجت مخالفة شرط المبحث ذاكرا:  
من النصب استثناء إلى الرفع بدلا.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ النساء: ٦٦

قرأ ابن عامر بالنصب (قليلًا)، وكذا رُسم في مصحف أهل الشام بالألف بعد اللام.  
وقرأ الباقون بالرفع (قليل)، وكذا رُسم في باقي المصاحف؛ أي دون ألف بعد اللام.<sup>1</sup>  
إلّا: أداة حصر، وقليل: بدل مرفوع من الواو في (فعلوه)، وبدل المرفوع مرفوع مثله.<sup>2</sup>  
فالاختيار في المستثنى إذا وقع بعد تمام الكلام غير الموجب، وكان ما بعد إلّا من جنس ما قبله  
الرفع على البدل كقولك: ما في الدار أحدٌ إلّا زيدٌ، وما فعلوه إلّا قليلٌ، وعلى هذا جاءت قراءة  
الجمهور، ويجوز النصب وعليه جاءت قراءة ابن عامر، وإذا كان ما بعد إلّا ليس من جنس ما قبله  
تعين له النصب عند الجمهور غير بني تميم، كقولك: ما في الدار أحدٌ إلّا حمارًا، ومنه قوله تعالى ﴿  
وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا إِتِنَاءُ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ الليل: ١٩ - ٢٠.<sup>3</sup>

وإنما استثنيت بنو تميم، لأنهم يجيزون الرفع على البدل وإن كان ليس من جنس الأوّل.  
وعلى لغتهم جاء قول الشاعر:<sup>4</sup>

وبلدةٌ ليسَ بها أنيسٌ... إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ.

ووجه الشاهد: أنّه جعل اليعافير والعيس بدلا من الأنيس، فرفع المستثنى مع الاستثناء المنقطع.  
فقراءة ابن عامر (قليلًا) بالألف بعد اللام تخرّج على أوجه:<sup>5</sup>

التوجيه الأوّل: النصب على الاستثناء المنقطع، وذلك يجعل (قليلًا) ليسوا من جنس الفاعل،  
المعبر عنه بالواو في (فعلوه)، ويُضعف هذا القول شبه الجملة (منهم) آخر الكلام.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص250.

<sup>2</sup> المجتبي من مشكل إعراب القرآن المجيد: دط، 1426هـ، د. أحمد بن محمد الخراط، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،  
السعودية. ج1ص184.

<sup>3</sup> الحجة للفارسي: ج3ص168.

<sup>4</sup> البيت من الرجز وقائله عامر بن الحارث (جران العود). انظر: ديوان عامر بن الحارث، رواية أبي سعيد السكري، ط1، 1350هـ/1931م، دار  
الكتب المصرية، القاهرة. ص97. وهو في الكتاب لسبويه: ج2ص322.

<sup>5</sup> الكشف لمكي: ج1ص392. الحجة لأبي زرعة: ص206، 207. الحجة لابن خالويه: ص124، 125. إعراب القراءات لابن  
خالويه: ج1ص135.

**التوجيه الثاني:** أنَّ المستثنى نُصب بـ(إن) والتقدير: ما فعلوه إن لا قليلا، على جعل (إلا) مركبة من (إن) و(لا)، وليس ذلك بشيء.

**التوجيه الثالث:** أنَّ المستثنى نُصب بفعل مضمّرٍ نابت عنه (إلا) والتقدير: ما فعلوه استثني قليلا، وهذا الفعل المضمّر ينصب في الكلام التام الموجب وغير الموجب، وهذا إن صح، فهو ثمرة اختلافهم في تقدير وتحديد عامل الاستثناء.

**قال الزجاج (ت311هـ):** "فأمّا رفع إلا قليلا منهم فعلى البدل من الواو، المعنى ما فعله إلا قليلا منهم، والنصب جائز في غير القرآن على معنى: ما فعلوه استثني قليلا منهم".<sup>1</sup>

**التوجيه الرابع:** ويتضح في بيان حكم المستثنى بـ (إلا) في الكلام التام غير الموجب: إذا تقدم على (إلا) نفي أو شبهه كالنهي والاستفهام، وتأخر المستثنى عن المستثنى منه، وكان الاستثناء متصلا، ففي المستثنى وجهان:

**الوجه الأوّل:** إتياع المستثنى للمستثنى منه، وهذا هو الأفصح.

**الوجه الثاني:** نصبه على الاستثناء وهو عربي جيد، نحو: ما قام أحد إلا زيداً أو إلا زيدا، ولا يقيم أحدٌ إلا زيداً أو إلا زيدا، وهل أتى التلاميذُ إلا زيداً أو إلا زيدا.  
قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

مَا اسْتَثْنَتْ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبَ.  
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ.

وممّا يدل على صحة نصب المستثنى في الكلام التام غير الموجب قراءة ابن عامر بنصب (قليلا)، وأيضا روى سيبويه أن ذلك من كلام العرب الموثوق بعريتهم، ويتضح ذلك عند قوله: "إن بعض العرب الموثوق بعريته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدا، وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيدا، فينصب زيدا على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأوّل، ولكنك جعلته منقطعا ممّا عمل في الأوّل".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> معاني القرآن للزجاج: ج2ص72، 73.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الاستثناء، ع316، 317].

<sup>3</sup> الكتاب لسيبويه: ج2ص319.

**والخلاصة:** يجوز في الاستثناء التام غير الموجب الإتيان على حسب العوامل وهو الاختيار، والنصب على الاستثناء، وهو عربيٌّ جيدٌ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَسْرِبَاهُكَ يَفْقَعُ مِنْ أَيْتِلٍ وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ﴾ هود: ٨١  
قُرئ (امرأتك) برفع التاء فهي بدل من (أحد)، بمعنى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ستلتفت، وعليه فالمرأة من أهل لوط، وقُرئ بنصبها على الاستثناء المنقطع، وعليه فالمرأة ليست من أهل لوط.<sup>1</sup>  
وهذا إذا حُكِم الإعراب على المعنى، أمَّا إذا رجعنا إلى كلام المحققين نجدهم قد حكموا المعنى.  
قال ابن مالك (ت672هـ): "ف(امرأتك) مبتدأ والجمله بعده خبره، ولا يصح أن تجعل (امرأتك) بدل من (أحد) لأنَّها لم تسر معه، فيتضمنها ضمير الخاطبين، ودلَّ على أنَّها لم تسر معه قراءة النصب، فإنَّها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يُسري بهم، وإذا لم تكن في الذين سُري بهم لم يصح أن تُبدل من فاعل (يلتفت) لأنَّه بعض ما دلَّ عليه الضمير المجرور بـ (من)".<sup>2</sup>

ويقصد ابن مالك بالجمله بعده قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ هود: ٨١، وأمَّا ابن القيم (ت750هـ) فقد ذهب إلى أبعد من ذلك قائلا: "ويكون الاستثناء على هذا من (فأسر بأهلك) رفعا ونصبا، وإنَّما قلنا هو أولى لأنَّ المعنى عليه، فإنَّ الله تعالى أمره أن يسري بأهله إلاَّ امرأته، ولو كان الاستثناء من الالتفات لكان قد نهي المسريَّ بهم عن الالتفات، وأذن فيه لامرأته، وهذا ممتنع لوجهين: أحدهما: أنَّه لم يأمره أن يسري بامرأته، ولا دخلت في أهله الذين وعد بنجاتهم، الثاني أنَّه لم يكلفهم بعدم الالتفات، ويأذن فيه للمرأة".<sup>3</sup>

**والخلاصة:** يجوز في الاستثناء التام غير الموجب الإتيان على حسب العوامل وهو الاختيار، والنصب على الاستثناء، وهو عربيٌّ جيدٌ.

وهذا إذا لم يمنع من ذلك المعنى، أمَّا إذا لم يستقم المعنى فإن كان في الكلام ما يصح أن يكون مستثنى منه، فيحمل الاستثناء عليه وإن بعد، وإن لم يوجد حُمل ما بعد إلاَّ على الابتداء إن كان مرفوعا، وعلى الاستثناء المنقطع إن كان منصوبا.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290.

<sup>2</sup> شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، ت: د. طه محسن، ط2، 1413هـ، مكتبة ابن تيمية، بغداد. ص94، 95.

<sup>3</sup> بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج3ص65-66.

## المطلب الثاني: النداء والتبادل بين المنصوبات.

## ✓ الفرع الأول: النداء.

النداء: في اللغة: الدعاء، وفي الاصطلاح: الدعاء بأحرف مخصوصة معروفة، ولم يأت في القرآن منها إلا حرف الياء (يا).

وفيه ثلاث مسائل: نداء النكرة المقصودة، نداء المضاف لياء المتكلم، النداء يقتضي التخفيف.

## المسألة الأولى: نداء النكرة المقصود.

جاء في القرآن الكريم نداء الأعلام بكثرة، كما جاء نداء المضاف كثيرا أيضا، أمّا نداء النكرة المقصودة فقد جاء في أربعة مواضع، ثلاثة باتفاق القراء، والرابع هو موضع بحثنا، كما جاء في القرآن نداء المضاف إلى ياء المتكلم على اختلاف لغاته تبعا لكثرة القراءات فيه، وهو موضع بحثنا الثاني.<sup>1</sup>

أمّا المواضع الثلاثة المتفق عليها في نداء النكرة المقصودة فجاءت في قوله تعالى:

﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَيْ مَاءَكَ وَنَسَمَاءَ أَقْلِي ﴾ هود: ٤٤

﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ الأنبياء: ٦٩

﴿ يَجِبَالٍ أَوْيَ مَعَهُ ﴾ سبأ: ١٠

وأمّا الموضع الرابع المختلف فيه ففي قوله تعالى ﴿ قَالَ يَا بَشْرَىٰ هَذَا عَلَمٌ ﴾ يوسف: ١٩ فُرِّتْ (يا بَشْرَى) بصيغة النكرة المقصودة، وُقِرَّتْ (يا بَشْرَايَ) بصيغة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فهو معرفة.<sup>2</sup>

جاء ذلك على لسان الرجل الذي رفع يوسف عليه السلام من البئر؛ سرورا حين رأى مَنْ تعلق بالدَّلْوِ، وهو من أجمل خلق الله، وهذا المعنى الإعرابي هو الذي أخرج من النكرة المقصودة إلى المعرفِ بالإضافة. فباعتبار أنه نكرة مقصودة يُبْنَى على ما كان يُرْفَع به، أي أنه هنا يُبْنَى على الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، في محل نصب، لأنَّ المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمَر نابت عنه (يا)، وباعتبار أنه مضاف يُنصَب، أي أنه هنا منصوب على الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

<sup>1</sup> انظر ذلك بالتفصيل في كتاب: دراسات في أسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عزيمة، القسم الأول: ج3ص626.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص293.



قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدًا... عَلَى الَّذِي رَفَعَهُ قَدْ عُهُدًا.

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ، وَالْمُضَافًا... وَشَبَّهَهُ، انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا.

فابن مالك يُقرر أنّ المنادى إذا كان مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يُبنى على ما كان يرفع به، وإذا كان مفردا نكرة غير مقصودة، أو مضافا، أو شبيها بالمضاف نُصِبَ، وعلى هذا التقعيد والتفصيل وجَّهنا قراءات الباب.

المسألة الثانية: نداء المضاف إلى ياء المتكلم.

قال ابن مالك في الألفية: <sup>2</sup>

وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبَدَ عَبَدًا عَبْدِيَا.

يشير الناظم أنّ نداء المضاف إلى ياء المتكلم فيه ست لغات، اخترت شاهدا على اللغات الثلاث الأولى، اختلف القراء العشرة في قراءته على حسب هذه اللغات، كما أنّي لم أُورد جميع الآيات في هذا الباب لكثرتها، وقد سُبقت إلى ذلك فلا حاجة للتكرار، وسأذكر بعد اللغات الست لغةً سابعة لم يذكرها كثير من النحاة، جاءت بها قراءة الإمام أبي جعفر المدني في هذا النوع من المنادى:

اللغة الأولى: إثبات الياء ساكنة إذ هو الأصل ومن شواهدا قوله تعالى:

﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ الزخرف: ٦٨

حيث قرأ (يا عبادي) المدنيان وأبو عمرو وابن عامر بإسكان الياء وصلا ووقفا. <sup>3</sup>

اللغة الثانية: إثبات الياء مفتوحة للتخفيف ومن شواهدا قوله تعالى:

﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ الزخرف: ٦٨

حيث قرأ (يا عبادي) شعبة ورويس بخلاف بفتح الياء وصلا وإسكانها وقفا. <sup>4</sup>

اللغة الثالثة: حذف الياء تخفيفا وبقاء الكسرة قبلها دليلا عليها ومن شواهدا قوله تعالى:

﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ الزخرف: ٦٨

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب أنواع المنادى وحكم كل نوع، ع576، 578].

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ع591].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

حيث قرأ (يا عبداً) حفص ورويس في وجهه الثاني، وروح وحمزة والكسائي وخلف العاشر بحذف الياء تخفيفاً وصلاً ووقفاً، وبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها.<sup>1</sup>

ومن هذه اللغة قوله تعالى ﴿يَبْنِي﴾ هود: ٤٢ وكل ما ورد من (يا بني) في القرآن<sup>2</sup> في غير قراءة من فتح الياء، حيث قرئت بكسر الياء، ويترتب عليه حذف ياء المتكلم وبقاء ما قبلها مكسوراً كالصحيح لأن (يا بني) فيه ثلاث ياءات: ياء التصغير، وياء هي لام الكلمة مقلوبة عن الواو، وياء المتكلم، أدغمت ياء التصغير فيما بعدها، ثم حُذفت الياء الثالثة وهي ياء المتكلم.<sup>3</sup>

**اللغة الرابعة:** قلب ياء المتكلم ألفا (يا عبداً) وقد ورد لها شواهد في القرآن الكريم منها قوله

تعالى ﴿يَتَأَسَفْنَ عَلَىٰ يَوْسُفَ﴾ يوسف: ٨٤ و ﴿بَحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ﴾ الزمر: ٥٦

**اللغة الخامسة:** حذف الألف المقلوبة عن ياء المتكلم، والفتحة قبلها دليل عليها (يا عبداً)، ولم يرد

لهذه اللغة شواهد في القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، ولها في كتب النحو شواهد شعرية.<sup>4</sup>

**اللغة السادسة:** معاملة المضاف إلى ياء المتكلم معاملة المفرد في بنائه على الضم (يا عبداً)، ومن

شواهدا قوله تعالى ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ الأنبياء: ١١٢

قرأ أبو جعفر (قل) بضم القاف وحذف الألف وإسكان اللام على الأمر، وقرأ كلمة (رب) بضم الباء على أنها ضمة بناء، وهي إحدى اللغات الجائزة في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو: يا غلام؛ فهو مبني على الضم على نية الإضافة، وقرئت بحذف الياء وبقاء ما قبلها مكسوراً، وهي لغة مشهورة.<sup>5</sup>

**وفي هذه الحرف إشكال:** ووجهه في قراءة الإمام أبي جعفر المدني أنه لا يجوز نحواً أن يُقال: رجل

أقبل، حتى تقول: يا رجل، أو ما أشبهه.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص370.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289. وهي: هود: 42 ويوسف: 5 ولقمان: 16/13 ولقمان: 17 والصفات: 102.

<sup>3</sup> المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت. ج4ص245-249.

<sup>4</sup> شرح التصريح على التوضيح وهو شرح العلامة خالد الأزهرى على أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام، ت: محمد

باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1421هـ/2002م. ج2ص232-234.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص325.

<sup>6</sup> إعراب القرآن للنحاس: ص614.

وذكرها ابن جني (ت392هـ) ثم قال: "هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفا ل(أي)".<sup>1</sup>

وقال أبو حيان (ت745هـ): "وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون وصفا ل (أي) بعيد، باباه الشعر".<sup>2</sup>

غير أنّ لهذه القراءة عدة توجيهات على غرار حملها على الإتيان أظهرها:

**التوجيه الأول:** أنّه ليس من نداء النكرة المقبل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة في يا غلامي، وهي أن تُنبه على الضم ناويا بالإضافة وأنت تريدها بنيتها، فمعنى (رب): يا رب.<sup>3</sup>

**التوجيه الثاني:** أنّه منها أي: أنّه منادى نكرة، أصله: يا ربُّ كما تقول: يا رجل، وقد رُوي عن العرب قولهم: افتدِ مخنوق<sup>4</sup>، وأصبح ليل<sup>5</sup>، وأطرق كرا<sup>6</sup>، أي يا مخنوق، ويا ليل، ويا كروان.

غير أنّ المثال يُلحقه كثير من النحويين بالشعر قال ابن جني (ت392هـ) بعد ذكره لهذه الأمثلة بعينها: "وعلى أنّ الأمثلة عندنا وإن كانت منشورة، فإنّها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك، قال أبو علي الفارسي: لأنّ الغرض في الأمثال إنّما هو التيسير كما أنّ الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة".<sup>7</sup>

وأولى القولين بالصواب في توجيه قراءة الإمام أبي جعفر المدني هو القول بأنّ الضم جاء على لغة جائزة، وهي للتنبية على الضم وأنت تريد بالإضافة، وكان هذا القول أولى بالصواب لأنّه لا نزاع فيه، كما نُوزع في الثاني.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> المحتسب لابن جني: ج2ص69.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص319.

<sup>3</sup> الدر المصون للسمين الحلبي: ج8ص218.

<sup>4</sup> مجمع الأمثال للميداني: ج2ص78.

<sup>5</sup> مجمع الأمثال للميداني: ج1ص403.

<sup>6</sup> مجمع الأمثال للميداني: ج1ص432.

<sup>7</sup> المحتسب لابن جني: ج2ص70.

<sup>8</sup> مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز بن علي الحربي، ط1، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية. ص367.

قال ابن الجزري (ت833هـ): "وليس ضمه على أنه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل الرازي؛ لأنّ هذا ليس من نداء النكرة المقبل عليها".<sup>1</sup>

والخلاصة: يجوز حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً ل(أي).

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَعَبَّرُ مَنْدُوبٍ، وَمُضَمَّرٍ، وَمَا... جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمًا.

وَدَاكٍ فِي اسْمِ الْجِنْسِ، وَالْمُشَارِ لَهُ... قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرُهُ عَاذِلَةً.

وابن مالك يُقرر جواز حذف حرف النداء إلاّ مع المندوب أو الضمير أو المستغاث، وهذا الحذف

يَقُلُّ مع اسم الجنس كما في قراءة الباب، ومع اسم الإشارة كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ

تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ البقرة: ٨٥، أي: يا هؤلاء.

اللغة السابعة: وردت قراءة لأبي جعفر تُشير إلى لغة سابعة غير الستة المشهورة السابقة في نداء

المضاف إلى ياء المتكلم، وهي الجمع بين ياء المتكلم والألف التي هي عوض عنها، وذلك في قوله

تعالى ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ الزمر: ٥٦

قرأ أبو جعفر (يا حسرتاي) بياء أخرى بعد الألف المقلوبة عن ياء المتكلم<sup>3</sup>، وفيه جمع بين العوض

والمعوض عنه في باب النداء.<sup>4</sup>

فقراءة أبي جعفر المدني (يا حسرتاي) بياء المتكلم بعد الألف، حُرِّجت على الجمع بين العوض

وهو الألف والمعوض عنه وهو الياء، والآية والقراءة استشهد بها ابن مالك حيث قال: "قال ابن

جني في المحتسب: قرأ أبو جعفر (يا حسرتاي) فجمع بين العوض والمعوض عنه لأنّ الألف عوض

عن ياء المتكلم، وجعل من ذلك يا أبت لأنّ التاء عوض عن ياء المتكلم".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص325.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المنادى، ع574، 575].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363.

<sup>4</sup> المحتسب لابن جني: ج2ص237، 238. البحر المحيط لأبي حيان: ج7ص435.

<sup>5</sup> شرح التسهيل لابن مالك: ج3ص407.

## المسألة الثالثة: النداء يقتضي التخفيف.

- ومنه قوله تعالى ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ يوسف: ٤ حيث جاء، وهي ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ مريم: ٤٢ ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ مريم: ٤٣ و ﴿يَتَأَبَّتْ لَا﴾ مريم: ٤٤ و ﴿يَتَأَبَّتْ إِنِّي أَخَافُ﴾ مريم: ٤٥ و ﴿يَتَأَبَّتْ أَسْتَجِرُّهُ﴾ القصص: ٢٦ و ﴿يَتَأَبَّتْ أَفْعَلُ﴾ الصافات: ١٠٢

فُرِّتَتْ بفتح التاء في السور جميعها، وُقُرِّتْ بكسر التاء فيهن<sup>1</sup>.

توجيه قراءة فتح التاء:

الوجه الأول: أن أصلها يا أبتا حيث أبدل ياء الإضافة ألفا، ثم حذف الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها، كما تحذف الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها.

الوجه الثاني: التاء جيء بها عوضا عن ياء المتكلم، وأصل حركة ياء المتكلم الفتح.

الوجه الثالث: أن أصله (يا أبتة) فيوقف عليها بالهاء، ثم رُخِّمَت فصارت يا أبت كما في قولهم: يا طلح مرخمة، ثم تعود إليه التاء يا طلحة.

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>2</sup>

كَلَيْبِي لِهَمِّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ... وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ.

ووجه الشاهد ما قاله صاحب الجمل: "فنصب أميمة لأنه أراد الترخيم، فترك الاسم على أصله، وأخرج على التمام، ونُصِبَ على نية الترخيم، وقال قوم: نصبه على الندبة، والتفسير الأول أحسن".<sup>3</sup>

الوجه الرابع: أن أصله (يا أبتاه) مندوبا، ثم حُذِفَت الهاء والألف منه، وبقيت التاء مفتوحة للدلالة على الألف المحذوفة.<sup>4</sup>

فالأصل في النداء التخفيف كما في قراءة هذا الحرف، فمنهم من حمل تخفيفه على الندبة، ومنه من حمله على الترخيم، وكلا الأسلوبين جيدٌ في اللغة العربية.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص293.

<sup>2</sup> البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني. انظر: ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. دار المعارف. ص40. وهو في الكتاب لسبويه: ج2 ص207.

<sup>3</sup> الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ/1995م. ص11.

<sup>4</sup> إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، 1390هـ/1971م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ج1 ص297.

## ✓ الفرع الثاني: التبادل بين المنصوبات.

وقع لي جملة من القراءات، اختلف في إعرابها من قراءة إلى أخرى، غير أنّها لا تخرج عن حال النصب، فأوردتها تحت هذا الفرع مستفيداً منها ضوابط وقواعد نحوية كالآتي:

## بين المفعول به والمفعول المطلق (المصدر):

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَعْتَرَفَ عُرْفَهُ يَدْوَاهُ﴾ البقرة: ٢٤٩

فُرِّتَتْ (غرفة) بضم الغين وهي اسم للماء المغترف فتكون مفعولاً به.

وَفُرِّتَتْ (غرفة) بفتح الغين اسم مرة فتكون مفعولاً مطلقاً.<sup>1</sup>

وبالجمع بين القراءتين نلاحظ أنّ المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله نحو قولك: (اغترف غُرْفَةً)، أو بيانا لنوعه نحو (اغترفُ غُرْفَةَ الملوك)، أو عدده نحو (شربتُ غُرْفَتَيْنِ)، وأنّه يُنتصب بمصدر مثله، أو وصف عامل، أو بفعل كما في قراءة الباب (اغترف).

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ... مَدْلُوبِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مَنْ أَمِنْ.

يُمَثِّلُهُ أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ نُصِبَ... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَدَّيْنِ انْتُخِبَ.

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا... كَسَبَرْتُ سَيَّرْتَيْنِ سَيَّرَ ذِي رَشْدٍ.

وفائدة ذكر أحوال المفعول المطلق، أنّهم قالوا أنّ المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله؛ لأنّه مسوق لتقويته وتقديره، والحذف مُنافٍ لذلك، ويمكن أن يستدل على ذلك بقراءة الباب، ولا يسلم لهم ذلك، وقد قال ابن مالك موافقاً لهم في الخلاصة:<sup>3</sup>

وَحَدَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أَمْتَنَعُ... وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَّسَعٌ.

ومّا قرره النحاة أنّه لا يجوز تثنية أو جمع المصدر المؤكّد لعامله بل يجب إفراده.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحِدٍ أَبَدًا... وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص230.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المفعول المطلق، ع286، 287، 288].

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المفعول المطلق، ع291].

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المفعول المطلق، ع290].

والحقُّ أنَّ هذه القاعدة غير لازمة لأنَّ غاية ما استدل به النحاة أنَّ المصدر المؤكَّد بمثابة تكرار الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع، وهذا قياس باطل لا يُسلم لهم في مقدمته، وهي أنَّ المصدر المؤكَّد لعامله يُقصد به تكرار الفعل؛ خاصة إذا علمنا اختلافهم في أصل المشتقات، ثمَّ إنَّ هذا القياس مردود بالسمع في قوله تعالى ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ النحل: ١٢ حيث قرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة، ووافقه حفص في الكلمتين الأخيرتين، وهما (والنجوم مسخرات)، وقرأ الباقون بنصب الأربعة مع كسر تاء (مسخرات) <sup>1</sup> على أنَّها مفعول مطلق مؤكَّد لعامله، وهو (سخر) أوَّل الآية، وهذا أحد أقوى الأوجه الإعرابية كما مرَّ معنا في بابه.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ۗ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدًا ﴾ الفجر: ٢٥ - ٢٦  
قُرِّئَتْ (لا يُعَذِّبُ) و (لا يُوثِقُ) بالبناء للفاعل وهو (أحد) بعدها، ونصب (عذابه) و (وثاقه) على المفعولية، وقُرِّئَ الفعلين بفتح الذال والياء بالبناء للمفعول ونائب الفاعل (أحد) أيضا، ونصب (عذابه) و (وثاقه) على المصدرية. <sup>2</sup>

وفيه: يجوز للمفعول به إذا لم ينب عن الفاعل أن يُنصب على المصدرية، وسيأتي معنا في المطلب الخاص بالأسماء العاملة عمل الأفعال: أنَّ المفعول به والمفعول المطلق ينوبا عن بعضهما.

### بين الحال المفرد والحال الجملة:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ أَوْجَاءُ وَكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَنِّلُوكُمْ ﴾ النساء: ٩٠  
قُرِّئَتْ (حَصِرَتْ) بصيغة الفعل الماضي و(صدورهم) فاعله، وتكون الجملة في محل نصب حال بتقدير: (قد)، وقرأ يعقوب وحده (حصرة) بفتح التاء مع التنوين ليكون وصفا منصوبا على الحال، و(صدورهم) فاعله أيضا. <sup>3</sup>

فالاسم في قراءة يعقوب حال، فيكون الفعل في قراءة الجماعة حالا كذلك، وهو مذهب الكوفيين في جواز وقوع الحال من الماضي، ومنعه البصريون وصرخوا قراءة الجمهور على أربعة وجوه: <sup>4</sup>

الوجه الأوَّل: أن تكون صفة لقوم المجرور في أوَّل الآية ﴿ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ﴾ النساء: ٩٠

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص302، 303.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص400.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251.

<sup>4</sup> الإنصاف لابن الأنباري: ج1ص212-216. معاني القرآن للفراء: ج1ص282. مغنيبيب لابن هشام: ج5ص254-256.

**الوجه الثاني:** أن تكون صفة لـ (قوم) مقدر ويكون التقدير: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع.

**الوجه الثالث:** أن يكون خبرا بعد خبر أي: أو جاءوكم ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

**الوجه الرابع:** أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال كأنه قال ضيق الله صدورهم.

وورد الماضي في بعض الآيات حالا غير مسبوق بـ (قد) كقوله تعالى:

﴿ وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ النمل: ١٤

﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾ آل عمران: ١٦٨

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ آمِنًا فَأَخِيذْكُمْ ﴾ البقرة: ٢٨

﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ﴾ الأنعام: ١٠٠

فيجوز إذا مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماض مطلقا، سواء سُبقت بـ(قد) وهو الكثير، أم لم تُسبق بها وهو القليل كآيات السالفة الذكر، وأصرح منها قوله تعالى ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ النساء: ٩٠ (فحصرت) جملة فعلية في موضع حال، والتقدير (حصرة صدورهم) والدليل على هذا التقدير قراءة يعقوب الحضرمي.

**بين الظرف المتصرف والظرف غير المتصرف:**

- وشاهده قوله تعالى ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ الأنعام: ٩٤

فُرِّتْ (بينكم) بالنصب فهو ظرف مكان غير متصرف، وفاعل (تقطع) ضمير يعود على معنى الوصل، وفُرِّتْ بالرفع على أنَّها فاعل.<sup>1</sup>

قال ابن مالك (ت672هـ) فيه: "ويساوي (أمام) ... (بين) يُقال في الظرفية جلست بين زيد

وعمر، قال تعالى ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ الروم: ٢١، ويُقال في التجرد من الظرفية

هو بعيد بين المنكبين نقي بين الحاجبين ... ومنه قوله تعالى ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ الأنعام: ٩٤ في قراءة غير نافع وحفص والكسائي".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص260.

<sup>2</sup> شرح التسهيل لابن مالك: ج2ص230، 231.



قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَعَيْرَ ظَرْفٍ... فَذَاكَ ذُو تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ.  
وَعَيْرٌ ذِي التَّصْرُفِ الَّذِي لَزِمَ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ.

فاسم الزمان واسم المكان ينقسم إلى متصرفٍ، وغير متصرفٍ، فالمتصرف منهما ما استعمل ظرفاً وغير ظرفٍ، أي يمكن أن تتسلط عليه العوامل فيُعرب بحسبها، وغير المتصرف هو: ما لا يُستعمل إلا ظرفاً فيُنصب على الظرفية لا غير.

### بين الحال والظرف:

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ الأنعام: ١١١

فُرِّتَتْ (قبلاً) بضم القاف والباء ليكون حالاً بمعنى جماعة.

وُفِّرَتْ بكسر القاف وفتح الباء ليكون ظرفاً بمعنى جهة وناحية.<sup>2</sup>

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>3</sup>

وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنِ مَكَانٍ مَصْدَرٌ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ.

يكثر إقامة المصدر مُقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ نحو: آتِيكَ قُدُومَ الْحَاجِّ، إِذِ الْأَصْلُ آتِيكَ وَقَدْ قُدُومَ الْحَاجِّ. فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كلِّ مصدر لقوة دلالة الفعل على الزمن، وأمّا نيابة المصدر عن ظرف المكان فهي قليلة كقولك: جلست قُرْبَ زَيْدٍ أَي: مَكَانَ قُرْبَ زَيْدٍ، فحذف المضاف وهو (مكان) وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، فَأُعْرِبَ بِإِعْرَابِهِ، وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى الظرفية، ويُمكن أن تُمثل لهذا بقراءة الباب خلافاً لابن عقيل حيث قال: "ولا ينقاس ذلك فلا تقول: آتِيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ تَرِيدُ مَكَانَ جُلُوسِهِ".<sup>4</sup>

### بين ذكر المفعول به وحذفه:

- وشاهده قوله تعالى ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ هود: ٤٦

فُرِّتَتْ (فلا تسألن) بنون مخففة مكسورة محذوفة ياء المتكلم، وهي المفعول به.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الظرف، ع308، 309].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص261، 262.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الظرف، ع310].

<sup>4</sup> شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، دط، 1424هـ/2003م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. ج2ص462.

وَقُرِّتْ بنون خفيفة مكسورة أيضا مع ثبوت الياء.

وَقُرِّتْ بنون مشددة مكسورة مع ثبوت الياء أيضا.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾ هود: ١٠٥، ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ الكهف: ٦٤،

﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرُ﴾ الفجر: ٤

قُرِّتْ (يأتي، نبغي، يسري) بحذف الياء وصلا ووقفا.

وَقُرِّتْ بإثباتها وصلا ووقفا على الأصل، وَقُرِّتْ بإثباتها وصلا وحذفها وقفا.<sup>2</sup>

وفيه جواز الوقف على المعتل كالوقف على الصحيح بحذف الحركة.

- ومنه قوله تعالى ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾ إبراهيم: ٢٢

قُرِّتْ (أشركتمون) بحذف ياء المتكلم وصلا ووقفا؛ لدلالة الكسرة قبلها عليها.

وَقُرِّتْ بإثباتها وصلا ووقفا على الأصل.

وَقُرِّتْ بإثباتها في الوصل وحذفها في الوقف لأنه محل تغيير.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿قَالَ أتمدونن بمال﴾ النمل: ٣٦

قُرِّتْ (أتمدونن) بنونين الأولى نون رفع، والثانية نون وقاية، دون إدغام مع حذف ياء المتكلم

والاكتفاء بالكسرة قبلها، وَقُرِّتْ (أتمدوي) بإدغام النونين مع إثبات الياء وصلا ووقفا، وَقُرِّتْ أيضا

بنونين دون إدغام مع إثبات الياء وصلا (أتمدونن<sup>٤</sup>).

### بين التميز والحال:

- ومنه قوله تعالى ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا﴾ يوسف: ٦٤

قُرِّتْ (حافظا) بصيغة اسم الفاعل.

وَقُرِّتْ (حفظا) بصيغة المصدر، والكلمة منصوبة على التميز أو الحال.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص292، 316، 400.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص301.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص340.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295، 296. إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج2ص314.

وإنما جاز إعرابه تميزاً لأنه يصدّق عليه حدّه وهو: كلُّ اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال ذات أو نسبة.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكْرَةٌ... يُنْصَبُ تَمِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ.

وجاز إعرابه حالاً لكثرت مجيء الحال مصدراً نكرة، وإن كان ليس بمقيسٍ لمجيئه خلاف الأصل، كقولك: زيدٌ طلع بعتةً ف (بعتةً) مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال والتقدير: زيد طلع باغتاً.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>2</sup>

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ... بِكَثْرَةِ كِبَعْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ.

وهذا الذي ذكرته هو مذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه (ت180هـ)، وذهب الأخفش (ت215هـ) والمبرد (ت285هـ) أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير عندهم: طلع زيدٌ يَبْعَتُ بَعْتَةً ف (يَبْعَتُ) عندهم هو الحال، لا (بَعْتَةً)، ووافقهم الكوفيون غير أنّ الناصب عندهم هو الفعل المذكور وهو (طلع)، ويؤوّلونه بفعل من لفظ المصدر والتقدير عندهم: زيدٌ بَعَتَ بَعْتَةً، فيؤوّلون (طلع) ب (بغت) وينصبون به (بَعْتَةً). <sup>3</sup>

بين المفعول لأجله والحال:

- ومنه قوله تعالى ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ فاطر: ٨

فُرِئَتْ (تَذْهَبُ) بفتح التاء والهاء وهو فعل لازم فاعله (نفسك)، وقرأه أبو جعفر وحده (تُذْهَبُ) بضم التاء وكسر الهاء ونصب السين فهو فعل متعدّد، فاعله ضمير المخاطب و(نفسك) مفعوله. <sup>4</sup> والمعنى على قراءة الرفع: نفسك لا تُذْهَبُ تحسراً، وعلى قراءة النصب: أنت لا تُذْهَبُ نَفْسُكَ تحسراً.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب التميز، ع356].

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الحال، ع337].

<sup>3</sup> شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ج2ص500.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

واختلف في إعراب (حسرات) على القرائتين، فمنهم من أعربه حالا، ومنهم من أعربه مفعولا لأجله.<sup>1</sup>

والإعراب الراجح أنَّها حال، وذلك أيّ أعمت النظر في تعريف المفعول لأجله وشروطه؛ فلم يتضح لي وجه كونه مفعولا لأجله، وبيان ذلك أنَّ المفعول له هو المصدر المُفهم علة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل.<sup>2</sup>

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

يُنصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِذَا... أَبَانَ تَعْلِيلًا ك: جُدَّ شُكْرًا وَدِنٌ.

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ... وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ قُتِدَ.

فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يُمْتَنَعُ... مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنَعٍ.

فكلمة (حسرات) غير صريحة في التعليل، ويُمكن أن تنفصل عن عاملها (تذهب) فلا تشاركه في الوقت، فهي لم تستكمل شروطها؛ لذا ترجح إعرابها حالا.

بين المفعول به والمنادى:

- وشاهده قوله تعالى ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ

أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ غافر: ٤٦

قُرِئَتْ بوصول همزة (ادخلوا) وضم الخاء، ويتبدئون بضم الهمزة على الأمر لهم بالدخول، والمعنى: ويوم تقوم الساعة نقول: ادخلوا يا آل فرعون كما في قوله تعالى ﴿أَدْخِلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ غافر: ٧٦ وقوله تعالى ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ﴾ الأعراف: ٣٨ وموقع (آل فرعون) النصب على النداء، والمفعول به هو (أشد العذاب)، وقُرِئَتْ بقطع الهمزة مفتوحة في الحالين، وكسر الخاء على جهة الأمر للملائكة بإدخالهم أي: يقال للملائكة: ادخلوا آل فرعون، فيكون (آل فرعون) مفعولا به أولًا؛

<sup>1</sup> إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس وأحمد محمد حميدان وإسماعيل محمود القاسم، ط1، 1425هـ، دار المنير ودار الفارابي، دمشق. ج3ص77.

<sup>2</sup> شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ج2ص450.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المفعول له، ع298، 299، 300].

لوقوع الفعل عليهم بدليل الكلام قبله، وهو قوله تعالى (النار يعرضون عليها)، فهم حينئذٍ مفعولون ليأتلف الكلام على نسق واحدٍ، ويكون (أشدَّ العذاب) مفعولاً به ثانٍ.<sup>1</sup> وفيه التباين بين الفعل الماضي وفعل الأمر، وفيه كذلك أنَّ المنادى يسدُّ مسدَّ المفعول به في الفعل المتعدي لواحد، ويسدُّ مسدَّ أحد مفعولي الفعل المتعدي لاثنتين، وفيه جواز حذف حرف النداء وقد سبق معنا. وفيه أنَّ المنادى مفعول به في المعنى فقولك: يا زيد معناه: أدعو زيدا، فالمنادى منصوب بفعل محذوف ناب عنه حرف النداء.

### بين ظرف الزمان و ظرف المكان.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ الحاقة: ٩

قُرِّئَتْ (قَبْلَهُ) بفتح فسكون، فهو ظرف الزمان المناقض ل(بعده).

وقُرِّئَتْ (قَبْلَهُ) بكسر ففتح، فهو ظرف المكان الذي بمعنى (عنده).<sup>2</sup>

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

الظَرْفُ وَفَتْ أَوْ مَكَانٌ ضَمِينًا... (في) بِاطِّرَادٍ كَهُنَّا امْكُتُّ أَرْفُنَا.

الظرف هو الاسم المنصوب المقدر ب(في)، ويدل على الزمان أو المكان، ويجمعهما أكثر النحاة في باب واحد لاشتراكهما في أكثر الأحكام، وقد تقارضا في هذه الآية فسبحان الله.

### بين ظرف الزمان الماضي و ظرف الزمان المستقبل.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ﴾ المدثر: ٣٣

قُرِّئَتْ (إِذَا) بإسكان الدال من غير ألف بعدها، فهو ظرف للماضي من الزمان، و(أدبر) بهمزة مفتوحة وإسكان الدال بعدها، فعل ماضٍ قد مضى، بمعنى والليل إذ تولى، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة.

وقُرِّئَتْ (إِذَا) بألف بعد الدال فهو ظرف للزمن المستقبل، و(دبر) بفتح الدال من غير همزة قبلها، بمعنى أنه لم يمض فهو مستقبل، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص365. الحجة لأبي زرع: ص633، 634.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص389.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الظرف، ع303].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص393. الكشف لمكي: ج2ص347.

وسياتي معنا أنّ (إذ وإذا) من الحروف الملازمة للإضافة؛ فأما (إذ) فتضاف إلى الجملة بنوعيتها، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، وأما (إذا) فلا تضاف إلّا إلى الجملة الفعلية.

## المبحث الرابع: التباين بين الحركات الأصلية والفرعية في القراءات وأثره في صياغة القواعد النحوية.

المطلب الأوّل: التباين الحاصل بين حركات الإعراب والبناء في القراءات العشر.

✓ الفرع الأوّل: بين الرفع على الإعراب والفتح على البناء:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ ﴾ المائدة: ١١٩

قرأ نافع وحده (يوم) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.<sup>1</sup>

جمهور النحاة يُجيزون الإعراب والبناء في الظروف المبهمة المحمولة على (إذ) و(إذا) عند إضافتها إلى جملة فعلية فعلها مبنيٌّ، سواء أكان البناء أصلياً أم عارضاً، ويستدلون بأشعار منها قول الشاعر:<sup>2</sup>

على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصَّبَا... وقلت أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ.

ووجه الشاهد: جواز البناء على الفتح، والإعراب بالجرِّ في كلمة (حين) وقد رُوي بالوجهين.<sup>3</sup>

وأما إذا أُضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب، أو جملة اسمية، فجمهور البصريين يوجبون الإعراب، ويستدلون بقراءة الجمهور في قوله تعالى ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ ﴾ المائدة: ١١٩ برفع (يوم) على أنّه خبر للمبتدأ (هذا)، و(يوم) مضاف إلى (ينفع) وهو معرب؛ فأعرب كونه مضافاً إلى معرب، وقراءة النصب عندهم إمّا على أنّه ظرف للقول، و(هذا) محله النصب على أنّه مفعول به للقول، أي: قال الله هذا القول في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وإمّا على أنّ (هذا) مبتدأ والظرف خبره.

وأما الكوفيون والأخفش (ت215هـ) والفراسي (ت377هـ) فيجيزون الإعراب والبناء، ويرجحون الإعراب في قراءة الرفع، والبناء في قراءة النصب، لأنّ أصل الإضافة للأسماء، وأن يضاف الاسم المفرد إلى مثله، فإذا أُضيف إلى جملة، أو فعل ماضٍ أو مستقبل فقد أُخرج عن أصله، فبُني لإزالته عن جهته، ف(يوم) مبني في موضع رفع على أنّه خبر (هذا)، وإمّا بُني كونه مضافاً إلى الفعل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256.

<sup>2</sup> البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ص32: وهو في الكتاب لسبيويه: ج2ص330.

<sup>3</sup> خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي: ج5ص123-128.

<sup>4</sup> التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج1ص477.

وبناء على ما تقدم يجوز البناء والإعراب في أسماء الزمان المبهمة المحمولة على (إذ) و(إذا)، خلافا لما أوجبه البصريون، ومن غير ترجيح لوجه الإعراب على البناء خلافا للكوفيين،<sup>1</sup> ولا يُؤثر في هذا الحكم كون الأصل في الإضافة أمَّا للأسماء، أو كون الأصل أن يُضاف الاسم إلى مفرد مثله، وقد أشار ابن مالك إلى هذه الأقوال حيث قال في الألفية:<sup>2</sup>

وَابْنِ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَادَ قَدْ أُجْرِيَا... وَاحْتَرَّ بِنَا مَتَلُو فَعَلٍ بِنِيَا.  
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا... أَعْرَبَ، وَمَنْ بِنَا فَلَنْ يُفَنَّدَا.

- ومنه قوله تعالى ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ الأنعام: ٩٤

قُرِيءَ (بينكم) بالرفع على أنه فاعل، وبالفتح على أنه مبني على الفتح في محل رفع فاعل، على أحد الأوجه الإعرابية، كما يمكن أن يكون على قراءة النصب ظرفا، والفاعل مضمرة على تقدير: تقطع الوصل بينكم، ويمكن أن يكون وصفا لمحذوف على تقدير: تقطع شيء بينكم.<sup>3</sup> ولقد أنكر بعض النحويين قراءة النصب لأنها تخالف في نظرهم القاعدة النحوية.

جاء في اللسان: "وكان أبو حاتم يُنكر هذه القراءة ويقول: من قرأ (بينكم) بالنصب، لم يجز إلا بموصول كقولك: ما بينكم، قال ولا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة، لا تجيز العرب: إنَّ قام زيد، بمعنى إنَّ الذي قام زيد، قال أبو منصور: وهذا الذي قاله أبو حاتم خطأ".<sup>4</sup>

وبناء على القراءة المتواترة يجوز النصب كما يجوز الرفع في كلمة (بين) من قوله تعالى ﴿لَقَدْ نَقَطَ

بَيْنَكُمْ﴾ الأنعام: ٩٤ ويترتب عليه:

وبناء على جواز حذف الموصول وبقاء الصلة، يتقرر أنَّ صلة الموصول كما تكون جملة، تكون شبه جملة، وهي هنا الظرف (بين).

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>5</sup>

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُضِلَ... بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ.

<sup>1</sup> ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، ط1، 1422هـ/2001م، مؤسسة الرسالة. ج2ص342.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الإضافة، ع401، 402].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص260. التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج1ص522.

<sup>4</sup> لسان العرب لابن منظور مادة بين. ج13ص63.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الموصولات، ع97].



وفيه: جواز حذف الموصوف وبقاء الصفة، وهو ما يسمى بالاتساع وسيأتي معنا كثيرا.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقِلٌ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ.

- ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطْقُونَ﴾ الذاريات: ٢٣

قُرِيءَ (مثل) بالفتحة، إمَّا على أَنَّهُ نعت لحقِّ المرفوع قبله، وبُني لإضافته إلى غير متمكن، وإمَّا على أَنَّهُ حال، والإعراب الأوَّل أرجح؛ لأنَّهُ قُرِيءَ بالرفع على الإعراب نعتا لكلمة (حقُّ) المرفوعة قبله. <sup>2</sup>

وفيه أنَّ البناء لأجل الإضافة إلى مبنٍ، ومثله الإعراب لأجل الإضافة إلى معرب ليس مطلقًا.

فلا يجوز أن تلفظ كلمة (غلامك) بالفتح في قولك: مررت بغلامك، وقام غلامك، بحجَّة أَنَّهُ مضاف إلى مبنٍ، بل له مواضع ولم يطرد فيها، وعلى هذه القاعدة جاء في قول الشاعر: <sup>3</sup>

أَهْمُ بِأَمْرِ الْحَرَمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ... وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزْوَانِ.

بَفَتْح (بين) مع إضافته لمعرب، وأفصح منه قراءة الباب وهي قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ﴾

الذاريات: ٢٣ ، وقراءة بعض السلف قوله سبحانه وتعالى ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ﴾ هود: ٨٩ بالفتح في كلمة (مثل). <sup>4</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النعت، ع519].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص377.

<sup>3</sup> البيت من الطويل وأوَّل من قاله صخر بن عمرو أخو الخنساء. انظر: لسان العرب: ج15ص319. وخرانة الأدب: ج1ص438.

<sup>4</sup> وهي قراءة مجاهد، وابن أبي إسحاق، وأبي حيوة، وغيرهم: معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: ج4ص126.

## ٧ الفرع الثاني: بين الجر على الإعراب والفتح على البناء:

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ هود: ٦٦ ، ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾ المعارج: ١١  
 قُرِئَتْ (يومئذ) بكسر الميم فيهما مضافا إلى ما قبله على الإعراب.  
 وقُرِئَتْ بفتح الميم فيهما مضافا إليه على البناء.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمِئِذٍ آمِنُونَ﴾ النمل: ٨٩  
 قُرِئَتْ (فرع) بالتنوين ونصب (يوم) على الظرفية، وقرأ الباقون (فرع) بدون تنوين وإضافته إلى يوم،  
 ومنهم من بنى (يوم) على الفتح، ومنهم من جره على الإعراب.<sup>2</sup>
- وجّه النحاة قراءة البناء على جعل (يوم) و(إذ) كالكلمة الواحدة، فهي كتركيب خمسة عشر، وحبّبتهم  
 أن (إذ) حرف والحروف لا يُضاف إليها، لأنّها كالأفعال، فلهذا بُنِيَتْ (يوم) على الفتح، وكذلك قالوا  
 تكون (يوم) مبنية لأنّ ظرف الزمان إذا أُضيف إلى مبنٍ، جاز بناؤه، لما في الظرف من الإبهام، ولأنّ  
 المضاف يكسب كثيرا من المضاف إليه، كالتعريف والتذكير والتأنيث والإعراب والبناء.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص289.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص340.

<sup>3</sup> الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه: ص136.

## المطلب الثاني: التباين بين الأسماء المصروفة والممنوعة من الصرف في القراءات.

ذكر النحويون أنَّ الاسم يُمنع من الصرف -التنوين- لعلة واحدة وهي: كونه على صيغة منتهى الجموع، أو كون آخره ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة، أو لعلتين هما:

الأولى: العلمية مع التركيب أو التأنيث أو العجمة أو وزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل.

الثانية: الوصفية ومعها وزن الفعل أو الزيادة أو العدل، فإذا فُقد سبب من ذلك صُرف.

وباستعراض ذلك وتطبيقه على كتاب الله بقراءاته المتواترة، وجدت كلمات صُرفت في قراءة، ثم مُنعت من الصرف في قراءة أخرى، وفي الموضوع الواحد باعتبار وجود السبب وعدمه.

كما حققت أنَّ صرف ما لا ينصرف لغة عربية أصالةً، وعلى هذا فلا نحتاج إلى تخريجها على غير قياسٍ مطردٍ، كما سأبين تأصيلاً جواز صرف ما لا ينصرف في نثر وشعر، وفي اختيار الكلام، ولا يُناقض هذا: كون الأصل عدم التنوين في الممنوع من الصرف بدليل القراءات المتواترة الآتية:

### ✓ الفرع الأوّل: من التنوين على الصرف إلى عدم التنوين على المنع من الصرف.

وقد تمثل لي ذلك في قوله تعالى ﴿الْيَهُودُ عِزٌّ أَبْنُ اللَّهِ﴾ التوبة: ٣٠

فُرِّتْ (عِزٌّ) بالتنوين، لأنّه علم مذكر ففقد سبب المنع، و(ابن) هنا ليس وصفاً وإنما هو خبر، وفُرِّتْ (عِزٌّ) بدون تنوين، قيل لأنّه علم أعجمي، ويجوز في (ابن) أن تكون صفة، وأنّ الخبر محذوف والتقدير: عزيزُ ابن الله معبودنا.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ ثَمُودًا﴾ هود: ٦٨ ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ الفرقان: ٣٨ ﴿وَتَمُودًا﴾

العنكبوت: ٣٨ ﴿وَتَمُودًا قَمًّا﴾ النجم: ٥١ ﴿الْأَبْعَدُ الثَّمُودَ﴾ هود: ٦٨

فُرِّتْ (ثمود) في الأربعة الأولى بغير تنوين على المنع من الصرف، وفُرِّتْ بالتنوين على الصرف.

وفُرِّتْ الآية الخامسة بكسر الدال مع التنوين على الصرف.

وفُرِّتْ بغير تنوين مع فتحها على منعها الصرف.<sup>2</sup>

ووجه قراءة الصرف أنّه جعله اسماً للحيّ أو الأب وهما مذكران، فصرفه لأنّه الأصل في الأسماء، ويُمتنع الصرف في الأسماء إذا ما اجتمعت في الاسم علتان من علل محدودة معروفة، أو وجدت فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين، وليس واحد من هذين الأمرين موجوداً هنا.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص279.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290.

ووجه قراءة المنع من الصرف أنه اسمٌ للقبيلة، وهي مؤنث، فاجتمعت فيه علتا المنع، وهما العلمية والتأنيث، فلم يُنون لذلك.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ طه: ١٢  
قُرئَ بتنوين (طُوًى) مصروفاً لأنه علم مذكر لـ(الواد)، وقُرئَ بغير تنوين لأنه علم مؤنث لـ(البقعة).<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿تَنَزَّلُ الْمَوَظُّونَ﴾: ٤٤  
قُرئَتْ بالتنوين على الصرف، وقُرئَتْ بغير تنوين على المنع من الصرف.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ الشعراء: ١٧٦، ﴿وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ ص: ١٣  
قُرئَتْ بلام مفتوحة من غير ألف وصلٍ قبلها، ولا همزة بعدها، وفتح تاء التأنيث في الوصل مثل حيوة وطلحة، فهي ممنوعة من الصرف، وكذلك رُسمت في جميع المصاحف، وقُرئَتْ بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها، وخفض تاء التأنيث في الموضعين على الصرف.<sup>4</sup>  
عارض النحاة أن تكون كلمة (ليكة) ممنوعة من الصرف في هاتين الآيتين، وقد ردَّ عليهم أبو حيان، وجوَّز أن تعرب كلمة (ليكة) ممنوعة من الصرف فقال: "وقد طعن في هذه القراءة المبرد وابن قتيبة والزجاج وأبو علي الفارسي والنحاس وتبعهم والمخشري... وهذه نزعة اعتزالية، يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية، وهذه قراءة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله".<sup>5</sup>  
فالاسم الذي لا ينصرف حكمه أنه يُرفع بالضمّة، ويُصب ويُجر بالفتحة، فتنوب الفتحة عن الكسرة إذا لم يضاف أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، وكذا إذا دخله الألف واللام المعرفة أو الموصولة أو الزائدة، وقراءات الباب صالحة للتمثيل والاستدلال بما على هذه القاعدة.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>6</sup>

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ... مَا لَمْ يُضْفَ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفٌ.

<sup>1</sup> الكشف لمكي: ج1ص533. كشف المعضلات للباقولي: ج1ص578.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص319.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص336.

<sup>5</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج7ص36.

<sup>6</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المعرب والمبني، ع43].

- ومنه قوله تعالى ﴿ مِنْ سَكِينٍ ﴾ النمل: ٢٢، ﴿ لِسَبِيلٍ ﴾ سبأ: ١٥  
قُرِّئَتْ بفتح الهمز من غير تنوين فيهما على منعهما من الصرف، وروى قنبل بإسكان الهمزة  
منهما، وقُرِّئَتْ في الحرفين بالخفض والتنوين على صرفهما.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ الإنسان: ٤  
قُرِّئَتْ (سلاسل) ممنوعاً من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وقُرِّئَتْ بالصرف لمناسبة ما بعده،  
وهو (أغلالاً) المصروف.<sup>2</sup>

جمهور النحاة على أنّ صرف ما لا ينصرف لا يجوز في النشر إلاّ لعلّة معلومة كإرادة التناسب أو  
المجاورة أو الاضطرار وخرّجوا على ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَأَغْلَالًا ﴾  
الإنسان: ٤ بالتنوين وصلاً في القراءة المتواترة، والأصل أنّها بغير تنوين لأنّها ممنوعة من الصرف لعلّة  
صيغة منتهى الجموع.

قال ابن الأنباري (ت 577هـ): "قُرِّئَ (سلاسل) بتنوين وبغير تنوين، فمن نون لأنّه جاور  
(أغلالاً) كقوله ﷺ «ارجعن مأزوراتٍ غير مأجورات»<sup>3</sup> وكقولهم: لتأتينا بالغدايا والعشايا<sup>4</sup> فكلمة  
(مأزورات) و(غدايا) لا تُجمع مثل هذا الجمع، إلاّ أنّها لمجاورتها لكلمة (مأجورات) جاءت على هذه  
الصيغة".<sup>5</sup>

وأيد هذا ابن مالك فقال في ألفيته:<sup>6</sup>

وَلَا ضَطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفٌ... دُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص394، 395. انظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى: ج2ص351.

<sup>3</sup> رواه ابن ماجه عن علي بن أبي طالب، بسند فيه إسماعيل بن سليمان الأزرق التميمي الكوفي، وهو مجمع على ضعفه، فابن حبان مع  
تساهله قال فيه يخطئ، ورواه أبو يعلى عن أنس من طريق الحارث بن زياد قال فيه الذهبي في ميزان الاعتدال: "ضعيف مجهول"، وفيه  
محمد بن حمدان مجهول. وله طريق آخر عن أنس رواه الخطيب في التاريخ، وفيه "أبو هدبة" وهو إبراهيم بن هدبة، وهو كذاب، قال

الخطيب: حدث عن أنس بالأباطيل. انظر: السلسلة الضعيفة: حديث رقم: 2742.

<sup>4</sup> الغداة لا تجمع على الغدايا ولكنهم جمعوه جمع تكسير ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا بعده، ليزاوجوا بينهما، فإذا أفردوه استعملوه  
مصدراً على الأصل. انظر: البرهان في علوم القرآن: ج3ص391.

<sup>5</sup> البيان في غريب إعراب القرآن: ج2ص480، 481.

<sup>6</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب ما لا ينصرف، ع676].

والتحقيق في هذه المسألة أنّ صرف ما لا ينصرف لغة عربية فصيحة لا لعلّة التناسب، وإنّما يُصرف أصالة، فعند قوله تعالى ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَاٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾ النمل: ٢٢ لم أجد أحدا من النحاة استطاع القول أنّ صرف كلمة (سبأ) لجهة التناسب، بل قال المفسرون إنّ كلمة (نبأ) هي التي ناسبت كلمة (سبأ)، والمراد بها هنا القبيلة كما دلّ عليه سياق الآية الأخرى ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ سبأ: ١٥.

فاجتمعت علنا العلمية والتأنيث، ومع ذلك لم يُمنع من الصرف، وبهذا التقرير تبين أنّه يجوز في اختيار الكلام صرف ما لا ينصرف في نثر وشعر، ولا تناقض في كون الأصل عدم التنوين في الممنوع من الصرف بدليل هذه القراءات المتواترة.

ثم إنّ قول جمهور النحاة أنّ صرف ما لا ينصرف يكون بسبب التناسب أو الاضطراب أو المجاورة أو غيرها من الأسباب التي عللوا بها، هو أهون ممّا ذهب إليه الزمخشري في تأويلها، فهو يرى أنّ القراء الذين نَوَّنوا (سلاسل) تأثروا برواية الشعر، ومَرَّنوا ألسنتهم على صرف ما لا ينصرف، فهو يتهم القراء بتأثرهم برواية الشعر، ويا للعجب؟ وهو يعلم أنّ صرفها لغة صحيحة للعرب كما حكاها الكسائي والقراء، فيا لبيته لم يقس القرآن بالشعر، وقال مثل ما قال غيره.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا نَقِيرًا﴾ الإنسان: ١٥ - ١٦

قُرِّئَتْ (قوارير) في الموضعين ممنوعة من الصرف للصيغة منتهى الجموع، وقُرِّئَتْ بالصرف فيهما؛<sup>2</sup> للمناسبة مع آخر الآيات كونها رأس آية، أو لمناسبتها مع بعضهما، كما أنّ هذه الجموع (سلاسل وقوارير) أشبهت الأحاد، فتُجمع كما جُمعت صاحبات في قوله ﷺ «إنكن لأنتن صواحب يوسف»<sup>3</sup> فأخذت حكم الأحاد كما جاء في قول الشاعر:<sup>4</sup>

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتِهِمْ... خَضَعَ الرِّقَابِ نَوَاصِي الأَبْصَارِ.

<sup>1</sup> الكشاف للزمخشري: ج6ص276.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص395.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري من حديث عائشة ؓ في مواضع منها، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، رقم: 679. وأخرجه مسلم كذلك من حديث عائشة ؓ، باب استخلاف الإمام، رقم: 418.

<sup>4</sup> البيت من الطويل وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه، ص266. بلفظ: نواكس، وهو في الكتاب لسيبويه: ج3ص633.

**ومحل الشاهد:** أنّ جمع التكسير الدال على الكثرة مثل (نواكس) يُجمع جمع المذكر السالم بالياء والنون، وحذفت النون هنا للإضافة، وإتّما جُمع كذلك حملا على مفرده، فلمّا جاز ذلك أجرؤه مجرى الواحد في الصرف والتنوين.

والتحقيق أنّ صرفها لغة بعض العرب الذين يُنوّنون كلّ الأسماء إلّا ما جاء على وزن أفعال، ويقوي هذا ثبوت الألف في الرسم، واختلاف القراءة في كيفية الوقف عليه أكبر دليل على ذلك، ووجهه أنّ من وقف بالألف، إن كان ممن ينوّنه في الوصل، فقد أجراه مجرى سائر المنصوبات المنوّنة على قاعدة مدّ العوض، فطابق بين الوصل والوقف، وإن كان ممن لا ينوّنه، ووقف بالألف فقد خالف بين الوصل والوقف تبعا للرسم، وإشارة إلى ما ذكرناه من جواز صرف ما لا ينصرف، ولا نقول أنّه أراد المشابهة بين الفواصل، فأشبع الفتحة حتّى تصير ألفا، وإن كان ممن لا ينوّنه ووقف بحذف الألف، فقد أجراه على سنن العربية في التعامل مع هذه المجموع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص395. مشكل إعراب القرآن لمكي: ج2ص783. التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج2ص1259. البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري: ج2ص480، 481. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج21ص450، 453. الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي: ج2ص352، 353. معاني القرآن للفراء: ج3ص214.

## ٧ الفرع الثاني: من النصب بالفتحة على التوحيد إلى النصب بالكسرة على الجمع.

- وشاهده قوله تعالى ﴿رِسَالَتَهُ﴾ الأنعام: ١٢٤  
قُرِئَتْ (رسالته) بحذف الألف بعد اللام، ونصب التاء على التوحيد.  
وقُرِئَتْ بالألف بعد اللام، وكسر التاء على الجمع.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿بِرِسَالَتِي﴾ الأعراف: ١٤٤  
قُرِئَتْ بغير ألف بعد اللام، وكسر التاء على التوحيد.  
وقُرِئَتْ بألف مع كسر التاء على الجمع.<sup>2</sup>
- ومنه في ﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ﴾ التوبة: ١٠٣  
قُرِئَتْ على التوحيد وفتح التاء، وقُرِئَتْ بالجمع وكسر التاء.<sup>3</sup>
- ومنه قوله في ﴿سَادَتَنَا﴾ الأحزاب: ٦٧  
قُرِئَتْ (ساداتنا) بالجمع وكسر التاء، وقُرِئَتْ بالتوحيد ونصب التاء.<sup>4</sup>  
وبالنظر إلى ما ورد في هذه الأحرف من قراءات يتبين أنّ ما جُمع بألف وتاء مزيدتين ينصب ويجر بكسر التاء، وقد جاءت القراءات على سنن العربية في إعراب جمع المؤنث السالم.  
قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>5</sup>  
وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص262.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص272.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص349.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المعرب والمبني، ع41].



المطلب الثالث: التباين الحاصل بين السكون وحركات الإعراب في القراءات.

✓ الفرع الأول: حكم الجمع بين الساكنين.

منع كثير من النحويين الجمع بين الحرفين الساكنين مطلقا، مع أنه وارد في قراءات متواترة، وفي عدة آيات اخترت منها ثلاث آيات كأمثلة لدراستها وتحليلها، وأردفت نظيراتها في الخلاصة:

المثال الأول: قوله تعالى ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةً﴾ البقرة: ٢٣٣ ﴿وَلَا يُضَاكِرْ كَاتِبٌ﴾ البقرة: ٢٨٢

قرأها أبو جعفر المدني بوجهين:<sup>1</sup>

الوجه الأول: سكون الراء مخففة على أنه مضارع من ضار يضير، والسكون إجراء للوصل مجرى الوقف، و(لا) ناهية والفعل مجزوم بها.

الوجه الثاني: فتح الراء مشددة، على أن (لا) ناهية والفعل مجزوم بها، ثم تحركت الراء الأخيرة تخلصا من التقاء الساكنين على غير قياس، لأن الأصل في التخلص من الساكنين أن يكون للحرف الأول، وكانت فتحة لخفتها كقولك: لا تعضّ زيدا.

وجه قوة الإشكال في قراءة الإمام أبي جعفر المدني تداخله نحويا وصرفيا، ولقوته حكم بعض المعربين بشذوذها، وأشار بعضهم إلى أن ذلك السكون ربما كان بسبب ظن الراوي أنه سكون، وإلا فهو اختلاس لحركة الضم.<sup>2</sup>

ووجه الإشكال في قراءة الإمام أبي جعفر المدني حسب وجهه الأول: أن الفعل (تضار) إما أن يكون من (ضار يضير)، فما وجه سكون الراء وصلا مع أن (لا) نافية؟ وما وجه بقاء الألف إن كانت (لا) ناهية؟ وإما أن يكون من (ضار يضر) بالتشديد فما وجه تخفيف الراء وهي مشددة؟ وما وجه بقاء الألف أيضا إن كانت (لا) ناهية، وقد خُففت الراء؟ وإما وجه الإشكال في قراءة الإمام أبي جعفر المدني حسب وجهه الثاني؛ فهو أن فتح الراء مخالف لأصل القاعدة المعروفة في التقاء الساكنين، وهي الكسر.

فقراءة الإمام أبي جعفر بالإسكان مع تخفيف الراء (لا تضار) تُخرّج على وجهين:

التوجيه الأول: أن يكون الفعل من (ضار يضير)، ويكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227، 228.

<sup>2</sup> الكشف للزمخشري: ج1 ص456.

<sup>3</sup> الدر المصون للسمين الحلبي: ج2، ص467، 468.

**التوجيه الثاني:** أن يكون من (ضارٌّ يُضارُّ) بتشديد الراء، فاستثقل التكرار فحذف الثاني، وجمع بين الساكنين -الألف والراء- إمّا إجراء للوصول مجرى الوقف، وإمّا لأنّ الألف قائمة مقام الحركة كونها حرفَ مدٍّ.<sup>1</sup>

وبهذا يتضح أنّ ما زعمه الزمخشري (ت538هـ) - رحمه الله - مجرد ظنٍّ لا بُرهان عليه، وما ليس عليه برهان لا يُلتفت إليه، كيف وهو مخالف لنقل الكأفّة، وقد تتبع توهيمه أبو حيان (ت745هـ) فقال: " وهذا على عادته في تغليطهم وتوهيمهم، ولا نذهب إلى ذلك " .<sup>2</sup>

وأورد الخوارزمي (ت617هـ) شاهدا لهذه القراءة، فقال: " وقرئ (لا تضار) بتخفيف الراء وسكونها وإبقائها على السكون، إيدانا أنّه أراد التضعيف، ويشهد لذلك قول الشاعر:<sup>3</sup>

ارهنّ بنيك عنهم أرهنّ بني " .<sup>4</sup>

وأشار ابن مالك (ت672هـ) إلى قاعدة إجراء الوصل مجرى الوقف بقوله:<sup>5</sup>

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا.

**التوجيه الثالث:** وهو مُنصبٌ على الوجه الثاني من قراءة الإمام أبي جعفر المدني بفتح الراء مشددة: أنّ (لا) ناهية جازمة دخلت على الفعل، فسكنت الراء الثانية للجزم، والراء التي قبلها ساكنة مدغمة فيها، فلمّا التقى ساكنان حرّكنا الثانية لا الأولى، وإن كان الأصل الإدغام، وكانت الحركة فتحة، وإن كان الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر، لأجل الألف، والألف أمّ الفتحة، فتكون حركتها موافقة لما قبلها، ويُقوي حمله على النهي أنّ بعده أمرا في قوله تعالى ﴿ وَعَلَىٰ أَوَارِثٍ مِّثْلَ ذَلِكَ ﴾ البقرة: ٢٣٣.<sup>6</sup>

**المثال الثاني:** في مثل قوله تعالى ﴿ فَنِعْمًا ﴾ البقرة: ٢٧١ و﴿ نِعْمًا ﴾ النساء: ٥٨.

<sup>1</sup> التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ص185، 186.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج2ص225.

<sup>3</sup> البيت من الرجز وهو بلا نسبة في أمهات الكتب، وقال ابن منظور: وزعم ابن جني أنّه شعر جاهلي. انظر: لسان العرب لابن منظور: ج13ص188. ولم أجد ما يدل عليه إلا ما يُفهم من أنّه سمعه من شيخه إنشادا. انظر: الخصائص لابن جني: ج3ص330.

<sup>4</sup> شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، 1990م، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان. ج4ص363.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الوقف، ع899].

<sup>6</sup> الدر المصون للسمين الحلبي: ج2ص467، 468.

فُرِّتْ بفتح النون وهي الأصل، لأنَّ الفعل من باب (فرح)، وفُرِّتْ بكسر النون فيهما تبعاً لحركة العين، وفُرِّتْ بإسكان العين، وفُرِّتْ بالاختلاس، وفُرِّتْ بكسرها، واتفقوا على تشديد الميم.<sup>1</sup> وفي قراءة الإسكان التقاءً للساكين على غير قاعدته، وقد طعن قوم مثل الزجاج (ت311هـ)<sup>2</sup> والفراسي (ت377هـ) في هذه القراءة.

**قال أبو علي الفارسي (ت377هـ):** "من قرأ (نعماً) بسكون العين لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأوّل منهما ليس بحرف مدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنّما يجوز إذا كان الحرف الأوّل منهما حرف مدّ ولين، نحو دَابَّةٌ وشَابَّةٌ".<sup>3</sup>

وردّ عليهم **أبو حيان (ت745هـ):** "وإنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأنّ أئمة القراءة لم يقرؤوا إلاّ بنقلٍ عن رسول الله ﷺ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقول إنّ نقل القراءات السبع متواتر، لا يُمكن وقوع الغلط فيه".<sup>4</sup>

**قال ابن الجزري (ت833هـ):** "روى العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يباليون من الجمع بين الساكنين لصحة روايته وؤزوده لغة، وقد اختاره أبو عبيدة أحد أئمة اللغة وناهيك به، وقال هو لغة النبي ﷺ فيما يُروى «نعما المال الصالح للرجل الصالح»،<sup>5</sup> وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب (شهر رمضان) مدغماً، وحكى ذلك سيبويه في الشعر".<sup>6</sup>

**المثال الثالث:** في مثل قوله تعالى ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ التوبة: ٣٦

قرأ أبو جعفر بإسكان العين ومدّ الألف مدّاً مشبعا لأجل الساكن، لأنّه حينئذ أصبح من باب المد اللازم، كلُّ هذا حال وصل (اثنا) ب(عشر)، أمّا إذا أراد الابتداء على وجه الاختبار ب(عشر) فإنّه حينئذ يبتدىء بفتح العين.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص235، 236.

<sup>2</sup> معاني القرآن للزجاج: ج1ص354.

<sup>3</sup> الحجة للفراسي: ج2ص396.

<sup>4</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج2ص338.

<sup>5</sup> رواه الإمام أحمد في مسنده تحت رقم: 17763 من حديث عمرو بن العاص وإسناده صحيح على شرط مسلم. انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، 1421هـ/2001م، مؤسسة الرسالة. ج29ص299.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص236.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص279.

ويتضح محل الإشكال في قراءة الإسكان في الجمع بين ساكنين على غير حده، ومن ثم استنكرها بعضهم، هي ونظائرها.

**قال أبو حيان (ت745هـ):** " وقرأ ابن القعقاع بإسكان العين مع إثبات الألف، وهو جمع بين ساكنين على غير حده، كما زُوي التقت حلقنا البطن، بإثبات ألف حلقنا".<sup>1</sup>  
غير أنه يُمكن تخريج هذه القراءة ورفع الإشكال عنها بأن نجعل العلة في التسكين هي جعل الاسم كالأسم الواحد.<sup>2</sup>

**الخلاصة:** الجمع بين الساكنين لغة ذُكرت عن بعض العرب، وله نظائر في القراءة مروية عن القراء العشرة، كبعض تاءات البزي، وهي التاءات التي قبلها حرف ساكن صحيح نحو ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾ التوبة: ٥٢.

**قال أبو حيان (ت745هـ):** " وقراءة البزي ثابتة تلتقتها الأمة بالقبول، وليس العلم محصورا ولا مقصورا على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم: إنَّ هذا لا يجوز".<sup>3</sup>  
ومنها قوله تعالى ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ الكهف: ٩٧ بتشديد الطاء في قراءة حمزة، وهي قراءة متواترة محكمة، ومع ذلك عارضها بعض النحويين بحجّة أنّها تخالف القاعدة النحوية التي تمنع الجمع بين الساكنين في الوصل،<sup>4</sup> ومثلها قوله تعالى ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ يونس: ٣٥، ﴿الَّتِ﴾ النجم: ١٩ فروى رويس بتشديد التاء، ويمدُّ حينها للساكنين.<sup>5</sup>

فالمرجع في القراءة صحة روايتها عن النبي ﷺ، فإذا أنكر نحوي القراءة بحجّة مخالفتها للقاعدة التي تعارف عليها النحاة لا يُعبأ بقوله، لأنَّ هذه القاعدة وضعها من لا عصمة له، والقراءة زُويت عن معصوم، والمعصوم لا يُقرُّ على خطأ، أضف إلى هذا أنّ هذه القراءات مروية عن أئمة الشأن كأبي عمرو وأبي جعفر، وهم من هم في الفصاحة، ولقد رووها وتلقوها ولم ينكروها.  
وعليه فيجوز الجمع بين الساكنين سواء أكان الأوّل حرف مدّ ولين، أم كان ساكنا صحيحا.

<sup>1</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج5 ص40، 41.

<sup>2</sup> الدر المصون للسمين الحلبي: ج6 ص44.

<sup>3</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج2 ص331.

<sup>4</sup> إتخاف فضلاء البشر للبنا الديمياطي: ج2 ص227.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1 ص236، 283، 284، 353، 354، 379.

## ٧ الفرع الثاني: حكم الإتمام والاختلاس والتسكين في حركات الإعراب.

منع المبرد (ت285هـ) التسكين في حركة الإعراب مطلقاً، وزعم أنّ قراءة أبي عمرو بذلك لحن، كما منعه جمهور النحاة إلا في ضرورة الشعر.<sup>1</sup>

ولقد جاء في القراءات ما يدلُّ على جوازه كما سأليناه:

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِلَىٰ يَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ يَارِيكُمْ﴾ البقرة: ٥٤

قُرئ (بارئكم) باختلاس كسرة الهمزة، وإسكانها، وإتمام حركتها على الأصل.<sup>2</sup>

وَحُمِلَ الْإِسْكَانَ عَلَىٰ أَوْجِهٍ أَحْسَنَهَا:

الوجه الأوَّل: إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنَّه يجوز تسكين مثل (إبل)

فأجرى ما في (بارئكم) مجرى (إبل).<sup>3</sup>

الوجه الثاني: طلب التخفيف لاجتماع ثلاث حركات ثقل، وإذا جاز إسكان حرف الإعراب

وإذهابه في الإدغام للتخفيف، فإسكانه وإبقاؤه أولى.

ومأ جاء على هذه اللغة قول الشاعر:<sup>4</sup>

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ... إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ.

وقال الآخر:<sup>5</sup>

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مِنْزِلِكُمْ ... وَهَمُّرٌ تَيْرِي فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ.

ووجه الشاهد: تسكين كلمة (تشرب) وكلمة (تعرف) بلا جازم، مع أنَّها حركات إعراب.

ووجه الاختلاس: الإشارة إلى حركة الحرف الأصلية والعارضضة وذلك بحذف ثلثي الحركة.

ووجه الإتمام: المحافظة على دلالة الإعراب، وهو الأصل.

<sup>1</sup> همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ج1ص216-218.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212-214.

<sup>3</sup> الموضح لابن أبي مريم: ج1ص302.

<sup>4</sup> البيت من السريع وقائله امرؤ القيس. انظر: ديوان امرئ القيس، ت: عبد الرحمن المصطاوي، ط2، 1425هـ/2004م، دار المعرفة.

بيروت. ص 122. وهو في الكتاب لسبويه: ج4ث204.

<sup>5</sup> البيت من البسيط وقائله جرير وهو في ديوانه: ص48. انظر: جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير

بعلبكي، ط1، 1987م، دار العلم للملايين. بيروت. ج2ص962.

- ومنه اختلافهم في اختلاس ضمة الراء وإسكانها وإتمام حركتها من قوله تعالى:

﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ البقرة: ٦٧ و﴿الَّذِي يَنْصُرُكُمْ﴾ آل عمران: ١٦٠ و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ الأنعام: ١٠٩

و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ الأعراف: ١٥٧ و﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ الطور: ٣٢.<sup>1</sup>

أنكر بعض العلماء قراءة التسكين في الراء، وقالوا: إنَّ الحركات في هذه الكلمات حركات إعراب، فيقبُح الإسكان فيها كراهة زوال علامات الإعراب.<sup>2</sup>

وردَّ عليهم أبو حيان (ت745هـ) قائلاً: "سُمع الإسكان في هذا الحرف نصًّا عن بعض العرب قال الشاعر<sup>3</sup>: أَرْنَا أَدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمَلُوهَا... مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمُّوا".<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ الكهف: ٢

فُرِّتْ (لدنه) بإسكان الدال وإشمامها الضم، وكسر النون والهاء ووصلها بياء.

وَفُرِّتْ بضم الهاء والدال وإسكان النون.<sup>5</sup>

كلمة (لدن) لابتداء غاية زمان أو مكان، والكثير فيها أن تكون مبنية على السكون لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحدٍ وهو الظرفية، لذلك فهي لا تخرج عن الظرفية إلاَّ بجرها بـ (من)، كما في هذا الموضع وفي غيره من القرآن الكريم، ولشهرة هذه اللغة قيل إنَّ الكسرة في كلمة (لدن) هي كسرة تخلص من السكون لا كسرة إعراب، فلم تخرج من البناء، ولكنَّ التحقيق أنَّ كسر النون من كلمة (لدن) هي علامة إعراب، وهي لغة قيس وعليه جاء قول الشاعر:<sup>6</sup>

تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي... مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ.

ووجه الشاهد: جُرُّ (لدن) على إعرابها، وقد قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>7</sup>

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرُّ... وَنَصَبُ عُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212، 213، 214.

<sup>2</sup> معاني القرآن للزجاج: ج1ص209.

<sup>3</sup> البيت من البسيط، ولم أجد له قائلاً. انظر: الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، أبو عمرو الداني،

ت: حاتم صالح الضامن، ط1، 1428هـ/2007م، دار البشائر، دمشق. ص75. بلفظ: إنَّ الركب.

<sup>4</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص561.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص310.

<sup>6</sup> البيت من الرجز، وقائله من طيء، قال العيني لم أفق على اسمه. انظر: (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1343).

<sup>7</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الإضافة، ع408].

والأجمل من هذا والأقوى هو الاستدلال بقراءة الباب، وهي قراءة متواترة، ففيها دليل على التباين بين الكسر على الإعراب، والسكون على البناء.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ فاطر: ٤٣

فُرىَّ بإسكان الهمزة حذفاً لعلامة الإعراب، وفُرىَّ بكسرها إظهاراً لحركة الإعراب.<sup>1</sup> وتوجه قراءة الإسكان على أنه استثقل اجتماع ثلاث كسرات في موضع واحد، حيث اجتمعت الياء مع الكسرة، فحذفت الكسرة تخفيفاً، وبذلك يكون حذف علامة الإعراب.

وحقيقة التشديد أنه حرف ساكن مدغم في حرف متحرك على أحد صورته، ومع ذلك لم يمنع من ظهور علامة الإعراب في مثل قوله تعالى ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ البقرة: ٧٨ وبابه، حيث قرأ أبو جعفر وحده بتخفيف الياء فيهنَّ مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة وبقاء المنصوبة على إعرابها، وهو على كسر الهاء من ﴿أَمَانِيَهُمْ﴾ البقرة: ١١١ لوقوعها بعد ياء ساكنة، وفُرىَّت بتشديد الياء فيهنَّ مع إظهار الإعراب.<sup>2</sup>

وبناء على هذه الدراسة: يجوز التسكين والاختلاس والإتمام في حركة الإعراب.

- ومنه اختلافهم في إشباع واختلاس حركة الهاء المتصلة بالفعل.

يمنع بعض النحاة تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم مثل ﴿يُودِدُوكَ وَإِيَّكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُودِدُوكَ إِيَّكَ﴾ آل عمران: ٧٥ و﴿قَوْلِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ﴾ النساء: ١١٥ مع أن ذلك وارد في جملة من القراءات المتواترة كقراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة، حيث جاءت بتسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم.<sup>3</sup>

قال أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ): "وهذا الإسكان الذي رُوي عن هؤلاء غلط، لأنَّ الهاء لا ينبغي أن تُجزم، وإذا لم تُجزم فلا يجوز أن تُسكن في الوصل".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص352.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص217، 218.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص305.

<sup>4</sup> معاني القرآن للزجاج: ج1ص432.

قال أبو حيان (ت745هـ) معقبا: "وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنّ الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنّه عربي صريح، وسامع لغة وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل ذلك، وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب، تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أنّ لغة عقيل وكلاب أنّهم يختلسون الحركة في هذه الهاء، إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضا".<sup>1</sup>

تعقيب: صحيح أنّ الفراء قد أجاز ذلك لكنّه في أوّل الأمر قال "ومّا نرى أنّهم أوهموا فيه قولهم ﴿تَوَلَّوْا مَا قَوْلَٰكُمْ وَنُصَلِّوْا﴾ النساء: ١١٥ وظنّوا والله أعلم أنّ الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل بسقوط الياء منه".<sup>2</sup>

وفي هذا التذبذب في قول الفراء أكبر دليل على ما ذهب إليه في كون السبب الرئيس لردّ القراءات هو عدم الاستقراء التام للغة العرب، ففي حين يردها قياسا يستدل بها نقلا.

وبناء على هذه الدراسة: يجوز تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم كما يجوز فيها الإشباع، والاختلاس.

<sup>1</sup> البحر المحط لأبي حيان: ج2ص524.

<sup>2</sup> معاني القرآن للفراء: ج2ص75، 76.



## الفصل الثالث:

تباين العوامل النحوية في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد  
النحوية.

المبحث الأول: تباين الأفعال العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة  
القواعد النحوية.

المبحث الثاني: تباين الأسماء العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة  
القواعد النحوية.

المبحث الثالث: تباين الحروف العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة  
القواعد النحوية.

## المبحث الأول: تباين الأفعال العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.

للعوامل النحوية الأثر الواضح في تغيير أحوال أو آخر الكلم لفظا وتقديرا، من رفع ونصب وخفض وجزم، سواء كان العامل لفظيا أم معنويا، وسواء كان فعلا أم اسما أم حرفا، والمتتبع لفرش القراءات العشر المختلف فيها من حيث الأفعال، يلحظ أنّ الأثر النحوي العام في ذلك هو تعدد صور إسناد الفعل للفاعل المخاطب أو المتكلم أو الغائب؛ وما يترتب على ذلك من وجوب وجواز حذف الفاعل، بالإضافة إلى ما تضمّنه كلُّ حرف مختلف فيه من قواعد نحوية كما سأوضحه فيما يأتي.

### المطلب الأول: بين أنواع الأفعال من ماض وأمر ومضارع.

#### ✓ الفرع الأول: التباين بين أزمنة الأفعال.

#### بين الفعل الماضي والفعل المضارع.

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ﴾ البقرة: ١٥٨، ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ﴾ البقرة: ١٨٤

فُتِّرَتْ (تطوَّع) بالخطاب، وتخفيف الطاء فيهما وفتح العين، بصيغة الماضي في الفعلين على وزن (تفعل) مبنيٌّ على الفتح؛ وُفِّرَتْ (يطوَّع) بياء الغيب مع تشديد الطاء والواو، وتسكين العين على الاستقبال في الموضعين، على أنّه فعل الشرط مجزوم.<sup>1</sup>

فعلى القراءة الأولى يكون فعلا ماضيا في محل جزم فعل الشرط، وعلى القراءة الثانية يكون فعلا مضارعا أصله يتطوع أدغمت التاء في الطاء، وهو فعل الشرط مجزوم.

وهذا إذا ما اعتبرنا أنّ (من) شرطية وهو الأقرب لفظا ومعنى، وأمّا إذا اعتبرنا (من) مبتدأ موصولة، فلا محل للفعل حينها من الإعراب، و(خيرا) مفعول به.

فحجّة من قرأ الفعل مضارعا أنّ الشرط يكون مستقبلا، وحجّة من قرأ الفعل ماضيا أنّ الماضي أخف من المستقبل إذ لا إدغام فيه، كما أنّه يُمكن تأويله بالمستقبل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص223.

<sup>2</sup> الحجّة للفارسي: ج2ص245. الحجّة لأبي زرعّة: ص117. الكشف لمكي: ج1ص270. الكشف للزمخشري: ج1ص324. البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص408.

## الصور التي يرد عليها فعل الشرط وجوابه:

أدوات الشرط تقتضي جملتين: المتقدمة وتُسمى شرطا، والمتأخرة وتُسمى جوابا وجزاء، كما يجب في الأولى أن تكون فعلية، ولا يلزم ذلك في الثانية، شَرَطَ أن تقترن بالفاء إن كانت اسمية، فإن كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين جاء على أربعة أضرب:

الأول: أن يكونا ماضيين في محل جزم كقوله تعالى ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ﴾ الإسراء: ٧

الثاني: أن يكونا مضارعين مجزومين كقوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ

يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ البقرة: ٢٨٤

الثالث: أن يكون الأول ماضيا في محل جزم، والثاني مضارعا مجزوما كقوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ

الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ﴾ هود: ١٥

الرابع: أن يكون الأول مضارعا مجزوما، والثاني ماضيا في محل جزم.

ومنه قوله ﷺ « من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه».<sup>1</sup>

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>2</sup>

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ... كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

فَعَلَيْنِ يَفْتَضِينَ شَرَطُ قُدَمَا... يَتَلَوُ الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمَا.

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعِيَيْنِ... تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ.

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءَ حَسَنًا... وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنًا.

جمهور النحاة على أن وُزود جواب الشرط ماضيا، مع كون فعل الشرط مضارعا مجزوما خاص بالضرورة

الشعرية<sup>4</sup>، ويرى بعض النحاة من أمثال المبرد جواز ذلك في اختيار الكلام.<sup>5</sup>

وفي قراءات الباب جواز وُزود فعل الشرط ماضٍ في محل جزم، أو مضارع مجزوم على الأصل.

وفيها أيضا إذا كان جواب الشرط جملة اسمية وجب اقتراحها بالفاء.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في مواضع كثيرة منها: باب قيام ليلة القدر من الإيمان. رقم 35. ج 1 ص 16.

<sup>2</sup> البيت من الخفيف، لأبي زبيد. انظر: ديوان أبي زبيد الطائي النصراني، ت: د. نوري حمودي القيسي، دط، 1967م، بغداد. ص 52.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب عوامل الجزم، ع 699، 700، 701].

<sup>4</sup> شرح التسهيل لابن مالك: ج 4 ص 91.

<sup>5</sup> المقتضب للمبرد: ج 2 ص 59.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **فَنَجِيَّ مِنْ نَشَاءٍ** ﴾ يوسف: ١١٠  
 قُرِئَ (فنجي) بصيغة الماضي المبني للمفعول، وقُرِئَ (فنجي) بصيغة المضارع المبني للفاعل.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ** ﴾ النور: ٣٥  
 قُرِئَ (تَوَقَّدَ) بصيغة الماضي المبني للفاعل، وقُرِئَ (يوقد) بصيغة المضارع المبني للمفعول.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ** ﴾ الفرقان: ٢٥  
 قُرِئَ بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي المكسورة ورفع اللام؛ على أنه فعل مضارع مبني للفاعل؛ وقُرِئَتْ بنون واحدة وتشديد الزاي المكسورة وفتح اللام على أنه فعل ماض مبني للمفعول؛ ورفع (الملائكة) على أنها نائب فاعل.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **مَا أَخْفَى لَهُمْ** ﴾ السجدة: ١٧  
 قُرِئَتْ (أخفي) بفتح الياء، وهي صيغة الماضي المبني للمفعول.  
 وقُرِئَتْ (أخفي) بسكون الياء، وهي صيغة المضارع المبني للفاعل.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَّ لَهُمْ** ﴾ محمد: ٢٥  
 قُرِئَتْ (وأملَى) بفتح الهمزة واللام بصيغة الماضي المبني للفاعل، وهو ضمير يعود على الشيطان.  
 وقُرِئَتْ (وأملَى) بضم الهمزة وفتح الياء بصيغة الماضي المبني للمفعول ونائب الفاعل (لهم)، وقيل: ضمير الشيطان، وقُرِئَ كذلك بتسكين الياء بصيغة المضارع المبني للفاعل.<sup>5</sup>
- والقاعدة المستفادة هنا أنَّ بناء الفعل للفاعل أو للمفعول لا يلزم منه خروج الفعل من زمن إلى آخر، كما لا يلزم منه أن يكون الفاعل غير نائب الفاعل.

1 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص296.

2 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

3 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص334.

4 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347.

5 النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص374.

## بين الفعل الماضي والفعل الأمر.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ﴾ البقرة: ١٢٥  
 قُرِئَتْ (واتخذوا) بفتح الخاء على الخبر، وقُرِئَتْ بكسرها على الأمر.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ سُبْحَانَ﴾ الإسراء: ٩٣  
 قُرِئَ (قال) بالألف على الخبر، وقُرِئَ (قل) بغير ألف على الأمر، وكلٌّ متبع لرسمه.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ﴾ الأنبياء: ٤، ﴿قَالَ رَبِّ أَحْكُمُ﴾ الأنبياء: ١١٢، ﴿قَالَ أَوْلُوهُ﴾  
 حَشْتِكُمْ الزخرف: ٢٤، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي﴾ الجن: ٢٠  
 قُرِئَ الفعل (قال) بصيغة الماضي، وقُرِئَ بصيغة الأمر من الله لنبيه ﷺ.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ كَفَى﴾ المؤمنون: ١١٢  
 قُرِئَتْ (قل) بغير ألف على الأمر، وقُرِئَتْ بالألف على الخبر.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ﴾ المؤمنون: ١١٤  
 قُرِئَتْ (قل) بغير ألف على الأمر، وقُرِئَتْ بالألف على الخبر.<sup>5</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ سبأ: ١٩  
 قُرِئَتْ (باعِد) بصيغة الطلب، و(ربنا) بالنصب على النداء، وقُرِئَتْ (باعِد) بفتح العين، وهي  
 صيغة الماضي، و(ربنا) بالرفع على الابتداء وخبره جملة (باعِد).<sup>6</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ﴾ المرسلات: ٣٠  
 قُرِئَ (انطلقوا) بكسر اللام على أنه أمر، وقُرِئَ بفتح اللام على أنه ماض كأنه إجابة للأمر الأوَّل.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص222.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص309.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص323، 325، 369، 392.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص397.

### بين الفعل المضارع والفعل الأمر.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾ البقرة: ٢٥٩  
فُرِّتَتْ بفتح همزة الوصل وإسكان الميم على الأمر، وحال الابتداء تُكسر همزة الوصل.  
وُفِّرِيٌّ بقطع الهمزة والرفع على أنه فعل مضارع.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ النمل: ٢٥  
فُرِّتَتْ (ألاً يسجدوا) بفعل مضارع منصوب بأن المصدرية التي بعدها (لا) الزائدة.  
وُفِّرِيَّتْ (ألا يا اسجدوا) وهو فعل أمر قبله (يا) للتنبيه، و(ألا) للاستفتاح.<sup>2</sup>  
وجهت قراءة تخفيف اللام على أَنَّ (ألا) للتنبيه، و(يا) بعدها للنداء، وقد حُذِفَ المنادى أي:  
(ألا يا قوم اسجدوا)، والحذف في باب النداء كثير في كلامهم، إذ هو محل للتخفيف، ومنه حذفهم  
للتنوين من المنادى المفرد العلم، وحذف جزء منه كما في المنادى المرخم.<sup>3</sup>  
وعليه جاء قول الشاعر:<sup>4</sup>

ألا يا أسلمي، يا دار مَيِّ عَلَى البلى... وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَزَعَائِكَ الْقَطْرُ.

والتقدير: يا دار مَيِّ أسلمي. وتقول العرب: ألا يا ارحمونا أي: يا هؤلاء ارحمونا.

والذي حملهم على تقدير اسم محذوف بعدها، -وهو المنادى هنا- أَنَّ الفعل لا يقع بعد حرف  
النداء، وعليه جاءت القراءة الشاذة<sup>5</sup> (هلا تسجدوا لله) بالتاء أو الياء.

والقاعدة هنا: هي جواز حذف المنادى، والأشجع من ذلك جواز دخول حرف النداء على الفعل، كما في

قراءة الباب، وقياسا على دخوله على الحرف المشبه بالفعل في غير ما آية مثل ما جاء في قوله تعالى ﴿ حَقَّ

إِذَا جَاءَ نَا قَالِ يَنْلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ الزخرف: ٣٨، ولا نحتاج حيناً إلى حمل (يا) على التنبيه، ولا

وجه لمن خص جوازه بفعل الأمر، وإن كان فيه جمع بين السماع والقياس.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص231، 232.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص337.

<sup>3</sup> الحجة لأبي زرعة: 526، 527. المشكل لمكي: ج2 ص553. التبيان للعكبري: ج2 ص1007.

<sup>4</sup> البيت من الطويل وقائله ذو الرمة وهو في ديوانه: ج1 ص559. وانظر: لسان العرب لابن منظور: ج15 ص494.

<sup>5</sup> قراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب والأعمش. انظر: معجم القراءات عبد اللطيف الخطيب: ج6 ص506.

<sup>6</sup> مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، محمد بن صالح العثيمين، ط1، 1427هـ، مكتبة الرشد. ص128.

### الفرع الثاني: أسلوب الالتفات البلاغي وأثره في تباين الضمائر المسندة للفعل.

أظهر أثر تباين أسلوب الالتفات على صور إسناد الفعل، كلٌّ على حسب قراءته من حيث:

أولاً: إسناد الفعل لتاء الفاعل المتكلم أو المخاطب أو تاء التانيث الساكنة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿يَمَا وَضَعَتْ﴾ آل عمران: ٣٦

فُرِّتْ بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَضَمِّ التَّاءِ عَلَى أَهَّاءِ الْفَاعِلِ.

وُفِّرَتْ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ التَّاءِ عَلَى أَهَّاءِ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ آل عمران: ٨١

فُفِّرَتْ (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) بِتَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَفُفِّرَتْ (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) بِضَمِّيرِ الْمُعْظَمِ نَفْسِهِ.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿أَنْجَانًا مِنْ هَذِهِ﴾ الأنعام: ٦٣

فُفِّرَتْ (أَنْجَانًا) بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْجِيمِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ وَلَا تَاءٍ، وَكَذَا رُسِمَ فِي مَصَاحِفِهِمْ.

وُفِّرَتْ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، وَكَذَا رُسِمَ فِي مَصَاحِفِهِمْ.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿دَرَسَتْ﴾ الأنعام: ١٠٥

فُفِّرَتْ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الدَّالِ وَإِسْكَانِ السَّيْنِ وَفَتْحِ التَّاءِ عَلَى أَهَّاءِ الْفَاعِلِ.

وُفِّرَتْ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَفَتْحِ السَّيْنِ وَإِسْكَانِ التَّاءِ عَلَى أَهَّاءِ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ.

وُفِّرَتْ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَإِسْكَانِ السَّيْنِ وَفَتْحِ التَّاءِ عَلَى أَهَّاءِ الْفَاعِلِ.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ الأعراف: ١٤١

فُفِّرَتْ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْجِيمِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ وَلَا نُونٍ.

وُفِّرَتْ بِيَاءٍ وَنُونٍ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا بِضَمِّيرِ الْمُعْظَمِ نَفْسِهِ، وَكُلٌّ قَرَأَ بِمَا رُسِمَ فِي مَصْحَفِهِ.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿لَقَدْ عَلِمْتِ﴾ الإسراء: ١٠٢

فُفِّرَتْ بِضَمِّ التَّاءِ عَلَى أَهَّاءِ الْفَاعِلِ الْمُتَكَلِّمِ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص239.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص241.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص259.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص261.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص271.

وَقُرِّتْ بفتحها على أَهْمَا تاء الفاعل المخاطب.<sup>1</sup>

ومَّا يُقوي قراءة الضم معني، ما رُوي عن علي رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ يَقْرَأُ: (لقد علمتُ، وقال: والله ما علم عدوُّ الله، ولكنَّ موسى هو الذي علم يقول: لقد علمتُ أنا).<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الكهف: ٥١

قُرِّتْ (ما أشهدتهم) بناء المتكلم، وقرأ أبو جعفر وحده ب (نا) الدالة على التعظيم.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ ﴾ الكهف: ٥١

قُرِّتْ بفتح التاء على أَهْمَا تاء الفاعل المخاطب، وَقُرِّتْ بضم التاء على أَهْمَا تاء الفاعل المتكلم.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَدْ خَلَقْتِك ﴾ مريم: ٩

قُرِّتْ (خلقتك) بالنون والألف على الجمع، وقُرِّتْ بالتاء مضمومة من غير ألف على التوحيد.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ طه: ١٣

قُرِّتْ (أنا) بتشديد النون، و(اخترتك) بالنون مفتوحة وألف بعدها على لفظ الجمع.

وقُرِّتْ (أنا) بتخفيف النون، و(اخترتك) بالتاء مضمومة من غير ألف بلفظ الواحد.<sup>6</sup>

وفيه التباين بين ضمير المتكلم (أنا) و(أَنْ) المشددة، ويترب على ذلك اختلاف في الإعراب كالاتي:

أنا: اسم مرفوع بالابتداء، واخترتك: فعل وفاعل ومفعول به، والجمله في محل رفع خبر.

وعلى القراءة الأخرى أنا: حرف مشبه بالفعل و(نا) اسمها، وجمله (اخترتك) خبرها.<sup>7</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ يَبْنَؤُا إِسْرَائِيلَ قَدْ أَفْجَيْنَاكَ مِنْ عَدُوِّكَ وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْمَنَّ

وَالسَّلْوَى ﴿٨٠﴾ كَلُوا مِنْ طَيْبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ طه: ٨٠ - ٨١

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص310.

<sup>2</sup> مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، ت: عامر أحمد حيدر، ط1، 1410هـ/1990م، مؤسسة نادر، بيروت. ص377، رقم 2578. (وانظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين المتقي، ت: بكري حياني وصفوة السقا، ط5،

1401هـ/1981م، مؤسسة الرسالة. ج2ص600/رقم:4841).

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص317.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320.

<sup>7</sup> إعراب القرآن الكريم لأحمد عبيد الدعاس وآخرون: ج2ص254.



- فُرِّتْ (أنجيناكم، ووعدناكم، وورزقناكم) ب (نا) الدالة على التعظيم، وُقِرَّتْ بقاء المتكلم.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ الحج: ٤٥
- فُرِّتْ (أهلكتها) بضمير الجمع قوة وتعظيماً، وُقِرَّتْ (أهلكتها) بضمير المتكلم المفرد.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ الصفات: ١٢
- فُرِّتْ بضم التاء على أنها تاء الفاعل المتكلم، وُقِرَّتْ بفتحها على أنها تاء الفاعل المخاطب.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ قُلْ أُولُو حِجَّتِكُمْ بَاهِدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ ءَابَاءَكُمْ ﴾ الزخرف: ٢٤
- فُرِّتْ (جئتكم) بقاء المتكلم لمناسبة ما قبله، وقرأ أبو جعفر (جئناكم) ب (نا) على التعظيم.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا ﴾ الزخرف: ٣٨
- فُرِّتْ (جاءنا) بالإسناد إلى الواحد وهو الكافر.
- وُقِرَّتْ (جاءانا) بالإسناد إلى ألف الاثنين، وهما الكافر وقريته، وكلٌّ مذكورٌ قبل.<sup>5</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ الانشقاق: ١٩
- فُرِّتْ (لتركنن) بضم الباء مسنداً إلى واو الجماعة المحذوفة لعله، وُقِرَّتْ بفتح الباء على الإسناد للواحد المقصود به الجنس حتى تكونا بمعنى واحد، ويُمكن توجيه ذلك على اختلاف المعنى.<sup>6</sup>
- ثانياً: إسناد الفعل إلى الفاعل المخاطب أو الفاعل الغائب.
- وشاهده قوله تعالى ﴿ كُلُّ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ لَافْتِرٌ ﴾ البقرة: ٢٨٥
- قرأ يعقوب (يفرق) بالياء، وقرأه الباقر بالنون.<sup>7</sup>
- فقراءة يعقوب على أنَّ الفاعل ضمير يعود على لفظ (كل)، والجملته على هذا في محل نصب حال، أو هي خبر بعد خبر.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص327.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص356.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص369.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص369.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص237.

وأما على قراءة الجماعة فيكون الفاعل ضمير المتكلمين، وتكون الجملة في محل نصب بقول محذوف والتقدير: يقولون لا نفرق، وحذف القول كثير كقوله تعالى ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ الرعد: ٢٤ أي: يقولون سلام عليكم.<sup>1</sup>

ونلاحظ كيف أثر تنوع أسلوب الالتفات في تغيير موقع الجملة من حيث الإعراب، فضلا عن أثره في تغيير تقدير إسناد الفعل من الفاعل المخاطب إلى الفاعل الغائب، وأكثر اختلاف إعراب الجمل في القراءات العشر من هذا القبيل.

- ومنه قوله تعالى ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ المائدة: ١١٢

قُرئ (تستطيع) بالخطاب على إسناد الفعل فيها إلى الفاعل المخاطب، -وهو سيدنا عيسى عليه السلام-، و(ربك) بالنصب على أنه مفعول به، وقُرئ الفعل بالغيب على إسناد الفعل فيها إلى الفاعل أي: هل يفعل ربك و(ربك) بالرفع فاعل.<sup>2</sup>

ونلاحظ كيف أثر تنوع أسلوب الالتفات في تغيير موقع الكلمة من حيث الإعراب، فبينما تُعرب كلمة (ربك) فاعلا في قراءة الغيب، تُعرب مفعولا به في قراءة الخطاب، وهذا على قاعدة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كقوله تعالى ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف: ٨٢.<sup>3</sup>

ثالثا: عود الضمير إلى الأبعد أو الأقرب (مفردا أو مثنى أو جمعا/ مذكرا كان أم مؤنثا).

- وشاهده قوله تعالى ﴿مِن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةٌ نَّعَّاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ آل عمران: ١٥٤

قُرئَتْ (يغشى) بالياء لأنَّ الضمير يعود على مذكر، وهو النعاس الأقرب، وقُرئَتْ (تغشى) بالياء لأنَّ الضمير يعود إلى مؤنث، وهو (أمنة) المبدل من (نعاسا)، وهو أبعد من الأوَّل.<sup>4</sup>

ويظهر أثر هذا الأسلوب البلاغي الممثل له من واقع اختلاف القراءات العشر-عود الضمير إلى الأقرب أو الأبعد- إلى جواز التقديم والتأخير بين البدل والمبدل منه، ووجه ذلك أنَّ أصحاب قراءة التأنيث قالوا: الأصل الأمنة فإنَّ الخائف لا يكاد ينعس، وقال أصحاب قراءة التذكير إنَّ النعاس هو

<sup>1</sup> الموضح لابن أبي مریم: ج 1 ص 357.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 256.

<sup>3</sup> كشف المعضلات للباقولي: ج 1 ص 378، 379.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 242.

الغاشي لأنه ذكر صراحة في قوله تعالى ﴿يُغَشِّكُمْ النَّعَاسَ أَمْنَةً مِّنْهُ﴾ الأنفال: ١١ كما أنه أقرب للفعل، وبناء على هذا يمكننا أن نقول بجواز تقدم البدل على المبدل منه.<sup>1</sup>

والخلاصة أن من قرأ بالتأنيث ردَّ الضمير إلى أمنة المؤنثة، ومن قرأ بالتذكير ردَّه إلى النعاس المذكور، والنعاس بدل من أمنة، وكلُّ منهما يدل على الآخر، فلا غرابة في جواز عود الضمير على أحدهما.

وفيه أنه لا يُشترط في البدل أن يَحُلَّ محلَّ المبدل منه، ويؤوى بالأوَّل الطرخ، إذ يلزم منه عدم جواز التقديم والتأخير بينهما، وهو ما يرُدُّه الجمع بين القراءتين من جهة، والآيتين من جهة أخرى.

- ومنه قوله تعالى ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْدُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَّكَتَلُ وَإِنَّا لَنُحَفِظُونَ﴾ يوسف: ٦٣، قُرِئَتْ (نكتل) بالنون، حيث أعاد الضمير إلى المتكلمين وهم إخوة يوسف، وقُرِئَتْ (يكتل) بالياء، حيث أعاد الضمير إلى الأقرب وهو الأخ.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوْسُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الإسراء: ٧

قُرِئَتْ (لِيَسْتَوْسُوا) بضم الهمزة بعدها واو ضمير الجمع، العائد على العباد المذكورين قبل في قوله تعالى ﴿عِبَادًا لَّنَا﴾ الإسراء: ٥ ، وقُرِئَتْ (ليستوء) بالياء وفتح الهمزة مسندا للواحد، وهو الوعد أو لفظ الجلالة المُكَنَّى عنه بضمير العظمة.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم﴾ الإسراء: ٦٩

قُرِئَتْ (فيغرقكم) بالياء عائدا على ضمير لفظ الجلالة المذكور قبل في قوله تعالى ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي﴾ الإسراء: ٦٦ ، وقُرِئَتْ (فتغرقكم) بالتاء، وهو ضمير يعود على (الريح) المجاورة للفعل.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا أَتَيْتُم مِّن رَّبِّ لَيْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ الروم: ٣٩

قُرِئَتْ (ليربوا) بالياء ليعود الضمير إلى (الربا) المجاور للفعل، وقُرِئَتْ (لتربوا) بالتاء ليعود الضمير إلى المخاطبين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> معاني القرآن للقرآن: ج1ص240. الحجة للفارسي: ج3ص88،89. مفاتيح الغيب للرازي: ج9ص45، 46.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص308.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص344.

✓ الفرع الثالث: أحكام نون الوقاية ونون التوكيد وما يتبعه من صور بناء المضارع وإعرابه.

أولاً: أوجه اجتماع نون الوقاية مع نون الرفع.

تدخل نون الوقاية على الأفعال بأنواعها، وكذا أسماء الأفعال لتقيهما الكسر إذا لحقت بها ياء المتكلم، ولا تجتمع نون الوقاية مع نون الإعراب إلا في الأفعال الخمسة من المضارع، ويجوز فيها آن ذاك ثلاثة أوجه كلُّها جاءت بها القراءات العشر:

قال الرضي (ت686هـ): "وقد تُدغم نون الإعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة أوجه، وقُرئ قوله تعالى (أتحاجوني) على الثلاثة".<sup>1</sup>

قال أبو حيان (ت745هـ): "وفي المسألة خلاف: منهم من يقول: المحذوفة نون الرفع، ومنهم يقول: نون الوقاية، وليس بلحن، لأنَّ التركيب متفق عليه، والخلاف جرى في أيَّهما المحذوف، ونختار أنَّها نون الرفع".<sup>2</sup>

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ قَالِ أَسْحَبُ جُؤَيْ فِي اللَّهِ﴾ الأنعام: ٨٠

قُرئت (أتحاجوني) بتشديد النون على الإدغام، الأولى علامة الرفع والثانية نون الوقاية. وقُرئت بالتخفيف فيلزم حذف إحداها.<sup>3</sup>

والحجَّة لمن خفف أنَّه لما اجتمعت نونان تنوب إحداها عن لفظ الأخرى، خُفف بإسقاط إحداها كراهيةً لاجتماعهما كما قال الشاعر:<sup>4</sup>

تراه كالشَّعَامِ يعلُّ مسكاً... يسوءُ الفالياتِ إذا فليني.

أراد (فليني) فحذف إحدى النونين، ومثله ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾ الحجر: ٥٤ بنون واحدة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، ط2، 1996م، جامع قان يونس، بنغازي. ج2ص451.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج7ص421.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص259، 260.

<sup>4</sup> البيت من الوافر وقائله عمرو بن معدي كرب. انظر: ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، ت: مطاع الطرايشي، ط2،

1405هـ/1985م. مجمع اللغة العربية، دمشق. ص180. وهو في الكتاب لسبيويه: ج3ص520.

<sup>5</sup> الحجة لابن خالوية: ص143.

- ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ أْتِمِدُونَنِي بِمَالِي ﴾ النمل: ٣٦

قُرِئَتْ (أتمدون) بنونين الأولى نون رفع، والثانية نون وقاية، دون إدغام، مع حذف ياء المتكلم والاكْتفاء بالكسرة قبلها دليلاً عليها، وقُرِئَتْ (أتمدوني) بإدغام النونين مع إثبات الياء وصلًا ووقفًا، وقُرِئَتْ أيضًا بنونين دون إدغام، مع إثبات الياء وصلًا وحذفها وقفًا.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرِيَّ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ الزمر: ٦٤

قُرِئَتْ (تأمريني) بتشديد النون على إدغام النون التي هي علامة الرفع مع نون الوقاية. وقُرِئَتْ بالتخفيف على حذف إحداهما.<sup>2</sup>

وعند النظر إلى مجموع ما قُرِئَتْ به هذه الأحرف ينتج لنا ثلاثة أوجه وهي:

**وجه التشديد:** ويُقصد به إدغام نون الرفع في نون الوقاية.

**وجه التخفيف:** ويقصد به التلغظ بنون واحدة فقط.

**وجه التفكيك:** وهو التلغظ بنونين الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية.

ولقد وجهت قراءة التشديد وقراءة التفكيك على الأصل في عدم جواز حذف إحدى النونين، وذلك كون الأولى علامة إعراب، ولا يجوز الاستغناء عنها، كما أنَّ النون الثانية لا تُحذف؛ لأنَّها قد جيء بها للفصل بين الفعل وياء المتكلم، تخليصاً للفعل من الكسر.<sup>3</sup>

ووقع الإشكال في وجه التخفيف، أي في تحديد النون المحذوفة:

**جاء في شرح التصريح:** "والصحيح عند سيبويه أنَّ المحذوف نون الرفع، والمذكور نون الوقاية، واختاره ابن مالك لأنَّ نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال نحو (لتبلون) ولغير ذلك...، وقيل المحذوف نون الوقاية... وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين، واستدلوا له بأوجه:

**أحدها:** أنَّ نون الوقاية حصل بها التكرار والاستتقال، فكانت أولى بالحذف.

**ثانيها:** أنَّ نون الرفع علامة إعراب فالمحافظة عليها أولى.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص340.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363، 364.

<sup>3</sup> الحجة لأبي زرعة: ص624، 625.

**ثالثها:** أنّ نون الرفع تحذف لعامل، فلو حذفت لزم وجود أثر بلا مؤثر<sup>1</sup>.

والواقع أنّ الخلاف عن حقيقة النون المحذوفة، هل هي نون الرفع أو نون الوقاية لا ثمرة له من حيث الإعراب، وكان يكفي أن نقول: يجوز حذف إحدى النونين، كما يجوز إبقاء نون الوقاية وإدغامها مع نون الرفع، ويجوز إبقاء نون الوقاية وفكّها عن نون الرفع.

وعلى هذا يجوز تخفيف نون ﴿تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ﴾ الزمر: ٦٤ وأمثالها على قلة، والكثير تثقيلها.

**ثانيا:** أثر نون التوكيد في بناء وإعراب الفعل المضارع.

يدخل على آخر الفعل المضارع والأمر نون التوكيد الخفيفة والثقيلة، ولا تدخل على الماضي.

وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿لَيْسَ جَنَّةً وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ يوسف: ٣٢

وهنا قاعدة دقيقة في توكيد الفعل عند النحاة سأوضحها فيما يلي:<sup>2</sup>

1 إذا كان المضارع مسندا للاسم الظاهر أو ضمير الواحد فتح ما قبل النون، سواء كان الفعل صحيحا أو ناقصا، فنقول: لينصرن زيد وليدعون، ليرمين، ليسعين.

2 وإن كان مسندا لألف الاثنين كسرت نون التوكيد بعد الألف، فنقول: لينصران، ليدعوان، ليرميان، ليسعيان.

3 وإن كان مسندا لواو الجماعة ضُمَّ ما قبل النون، وحذفت واو الجماعة، وحذف من الناقص آخره مطلقا إلا في المعتل بالألف فتبقى محركة بحركة مجانسة لها فنقول: لينصرن، وليدعن، ليرمن، وليسعون.

4 وإن كان مسندا إلى ياء المخاطبة كُسر ما قبل النون، وحذفت من الناقص آخره مطلقا، وحذفت أيضا ياء المخاطبة إلا في المعتل بالألف فتبقى بحركة مجانسة لها فنقول: لتنصرن، لتدعن، لترمن، لتسعين.

5 وإن كان مسندا لنون النسوة، زيدت ألف بين النونين وكُسرت نون التوكيد فنقول: لينصرنن، وليدعونن، ليرمينن، ليسعينن.

يرى الكوفيون أنّ الإعراب أصل في الأفعال والأسماء، خلافا للبرصيين فهم يرون أنّ الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، لذلك احتاجوا لإعراب المضارع تشبيهه بالاسم في أمورٍ ذكروها.

ولمّا كان جوهر المسألة اختلافهم في ألقاب البناء والإعراب، اعتبرته شبه لفظي، فسلكت الأسهل في الإعراب تيسيرا وتسهيلا للنحو العربي، وإن كان فيه شيء من التداخل بين المذهبين فأقول:

يُبنى الفعل الماضي على الفتح الظاهر، أو المقدر - إذا كان آخره ألفا للتعذر-، كما يُبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، ويبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك.

<sup>1</sup> شرح التصريح على التوضيح: ج1 ص117. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، ط1، 1418هـ/1998م، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ج2 ص844، 845.

<sup>2</sup> شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ج2 ص290-300. بتصرف.

ويُبنى فعل الأمر على السكون إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به شيء، أو اتصلت به نون النسوة، ويُبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ويُبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، ويُبنى على حذف النون إذا كان مضارعه من الأمثلة الخمسة.

ويُعرب الفعل المضارع وتكون علامة رفعه الضمة إذا لم يتصل به شيء، الظاهرة إذا كان صحيح الآخر، والمقدرة إذا كان معتل الآخر، ويُرفع بثبوت النون إذا كان من الأمثلة الخمسة، وتكون ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة في محل رفع فاعل.

وتكون علامة نصبه الفتحة الظاهرة إذا كان صحيح الآخر أو آخره حرف علة غير الألف؛ فإن كانت الألف قُدِّرةً الفتحة، كما يُنصب بحذف النون إذا كان من الأمثلة الخمسة.

وعلامة جزمه السكون إن كان صحيح الآخر، وحذف حرف العلة إن كان معتل الآخر، وحذف النون إن كان مضارعه من الأمثلة الخمسة.

ويُبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة المباشرة، ويُبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة.

**وقولنا المباشرة:** احتراز ممّا لو فصل بين الفعل والنون فاصل ملفوظ كالألف الاثنين في نحو: لتذهباني، وأصله لتذهباني فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفنا نون الرفع لأنّها الأولى كراهةً لتوالي الأمثال، فصار لتذهباني، أو غير ملفوظ كواو الجماعة وياء المخاطبة في نحو: لتذهبي وتذهبي فالمضارع معرب مرفوع بالنون المحذوفة للتخفيف؛ لأنّ أصلهما لتذهبون وتذهبين فحذفنا النون الأولى منهما كراهةً لتوالي الأمثال، وهما نونا الرفع، ثم حُذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، ولم تحذف الألف في الحالة الأولى لحفتها.

فمفهوم اشتراطنا للمباشرة في بناء الفعل المضارع أنّ الفعل المضارع يُعرب إن لم تكن مباشرة وهو كذلك؛ لأنّ النون في هذه الحالة لم تحذف لعلّة بناء، وإنّما حُذفت كراهةً لتوالي الأمثال، ولالتقاء الساكنين.

ومن باب الشجاعة العلمية أقول: ما ذا يمنعنا لو قلنا إنّ الفعل المضارع مبنيّ مع نون التوكيد المباشرة وغير المباشرة، والأشجع منه ما الذي يمنعنا أن نقول إنّ الفعل المضارع معرب وإن اتصلت به نون التوكيد أو نون الإناث، ويكون إعرابه حينها بحركة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ويكون هذا من باب التسهيل وإجراء الأفعال المضارعة على أصل واحد ألا وهو الإعراب، كما أجروا الماضي على البناء اتفاقاً، والأمر على الإعراب أو البناء على خلاف.

وما ذكرته هو ما أريد أن أبرهن عليها من واقع اختلاف القراءات العشر:

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿لَا يَغْرُنْكَ﴾ آل عمران: ١٩٦ ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ﴾ النمل: ١٨

﴿وَلَا يَسْتَخْفَنَّكَ﴾ الروم: ٦٠ ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ الزخرف: ٤١ ﴿نُرِينَاكَ﴾ الزخرف: ٤٢

روى رويس تخفيف النون من هذه الأفعال المبنيّة في الكلمات الخمس، على أنّها نون التوكيد الخفيفة، وقرأ الباقون بالتشديد من الكلمات الخمس، على أنّها نون التوكيد الثقيلة.<sup>1</sup>

### الإعراب المألوف:

لا: ناهية جازمة و(يغرنك) مبني على الفتح في محل جزم، لاتصاله بنون التوكيد بنوعيتها، والكاف مفعول به.  
لا: النافية لفظا الناهية معنى، و(يحطمنكم) مبني على الفتح في محل رفع لاتصاله بنون التوكيد بنوعيتها والكاف مفعول به.

لا: ناهية جازمة و(يستخفناك) مبني على الفتح في محل جزم لاتصاله بنون التوكيد بنوعيتها، والكاف مفعول به.

الفاء: استئنافية و(إن) حرف شرط و(ما) زائدة، و(نذهبن) فعل الشرط مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد بنوعيتها في محل جزم.

أو: حرف عطف و(نرينك) معطوف على (نذهبن) مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد بنوعيتها في محل جزم، والكاف: مفعول به أوّل، والذي: مفعول به ثان.

ومن خلال إعراب هذه الأمثلة نلاحظ أنّ الفعل يُبنى على الفتح سواء مع نون التوكيد الثقيلة، أم مع نون التوكيد الخفيفة، فإن دخل عليه جازم كان في محل جزم، وإن ناصب كان في محل نصب، وإن لم يدخل عليه شيء من ذلك كان في محل رفع.

والأسهل أن يُعرب مع نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، وتكون حركة الرفع والنصب والجزم مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وفيه كذلك - على الإعراب المألوف-: أنّ (لا) النافية لفظا الناهية معنى، لها نفس حكم (لا) الناهية لفظا ومعنى؛ بمعنى أنّه يُبنى الفعل معها على الفتح في محل رفع إذا اتصل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ يونس: ٨٩

فُرِّتَتْ بتخفيف النون فتكون (لا) نافية، وفُرِّتَتْ بتشديد النون فتكون (لا) ناهية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص246.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص286.



لا: ناهية جازمة والفعل مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والألف فاعل والنون المشددة للتوكيد، كما يجوز أن تكون لا نافية، والفعل مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة للتخفيف.

وربما أتشجع وأقول أن (لا) ناهية على القراءتين، والنون المثبتة في قراءة التخفيف هي نون التوكيد الخفيفة، والنون الساكنة حذفت للجازم على سَنَن الأمثلة الخمسة، وبهذا يتقرر أنه لا مانع من أن تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف خلافا لابن مالك حين قال:<sup>1</sup>

وَلَمْ تَقَعْ حَفِيْفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ... لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أَلْفٌ.

- ومنه قوله تعالى ﴿فَلَا تَسْكُنْ﴾ هود: ٤٦

فُرِّتْ بفتح اللام وتشديد النون مع كسرها وفتحها.

وَقُرِّتْ بِإسكان اللام وتخفيف النون مع كسرها.<sup>2</sup>

**الإعراب على قراءة التخفيف:**

الفاء: رابطة لجواب شرط مقدر، ولا: ناهية جازمة، و(تسألن): فعل مضارع مجزوم ب(لا) وعلامة جزمه السكون والنون للوقاية، والياء المحذوفة في محل نصب مفعول به أوّل، و(ما): مفعول به ثانٍ.

**الإعراب على قراءة التشديد:** أن تكون النون المشددة هي نون التوكيد، فيبنى الفعل معها على الفتح لاتصاله بها مباشرة، ويكون الفعل حينئذٍ قد عُذِّيَ إلى مفعولين:

**المفعول الأوّل:** الياء في قراءة من أثبتها أو في قراءة من حذفها.

**المفعول الثاني:** الاسم الموصول (ما).

**قال أبو علي الفارسي (ت377هـ):** "سألت: فعل يتعدى إلى مفعولين، وليس ممّا يدخل على المبتدأ وخبره، فيمتنع أن يتعدى إلى مفعول واحد".<sup>3</sup>

وإذا علمنا أن الفعل المتعدي قد يلزم، فلا حاجة لتقدير المفعول المحذوف على قراءة من حذف الياء، بل إنَّ الأولى عدم تعدية (سأل) إلى مفعولين لأنَّ ظاهر كلام ابن بري (ت582هـ) أنه يتعدى إلى مفعولين إذا كان معناه: استعطى وليس معناها هنا كذلك.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب نون التوكيد، ع643].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289.

<sup>3</sup> الحجة للفارسي: ج4ص345، 346.

<sup>4</sup> تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية. ج29ص157.

وفيه أنّ نون التوكيد تدخل على الفعل المتعدي والفعل اللازم، ولا تأثر في ذلك. وفيه أنّ الفعل المتعدي قد يلزم إذا ضمن معنى الفعل اللازم، والعكس وسيأتي معنا بيانه. وفيه جواز حذف المفعول به في باب الأفعال التي تنصب مفعولين سواء كان أصلهما المبتدأ والخبر أم لا؛ إذا دلّ عليه دليل، ويكون ذلك الحذف لفائدة لفظية أو معنوية. وفيه جواز حذف فعل الشرط، وسيأتي معنا في باب الأحرف التي تجزم الفعل المضارع ما يوضحه. وفيه حذف الياء من بعض الأسماء والأفعال دون سبب نحوي يقتضي ذلك؛ بناء على التخفيف، وأثناء الإعراب نعتبرها موجودة، ومنه هذه الآية حيث حُذفت الياء، وهو ضمير في محل نصب مفعول به، ومثله قوله تعالى ﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعُ ﴾ الكهف: ٦٤ أي: (نبغي)، وقوله ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ الشعراء: ٨٠ أي: (يشفيني)، وفي هذا الحذف البلاغي مغزى وهو تناسق كلامه تبارك وتعالى.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَلَا تَسْتَلْنِي ﴾ الكهف: ٧٠

قُرِئَتْ بفتح اللام وتشديد النون، وقُرِئَتْ بإسكان اللام وتخفيف النون، واتفقوا على إثبات الياء بعد النون في الحالين؛ إلا ما اختلف عن ابن ذكوان؛ فزوي عنه الحذف والإثبات في الحالين.<sup>1</sup> الفاء: رابطة لجواب الشرط، ولا: ناهية جازمة والفعل مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

وأما على قراءة فتح اللام فهو مبنيٌّ على الفتح في محل جزم لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَوْلِيَاتِي ﴾ النمل: ٢١

قُرِئَتْ بنونين الأولى مشددة والثانية مكسورة مخففة، وكذلك رُسم في مصاحف أهل مكة. وقُرِئَتْ بنون واحدة مكسورة مشددة، وكذلك رُسم في مصاحفهم.<sup>2</sup> فاللام للقسم والفعل مبنيٌّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل رفع.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص312.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

- ومنه قوله تعالى ﴿لَنبَيِّنَنَّ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَنقُولَنَّ﴾ النمل: ٤٩  
 قُرِّئَتْ بالتاء على الخطاب في الفعلين، وضُمُّ التاء الثانية من الأوَّل، وضم اللام الثانية من الثاني،  
 وقُرِّئَتَا بالنون وفتح التاء واللام.<sup>1</sup>

**فاللام:** للقسم والفعل مبنيٌّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع، وهو في هذه الحال  
 مبنيٌّ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، وعلى القراءة الأخرى يكون معربا، وعلامة رفعه  
 النون المحذوف كراهة توالي الأمثال، والفاعل هو ضمير الجماعة المحذوف لالتقاء الساكنين.  
 وفيه أنَّ المضارع يجب توكيده إذا كان جوابا لقسم غير مفصول من اللام مستقبلا مثبتا.  
 ويجوز توكيده إذا كان مسبوqa ب(إن) المدغمة في (ما) أو بأداة طلب.  
 ومفهوم القاعدة أنَّ المضارع يُمتنع توكيده في حالين:  
**الحال الأولى:** إذا كان جوابا لقسم، ولم يستوف شروط وجوب توكيده.  
**الحال الثانية:** إذا لم يُسبق بما يجعل توكيده جائزا.  
 وفيه أنَّ نون التوكيد تعاقب ضمير واو الجماعة وتسقطها لفظا، وتبقى في محل رفع فاعل.  
 وكلُّ ما ذكرته في هذا الفرع من أثر نون التوكيد في بناء وإعراب الفعل المضارع يكن توظيفه في  
 النحو العربي من خلال شرح ما قاله ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا... كُنُونِي إِذْهَبَنَّ وَأَقْصُدْهُمَا.  
 يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا.  
 أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا... وَقَلَّ بَعْدَ (مَا وَمَ) وَيَعْدَ (لَا).  
 وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجُزَا... وَأَخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كَابْرُزًا.  
 وَاشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا... جَانَسَ مِنْ تَحْرِكٍ قَدْ عَلِمَا.  
 وَالْمُضْمَرِ أَحْدَفْنُهُ إِلَّا الْأَلْفَ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ.  
 فَاجْعَلْهُ مِنْهُ -رَافِعًا غَيْرَ الْيَا... وَالْوَاوِ- يَاءٌ كَاسَعَيْنِ سَعِيَا.  
 وَاحْدَفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي... وَوَاوٍ وَيَا شَكْلٍ مُجَانِسٍ فُفِي.  
 نَحْوَ أَحْشِيئَ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا... قَوْمِ أَحْشُونَّ وَاضْمَمَ وَقَسَّ مُسَوِّيَا.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص338.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب نون التوكيد، ع634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642].

المطلب الثاني: بين الأفعال الناقصة والتامة (كان وأخواتها).

✓ الفرع الأوّل: الترتيب بين معمولي كان (ليس) أو توسط الخبر.

أمّا الترتيب فهو الأصل، وأمّا التوسط فجائز في كان وأخواتها من غير استثناء، إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرِ... أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظْرًا.

وأكد أبو حيان (ت745هـ) أنّ توسيط خبر (ليس) ثابت في كلام العرب، ولا يلتفت لمن منع ذلك، ووهم ابن معطي (ت628هـ) في منعه توسيط خبر (ما دام)، وردّ دعوى الإجماع في جواز توسط خبر (ليس)، وذلك أنّ ابن درستويه (ت347هـ) ذكر الخلاف فيها تشبيها لها ب(ما).<sup>2</sup>

فمثال وجوب تقديم الخبر على الاسم قولك: كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك: كان أخي رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على أنّه خبر؛ لأنّه لا يُعلم ذلك لعدم ظهور الإعراب.

ومثال ما توسط فيه الخبر قوله تعالى ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الروم: ٤٧.

وعليه جاء قول الشاعر: <sup>3</sup>

سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ... فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ.

ووجه الشاهد: توسط الخبر بين (ليس) واسمها.

وقال الآخر: <sup>4</sup>

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً... لَدَّائِهِ بِإِدْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب كان وأخواتها، ع 148].

<sup>2</sup> ارتشاف الضرب لأبي حيان: ج1ص1169.

<sup>3</sup> البيت من الطويل وقائله السموأل الغساني اليهودي. انظر: ديوان السموأل مع ديوان عروة بن الورد، دط، 1384هـ/1964م، دار صادر، بيروت. ص93. ونسب للجلاج الحارثي في: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، ت: د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، 1406هـ/1986م، دار الكتاب العربي. ص237.

<sup>4</sup> البيت من البسيط، وقال العيني: لم أقف على اسم قائله. انظر: (المقاصد النحوية للعيني: ج2ص589).

ووجه الشاهد: تقدم خبر (دام) على اسمها.

ومَّا اتفق القراء على توسطه قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ الجاثية: ٢٥ ، وقوله تعالى ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ العنكبوت: ٢٤

قال ابن هشام (ت761هـ): "والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمَّا دونه في التعريف".<sup>1</sup> ووجه الضعف عنده أنه أخبر بالمصدر المعرف عمَّا هو دونه في التعريف وهو الاسم المعرف بالإضافة؛ وليس الأمر كما قال؛ لأنَّ كثيرا من الآيات قرئت بالوجهين كما سألينه في الأمثلة الآتية:

- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَتَنُّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ الأنعام: ٢٣

فُرِّتَتْ بتأنيث (تكن) ورفع (فتنتهم) لتكون الاسم و(إلا أن قالوا) الخبر، وفُرِّتَتْ بتأنيث وتذكير الفعل ونصب (فتنتهم) لتكون الخبر، والمصدر المؤوَّل من (إلا أن قالوا) هو الاسم.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا ﴾ الروم: ١٠

فُرِّتَتْ (عاقبة) بالنصب لتكون خبرا، والمصدر المؤوَّل بعده (أن كذبوا) هو الاسم، وفُرِّتَتْ برفع (عاقبة) على أنَّها الاسم والمصدر المؤوَّل هو الخبر على الأصل في الترتيب.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ البقرة: ١٧٧

فُرِّتَتْ (البرُّ) بالنصب ليكون خبرا ل(ليس) توسط بينها وبين اسمها، والمصدر المؤوَّل من (أن) والفعل بعدها اسمها، والتقدير: ليس البرُّ توليةً وجوهكم، وفُرِّتَتْ (البرُّ) بالرفع ليكون اسم (ليس) والمصدر المؤوَّل هو الخبر مراعاة للترتيب بين الاسم والخبر؛ لأنَّهما كالفاعل والمفعول.<sup>4</sup>

وفيه إذا تكافئا المعرفتان جاز أن يكون أحدهما الاسم والآخر الخبر على الخيار، وهو ما دلَّ عليه اختلاف القراءات في هذا الحرف وسابقه، وذلك أنَّ (البر) معرفة و(أن تولوا) معرفة لأنَّه مصدر بمعنى (تولية)، ولا يُشترط أن يتساوى الخبر والمبتدأ في التعريف، أو يكون الخبر أعلى رتبة.

<sup>1</sup> مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام: 5ص369.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص344.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص226.

قال أبو علي الفارسي (ت377هـ): "كلا المذهبين حسن لأنَّ كلَّ واحد من الاسمين: اسم ليس وخبرها معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافأ في كون أحدهما اسماً، والآخر خبراً، كما تتكافأ النكرتان".<sup>1</sup>

ويُقوي هذه القاعدة رفع (البر) الذي معه الباء في قوله تعالى ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا﴾ البقرة: ١٨٩ وأيضاً جاء في القراءة الشاذة<sup>2</sup> (ليس البر بأن تولوا) بزيادة الباء.<sup>3</sup> ومن مجموع قراءات هذا الباب يتبين لنا أنَّ المصدر المؤوَّل له أن يقع اسماً أو خبراً لكان وأخواتها؛ سواء تقدم أحد معموليها أو تأخر، فالقراءتان حسنتان.

### ✓ الفرع الثاني: من كان الناقصة إلى كان التامة.

أجاز النحويون الاستعمالين في عدد من أفعال هذا الباب<sup>4</sup>، النقص وهو حاجتها إلى مرفوع ومنصوب، والتمام وهو اكتفاؤها بالمرفوع فاعلاً كقوله تعالى ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ﴾ البقرة: ٢٨٠، وتصبح كان بمعنى حصل، وأصبح بمعنى الدخول في الصباح، وهكذا باقي أخواتها. قال ابن مالك في الألفية: <sup>5</sup>

وَمَنْعُ سَبَقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي... وَذُو تَمَامٍ مَا بَرِّعَ يَكْتَفِي.

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي... فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِمًا فُفِي.

ومما وقع من قراءات في هذا الباب:

- قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ البقرة: ٢٨٢

فُرِّتَتْ (تجارة حاضرة) كلاهما بالنصب خبراً ل(كان) و (حاضرة) نعتاً للخبر واسمها ضمير عائد على المفهوم من الكلام، والمعنى: إلا أن تكون هي تجارة، وفُرِّتَتْ (تجارة حاضرة) بالرفع فيهما على جعل (تكون) تامة و(تجارة) فاعل بها و(حاضرة) نعت لها، أو جعل تجارة اسم لكان وتديرونها خبر، والتقدير: إلا أن تكون تجارة حاضرة مداراة بينكم.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الحجة للفارسي: ج2ص270. معاني القرآن للفراء: ج1ص103. الكشف لمكي: ج1ص280، 281.

<sup>2</sup> جاءت في مصحف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب. انظر: معجم القراءات للخطيب: ج1ص240.

<sup>3</sup> الكشف لمكي: ج1ص280، 281.

<sup>4</sup> شرح التصريح لخالد الأزهرى: ج1ص250.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب كان وأخواتها، ع150، 151].

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص237. الكشف لمكي: ج1ص321، 322. الحجة لأبي زرعة: ص151.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ النساء: ١١  
 قُرِّئَتْ (واحدةً) بالنصب خبراً لـ (كان) الناقصة أي: وإن كانت البنت واحدة، واسمها ضمير عائد  
 على المفهوم من الكلام والتقدير: إن كانت الوارثة واحدة، وقُرِّئَتْ بالرفع فاعلاً لـ (كان) التامة.<sup>1</sup>  
 وقراءة الرفع أولى من حيث المعنى وهو: وإن وقع إرث الواحد، كما أن النصب يحتاج إلى إضمار  
 اسم، ومالا يحتاج أولى مما يحتاج.<sup>2</sup>

وقال الزمخشري (ت538هـ) بخلافه وعُلِّلَ أَنَّ النصب أوفق لقوله ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ النساء: ١١.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ النساء: ٢٩  
 قُرِّئَتْ (تجارةً) بالنصب خبراً لـ (كان) الناقصة، واسمها ضمير عائد على المفهوم من الكلام تقديره:  
 إلا أن تكون الأموال تجارةً وهو مفهوم من قوله تعالى ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ  
 بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ النساء: ٢٩. وقُرِّئَتْ (تجارةً) بالرفع على أنها فاعل (كان) التامة، والمعنى: إلا أن  
 توجد.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضْعَفْهَا ﴾ النساء: ٤٠  
 قُرِّئَتْ (حسنةً) بالنصب خبراً لـ (كان) الناقصة، واسمها ضمير يعود على (مِثْقَالَ ذرّة).  
 وقُرِّئَتْ بالرفع على جعل (كان) تامة أي: وإن توجد حسنة.<sup>5</sup>  
 وفيه جواز حذف نون كان بشروط.  
 قال ابن مالك في الألفية: <sup>6</sup>

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ... تُحْدَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفُ مَا التَّرِيمِ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص247.

<sup>2</sup> الكشف لمكي: ج1 ص378.

<sup>3</sup> الكشاف للزمخشري: ج2 ص33.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص249. الكشف لمكي: ج1 ص386. الحجة لأبي زرة: ص199. الكتاب الموضح لابن أبي مريم: ج1 ص413.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص249. الكشف لمكي: ج1 ص389، 390.

<sup>6</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب كان وأخواتها، ع157].

وهذه الشروط يشرحها الأشموني (ت900هـ) قائلا: "مضارع كان إذا جُزم بالسكون ولم يتصل به ضمير نصبٍ، وقد وليه متحرك تُحذف النون على جهة الجواز لا على جهة الوجوب نحو ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ النساء: ٤٠ في القراءتين".<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ الأنعام: ٣٩ و﴿أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً﴾ الأنعام: ١٤٥ قُرِئَتْ (يكن مَيِّتَةً) بالتذكير ونصب (مَيِّتَةً) خبرا لـ(كان) الناقصة، واسمها ضمير (ما) الموصولة قبل، وقُرِئَتْ (تكن) بالتأنيث ورفع (مَيِّتَةً) فاعلا بـ(تكن) التامة بمعنى: توجد.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ الإسراء: ٣٨ قُرِئَتْ (سَيِّئُهُ) بضم الهمزة والهاء وإلحاقها الواو في اللفظ على التذكير على جعل كان تامة. وقُرِئَتْ (سَيِّئَةً) بفتح الهمزة ونصب تاء التأنيث مع التنوين على جعله خبر كان الناقصة.<sup>3</sup> وهذا الإعراب هو الراجح لأنَّ فيه جمع بين القراءتين، والوجه المشهور في كتب الإعراب أن تجعل كان ناقصة، و(سَيِّئُهُ) بالرفع اسما لها، و(مكروها) بالنصب خبرها، ولكن لم جاءت القراءة الأخرى أعربنا (مكروها) حال، فتحمل القراءتين على إعراب واحد، ويصح تخريج القراءات على التباين بين كان التامة والناقصة.

كما يُمكن أن نأخذ من حمل القراءتين على بعضهما جواز أن يسدَّ الحال مسدَّ خبر النَّوَاسِخِ، وقد مرَّ معنا جواز ذلك مع خبر المبتدأ.

- ومنه قوله الله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ الأنبياء: ٤٧ قُرِئَتْ (مِثْقَالَ) بالنصب خبر (كان) على النقص، وقُرِئَتْ (مِثْقَالٌ) بالرفع فاعل (كان) على التمام.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿أَوْ لَوْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ الشعراء: ١٩٧ قُرِئَتْ (تكن) بالتاء على التأنيث و(آية) بالرفع، وقُرِئَتْ بالتذكير و(آية) بالنصب.<sup>5</sup> وجه النحاة قراءة الرفع على ثلاثة أوجه:

<sup>1</sup> شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج1 ص385.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص265، 266.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص307.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص324.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص336.



**التوجيه الأول:** أنَّ قوله (تكن) مضارع كان التامة، فتكون (آية) مرفوعة كونها فاعلاً لها، ويكون (أن يعلمه) بدلاً من (آية)، أو خبراً لمبتدأ محذوف.

**التوجيه الثاني:** أنَّ قوله (تكن) مضارع كان الناقصة فتكون (آية) مرفوعة كونها اسماً لها وخبرها: **إمّا أن يكون شبه الجملة (لهم)، والمصدر المؤوّل (أن يعلمه) بدلاً منه.**  
**وإمّا أن يكون خبرها المصدر المؤوّل (أن يعلمه)، وشبه الجملة (لهم) ملغى.**  
**وإمّا أن يكون خبرها محذوفاً ولا يسار لمثل هذا إلاّ إذا تعذر الاحتمالين الأولين.**

**التوجيه الثالث:** أن يكون اسم كان الناقصة هو ضمير القصة، ولذلك أنث (تكن) لتأنيث اسمها، وتكون حينئذٍ (آية) والمصدر المؤوّل (أن يعلمه) جملة اسمية خبر للفعل (تكن).<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً** ﴾ يس: ٢٩، ٥٣

فُرِّتَتْ (صَيِّحَةً وَاحِدَةً) في الموضوعين بالنصب على أنَّ كان ناقصة واسمها مضمّر، وهما خبر وصفة، والمعنى: إن كانت الأخذة إلاّ صَيِّحَةً وَاحِدَةً، وقرأ أبو جعفر وحده بالرفع فيهما فاعلاً بـ(كان) على التمام، و(واحدة) بالرفع صفة لصَيِّحَةً أَي: ما وقع إلاّ صَيِّحَةً وَاحِدَةً.<sup>2</sup>

استشكل جماعة من علماء النحو وغيرهم قراءة الرفع ممّا حملهم على إنكارها وردّها، ووجه ذلك عندهم أنَّ القاعدة النحوية توجب ترك التاء في الفعل إذا كان الفعل مسنداً إلى ما بعد (إلاّ) من المؤنث فيقال: ما قام إلا هند.

**قال أبو حيان (ت745هـ):** "فأنكر أبو حاتم وكثير من النحويين هذه القراءة بسبب لحوق تاء التأنيث".<sup>3</sup>

إلاّ أنَّ قراءة الإمام أبي جعفر المدني هي من النوع الخارج عن الغالب في الاستعمال، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في نظمه الخلاصة، وبين ابن هشام في جامع الصغير في النحو أنَّ ثبوت التاء في مثل ذلك نادر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> التبيان للعكبري: ج2ص1001. الكشف لمكي: ج2ص152، 153. الحجة لأبي زرة: 521. معاني القرآن للفراء: ج2ص283. الحجة لابن خالويه: ص268.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص353.

<sup>3</sup> البحر المحيظ لأبي حيان: ج7ص317. وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ج2ص717.

<sup>4</sup> الجامع الصغير في النحو، ابن هشام، ت: محمد شريف سعيد الزبيق، ط1، 1388هـ/1986م، مكتبة الحلبي، دمشق، لبنان. ص39.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلِ بِلَا فُضَيْلًا... ك: مَا زَكَا إِلَّا فَنَاءُ ابْنِ الْعَلَا.

فبين أنّ المفضل لا المتعين هو ترك التاء.

وقال الزجاج (ت311هـ) عن هذه القراءة: "وهي جيدة في العربية". <sup>2</sup>

ومما تقدم يتبين أنّ التذكير في مثل هذا ليس ضربة لازب، بل هو المختار والمفضل والأجود، وأنّ التأنيث جائز نادر مع جودته وقوته أيضا.

وعلى هذا فلا يجب ترك التاء في الفعل إذا كان الفعل مسندا إلى ما بعد (إلا) من المؤنث.

- ومنه قوله تعالى ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ الحشر: ٧

فُرِثَتْ (دولة) بالنصب وتذكير (يكون) على أنّها خبر لـ(كان) الناقصة، واسمها ضمير يعود على الفيء، وقرأ أبو جعفر وحده برفع (دولة) فاعلا على التمام، وتأنيث (يكون). <sup>3</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الفاعل، ع 233].

<sup>2</sup> معاني القرآن للزجاج: ج4 ص284.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص386.

### المطلب الثالث: التباين بين الفعل اللازم والفعل المتعدي.

ينقسم الفعل إلى لازم وهو ما لا يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، كدخل محمد وخرج زيد، ويُسمى قاصراً وواقعا، وإلى متعدٍّ وهو ما يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه نحو: كتبت الرسالة وحررتها، ويُسمى مجاوزا وناقلا ومتخطيا.

وعلاوة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به نحو قوله

تعالى ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾ الفجر: ١٥

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ...هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ.

والفعل اللازم يصير متعدياً بأمور منها الهمزة والتضعيف وزيادة ألف المفاعلة والتضمين وغير ذلك، كما أنَّ الفعل المتعدي يصير لازماً إذا ضُمّن معنى اللازم، أو حَوِّلَ إلى وزن فَعَّلَ بالضم، أو كان مُطَاوِعاً لفعلٍ مُتَعَدِّ لَوَاحِدٍ، فإن لم يجد النحاة مخرجا غير هذه الأسباب التي ذكروها لهذا التباين حملوها على الضرورة، والذي أوجب عليهم هذا المسلك؛ اعتقادهم أنَّ هذا الباب النحوي يُتوقف فيه على السماع، ولا يجري فيه القياس.

وبالمقارنة بين القراءات العشر - في الفعل الواحد - وجدت أفعالا لازمة في إحدى القراءات، تُسند الفعل للفاعل وحده، وتعدَّت في قراءات أخرى، فتُسند الفعل للفاعل والمفعول به، وأفعال متعدية لمفعول واحد في قراءة، ومتعدية لمفعولين في قراءة أخرى، وهذا التباين بين التعدي واللزوم يوجّه على ما ذكره النحاة من أسبابٍ كالهمز أو التضعيف أو المفاعلة...، كما وجدت أسبابا أخرى تحمل الفعل على التباين بين التعدي واللزوم، وهذا إن دلَّ فإنَّما يدلُّ على ما أسلفناه أوَّلاً، وممَّا سَأبِنِه كذلك اختلاف القراءات العشر في أفعال استعملت متعدية لازمة بصيغة واحدة.

ولم أذكر في هذا المطلب جميع الآيات؛ لأنَّها متداخلة مع باب الأفعال المبنية للمفعول، وباعتبار آخر وهو أنَّي ذكرت جملة منها في الفصل الأوَّل عند الحديث عن التباين بين المرفوعات والمنصوبات، وإنَّما أشرت باقية منها اشتملت على قواعد ونُكت نحوية كما سأبينه:

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب تعدي الفعل ولزومه، ع267].

## ✓ الفرع الأول: التباين بين الفعل اللازم والفعل المتعدي لواحد:

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ** ﴾ البقرة: ٩٠ وبابه: إذا كان فعلاً مضارعاً أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة فُرى الفعل بالتخفيف من (أنزل) المتعدي بالهمزة، وفُرى بالتشديد من (نزل) المتعدي بالتضعيف.<sup>1</sup>

- ويُشبهه اسم المفعول في قوله تعالى ﴿ **إِنَّمَا مُنَزَّلُونَ** ﴾ العنكبوت: ٣٤ فُرى بتشديد الزاي، وفُرى بتخفيفها.<sup>2</sup>

قال أبو علي الفارسي (ت377هـ): "نزل فعل غير متعدي إلى مفعول به، فإذا أردت تعديته إليه عديته بالأحرف الثلاثة التي يتعدى بها الفعل وهو النقل بالهمزة وبحرف الجرّ وتضعيف العين".<sup>3</sup>

قال سيبويه (ت180هـ): "قد يجيء فعلت وأفعلت بمعنى واحد مشتركين، وذلك نحو وعزت إليه وأوعزت إليه، وخبرته وأخبرته، وسميت وأسميت".<sup>4</sup>

ومعنى كلامه: أنّ (فعل) بمنزلة (أفعل) لفظاً ومعنى: وذلك يجعل الفعلين متساويين في التعديّة والمعنى، وبهذا التقرير يتضح أنّ تضعيف العين يأتي للتّعدي، ويأتي للكثرة كما في قوله تعالى ﴿ **وَعَلَقَتِ الْآبُوبَ** ﴾ يوسف: ٢٣، وكذلك ما تصرف منها كأسماء الأفعال نحو (منزلون ومنزّلون). وفيه أنّ الأوصاف التي تعمل عمل الأفعال لها نفس حكم الأفعال من حيث التعدي واللزوم.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَلتستبين سبيل المجرمين** ﴾ الأنعام: ٥٥ فُرى (ولتستبين) بقاء التأنيث ورفع (سبيل) فاعلاً به، وفُرى بقاء الغيبة ورفع (سبيل) فاعلاً أيضاً، وعلى هذا فالفعل لازم في القراءتين، وفُرى (تستبين) بقاء الخطاب و (سبيل) بالنصب مفعولاً به، فيكون الفعل حينها متعدياً.<sup>5</sup>

وفيه أنّ الالتفات بين الخطاب والغيب يحوّل الفعل من اللزوم إلى التعدي والعكس.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وإن كثيراً ليضلون بأهواءهم بغير علم** ﴾ الأنعام: ١١٩

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص218، 219.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص343.

<sup>3</sup> الحجّة للفارسي: ج2ص158.

<sup>4</sup> الكتاب لسبويه: ج4ص62.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

قُرِئَتْ (يُضْلُونَ) بضم الياء من فعل (أضِل) المتعدي بالهمزة، ومفعوله محذوف تقديره: الناس، وكذلك في سورة يونس ﴿رَبَّنَا لِضُلُوبِنَا مِن مَّوْجِ الْبَحْرِ مَكْرُومًا﴾ يونس: ٨٨ وقُرِئَتْ في الموضعين بفتح الياء من الفعل الثلاثي اللازم (ضَلَّ) المتعدي بحرف الجر.<sup>1</sup>

وفيه أنَّ المفعول به للفعل المتعدي قد يُحذف، ويُفهم تقديره من الكلام.  
وفيه أنَّ الفعل لازم يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَرِدَهَا وَمُرْسَاهَا﴾ هود: ٤١

قُرِئَتْ (جَرَاهَا) بفتح الميم وإمالة الراء، وهو مصدر ميميٌّ أو ظرف مكان أو زمان، فعله اللازم (جرى)، وقُرِئَتْ بضم الميم من (أجرى) فهو متعدٍ بالهمزة، يقال جرت السفينة وأجراها الله تعالى.<sup>2</sup>

وفيه أنَّ المصادر والظروف لها نفس حكم الأفعال من حيث التعدي واللزوم.  
وفيه أنَّ الفتح والإمالة علامة على تعدي الفعل أو ولزومه.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَنُخْرِجُهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ الإسراء: ١٣

قُرِئَتْ (وَنُخْرِجِ) بنون مضمومة وراء مكسورة من الفعل المتعدي (أخرج)، وفاعله ضمير الجلالة، و(كتابًا) مفعول به، وقُرِئَتْ (وَيُخْرِجِ) بياء مفتوحة وراء مضمومة من الفعل اللازم (أخرج)، وفاعله ضمير الطائر، و(كتابًا) حال منه بمعنى: مكتوب.<sup>3</sup>

وفيه أنَّ المفعول به إذا ذُكر مع الفعل اللازم يُعرب حالا.

- ومنه قوله تعالى ﴿تَنبُتُ بِالدَّهْنِ﴾ المؤمنون: ٢٠

قُرِئَتْ بفتح التاء وضم الباء على البناء للفاعل وتقديره: هي، فالفعل لازم تعدي بالباء.  
وقُرِئَتْ بضم التاء وكسر الباء على أنَّه مضارع أنبت الرباعي، فالفعل متعدي بالهمزة.<sup>4</sup>  
وفي الباء ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** أن تكون الباء للتعدي في القراءتين، ويكون (أنبت) بمعنى (نبت)؛ فيكون لازما كذلك، لأنهم يقولون نبت البقل وأنبت بمعنى واحد فهما لغتان.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص262.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص288.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

وعليه فالفعل اللازم يتعدى إذا ضُمِّن معنى المتعدي، والفعل المتعدي يلزم إذا ضُمِّن معنى اللازم. **الوجه الثاني:** أن تكون الباء زائدة لأنَّ الفعل متعديًا بالهمزة، والمعنى: تنبت الدهن كقوله سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ البقرة: ١٩٥ أي لا تلقوا أيديكم.

وهذا الوجه بناء على عدم جواز اجتماع أداتي تعديّة، وهذه القراءة دليل على جواز اجتماع أداتي تعديّة.

**الوجه الثالث:** أن تكون للحال، ومفعول (تنبت) محذوف تقديره: تنبت ما تنبت ومعه الدهن. ويعدُّ هذا الوجه إذ الأصل عدم الحذف وعدم التقدير.

- ومنه قوله تعالى ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ النور: ٤٣

فُرِّتَتْ (يَذْهَبُ) بفتح الياء والهاء من ذهب الثلاثي اللازم المتعدي إلى المفعول بالباء، و(بالأبصار) مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على (سنا برقه)، وقرأ أبو جعفر وحده (يُذْهَبُ) بضم الياء وكسر الهاء ماضي (أذهب) المتعدي بالهمز، وعلى ذلك فالباء زائدة في المفعول به لأنَّ الفعل تعدى بغيرها.<sup>1</sup>

ووقع لي حرف من هذا القبيل جمع بين زيادة الباء في الفاعل حال كون الفعل لازماً، وزيادة الباء في المفعول به حال كون الفعل متعدياً، غير أنَّه ليس على شرطي إذ هو انفرادة عن روح، وهو في قوله تعالى ﴿مَا زَكَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ النور: ٢١، فُرِّتَتْ (ما زكى) بتخفيف الكاف، على أنه لازم، وفاعله (أحد)، وفُرِّتَتْ بتشديد الكاف فيكون الفاعل ضمير لفظ الجلالة و (أحد) مفعوله.<sup>2</sup>

وفيه دليل على جواز زيادة حرف الجرِّ قبل الفاعل وقبل المفعول به.

وفيه أنَّ الفعل المتعدي بالهمزة إذا بُني للمفعول كان حرف الجرِّ الملاصق للمفعول به زائداً. وقد استشهد بالآية والقراءة ابن مالك على جواز زيادة الباء في المفعول حيث يقول: "وزيادة الباء مع الفاعل نحو ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ الفتح: ٢٨، وزيادتها مع المفعول نحو ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ البقرة:

١٩٥، و﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ النور: ٤٣ في قراءة الإمام أبي جعفر".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص331.

<sup>3</sup> شرح التسهيل لابن مالك: ج3ص154، 154.

ومعنى كلام ابن مالك أنّ أبا جعفر قرأ بضم الياء وكسر الهاء مضارع (أذهب) الرباعي والباء في (بالأبصار) زائدة، مثل قوله تعالى ﴿تَبَّتْ بِالذَّهْنِ﴾ المؤمنون: ٢٠ والأبصار مفعول به، وقيل الباء أصلية، وهي بمعنى من، والمفعول محذوف تقديره: يذهب النور من الأبصار، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على ﴿سَنَا بَرْقِيهِ﴾ النور: ٤٣.

وفيه: جواز زيادة الباء في المفعول به بناء على أنّه لا يمتنع اجتماع أداتي تعديّة في فعل واحد كما مرّ معنا.

والحقُّ أنّ قراءة الإمام أبي جعفر المدني فيها اشكالٌ إعرابي ووجهه: أنّ الفعل اللازم يُعدى بحرف الجرّ، فإذا كان متعدّياً بالهمز أو بالتضعيف تُلغى الوساطة التي بين العامل والمعمول وهي حرف الجرّ، والفعل (ذهب) لازم، تعدى إلى المفعول بالباء كما في قراءة الجمهور، ولما كان الفعل في قراءة الإمام أبي جعفر المدني من: أذهب يذهب كان متعدّياً غير محتاج إلى واسطة حرف الجرّ، وكان الأصل: يذهب الأبصار، ولكن بقي حرف الجرّ في هذه القراءة كما هو باقي في قراءة الجمهور، وهذا - في الظاهر - مخالف لقواعد النحو المشهورة، ومن ثمَّ ضُعِفَتْ قراءة الإمام أبي جعفر للعلّة المذكورة.<sup>1</sup>

وقال ابن جرير (ت310 هـ): "والقراءة التي لا أختار غيرها هي فتحها، لإجماع الحجّة من القراء عليها، وأنّ العرب إذا أدخلت الباء في مفعول ذهبت لم يقولوا إلّا: ذهبت به دون أذهب به، وإذا أدخلوا الألف في أذهبتهم لم يكادوا أن يدخلوا الباء في مفعوله فيقولون: أذهبت به وذهبت به".<sup>2</sup>

والحاصل من كلام النحاة والمفسرين أنّ الباء تعاقب الهمزة، ولا يجوز أن يجتمع أداتا تعديّة، فما الجواب عن اجتماعهما في قراءة الإمام أبي جعفر المدني.

لم يصب ابن جرير - رحمه الله - في ادعائه الإجماع على خلاف قراءة أبي جعفر المدني، لأنّه لم يكن يقرأ إلّا بما روى، وقد أخذ القراءة عن كبار التابعين الآخذين عن كبار الصحابة كأبي بن كعب (ت33 هـ) وغيره، ولم ينفرد بهذه القراءة؛ بل قرأ بها أيضا شيبه بن نصاح (ت130 هـ)<sup>3</sup>، هذا من حيث الرواية، وأمّا من حيث العربية فقد حُرِّجَتْ تخريجين مقبولين:

<sup>1</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص427. الدر المصون للسمين الحلبي: ج8ص424.

<sup>2</sup> جامع البيان للطبري: ج17ص339.

<sup>3</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص427.

**التوجيه الأوّل:** أن تكون الباء صلة زائدة، والأصل: يذهب الأبصار فزيدت الباء للتأكيد، وهو

نظير قوله تعالى ﴿ **تَبَّتْ بِالذَّهْنِ** ﴾ المؤمنون: ٢٠. <sup>1</sup>

**قال ابن جني (ت392هـ):** " فالباء زائدة لتوكيد معنى التعديّة كما زيدت اللام لتوكيد معنى الإضافة في قوله: يا بؤس للجاهل، وكما زيدت التاء لتوكيد معنى التأنيث في فرسة وعجوزة... وإن شئت حملته على المعنى كأنّه قال يكاد سنا برقه يلوى بالإبصار، أو يستأثر بالإبصار". <sup>2</sup>

**التوجيه الثاني:** أن تكون الباء في (بالأبصار) بمعنى: (من) ومفعول (يذهب) محذوف، والتقدير: يذهب النور من الأبصار. <sup>3</sup>

والراجع والله أعلم هو الوجه الثاني لوجهين:

**الأوّل:** سلامته من الاعتراض الوارد في الإشكال من أنّه لا يُجمع بين أداتيّ تعديّة، وأنّ الهمزة تعاقب الباء، فيكون الفعل المتعدي بالهمزة استوفى مفعوله المقدّر، وسلم من اختلال القاعدة. <sup>4</sup>

**الثاني:** أنّ الأصل عدم الزيادة ولا يحتاج إلى ادعائها إلّا إذا تعدّر الاستغناء عنها، وقد استغني عنها بما ذكر، فتبين أنّ هذا الوجه أقوى وأقوم من سابقه. <sup>5</sup>

كما يمكن أن يكون الفعل قد عُديّ بحرف الجرّ بناء على أنّ المتعدي قد يلزم إذا ضُمن معنى اللزوم، ويكون نائب الفاعل هو شبه الجملة، ويُشبهه هذا قوله تعالى ﴿ **فِيؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ** ﴾ الرحمن: ٤١ فالفعل (يؤخذ) متعدّ إلى مفعول بنفسه، وحُذف الفاعل والمفعول، وأقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل، مضمناً ما يُعدي بالباء، أي فيُسحب بالنواصي. <sup>6</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ** ﴾ القصص: ٢٣

فُرى (يُصدر) بضم الياء وكسر الدال من الفعل المتعدي بالهمزة (أصدر)، و(الرعاء) فاعله، والمفعول محذوف أي (مواشيهم)، وفُرى (يُصدر) بفتح الياء وضم الدال من الفعل الثلاثي اللازم (صدر). <sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328. المخر الوجيز لابن عطية: ج6ص400. البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص427.

<sup>2</sup> المختص لابن جني: ج2ص114.

<sup>3</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص427. الدر المصون للسمين الحلبي: ج8ص424.

<sup>4</sup> مشكل القراءات للحري: ص375.

<sup>5</sup> مشكل القراءات للحري: ص375.

<sup>6</sup> البحر المحط لأبي حيان: ج8ص194.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341.



وبناء على هذا التوجيه يجوز حذف المفعول به للفعل المتعدي؛ وإن لم يكن عائدا للموصول.

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ ﴾ النجم: ١١

فُرِّتَتْ بِتَشْدِيدِ الذَّالِ، وَفُرِّتَتْ بِتَخْفِيفِهَا.<sup>1</sup>

وتوجيه قراءة التشديد أَنَّ الفعل قد عُذِّي بالتضعيف، في حين عُذِّي الفعل في قراءة التخفيف بحرف جَرٍّ مَقْدَرٍ أَي: ما كذب فؤاده فيما رأت عيناه.<sup>2</sup>

وفيه أَنَّ الفعل اللازم يُعَدَّى بحرف الجر المقدر؛ كما يُعَدَّى بحرف الجر المذكور.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

وَعَدٌّ لِأَزْمًا بِحَرْفِ جَرٍّ... وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنَجَّرِ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ الحديد: ١٦

فُورِيَّ (وما نزل) بالتخفيف فهو فعل لازم فاعله الضمير العائد على الاسم الموصول المجرور (ما)، وفُورِيَّ بالتشديد (نزل) فهو فعل متعدي فاعله ضمير الجلالة، ومفعوله محذوف، وهو عائد الموصول.<sup>4</sup>

وفيه جواز حذف المفعول به للفعل المتعدي؛ ولو كان عائدا للموصول، شرط أن يكون منتصبا متصلا بفعل تام أو وصف، وقد أشار إلى هذه القيود ابن مالك في الخلاصة:<sup>5</sup>

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي.

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ... بِفِعْلِ أَوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرَجُو يَهَبْ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص379.

<sup>2</sup> الحجة لأبي زرعة: ص685. الكشف لمكي: ج2 ص94.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب تعدي الفعل ولزومه، ع272].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص384.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الموصول، ع102، 103].

## ✓ الفرع الثاني: التباين بين الفعل المتعدي لواحد والفعل المتعدي لاثنين.

- ومنه قوله تعالى ﴿بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكُتَّابَ﴾ آل عمران: ٧٩

فُرِيءَ (تعلمون) بضم التاء وفتح العين وكسر اللام مشددة، وُقُرِئَتْ بفتح التاء واللام وإسكان العين.<sup>1</sup> وحيجّة من قرأ بالتخفيف أنّه فعل ثلاثي لمشاكلة الفعل الثلاثي (تدرسون) بعده، وأيضا التشديد يقتضي مفعولين، وهنا مفعول واحد، وحيجّة من قرأ بالتشديد أنّ التعليم يشتمل العلم ولا ينعكس، وأنّ المفعول الثاني محذوف أي: تعلمون غيركم أو الناس، وسقوط المفعولين أو أحدهما في هذا باب ظن وأخواتها جائز إذا دلّ عليه دليل، كما قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَلَا تُجْزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ.

وفيه: من أسباب تباين الفعل بين التعدي واللزوم المشاكلة لما قبله أو ما بعده من الأفعال.

وفيه: جواز حذف المفعول الثاني أو الأوّل إذا دلّ عليه دليل.

وفيه: إذا كان الفعل متعدياً لواحد ثمّ دخل عليه التضعيف أو الهمز عُديّ إلى مفعولين.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ﴾ آل عمران: ١٧٨

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ آل عمران: ١٨٠

قرأ حمزة بالخطاب فيهما فالخطاب للنبي ﷺ، وقرأ الباقون بالغيب فهو إخبار عن الذين كفروا.<sup>3</sup>

ويترتب على قراءة حمزة بالتاء أن يكون للفعل (حسب) مفعولين، المفعول الأوّل هو (الذين)، والمفعول

الثاني هو المصدر المؤوّل في قوله تعالى ﴿أَنَّمَا نُمَلِّي﴾، وعلى قراءة الباقين بالياء يكون إعراب كلمة (الذين) فاعل، و(أنّ) ومعموليتها ثابت عن مفعولي حسب.

فتنوب (إنّ) ومعموليتها مناب مفعولي ظننت وأخواتها، قال ابن خالويه (ت370هـ): " وذلك أنّ

الحسبان يحتاج إلى مفعولين، و(أنّ) تحتاج إلى اسمين فناب شيئان عن شيئين".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص240.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب ظن وأخواتها، ع216].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص244.

<sup>4</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص123، 124.

وأما الآية الثانية فموضع (الذين) على قراءة الغيب الرفع على أنه فاعل، والمفعول الأوّل محذوف، يُقدر بمصدر دلّ عليه فعل الصلة، والتقدير: ولا يحسبن الذين يدخلون بخلفهم خيرا لهم، وأما على قراءة الخطاب ف(الذين) هو المفعول الأوّل، و(خيرا) المفعول الثاني على القراءتين.<sup>1</sup>

وفيه إذا حُذف المفعول الأوّل للفعل المتعدي، يُقدر بمصدر يدلّ عليه فعل الصلة.

وفيه يسدّ معمولي إنَّ (اسمها وخبرها) مسدّد معمولي حسب وأخواتها.

وفيه أنّ الالتفات من الغيب إلى الخطاب يُخرج الفعل من التعدي للواحد إلى التعدي لاثنتين.

- ومنه قوله عز وجل ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾ الإسراء: ١٣

فُرِّتَتْ (يَلْقَاهُ) مبنيًا للفاعل من الفعل الثلاثي (لقي)، وفاعلها ضمير الإنسان والهاء مفعوله.

وُفِّرَّتْ (يُلْقَاهُ) بضم الياء وتشديد القاف مبنيًا للمفعول من (لَقِيَ) المضعّف، ونائب الفاعل

ضمير الإنسان، والهاء مفعوله الثاني، و(منشورًا) حال منه في القراءتين.<sup>2</sup>

وفيه أنّ نائب الفاعل هو المفعول به مع الفعل المتعدي للواحد، وهو أحد المفعولين مع الفعل

المتعدي لاثنتين، وهذا لازم قول ابن مالك رحمه الله في الخلاصة:<sup>3</sup>

فَأَنْصَبَ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ... عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَكِنَّا حَمَلْنَا أَوْزَارًا ﴾ طه: ٨٧

فُفِّرَّتْ (حَمَلْنَا) بضم الحاء وتشديد الميم المكسورة، والتشديد عدى الفعل لاثنتين.

وُفِّرَّتْ (حَمَلْنَا) بفتح الحاء والميم، وهو فعل متعدّد لواحد.<sup>4</sup>

وفيه أنّ الفعل المتعدي لواحد إذا شُدِّد يتعدى لمفعولين.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَنْظِرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ الصافات: ١٠٢

فُفِّرَّتْ (تَرَى) بفتح التاء والراء، وهو مضارع ماضيه (رأى)، والفعل هنا متعدّد إلى واحد وهو (ماذا)

مقدما، وُفِّرَّتْ (تُرَى) بضم التاء وكسر الراء، وهو مضارع ماضيه (أرى)، والفعل هنا متعدّد إلى

<sup>1</sup> الكشف لمكي: ج1ص365-368. الحجة لأبي زرع: ص183.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب تعدي الفعل ولزومه، ع268].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

مفعولين، حيث تعدى إلى الثاني بالهمز، وقد كان تعدى إلى واحد قبلها، وكلا الفعلين من الرأي الذي يعني الاعتقاد.<sup>1</sup>

وفيه إذا كان أحد مفعولي الفعل المتعدي له الصدارة وجب تقديمه على عامله.

وفيه إذا تقدم مفعول الفعل المتعدي لمفعولين اكتفى به عن المفعول الثاني.

وفيه إذا كانت (رأى) قلبية نصبت مفعولين؛ بخلاف البصرية فإنها تنصب مفعولا واحدا.

- ومنه قوله تعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ الزخرف: ١٩

فُرِّتْ (أَشْهَدُوا) بهمزة واحدة للاستفهام فتعدى لواحد وهو (خلقهم)، وُقِّرَتْ (أَشْهَدُوا) بهمزتين الأولى للاستفهام والثانية للتعدي، والفعل هنا متعدٍ لمفعولين، أولهما واو الجماعة التي صارت نائب فاعل، والثاني (خلقهم).<sup>2</sup>

وفيه أن الفعل المتعدي لواحد يتعدى لمفعولين إذا دخل عليه الاستفهام.

وفيه أن نائب الفاعل يسدُّ مسدَّ المفعول الأوَّل للفعل المتعدي لمفعولين.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص357.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368، 369.

### ✓ الفرع الثالث: أفعال تستعمل متعدية ولازمة بصيغة واحدة.

وقد جاءت هذه الأفعال متعدية في قراءة، ولازمة في قراءة أخرى، ويظهر ذلك في:

- قوله تعالى ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَمِنَ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ هود: ١٠٨

قُرِئَتْ (سَعِدُوا) بضم السين مبنيًا للمفعول.

وقُرِئَتْ بفتح السين مبنيًا للفاعل، وهو في القراءة الأولى متعدٍ وفي الثانية لازم.<sup>1</sup>

قال الجوهري (ت393هـ): "مثل سلم فهو سليم. وسعد بالضم فهو مسعود، وقرأ الكسائي: (وأما

الذين سعدوا) وأسعده الله فهو مسعود".<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿بَلْ زَيْنَ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ الرعد: ٣٣، غافر: ٣٧

قُرِئَتْ (وَصَدُّوا) بضم الصاد مبنيًا للمفعول، فهو فعل متعدٍ، والفاعل في الحقيقة هو الله تعالى

والمفعول هو الواو - ضمير الكفار - صار نائبًا عن الفاعل.

وقُرِئَتْ (وَصَدُّوا) بفتح الصاد مبنيًا للفاعل وهو ضمير الكفار، فالفعل لازم.<sup>3</sup>

ويأتي الفعل صدّ متعديًا كقوله تعالى ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الفتح:

٢٥، ويأتي لازماً كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ محمد: ١

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290.

<sup>2</sup> الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1407هـ/1987م، دار العلم

للملايين، بيروت. ج2ص487. وانظر: لسان العرب لابن منظور: ج3ص213.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص298.

## المطلب الرابع: التباين بين صيغ الفعل المبني للفاعل وصيغ الفعل المبني للمفعول.

عرض النحويون مسائل الفعل المبني للمفعول والمبني للفاعل على ثلاثة مستويات:

**المستوى الصرفي:** تطفل فيه النحاة على علم الصرف، فبعدهما اختلفوا أيُّهما الأصل البناء للفاعل أم البناء للمفعول، حيث ذهب جمهور النحويين البصريين أنَّ صيغة المفعول فرع عن صيغة الفاعل، وأمَّا الكوفيون فقالوا كليهما أصل، ولما كان هذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة، عادوا واتفقوا على أنَّ فعل الأمر والأفعال الجامدة لا تُبنى للمفعول، بخلاف الأفعال الناقصة فقد اختلفوا فيها، فأباح الكوفيون بناءها ورفض البصريون ذلك، ثمَّ خاضوا في الأفعال التي تلزم حالة البناء للمفعول غالباً، وتكلموا عنها كلمة كلمة وما إلى هذه المسائل ممَّا هو الصق بعلم الصرف من علم النحو.

**المستوى الدلالي:** نafs فيه النحاة علماء المعاني، فناقشوا أغراض حذف الفاعل، وأرجعوها إلى أغراض لفظية كإقامة الوزن وتوافق القوافي وتقارب الأسجاع، وأخرى معنوية كالجهل بالفاعل، والإيهام، وتعظيم الفاعل أو تحقيره، ومراعاة غرض السامع إلى غير ذلك.

**المستوى التركيبي (النحوي):** ذكر فيه النحاة ما ينوب عن الفاعل، وأرجعوها إلى أربعة أمور إجمالاً وهي المفعول به، والمصدر المتصرف المختص، والظرف المتصرف المختص، والجار والمجرور.

ويجدر التنبيه أنَّ ابن هشام ذكر أنَّ استعمال مصطلح نائب الفاعل أولى من استعمال مصطلح مفعول ما لم يسمَّ فاعله، وعلَّل ذلك بعلمتين:<sup>1</sup>

**الأولى:** أنَّ النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره.

**الثاني:** أنَّ المنصوب في قولهم: أعطى زيدٌ ديناراً يصدق عليه أنه مفعول لما لم يسمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ووجهه أنَّ الفعل أعطى من باب كسا فهو ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

أمَّا حال الإعراب فالأولى أن نقول مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعله؛ لأنَّه أعظم من قولنا مبني للمجهول لأنَّ الفاعل قد يكون معلوماً.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام: ج6ص588، 589.

<sup>2</sup> شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، صوتية فرغها موقع الشبكة الإسلامية، <http://www.islamweb.net>.

والذي كان مَبْنِيًّا أَيْ استقصيت تراكيب القراءات المتواترة التي تأتي بصيغة الفعل مبنية للمفعول في قراءة، وبصيغة المبني للفاعل في قراءة أخرى على ما اشترطته أول الرسالة، وأجريت عليها دراسة تحليلية على المستوى النحوي، وما يلزم ذلك مما يختص بالمستوى الصرفي والدلالي، خاصة فيما يتعلق بصور الماضي والمضارع عند بنائهما للمفعول.

فتوصلت إلى أن قيام المفعول به مقام الفاعل هو الكثير في القرآن، وأنه يثبت لنائب الفاعل جميع أحكام الفاعل من تذكير وتأنيث لعامله، وإفراد وجمع وتقديم وتأخير وتعديدية ولزوم لعامله، وأن ما يقوم مقام الفاعل لا يخرج على أن يكون: اسما ظاهرا، أو ضميرا متصلا، أو ضميرا مستترا، أو مصدرا ظاهرا، أو مصدرا مقدرًا، أو جارا ومجرورا، أو ظرفا.

ولا يُشترط في القائم مقام الفاعل (ظرفا/مصدرا/جارا ومجرورا) أن يكون متصرفًا ولا مختصًا؛ خلافا للنحو المألوف.

كما تحدثت عن القراءات المشككة في هذا الباب ودافعت عنها، وما يُمكن أن يُؤخذ منها من قواعد وضوابط نحوية، كلٌّ على حسب قراءته.

وقسمت هذا المطلب إلى فرعين:

**الفرع الأول:** يقع نائب الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا متصلا أو ضميرا مستترا.

**الفرع الثاني:** يقع نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا متصرفا أو جارا ومجرورا.

وهذا التقسيم بناء على أن صور الفرع الأول لم يقع خلاف بين النحاة في جواز إنابتها عن الفاعل، بخلاف صور الفرع الثاني؛ فقد وقع فيها خلاف بين النحاة، حيث شُرط في جواز إنابتها عن الفاعل التصرف والاختصاص، وهو ما سأناقشه في ثنايا توجيه القراءات المستشهد بها.

✓ الفرع الأوّل: يقع نائب الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا مستترا أو ضميرا متصلا.

أوّلا: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل اسما ظاهرا:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ البقرة: ٥٨

فُرِّئْتُ (نَغْفِرُ) بنون التعظيم مبنيًا للفاعل و(خطاياكم) مفعول به.

وَفُرِّئْتُ بياء مضمومة وفاء مفتوحة مبنيًا للمفعول و(خطاياكم) نائب فاعل.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَتَلْنَا مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ ﴾ آل عمران: ١٤٦

قُرِّئَ (قَاتَلَ) بالبناء للفاعل و(ربيون) فاعل، والجملّة الفعلية (قاتل معه) صفة للنبي لا غير.<sup>2</sup>

ويجوز أن يكون فاعل (قاتل) ضميرا مستترا تقديره: هو يعود على (نبي)، وحينئذ يكون (ربيون) مبتدأ مؤخرا خبره الظرف (معه)، والجملّة (معه ربيون) في محلّ نصب حال من الضمير الفاعل في (قاتل)، لأنّ الضمائر من المعارف.

وتصبح جملة (قاتل معه ربيون) في محلّ رفع خبر المبتدأ (كأين)، ويجوز أن تكون الجملّة نعتا ل(نبي) في محلّ جرّ تبعا للفظ، أو في محلّ نصب تبعا للمحل، وخبر (كأي) جملة (معه ربيون)، أو الخبر محذوف تقديره: مضي، وجملة (معه ربيون) تصبح نعتا ثانيا ل(نبي).

وَقُرِّئَ (قُتِلَ) بلا ألف مبنيًا للمفعول، و(ربيون) نائب الفاعل، والجملّة الفعلية (قُتِلَ معه) صفة كذلك، ويجوز أن نخرجها على الأوجه الإعرابية التي ذكرناها في أسلوب بناء الفعل للفاعل، ولما كان أسلوب البناء للمفعول يتضمن معنى التجهيل، شابه النكرة؛ فجاز أن نعرب جملة (معه ربيون كثير) حالا أو صفة، بناء على قاعدة: الجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات، فإن لم تكن محضة جاز الوجهان، وهو ما دلت عليه القراءتان المتواترتان.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأُنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ﴾ آل عمران: ١٨١

قرأ حمزة (سَيُكْتُبُ) بالياء وضمها وفتح التاء و(قتلهم) برفع اللام و(يقول) بالياء.

وقرأ الباقون (سَنَكْتُبُ) بالنون وفتحها وضم التاء و(قتلهم) بنصب اللام و(نقول) بالنون.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص215.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>3</sup> الحجة للفارسي: ج3ص83، 84. المعاني للفراء: ج1ص237. مغني اللبيب لابن هشام: ص560.



وجهت قراءة حمزة على بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله، و(ما) بمعنى الذي في محل رفع نائب فاعل، و(قتلهم) بالرفع عطفا على محل (ما)، وكذلك عطف الفعل (نقول) على الفعل (يكتب)، ووجهت قراءة البقية بنصب (قتلهم) والنون في الفعلين على البناء للفاعل المعلوم.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ النساء: ٢٤  
قُرِئَتْ (أُحِلَّ) بضم الهمزة وكسر الحاء، وقُرِئَتْ بفتحهما.<sup>2</sup>

فمن بناه للفاعل جعل الضمير عائدا على لفظ الجلالة، وهو الاختيار لقرب اسم الله منه، ومن بناه للمفعول لاحظ أول الكلام وهو قوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء: ٢٣ فنسق عليه، و(ما) اسم موصول في محل رفع نائب فاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ ﴾ النساء: ٤٢

قُرِئَتْ (تَسَوَّى) بضم التاء مبنيًا للمفعول و(الأرض) بالرفع نائب فاعل، وقُرِئَتْ (تَسَوَّى) بفتح التاء مبنيًا للفاعل وهو (الأرض) أيضا.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ الأنعام: ١١٩

قُرِئَ الفعلين (فَضَّلَ) و(حَرَّمَ) بينائهما للفاعل وهو الله سبحانه، وقُرِئَ بينائهما للمفعول. وقُرِئَ ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول، ونائب الفاعل الاسم الموصول (ما).

- ومنه قوله تعالى ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ الأعراف: ١٦١

قُرِئَتْ (نَغْفِرْ) بنون الجماعة وبناء الفعل للفاعل، و(خطيئاتكم) بالنصب مفعوله، وقُرِئَتْ (نَغْفِرْ) ببناء التانيث وبناء الفعل للمفعول و(خطيئاتكم) بالرفع نائب فاعل.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً ﴾ التوبة: ٦٦

قرأ عاصم وحده الفعلين (نَعَفُ) و(نَعَذِّبْ) بالنون مبنيين للفاعل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن، و(طائفة) بالنصب مفعول به، وقرأ الباقر (يعف) بياء مضمومة وفتح الفاء، و(تعذب) بالتاء

<sup>1</sup> الكشف لمكي: ج1ص369. الحجة لابن خالويه: ص117.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص215، 272.

المضمومة وفتح الذال مبنيين للمفعول، والجار والمجرور (عن طائفة) نائب الفاعل للفعل الأول، و(طائفة) بالرفع نائب فاعل للفعل الثاني.<sup>1</sup>

وفيه أنّ مشكلة آخر الآية مع أولها أوجب علينا اعتبار الجار والمجرور نائباً عن الفاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿أَسَسَ بَيْنَهُمْ﴾ التوبة: ١٠٩ في الموضعين.

فُرِيَّ بضم الهمزة وكسر السين ورفع النون فيهما على البناء للمفعول ونائب الفاعل (بنيانه).  
وَفُرِيَّ بفتح الهمزة والسين ونصب النون منهما على بناء الفعلين للفاعل و(بنيانه) مفعول به.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ التوبة: ١١٠

فُرِيَّتْ (تَقَطَّعَ) بفتح التاء مبنيًا للفاعل، وهو (قلوبهم).

وَفُرِيَّتْ بضم التاء مبنيًا للمفعول، و(قلوبهم) بالرفع نائب فاعل.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ يونس: ١١

فُرِيَّتْ (لَقَضَىٰ) مبنيًا للمفعول و(أجلهم) بالرفع نائب فاعل.

وَفُرِيَّتْ بالبناء للفاعل وهو ضمير الجلالة و(أجلهم) بالنصب مفعول به.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿فَنُجِيَ مِنْ نَشَاءٍ﴾ يوسف: ١١٠

فُرِيَّتْ بنون واحدة مع تشديد الجيم وفتح الياء على البناء للمفعول، ونائب الفاعل لفظ (من).

وقرأ الباقون بنونين الثانية ساكنة مخفأة عند الجيم مع تخفيف الجيم وإسكان الياء مبنيًا للفاعل.<sup>5</sup>

اشتراط النحاة في نائب الفاعل إذا لم يكن مفعولاً به التصرف والاختصاص، وهو ما عبّر عنه ابن

مالك بالقابلية والنيابة الحرية حيث قال:<sup>6</sup>

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ... أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرِي.

ولنترك المجال لابن هشام (ت761هـ) رحمة الله يشرح لنا هذا الشرط: " ولا يجوز نيابة الظرف

والمصدر إلا بثلاثة: أحدها: أن يكون مُتَّصِلاً فلا يجوز ضَرْبُ ضَرْبٍ، وَلَا صِيَمَ زَمْنٍ، وَلَا اِعْتُكِفَ مَكَانٌ؛

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص282.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص296. الكشف لمكي: ج2ص17.

<sup>6</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، ع250].

لعدم اختصاصها فإن قلت: ضَرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَصِيَمَ زَمَنٌ طَوِيلٌ، وَاعْتَكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ، جاز لحصول الاختصاص بالوصف.

**الثاني:** أن يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية فلا يجوز سُبْحَانَ اللَّهِ بِالضَّمِّ عَلَى أَنْ يَكُونَ نَائِبًا مَنَابٍ فَاعِلٍ فَعَلَهُ الْمُقَدَّرُ عَلَى أَنْ تَقْدِيرُهُ: يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا يُجَاءُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ، عَلَى أَنْ (إِذَا) نَائِبَةٌ عَنِ الْفَاعِلِ لِأَنَّهَا لَا يَتَصَرَّفَانِ...<sup>1</sup>.

وبناء على قولهم: أنه إذا خلا الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله باسم تسلط عليه بالرفع لا غير، يتقرر أنه لا يُشْتَرَطُ فِي النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ التَّصَرُّفُ فِي (مَنْ) هُنَا مَبْنِيَةٌ لِأَنَّهَا اسْمٌ مَوْصُولٌ تَسَلَّطَ عَلَى الْفِعْلِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَبْرهنَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرٰى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ ﴾ الزمر: ٦٨ ف(أخرى) يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالنَّائِبُ هُوَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَشَاكِلَةٌ مَعَ سَابِقَتِهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ كَمَا جَاءَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ الحاقة: ١٣ وَلَا يَخْفَى أَنَّهَا تُشْبِهُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ مِنْ نَاحِيَةِ أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ التَّصَرُّفِ كَمَا أَنَّ آخِرَهَا عَاجِزٌ عَلَى تَحْمِيلِ الْحَرَكَاتِ كَوْنَهَا مَقْصُورَةٌ.<sup>2</sup>

- وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ النحل: ٣٧

فُرِّئَتْ (لَا يَهْدِي) مَبْنِيَةٌ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ ضَمِيرٌ لَفِظِ الْجَلَالَةِ وَ(مَنْ) مَفْعُولُهُ.

وَفُرِّئَتْ (لَا يَهْدِي) مَبْنِيَةٌ لِلْمَفْعُولِ وَ(مَنْ) نَائِبُ الْفَاعِلِ.<sup>3</sup>

وَفِيهِ: لَا يُشْتَرَطُ فِي نَائِبِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مَخْتَصًا مَتَصَرِّفًا فِي (مَنْ) اسْمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ يُفِيدُ الْعَمُومَ.

- وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ نَسِيراً الْجِبَالِ ﴾ الكهف: ٤٧

فُرِّئَتْ بِالتَّاءِ وَضَمِّهَا وَفَتْحِ الْيَاءِ وَرَفْعِ (الْجِبَالِ) عَلَى أَنَّهَا نَائِبُ فَاعِلٍ.

وَفُرِّئَتْ بِالنُّونِ وَضَمِّهَا وَكَسْرِ الْيَاءِ وَنَصْبِ (الْجِبَالِ) عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ. ص189.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج7ص423.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص304.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ﴾ طه: ١١٤  
 قُرِّئَتْ (يُقْضَى) بياء الغيبة مبنيًا للمفعول و(وَحْيُهُ) بالرفع نائب فاعل، وقرأه يعقوب وحده بنون  
 التعظيم (نَقْضِي) مبنيًا للفاعل و(وَحْيِهِ) بالنصب مفعوله.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾ الأنبياء: ١٠٤  
 قُرِّئَتْ (نَطْوِي) بصيغة المبني للفاعل ونصب (السَّمَاءَ) مفعوله، وقرأه أبو جعفر بالبناء للمفعول  
 أي: بالياء مضمومة على التأنيث وفتح الواو، ورفع (السَّمَاءَ) نائب فاعل.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ ﴾ الفرقان: ٢٥  
 قُرِّئَتْ بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي المكسورة ورفع اللام؛ على أنه فعل  
 مضارع مبني للمعلوم، والفاعل تقديره: نحن، يعود على الله عزَّ وجل، ونصب (الملائكة) على أنها  
 مفعول به، وقُرِّئَتْ بنون واحدة وتشديد الزاي المكسورة وفتح اللام على أنه فعل ماضٍ مبني لما لم  
 يسمَّ فاعله، ورفع (الملائكة) على أنها نائب فاعل.<sup>3</sup>

فقراءة ابن كثير على أن الله تعالى يُخبر عن نفسه أي: نحن ننزل الملائكة فيكون الفعل أُسند  
 للفاعل المعلوم، في حين أُسند في القراءة الثانية للمفعول.<sup>4</sup>  
 فإذا بُني الفعل اللازم لما لم يسمَّ فاعله؛ لا بُدَّ أن يتعدى قبل ذلك بالهمزة أو بحرف الجرِّ أو  
 بالتشديد كما في هذه القراءة.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ﴾ الأحزاب: ٣٠  
 قُرِّئَ (يُضَعِّفُ) بالنون وتشديد العين وكسرها من غير ألف قبلها مبنيًا للفاعل، ونصب (العذاب)  
 مفعولاً به، وقُرِّئَ (يُضَعِّفُ) بالياء وتشديد العين وفتحها من غير ألف قبلها مبنيًا للمفعول،

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324، 325.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص334.

<sup>4</sup> الحجة لأبي زهرة: ص510.

<sup>5</sup> أمَّا لو قرئَ بالزوم مع البناء لما لم يسمَّ فاعله كما في رواية الخفاف عن أبي عمرو (ونزل الملائكة) بالتخفيف ورفع الملائكة فيُقدر مضافاً محذوفاً،  
 أي نزل نزول الملائكة لأنَّ الفعل (نزل) لازم ولا بدَّ من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. المحتسب لابن جني: ج2ص121، 122.

(العذاب) بالرفع نائب فاعل، وقُرِيءَ (يُضَاعَف) كذلك إلا أنَّها بتخفيف العين وألف قبلها على البناء للمفعول، و(العذاب) نائب فاعل.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ ﴾ سبأ: ١٤

قُرِئَتْ (تَبَيَّنَتْ) مبنيا للفاعل، وقراً يعقوب وحده (تَبَيَّنَتْ) بضم التاء والباء وكسر الياء مبنيا للمفعول، أي: علمت الجن، ويُحتمل أن يكون بمعنى: بان، أي: ظهرت الجن، و(الجن) بالرفع نائب فاعل.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ ﴾ سبأ: ١٧

قُرِئَتْ (مُجْزَى) بالنون وبناء الفعل للمعلوم ونصب (الكفور) مفعولا به.

وقُرِئَتْ (يُجْزَى) بالياء وبناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله، مع رفع (الكفور) نائب فاعل.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ نَجْزِي كُلَّ ﴾ فاطر: ٣٦

قُرِئَتْ (يُجْزَى) بالياء مضمومة وفتح الزاي مبنيا للمفعول، ورفع (كل) على أنه نائب فاعل.

وقُرِئَتْ (نَجْزِي) بالنون وفتحها وكسر الزاي مبنيا للفاعل، ونصب (كل) على أنه مفعول به.<sup>4</sup>

- وقوله تعالى ﴿ وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ ﴾ الزمر: ٤٢

قُرِئَتْ (قَضَىٰ) مبنيا للفاعل وهو الله سبحانه، ونصب (الموت) مفعولا به.

وقُرِئَتْ (قُضِيَ) بالبناء للمفعول، ورفع (الموت) نائب فاعل.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ ﴾ فصلت: ١٩

قُرِئَتْ (يُحْشَرُ) بالياء مبنيا للمفعول، و(أعداء) بالرفع نائب فاعل.

وقُرِئَتْ (نَحْشَرُ) بالنون مبنيا للفاعل، و(أعداء) بالنصب مفعول به.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص348.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350. البحر المحيط لأبي حيان: ج7ص267، 268. الحجة لابن خالويه: ص121.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص350.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص352.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص366.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ ﴾ الأحقاف: ٢٥  
 قُرِئَتْ (لا يُرَى) مبنيًا للمفعول، و(مساكنهم) بالرفع نائب فاعل.  
 وقُرِئَتْ بفتح التاء مبنيًا للفاعل، و(مساكنهم) بالنصب مفعول به.<sup>1</sup>
- وفي قوله تعالى ﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْؤُ وَالْمَرْجَاتُ ﴾ الرحمن: ٢٢  
 قُرِئَتْ (يَخْرُجُ) بالبناء للفاعل، و(اللوؤ) بالرفع على الفاعلية.  
 وقُرِئَتْ (يُخْرَجُ) بالبناء للمفعول، و(اللوؤ) نائب فاعل والفعل متعدّ بالهمزة.<sup>2</sup>  
 وفيه أنّ بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله يُخرجه من اللزوم إلى التعدي.
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَهُ ﴾ الحديد: ٨  
 قُرِئَتْ (أَخَذَ) بضم الهمزة وكسر الخاء على البناء للمفعول، و(ميثاقكم) بالرفع نائب فاعل.  
 وقُرِئَتْ (أَخَذَ) بفتح الهمزة والحاء على البناء للفاعل، ونصب (ميثاقكم) فهو مفعول به.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَا يَتَنَلَّ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴾ المعارج: ١٠  
 قُرِئَتْ (يَسْأَلُ) مبنيًا للمعلوم، فاعله (حميم)، وقُرِئَتْ (يُسْأَلُ) مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل (حميم)  
 أيضًا، و(حميما) الثانية مفعولا به في القراءتين.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ المطففين: ٢٤  
 قُرِئَتْ (تَعْرِفُ) بالبناء للفاعل وهو المخاطب، ونصب (نضرة) مفعولا به.  
 وقُرِئَتْ بالبناء للمفعول، ورفع (نضرة) نائب فاعل.<sup>5</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً ﴾ الغاشية: ١١  
 قُرِئَتْ (لا تَسْمَعُ) بالتاء مبنيًا للفاعل، و(لاغية) بالنصب مفعول به.  
 وقُرِئَتْ (لا يُسْمَعُ) بالياء مبنيًا للمفعول، و(لاغية) بالرفع نائب فاعل.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص373.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص380، 382.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص390.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص399.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص400.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ۗ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدًا ۗ ﴾ الفجر: ٢٥ - ٢  
قُرِّئَتْ (لا يُعَذِّبُ) و (لا يُوثِقُ) بالبناء للفاعل وهو (أحد) بعدهما، ونصب (عذابه) و (وثاقه)  
على المفعولية، وقُرِّئَ الفعلان بفتح الذال والياء بالبناء للمفعول ونائب الفاعل (أحد) أيضا، ونصب  
(عذابه) و(وثاقه) على المصدرية.<sup>1</sup>

والمعنى على قراءة البناء للفاعل: لا يُعَذِّبُ في الدنيا عذابُ الله في الآخرة.

وعلى قراءة البناء للمفعول لا يُعَذِّبُ عذابَ النار أحدًا.<sup>2</sup>

ثانيا: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل ضميرا مستترا:

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ البقرة: ١١٩  
قُرِّئَتْ (ولا تُسألُ) بضم التاء مبنيًا للمفعول، وُزِعَ الفعل بجعل (لا) نافية، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر تقديره: أنت، وقُرِّئَتْ (ولا تُسألُ) بفتح التاء مبنيًا للفاعل، وجزم الفعل بـ (لا) الناهية.<sup>3</sup>  
وفيه تناسب البناء للفاعل مع النهي ليتسلط عليه النهي مباشرة، وتناسب البناء للمفعول مع  
النفي في الغالب؛ لأنَّه مجرد إخبار، ولا يلزم منه تعيين الفاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ البقرة: ٢٦٩  
قُرِّئَتْ (يؤت) بفتح التاء مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (من) الشرطية،  
وهو المفعول الأوَّل، و(الحكمة) المفعول الثاني، وقرأ يعقوب (يؤت) بكسر التاء مبنيًا للفاعل، وهو  
ضمير الله تعالى، و(من) في هذه القراءة موصولة، مفعول به مقدم، و(الحكمة) مفعول به ثانٍ.<sup>4</sup>  
والدليل أنَّها موصولة بمعنى الذي: أنَّ يعقوب على أصله في الوقف عليها بالياء، ولو كانت عنده  
شرطية كقراءة الجمهور لَوَقَّفَ بالحذف كما يقف على ﴿ وَمَنْ تَقِيَ السَّيِّئَاتِ ﴾ غافر: ٩ ونحوه.

فبين القراءتين تقارض بين (من) الموصولة و(من) الشرطية.

وفيه جواز تقديم المفعول الأوَّل عن فعله، ووجهه أنَّ (من) موصولة فلها حقُّ الصدارة.

وفيه أنَّ كيفية الوقف على معمولات العامل تبين جنسه من حيث وجود أثر العامل أو عدمه.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص400.

<sup>2</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج2ص480.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص221.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص235. المختصب لابن جني: ج1ص143.

وفيه إذا بُيِّ الفعل المتعدي لما لم يسمَّ فاعله كان نائب الفاعل هو المفعول الأوَّل ظاهراً أو مقدراً. ولا مانع أن يكون نائب الفاعل هو لفظ (من) المتقدمة، كونه المفعول الأوَّل، وهو دليل على صحة مذهب الكوفيين في جواز تقدم الفاعل ونائبه عن عاملهما.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعْلَىٰ ﴾ آل عمران: ١٦١  
قُرِّئَتْ (أَنْ يُعْلَىٰ) بالبناء للفاعل، والمعنى: ما كان لنبيٍّ أن يخون، وقُرِّئَتْ (أَنْ يُعْلَىٰ) بالبناء للمفعول، والمعنى: ما كان لنبيٍّ أن يخونه أصحابه، ونائب الفاعل ضمير تقديره: هو.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرِ مُضَكَّرٍ ﴾ النساء: ١٢  
قُرِّئَتْ (يُوصِي) بفتح الصاد مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر، وقُرِّئَتْ (يُوصِي) بكسرها مبنيًا للفاعل، وهو الميت أو الموروث.<sup>2</sup>

وحجَّة من كسر الصاد على البناء للمعلوم؛ أنَّ الفاعل مفهوم من الكلام والتقدير: من بعد وصية يوصي بها الموصي أو الميت أو المورث.

وحجَّة من فتح على البناء للمفعول؛ أنَّ هذا الحكم عام، لا يُراد به واحد بعينه، وإثما هو شائع في جميع الخلق.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ ﴾ ﴿ أَنْزَلَ ﴾ النساء: ١٣٦  
قُرِّئَ (نزل، أنزل) بضم النون والهمزة وكسر الزاي فيهما على البناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير راجع إلى الله، وقُرِّئَتْ بفتح النون والهمزة والزاي فيهما على البناء للفاعل، وهو الله عزَّ وجل.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ﴾ الأنعام: ١٦  
قُرِّئَتْ (يُصْرِف) مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على العذاب في الآية السابقة، وقُرِّئَتْ (يُصْرِف) مبنيًا للفاعل، وهو لفظ الجلالة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص243.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص248.

<sup>3</sup> إعراب القراءات لابن خالويه: ج1 ص130. الكشف لمكي: ج1 ص380.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص252، 253.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص256، 257.



- وقوله تعالى ﴿وَأَنْتَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعَمَّيْتَ عَلَيْكُمْ﴾ هود: ٢٨
- قُرِّئَتْ (فَعَمَّيْتَ) بضم العين وتشديد الميم المكسورة مبنيًا للمفعول، وهو ضمير الرحمة، فالفاعل متعدّد. وقُرِّئَتْ (فَعَمَّيْتَ) بفتح العين وتخفيف الميم مبنيًا للفاعل، وهو ضمير الرحمة أيضًا، فالفعل لازم.<sup>1</sup>
- وفيه أنّ بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله يُجرجه من اللزوم إلى التعدي.
- ومنه قوله تعالى ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّنْ تُخْلَفَهُ﴾ طه: ٩٧
- قُرِّئَتْ (لن تُخْلَفَهُ) بضم التاء وفتح اللام مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل ضمير تقديره: أنت، والهاء مفعول به، وقُرِّئَتْ (لن تُخْلَفَهُ) بضم التاء وكسر اللام مبنيًا للفاعل.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ الفرقان: ١٨
- قرأ أبو جعفر المدني (أن نتخذ) بالبناء للمفعول،<sup>3</sup> ونائب الفاعل الضمير المستتر تقديره: نحن، يعود على الواو في قوله تعالى ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ﴾ الفرقان: ١٨، و(من دونك) متعلق ب(نتخذ) و(من) زائدة لتأكيد النفي و(أولياء) حال، وقرأ الباقون بفتح النون وكسر الحاء على البناء للفاعل، والفاعل ضمير تقديره: نحن، يعود على الواو في قوله تعالى ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ﴾ الفرقان: ١٨ أيضًا، و(من دونك) متعلق ب(نتخذ)، و(من) زائدة و(أولياء) مفعول به.<sup>4</sup>
- والآية وكذا القراءة استشهد بها ابن مالك حيث يقول في حديث عن زيادة (من) في الإيجاب: "وأشرت بقولي وربما دخلت على حال إلى قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء وأبي جعفر... في قوله تعالى ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ الفرقان: ١٨، بالبناء للمجهول".<sup>5</sup>
- ويرد على قراءة الإمام أبي جعفر المدني إشكال نحوي ومعنوي، ووجهه: أنّ لفظ (أولياء) مفعول على قراءة الجمهور، ولا يصلح أن يكون مفعولًا ثانيًا على قراءة الإمام أبي جعفر، إلا إذا كانت (من) غير موجودة لأنّ (من) لا تزداد في المفعول الثاني.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص288.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333.

<sup>5</sup> شرح التسهيل لابن مالك: ج3ص139، 140.

<sup>6</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص448.

قال ابن عطية (ت542هـ): "ويضعف هذه القراءة دخول (من) ".<sup>1</sup>

قال الزجاج (ت311هـ): "وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وإنما كانت خطأ لأنَّ (من) إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولاً أولًا، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول: ما اتخذت من أحد وليًا، ولا يجوز: ما اتخذت أحدًا من ولي لأنَّ (من) إنما دخلت لأنها تنفي واحدًا في معنى الجميع، تقول: ما من أحد قائمًا، وما من رجل محبا لما يضره، ولا يجوز: ما رجل من محب ما يضره، ولا وجه لهذه القراءة".<sup>2</sup>

ولقوة الإشكال في هذه القراءة عمد إلى تخريجها ابن الجزري (ت833هـ) في النشر، والردّ على من ضعفها، وليس من منهجه أن يوجه القراءات في هذا الكتاب إلا إذا احتاج المقام مثل هذا. ويمكن أن تُخرج هذه القراءة على أوجهٍ أظهرها ما يأتي:

**التوجيه الأوّل:** (من) هنا ليست زائدة بل تبعيضية، والمعنى: أن نتخذ من دونك أولياء.

**التوجيه الثاني:** ما ذكره ابن جني، واختاره ابن الجزري، وهو: أن يكون (من أولياء) حالًا، و(من) زائدة لمكان النفي المتقدم في صدر الآية كما يقول القائل: ما اتخذت زيدا من وكيل، والمعنى ما كان لنا أن نعبد من دونك ولا نستحق الولاء ولا العبادة.<sup>3</sup>

وقد أبا مصنف الدر المصون أن تكون زائدة معللاً بأنّ ذلك لم يُسمع في لغة العرب.<sup>4</sup>

قال صاحب كتاب (مشكل القراءات العشرية الفرشية): " ولم أجد من اعترض على هذا الإعراب غيره، وعدم علمه بذلك ليس علما بعدم الوجود، فقد يحتمل أن يكون مثل ذلك موجودا وغير ممنوع والله أعلم".<sup>5</sup>

**التوجيه الثالث:** أن يكون الفعل متعديا إلى اثنين كالوجه الأوّل، غير أنّ (من) في (من أولياء) زائدة، وعلى هذا الوجه لا إشكال في القراءة، لكنّه مردود بما عليه أكثر النحويين من عدم جواز زيادة (من) قبل المفعول الثاني، وبسبب ذلك خطأها من خطأها.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> المحرر الوجيز لابن عطية: ج6ص426.

<sup>2</sup> معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج4ص60، 61.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2، ص333. وانظر: المختص لابن جني: ج2ص119، 120.

<sup>4</sup> الدر المصون للسمين الحلبي: ج8ص466.

<sup>5</sup> مشكل القراءات للحري: ص379.

<sup>6</sup> معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج4ص60، 61.

التوجيه الرابع: أن يكون (نتخذ) متعديا إلى مفعولين:

المفعول الأول: الضمير المستتر وجوبا.

المفعول الثاني: محذوف تقديره: معبودين و(من دونك) متعلق به، ولفظ (من أولياء) حال كما

أعرب الوجه الثاني الذي اختاره ابن الجزري، وهذا المفعول المقدر مفهوم من قوله تعالى ﴿وَمَا

يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الفرقان: ١٧ في الآية التي قبلها والله أعلم.<sup>1</sup>

والذي ظهر لي والله أعلم أن النحاة استشكلوا هذه الآية انطلاقا من قولهم بعدم جواز اجتماع أداتا تعديّة على معمول واحد، وليس لهم عليه دليل؛ بل صريح قراءة أبي جعفر يراد ذلك، ولا حاجة لتقديرهم زيادة حرف الجرّ (من) حينها.

وفيه أن الحال يسد مسدّ المفعول الثاني، وهو ما سماه الزجاج مفعول الحال.

وفيه كذلك جواز دخول (من) على الحال في قراءة المبني للمفعول.

وفيه كذلك جواز دخول (من) على المفعول الثاني في قراءة المبني للفاعل.

وفيه أن المفعول به يُعرب حالا إذا بُني عامله للمفعول، ولم يكن هو نائب الفاعل، شرط أن يكون مشتقا.

- ومنه قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ الشورى: ٣

قرأ ابن كثير بفتح الحاء على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل إمّا أن يكون محذوفا أو الجارّ والمجرور، وعلى ذلك يكون رفع لفظ الجلالة بعد الكلام على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو فاعل لفعل مضمر، أو بدل من نائب الفاعل، وقرأ الباقر بكسر الحاء من الفعل (يوحى) على التسمية، أي: على بناء الفعل للمعلوم، ويكون لفظ الجلالة فاعلا.<sup>2</sup>

وفيه جواز حذف المبدل منه وبقاء البديل أي: جواز الإبدال من شيء محذوف.

وفيه إذا منع المعنى كون الاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمفعول أن يكون نائب فاعل، قدّرنا نائبا للفاعل محذوف، ووجه المنع هنا أن لفظ الجلالة يتعالى أن يكون نائبا هذا من حيث اللفظ، وأمّا من حيث المعنى فإنّ الوحي لا يكون إلا من عند الله.

وبناء على هذا التوجيه تُنقض قاعدة: أن الفعل المبني للمفعول متى خلا باسم رفعه، ونقول: إن هذه القاعدة غير مطردة.

<sup>1</sup> مشكل القراءات للحري: ص 381.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 367.

- ومنه قوله تعالى ﴿ تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً ﴾ الغاشية: ٤

قُرِّئَتْ (تَصَلَّى) بالبناء للفاعل وهو ضمير الوجوه، وقُرِّئَتْ بالبناء للمفعول أي بضم التاء، وهو ضمير الوجوه أيضا، إلاَّ أنه من (أَصْلَى) المتعدي بالهمزة.<sup>1</sup>

ثالثا: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل ضميرا متصلا:

- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ البقرة: ٢٨

قُرِّئَتْ (تُرْجَعُونَ) بضم التاء وفتح الجيم فالفعل مبني للمفعول، والفاعل حقيقة هو الله عزَّ وجل، والمفعول الذي صار نائب فاعل هو واو الجماعة، وهو ضمير الناس فالفعل إذاً متعدي، وقرأ يعقوب هذا الفعل في جميع الآيات (تُرْجَعُونَ) بفتح التاء وكسر الجيم مبنيًا للمعلوم مسندا للفاعل، وهو واو الجماعة، فالفعل حينها لازم.<sup>2</sup>

وفيه أنَّ بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله يُخرج الفعل من اللزوم إلى التعدي.

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٢٩

قُرِّئَتْ (يَخَافَا) بالبناء للفاعل وإسناد الفعل إلى الزوجين، وقُرِّئَتْ (يَخَافَا) مبنيًا للمفعول، وأصله إلاَّ أن يخاف الحكام والولاة الزوجين فحذف الفاعل، وأسند الفعل للمفعول.<sup>3</sup>

وحجَّة قراءة البناء للمفعول أنَّ الفاعل في الحقيقة والخائف هم الولاة والحكام؛ يخافون الزوجين على ألاَّ يُقيما حدود الله، فحذف الفاعل وناب عنه المفعول، وهو ضمير الزوجين، وموضع (ألاَّ يقيما) بدل

اشتمال من ضمير الزوجين، ويدلُّ على هذه القراءة قوله بعده: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِبَا ﴾ البقرة: ٢٢٩ فجعل الخوف لغير الزوجين، ولم يقل فإن خافا.<sup>4</sup>

وفيه أنَّ بدل الاشتمال -وهو الدال على معنى في متبوعه- كما يأتي من الظاهر يأتي من الضمير الغائب مطلقا (فاعلا كان أو نائب فاعل)، ويُفهم هذا من قول ابن مالك في الخلاصة:<sup>5</sup>

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا... تُبَدِّلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلًا.  
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالًا... كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص400.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص210

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص227.

<sup>4</sup> معاني القرآن للفراء: ج1ص145-148. الحجة لأبي زرع: ص135. الكتاب الموضح لابن أبي مريم: ج1ص327.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب البدل، ع569،568].

وحجّة قراءة البناء للفاعل إسناد الفعل إلى ضمير الزوجين، والمعنى إلا أن يظنا أو يعلما ألا يُقيما حدود الله، ولا يحتاج إلى تقدير الجارّ في هذه القراءة؛ لأنّه يُقال خفت الرجل والشيء كقوله تعالى ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ **وَخَافُونَ** آل عمران: ١٧٥، فالفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جرّ: نحو: مررت بزبيد، وقد يُحذف حرف الجرّ سماعاً، فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: مررت زيدا. وعليه: يتعدى الفعل اللازم بحرف الجرّ، فإن حُذف حرف الجرّ سماعاً انتصب المجرور كقول الشاعر:<sup>1</sup>

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا... كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ.

**والشاهد:** تَمْرُونَ الديار: حيث حُذف الجارّ، وأُوصِلَ الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصله (تمرون بالديار)، ويُسمى عند النحاة الحذف والإيصال، وهو قاصر على السماع، ولا يجوز في سعة الكلام إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤوّلاً من (أنّ) الناسخة مع اسمها وخبرها، أو من (أن) المصدرية مع فعلها.

والأفصح من قول الشاعر قراءة الباب، ففيها دليل على مذهب الجمهور أنّه لا ينقاس حذف حرف الجرّ مع غير (أنّ) و(أنّ) بل يُقتصر فيه على السماع، خلافاً للأخفش الصغير، فإنّه يميز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تُعيّن الحرف ومكان الحذف.<sup>2</sup>

ويحتمل محل (أنّ وأن) عند حذف حرف الجرّ: النصب والجرّ، والرفع على أنّها بدل اشتمال. قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ... وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَصْبُ لِلْمُنْجَرِّ.  
نَقْلًا وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنَّ) يَطْرُدُ... مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَاتِلُوا﴾ آل عمران: ١٩٥ ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ التوبة: ١١١ فُرىً بتقديم (قُتِلُوا) وتقديم (يُقْتَلُونَ) أي: بتقديم الفعل المبني للمفعول فيهما، ونائب الفاعل هو ضمير واو الجماعة، وفُرىً بتقديم الفعل المبني للفاعل فيهما.<sup>4</sup>

وظاهر القراءة التي قُدم فيها الفعل المبني للمفعول إشكال تفسيريّ وتوجيهها كالاتي:

<sup>1</sup> البيت من الوافر وقائله جرير وهو في ديوانه: ص416.

<sup>2</sup> شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ج1 ص420، 421.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الفعل المتعدي، ع272، 273].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص246.

الوجه الأول: أن الواو لا توجب الترتيب كما في قوله تعالى ﴿يَمْرِيْمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي

مَعَ الرُّكْعَيْنِ﴾ آل عمران: ٤٣

وفيه: أن الواو لمطلق الجمع ولا تقتضي الترتيب إلا بقريضة خلافا للكوفيين.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا... فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا.

الوجه الثاني: أن العرب تقول قُتِلْنَا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، إذا ظهرت علامات القتل فيهم وفي قومهم.

الوجه الثالث: أنه يجوز إضمار (قد) قبل الفعل الثاني، أي: قُتِلُوا وَقَدْ قَاتَلُوا. <sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ﴾ النساء: ٢٥

قُرِئَتْ (أَحْصَنَ) مبنيًا للمفعول ونائب الفاعل نون النسوة، وقُرِئَتْ (أَحْصَنَ) بفتح الهمزة والصاد

مبنيًا للفاعل وهو نون النسوة. <sup>3</sup>

وهما في اللغة بمعنى واحد جاء في لسان العرب: "أحصنت المرأة عفت، فهي مُحْصِنَةٌ وَمُحْصِنَةٌ،

وكذلك الرجل، والمحصن بالفتح يكون بمعنى الفاعل والمفعول، وفي شعر حسان يُثْنِي عَلَيَّ عَائِشَةَ  

: 4 حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزْنُ بِرَبِيَّةٍ... وَتُصْبِحُ غَرْنِي مِنْ حُومِ الْعَوَافِلِ". <sup>5</sup>

فقرأة البناء للمفعول معناها: أحصنهن أزواجهن أو عفتهن أو إسلامهن.

وقراءة البناء للفاعل معناها أن المرأة أحصنت نفسها، إمَّا بالزواج وإمَّا بالعفة وإمَّا بالإسلام كما

قال تعالى ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ الأنبياء: ٩١. <sup>6</sup>

ويتبين لنا أنه لا يلزم من البناء للمفعول أن يُسند الفعل لغير فاعله الحقيقي، فلقد مر معنا في

قوله تعالى ﴿لَوْ سَوَوْنَاهُمُ الْأَرْضُ﴾ النساء: ٤٢، أن الأرض هي الفاعل في قراءة البناء للمعلوم، وهي

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب العطف: ع542].

<sup>2</sup> معالم التنزيل للبغوي (تفسير البغوي): ج2 ص154.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص249.

<sup>4</sup> البيت من الطويل، وقائله حسان بن ثابت  . انظر: ديوان حسان بن ثابت، ت: د. وليد عرفات، دط، 2006م، دار صادر،

بيروت. ص228.

<sup>5</sup> لسان العرب لابن منظور: ج13 ص120.

<sup>6</sup> الحجة الفارسي: ج3 ص151. الكتاب الموضح لابن أبي مريم: ج1 ص412.

نائب الفاعل في قراءة البناء للمفعول، وهذا مع الاسم الظاهر، وكذلك الأمر مع الضمير، فنون النسوة هنا أسند إليها الفعل في قراءتين، وكانت في إحداها فاعلا، وفي الأخرى نائب فاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ النساء: ١٢٤، مريم: ٦٠، غافر: ٤٠

قُرِئَتْ (يَدْخُلُونَ) بفتح الياء وضم الخاء على البناء للفاعل، وقُرِئَتْ بضم الياء وفتح الخاء على البناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير واو الجماعة.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾ الأعراف: ٢٥، ﴿ وَكَذَلِكَ

تُخْرَجُونَ ﴾ الروم: ١٩، ﴿ كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ الزخرف: ١١، ﴿ لَا يُخْرَجُونَ ﴾ الجاثية: ٣٥

قُرِئَتْ (تُخْرَجُونَ) بضم تاء المضارع وفتح الراء مبنيًا للمفعول، وهو من الفعل المتعدي بالهمز (أخرج)، وقُرِئَتْ (تُخْرَجُونَ) بفتح التاء وضم الراء مبنيًا للفاعل من الفعل اللازم (خرج).<sup>2</sup>

وفيه أن بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله يخرج من اللزوم إلى التعدي.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ محمد: ٤

قُرِئَتْ (قَاتَلُوا) بالبناء للمفعول من الثلاثي، ونائب الفاعل ضمير الرفع واو الجماعة.

وقُرِئَتْ (قاتلوا) بالبناء للفاعل من الرباعي، وواو الجماعة فاعل.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ محمد: ٢٢

قُرِئَتْ (تَوَلَّيْتُمْ) بفتح التاء والواو واللام مبنيًا للفاعل، وقرأ رويس وحده (تَوَلَّيْتُمْ) بضم التاء والواو وكسر اللام مبنيًا للمفعول، والتاء ضمير الرفع المتحرك في محل رفع نائب فاعل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص252.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص267، 268.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص374.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص374.

✓ الفرع الثاني: يقع نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا متصرفا أو جارا ومجرورا.

أولاً: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل مصدرا:

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكُتُبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ﴾ النساء: ١٤٠  
قُرِيءَ (نَزَّلَ) بصيغة المبني للفاعل وهو الله تعالى، والمصدر المؤوَّل من (أَنْ) وما بعدها مفعول به.  
وَقُرِئَتْ (نُزِّلَ) بصيغة المبني للمفعول، ونائب الفاعل (أَنْ) وما دخلت عليه، والتقدير: وقد نزل عليكم المنع من مجالسة الكفار إذا سمعتموهم يكفرون بآيات الله.<sup>1</sup>

وفيه أَنَّ نائب الفاعل هو المصدر المؤوَّل، وهو المفعول به في قراءة بناء الفعل للفاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ الجن: ٢٨  
قُرِئَتْ (لِيَعْلَمَ) مبنيًا للفاعل وهو الله، وقراءه زُويِس وحده مبنيًا للمفعول، ونائبه المصدر المؤوَّل.<sup>2</sup>  
وفيه أَنَّ نائب الفاعل هو المصدر المؤوَّل، وهو المفعول به في قراءة بناء الفعل للفاعل.

ثانياً: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل ظرفا متصرفا:

- ومنه قوله تعالى ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ البقرة: ٢١٣ - آل عمران: ٢٣ - النور: ٤٨، ٥١  
قُرِئَتْ (لِيَحْكُمَ) مبنيًا للفاعل وهو الله أو الكتاب، وقراءه أبو جعفر وحده مبنيًا للمفعول، وما بعده من الظرف نائب فاعل.<sup>3</sup>

- ومنه أيضا قوله تعالى ﴿ يَوْمَ الْفَيْصَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ الممتحنة: ٣  
قُرِئَتْ (يَفْصِلُ) على وزن يَضْرِب مبنيًا للفاعل، وقُرِيءَ (يُفْصَلُ) مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل الظرف بعده.<sup>4</sup>

ثالثاً: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل جارا ومجرورا:

يمنع الكوفيون قيام الجارِّ والمجرور مقام النائب عن الفاعل إلاَّ مع حرف الجرِّ الزائد نحو: ما ضُرِبَ من أحد، فإن كان حرف الجرِّ غير زائد لم يجز ذلك عندهم باتفاق، وعلَّلوا ذلك أنَّه لا يجوز أن يكون الاسم المجرور في موضع رفع، واختلفوا بعد هذا الاتفاق في الذي أُقيم مقام الفاعل على مذاهب:

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص253. البيان لابن الأنباري: ج1ص270.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص392.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص227.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص387.



**المذهب الأوّل:** أنّ حرف الجرّ وحده في موضع رفع فهو نائب الفاعل، وهو مذهب الفراء.  
**المذهب الثاني:** أنّ النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وإبهامه من حيث أنّه يحتمل أن يُراد به ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف زمان، أو ظرف مكان، ولم يقدّم الدليل على أنّ المراد به بعض ذلك دون بعض، وعليه الكسائي.

**المذهب الثالث:** أنّ مرفوع الفعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، وهذا سائغ عند بعض البصريين، وممنوع عند محققيهم.

ومذهب البصريين أنّ يقام الجار والمجرور مقام الفاعل إذا حُذف نحو: مُرَّ بزيد،<sup>1</sup> وهو المذهب الأسهل، لذا اعتمده في تخريج وإعراب الأمثلة الآتية:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ عُرْعُرًا عَلَيْهِمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ

عَلَيْهِمُ الْأُولَىٰ ۗ ﴾ المائدة: ١٠٧

قرأ حفص وحده (استحقّ) مبنيًا للفاعل وهو (الأوليان)، ومعناه الأحقان بالشهادة، أو الأقربان للميت، والمفعول به محذوف تقديره: وصيتهما.

وقرأ الباقون (استحقّ) مبنيًا للمفعول، ومنهم من قرأ كلمة (الأوليان) مثل حفص، ومنهم من قرأها (الأولين)، وذُكر لنائب الفاعل وجهان:

**الوجه الأوّل:** ضمير الإثم لتقدم ذكره في قوله تعالى (استحقا إثمًا).

**الوجه الثاني:** الأوليان وهو الفاعل في قراءة بناء الفعل للمعلوم.

ولم أجد ما يمنع كون شبه الجملة - من الجار والمجرور - هي القائمة مقام نائب الفاعل مشاكلاً مع أوّل الآية في قوله تعالى (على أئمتها) فهي نائب الفاعل باتفاقٍ للفعل (عُتِرَ)، لأنّ إجراء الإعراب على نسق واحدٍ أولى.

وعلى هذا الوجه الثالث ف(الأوليان) خبر لمبتدأ محذوف أي: هما الأوليان، أو بدلا من الضمير في (يقومان) أو من (آخرا)، أو مبتدأ و(آخرا) خبره مقدم، أو صفة ل(آخرا).<sup>2</sup>  
ويخفض (الأولين) في قراءة الباء على أنّه صفة ل(الذين)، أو بدل منه أو من الضمير في (عليهم).

<sup>1</sup> ينظر في نسبة هذه الأقوال إلى: هم الهوامع للسيوطي: ج1 ص587.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص256.

وإن جعلت الياء علامة للنصب كان منصوبا على المدح.<sup>1</sup>  
فسبحان الله الكلمة واحدة، فبينما تُرفع على الفاعلية أو الابتداء أو الخبرية في قراءة، تُنصب في الأخرى على المدح باعتبار، وباعتبار آخر تخفض على النعت أو البدل.  
وبناء على هذا يجوز في تابع الاسم الموصول أن يُعرب صفة أو بدلا منه، أو يُقطع بالنصب على المدح.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ يوسف: ١٠٩ النحل: ٤٣ الأنبياء: ٧ ، ٢٥، قرأ حفص وحده (نوحى) بالنون وكسر الحاء مبنيًا للفاعل وهو ضمير نحن، وقرأه الباقون بالياء (يُوحى) وفتح الحاء مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور.<sup>2</sup>  
- ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾ الإسراء: ١٣.  
قرأ أبو جعفر بالياء وضمها وفتح الراء، وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء.  
وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء.<sup>3</sup>

ظاهر قراءة الإمام أبي جعفر أنه قد أُنيب الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وقد دفع هذا التوهم ابن يعيش (ت643هـ) فقال: "ليس قراءة الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ويخرج) بالياء وبناء الفعل للمجهول ونصب (كتابا) على أنه مفعول به، بل إن الذي أُقيم مقام الفاعل مفعول به مضمّر في الفعل يعود على الطائر في قوله تعالى ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ الإسراء: ١٣، (وكتابا) منصوب على الحال والتقدير: ويخرج له يوم القيامة طائره أي عمله كتابا أو مكتوبا، وهو محذوف في قراءة الجماعة، أي ونخرج له يوم القيامة كتابا، أي عمله كتابا، ويؤيد ذلك قراءة يعقوب (ويخرج) بالبناء للفاعل أي يخرج عمله كتابا".<sup>4</sup>

وكلام ابن يعيش بناء على قاعدة النحاة في عدم جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وهو كلام وجيه بناء على هذه القاعدة، ولكي أخالفه عندما قُدر أن يكون نائب الفاعل محذوفا، وأورد عليه مثل الذي أورده على القوم، فلقد كان يكفي أن يقول: إن الجار والمجرور في قراءة أبي جعفر المدني هو الذي ناب عن الفاعل، ولا يحتاج بعدها إلى تقدير.

<sup>1</sup> معاني القرآن للزجاج: ج2ص216. الحجة لأبي زرع: ص238. الكشف لمكي: ج1ص419-421.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص296.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

<sup>4</sup> شرح المفصل لابن يعيش: ج4ص314.

وظاهر قراءة الإمام أبي جعفر المدني أنَّها من خرج اللازم غير المتعدي إلى مفعول، فما الذي نصب (كتابا) الذي هو مفعول به من الفعل نفسه على قراءة الجمهور؟ وأين نائب الفاعل في قراءة أبي جعفر؟ هذا من جهة الإعراب، وأمَّا من جهة المعنى فالإشكال فيه من حيث تعين الذي يُخرج للإنسان، هل هو العمل أو ماذا؟

وبناء على أنَّ الفاعل في قراءة الجمهور (السبعة وخلف) هو ضمير مستتر وجوبا، و(كتابا) مفعولا به ل(نخرج) وهذا واضح لا غموض فيه ولا إشكال<sup>1</sup>، يتعين أنَّ نائب الفاعل في قراءة الإمام أبي جعفر المدني هو ضمير مستتر جوازا يعود على (طائره) في الآية، والمعنى: ويُخْرِجُ له طائره، وبهذا التقدير والإعراب يزول الإشكال وينجلي المعنى ويظهر الإعراب في (كتابا) الذي كان مفعولا في قراءة الجمهور؛ ويعرب في قراءة الإمام أبي جعفر حالا.

والمعنى: ويوم القيامة يخرج العمل (وهو المعبر عنه بالطائر) في حال كونه كتابا يلقيه منشورا.

وكتابا هنا بمعنى: مكتوبا، وهو مشتق كما هو واضح، والغالب في الحال الاشتقاق<sup>2</sup>.

وهذا التوجيه هو الصحيح الفصيح من حيث المعنى الذي لا يختلف فيه، على حسب النحو المؤلف.

أمَّا من حيث اللفظ فإنَّه لا يتعين أن ينوب المفعول به عن الفاعل، بل ذلك هو الغالب لا الواجب، ثم قد يكون الجائر والجرور هو نائب الفاعل خاصة إذا كان الفعل لازما ولا نحتاج حينها إلى تقدير إذ الأصل عدمه.

قال ابن مالك في الألفية: <sup>3</sup>

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ... أَوْ حَرْفٍ جَرِّ بِنْيَايَةٍ حَرِي.

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ.

<sup>1</sup> الكتاب الموضح لابن أبي مريم: ج2ص751، 752.

<sup>2</sup> أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، ط2، 1400هـ/1979م، ج3ص426.

الكتاب الموضح لابن أبي مريم: ج2ص751. الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني: ج3ص263. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي:

ج13ص40، 41. البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص14. روح المعاني للألوسي: ج14ص420، 421.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، ع250، 251].

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ الأنبياء: ٨٧  
قُرِّئَتْ (نَقْدِرَ) بالنون مبنيًا للفاعل والمفعول به محذوف تقديره: لن نضيق عليه الأماكن والجهات.  
وقرأه يعقوب وحده بالياء المضمومة وفتح الدال مبنيًا للمفعول، والجارُّ والمجرور نائب الفاعل.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ﴾ الحج: ٣٩  
قُرِّئَتْ ببناء الفعلين للمفعول والجارُّ والمجرور (للذين) هو نائب الفاعل، و(واو) جماعة (يقاتلون) ضمير  
في محل رفع نائب فاعل، وقُرِّئَتْ (أُذِنَ) و(يقاتلون) بالبناء للفاعل أيضا.<sup>2</sup>

- ومن ذلك قوله تعالى ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۗ رِجَالٌ ﴾ النور: ٣٦ - ٣٧  
قُرِّئَتْ (يُسَبِّحُ) مبنيًا للفاعل وهو (رجال)، وقُرِّئَتْ بالبناء للمفعول ونائب الفاعل هو شبه الجملة،  
ويبعد أن يكون (رجال) نائب فاعل لأنَّ المعنى يمنعه، كما يمكن أن يكون فاعلا لفعل محذوف دلَّ  
عليه (يسبح)، كأنَّه قيل: من يسبحه فقيل رجال.<sup>3</sup>

وعليه جاء قوله الشاعر:<sup>4</sup>

لَيْبِكِ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ... وَخُتِبْتُ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ.

كأنَّه لما قال لبيك يزيد، قيل له وما يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارعٌ لِحُصُومَةٍ.

وفيه أنَّ فعل الفاعل كما يُحذف وجوبا بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين على مذهب البصريين، يُحذف  
جوازا إن أُجيب به نفي أو استفهام محقق أو مقدر، فحذفه لمحيته في جواب استفهام محقق كما في  
قوله تعالى ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ العنكبوت:  
٦١، فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف تقديره: خلقنا الله.

وحذفه لمحيته في جواب استفهام مقدر كما في قراءة ابن عامر لقوله تعالى ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ

وَالْآصَالِ ۗ رِجَالٌ ﴾ النور: ٣٦ - ٣٧، الفعل (يسبح) بالبناء للمفعول، فيكون الجارُّ والمجرور (له)

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324. الإيضاح شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة في القراءات الثلاث المتممة  
للقراءات العشر، ت: عبد الرازق موسى، ط1، 1425هـ/2004م، دار ابن القيم: ص304.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

<sup>4</sup> البيت من الطويل يُنسب لغير واحد من الشعراء. انظر: خزنة الأدب: ج1ص303. ومنهم لبيد بن ربيعة وهو في ملحق ديوانه:  
ص362. وهو في الكتاب لسبيويه: ج1ص288. والضارع: الدليل، والمختبئ: الطالب المعروف، وتطيح: تملك.

نائب الفاعل، وكلمة (رجال) بالرفع فاعل لفعل محذوف دلّ عليه استفهام مقدر، كأنّه لما قيل: يُسَبِّحُ له فيها بالغدو والأصا، قيل: من يسبحه؟ فقيل: يُسَبِّحُه رجال، فحذف الفعل، بخلاف قراءة الجمهور بالبناء للمعلوم، وكلمة (رجال) بالرفع فاعل.

ومرّ معنا أنّه إذا منع المعنى كون الاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمفعول أن يكون نائب فاعل، قدّرنا نائباً للفاعل محذوف؛ إن لم يوجد في الجملة من ينوبه، وإن لم يمنع المعنى ذلك كان الأولى أن يكون الاسم المرفوع هو نائب الفاعل.

ولا يمنع أن تكون الجملة المقدرة: (يسبحه رجال) هي نائب الفاعل؛ لأنّ الجملة إذا قُصِدَ لفظها، وقعت فاعلاً، فلا يمنع أن تقع نائباً عن الفاعل، ووجه ذلك أنّ الجملة التي يُراد بها اللَّفْظُ يُحْكَمُ لها بحكم المفردات، ويساعدنا على ذلك لفظ (يسبح) فهو يشبه لفظ (القول)، وهو ما يسميه النحاة: جملة مقول القول، وعليه فيجوز للجملة أن تنوب مناب الفاعل أو نائبه.

- ومنه قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ القصص: ٨٢

قُرِئَتْ (لَخَسَفَ) مبنيًا للفاعل وهو الله عزَّ وجل، و(بنا) متعلق بمحذوف مفعول به، وقُرِئَ مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل هو شبه الجملة من الجارِّ والمجرور.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ سبأ: ٢٣

قُرِئَتْ (أَذِنَ) بصيغة المبني للفاعل وهو الله عزَّ وجل، وقُرِئَ (أَذِنَ) مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل شبه الجملة من الجارِّ والمجرور (له).<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ سبأ: ٢٣

قُرِئَتْ (فُزِعَ) بصيغة المبني للمفعول، ونائب الفاعل الجارُّ والمجرور (عن قلوبهم). وقُرِئَتْ (فُزِعَ) بصيغة المبني للفاعل، وهو الله جلَّ جلاله.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص342.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص351.

- ومنه قوله تعالى ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية: ١٤

قُرئتُ (لِيَجْزِيَ) ببناء الفعل للفاعل، وقرأ أبو جعفر (لِيَجْزِيَ) ببناء الفعل لغير الفاعل، ونصب (قوما)،<sup>1</sup> فهي شاهد على جواز نيابة الجارِّ والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول.<sup>2</sup>

قال ابن مالك (ت672هـ): "فلو كان في الجملة مفعول به لم ينب عن الفاعل غيره عند البصريين، إلا الأخفض فإنه والكوفيين يجيزون نيابة بعض الثلاثة (المصدر والظرف والجار والمجرور) عن الفاعل مع وجود المفعول، وبقولهم أقول في هذا لثبوت السماع به، وأقوى الشواهد في ذلك قراءة الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية: ١٤ فأسند (يجزى) إلى الجار والمجرور، ونصب (قوما) وهو مفعوله".<sup>3</sup>

الأصل أن يكون القائم مقام الفاعل هو (قوما)؛ ولكنّه منصوب فلا يصح أن يقوم مقامه، وهنا موطن الإشكال ومحلّه؛ وحينئذ لا بُدَّ من أحد أمرين:

إمّا أن يقال: نائب الفاعل هو الجارُّ والمجرور في (بما كانوا يكسبون).

وإمّا أن يقال: هو مقدّر وكلا القولين فيه نزاع شديد.

أمّا الأوّل: فلائهم يقولون: لا ينوب الجارُّ والمجرور، ولا غيره مع وجود المفعول به.

وأمّا الثاني: فلاختلافهم في تقديره.

وبسبب هذا الإشكال القوي لحنها الفراء في الظاهر،<sup>4</sup> ومنع البصريون ذلك ظاهراً وباطناً.<sup>5</sup>

ويمكن أن نجمل كلام العلماء في توجيه هذه القراءة فيما يأتي:

**التوجيه الأوّل:** أنّ القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل وتقديره: لِيَجْزِيَ

الجزاء قوما، فيكون (قوما) مفعولاً به ثانياً، وهذا التوجيه استبعده العكبري،<sup>6</sup> ولم يستقم عند ابن

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

<sup>2</sup> اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت: د. عبد الإله النبهان، ط1، 1416هـ/1995م، دار الفكر دمشق. ج1ص160، 161.

شرح التسهيل لابن مالك: ج2ص128. ص29.

<sup>3</sup> عمدة الحفاظ وعدة اللافت، ابن مالك، ت: عدنان الدوري، 1397هـ/1977م، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف بالعراق، ج1ص187.

<sup>4</sup> معاني القرآن للفراء: ج3ص46.

<sup>5</sup> البيان لابن الأنباري: ج2ص365. إعراب القرآن للنحاس: ص966. البحر المحيط لأبي حيان: ج8ص45، 46.

<sup>6</sup> التبيان للعكبري: ص1151، 1152.

الأنباري،<sup>1</sup> وحكم عليه ابن يعيش بالشذوذ والقلّة،<sup>2</sup> وقال السمين الحلبي: "وفيه نظر لأنّه لا يترك المفعول به ويُقام المصدر، ولا سيما مع عدم التصريح به".<sup>3</sup>

**التوجيه الثاني:** أنّ يكون التقدير: ليجزى الخير قوما، على أنّ الخير مفعول به في الأصل، وهو كقول القائل: جزاك الله خيرا.<sup>4</sup>

وإقامة المفعول الأوّل أو الثاني مقام الفاعل جائزة إذا أُمن اللبس، وإلى ذلك يشير ابن مالك:<sup>5</sup>  
وَبَاتِفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ... بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُثُ أَمِنْ.

والفعل (جزى) من باب الفعل (كسى) فهو من أفعال المنع والمنح التي تنصب مفعولين؛ ليس أصلهما المبتدأ الخبر.

**التوجيه الثالث:** أن يكون النائب عن الفاعل هو الجارّ والمجرور في (بما كانوا يكسبون)، وأجاز ذلك الأخفش من البصريين شرط تقدم النائب، والكوفيون مطلقا.<sup>6</sup>

ومثل هذه القراءة جاء قول الشاعر:<sup>7</sup>

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا... وَلَا شَفَى ذَا الْغِيِّ إِلَّا ذُو هُدَى.

**والشاهد:** بـ(العلياء) وهو نائب مناب الفاعل مع وجود المفعول به (سيدا).

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:<sup>8</sup>

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرْدُ.

**التوجيه الرابع:** أنّ نائب الفاعل مضمّر يعود على الغفران المفهوم من قوله (يغفروا) والتقدير: ليُجزى الغفران قوما.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> البيان لابن الأنباري: ج2ص365.

<sup>2</sup> شرح المفصل لابن يعيش: ج4ص314.

<sup>3</sup> الدر المصون للسمين الحلبي: ج9ص645، 646.

<sup>4</sup> التبيان للعكبري: ص1152. الفريد في إعراب القرآن للمنتجب الهمداني: ج4ص283، الدر المصون للسمين الحلبي: ج9ص645، 646.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، ع252]. و(جزى) من باب (كسا).

<sup>6</sup> شرح الأشموني على الألفية: ج1ص421، 422.

<sup>7</sup> البيت من الرجز المشطور وقائله رؤبة بن العجاج. وهو في ملحق ديوانه (مجموع أشعار العرب لوليم بن الورد: ص173).

<sup>8</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، ع251].

<sup>9</sup> أفاده الصبان في حاشيته على الأشموني: ج2ص422، ونسبه إلى الجمهور.

وهو الوجه الراجح بالنسبة لما ذكره لصحة التقدير فيه ولسلامته من الاعتراض، والأصح منه القول: بجواز إنابة الجارِّ والمجرور ومثله المصدر والظرف مناب الفاعل مع وجود المفعول به الصريح كما في قراءة أبي جعفر، ومثلها القراءة الآتية:

- ومنه قوله تعالى ﴿ تَفْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنبياء: ٨٨

فُرِّتْ بنون واحدة وتشديد الجيم، وقُرِّتْ بنونين الثانية ساكنة مع تخفيف الجيم.<sup>1</sup>

فمن قرأ (نُجِّي) فهو مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر، و(المؤمنين) مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

ومن قرأ (نُجِّي) ففيها إشكال حمل الزجاج والفراسي على تلحينها<sup>2</sup>، ووجه الإشكال في هذه القراءة: هو أن الفعل الذي لم يسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه على أنه نائب فاعل، وذلك أن الأصل في النائب عن الفاعل أن يكون مفعولاً به، ولكنَّ المفعول به هنا يتعذر أن يكون نائباً عن الفاعل؛ لأنه منصوب، ويمكن أن توجه هذه القراءة على ما يأتي:<sup>3</sup>

**التوجيه الأول:** أن يكون أضمر المصدر في (نُجِّي) فنوى به الرفع، ونصب (المؤمنين) كقولك:

ضرب ضرب زيداً، ثم تُكْنِي عن الضرب فتقول: ضُرب زيداً، وكذلك نجى النجاء المؤمنين.<sup>4</sup>

وينصب (المؤمنين) بإضمار فعل، والتقدير: وكذلك نجى النجاء ننجي المؤمنين.

وقد أجاز إقامة غير المفعول به من مصدر وظرف وجرارٍ ومجرور الأخفض والكوفيون مع وجود المفعول به، وجاء السماع بإقامة المجرور مع وجود المفعول في قراءة أبي جعفر (لِيُجْزِي قَوْمًا).

وقال الأخفض (ت215هـ): "تقول ضُرب الضرب الشديد زيداً، وضُرب اليومان زيداً، وضُرب مكائك زيداً، ووُضع موضعك المتاع، ومن مسائله: أُعْطِي إعطاءً حسنٌ أخاك درهماً، ويا مضروباً عنده زيداً".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج6ص335.

<sup>3</sup> شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى: ج2ص762.

<sup>4</sup> معاني القرآن للفراء: ج2ص210.

<sup>5</sup> شرح التسهيل لابن مالك: ج2ص129.



**التوجيه الثاني:** أن يكون نائب الفاعل ضمير المصدر أي: نجى هو أي النجاء، ويضعف هذا، لأنه لا يُصار إلى إنابة ضمير المصدر، والمصدر مفهوم من الفعل كما في الوجه الأول، ويُضعفه كذلك أنه لو كان كذلك لفتحت الياء كما في قوله تعالى ﴿لَقَضِيَ الْأَمْرُ﴾ الأنعام: ٨.

وهذان الوجهان بناء على أن (نَجَّى) فعل ماضٍ مبنيٌّ للمفعول من (نجا ينجو)، وهو ما رفضه الزمخشري (ت538هـ) قائلاً: "ومن تحمل لصحته فجعله فعل وقال: نجى النجاء المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد التعسف".<sup>1</sup>

**التوجيه الثالث:** أنه فعل مضارع لأنَّ القراء يقرؤونه بنونين، وكتب بنون واحدة، لأنَّ النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، فلما حُفيت حُذفت أو أدغمت.

ونقل ابن الجزري (ت833هـ) كلام ابن هشام (ت761هـ) في بيان ذلك حرفياً: "وقد نجى هذا الحذف في النون، ومنه على الأظهر قراءة ابن عامر وعاصم، وكذلك نُجِّي المؤمنِينَ أصله (نُجِّي) بفتح النون الثانية، وقيل: الأصل (نُجِّي) بسكونها فأدغمت كإجاصة وإجانة، وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف".<sup>2</sup>

والمشهور عند البصريين أنه متى وُجد المفعول به لم يقم غيره، إلا أنَّ صاحب اللباب حكى الخلاف في ذلك عن البصريين وأنَّ بعضهم أجاز ذلك.<sup>3</sup>

وبناء على ما قدمنا يتضح: أنه لا يتعين للقيام مقام الفاعل المفعول به خلافاً للبصريين، ووفقاً للكوفيين الذين قالوا إنه أولى لا واجب بدليل قوله تعالى ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية:

١٤، وقوله تعالى ﴿نَجَّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنبياء: ٨٨

- ومنه قوله تعالى ﴿الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ الأحقاف: ١٦  
فُرِّتَتْ (تتقبل) و(تتجاوز) بالنون مع البناء للفاعل وهو الله، وفُرِّتَتْ (يُتَقَبَلُ) و(يُتَجَاوَزُ) بالياء مع البناء للمفعول، ونائب الفاعل في الأول (أحسن)، وفي الثاني شبه الجملة من الجار والمجرور.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الكشاف للزمخشري: ج3ص132.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: ج2ص223.

<sup>3</sup> اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ج2ص71.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص373.

- ومنه قوله تعالى ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَّ لَهُمْ﴾ محمد: ٢٥

فُرِّئَتْ (وَأَمَلَى) بفتح الهمزة واللام بصيغة الماضي مبني للفاعل، وهو ضمير يعود على الشيطان.  
وَقُرِّئَتْ (وَأَمَلَى) بضم الهمزة وفتح الياء بصيغة الماضي مبني للمفعول، ونائب الفاعل (لهم)، وقيل ضمير  
الشيطان، وَقُرِّئَ كذلك بتسكين الياء بصيغة المضارع المبني للفاعل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص374.

## المطلب الخامس: فعل الفاعل بين التذكير والتأنيث.

الفاعل هو الاسم المرفوع الذي تقدمه فعل أو ما جرى مجراه، ومن أحكامه أن الفعل يؤنث له إذا كان مؤنثا، إلا أنهم جعلوا هذا التأنيث واجبا في مواضع، وجائزا في أخرى، وقد جاء الوجهان التذكير والتأنيث في القراءات العشر، وقُرئت الآية الواحدة بالوجهين كما سأليناه في تخريج هذه القراءات على ما ذكره النحاة تمثيلا واستشهادا وتقييدا:

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءِ... فِي نَحْوِ أُنَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ.  
وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلا... كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَمَلَا.  
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَصْلٍ وَمَعَ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعِ.  
وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّلَامِ مِنْ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ.  
وَالْحَذْفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا... لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ.

### ✓ الفرع الأول: حكم تأنيث الفعل وتذكيره.

يؤنث الفعل للفاعل المؤنث بناء ساكنة آخر الفعل الماضي، وبتاء متحركة أول الفعل المضارع.

ويجب تأنيث الفعل في حالين:

الحال الأولي: أن يكون الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مؤنث حقيقي أو مجازي.

فلا نجد القراء العشرة اختلفوا في مثل قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾ النساء: ١٢٨،

أو في مثل قوله تعالى ﴿ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ البقرة: ١٧ لأنَّ الفاعل فيهما ضمير مستتر عائدا على كلمة (امرأة) وهي مؤنث حقيقي، وعلى كلمة (نار) وهي مؤنث مجازي.

الحال الثانية: أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث، مفردا أو مثنى أو جمع مؤنث سالما، غير واقع

بعد (نعم) أو (بئس)، فلا نجد القراء اختلفوا في مثل قوله تعالى ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ آل عمران: ٣٥

وذكر النحاة أنه يجوز تأنيث فعل الفاعل في أربع أحوال: <sup>2</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الفاعل، ع 232\_236].

<sup>2</sup> شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ج182، 183.

**الحال الأولى:** أن يكون العامل من أفعال المدح أو الذم ك: نعم وبئس نحو: نعمت المرأة خديجة، ونعم المرأة خديجة، وبئست المرأة حمالة الحطب، وبئس المرأة حمالة الحطب، والتذكير أفصح وعليه جاء القرآن ﴿ **فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ** ﴾ الرعد: ٢٤، فعقبى فاعل مؤنث، ولم يؤنث له الفعل (نعم). ولم أجد لهذه الحال ما يمثلها من اختلاف القراءات العشر.

**الحال الثانية:** أن يكون الفاعل المؤنث اسما ظاهرا حقيقي التأنيث، وهو منفصل من العامل، نحو: حضرت القاضي امرأة، وحضر القاضي امرأة، والأول أفصح وعليه جاء القرآن الكريم ﴿ **فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا** ﴾ القصص: ٢٥، أي إحدى المرأتين. ولم أجد لهذه الحال ما يمثلها من اختلاف القراءات العشر.

**الحال الثالثة:** أن يكون الفاعل المؤنث اسما ظاهرا مجازي التأنيث، متصلا بالعامل أو منفصلا عنه، نحو: طلعت الشمس وطلع الشمس، والأول أفصح. ووقع في القراءات العشر ما يمثل هذه الحال وهي:

- قوله تعالى ﴿ **وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ** ﴾ البقرة: ٤٨

قُرِّتْ (لا يُقْبَلُ) بالياء التحتية تذكيرا، وقُرِّتْ بالتاء الفوقية تأنيثا.<sup>1</sup>

وجه التأنيث أنه القياس لأنَّ شفاعة مؤنث مجازي، ووجه التذكير أنَّها ليست مؤنثا حقيقا، وهي أيضا مصدر تدلُّ على جمع، وزاد التذكير حسنا الفصل بلفظ (منها)، فأصبح هذا الفاصل كالعوض عن تأنيث ذلك الفعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ** ﴾ النساء: ٧٣

قُرِّتْ (تكن) بالتاء تأنيثا، وقُرِّتْ بالياء على التذكير؛ لأنَّ (مودة) مؤنث مجازي، وهي أيضا مصدر تدلُّ على جمع، وزاد التذكير حسنا وجود الفاصل وهو الظرف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص250.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ** ﴾ الأنعام: ٥٥  
 قُرِّئَتْ (ولتستبين) بالتاء على التأنيث و(سبيل) بالرفع فاعل له، وقُرِّئَتْ (وليستبين) بالياء على التذكير (وسبيل) بالرفع فاعل أيضا،<sup>1</sup> وجاز التذكير والتأنيث لأنَّ (سبيل) مؤنث مجازي.
- ومنه قوله تعالى ﴿ **مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقَبَةُ الدَّارِ** ﴾ الأنعام: ١٣٥، القصص: ٣٧  
 قُرِّئَتْ (تكون) بالتاء على التأنيث فيهما، وقُرِّئْنَا بالياء على التذكير لأنَّ (عاقبة) مؤنث مجازي، وهي أيضا مصدر تدلُّ على جمع، وأيضا لا ذَكَرَ لها من لفظها، ولوجود الفاصل بين العامل والمعمول.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا** ﴾ الأنفال: ٦٥ - ٦٦  
 قُرِّئَتْ (يكن) بالياء على التذكير في الموضعين، وقُرِّئَتْ بالتاء على التأنيث فيهما، وقُرِّئَ الموضع الأول بالياء والثاني بالتاء، وإنما جاز التذكير والتأنيث كون الفاعل اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وهو مؤنث مجازي، ويزيد التذكير حسنا وجود الفاصل (منكم)، وأيضا فإنَّ (مائة) وإن كان لفظها مؤنثا، إلا أنَّ معناها مذكر، لأنَّ المراد بها العدد.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ** ﴾ الأنفال: ٦٦  
 قُرِّئَتْ (يكن) بالياء على التذكير، لأنَّ تأنيث (مائة) مجازي، وللفضل بشبه الجملة.  
 وقُرِّئَتْ (تكن) بتاء التأنيث تبعا لتأنيث لفظ (مائة)، لذا وصفت بـ(صابرة)، وهي مؤنث.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ** ﴾ التوبة: ٥٤  
 قُرِّئَتْ (تقبل) بالتاء تأنيثا ليوافق اللفظ المعنى، وقُرِّئَتْ بالياء تذكيرا.<sup>5</sup>  
 وإنما جاز التذكير والتأنيث كون الفاعل مؤنثا مجازيا، ويزيده حسنا وجود الفاصل (منهم).  
 ولأنَّ النفقات أموال، فالمعنى: وما منعهم أن يُقبل منهم أموالهم، فحُمل على المعنى فدَّكَّره.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص277.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص277.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص279.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ** ﴾ الرعد: ١٦  
 قُرِّئَتْ (تستوي) بالتاء على التأنيث، وقُرِّئَتْ بالياء على التذكير، لأنَّ الفاعل وإن كان جمع مؤنث سالما، فمفردة مؤنث غير حقيقي، وأيضا فإنه يجوز أن نردَّ (الظلمات) إلى المصدر بمعنى (الظلام)، فيُذَكَّرُ الفعل حملا على ذلك المعنى، وأيضا: قد يُراد بالجمع بالألف والتاء القلة، والعرب تُذَكِّرُ الجمع إذا قلَّ عدده.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ** ﴾ الإسراء: ٤٤  
 قُرِّئَتْ (تُسبح) بالتاء تأنيثا، وقُرِّئَتْ بالياء تذكيرا؛ لأنَّ الفاعل وإن كان جمع مؤنث سالما فمفردة مؤنث غير حقيقي، وجَمَلُ ذلك وجود الفاصل بين العامل والمعمول.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **لَنفِدَ الْبَحْرَ قَبْلَ أَنْ نَنفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي** ﴾ الكهف: ١٠٩  
 قُرِّئَتْ (تنفد) بالتاء تأنيثا، وقُرِّئَتْ بالياء تذكيرا، وإمَّا جاز ذلك لأنَّ الفاعل وإن كان جمع مؤنث سالما إلاَّ أنَّ مفردة مجازيُّ التأنيث.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ** ﴾ مريم: ٩٠، الشورى: ٥  
 قُرِّئَتْ (يكاد) فيهما بالياء على التذكير، وقُرِّئَتْ (تكاد) فيهما بالتاء على التأنيث.<sup>4</sup>  
 وجاز تذكير الفعل وتأنيثه؛ لأنَّ الفاعل وإن كان جمع مؤنث سالما فمفردة مؤنث غير حقيقي.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى** ﴾ طه: ٦٦  
 قُرِّئَتْ (تخيل) بتاء التأنيث وبياء التذكير، على أنَّ الفعل مسند إلى ضمير يعود على (العصى والحبال)، وهما مؤنثان تأنيثا مجازيًّا غير حقيقي، والمصدر المنسب من (أَنَّهَا تَسْعَى) بدل اشتمال من الضمير المقدر، ويجوز أن يكون الفعل مسندا إلى المصدر المنسب (أَنَّهَا تَسْعَى) وهو مذكر في محل رفع نائب فاعل، والتقدير: يخيل إليه سعيها.<sup>5</sup>

وفيه دليل على أنَّ الفعل يجوز تذكيره وتأنيثه إذا أُسند إلى مصدر صريح أو مؤوَّل بالصريح.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص297.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص307.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص315.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص319.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى** ﴾ طه: ١٣٣
- فُرِّتَتْ (تَأْتَهُمْ) ببناء التأنيث؛ لأنَّ (بينة) مؤنث لفظاً، وُفِّرَتْ بالياء على التذكير، وإمَّا جاز ذلك لأنَّ الفاعل مؤنث غير حقيقي، كما يُمكن تأويلها بمعنى البيان؛ لأنَّها اسم مصدرٍ.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ** ﴾ الأنبياء: ٨٠
- فُفِّرَتْ بالتاء على التأنيث، وُفِّرَتْ بالنون على العظمة، وُفِّرَتْ بالياء على التذكير.<sup>2</sup>
- فقرأة (لتحصنكم) بالتاء على التأنيث، على أنَّه مضارع مسند إلى ضمير (الصنعة) وهي مؤنثة، أو إلى ضمير (اللبوس) لتأويل اللبوس بالدروع، وهي مؤنثة تأنيثاً مجازياً، وعلى هذا جاز (ليحصنكم) بالياء التحتية، وإسناد الفعل إلى الصنعة أو اللبوس إسناد مجازي من إسناد الفعل إلى سببه.
- وقراءة (لتحصنكم) بالنون: مشاكلة لقوله تعالى (وَعَلَّمْنَاهُ) فهو إسناد حقيقي لأنَّ الفاعل الله.
- وفي هذا الحرف دليل على جواز عود الضمير على مذكر أو مؤنث إذا احتمل المعنى ذلك.
- ومنه قوله تعالى ﴿ **يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ** ﴾ النور: ٢٤
- وُفِّرَتْ (تَشْهَدُ) ببناء التأنيث، وُفِّرَتْ بياء التذكير.<sup>3</sup>
- وإمَّا جاز ذلك لأنَّ الفاعل جمع، ومفرده مؤنث غير حقيقي، ثم إنَّ الواحد من (الأسنة) يلفظ (لسان) وهو مذكر، وحسَّن ذلك الفصل بالجارِّ والمجرور (عليهم).
- ومنه قوله تعالى ﴿ **يُجَبِّئُ إِلَيْهِ تَمَرَّتْ كُلُّ شَيْءٍ** ﴾ القصص: ٥٧
- فُفِّرَتْ (يُجَبِّئُ) بالياء على التذكير، وُفِّرَتْ (جَبِّئُ) بالتاء على التأنيث.<sup>4</sup>
- وإمَّا جاز التذكير والتأنيث لأنَّ الفاعل جمع مؤنث سالم، ومفرده مؤنث غير حقيقي، وجَمَّلَ ذلك الفصل بالجارِّ والمجرور (إليه).

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص324.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص331.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص342.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ** ﴾ الروم: ٥٧  
 قُرِّتْ (لا يَنْفَعُ) على التذكير، وقُرِّتْ بالتاء على التأنيث لمكان التاء في الفاعل.<sup>1</sup>  
 وإنما جاز التذكير والتأنيث لأنَّ المعذرة مؤنث مجازي، وهي مصدر تأتي بمعنى العذر، وأيضا هناك  
 فاصل طويل بين الفعل والفاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **إِذَا قَضَى اللَّهُ وِرْسُولَهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ** ﴾ الأحزاب: ٣٦  
 قُرِّتْ (أَنْ يَكُونَ) بالياء تذكيرا، وقُرِّتْ بالتاء تأنيثا.<sup>2</sup>  
 وإنما جاز ذلك لأنَّ (الخيرة) مصدر فتأنيثها غير حقيقي، ثمَّ إِنَّهُ فُصِّلَ بين الفعل وما أسند إليه  
 بالجارِّ والمجرور (لهم)، وفي هذا الموضع قال أبو علي الفارسي (ت377هـ): "التذكير والتأنيث  
 حسنان".<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ** ﴾ الحديد: ١٥  
 قُرِّتْ (لا يُؤْخَذُ) بالياء تذكيرا، وقُرِّتْ بالتاء تأنيثا.<sup>4</sup>  
 وإنما جاز ذلك لأنَّ (الفدية) تأنيثها غير حقيقي، وأيضا هي مصدر تأتي بمعنى الفداء، ثمَّ إِنَّهُ  
 فصل بين الفعل وما أسند إليه بالجارِّ والمجرور (منكم) فجاز ترك العلامة.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ** ﴾ المجادلة: ٧  
 قُرِّتْ (ما يَكُونُ) بالياء على التذكير، وقرأ أبو جعفر وحده بالتاء مؤنثا، و(يكون) على القراءتين  
 تامة، و(من) مزيدة للتأكيد، و(نجوى) فاعل (يكون)، و(يكون) فاعل وتأنيثه لأنَّ الفاعل مؤنث  
 مجازي، وأيضا هو مصدر.<sup>6</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ** ﴾ الحاقة: ١٨  
 قُرِّتْ (لا تَخْفَى) بالتاء على التأنيث، وقُرِّتْ بالياء على التذكير.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص346.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص348.

<sup>3</sup> الحجة للفارسي: ج5ص476.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

<sup>5</sup> الكتاب الموضح لابن أبي مريم: ص1248، 1249.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص385.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص390.



وجاز تذكير الفعل وتأنيثه، لأنَّ تأنيث الفاعل (خافية) تأنيث مجازي، وأيضا هو مصدر يشمل معنى التذكير والتأنيث، ثُمَّ إِنَّهُ فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (منكم) فجاز ترك العلامة.

**الحال الرابعة:** أن يكون الفاعل جمع مذكر أو جمع مؤنث متصلا بالفاعل أو منفصلا عنه، نحو جاء الزيود، وجاءت الزيود، وجاء الهنود، وجاءت الهنود، فمن ذكّر فعلى معنى الجمع، ومن أنث فعلى معنى الجماعة، ويشمل هذا الجمع: جمع التكسير، واسم الجمع كقوم ونساء، واسم الجمع الجنسي كشجر وغنم،<sup>1</sup> وجاء في القرآن قوله تعالى ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ غافر: ٥، وقوله تعالى ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ الأنعام: ٦٦ بالتذكير والتأنيث.

ويُستثنى من ذلك جمعا التصحيح، فإنّه يحكم لهما بحكم مفرديهما فتقول جاءت الهندات بالتاء لا غير، كما تفعل في جاءت هند، وقام الزيودون بترك التاء لا غير، كما تفعل في قام زيد.

### ووقع في القراءات العشر ما يُمثل هذه الحال:

- قوله تعالى ﴿تَنْفِرْ لَكُمْ﴾ البقرة: ٥٨ الأعراف: ١٦١  
قُرِئَ الْفِعْلَانِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِالتَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ مَعَ بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ وَ(خطاياكم) بالنصب مفعوله، أو بنائه لما لم يسمّ فاعله و(خطاياكم) بالرفع نائب فاعل.<sup>2</sup>

وذكّر الفعل هنا مع الفاعل المؤنث أو نائب الفاعل المؤنث لسببين:  
أولا: أنّ (خطاياكم) جمع تكسير لما لا يعقل، وهو يُشبهه جمع التكسير للعاقل كالنساء، وقد ذكّر

الفعل معه في قوله تعالى ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ يوسف: ٣٠  
ثانيا: أنّ هناك فاصلا بين الفاعل المؤنث وفعله، فأصبح هذا الفاصل عوضا عن تأنيث الفعل.  
وعليه: يأخذ نائب الفاعل حكم الفاعل من حيث وجوب وجواز تذكير عامله وتأنيثه.

- ومنه قوله تعالى ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ آل عمران: ٣٩  
قُرِئَتْ (فنادته) بتاء التأنيث باعتبار الجماعة، وقُرِئَتْ دُونَ التَّاءِ بِاعْتِبَارِ الْجَمْعِ.<sup>3</sup>  
والعلة في ترك التاء أو إثباتها أنّ الملائكة جمع تكسير؛ يجوز في الفعل المسند إليه التذكير باعتبار الجمع، والتأنيث باعتبار الجماعة.

<sup>1</sup> شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ج1ص373-378.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص215.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص239.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **تَوَقَّتْهُ رُسُلُنَا** ﴾ الأنعام: ٦١ ﴿ **أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ** ﴾ الأنعام: ٧١  
 قُرِّتْ (توفاه واستهواه) بألف بعد الفاء والواو، وقُرِّتْ ببناء ساكنة بعدهما.<sup>1</sup>  
 قال ابن خالويه (ت370هـ): " فهذا فعل الجماعة يُذَكَّرُ ويؤنث كما يُقال قام الرجال وقامت  
 الرجال، وقال الأعراب وقالت الأعراب، كلُّ ذلك صواب".<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ** ﴾ الأنعام: ١٥٨  
 قُرِّتْ (تأتيهم) ببناء التأنيث، وقُرِّتْ بالياء تذكيرا،<sup>3</sup> وإنما جاز ذلك كون الفاعل جمع تكسير.  
 ويزيد التذكير حسنا وجود الفاصل بين العامل والمعمول.
- ومنه قوله تعالى ﴿ **لَا تَفْتَحْ لَهُمْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ** ﴾ الأعراف: ٤٠  
 قُرِّتْ (تُفْتَحُ) ببناء تأنيث ثم فاء مفتوحة وتاء مشددة من (فتح) المضعف.  
 وقُرِّتْ (يُفْتَحُ) ببناء تذكير ثم فاء ساكنة وتاء مفتوحة من (فتح) الثلاثي.<sup>4</sup>  
 وإنما جاز ذلك كون الفاعل جمع تكسير، ويزيده حسنا وجود الفاصل بين العامل والمعمول.
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ** ﴾ الأنفال: ٥٠  
 قُرِّتْ بالبناء على التأنيث، وقُرِّتْ بالياء على التذكير.<sup>5</sup>  
 فقراءة (تتوفى) بالبناء على تأنيث الفعل، وذلك لأنَّ لفظ الملائكة مؤنث، والمراد: جماعة الملائكة،  
 وقُرِّتْ (يتوفى) بالياء على تذكير الفعل، وذلك لأنَّ المراد جمع الملائكة كما تقول: (قال الرجال) أي  
 جمع الرجال، وأيضا للفصل بين الفعل والفاعل.
- ومنه قوله تعالى ﴿ **مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَىٰ** ﴾ الأنفال: ٦٧  
 قُرِّتْ (أن يكون) ببناء التذكير حملا على تذكير معنى (الأسرى) لأنَّ المراد به (الرجال).  
 وقُرِّتْ بالبناء على التأنيث لتأنيث لفظ (الأسرى) بألف التأنيث المقصورة.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

<sup>2</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص160.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص277.

وإنما جاز التذكير والتأنيث كون الفاعل جمع تكسير، ويزيد التذكير حسنا وجود الفاصل (له).<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ التوبة: ١١٧  
قُرِئَتْ (يَزِيغُ) بالياء على التذكير، وقُرِئَتْ بالتاء على التأنيث.<sup>2</sup>

وجاز التذكير والتأنيث كون الفاعل جمع تكسير، ولا يُشترط أن يفصل بينه وبين عامله بفاصل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمُ الْكِرِيَاءُ ﴾ يونس: ٧٨  
قُرِئَتْ (ويكون) بالياء على الخطاب وقُرِئَتْ (وتكون) بالتاء على التأنيث.<sup>3</sup>  
فجاز التذكير، والتأنيث لأنَّ اسمها جمع تكسير.

- ومنه قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ نَوَقَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ ﴾ النحل: ٢٨  
ومثله ﴿ الَّذِينَ نَوَقَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ﴾ النحل: ٣٢

ومثله ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَّيِّكَ ﴾ النحل: ٣٣  
قُرِئَتْ (تتوفاهم) في الموضوعين و(تأتيهم) بالتاء على التأنيث على معنى الجماعة.  
وقُرِئَتْ المواضع الثلاثة بالياء على التذكير على معنى الجمع.<sup>4</sup>  
وإنما جاز التأنيث والتذكير كون الفاعل جمع تكسير.

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَوْلَعِدُ يَرَوْنَ إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَيَنْفَعِيوْا ظِلْمَهُ ﴾ النحل: ٤٨  
قُرِئَتْ بالتاء على التأنيث، وقُرِئَتْ بالياء على التذكير.<sup>5</sup>  
وإنما جاز التذكير والتأنيث لأنَّ لفظ الفاعل (ظلال) جمع تكسير.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ الكهف: ٤٣  
قُرِئَتْ (تكن) بالتاء تأنيثا، وقُرِئَتْ بالياء تذكيرا.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص277.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص286.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266، 303.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص304.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

وإنما جاز التذكير والتأنيث في الفعل كون الفاعل اسم جمع؛ فهو ملحق بجمع التكسير، كما أنه مؤنث غير حقيقي، وجوّد ذلك الفصل بين العامل والمعمول.

- ومنه أيضا قوله تعالى ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا﴾ الحج: ٣٧

فُرِّئَتْ (لن ينال) بالياء تذكيرا، وقرأ يعقوب وحده بالتاء على التأنيث.<sup>1</sup>

وجاز تأنيث الفعل وتذكيره لأنّ الفاعل جمع تكسير، وجمل ذلك الفصل بالمفعول به.

- ومنه قوله تعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ الأحزاب: ٥٢

فُرِّئَتْ بالتاء على التأنيث، وفُرِّئَتْ بالياء على التذكير.<sup>2</sup>

فقرأة (لا تحل) بقاء التأنيث؛ لأنّ الفاعل (النساء) جمع تكسير فهي على تقدير: جماعة النساء.

وقراءة (لا يحل) بقاء التذكير على معنى جمع النساء، وأيضا للفصل بالجار والمجرور (لك).

- ومنه قوله تعالى ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ المعارج: ٤

فُرِّئَتْ بالياء على التذكير، وفُرِّئَتْ بالتاء على التأنيث.<sup>3</sup>

وجاز (يعرج) بقاء التذكير، و(تعرج) بقاء التأنيث؛ لأنّ الفاعل وهو (الملائكة) جمع تكسير.

ولما قمت بجمع القراءات التي تخدم هذا المطلب، وتوزيعها على الحالات التي ذكرها النحاة في جواز تذكير الفعل وتأنيثه، تبقى معي جملة من القراءات، لم يتضح لي اندراجها تحت أيّ حال منها، فأمعنت النظر كرات ومرّات إلى أنّ عزمت على ذكرها حالاتٍ أخرى على النحو الآتي:

**الحال الخامسة:** وهي أن يكون الفاعل محذوفا، ولا يمنع المعنى تقديره مذكرا أو مؤنثا.

- وشاهده قوله تعالى ﴿مَنْ بَعْدَ الْغَمِّ أَمْنَةٌ تُعَاسَى يَعْشَوْنَ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾ آل عمران: ١٥٤

فُرِّئَتْ (تعشى) بالتأنيث، وفُرِّئَتْ بالتذكير.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص326.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص349.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص390.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

فـ(تغشى) بقاء التأنيث، على أن الفاعل ضمير يعود على (أمنة) وهي مؤنثة، فأنت الفعل تبعاً لتأنيث الفاعل، وقُرئت (يغشي) بقاء التذكير، على أن الفاعل ضمير يعود على (نعاساً) وهو مذكر، فذكر الفعل تبعاً للفاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَجِدٍ وَنُفُضٍ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾ الرعد: ٤

قُرئت (يُسقى) بالياء التحتية على التذكير، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على ما سبق من قبل في الآية، وقُرئت بالياء على التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)، يعود على الأشياء التي سبق ذكرها في الآية، وإنما جاز التذكير والتأنيث في الفعل؛ لأنَّ الفاعل محذوف، فإن قدرته مذكراً، ذكَّرت الفعل، وإن قدرته مؤنثاً، أنثت الفعل.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا﴾ الأحزاب: ٣١

قُرئت (ويعمل، يؤتها) بالياء فيهما، وتوجيه ذلك أنه حمل الفعل (ويعمل) على تذكير (من)، لأنَّ لفظه مذكر، وحمل الفعل الثاني وهو (يؤتها) على الإخبار عن الله عزَّ وجل؛ لتقدم ذكره (الله). وقُرئت (وتعمل) بقاء التأنيث، على إسناد الفعل لمعنى (من)، وهُنَّ نساء النبي ﷺ، و(نؤتها) مسنداً لضمير المتكلم المعظم نفسه وهو الله تعالى، وهو إخبار من الله سبحانه وتعالى عن نفسه بإعطائهنَّ الأجر مرَّتين.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿كَأَلْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ الدخان: ٤٥

قُرئت (يغلي) بالياء على التذكير، وقُرئت (تغلي) بالياء على التأنيث.<sup>3</sup>

ف(يغلي) بقاء التذكير فاعله ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على (طعامُ الأثيم). و(تغلي) بقاء التأنيث فاعله ضمير مستتر تقديره: هي، يعود على (شجرة الرُّقوم). والمعنى في القراءتين واحد؛ لأنَّ (الشجرة) هي الطعام، والطعام هو الشجرة. وفي هذه القراءة دليل على جواز عود الضمير على مذكر أو مؤنث إذا احتل اللفظ معناهما.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص297.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص348.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَلَمْ يَكُ نُظْفَةً مِّن مَّيِّ يُمْنِي** ﴾<sup>(٣٧)</sup> القيامة: ٣٧

قُرِئَتْ (يمنى) بياء التذكير، والفاعل ضمير تقديره: هو، يعود على (مني).

وُقِرِئَتْ (تمنى) بتاء التأنيث، والفاعل ضمير تقديره: هي، يعود على (نظفة).<sup>1</sup>

**الحال السادسة:** إذا جاء أحد معمولي الفعل الناقص مؤنثاً أو مذكراً.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا** ﴾ الأنعام: ٢٣

قُرِئَتْ (يكن) بالياء التحتية على التذكير، وقُرِئَتْ (تكن) بالتاء الفوقية على التأنيث.

وُقِرِئَتْ برفع التاء من (فتنتهم)، وقُرِئَتْ بنصبها.<sup>2</sup>

وأنت الفعل وهو (تكن) لتأنيث الاسم أو لتأنيث الخبر، ووجهه أن (فتنتهم) بالنصب خبر كان مقدم،

والمصدر المؤول (إلا أن قالوا) اسمها مؤخر، وبالرفع هي اسم كان، والمصدر المؤول خبرها.

وفي هذه القراءة دليل على أن الأفعال الناقصة تُعامل معاملة الأفعال التامة من حيث تذكيرها

وتأنيثها، وفيه دليل كذلك على أن الأفعال الناقصة تؤنث أو تذكر تبعاً لاسمها أو خبرها.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ**

**أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ** ﴾ الأنعام: ١٣٩

قرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو بكر بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.<sup>3</sup>

وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر (ميتة) برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>4</sup>

**القراءة الأولى:** (يكن) بالياء على التذكير، و(ميتة) بالنصب.

ووجه هذه القراءة أن تذكير الفعل لتذكير (ما) في قوله تعالى: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ)، واسم (يكن)

ضمير مستتر يعود على (ما)، ونصب (ميتة) على أنها خبر (يكن)، والتقدير: وإن يكن ما في بطون

الأنعام ميتة فهم فيه شركاء.

**القراءة الثانية:** (تكن) بالتاء على تأنيث الفعل، و(ميتة) بالرفع.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص394.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص265.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

ووجه هذه القراءة أنّ تأنيث (تكن) لتأنيث لفظ (ميتة)، و(يكن) تامة بمعنى حدث ووقع، فهي لا تحتاج إلى اسم وخبر؛ بل تحتاج إلى فاعل وهو (ميتة).

**القراءة الثالثة:** (يكن) بالياء على التذكير، و(ميتة) بالرفع.

ووجه هذه القراءة أنّ (يكن) تامة تحتاج إلى فاعل فقط، و(ميتة) هي الفاعل، وبناء عليه دُكر الفعل لأنّ تأنيث (ميتة) غير حقيقي، كونها تقع على المذكر والمؤنث من الحيوان.

**القراءة الرابعة:** (تكن) بالتأنيث، و(ميتة) بالنصب.

ووجه هذه القراءة أنّ (تكن) ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر، واسمها ضمير يعود على (ما)، وأنت (تكن) لتأنيث معنى (ما)؛ لأنّها هي الميتة في المعنى، ولذلك جاء الخبر عنها مؤنثا في قوله تعالى: (خالصة)، و(ميتة) خبر (تكن).

- ومنه قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ الأنعام: ١٤٥

قرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وحزمة بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.

وقرأ أبو جعفر وابن عامر (ميتة) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.<sup>1</sup>

**القراءة الأولى:** (يكون) بالياء على تذكير الفعل، و(ميتة) بالنصب.

ووجه هذه القراءة أنّ اسم (يكون) ضمير تقديره: هو، والمراد به (الموجود) المفهوم من (لا أجد)، والتقدير: قل يا محمد لا أجد فيما أوحى إليّ محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون الموجود ميتة أو دما مسفوحا فإنه رجس، والموجود مذكّر، فدكّر الفعل، وهو (يكون) و(ميتة) خبر (يكون).

**القراءة الثانية:** (تكون) بالتاء على تأنيث الفعل، و(ميتة) بالرفع.

ووجه هذه القراءة أنّ (تكون) تامة بمعنى حدث ووقع، فتحتاج إلى فاعل فقط، و(ميتة) فاعل، وأنت (تكون) لتأنيث لفظ (ميتة).

**القراءة الثالثة:** (تكون) بالتاء على تأنيث الفعل، و(ميتة) بالنصب.

ووجه هذه القراءة أنّ اسم (تكون) يعود على معنى (محرما)، والمحرّم لا بُدَّ أن يكون عينا، أو نفسا، أو جثة، وهذه كلّها مؤنثة، فأنت الفعل لذلك، و(ميتة) خبر (تكون).

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

وإذا أمعنا النظر في توجيه الأمثلة التي مرت معنا نجد:

أنَّ الفعل يؤنث تبعاً لتأنيث لفظ فاعله.

ويجوز تذكيره وتأنيثه إذا كان جمعا - سوى السالم-، أو اسم جمع، أو مصدرا صريحا أو مؤؤلا، أو محذوفا، أو مفصولا بينه وبين عامله، أو مؤنثا تأنيثا مجازيا، أو جمع قلة، أو عددا...

وأما إذا كان جمع سالم فإنه يُعامل معاملة مفرده.

وأنَّه لا مانع أن يجتمع أكثر من سبب يميز تذكير الفعل وتأنيثه.

وأنَّه يجوز التذكير والتأنيث تبعاً للمعنى.

وأنَّه يجري على الأفعال الناقصة ما يجري على الأفعال التامة تذكيرا وتأنيثا.

وأنَّ الوصف العامل عمل الفعل يُعامل معاملة الفعل من حيث تذكيره وتأنيثه.

وأنَّ نائب الفاعل يأخذ حكم الفاعل من حيث وجوب وجواز تذكير عامله وتأنيثه.

✓ الفرع الثاني: حكم إلحاق الفعل علامة تدل على أنَّ الفاعل مثنى أو جمع.

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ الإسراء: ٢٣

قُرِئَتْ (يَبْلُغَنَّ) دون ألف وفاعله (أحدهما)، وهذا لا إشكال فيه، فهو على اللغة الفصحى من توحيد الفعل، ولو أسند إلى مثنى أو جمع، وقُرِئَتْ (يَبْلُغَانِ) بألف بعد الغين.<sup>1</sup>

**شرح القاعدة:** جمهور النحاة يجردون الفعل الذي فاعله مثنى أو جمع، وكان اسما ظاهرا من علامتيهما، ويحكمون على غير هذه اللغة بالشذوذ،<sup>2</sup> فيقولون: جاء الزيدان، وجاء الزيدون، ولا يقولون: جاء أو جاءوا، وبعضهم لا يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع، لأنَّه لغة لبعض القبائل العربية مثل: هذيل وطى وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب، حيث تعامل الفعل معاملة الخبر، فتلحق به علامة التثنية والجمع تبعاً لمرفوعه.

**قال سيبويه (ت180هـ):** "من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء

التي يظهرونها في قالت فلانه، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

<sup>2</sup> متن شذور الذهب، ابن هشام، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة. ص11.

<sup>3</sup> الكتاب لسبويه: ج2ص40.



وقال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَجَرِدَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدًا... لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ ك: فَازَ الشَّهْدَاءُ.

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا، وَسَعِدُوا... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ.

ومن شواهد قراءة ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ﴾ الإسراء: ٢٣ بألف مطولة بعد الغين و كسر النون على التثنية

وقوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ﴾ المائدة: ٧١، وقوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾

الأنبياء: ٣، حيث ذهب سيبويه إلى أنَّ الضمير في (أسروا) فاعل، و(الذين) بدل منه. <sup>2</sup>

وعلى طريقة سيبويه في الإعراب خرَّج الزمخشري قراءة الباب فقال: "(أحدهما) فاعل (يبلغن)، وهو فيمن قرأ

(يبلغان) بدل من ألف الضمير الراجع إلى الوالدين، و(كلاهما) عطف على (أحدهما) فاعلا وبدلا". <sup>3</sup>

وسلك أبو عبيد (ت224هـ) مذهبا آخر فقال: "الواو والألف علامة على أنَّ الفاعل مجموع

كالتاء في قولك قامت هند، و(الذين) فاعل ب(أسروا)، وهذا على لغة من قال: أكلوني البراغيث". <sup>4</sup>

ومن الشواهد على هذه اللغة قوله ﷺ « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار». <sup>5</sup>

وعليها جاء قول الشاعر: <sup>6</sup>

يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيِّ... لِي أَهْلِي فَكَلَهُمُ الْوَمُ.

فيذكرونه شاهدا على لغة (أكلوني البراغيث)، وهي إظهار الفاعل بعد الضمير المتصل، والتقدير:

يلومونني أهلي.

ومن خلال هذه القراءة المتواترة والشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، تُثبت قاعدة نحوية وهي:

جواز إلحاق علامتي التثنية والجمع بالفعل إذا كان فاعله مثنى أو جمعا ظاهرا.

ونسُميها لغة (إنما يبلغان) بدلا من قول النحاة: لغة أكلوني البراغيث.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الفاعل، ع227، 228].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص42.

<sup>3</sup> الكشف للزمخشري: ج3ص507.

<sup>4</sup> المحرر الوجيز لابن عطية: ج4ص74.

<sup>5</sup> أخرجه البخاري في مواضع منها باب فضل صلاة العصر من حديث أبي هريرة ﷺ رقم: 555، وأخرجه مسلم كذلك من حديث أبي

هريرة ﷺ في مواضع منها باب فضل صلاتي الفجر والعصر والمحافظة عليهما. رقم: 210.

<sup>6</sup> البيت من المتقارب وقائله أمية بن أبي الصلت. انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت، ت: سجع جميل الجبيلي، ط1، 1998م، دار

صادر، بيروت. ص48.

ولنا في الإعراب أربع طرق وهي:

أن نجعل الاسم الظاهر فاعلاً، والضمير المتصل بالفعل حرف دال على التثنية أو الجمع، لا محل له من الإعراب.

أن نجعل الاسم الظاهر بدلاً من الضمير المتصل بالفعل، وبناء على هذا الإعراب: يجوز إبدال الاسم الظاهر من الاسم المضمّر.

أن نجعل الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا، والجملّة السابقة خبر مقدم، وبناء على هذا الإعراب يجوز عود الضمير على متأخرٍ لفظاً لا رتبة.

أن نجعل الاسم الظاهر خبراً لمبتدأ محذوف نقدره حسب السياق.

ولولا سطوة الاصطلاح النحويّ، والممانع العقلي القاضي بعدم تعدد الفاعل، وأنّه لا يصلح أن يكون للفعل وشبهه إلاّ فاعل واحد؛ لقلنا بجواز تعدد الفاعل، فلا مانع من أن يُسند العامل لأكثر من فاعل إذا ثبت أثر الفعل ومعناه.

## المبحث الثاني: تباين الأسماء العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.

المطلب الأوّل: بين الأوصاف التي تعمل عمل الأفعال.

✓ الفرع الأوّل: اسم الفاعل من الإضافة والإهمال إلى النصب والإعمال.

إضافة اسم الفاعل إلى معموله تسمى إضافة لفظية غير محضة، أمّا كونها لفظية فلائذ المقصود بها التخفيف بحذف التنوين أو النون، وأمّا كونها غير محضة فلائذها غير خالصة من تقدير الانفصال، فيجوز قطع الاسم عن الإضافة، ثمّ يعمل في معموله.

قال ابن عصفور (ت669هـ) في حديث عن اسم الفاعل: " وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان: حذف النون أو التنوين وجزّ المعمول الذي يليه، وإثباتهما ونصب باسم الفاعل نحو قولك: هذا ضاربٌ زيداً، وهذا ضاربان زيداً، وهؤلاء ضاربون زيداً، وتقول: هذا ضاربٌ زيدٍ، وهذا ضارباً زيدٍ، وهؤلاء ضاربوا زيدٍ".<sup>1</sup>

ومعنى كلامه - رحمه الله - أنه يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف أن يُنصب به، أو يُحذف بإضافته، وقد قرئ ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ الطلاق: ٣، و﴿هَنْ كَشَفَتْ ضُرْبَهُ﴾ الزمر: ٣٨ بالوجهين. قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَأَنْصَبِ بِذِي الإِعْمَالِ تَلَوًّا وَاحْفَظْ... وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُفْتَضِي.

ولما كان الأمران جائزين، جاءت آيات بالإضافة في قراءة، مقطوعة عنها في قراءة أخرى، أي بإعمال اسم الفاعل وإهماله، كما سأوضحه أخيراً بعد ذكر القراءات الآتية.

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ الأنفال: ١٨

قرأ حفص خبر (إنّ) الناسخة (مُوهِنٌ) بتخفيف الهاء، وهي صيغة اسم الفاعل من (أوهن)، ثمّ أضافه إلى ما بعده، وقرئت بالتنوين مع التخفيف أيضاً، ونصب (كيد) مفعولاً به، على إعمال اسم الفاعل. وقرئت (مُوهِنٌ) بفتح الواو وتشديد الهاء مع التنوين، وهو اسم فاعل من (وهن) المضعف.

<sup>1</sup> المقرب، علي بن مؤمن (ابن عصفور)، ت: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/1972م. ج1ص124.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب اسم الفاعل، ع435].

ونصب (كيد) على إعمال اسم الفاعل أيضا.<sup>1</sup>  
وفيه أن مبالغات اسم الفاعل تعمل عمله بشروطه، وأوزانها القياسية خمسة (فَعَّالٌ، مَفْعَالٌ، فَعُولٌ، فَعِيلٌ، فَعِلٌ)، قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

فَعَّالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ... فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ.  
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ.

- وقوله تعالى ﴿ هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرَّهٖ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِي ﴾ الزمر: ٣٨  
قُرئَ الخبر (كاشفاتٌ ضُرِّه) و(ممسكاتٌ رحمته) بإضافة اسم الفاعل إلى معموله.  
وقُرئتَا بالتنوين مع نصب المعمول (ضُرِّه ورحمته).<sup>3</sup>

وحجّة قراءة النصب أن الفعل فيهما منتظر في المستقبل، وهو لم يقع بعد، وما لم يقع من أسماء الفاعلين إذا كان في الحال فالوجه فيه النصب، وعدم إضافته، وهو ظاهر كلام سيبويه.<sup>4</sup>  
وفيه أن المفرد والمثنى والجمع من اسم الفاعل ومبالغاته في العمل سواء.  
قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>5</sup>

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ... فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ الصف: ٨  
قُرئَ الخبر (متئم) دون تنوين بإضافة اسم الفاعل إلى معموله (نوره)، وقُرئت (متئم) منونا، و(نوره) بالنصب معمولا لاسم الفاعل.<sup>6</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ ﴾ الطلاق: ٣  
قرأ حفص وحده الخبر (بالغ) دون تنوين بإضافة اسم الفاعل إلى معموله (أمره).  
وقُرئت بالتنوين (بالغ)، ونصب المعمول (أمره).<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص276.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب صيغ المبالغة، ع432، 433].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363.

<sup>4</sup> الحجة لأبي زرعة: 623. الكشف لمكي: ج2ص239.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب صيغ المبالغة، ع434].

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص387.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص388.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا** ﴾ النازعات: ٤٥

فُرِيَّ الخَيْر (منذرٌ) بإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده، والمعنى على وقوع الحدث وحصوله، وقرأ أبو جعفر بالتنوين (منذرٌ) غير مضاف على إعمال اسم الفاعل، والمعنى على استمرار الحدث.<sup>1</sup>

**واستنباط** من هذه القراءات المتواترة نلاحظ أنَّ اسم الفاعل يُصاغ للدلالة على من فعل الفعل على وجه الحدوث مثل (منذر)، أو على من قام به الفعل مثل (موهن)، ويُشتق من الأسماء الثلاثية على وزن فاعل مثل (بالغ)، ويكون من غير الثلاثي على وزن مضارعه المعلوم، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل (مُمسِك).

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

كفَاعِلٍ صُغِّ اسْمٌ فَاعِلٍ: إِذَا... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَعَدَا.

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ... مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ.

مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا... وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا.

كما أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله المبني للمعلوم، وقد يُضاف إلى مفعوله بالمعنى، ولم يقع اسم الفاعل مضافاً إلى فاعله مطلقاً، بخلاف المصدر واسم المفعول كما سيأتي معنا.

واسم الفاعل إذا تحلى بالألف واللام، عمل دون شرط كما في قوله تعالى ﴿ **الظَّالِمِ أَهْلُهَا** ﴾ النساء: ٧٥، ف(أهلها) فاعل لاسم الفاعل (الظالم) المحلى بالألف واللام، ويعمل النصب في المفعول

به كما في قوله تعالى ﴿ **وَالْكَافِرِينَ الْغَيْظُ** ﴾ آل عمران: ١٣٤، ف(الغيظ) مفعول به لاسم الفاعل (الكافرين) المحلى بالألف واللام.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِيهِ الْمُضِيِّ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ أَرْتَضِي.

وأما اسم الفاعل المجرد من الألف واللام والإضافة فيعمل عمل فعله جوازا بشرطين:

**الأوّل:** أن يكون للحال والاستقبال.

**الثاني:** أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص398.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب أبنية أسماء الفاعلين، ع457، 462، 463].

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب اسم الفاعل، ع431].

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

كفعله اسم فاعل في العمل... إن كان عن مضييه بمعزل.

وولى استنفها ما أو حرف ندا... أو نفيًا أو جًا صفة أو مُسنَدًا.

وقد تحقق هذان الشرطان في جميع قراءات الباب، لذا جاز فيها إعمال اسم الفاعل وإهماله.

ونلاحظ أنَّ اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله يجوز ذكر فاعله معه كما في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ مُصِيبُهَا

مَا أَصَابَهُمْ﴾ هود: ٨١، ف (مصيبها) اسم فاعل أضيف إلى مفعوله، ودُكر فاعله بعده وهو (ما)

الموصولة، بخلاف قراءات الباب فإنه لم يُذكر الفاعل مع اسم الفاعل فيها.

### بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة:

- وشاهده قوله تعالى ﴿مَلِكٍ﴾ الفاتحة: ٤

قُرئت بالألف مدًا بصيغة اسم الفاعل، وقُرئت بغير ألفٍ على أنَّها صيغة مبالغة.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿يَكُلُّ سَحَرٍ عَلِيمٍ﴾ الأعراف: ١١٢، يونس: ٧٩

قُرئت (ساحر) بصيغة اسم الفاعل، وقُرئت (سحَّار) بألفٍ بعد الحاء للمبالغة.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿قَالَ أَقْنَتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ الكهف: ٧٤

قُرئت (زكية) بوزن فعيلة على صيغة المبالغة، وهي أبلغ في الوصف من اسم الفاعل.

وقُرئت (زاكية) بالألف بعد الزاي على وزن اسم الفاعل.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْبٍ حَمِئَةٍ﴾ الكهف: ٨٦

قُرئت (حمئة) بصيغة المبالغة، وقُرئت (حامئة) بصيغة اسم الفاعل وكلاهما بمعنى اشتعلت.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب اسم الفاعل، ع428، 429].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص271.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270، 271.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص313.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص313، 314.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ ﴾ الشعراء: ٥٦  
قُرِئَتْ (حاذرون) بصيغة اسم الفاعل، وقُرِئَتْ (حذرون) بصيغة المبالغة أو الصفة المشبهة.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَتَنحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ ﴾ الشعراء: ١٤٩  
قُرِئَتْ (فارهين) بصيغة اسم الفاعل بمعنى حاذقين.  
وقُرِئَتْ (فرهين) بصيغة المبالغة وقيل صفة مشبهة بمعنى بطرين.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكِهِونَ ﴾ يس: ٥٥  
قُرِئَتْ (فاكهون) بصيغة اسم الفاعل، وقُرِئَتْ (فكهون) بصيغة المبالغة.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ أَوِذًا كُنَّا عِظْمًا نَخْرَةً ﴾ النازعات: ١١  
قُرِئَتْ (نخرة) بصيغة المبالغة، وقُرِئَتْ (ناخرة) بصيغة اسم الفاعل.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ الفلق: ٤  
قُرِئَتْ (النافثات) بصيغة اسم الفاعل للتكرار.  
وقُرِئَتْ (النافثات) بصيغة اسم الفاعل للمرة الواحدة كما تحتمل التكرار.<sup>5</sup>

### بين اسم الفاعل واسم المفعول:

إذا دلَّ اسم الفاعل على الحدث وفاعله، فإنَّ اسم المفعول ما دلَّ على الحدث ومفعوله، فهو يعمل عمل الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله، فيرفع نائباً عن الفاعل، وهو كاسم الفاعل يعمل إن كان مقترباً بالألف واللام مطلقاً، وإن كان مجرداً عنها وعن الإضافة عمِلَ شرط كونه للحال والاستقبال، مع الاعتماد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف.  
وأيضاً فإنه يجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه خلافاً لاسم الفاعل.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص336.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص354، 355.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص397.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص409، 410.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ.  
فَهُوَ كِفْعَلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي... مَعْنَاهُ ك: الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي.  
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ... مَعْنَى، ك: مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ.

- ومنه قوله تعالى ﴿يُمِدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ آل عمران: ١٢٥  
قُرِّئَتْ (مسومين) بكسر الواو، وهي صيغة اسم الفاعل.  
وقُرِّئَتْ (مسومين) بفتح الواو، وهي صيغة اسم المفعول. <sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ النساء: ٩٤  
قُرِّئَتْ (مؤمنًا) بكسر الميم الثانية على صيغة اسم الفاعل.  
وقُرِّئَتْ (مؤمنًا) بفتح الميم الثانية على صيغة اسم المفعول. <sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿أَنِّي مُبَدِّدٌ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾ الأنفال: ٩  
قُرِّئَتْ (مردفين) بكسر الدال على صيغة اسم الفاعل.  
وقُرِّئَتْ (مردفين) بفتح الدال على صيغة اسم المفعول. <sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ يوسف: ٢٤  
قُرِّئَتْ (المخلصين) بكسر اللام على صيغة اسم الفاعل.  
وقُرِّئَتْ (المخلصين) بفتح اللام على صيغة اسم المفعول. <sup>5</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿لَا جْرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾ النحل: ٦٢  
وقُرِّئَتْ (مفراطون) بكسر الراء مشددة على صيغة اسم الفاعل بمعنى مقصرون مضيعون.  
قُرِّئَتْ (مفراطون) بفتح الراء على صيغة اسم المفعول بمعنى متروكون ومنسيون. <sup>6</sup>

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب اسم المفعول، ع437، 438، 439].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص275، 276.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص304.



- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ** ﴾ النور: ٣٤ ، ٤٦ ، الطلاق: ١١  
 قُرِّتْ (مبينات) بكسر الياء مشددة على صيغة اسم الفاعل بمعنى: أن الآيات هي المبينة.  
 وقُرِّتْ (مبينات) بفتح الياء مشددة على صيغة اسم المفعول بمعنى: أن الله هو المبين.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **كَانَ لَهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ** ﴾ المدثر: ٥٠  
 قُرِّتْ (مستنفرة) بكسر الفاء صيغة اسم الفاعل، وقُرِّتْ بفتح الفاء صيغة اسم المفعول.<sup>2</sup>  
 ونلاحظ أن اسم المفعول يصاغ للدلالة على من وقع عليه الفعل، ويكون قياسيا من الثلاثي على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمفعول، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ... صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنْظَرِ.

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَد... زَنَّهُ مَفْعُولٌ كَوَاتٍ مَنْ قَصَدَ.

ونلاحظ أن اسم المفعول لا يُصاغ إلا من الفعل المتعدي، فإذا أُريد صياغته من الفعل اللازم وجب أن يكون معه ظرف أو مصدر أو جارٌّ ومجرور.

ونلاحظ أن اسم الفاعل واسم المفعول يتباينان في الصيغة إذا كانا من الثلاثي، فإن كانا من غير الثلاثي فقد يجتمعان في الصيغة الواحدة أحيانا والتفريق يكون حينها بالقرائن كما في قولك:

اخْتَارَكَ مَشْرُفُكَ فَأَنْتَ مَخْتَارٌ وَمَشْرُفُكَ مَخْتَارٌ.

ويكون هذا في الفعل المضعف والفعل الأجوف.

وأكثر الآيات جاء فيها اسم المفعول رافعا لضمير مستكن كما في قراءات الباب، وقد يرفع اسما ظاهرا

كما في قوله تعالى ﴿ **ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ** ﴾ هود: ١٠٣، فالناس نائب فاعل ل(مجموع).

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص248، 249.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص393.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب أبنية أسماء المفعولين، ع464، 465].

## بين اسم الفاعل والفعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ آيَاتَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ الأنعام: ٩٦  
قُرِّئَتْ (وجعل) بصيغة الفعل الماضي، وقُرِّئَتْ (وجاعل) بصيغة اسم الفاعل.<sup>1</sup>  
وفيه: أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله من حيث نصبه لمفعول واحد أو مفعولين.  
وفيه أنَّ المضاف إلى اسم الفاعل يسدُّ مسدَّ المفعول الأوَّل إذا كان فعله مما ينصب مفعولين.
- ومنه قوله تعالى ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ إبراهيم: ١٩ و ﴿ خَلَقَ كُلَّ ﴾ النور: ٤٥  
قُرِّئَتْ (خالق) فيهما بألف وكسر اللام ورفع القاف بصيغة اسم الفاعل.  
وقُرِّئَتْ بفتح اللام والقاف من غير ألف بصيغة الفعل الماضي.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَخِيرِينَ ﴾ النمل: ٨٧  
قُرِّئَتْ (ءأتوه) بالمد بصيغة اسم الفاعل، وقُرِّئَتْ (أتوه) بصيغة الفعل الماضي ك: غزوه وقضوه.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ يَهْدِي الْعَمَى ﴾ النمل: ٨١ و ﴿ يَهْدِي الْعَمَى ﴾ الروم: ٥٣  
قُرِّئَ (تهدي) بالتاء وفتحها وإسكان الهاء من غير ألف على أنه مضارع، و(العمي) بالنصب  
مفعوله، وقُرِّئَ بالباء وكسرها وفتح الهاء وألف بعدها على أنه مصدر (اسم فاعل) مجرور في  
الموضعين، و(العمى) بالخفض في الحرفين على الإضافة.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدْرِ ﴾ يس: ٨١  
قُرِّئَتْ (بقادر) بصيغة اسم الفاعل، وقُرِّئَتْ (يقدر) بصيغة الفعل المضارع.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص260.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص298.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص339.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص339.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص355.

## ٧ الفرع الثاني: اسم الفعل بين التعريف والتنكير:

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَفِي** ﴾ الإسراء: ٢٣، الأنبياء: ٦٧، الأحقاف: ١٧.

فُرِّتْ بفتح الفاء من غير تنوين فيهنَّ، وفُرِّتْ بكسر الفاء مع التنوين، ومن غير تنوين.<sup>1</sup>

قال مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ): "وهو اسم سُمِّي به الفعل، فُبني على فتح أو على كسر أو على ضم، منوّن وغير منوّن، ذلك جائز لأنَّ فيه لغات مشهورة، فمن نوّنه قدّر فيه التنكير، ومن لم ينوّه قدّر فيه التعريف، ومعناه: لا يقع منك لهما تكروه وتضجر، وموضع (أف) نصب بالقول".<sup>2</sup>

وفيه أنّ ما سُمِّي بأسماء الأفعال أسماءً، لِلحاقِ التنوين لها، فتقول في صه: صه، وفي حيّهل: حيّهلاً، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نُون منها كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

وَاحْكُمُ بِنَتْنِكِرِ الَّذِي يُنَوِّنُ... مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ.

وفيه أنّ أسماء الأفعال مبنية لشبّهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، والعامِل هنا لفظ (فلا تقل)؛ ف (أف) في موضع نصبٍ.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَكَنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِـ... تَأْتِرُ، وَكَافِتْقَارٍ أَصْـ... لاً.

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا... مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَاءِ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** ﴾ المؤمنون: ٣٦

قرأ أبو جعفر بكسر تاء (هيهات) منهما، وقرأ الباقون بفتحها فيهما.<sup>5</sup>

وفيه أنّ أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل فاللام في (لما) زائدة و(ما) موصولة في محل رفع فاعل، ويثبت لها ما ثبت للفعل الذي نابت عنه غير مسألة التقديم والتأخير.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306، 307.

<sup>2</sup> الكشف لمكي: ج2ص45.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب أسماء الأفعال، ع631].

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المعرب والمبني، ع17، 18].

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

وفيه جواز جرّ الفاعل بأحد حروف الجرّ الزائدة، فاللام في (لما) زائدة داخلة على (ما) الموصولة، والتي هي فاعل لاسم الفعل الماضي بمعنى: (بعد).

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>1</sup>

مَا نَابَ عَنِ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَه... هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ، وَكَذَا أَوْهَ وَمَه.

وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ، كَأَمِينٍ كَثُرَ... وَغَيْرُهُ: وَيِي، وَهَيْهَاتَ نَزَرَ.

وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ... لَهَا، وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ مِنْ عَمَلٍ.

وفيه: أنّ التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به بخلاف التوكيد المعنوي فهو إمّا يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وإمّا يرفع توهم عدم إرادة الشمول.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي... مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ: اذْرُجِي اذْرُجِي.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب أسماء الأفعال، ع626، 627، 630]

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب التوكيد، ع530].

### المطلب الثاني: بين المصدر ومشتقاته العاملة والمهملة:

المصدر هو الاسم الدال على الحدث الجاري على فعله من غير أن يقتزن بزمن، وهو أصل المشتقات (من الفعل بأنواعه، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المكان، واسم الزمان) على الراجح، ولما كان أصلها واحد جاز إنابة بعضها عن الآخر.

بل ربّما جاءوا بصيغة واحدة رسماً وضبطاً في القراءة الواحدة، ولا يُفَرَّق حينها بينهم إلاً بالقرائن. وفي هذا المعنى يقول سيبويه (ت180هـ): "يقولون للمكان: هذا مخرجنا ومدخلنا ومصباحنا

وممسانا، وكذلك إذا أردت المصدر، قال أمية بن أبي الصلت:<sup>1</sup>

الحمدُ لله مُمَسَّانَا ومُصْبِحَنَا... بِالْحَمْدِ صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَّانَا.<sup>2</sup>

ف: ممسانا ومصباحنا، بمعنى الإمساء والإصباح، أي: نحمده في مساءنا وصباحنا، وعلى هذا جاء قول الشاعر<sup>3</sup>: دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبَغِيَّتَيْهَا... واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي.

أي المطعوم المكسو، وهو من باب إنابة اسم الفاعل عن المفعول كقوله تعالى ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ الطارق: ٦ أي مدفوق.

ومن هنا جاءت القراءات بأنواع من التباين بين الأوصاف من ناحية، وبين أصلها وهو المصدر من ناحية أخرى، غير أنّ هذه الأوصاف قد تكون عاملة أو مهملة وهو ما سأبينه فيما يأتي:

### ✓ الفرع الأول: بين المصدر ومشتقاته العاملة.

#### بين المصدر والفعل الماضي:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ أَوْجَاءُكُمْ وَكَمْ حَصَرْتُمْ صُدُورَهُمْ أَنْ يُقْنِلُوكُمْ ﴾ النساء: ٩٠

فُرِّتَتْ (حَصَرْتُمْ) بصيغة الفعل الماضي و(صدورهم) فاعله، وتكون الجملة في محل نصب حال بتقدير (قد)، وقرأ يعقوب وحده (حصرةً) بفتح التاء مع التنوين ليكون وصفا منصوبا على الحال، و(صدورهم) فاعله أيضا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> البيت من البسيط وقائله أمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه: ص62.

<sup>2</sup> الكتاب لسبويه: ج4ص95.

<sup>3</sup> البيت من البسيط وقائله الخطيئة. انظر: ديوان الخطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، ت: نعمان أمين طه، ط1،

1378هـ/ 1958م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر. ص108. وانظر: العين للفراهيدي: ج1ص143.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251. معاني القرآن للزجاج: ج2ص89. مغني السيب لابن هشام: ج5ص254-256.

وفيه إذا كان الحال مصدرا عاملا رفع فاعلا بعده، بناء على أن المصدر يعمل عمله دون شرط، وهو ما قرره ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقَّ فِي الْعَمَلِ... مُضَافًا أَوْ مُجَرِّدًا أَوْ مَعَ أَل.  
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ... مَحَلَّهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ.

ومرر معنا ما يخدم هذه القاعدة من اختلاف القراءات وذلك في قوله تعالى ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ الصافات: ٦، فُرِّتَتْ (بزينة) منونة و(الكواكب) بالجر على البدل منه، وُقِّرَتْ دون تنوين أي بإضافة (زينة) إلى (الكواكب). <sup>2</sup>  
وُقِّرَتْ (بزينة) منونة و(الكواكب) بالنصب على إعمال المصدر المنون عمل فعله على مذهب البصريين. <sup>3</sup>

فالمصدر يعمل عمل فعله؛ فيرفع الفاعل وينصب المفعول به في ثلاث أحوال:

المجرد عن الألف واللام والإضافة وهو المنون كما في قوله تعالى ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ الصافات: ٦.  
المحلى بالألف واللام كما في قوله تعالى ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ النساء: ١٤٨، ف (من) فاعل للمصدر (الجهر)، على إلغاء (إلا)، أي: لا يجب الله جهر من ظلم.  
المضاف وإعماله أكثر من النوعين الآخرين كما في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ الحج: ٤٠، فدفع مصدر أضيف إلى لفظ الجلالة وهو فاعل في المعنى، والناس مفعول به للمصدر.  
وإذا رجعنا إلى قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء: ٩٠، نلاحظ جواز وقوع الحال جملة فعلية، فعلها ماضٍ دون كلمة (قد).

### شرح القاعدة:

يرى الكوفيون أنه يجوز أن تقع جملة الفعل الماضي حالا دون أن تقترن ب(قد)، وحجتهم هذه الآية، فالفعل (حصرت) فعل ماضٍ، وهو في موضع نصب على الحال، تقديره حصرة صدورهم، بدليل قراءة يعقوب؛ لأنَّ حصرةً في هذه القراءة حال قولاً واحداً.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المصدر، ع424، 425].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص356.

<sup>3</sup> الحجة لابن خالويه: ص275. معاني القرآن للفراء: ج2ص382.

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>1</sup>

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ... كما انتَفَضَ العُصْفُورُ بِلَلِّهِ القَطْرُ.

ف(بلله) فعل ماض وهو في موضع الحال، فدلَّ على جوازه، وقد استدل الكوفيون بهذا البيت على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً من غير أن يقترن ب(قد).  
أمَّا البصريون فيرون أنه لا بُدَّ من اقتران الفعل الماضي ب(قد) في اللفظ أو التقدير، وعلى هذا تكون (قد) مقدَّرة قبل الفعل.

ولا شك أنَّ هناك كثيراً من الآيات القرآنية وقعت فيها الجملة الفعلية حالاً دون أن تقترن ب(قد)؛ إلاَّ أنَّها جاءت مقرونة بواو الحال إلاَّ هذه الآية مُعزَّزة بقراءة يعقوب، وهذا ما حملني على الأخذ بها وجعلها أمَّ الباب على نصح الفقهاء إن صح التعبير.

أمَّا عن منشأ الخلاف: فيرى الكوفيون أنَّ الفعل الماضي يجوز أن يُقام مقام الفعل المستقبل، كما في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ المائدة: ١١٦ أي يقول، وإذا جاز أن يُقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يُقام مقام الحال.<sup>2</sup>

- ومنه كذلك قوله تعالى ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ المائدة: ٦٠

فُرِيَّ (عَبُد) بضم الباء على أنه مصدر، وخفض (الطاغوت) مضاف إليه، وفُرِيَّتْ بفتح الباء على أنه فعل ماضٍ معطوف على (لعن)، و(الطاغوت) بالنصب مفعول به.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ هود: ٤٦

فُرِيَّتْ (عمل) بفتح العين والميم وتنوين اللام بالرفع على أنه خبر ل(إنَّ)، و(غير) صفة له. وهو مصدر وُصف بما بعده، وفُرِيَّتْ (عَمِلَ) بصيغة الفعل الماضي، وفاعله ضمير ولد نوح، و(غير) بالنصب مفعوله، وقيل صفة للمفعول به المحذوف والتقدير: إنَّه عمل عملا غير صالح.<sup>4</sup>  
وفيه جواز حذف المفعول به كونه فضلة، والاستغناء عنه بصفته؛ وهي صورة من صور:

<sup>1</sup> البيت من الطويل وقائله أبو صخر الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين للسكري: ت: عبد الستار أحمد فراج ومحمود شاکر، ط1، 1384 هـ، مكتبة العروبة، القاهرة. ج2ص957. ولسان العرب لابن منظور: ج2ص155.

<sup>2</sup> الإنصاف لابن الأنباري: ص212.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص289. معاني القرآن للفراء: ج2ص17. الكشف لمكي: ج1ص530.

جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كقوله تعالى ﴿ **أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ** ﴾ سبأ: ١١ أي دروعا سابغات، وكذلك تُحذف الصفة إذا دلَّ عليها دليل لكنه قليل ومنه قوله تعالى ﴿ **إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ** ﴾ هود: ٤٦ أي الناجين، وقد أشار ابن مالك إلى هاتين المسألتين في الخلاصة قائلاً: <sup>1</sup>

وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ.

وينبغي على ما قدمنا: جواز إتباع المحذوف نعنا وعطفا وتوكيدا وبدلا.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>2</sup>

وَحَذْفُ مَثْبُوعٍ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَّ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ** ﴾ النور: ٩

اختص نافع بكسر الضاد وفتح الباء من (غضب)، على أنه فعل ماضٍ، وقرأه الباقون بفتح الأحرف الثلاثة على أنه مصدر. <sup>3</sup>

وفيه التقارض بين (أن) المخففة والمثقلة كما سيأتي معنا في مبحث الأحرف العاملة.

وفيه أن خبر (أن) المخففة يجوز أن يكون جملة اسمية أو جملة فعلية.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ** ﴾ الشعراء: ١١١

فُرِّتَتْ (وَاتَّبَعَكَ) بقطع الهمزة وإسكان التاء مخففة وضم العين وألف قبلها على الجمع.

وُفِّرَّتْ بوصل الهمزة وتشديد التاء مفتوحة وفتح العين من غير ألف، على أنه فعل ماضٍ. <sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **خَلَقَهُ** ﴾ السجدة: ٧

فُرِّتَتْ (خلق) بفتح اللام على أنه فعل ماضٍ، وُفِّرَّتْ بإسكانها على أنه مصدر. <sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **فَكُ رَقَبَةٍ** ﴾ البلد: ١٣

فُرِّتَتْ (فك) بالرفع على أنها خبر لمبتدأ مضمرة أي: هو فك، و(رقبة) بالخفض على الإضافة.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النعت، ع519].

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب عطف النسق، ع562].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330، 331.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347.



وَقُرِّتْ (فَكْ) على أَكْما فعل ماضٍ، وفاعله تقديره: هو، و(رَقِبَة) بالنصب على أَكْما مفعول به.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿فَكُ رَقِبَةٍ ۝١٣ أَوْ إِطْعَمٌ﴾ البلد: ١٣ - ١٤

قُرِّتْ (إِطْعَام) على وزن المصدر المنون بالرفع، عطفًا على (فك) وهو مصدر كذلك.

وَقُرِّتْ (أَطْعَم) على صيغة الفعل الماضي.<sup>2</sup>

وفيه جواز حذف الفاعل إذا كان عامله مصدرًا، ووجه ذلك أَنَّ (يتيما) مفعول به للمصدر، وفاعله محذوف والتقدير: أو إطعامه يتيما، وهذا بناء على جواز إضافة المصدر لفاعله.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

وبعد جره الذي أُضِيفَ لَهُ... كَمِلَ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعِ عَمَلَهُ.

أي يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره، ثم ينصب المفعول به كقول الشاعر:<sup>4</sup>

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَاذُ الصَّيَارِيفِ.

ووجه الشاهد (نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَاذُ) حيث أُضِيفَ المصدر؛ وهو (نفي) إلى مفعوله وهو (الدراهيم)، ثُمَّ رَفَعَ الفاعل وهو (تنقاد).

وقد يُضاف المصدر إلى المفعول به فيجره، ثُمَّ يرفع الفاعل، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ

عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ آل عمران: ٩٧، فأعربوا (من) فاعلا بـ (حج).

بين المصدر واسم الفاعل:

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ﴾ المائدة: ١١٠، يونس: ٧٦، هود: ٧، الصف: ٦

قُرِّتْ (سحر) بصيغة المصدر، وقُرِّتْ (ساحر) بصيغة اسم الفاعل.<sup>5</sup>

ومن قرأ بالمصدر فهو على تأويل محذوف أي ذو سحر، أو أَنَّ القوم جعلوه نفس السحر كما تقول رجل عدل، ففيه إشارة إلى الحدث.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص401.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص401.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المصدر، ع426].

<sup>4</sup> البيت من البسيط، يُنسب للفرزدق في أمهات الكتب المستشهدة به، ولم أجده في ديوانه. وهو في الكتاب لسبويه: ج1ص28.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص256.

ومن قرأ بصيغة اسم الفاعل كان فيه الإخبار عن الاسم باسم الفاعل على الأصل، حيث أشاروا إلى النبي ﷺ بأنه ساحر، ففيه إشارة إلى الشخص.<sup>1</sup>

فالمصدر يتضمن معنى الحدث، واسم الفاعل يتضمن معنى المحدث.

- ومنه قوله تعالى ﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾ التوبة: ١٩  
 قُرِئَتْ (سُقَاةً) بضم السين وحذف الياء بعد الألف جمع ساق ك: رام ورماة، فهي اسم فاعل،  
 وقُرِئَتْ (سقاية) على وزن فعالة فهي مصدر، وأما (عِمَارَةَ) فهي مصدر كذلك، وقُرِئَتْ على وزن  
 اسم الفاعل (عَمْرَةَ) بفتح العين وحذف الألف جمع عامر مثل صانع وصنعة.<sup>2</sup>  
 وفيه: جواز إضافة المصدر إلى المفعول به أو إلى الظرف ولا يذكر الفاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾ الأعراف: ٢٠  
 قُرِئَتْ (طائف) بصيغة اسم الفاعل، وقُرِئَتْ (طيف) بصيغة المصدر.<sup>3</sup>  
 - ومنه قوله تعالى ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾ يوسف: ٦٤  
 قُرِئَتْ (حافظا) بصيغة اسم الفاعل، وقُرِئَتْ (حفظا) بصيغة المصدر، والكلمة منصوبة على التمييز  
 أو الحال أو البيان.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ القصص: ٤٨  
 قُرِئَتْ (سحران) بصيغة المصدر، وقُرِئَتْ (ساحران) بصيغة اسم الفاعل.<sup>5</sup>  
 - ومنه قوله تعالى ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ الزمر: ٢٩  
 قُرِئَتْ (سלما) بصيغة المصدر، وقُرِئَتْ (سالمًا) بصيغة اسم الفاعل.<sup>6</sup>

### بين المصدر والصفة:

تجنبنا للتكرار لا بُدَّ من ذكر مسألتين مهمتين؛ يتخرَّج عليهما توجيه ما سأذكره من أمثلة:

<sup>1</sup> الحجة للفارسي: ج3ص271.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص278.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص275.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295، 296. المشكل لمكي: ج1ص388.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341، 342.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص362.

**المسألة الأولى:** لا يُنعت إلاً بمشتق لفظاً أو تأويلاً والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل؛ **والمؤوّل بالمشتق** كاسم الإشارة، والمنتسب، وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَأُنْعِتْ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ... وَشَبَّهِه كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبِ.

**المسألة الثانية:** يكثر استعمال المصدر نعتاً، ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير لأنّه يدلُّ على المعنى لا على صاحبه، وهو مؤوّل إمّا على وضع المصدر موضع الوصف المشتق، أو على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإمّا على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً أو ادعاء.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>2</sup>

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا... فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ.

وسأحاول تطبيق هذا الدرس النحوي على المثال الأوّل وباقي الأمثل تُخرِّج على نحوه:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ البقرة: ٨٣

قُرِئَتْ (حُسْنَا) بضم الحاء وسكون السين بصيغة المصدر كالشكر والكفر، وقُرِئَتْ (حَسْنَا) بفتح الحاء والسين. <sup>3</sup>

**فالقراءة** بفتح الحاء والسين يعرب فيها (حَسْنَا) صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره: قولاً؛ لأنّها مشتقة ولا إشكال فيها.

**والقراءة** بضم الحاء وسكون السين بصيغة المصدر يُعرب فيها (حُسْنَا) صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره: قولاً؛ ولكن فيها إشكال ووجهه أنّ المصدر جامد ولا يُمكن أن يكون صفة. ولكن سبق أن بيّنا أنّ المصدر يقع صفة إذا حُمِلَ على ثلاثة تقديرات وهي:

**التقدير الأوّل:** وضع المصدر موضع الوصف المشتق.

يجعل الحسن صفة وذلك نحو الحلو والمر، كما تقول: مررت برجلٍ عدلٍ أي: عادلٍ.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النعت، ع510].

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النعت، ع513].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص218.

**التقدير الثاني:** بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: قولوا للناس قولاً ذا حسن. وهو ما يُسمى بالاتساع:<sup>1</sup> وهو ضربٌ من الحذف، حيث يبقى العاملُ على حاله؛ وتقييم فيه المضاف إليه مقام المضاف، وتعربه بإعرابه، وأكثر أنواع الاتساع أن تجعل الظرف يقوم مقام الاسم، أو أن تجعل الصفة تقوم مقام الموصوف وقد مرَّ معنا ذلك.

ولفظة (حسناً) يكثر حذف موصوفها نحو هذا حسن، ورأيت حسناً، وقلماً يُذكر معها.<sup>2</sup>

**التقدير الثالث:** على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً أو ادعاء.

بجعل القول هو الحسن نفسه كما قالت الخنساء:<sup>3</sup>

نرْعُ مَا رَتَعْتُ حَتَّى إِذَا ادَّكْرْتُ... فَأَتَمَّا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ.

جعلتها هي الإقبال والإدبار لكثرة وقوع ذلك منها.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ الأنعام: ١٢٥

فُرِّتْ (حرجاً) بفتح الحاء والراء مثل الحذر بصيغة المصدر، وفُرِّتْ (حرجاً) بفتح الحاء وكسر الراء على أنه وصف.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا﴾ الأنعام: ١٦١

فُرِّتْ (قيماً) بكسر القاف وتخفيف الياء مفتوحة على صيغة المصدر، وفُرِّتْ (قيماً) بفتح القاف وتشديد الياء مكسورة، وهو صفة أي: مستقيماً.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْجُ إِلَّا نَكْدًا﴾ الأعراف: ٥٨

فُرِّتْ (نكداً) بكسر الكاف، فهو وصف (حال)، وقرأه أبو جعفر وحده (نكداً) بفتح الكاف، فهو مصدر بمعنى ذا نكد.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الأصول في النحو لابن السراج: ج2ص255.

<sup>2</sup> معاني القرآن للزجاج: ج1ص163، 164. الحجة للفارسي: ج2ص127.

<sup>3</sup> البيت من البسيط وقائلته الخنساء. انظر: ديوان الخنساء، شرح حمدو طماس، ط2، 1425هـ/2004م، دار المعرفة، بيروت، لبنان. ص383. وهو في الكتاب لسبويه: ج1ص337.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص262.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص267.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا بَجَأَ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ الأعراف: ١٤٣  
قُرِئَتْ (دكا) منونا بلا مدٍّ ولا همز بصيغة المصدر (مفعول به ثان)، وقُرِئَتْ (دكاء) بمدٍّ وهمزٍ، على  
أنه صفة لموصوف محذوف والتقدير: أرضا دكاء أي مستوية.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ خُلِقُوا الْأَوَّلِينَ ﴾ الشعراء: ١٣٧  
قُرِئَ (خُلِقَ) بفتح الخاء وإسكان اللام، فهي مصدر، وقُرِئَ (خُلِقَ) بضم الخاء واللام فيه صفة.<sup>2</sup>  
✓ الفرع الثاني: بين المصدر ومشتقاته غير العاملة.

### بين المصدر واسم المكان:

- ومن شواهد قوله تعالى ﴿ مَدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ النساء: ٣١ ، الحج: ٥٩  
قُرِئَتْ (مدخلا) في الموضعين بضم الميم مصدرا بمعنى الإدخال، وقُرِئَتْ (مدخلا) بفتح الميم اسم  
مكان، وقيل مصدر ميمي للفعل (دخل).<sup>3</sup>  
فقراءة فتح الميم تحتل أن يكون مصدرا لدخل المطاوع لأدخل والتقدير: وندخلكم فتدخلون دخولا  
كريما، ويحتل أن يراد به المكان، وهو موضع الدخول، فيكون مفعولا مطلقا أو ظرف مكان.<sup>4</sup>  
وتظهر ثمة هذا التباين في الإعراب ف (وَنُدْخِلْكُمْ) فعل مضارع ومفعوله (مَدْخَلًا) مصدر، فهو  
مفعول مطلق، أو (مَدْخَلًا) فهو ظرف متعلق بالفعل قبله.

- ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ يوسف: ٣٣  
قُرِئَتْ (السِّجْن) بكسر السين وهو المكان، وقُرِئَتْ (السِّجْن) بفتح السين مصدر سجين.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا ﴾ المؤمنون: ٢٩  
قُرِئَ بفتح الميم وكسر الزاي على أنه اسم مكان، وقُرِئَ بضم الميم وفتح الزاي على أنه مصدر.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص271.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

<sup>4</sup> الحجة للفارسي: ج3ص153. الكشف لمكي: ج1ص386. الكتاب الموضح لابن أبي مريم: ج1ص413.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

وتظهر ثمرة هذا التباين في الإعراب ف (أنزلي) فعل مضارع ومفعوله (مُنزلاً) مصدر، فهو مفعول مطلق، أو (مُنزلاً) فهو ظرف متعلق بالفعل قبله.

- ومنه قوله تعالى ﴿الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ الكهف: ٥٥

قُرئ (قبلا) بضم القاف والباء فهو مصدر، وقُرئ بكسر القاف وفتح الباء فهو اسم مكان.<sup>1</sup>  
وتظهر ثمرة هذا التباين في الإعراب ف (العذاب) فاعل مرفوع و(قُبلا) مصدر، فهو حال من الفاعل، أو (قبلا) فهو ظرف متعلق بالفعل قبله.

- ومنه قوله تعالى ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ الأحزاب: ١٣

قُرئَتْ (مقام) بضم الميم على أنه مصدر، وقُرئَتْ بفتحها على أنه اسم مكان.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿عِبْدُ الرَّحْمَنِ﴾ الزخرف: ١٩

قُرئَتْ (عند) بالنون ساكنة وفتح الدال من غير ألف على أنه ظرف.

وقُرئَتْ بالباء وألف بعدها ورفع الدال جمع عبد.<sup>3</sup>

#### بين المصدر واسم الزمان:

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ الكهف: ٥٩

قُرئَتْ (لمهلكهم) بفتح الميم وكسر اللام على أنه مصدر ميمي شاذ من هلك.

وقُرئَتْ (لمهلكهم) بضم الميم وفتح اللام على أنه اسم زمان من أهلك.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودَ﴾ ق: ٤٠

قُرئَتْ (أدبار) بفتح الهمزة، جمع مفردة من الاسم دبر، وهو ظرف زمان.

وقُرئَتْ (إدبار) بكسر الهمزة، فهو مصدر للفعل أدبر.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ القدر: ٥

قُرئَتْ (مطلع) بفتح اللام، فهو مصدر ميمي بمعنى: طلوع.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص348.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص376.

وُقِرَّتْ (مطلع) بكسر اللام على أنه اسم زمان، أي: وقت الطلوع، وقيل مصدر كذلك.<sup>1</sup>

### بين المصدر والأسماء:

- ومن شواهد قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ البقرة: ٢٤٩  
قُرِّتْ (غرفة) بضم الغين، وهي اسم للماء المغترف فيكون مفعولا به، وقُرِّتْ (غرفة) بفتح الغين اسم مرة، فيكون مفعولا مطلقا، وهو اسم مصدر لأنَّ المصدر اعتراف.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ التوبة: ١٢  
قُرِّتْ (أيمان) بكسر الهمزة على أنه مصدر، وقُرِّتْ بفتحها على أنه جمع والمعنى عليه.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ الأعراف: ١٩٠  
قُرِّتْ (شركاء) بصيغة الجمع مفردة شريك، وهو اسم.  
وقُرِّتْ (شركا) بصيغة المصدر، وهو على تقدير مضاف أي: ذا شرك.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿عَلَيْكُمْ نِعْمَةٌ﴾ لقمان: ٢٠  
قُرِّتْ (نعمة) بفتح العين وهاء مضمومة على التذكير والجمع.  
وقُرِّتْ بإسكان العين وتاء منونة منصوبة على التأنيث والتوحيد.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ ص: ٥٧، ﴿إِلَّا حَمِيمًا وَعَسَاقًا﴾ النبأ: ٢٥  
قُرِّتْ (عساق) بتثنية الصاد، وهو اسم معناه صديد أهل النار.  
وقُرِّتْ (عساق) بتخفيف السين، وهو مصدر كما تقول غسقت العين أي: سالت.<sup>6</sup>  
وفي هذا الفرع الذي استشهدنا فيه بالقراءات المتواترة عن التباين بين المصدر ومشتقاته غير العاملة؛ نلاحظ أنَّ المفعول به والمفعول المطلق واسم الزمان واسم المكان ينوبوا عن بعضهم.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص403.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص230. الحجة للفارسي: ج2ص351، 352. الكشف لمكي: ج1ص304.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص278. الكشف لمكي: ج1ص500.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص273.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص346، 347. الكشف لمكي: ج2ص189.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص361.

## المطلب الثالث: الأسماء المجرورة بالإضافة:

الصحيح أنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف، لا بجرف جرِّ مُقدر، واعتماداً على هذا القول ذكرت مسائله في المبحث المتعلق بالعوامل من الأسماء، والمقصود بالإضافة هنا: الإضافة المحضة، وهي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، كما مرَّ معنا في الأوصاف التي تعمل عمل الأفعال، فإنَّ تلك الإضافة لا تُفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، والمحضة تُفيد الاسم الأوَّل تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة، وتُفيد الاسم الأوَّل تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، وتُعَرَّفُ أُنَّها: "إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأوَّل منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه".<sup>1</sup>

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

ثُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِيناً...مِمَّا تُضَيِّفُ أَحَدَ كَطَوْرٍ سِينَا.  
وَالثَّانِيَّ اجْرُزْ، وَأَنْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا...لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ حُدَا.  
لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ، وَأَخْصَصْ أَوْلَا...أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالذِّي تَلَا.  
وإنَّ يُشَابِه المُضَافُ يَفْعَلُ...وَصَفَاً، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ.  
كَرَبِّ رَاجِحِنَا عَظِيمِ الأَمَلِ...مُزَوِّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحَيَلِ.  
وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ...وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَاوِيَّةٌ.

ويكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى ﴿لَتَرْبِئُنَّ مِنَ اللَّأْسِئَةِ أَوْ تُصَحَّيْنَ﴾ النازعات: ٤٦، فالعشية والضحي طرفي النهار لذا صح إضافة أحدهما إلى الآخر.

قال الرضي (ت686هـ): "إنَّ أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه حُذ طرفك".<sup>3</sup>

ولما كانت هذه الإضافة مبنية على أدنى ملابسة، جاز إضافة الاسم وجرده منها، وقد جاء في القراءات العشر ما يدلُّ على جواز الوجهين.  
ويتضح لنا ذلك في شرح وتحليل المواضع الآتية:

<sup>1</sup> شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ص279.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الإضافة، ع385، 386، 387، 388، 389، 390].

<sup>3</sup> شرح الرضي على الكافية: ج2ص207.



## ✓ الفرع الأوّل: بين الإضافة والقطع.

من الجرّ بالإضافة أو الجرّ (بدلاً/ عطف بيان) إلى النصب (بدلاً/ عطف بيان/ تميزاً).

- وشاهده قوله تعالى ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥

فُرِّئَتْ (مائة) بغير تنوين على الإضافة إلى (سنين)، وهو بالجرّ مضاف إليه، وفُرِّئَتْ بالتنوين على القطع عن الإضافة، وعليه فـ(سنين) إمّا أن تكون بدلاً من (ثلاث)، أو بدلاً من (مائة)، وهو المقدم ليتوافق الجمع مع الجمع، أو عطف بيان أو تميزاً.<sup>1</sup>

القياس في تمييز المائة مجيئه مجروراً بالإضافة مفرداً، رعاية للأصل إذ الأصل أن يكون التمييز مطابقاً للمميز، لأنهم التزموا في تميز ما فوق العشرة أن يكون مفرداً ميلاً للاختصار، ولا يرد أن تمييز الثلاثة يجب أن يكون جمعاً، وهنا وقع جمعاً؛ لأنّ (المائة) وإن كان مفرداً في اللفظ فهو جمع في المعنى مثل: (الرهط، والنفر).

استشكل كثير من النحاة قراءة الكسائي وحمة وخلف بإضافة (مائة) إلى الجمع في قوله تعالى ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥، لا لشيء إلا أنّها خالفت القاعدة النحوية التي تقول بوجود إضافة مائة إلى المفرد لا غير.

قال المبرد (ت285هـ): "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثلاث مائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإمّا يجوز في الشعر للضرورة".<sup>2</sup>

واخترت جُملاً من كلام أئمتنا في الدفاع عن هذه القراءة يشرح المتأخر منهم كلام المتقدم:

قال ابن خالويه (ت370هـ): "والحجّة لمن أضاف أنّه أتى بالعدد على وجهه، وأضافه على خفة، وجاء بالمفسر مجموعاً على أصله، لأنّ إجماع النحويين على أنّ الواحد المفسر عن العدد معناه الجمع".<sup>3</sup>

قال ابن زنجلة (ت403هـ): "قال قوم ليست هذه القراءة مختارة؛ لأنّ العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت، فيقولون (عندي ثلاثمائة دينار) ولا يقولون (ثلاثمائة دنانير)؛ بل هذه القراءة مختارة، وحجّتهما أنّهما أتيا بالجمع بعد قوله (ثلاث مائة) على الأصل، لأنّ المعنى في ذلك هو الجمع،

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص310.

<sup>2</sup> المقتضب للمبرد: ج2ص171.

<sup>3</sup> الحجّة لابن خالويه: ص223.

وذلك أنك إذا قلت (عندي مائة درهم) فالمعنى: مائة من الدراهم، والجمع هو المراد من الكلام، والواحد إنما اكتفى به من الجمع إذا قيل (ثلاثمائة سنة وثلاثمائة رجل) لأنَّ الواحد هاهنا يؤدي على معنى الجمع بذكر العدد قبله، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم، ولم يكتفيا بالواحد من الجمع، هذا مذهب قطرب، قال الكسائي: العرب تقول: أقمت عنده مئة سنة ومئة سنين<sup>1</sup>.

**قال مكي (ت437هـ):** "ومن لم ينون أضاف (مائة) إلى (سنين)، وهي قراءة حمزة والكسائي، أضافا إلى الجمع كما يفعلان في الواحد، وجاز لهما ذلك لأنَّهما إذا أضافا إلى واحد قالوا: ثلاثمائة سنة، فسنة بمعنى سنين، لا اختلاف في ذلك، فحمل الكلام على معناه، فهو حسن في القياس، قليل في الاستعمال، لأنَّ الواحد في الاستعمال أخف من الجمع، فإنَّما يبعد من جهة قلة الاستعمال، وإلاَّ فهو الأصل"<sup>2</sup>.

وقيل في توجيهها: شُبِّهَ (المائة) بالعشرة إذ هي تعشير للعشرات، كما أنَّ العشرة تعشير للآحاد، وقيل من وضع الجمع موضع المفرد<sup>3</sup>.

**وقال ابن مالك (ت672هـ) في شرح الكافية:** "وقد تضاف مائة إلى جمع، كقراءة حمزة والكسائي"<sup>4</sup>.

وأنصف حين قال في الألفية<sup>5</sup>:

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِيفُ... وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفُ.

فالمائة حقُّها أن تضاف إلى مفرد كقوله تعالى ﴿فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ النور: ٢ وتضاف كذلك إلى الجمع كقراءة الأخوين حمزة والكسائي ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥ بحذف التنوين للإضافة.

والخلاصة: تُضاف مائة إلى المفرد كثيرا، ويجوز إضافتها إلى الجمع على قلة.

<sup>1</sup> الحجة لأبي زرعة: ص414.

<sup>2</sup> المشكل لمكي: ج2ص440.

<sup>3</sup> شرح التصريح لخالد الأزهرى: ج2ص456.

<sup>4</sup> شرح الكافية الشافية لابن مالك: ج2ص190.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب العدد، ع729].

## من الإضافة إلى المفعولية:

- وشاهده قوله تعالى ﴿رَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأِهِ﴾ الأنعام: ٨٣ ، يوسف: ٧٦  
قُرِّئَتْ (درجاتٍ) بالتثنية ليكون مفعولا ثانيا، و(من) هي المفعول الأوَّل، أو ظرفا أو حالا منصوبا  
بالكسرة نيابةً، وتكون (مِنْ) موصولة في محل نصب مفعولا به.

وَقُرِّئَتْ (درجاتٍ) بغير تنوين مضافا لما بعده في الموضعين، وتكون (من) مضافا إليه.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿قُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ هود: ٤٠، المؤمنون: ٢٧

قُرِّئَتْ (كُلِّ) بالتثنية و(زوجين) مفعول (احمل)، و(اثنين) نعت له.

وَقُرِّئَتْ بإضافة (كُلِّ) إلى (زوجين) و(اثنين) هو المفعول به.<sup>2</sup>

وفي هذا الحرف والذي قبله جواز الاستغناء بالظرف أو الحال أو النعت عن المفعول به.

- ومنه قوله تعالى ﴿يَهْدِي الْعَمَى﴾ النمل: ٨١ و﴿يَهْدِي الْعَمَى﴾ الروم: ٥٣

قُرِّئَتْ (تهدى) بالتاء وفتحها وإسكان الهاء من غير ألف، و(العمى) بالنصب مفعول به.

وَقُرِّئَ بالباء وكسرها ويفتح الهاء وألف بعدها، و(العمى) بالخفض مضاف إليه في الحرفين.<sup>3</sup>

وفيه التبادل بين الاسم والفعل، وفيه أنَّ اسم الفاعل لا يجب أن يعمل عمل فعله إذا توفرت فيه

الشروط؛ بل يجوز ذلك كما مرَّ معنا في الأوصاف التي تعمل عمل الأفعال.

## من الإضافة إلى الظرفية:

- ومنه قوله تعالى ﴿وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ النمل: ٨٩

قُرِّئَتْ (فَرْعٍ) بالتثنية ونصب (يومٍ) على الظرفية، وَقُرِّئَتْ (فَرْعٍ) بدون تنوين وإضافته إلى يومٍ على

الإضافة، ومنهم من بنى (يومٍ) على الفتح، ومنهم من جرَّه على الإعراب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص83.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص288.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص339.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص340.

وفيه: أن من الحروف الملازمة للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة مثل: (حيث وإذ وإذا)، فأما (إذ) فتضاف إلى الجملة بنوعيتها، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها كما في قراءة الباب، وهو ما أشار إليه ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ... حَيْثُ وَإِذٌ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ.  
إِفْرَادُ إِذٍ، وَمَا كَاذٌ مَعْنَى كَاذٌ... أَضِيفُ جَوَازًا نَحْوُ: حِينَ جَا نُبِدُ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ العنكبوت: ٢٥

فُرِّتَتْ (مودة) غير منونة منصوبة على أنها مفعول لأجله، و(بينكم) بالجرّ على الإضافة، وفُرِّتَتْ (مودة) منصوبة ومنونة، ونصب (بينكم) على الظرفية. <sup>2</sup>

### من الإضافة إلى النعت:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾ المائدة: ٩٥

فُرِّتَتْ (فجزاء) بالتنوين مرفوعاً على الابتداء، ورفع (مثل) على النعت له، والخبر محذوف تقديره: فعليه جزاء، ويمكن جعل (جزاء) مبتدأ و(مثل) خبره.

وفُرِّتَتْ بإضافة (جزاء) إلى (مثل)، وخبره محذوف، والتقدير: فعليه جزاء مثل ما قتل. <sup>3</sup>

وعليها تكون (مثل) غير مرادة لأنّ المعنى: فعليه جزاء ما قتل، أي جزاء المقتول لا مثله. <sup>4</sup>

والذي ظهر لي والله أعلم أنّ تخريجهم هذا بناء على منعهم إضافة الموصوف لصفته، لأنّ المضاف يتخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، فلا بُدّ من كونه غيره، إذ لا يتخصص الشيء ولا يتعرف بنفسه، ومما قرروا ألاّ يُضاف اسمٌ لما به اتَّحد في المعنى، كالمترادفين وكالموصوف وصفته كما في قراءة الباب.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>5</sup>

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ... مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الإضافة، ع399، 400].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص343.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص255.

<sup>4</sup> الحجة للفارسي: ج3ص254. الكشف لمكي: ج1ص418 إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص149.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الإضافة، ع394].

والقراءة صريحة في جواز إضافة الموصوف إلى صفته، وأعمُّ من ذلك جواز إضافة الاسم إلى ما اتَّخَذَ به معنى، ولسنا بحاجة إلى تأويل ما أوهم ذلك.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَوَّاتِيكُمْ بِسِهَابٍ قَبَسٍ** ﴾ النمل: ٧

قُرِّئَتْ (بشهابٍ) بالتنوين وجعل (قبسٍ) نعتاً له، وقُرِّئَتْ بغير تنوين بإضافته إلى القبس.<sup>1</sup>  
فالإضافة أكثر وأجود كما تقول: دارٌ آجرٌ وسوارٌ ذهبٌ، ولو قلت: سوارٌ ذهبٌ ودارٌ آجرٌ كان عربياً، وكلُّ حسن كما قال الأخفش (ت215هـ).<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ** ﴾ الأنعام: ٣٢

قُرِّئَتْ (ولدار) بلام واحدة وتخفيف الدال، وكذلك رُسم في مصاحف أهل الشام، و(الآخرة) بخفض التاء على الإضافة، وقُرِّئَتْ بلامين مع تشديد الدال للإدغام، وكذلك رُسم في بعض المصاحف، ورفع (الآخرة) على النعت.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا** ﴾ الأنعام: ١٦٠

قُرِّئَتْ (فله عشر أمثالها) بإضافة (عشر) إلى (أمثال)، وقرأ يعقوب وحده بتنوين (عشر) مرفوعاً على الابتداء، و(أمثالها) نعت له، وهو نكرة لأنَّ كلمة (مثل) لا تتعرف بالإضافة.<sup>4</sup>  
وفيه أنَّ كلمة (مثل) لا تتعرف بالإضافة، وعليه يجوز وصف المعرفة بالنكرة.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **سَحَابٌ ظَلَمْتُ** ﴾ النور: ٤٠

قُرِّئَتْ (سحاب) مرفوع من غير تنوين، و(ظلمات) بالخفض من غير تنوين على الإضافة.  
وقُرِّئَتْ (سحاب) بالرفع مع التنوين، و(ظلمات) بالرفع مع التنوين على النعت أو البدل أو الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره: هي ظلمات.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

<sup>2</sup> معاني القرآن للأخفش: ج2ص464. الحجة للفارسي: ج5ص377.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266، 267.

وَقُرِّتْ (سحاب) بالرفع مع التنوين، و(ظلمات) بالخفض مع التنوين على البدل من قوله تعالى

﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾ النور: ٤٠. بداية الآية.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ غافر: ٣٥

قُرِّتْ (قلب) بالتنوين فهو منعوتٌ بقوله (متكبر) لأنَّ القلب إذا تكبر، تكبر صاحبه كما قال تعالى ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَّا خَصَّصِينَ﴾ الشعراء: ٤ فالأعناق لما خضعت أخضعت أربابها، وكما تقول مررت بيومٍ عاصفٍ، وقُرِّتْ بغير تنوين على الإضافة.<sup>2</sup>

قال ابن هشام (ت761هـ): " (كل) اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ الأنبياء: ٣٥ والمعرف المجموع نحو ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ مريم: ٩٥ وأجزاء المفرد المعرف نحو (كلُّ زيدٍ حسنٌ) فإذا قلت: (أكلت كلَّ رغيفٍ لزيدٍ) كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيد؛ صارت لعموم أجزاء فرد واحد؛ ومن هنا وجب - في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ غافر: ٣٥ بترك تنوين قلب - تقدير (كل) بعد (قلب) ليعمَّ أفراد القلوب كما عمَّ أجزاء القلب".<sup>3</sup>

والذي فهمته من كلام ابن هشام أنه على قراءة الجمهور يجب تقدير الآية على نحو: كل قلب كل متكبر ليعمَّ أفراد المتكبر كما عمَّ أفراد القلب، فإن صح ما فهمته من كلامه، فهو غير لازم حيث لا يُسلم له في المقدمة، وهي كون (كل) لاستغراق الأفراد مطلقاً، ولا يُسلم له كذلك في النتيجة، وهي وجوب تقدير (كل) على قراءة الجمهور لأنَّ الأصل عدم التقدير، ولأنَّه يُمكن حمل الآية على التقديم والتأخير كما جاء في القراءة الشاذة<sup>4</sup> (على قلب كل) وكما حُكي عن بعض العرب قوله: إنَّ فلانا يرجل شعره يوم كلِّ جمعة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332. الحجة لأبي زرعة: 501. الحجة لابن خالويه: 263. البيان لابن الأباري: ج2ص197.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص365.

<sup>3</sup> مغني اللبيب لابن هشام: ج3ص85، 86. وأمتع ابن الحاجب في شرح هذه المسألة: (الأمامي لابن الحاجب: ص121، 780).

<sup>4</sup> وهي قراءة ابن مسعود وأبو عمران الجوني. انظر: معجم القراءات لعبد الله الخطيب: ج8ص224.

<sup>5</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج2ص268، 269.

فإن سُلم له - رحمه الله - تقرر جواز حذف (كل) إذا كانت استغراقية قياساً على جواز زيادتها، لأنَّ العرب تحمل النظير على نظيره كما تحمله على نقيضه وضده، وعليه قول الشاعر:<sup>1</sup>

وَكُلُّ رَفِيعِي كُلِّ رَجُلٍ وَإِنْ هُمَا... تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَحْوَانٍ.

ف (كل) الثانية هنا زائدة، وعكسه حذفها كما جاء في الآية على قراءة الإضافة.

من الإضافة إلى البدل (عطف بيان):

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ البقرة: ١٨٤

فُرِّتَتْ (فدية) منونة مرفوعة على الابتداء وخبره الجارُ والمجرور قبله، و(طعام) بالرفع بدلا منه أو عطف بيان، أو خبرا لمبتدأ محذوف، وفُرِّتَتْ بإضافة (فدية) إلى (طعام)، وهو من إضافة بعض إلى الكل، أو الشيء إلى جنسه كقولك: خاتم فضة، وذلك أنَّ طعام المسكين فدية وغير فدية.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَمْبَةِ أَوْ كَفَّرَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ المائدة: ٩٥

فُرِّتَتْ (كفارة) بالرفع منونا على العطف أو الابتداء والخبر محذوف أي: فعلية كفارة، و(طعام) بالرفع على البدل أو البيان، وفُرِّتَتْ بإضافة (كفارة) إلى (طعام)، وهي إضافة لبيان الجنس على تقدير حرف الجر (من).<sup>3</sup>

وحجّة من أضاف (كفارة) إلى (طعام) أنَّ الكفارة لما كانت صياما أو إطعاما، أضافها ليتبين من أيِّ جنس تكون، وإن كانت الكفارة هي الطعام، فالشيء قد يُضاف إلى نفسه، إذا اختلف اللفظان كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَذَا لَمَوْحٌ أَلْيَقِينَ ﴾ الواقعة: ٩٥،

وحجّة من نون (كفارة) ورفع (الطعام) أنَّه جعل الطعام عطف بيانٍ منها، وتبعد الإضافة عنده؛ لأنَّ الكفارة هي الطعام.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِحَنَنَتِهِمْ جَنَّتِينَ ذَوَاتِ أَكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ ﴾ سبأ: ١٦

فُرِّتَتْ (أَكُلٍ) بالتنوين و(خَمْطٍ) بدل منه، وفُرِّتَتْ بغير تنوين وإضافة (أكل) إلى (خَمْطٍ).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> البيت من الطويل وقائله الفرزدق وهو في ديوانه: ص 628.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 226. الكتاب الموضح لابن أبي مریم: ج 1 ص 316. الحجة للفارسي: ج 2 ص 273.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 255.

<sup>4</sup> الحجة للفارسي: ج 2 ص 272، 273. الحجة لأبي زرة: ص 237. الكشف لمكي: ج 1 ص 419.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 350.

والذي يُقوي الإضافة أنه لا يحسن إعراب (خبط) نعتاً لـ (أكل)، ذلك أنّ الخبط اسم شجر بعينها، كما لا يحسن كونه بدلاً؛ لأنه غير الأوّل ولا هو بعضه، فكانت إضافته أولى، وعلى هذا فإنّه يجوز إضافة الاسم إلى جنسه إذا اختلف اللفظان.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا زَيْنًا أَلْمَاءَ الدُّنْيَا زَيْنَةَ الْكَوَاكِبِ ﴾ الصافات: ٦  
قُرئَتْ (بزينة) منونة و(الكواكب) بالجرّ على البدل منه، وقُرئَتْ بدون تنوين أي بإضافة (زينة) إلى (الكواكب)، وقُرئَتْ (بزينة) منونة و(الكواكب) بالنصب على أعمال المصدر المنون عمل فعله على مذهب البصريين.<sup>2</sup>

وعليه: يعمل المصدر عمل فعله؛ فيرفع الفاعل وينصب المفعول به.

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ ص: ٤٦  
قُرئَتْ (بخالصة) منونة و(ذكرى) بدل معرفة من نكرة، وقُرئَتْ دون تنوين على الإضافة.<sup>3</sup>

وفيه جواز إبدال المعرفة من النكرة، وهذا بناء على أنه لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتذكير، فقد يكونان معرفتين؛ وقد يكونان نكرتين؛ وقد تبدل المعرفة من النكرة كقراءة الباب،

والعكس كقوله تعالى ﴿ لَسْتُمْ عَلَى النَّاصِيَةِ ﴾ (١٥) نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿ العلق: ١٥ - ١٦  
من الإضافة إلى الجر بالحرف:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ ﴾ الصف: ١٤  
قُرئَتْ (أنصار الله) بالإضافة، وقُرئَتْ (أنصاراً) منصوباً بالتنوين على أنّها خبر (كونوا)، وخفض لفظ الجلالة بلام الجرّ (الله).<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ ﴾ الأعراف: ١٠٥  
قرأ نافع (على) بتشديد الياء وفتحها على أنّها ياء الإضافة.  
وقرأ الباقون (على) بالالف المقصورة على أنّها حرف جرّ.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الحجة لأبي زرعة: ص 586. المشكل لمكي: ج 2 ص 585، 586. البيان لابن الأنباري: ج 2 ص 278، 279.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 356. الحجة لابن خالويه: ص 275. معاني القرآن للفراء: ج 2 ص 382.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 361.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 387.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 270.



### الفرع الثاني: ياء الإضافة (ياء المتكلم) بين فتحها وكسرها وإسكانها:

- وذلك في قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ ﴾ الأنعام: ١٦٢

فُرِّئَتْ (ومحياي) بفتح الياء، لئلا يلتقي الساكنان، وفُرِّئَتْ (ومحياي) بتسكين الياء.<sup>1</sup>

وفيه التقاء ساكنين على غير حدِّه، وهو جائز كما مرَّ معنا في الفصل الثاني.

وقياسا على قراءة الإسكان أجاز يونس والكوفيون وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين نحو: (فُومَانِ واقْعُدَانِ).<sup>2</sup>

وفيه: جواز تسكين ياء المتكلم الواقعة بعد الألف وفتحها من غير تشديد، وهذا يندرج تحت قاعدة عامة وهي: يجوز في ياء الإضافة مع غير المنقوص والمقصور والمثنى وجمع الذكر السالم: الفتح والتسكين.

وأما هذه الأربعة ففيها تفصيل رفعا ونصبا وخفضا، وقد أشار ابن مالك إلى حكمها في الخلاصة:<sup>3</sup>

آخَرَ مَا أَضِيفَ لِيَا أَكْسِرَ إِذَا... لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا: كَرَامٍ وَقَدَى.

أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ، فَذِي... جَمْعُهَا يَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذِي.

وَتُدْعَمُ يَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمَّ فَكَسِرُهُ يَهْنُ.

وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ... هَذَا يَلِ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ ﴾ إبراهيم: ٢٢.

قرأها حمزة بن حبيب الزيات بكسر الياء المشددة.<sup>4</sup>

منع معظم النحويين كسر الياء مطلقا مع أنَّها واردة في قراءة متواترة، وتوهموا أنَّ كسر الياء من أجل الباء، وليس الأمر كذلك كما سأبينه.

**قال أبو حيان (ت745هـ)** حاكيا لأقول من ردَّ هذه القراءة: " وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة،

قال الفراء: لعلها من وهم القراء، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أنَّ الباء في بمصرخي خافضة

للفظ كَلَّه، والياء للمتكلم خارجة من ذلك، وقال أبو عبيدة: نراهم غلطوا، ظنوا أنَّ الياء تُكسر لما بعدها،

وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين، وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص172، 173.

<sup>2</sup> شرح التصريح لخالد الأزهرى: ج2ص310.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المضاف إلى ياء المتكلم، ع420، 421، 422، 423].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص298، 299.

النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف، وقال النحاس: صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ، وقال الزمخشري: هي ضعيفة".<sup>1</sup>

وسيتضح معنا أن القراءة مستقيمة سماعاً وقياساً وما كان كذلك لا يكون لحناً، وقبل أن نوجه قراءة الكسر نُعرج على تخريج قراءة الجمهور ليتضح المقصود، فقد ذكروا لقراءة الفتح وجهين هما:<sup>2</sup>  
**الأوّل:** أن يكون أدغم ياء الجمع في ياء الإضافة، بعد حذف نون الإضافة، وبقيت الفتحة على حالها، وهذا على لغة من يفتح ياء الإضافة.

**الثاني:** أن يكون أدغم ياء الجمع في ياء الإضافة، بعد حذف نون الإضافة، وبقيت الفتحة على حالها، تخلصاً من التقاء الساكنين وهذا على لغة من يسكن ياء الإضافة.

وهذان الوجهان يفهمان من قول ابن مالك السابق في القراءة التي قبل هذه.

وأما قراءة الكسر فتخرج على أوجه منها:<sup>3</sup>

**أحدها:** أن الأصل في التقاء الساكنين الكسر.

**الثاني:** أن الكسر مطابق للكسرة التي بعدها وهي كسر همزة (إِيّ) في قوله تعالى ﴿إِنِّي كَفَرْتُ

بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ﴾ إبراهيم: ٢٢ فيكون بينهما تناسب.

**الثالث:** كسر ياء المتكلم وردت في آيات أخرى نحو (يا بُيَّي) كما في قراءة نافع المدني.

وهذه الأوجه لا تسلم من الإيرادات والاعتراضات وأحسن منها الوجه الرابع وهو:

**الرابع:** أنّها لغة بني يربوع المنتسبة إلى بني تميم كما ذكر ذلك قطرب<sup>4</sup>، فهذه اللغة ليست مجهولة الأصل ولا منكورة النسب؛ بل ووردت في الشعر العربي الفصيح.

<sup>1</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج5 ص408.

<sup>2</sup> البيان لابن الأنباري: ج2 ص57.

<sup>3</sup> خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي: ج4 ص435-437.

<sup>4</sup> معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، أبو علي محمد بن المستنير قطرب، ت: د. محمد لقريز، رسالة دكتوراه، 1436هـ/2015م، جامعة باتنة، الجزائر. ص413، 414.

قال الشاعر:<sup>1</sup>

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَائِيٍّ... قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرَضِيِّ.

ووجه الشاهد: تحريك الياء من (يَّ) بالكسر، وكان الوجه الفتح كما جاء في رواية أخرى.

وقال الآخر:<sup>2</sup>

عَلِيٍّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ... لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بَذَاتٍ عِقَارِبٍ.

ووجه الشاهد: تحريك الياء من (عليٍّ) بالكسر، وكان الوجه الفتح كما جاء في رواية أخرى.

وبناء على هذه التوجيهات يتقرر: أنَّ ياء المتكلم المدغم فيها تُفتح كثيرا، وتُكسر قليلا في نحو:

بمصرخيٍّ، وقد قال أبو شامة (ت665هـ): "فقد نقل جماعة من أهل اللغة أنَّ هذه لغة؛ وإن شذت

وقلَّ استعمالها".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> البيت من الرجز وقائله الأغلب العجلي. انظر: ديوان الأغلب العجلي، شرح إبراهيم جزيني، ط1، 1968م، دار الكاتب العربي، القاهرة. ص169.

<sup>2</sup> البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني وهو في ديوانه: ص55.

<sup>3</sup> إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة: ص550.

## المبحث الثالث: تباين الأحرف العاملة في القراءات العشر وأثرها في صياغة القواعد النحوية.

(النواسخ / النواصب والجوازم / عوامل متفرقة).

المطلب الأول: النواسخ (إنَّ وأخواتها/ لا النافية للجنس).

✓ الفرع الأول: إنَّ وأخواتها.

أولاً: التبادل بين (أنَّ) المكسورة والمفتوحة.

وهو مبحث طريف في باب إنَّ وأخواتها، حيث يذكر النحويون لهمزة (إنَّ) ثلاثة أحوال:

وجوب الكسر ويصلون به إلى عشرة مواضع.

وجوب الفتح ويصلون به إلى نفس العدد تقريباً.

وجواز الأمرين: ويذكرون له مواضع أيضاً.<sup>1</sup>

والحقُّ أنَّ ما ذكره النُّحاة لا يمكن حصره، فهو لا يعدو أن يكون أمثلة، والضابط في ذلك كِلِّه؛

أنَّه يجب فتحها إذا قُدِّرَت بمصدرٍ، فإن لم يجب تقديرها بمصدر كُسرت وجوبا أو جوازا.

وهذا ظاهر صنيع ابن مالك فبعد ما ذكر الضابط فرَّع الأمثلة حيث قال:<sup>2</sup>

وَهَمَزٌ إِنْ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ... مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرِ.

فَاكْسِرْ فِي الْاِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ... وَحَيْثُ إِنْ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةٍ.

أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ... حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ عُلْفَا... بِاللَّامِ كَأَعْلَمُ إِنَّهُ لَذُو نُقَى.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمَ... لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِّي.

مَعَ تَلْوٍ فَالْجِزَا وَذَا يَطْرُدُ... فِي نَحْوِ حَيَّرَ الْقَوْلَ إِنِّي أَحْمَدُ.

ومن المواضع التي أشار إليها ابن مالك في جواز الوجهين أن تقع بعد فاء الجزاء كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُ

مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا ابْجَهْتُمُوهُ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ الأنعام: ٥٤، فالكسر على

جعلها جملة جوابا لـ(من)، والفتح على جعل (أن) وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف والتقدير:

<sup>1</sup> همع الهوامع للسيوطي: ج1ص498-509. شرح المفصل لابن يعيش: ج4ص527، 529.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأخواتها، ع177، 178، 179، 180، 181، 182].

فالفجران جزاؤه، أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: فجزاؤه الفجران، ولم يذكر موضعاً آخر، وهو أن تقع في موضع التعليل كقوله تعالى ﴿نَدَعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ الطور: ٢٨، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على الاستئناف.

**قال الفراء (ت207هـ):** "من كسر استأنف، ومن نصب أراد كُنَّا ندعوه لأَنَّهُ بَرٌّ رحيم".<sup>1</sup> ولا يُقَالُ قد فاته هذا الموضع فيوردُ عليه، بل هذا يدلُّ على صحة ما ذكرناه أولاً، وهو أن هذه المواضع ما هي إلا أمثلة يجمعها ضابط واحد.

**قال ابن هشام (ت761هـ):** "تتعين (إنَّ) المكسورة حيث لا يجوز أن يسدَّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها، وتتعين (أَنَّ) المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوزان إن صح الاعتباران".<sup>2</sup> وعَبَّرَ الرضي (ت686هـ) عن ذلك قائلاً: "الفتح في مواضع المفردات، والكسر في مكان الجمل".<sup>3</sup>

وسأذكر القراءات القرآنية التي تمثل هذا الدرس النحوي مع تقديراتها، حسب ترتيبها في كتاب الله تعالى؛ ملخصاً في الأخير الحالات التي تُسكَّر أو تُفْتَح فيها همزة (إنَّ)، مشيراً ومبرزاً مواضع تُخْرَج على الضابط الذي ذكره علماء النحو.

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

الْعَذَابِ﴾ البقرة: ١٦٥

قُرِئَتْ (أَنَّ الْقُوَّةَ... وَأَنَّ اللَّهَ) بكسر الهمزة فيهما على تقدير حذف (لقالوا) في قراءة الغيب، أو (لقلت) في قراءة الخطاب، ويحتمل أن يكون على الاستئناف؛ على أن جواب (لو) محذوف أي: لرأيت أو لرأوا أمراً عظيماً ثم استأنف.

وقُرِئَتْ (أَنَّ الْقُوَّةَ... وَأَنَّ اللَّهَ) بفتح الهمزة في الموضعين على تقدير (لعلموا) أو (لعلمت)؛ لأنها سدت مسدَّ مفعولي (رأى) بمعنى: علم، والتقدير: لعلموا أَنَّ الْقُوَّةَ وَأَنَّ اللَّهَ.<sup>4</sup> وفيه فتح الهمزة بعد فعل العلم وكسرها بعد فعل القول تحقيقاً أو تقديراً.

<sup>1</sup> معاني القرآن للفراء: 3ص93.

<sup>2</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ج1ص320.

<sup>3</sup> شرح الرضي على الكافية: ج4ص349.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص224.

وفيه حمل الفعل (رأى) على الفعل (علم)؛ إذا فتحت بعدها همزة (إِنَّ).

وفيه تُفتح همزة (إِنَّ) إذا سدت مسدّ مفعولي النواسخ.

ويقول الرضي (ت686هـ): "... والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت أن زيدا قائم وعمرو، ف(أَنَّ) هاهنا مع اسمها وخبرها وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى علمت قيام زيد؛ لكنّها في تقدير اسمين؛ إذ (أَنَّ) مع اسمها وخبرها سادة مسدّ مفعولي علمت".<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ آل عمران: ١٩

فُرِّتْ بفتح الهمزة على إبدال (إِنَّ) وما بعدها من قوله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ آل عمران: ١٨ فيكون بدل الشيء من الشيء: أي: أشهد الله أنه لا إله إلا هو، وأشهد أن الدين عند الله الإسلام، كما يجوز أن يكون بدل اشتمال، وفُرِّتْ بكسرها على الاستئناف والابتداء.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ آل عمران: ٣٩

فُرِّتْ بكسر الهمزة على جعل الكلام مستأنفا؛ لأنها وقعت في أوّل الكلام، وفُرِّتْ بفتحها على أنّها تفسير لما قبلها، والجملة في محل جرّ مجرّفٍ محذوفٍ، مُتعلّقة بالفعل (فنادته)، والتقدير: نادته الملائكة بأنّ الله يُشرك.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ آل عمران: ١٧١

فُرِّتْ بكسر الهمزة على أنّ الكلام مستأنف فكُسرها إذا على الابتداء، وفُرِّتْ بفتحها على أنّها مؤوَّلة بمصدر معطوف على ما سبق من قوله تعالى ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ﴾ آل عمران: ١٧١ أي: يستبشرون بأنّ الله لا يضيع أجر المؤمنين.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن

بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الأنعام: ٥٤

<sup>1</sup> شرح الكافية للرضي: ج4ص351.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص238. الكشف لمكي: ج1ص338.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص239. الكشف لمكي: ج1ص343.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص244. الكشف لمكي: ج1ص364، 365. كشف العضلات للباقولي: ج1ص275.

قُرِيَّ (أَنَّهُ) بالفتح فيهما، على تأويلهما بمصدر يُعرب على حسب موقعه، وقُرِيَّ بالكسر فيهما على الاستئناف وتام الكلام قبلهما، وقُرِيَّ بفتح الأولى على تأويلها بمصدر، وكسر الثانية على أنَّ الكلام مستأنف، أي: أنه في صدر جملة وقعت خبراً لـ(من) إن كانت موصولة، وجواباً لها إن كانت شرطية.<sup>1</sup>

وفيه أنَّ المصدر المؤوَّل كالمصدر الصريح يُعرب على حسب موقه في الجملة وبيان ذلك:

- ✓ أنَّ المصدر المنسب من (أَنَّ) الثانية ومعمولها في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف.
- ✓ أنَّ المصدر المنسب من (أَنَّ) الثانية ومعمولها في محل رفع خبر والمبتدأ محذوف.
- ✓ أنَّ المصدر المنسب من (أَنَّ) الأولى ومعمولها في محل نصب، على أنه بدل من الرحمة.
- ✓ أنَّ المصدر المنسب من (أَنَّ) الأولى ومعمولها في محل جر بحرف الجر المحذوف.
- ✓ أنَّ المصدر المنسب من (أَنَّ) الأولى ومعمولها في محل نصب مفعول لـ(كتب)، أمَّا الرحمة فمفعول لأجله.

وفيه إذا اشتمل المفعول به على شروط المفعول لأجله، أعني: المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل؛ جاز أن يُعرب مفعولاً لأجله، ويُسهَّل ذلك وجود المصدر المؤوَّل.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِذَا... أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ: جُدَّ شُكْرًا وَدِنٌ.  
وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّجِدٌ... وَقَتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ فُقِدَ.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام: ١٠٩

قُرِئَتْ بفتح همزة (أَنَّهَا) على التأويل بالمصدر، وقُرِئَتْ بالكسر على الاستئناف.<sup>3</sup>

من النحويين من جعل (أَنَّهَا) بمعنى: (لعلها) على قراءة من فتح الهمزة، وهو تأويل لا يُحتاج معه إلى تقدير زيادة (لا).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258. الكشف لمكي: ج1ص433.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المفعول له، ع298، 299].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص261.

<sup>4</sup> معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج2ص282.

وأجاب الخليل (ت170هـ) سيبويه (ت180هـ) فقال: "أهّا كقولهم: ائت السوق أنك تشتري شيئاً أي: لعلك".<sup>1</sup>

وعلى هذا المعنى جاء قول الشاعر:<sup>2</sup>

قُلْتُ لِشَيْبَانَ اذْنٌ مِنْ لِقَائِهِ... أَنَا نُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ.

فهي هنا بمعنى: لعلها.

وقد أيّد الزمخشري (ت538هـ) قول من قال (أهّا) بمعنى: لعل، فقال: "وقيل (أهّا) بمعنى: لعلها

من قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لهما".<sup>3</sup> وأنشد قول امرئ القيس:<sup>4</sup>

عُوجاً عَلَى الطَّلِّ المَحِيلِ لِأَتْنَا... نَبْكِي الدِيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حُدَامِ.

ويُقوي هذا المعنى قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون).<sup>5</sup>

ومن النحاة من جعل (أهّا) نافية في قراءة الكسر، وهي كذلك في قراءة الفتح، وتكون (لا)

حينئذ زائدة؛ وإلاً لكان عذراً للكفار.<sup>6</sup>

والخلاصة: إذا جاءت (أنّ) بالفتح بمعنى: لعل؛ فيكون هذا الموضع من مواضع فتح الهمزة.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ الأنعام: ١٥٣

فُرِّتَتْ (وَأَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون على تقدير لام قبلها، وقُرِّتَتْ بكسر الهمزة والتشديد

أيضاً على الاستئناف، وما بعدها معمولاً لها في القراءتين، و(مستقيماً) بالنصب حال.<sup>7</sup>

وفيه أنّ العامل في الحال إمّا لفظي أو معنوي؛ وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء

الإشارة والظرف والجار والمجرور وإنّ وأخواتها، غير أنّه لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وفي

هذا قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>8</sup>

<sup>1</sup> الكتاب لسيبويه: ج3ص123.

<sup>2</sup> البيت من الرجز المشطور لأبي النجم الفضل بن قدامة. انظر: ديوان الفضل بن قدامة العجلي، ت: د. محمد أديب عبد الواحد، دط، 1427هـ/2006م. ص70، 71. وهو في الكتاب لسيبويه: ج3ص116. بلفظ (كما تغذى القوم) ولا شاهد فيه.

<sup>3</sup> الكشف للزمخشري: ج2ص387.

<sup>4</sup> البيت من الكامل وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه: ص151.

<sup>5</sup> معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: ج2ص521، 522.

<sup>6</sup> مغني اللبيب لابن هشام: ج3ص344-346.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

<sup>8</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الحال، ع345، 346].



- وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا... حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا.  
ك: تلك، ليت، وكأنَّ وَنَدَرَ... نحو سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجْرٍ.
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ الأنفال: ١٩  
قُرِئَتْ (وَأَنَّ اللَّهَ) بفتح الهمزة على تقدير لام قبلها، وقُرِئَتْ بكسرها على الاستئناف.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ** ﴾ الأنفال: ٥٩  
قُرِئَتْ بفتح الهمزة على إضمار لام قبلها، وقُرِئَتْ بكسرها على الاستئناف.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدُوُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ** ﴾ يونس: ٤  
قُرِئَتْ (إِنَّهُ) بكسر الهمزة على الاستئناف، وقرأ أبو جعفر وحده بالفتح على تقدير اللام.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **قَالَ ءَأَمِنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمِنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ** ﴾ يونس: ٩٠  
قُرِئَتْ (أَنَّهُ) بفتح الهمزة، والتقدير: آمنت بالله، وقُرِئَتْ بكسر الهمزة على الابتداء.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِني لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ** ﴾ هود: ٢٥  
قُرِئَتْ (إِنِّي) بكسر الهمزة على تقدير: فقال إني.  
وقُرِئَتْ بفتح الهمزة على التأويل بالمصدر، أي: أرسلناه بالإنذار.<sup>5</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ** ﴾ مريم: ٣٦  
قُرِئَتْ (وَإِنَّ) بكسر الهمزة على الاستئناف، وقُرِئَتْ بالفتح على تقدير حرف الجرّ.<sup>6</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ **يَمْوَسَّىٰ ۝١١ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ** ﴾ طه: ١١ - ١٢  
قرأ حفص (إِنَّ) بكسر الهمزة على إضمار القول، وقُرِئَتْ بفتح الهمزة على تقدير حرف الجرّ.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص276.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص277. الكشف لمكي: ج1ص494.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص282.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص287.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص288.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص318.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص319.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنَّكَ لَا﴾ طه: ١١٩
- قُرِئَتْ (وَأَنَّ) بكسر الهمزة عطفًا على ما قبلها، وقُرِئَتْ بفتحها على التعليل.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿وَلِيْنَ هَدِيْهِ اُمَّةً وَّجِدَةً﴾ المؤمنون: ٥٢
- قُرِئَتْ (وَأَنَّ) بكسر الهمزة على الاستئناف، وقُرِئَتْ بالفتح على التعليل.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿اِنَّهُمْ هُمُ﴾ المؤمنون: ١١١
- قُرِئَتْ (إِنَّ) بكسر الهمزة على الاستئناف، وقُرِئَتْ بفتحها على التعليل.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ اَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ النمل: ٥١
- وقوله تعالى ﴿ثُمَّ كَلِمَةٌ اَنْ النَّاسَ كَانُوْا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُوْنَ﴾ النمل: ٨٢
- قُرِئَ (أَنَّ) في الموضعين بفتح الهمزة على تقدير حرف الجرِّ، وقُرِئَ بكسر الهمزة في الموضعين أيضا، فالأوَّل على الاستئناف، والثاني على تأويل الكلام بالقول أو إضماره.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿اِنْ يُوحَىٰ اِلَىٰ اِلَٰهٍ اَنَّمَا اَنَا نَذِيْرٌ مُّبِيْنٌ﴾ ص: ٧٠
- قُرِئَتْ (أَنَّمَا) بفتح الهمزة على أنَّها مؤوَّلة بمصدر وقع فاعلا، أو على تقدير حرف الجرِّ. وقرأه أبو جعفر وحده بكسر الهمزة على تأويل الفعل (يوحى) بالقول.<sup>5</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ذُقْ اِنَّكَ﴾ الدخان: ٤٩
- قُرِئَتْ بفتح الهمزة على التعليل، وقُرِئَتْ بكسرها على تأويل الفعل (ذق) بالقول.<sup>6</sup>
- وجه النحاة قراءة الفتح على أنَّ هناك حرفا محذوفا أي: بِأَنَّكَ أو لِأَنَّكَ، وأمَّا قراءة الكسر فهي على الحكاية عمَّا كان يقوله أبو جهل في الدنيا، وهو المخاطب حيث كان يقول: أنا أعزُّ أهل

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص328.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص329.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص338.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص362.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

الوادي وأمنعهم، فجاء القرآن على حكاية قوله هذا، والمعنى هنا تقويه قراءة الكسائي؛ لأنه جعل سبب العذاب كونه العزيز الكريم، وفي هذا تعريضٌ بأبي جهل، إذ معناه لأنك الذليل فذق العذاب.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ** ﴾ الطور: ٢٨

فُرِّتْ (إنَّه هو) بكسر الهمزة على الاستئناف، وفُرِّتْ بفتح الهمزة على التعليل.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا** ﴾ الجن: ٣ ومثله اثنا عشر موضعا في سورة الجن.

فُرِّتْ (وَأَنَّهُ) في المواضع المذكورة بفتح الهمزة؛ لأنها في تأويل مصدر معطوف على نائب الفاعل

في قوله تعالى ﴿ **قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ** ﴾ الجن: ١، أو على تقدير حذف حرف الجر.

وفُرِّتْ ذلك كله بكسر الهمزة عطفًا على مقول القول في قوله تعالى ﴿ **فَقَالُوا إِنَّا** ﴾ الجن: ١.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ** ﴾ عبس: ٢٤ - ٢٥

فُرِّتْ (أَنَا) بفتح الهمزة على جعل المصدر بدلا مما قبله، وفُرِّتْ بالكسر على الاستئناف.<sup>4</sup>

وبناء على ما تجمَّع لنا من قراءات متواترة في هذا الباب نذكر ما وعدنا به أول المطلب:

### تُكسر همزة إنَّ على التقديرات الآتية:

✓ على تقدير الابتداء الحقيقي أو الابتداء الإضافي.

✓ إذا سُبقت بفعل القول وما في معناه تحقيقًا أو إضمارًا، شرط ألا تكون (قال) بمعنى (ظن).

✓ إذا عُطفت على مكسورة قبلها.

✓ إذا كانت (إن) صدر صلة.

✓ إذا كانت (إن) صدر جواب.

✓ إذا كانت (إن) واقعة في جملة محكية بالقول.

### أما الفتح فيكون على التقديرات الآتية:

✓ إذا أوَّلت بمصدر فيُعرب على حسب موقعه والغالب أن يكون مبتدأ، أو خبرًا، أو مفعولا به

أو مفعولا لأجله، أو فاعلا، أو مجرورا، أو بدلا، أو سادًّا لمعمولات أحد النواسخ.

<sup>1</sup> الكشف لمكي: ج2ص265. كشف المعضلات للباقولي: ج2ص1222.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص378.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص391.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص398.

✓ إذا كانت بمعنى: لعلّ.

✓ إذا قُدر حرف الجرِّ قبلها، وهو لام التعليل غالبا أو الباء السببية نادرا، وحذفهما كثير.

✓ العطف على مفتوحة قبلها عطف نسق أو عطف بيان (بدل).

✓ العطف على مصدر صريح أو مؤوّل قبلها.

✓ إذا سُبقت بفعل (علم) غير معلق باللام، وما في معناه تحقيقا أو إضمارا.

ثانيا: التبادل في العطف على اسم (إِنَّ وَأَنَّ).

يجوز العطف على اسم (إِنَّ) المكسورة الهمزة والمفتوحة بوجهين:

الوجه الأول: العطف بالنصب مراعاة للفظ، وهو الأصل.

الوجه الثاني: العطف بالرفع مراعاة للمحل مثل قراءة الجميع في قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَانُ

وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ التحريم: ٤

وفي ذلك يقول الرضي (ت686هـ): " ولأجل أَنَّ (إِنَّ) المكسورة لا تُغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها كالعدم إذ فائدتها التأكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع".<sup>1</sup>

وقد ورد الوجهان وهما العطف بالنصب على اللفظ، وبالرفع على المحل في القراءات العشر، وفي الآية الواحدة مع (إِنَّ) المكسورة والمفتوحة:

- ويتضح ذلك في قوله تعالى ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْأَنْفِ

بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ المائدة: ٤٥

فُرِّتَتْ (والجروح) بالنصب عطفا على المنصوب قبلها من اسم (أَنَّ) وما عطف عليه.

وقُرِّتَتْ بالرفع عطفا على المحل أو الخبر المضمرة في شبه الجملة، أو على الاستئناف، ويُجَرَّبُ على مثل هذا قراءة الكسائي برفع (العين والأنف والأذن والسن).<sup>2</sup>

فانحصر لنا توجيه قراءة الرفع في:

الوجه الأول: أنه معطوف على محل (بالنفس) والذي هو الرفع كونه خبرا ل(إِنَّ).

الوجه الثاني: أن الواو مستأنفة، فالجروح مبتدأ وقصاص خبره، ولنا أن نعطف هذه الجملة الاسمية

على الجملة الفعلية قبلها وهي ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ المائدة: ٤٥، ويجوز قطعها عمَّا قبلها.

<sup>1</sup> شرح الكافية للرضي: ج4ص350.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

الوجه الثالث: العطف على محل (إنَّ النفس) والذي هو الرفع بالأصالة كونه مبتدأ، وهو ما شرحه الزمخشري (ت538هـ) قائلا: "...عطف بالرفع على محل (أَنَّ النفس) لأنَّ المعنى وكتبنا عليهم فيها النفس بالنفس".<sup>1</sup>

ووجهت قراءة النصب بالعطف على اسم (إنَّ) لفظا.<sup>2</sup>

قال الفراء (ت207هـ) بعد أن وجه القراءتين وجَّز النصب والرفع: " فإذا رفعت العين أتبع الكلام العين، وإن نصبت فجائز، وقد كان بعضهم ينصب ذلك فإذا انتهى إلى الجروح قصاص رفع، وكلُّ صواب، إلاَّ أنَّ الرفع والنصب في معطوف (إنَّ) و(أَنَّ) يسهلان إذا كان مع الأسماء أفاعيل (أخبار) مثل قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ ﴾ الجاثية: ٣٢ كان النصب سهلا لأنَّ بعد الساعة خبرها، فإذا لم يكن بعد الاسم الثاني خبره رفعته كقوله ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ التحريم: ٤ وكذلك تقول: إنَّ أخاك قائم وزيد، رفعت (زيد) بإتباعه الاسم المضمر في قائم، فابن على هذا".<sup>3</sup>

وقال النحاة إنَّ الرفع في الجروح قوي من جهة الإعراب، والنصب قوي من جهة المعنى، واتصال الكلام ببعضه قوي مختار.<sup>4</sup>

وفيه جواز العطف على اللفظ أو المحل.

وفيه جواز العطف على المنوي المقدر داخل شبه الجملة، ويعرب على حسب موقعها.

وفيه أنَّ الرفع أجود من النصب إذا جاء الاسم الثاني بعد تمام خبر الأوَّل؛ إذ لا يفصل حينها بين المتلازمين، إذ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من فصلهما.

وفيه أنَّ الرفع أجود من النصب إذا جاء الاسم الثاني ومعه خبره؛ لأنَّ الكلام حينها من باب عطف الجملة لا من باب عطف المفردات.

وفيه أنَّ الرفع أجود من النصب إذا كان الخبر عاملا في مرفوع مضمر بعده؛ إذ يسهل العطف عليه بناء على جواز عطف الظاهر على المضمر.

<sup>1</sup> الكشاف للزمخشري: ج2ص244.

<sup>2</sup> معاني القرآن للأخفش: ج1ص282.

<sup>3</sup> معاني القرآن للفراء: ج1ص309، 310.

<sup>4</sup> الكشف لمكي: ج1ص410.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ** ﴾ لقمان: ٢٧  
 قُرِئَتْ (والبحر) بالرفع على الابتداء، فالواو للحال والجملة حالية.  
 وفيه أنَّ الحال كما تقع مفردا تقع جملة، ولا بد فيها من رابط، قد يكون ضميرا أو واوا تُسمى  
 واو الحال وواو الابتداء أو هما معًا، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها كما في الآية إذ التقدير: إذ  
 البحر يمدّه، وهذا معنى كلام ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>  
 وَمَوْضِعِ الْحَالِ بِنَجْيِ جُمْلَةٍ... ك: جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِحْلَةً.  
 وَقُرِئَتْ بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى اسْمِ (إِنَّ). <sup>2</sup>  
 وجه النحاة قراءة النصب بأوجه منها: <sup>3</sup>  
 الوجه الأول: أنه قد نصب على أنه مفعول به لفعلٍ محذوف يُفسِّره الفعل بعده، وهو (يمده).  
 ويتقرر على هذا الوجه مسألتان:  
 الأولى: تُحذف الفضلة كما يُحذف ناصبها جواز إذا لم يضر، أو إذا دلَّ عليه دليل، ويُحذف  
 وجوبا كما في باب الاشتغال وهو المسألة الثانية التي سأتكلم عنها.  
 قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>4</sup>  
 وَحَذَفُ فَضْلَةٍ أَجْزٍ، إِنْ لَمْ يَضُرْ... كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ.  
 وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا...  
 الثانية: إذا تقدم اسم وتأخر عنه فعل قد عمِلَ في ضمير ذلك الاسم أو في سببه جاز نصبه، ثمَّ  
 اختلف النحويون في ناصبه: <sup>5</sup>  
 فمذهب الجمهور: أن ناصبه فعل مضمَر وجوبا؛ لأنَّه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر ويكون الفعل  
 المضمَر موافقا في المعنى لذلك المظهر لفظا أو معنى.  
 المذهب الثاني: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهو مذهب كوفي، واختلف هؤلاء فقال قوم:  
 إنَّه عمل في الضمير وفي الاسم معًا، ورُدَّ هذا المذهب بأنَّه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم
- <sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الحال، ع351].  
<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص347.  
<sup>3</sup> المشكل لمكي: ج2ص566. التبيان للعكري: ج3ص1045. البيان لابن الأنباري: ج2ص256.  
<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب التعدي ولزومه، ع276، 277].  
<sup>5</sup> شرح الألفية لابن عقيل: ج1ص405.

ومظهره، وقال قوم منهم هو عامل في الظاهر، والضمير مُلغى ورُدَّ بأنَّ الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل.

ولا شك أنَّ هذه التعليلات التي رُدَّ بها المذهب الكوفي قوية؛ غير أنَّها ليست مطردة، والأجمل في الانتصار لمذهب الجمهور مجيء قراءة الرفع، فلو كان منصوبا بالفعل المذكور حقًا لما صح رفعه في القراءة الأخرى.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

إِنَّ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَعَلَ... عَنْهُ: يَنْصَبُ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ.  
فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمِرًا... حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ.

الوجه الثاني: أنَّه قد نصب عطفا على اسم (إِنَّ) في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ

أَقْلَامٌ وَالْبَحْرِ يَمْدُهِ مِنْ بَعْدِهِ﴾ لقمان: ٢٧

فلو قال قائل: يُرفع المعطوف على اسم (إِنَّ) إذا وقع بعد الخبر، فما بال من قرأ بالرفع والخبر لم يتم لعدم ورود جواب (لو)، قالوا بما أنَّ العطف قد جاء بعد تمام الكلام فيحمل العطف على مجيء الخبر.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُذُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ

﴿٤﴾ وَأَخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ

يَعْقِلُونَ﴾ (٥) الجاثية: ٣ - ٥

فُرِّتْ (آيَاتٍ) بالرفع فيهما عطفا على محل (إِنَّ) واسمها، وفُرِّتْ بالنصب عطفا على اللفظ.<sup>3</sup>

ولقوة شبه (إِنَّ) بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل في نحو: إِنَّ فيك زيدا راغبٌ، ولا بتقديم الخبر

في نحو: إِنَّ عندك زيدا، ولا بالحذف كقراءة ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُذُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٤) الجاثية: ٤

بكسر التاء في الآية الثانية بدليل وجود (إِنَّ) في الآية الأولى.

وفيه جواز حذف (إِنَّ) مع قيام الدليل على حذفها.<sup>4</sup>

وفيه أنَّه لا يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر في هذا الباب إذا كان الخبر ضرفا أو جار ومجرورا.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الاشتغال، ع255، 256].

<sup>2</sup> الحجة لأبي زرعة: ص567.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص371.

<sup>4</sup> التسهيل لابن مالك: ج2ص49.



قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَرَأَى ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي...كَ: لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا عَيْرَ الْبَدْيِ.

إعراب الآية الأولى: (آيات لقوم يوقنون).

آيات: مبتدأ مؤخر وخبره شبه الجملة (في خلقكم)، والتقدير: وآيات في خلقكم. كما يمكن إعرابها معطوفة على محل (لآيات) الأولى؛ لأنها في الأصل مبتدأ قبل دخول (إن). آيات: بالنصب إمّا أن تكون معطوفة على (آيات) الأولى المنصوبة، أو أنّها توكيد لها. وارتضى العكبري (ت616هـ) وجها ثالثا، وهو نصبها ب(أن) مضمرة دلت عليها (إن) الأولى. <sup>2</sup>

إعراب الآية الثانية: (آيات لقوم يعقلون).

آيات: بالرفع مبتدأ مؤخر وخبره مقدم، وإمّا أن يكون معطوفا على محل (آيات) الأولى؛ لأنها في الأصل مبتدأ مرفوع، أو تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير: هي آيات، أو أنّها تأكيد لآيات المرفوعة قبلها، أو أنّ ذلك من باب العطف على معمولي عاملين، وذلك أنّ (خلقكم) معمول لحرف الجرّ (وفي)، و(اختلاف) معطوف عليه، و(آيات) معمولة للابتداء، و(آيات) الثانية معطوفة عليها.

فتحقق العطف على معمولي عاملين، وهو ما جوّزه الأخفش في هذه الآية وما مثلها. <sup>3</sup> آيات: بالنصب إمّا بالعطف على آيات التي قبلها، وإمّا أنّها توكيد، وإمّا بتقدير فعل (أخص). أو أنّها معطوفة على (آيات) التي هي منصوبة ب(إن). <sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَالسَّاعَةَ لَأَرْبَبَ فِيهَا﴾ الجاثية: ٣٢

قرأ حمزة بنصب (الساعة) على أنّها معطوفة على اسم (إن) في قوله تعالى ﴿إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ الجاثية: ٣٢، وقرأ الباقون برفعها على أنّها معطوفة على محل اسم (إن)، وهو الرفع قبل دخول (أن) عليها. <sup>5</sup> بعد أن ذكرت القراءات التي دلت على جواز العطف بالرفع أو النصب على منصوب (إن) باعتبار اللفظ أو المحل، أردت أن أطرح المسألة على شكل آخر، جمعا للآيات التي وردت في هذا الباب، ما اتفق القراء عليها وما اختلفوا في قراءتها؛ لأصوغ قاعدة متينة نهائية في هذه المسألة وهي:

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إن أخواتها، ع176].

<sup>2</sup> التبيان للعكبري: ج2ص1150.

<sup>3</sup> المقتضب للمبرد: ج4ص195.

<sup>4</sup> التبيان للعكبري: ج2ص1150.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372. الكشف لمكي: ج2ص269.

يجوز العطف بالرفع على منصوب (إن) بعد استكمال خبرها إجماعاً- ويلحق بالنسق النعت وعطف البيان والتوكيد- أو قبل استكمال خبرها إذا لم يمنع من ذلك المعنى، كما يجوز العطف على المضمرة المرفوعة من غير تأكيده بمنفصلٍ وفاقاً للكوفيين وخلافاً للبصريين، ويجوز ترك الخبر الأول إذا استغنى عنه بالثاني.

أي إذا أُتِيَ بعد اسم (إِنَّ وَأَنَّ) وخبرها بعاطف، جاز في الاسم المعطوف وجهان:  
**الوجه الأول:** النصب عطفاً على اسم (إِنَّ) نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَبِكْرًا، وهذا لا يفتقر إلى بيان.  
**الوجه الثاني:** الرفع عطفاً على محل اسم (إِنَّ)، لَأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَبِكْرًا.  
هذا هو المشهور عند النحاة أي العطف على المحل، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية كما قاله ابن عقيل.<sup>1</sup>

قال ابن مالك في الألفية المشهورة:<sup>2</sup>

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى... مَنْصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا.  
وَأُلْحِقْتُ بِإِنَّ لِكِنَّ وَأَنَّ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ.

وإن أُتِيَ بالعطف قبل أن تستكمل (إِنَّ) خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين، فتقول: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ. وَإِنَّكَ وَزَيْدًا ذَاهِبَانِ. وأجاز الكوفيون الرفع على خلاف بين الكسائي والفراء كما سيأتي بيانه.

وتأول الجمهور الرفع الذي أجازته الكوفيون على أوجه:

**الوجه الأول:** التقديم والتأخير بأن قدروا تقديم الخبر وتأخير المعطوف.

**الوجه الثاني:** أن ما بعد العطف مبتدأ وخبره محذوف.

**الوجه الثالث:** أن خبر المبتدأ الأول محذوف دل عليه الثاني.

وهذا الوجه الثالث كثير في كلام العرب وعليه جاء قول الشاعر:<sup>3</sup>

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى... وَأَبِي وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ عَدُورِ.

<sup>1</sup> شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ج1 ص290.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إن وأخواتها، ع 188، 189].

<sup>3</sup> البيت من الكامل للفرزدق ولم يذكر في ديوانه. انظر: شرح نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى، ت: محمد إبراهيم حور مع وليد محمود خالص، ط2، 1998م، المجمع النقائبي، أبو ظبي، الإمارات. ج3 ص1013. وهو في الكتاب لسبويه: ج1 ص76.

ووجه الشاهد أنه أخير عن أحدهما، واكتفى بالخبر عنه عن الخبر عن الآخر لاتفاق خبريهما في المعنى، وتقديره: كان غير غدور، وكنت غير غدور، فاكتفى بخبر الثاني عن خبر الأول.

قال سيبويه (ت180هـ) بعدما أنشده: "ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر".<sup>1</sup>

وعلى ضوء ما قدمنا مما هو معروف ومعمول به عند علماء النحو العربي، نأتي إلى تطبيق النحو القرآني اعتماداً على ما ورد في هذا الباب من قراءات متواترة فأقول:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع اسم (إنّ) قبل إتمام خبرها، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال سواء ظهرت علامة الإعراب في اسم (إنّ) أو لم تظهر، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم تظهر فيه علامة الإعراب، وأمّا جمهور البصريين فيمنعون العطف بالرفع قبل تمام الخبر، ولا يميزونه على كلّ حال<sup>2</sup> مع أنّ ذلك وارد في قراءة متواترة

في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ المائدة: ٦٩ ووجه الدليل أنّه عطف كلمة (الصابغون) على

موضع اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر وهو قوله تعالى ﴿مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أمّا بعد استكمال خبرها فالرفع واجب إذا أوجبه المعنى كقوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ التوبة: ٣، وجائز إن لم يوجبه المعنى كقوله تعالى ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ الجاثية: ٣٢ حيث قرأ حمزة بنصب الساعة، وقرأ الباقون برفعها.<sup>3</sup>

### التوجيهات الإعرابية:

أجاب البصريون عن احتجاج الكوفيين بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ المائدة: ٦٩ بثلاثة أوجه:

أحدها: قالوا في هذه الآية تقديم وتأخير، والتقدير: إنّ الذين ءامنوا والذين هادوا من ءامن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابغون والنصارى كذلك.

<sup>1</sup> الكتاب لسبويه: ج1ص76.

<sup>2</sup> الإنصاف لابن الأنباري: ص158-163. المسألة 24. شرح التسهيل لابن مالك: ج2ص47-52.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>1</sup>

عَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً... حُصَيْنٍ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ.

فرفع الخمر على الاستئناف، فكأنه قال: والخمر كذلك.

وقال الآخر:<sup>2</sup>

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ... مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجْرَفًا.

فرفع (مُجْرَفًا) على الاستئناف، فكأنه قال: ومُجْرَفًا كذلك.

وهذا الوجه وإن نصره سيبويه فإنه مرجوح لأنه خلاف الأصل، إذ الأصل عدم التقديم والتأخير، ولا معنى يوجبها.<sup>3</sup>

الثاني: أن تجعل قوله تعالى ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ خبراً للصائبين والنصارى، وتضمير ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ خبراً مثل الذي أظهرت للصائبين والنصارى، مثل قولك: زيدٌ وبكرٌ قائمٌ، فتجعل قائماً خبراً لبكرٍ، وتضمير لزيدٍ خبراً آخر مثل الذي أظهرت لبكرٍ، وإن شئت جعلته خبراً لزيدٍ، وأضمرت خبراً لبكرٍ، أو جعلته خبراً لهما.

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>4</sup>

وَالْأَفَاعِلُمَا أَنَا وَأَنْتُمْ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ.

والتقدير: وإلّا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة؛ يجعل بغاة خبراً للأوّل أو الثاني، وتضمير للأخر منهما خبراً.

ويحاكي هذا الوجه أن نُقدر خبراً قبل العطف، مدلول عليه بخبر ما بعده والتقدير: إنّ الذين ءامنوا فرحون، والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

<sup>1</sup> البيت من الطويل وقائله الفرزدق وهو في ديوانه: ص 225.

<sup>2</sup> البيت من الطويل وقائله الفرزدق وهو في ديوانه: ص 386.

<sup>3</sup> الكتاب لسيبويه: ج 2 ص 155.

<sup>4</sup> البيت من الوافر وقائله بشر بن أبي خازم. انظر: ديوان بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، شرح مجيد طراد، ط 1، 1415 هـ/ 1994 م، دار الكتاب العربي. ص 165. وهو في الكتاب لسيبويه: ج 2 ص 156.

فإنَّ حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده عليه مقطوع به في كلام العرب؛ قبل دخول إنَّ وبعدها، ومن الأوَّل جاء قول الشاعر:<sup>1</sup>

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا...عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ.

ووجه الشاهد: أنَّ قوله (نحن) مبتدأ، وخبره محذوف، وقوله و(أنت) مبتدأ آخر، وخبره هو قوله (راضٍ)، وقد حذف الشاعر خبر المبتدأ المتقدم لدلالة خبر المبتدأ الذي بعده عليه، وتقدير الكلام: نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك، ولا يجوز أن يكون قوله (راضٍ) خبراً عن المبتدأ المتقدم وحده، ولا أن يكون خبراً عن (نحن) و(أنت) جميعاً، لكون هذا الخبر مفرداً، ولا يخبر بالمفرد عن الجمع.

ومن الثاني أي: بعد دخول (إنَّ) جاء قول الشاعر:<sup>2</sup>

خَلِيلِي هَلْ طَبُّ فَايِّي وَأَنْتُمْ...وَأِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ.

والشاهد: في حذف خبر السابق وذكر خبر الثاني، فإنَّ قوله (دنفان) يتعين أن يكون خبراً عن (أنتما)، ولا يجوز أن يكون خبراً ل(إنَّ) وحدها، ولا أن يكون خبراً ل(إنَّ) والاسم المرفوع بعدها معاً، وذلك لأنَّ (دنفان) مثنى واسم (إنَّ) مفرد، وهو مع الاسم المرفوع بعده جمع، ولا يجوز أن يُخبر بالمشئى عن المفرد، ولا عن الجمع.<sup>3</sup>

الثالث: أن يكون عطفاً على المضمير المرفوع في قوله تعالى ﴿هَادُوا﴾.

ولا أظنَّ أنَّ البصريين يستدلون بهذا؛ لأنَّهم يقولون: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بالضمير المنفصل، أو (لا) النافية، أو بفضلة، وهذا معنى قول ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ...عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ.

أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَاصِلٍ يَرِدُ...فِي النَّظْمِ فَاشِيئًا، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ.

وعلى كلِّ حلٍّ ففي هذا الوجه الثالث تصحيح لقاعدة جواز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيده بمنفصل؛ وفاقاً للكوفيين وخلافاً للبصريين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> البيت من المنسرح، وقائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوان قيس بن الخطيم، ت: ناصر الدين الأسد، دط، دت، دار صادر، بيروت. ص239.

<sup>2</sup> البيت من الطويل، قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائل. انظر: (المقاصد النحوية للعيني: ج2ص750).

<sup>3</sup> ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار: ج1ص324.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب العطف، ع556، 557].

<sup>5</sup> أسرار العربية، ابن الأنباري، ط1، 1420هـ/1999م، دار الأرقم بن أبي الأرقم. ص124، 125.

ومَّا ورد فيه العطف بالرفع على منصوب (إِنَّ) قبل استكمال خبرها، القراءة الشاذة في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ الأحزاب: ٥٦ عند من قرأ برفع التاء من الملائكة.<sup>1</sup>

ومَّا ورد فيه العطف بالرفع على منصوب (إِنَّ) قبل استكمال خبرها، قول العرب: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ.

ولسنا بحاجة إلى توهيم وتغليط سيبويه لكلام العرب، ولا إلى ندره وتأويل ابن مالك. وليس في هذا الكلام قلة في الاستعمال ولا بُعد عن القياس.<sup>2</sup>

### تحرير محل الخلاف على ضوء ما ورد في الباب من قراءات متواترة.

الصحيح اعتبار العطف بعد استكمال مصحوبي (إِنَّ) من باب عطف الجمل، لا من باب عطف المفردات، ولذا لم يُستعمل إلا بعد تمام الجملة، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى، لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من فصله.

ولا يتغير معنى الجملة بدخول (إِنَّ وَأَنَّ) بخلاف لَكَنَّ وَلَعَلَّ وليت، لذا جاز أن يُعطف بعد معموليها بمبتدأ مصرح بخبره أو محذوف، شرط أن يكون الخبر الموجود صالحاً للدلالة على المحذوف، إذ لا تخالف بينهما، فإن كان مخالفاً لزم ثبوته كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الجاثية: ١٩ فإنه لم يختلف بين القراء في رفع قوله (والله ولي المتقين) بخلاف قوله تعالى

﴿إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ الجاثية: ٣٢ حيث قرأ حمزة بنصب الساعة، وقرأ الباقون برفعها.

وانطلاقاً من تقريرنا لقاعدة جواز العطف بالرفع على منصوب (إِنَّ) قبل استكمال مصحوبيها، توصلنا إلى ضبط الإجماع في جواز العطف بالرفع على منصوب (إِنَّ) بعد استكمال معموليها؛ اعتماداً على ما ورد في هذا الباب من اختلاف القراء، وذاك باعتباره من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات، كما أنَّ المعنى هو المتحكم في تعيين النصب أو الرفع أو جوازهما.

وبمثل هذا يُحكم للنعت وعطف البيان والتوكيد، ويُخرَجُ على ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ

عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ سبأ: ٤٨، برفع (علام) على المحل كونه نعتاً لاسم (إِنَّ)، وقد جاء بعد الخبر.

<sup>1</sup> وهي قراءة ابن عباس وعبد الوارث والأزرق عن أبي عمرو ومحمد بن سليمان. معجم القراءات للخطيب: ج7ص312، 313.

<sup>2</sup> الكتاب لسيبويه: ج2ص155. شرح التسهيل لابن مالك: ج2ص51. الإنصاف لابن الأنباري: ص161، 162.

## ثالثاً: التبادل بين (أنّ) المثقلة والمخففة.

(أنّ) المفتوحة الهمزة إذا حُففت وجب بقاء عملها لتحقيق مقتضاها، وهو إفادة التوكيد في الجملة الاسمية كونها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، ولكن: لا يكون اسمها إلّا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلّا جملة، قال ابن هشام (ت761هـ): "ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً".<sup>1</sup> قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكْنٌ... وَالْحَبْرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنَّ.

ودلّ اختلاف القراءات العشر في الموضوع الواحد على وجوب إعمال (أنّ) مخففة ومثقلة:

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ الأنعام: ١٥٣

فُرِّتَتْ (وَأَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون و(هذا صراطي) معمولاً لها، وفُرِّتَتْ بفتح الهمزة وتخفيف النون، فهي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية بعدها خبرها.<sup>3</sup>

وفيه جواز عطف (أنّ) المشددة على (أنّ) المصدرية في قوله تعالى ﴿أَلَا تَشْكُرُوا﴾ الأنعام: ١٥١.

- ومنه قوله تعالى ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ الأعراف: ٤٤

فُرِّتَتْ (أنّ لعنة) بتخفيف (أنّ) ورفع (لعنة) على الابتداء، والجار والمجرور خبر، والجملة الاسمية خبر (أنّ) المخففة، وأمّا اسمها فهو ضمير الشأن، وفُرِّتَتْ بتشديد (أنّ) ونصب (لعنة) فتكون اسماً لها، وشبه الجملة (على الظالمين) خبرها.<sup>4</sup>

وفيه: أنّ ضمير الشأن ملازم للإفراد، ولا يعمل فيه إلّا الابتداء أو ناسخه، وأنّ مفسّره لا يكون إلّا جملة، ولا يجوز أن تتقدم عليه ولا شيء منها، وهو معنى قولهم: يجب عوده على ما بعده لزوماً، وكلّ هذه الأمور قد خالف فيها القياس وهذا ما حمل ابن هشام (ت761هـ) على تقرير: أنّه متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن فلا ينبغي أن يُحمَل عليه.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> أوضح المسالك لابن هشام: ج1ص356.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنّ وأخواتها، ع193].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266. الكشف لمكي: ج1ص457.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

<sup>5</sup> الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ج4ص1274. مغني اللبيب لابن هشام: ج5ص538-542.

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ ﴾ النور: ٧ و﴿ أَنْ غَضَبَ اللَّهِ ﴾ النور: ٩  
 قُرِّئَتْ بِإِسْكَانِ النُّونِ مَخْفَفَةً فِيهِمَا وَرَفَعَ (لَعْنَةً)، واختص نافع من هؤلاء بكسر الضاد وفتح الباء  
 من (غضب)، وقرأ الباقون بتشديد النون فيهما ونصب (لَعْنَةً وَغَضَبًا).<sup>1</sup>  
 وجهت قراءة الرفع على اعتبار (أَنْ) مخففة من الثقيلة، وقوله (لَعْنَتٌ) مبتدأ مرفوع، وخبره قوله (عليه)،  
 والجملة الاسمية خبر (أَنْ) واسمها ضمير الشأن، وقوله (غَضَبٌ) فعل ماضٍ، وفاعله لفظ الجلالة، وهذه  
 الجملة الفعلية خبر (إِنْ) المخففة، واسمها ضمير الشأن.  
 ووجهت قراءة النصب على اعتبار (أَنَّ) مشددة، وقوله (لَعْنَتٌ وَغَضَبٌ) منصوبان على أنَّهما  
 اسمان لها، ولفظا الجلالة مجروران بعدها على الإضافة، وخبرهما قوله (عليه، عليها).<sup>2</sup>  
 وفيه التقارض بين (أَنْ) المخففة والمتثقلة.  
 وفيه التقارض بين المصدر (غَضَبٌ) والفعل الماضي (غَضِبَ) كما سبق ذكره.  
 وفيه أنَّ خبر (أَنْ) المخففة إمَّا أَنْ يكون جملة اسمية أو جملة فعلية.  
 وفيه إذا وقع خبر (أَنْ) المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل بين (أَنْ) وخبرها؛ إلاَّ إذا قصد  
 النفي فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَكُّوا ﴾ المائدة:  
 ٧١ في قراءة من رفع النون من (تكون).  
 وفيه إذا وقع خبر (أَنْ) المخففة جملة فعلية فإن كان الفعل غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله  
 تعالى ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ النجم: ٣٩، وإن كان متصرفا وهو دعاء لم يفصل كقوله تعالى  
 ﴿ وَالْحَمِصَةُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ النور: ٩ في قراءة نافع (غَضِبَ) بصيغة الماضي، وإن كان متصرفا ولم  
 يكن دعاء جاز الفصل وتركه والأحسن الفصل، والفاصل أحد أربعة أشياء وهي: قد وحرفا التنفيس  
 والنفي ولو.

ونبه ابن مالك على هذه القاعدة في الخلاصة حيث قال:<sup>3</sup>

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَّعًا.

فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بَعْدَ أَوْ نَفْيٍ أَوْ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330، 331.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص192، 193.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأخواتها، ع194، 195].



## رابعاً: التبادل بين (إنّ) المثقلة والمخففة.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كَلَامًا لِّمَآلِكِهِمْ رُكَّبًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ هود: ١١١

قُرِئَتْ بِإِسْكَانِ النُّونِ مَخْفُفَةً، وَقُرِئَتْ بِتَشْدِيدِهَا.<sup>1</sup>

قراءة التشديد جاءت على الأصل في الإعمال فلا تفتقر إلى بيان؛ أمّا من خففها فقد أعملها حملاً لها على المشددة تماماً، فنصب (كلاً) بها كما تقول: إنّ زيداً قائمٌ تريد: إنّ زيداً قائمٌ، وخبرها (ما) الموصولة المتصلة باللام المزحلقة.

وربّما أبرر قولي تماماً بقياسها على أختها (أنّ) مفتوحة الهمز عندما جوّز النحاة أن يكون اسمها ضميراً بارزاً غير مستتر، وخرّجوا على ذلك قول الشاعر:<sup>2</sup>

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي... طَلَاكَ لَمْ أَجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ.

والشاهد: قوله (أنك) أراد: أنك. فلا مانع من أن تُحمل (إن) المخففة على (إنّ) المشددة، كما فُعل ذلك مع المفتوحة.

والذي يحملي على هذا التوجيه وجود اللام المزحلقة الداخلة على الخبر، ومشاكله للآية بعدها ﴿ وَإِنَّ كَلَامًا لِّمَآلِكِهِمْ رُكَّبًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ هود: ١١١، ولم يستقم لي مذهب الكوفيين القائلين بأنّ (كلاً) نُصب بالفعل بعده (لنوفينهم)<sup>3</sup>، لاتصاله باللام الواقعة في جواب القسم فلا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وقد بَعُدَ باللام المزحلقة في قوله تعالى (لما).

وفيه إذا خففت (إنّ) جاز إعمالها وجاز اتصال خبرها باللام، غير أنّ اللام لا تلتزمها؛ لأنّها لا تلتبس - والحال هذه - بالنافية؛ لأنّ النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإذا أهملت لزمته اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَحُفِّقَتْ إِنْ فَقَلَ الْعَمَلُ... وَتَلَزَّمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُحْمَلُ.

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص290، 291.

<sup>2</sup> البيت من الطويل أنشده الفراء ولم يعزه. انظر: خزائن الأدب: ج5 ص426، 427. ولسان العرب لابن منظور: ج4 ص181.

<sup>3</sup> إعراب القراءات السبع: ج1 ص195، 196. الإنصاف لابن الأباري: ج1 ص159، والتبيين للعكبري: ص348، 349.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنّ وأخواتها، ع190، 191].

وفيه إذا جاء الفعلُ المشتغلُ بالضمير بعد أداةٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية واللام الواقعة في جواب القسم، لم يجز نصب الاسم المشتغل عنه بذاك الفعل؛ لأنَّ ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يُفسَّرَ عاملاً فيما قبله، ويُمكن أن يُستدلَّ على هذا بمفهوم قول ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

كَذَا إِذَا الْفَعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجُدْ.

- ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ رَبِّي لَأَكِيدَنَّ صُلْبَ الْفِئْتَانِ﴾ طه: ٦٣

فُرِّتَتْ بتخفيف نون (إن)، وفُرِّتَتْ بتشديدها، وفُرِّتَتْ (هذين) بالياء، وفُرِّتَتْ بالألف وابن كثير على أصله في تشديد النون، فمُجمل القراءات ثلاث: <sup>2</sup>

إِنَّ هَازَانَ: حفص وابن كثير، وهي ظاهرة التوجيه بجعل (إن) هي المخففة من الثقيلة، وإهمالها عن العمل، ويكون هذان لساحران مرفوعان على الابتداء والخبر.

وفيه إذا خففت (إِنَّ) جاز إهمالها وتلزمها اللام المزحلقة فارقة بينها وبين (إن) النافية.

إِنَّ هَازِينَ: أبو عمرو البصري، وهي ظاهرة التوجيه ف(هاذين) اسم (إِنَّ) منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بالمتنى، واللام المزحلقة للتوكيد، وساحران خبر (إِنَّ) وعلامة رفعه الألف لأنه متنى.

وفيه أَنَّ الملحق بالمتنى يعرب إعراب المتنى، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء قال ابن مالك: <sup>3</sup>

بِالْأَلْفِ ازْفَعِ الْمُتَنَّى وَكَيْلًا... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا.

كَلْنَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ.

وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلْفُ.

إِنَّ هَازَانَ: وهي قراءة الباقيين.

وهذه القراءة أشكلت على النحويين، وراحوا في تأويلها مذاهب شتى: <sup>4</sup>

**المذهب الأول:** أنه جاء على لغة استعمال الألف في المتنى مطلقا رفعا ونصبا وجرًا، وهي لغة

بني الحارث بن كعب وبني العنبر وهمدان وعدرة وختعم وزبيد وكنانة.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الاشتغال، ع259].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص320، 321. الحجة لأبي زرعة: 454. التبيان للعكبري: ج2 ص894، 895.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأحواتها، ع32، 33، 34].

<sup>4</sup> انظر: الإتيان للسيوطي: ج4 ص1247، 1248. مغني اللبيب لابن هشام: ج1 ص235، 248.

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>1</sup>

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيِّنَ أذْناه ضَرْبَةً... دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرابِ عَقِيمِ.

**والشاهد:** لزوم المثني الألف، وإعرابه بالحركات المقدرة، لأنَّ (أذناه) في البيت مضاف إليه، وحقُّه الجرُّ بالياء، ولكنه رواه بالألف على هيئة الرفع.

وقول الآخر:<sup>2</sup>

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا... قَدْ بَلَعَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا.

**والشاهد:** (أبأها) الثالثة لأنها مجرورة؛ حيث جاءت بالألف كحال النصب ولم تُقلب ياء.

وقد ارتضى هذا القول الأخفش (ت215هـ) في معانيه.<sup>3</sup>

المذهب الثاني: أن تكون (إنَّ) هنا بمعنى نعم، وعليه جاء قول الشاعر:<sup>4</sup>

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ... وَقَدْ كَبُرَتْ فُقُلْتِ إِنَّةً.

أي: نعم

وأوضح منه قول عبد الله ابن الزُّبَيْر (ت73هـ) رضي الله عنه لرجل قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك.

فقال له: إنَّ وراكبها.<sup>5</sup> أي نعم ولعن الله راكبها، وعلى هذا يكون هذان ساحران مبتدأ وخبر.<sup>6</sup>

وقد اعترض على هذا القول بأنَّ اللام لا تقترن بالخبر إلا إذا كان خبراً ل(إنَّ) المكسورة، وفراراً من هذا الاعتراض قالوا هذان: مبتدأ مرفوع بالألف، وساحران خبر لمبتدأ محذوف، أي إن هذان لهما ساحران، والجملة الاسمية خبر هذان، وتكون اللام قد دخلت على المبتدأ المحذوف.

وفيه: تأتي (إنَّ) بمعنى (نعم) فتُلغى، ويرفع معمولها على الابتداء والخبر.

<sup>1</sup> البيت من الطويل وقائله هوبير الحارثي. انظر: خزنة الأدب: ج7ص453. وهو بالياء (أذنيه) في لسان العرب لابن منظور: ج8ص197.

<sup>2</sup> البيت من الرجز وقائله رؤبة بن العجاج. انظر: ملحق ديوانه: ص168، ولرجل من بني الحارث. انظر: خزنة الأدب: ج7ص455.

<sup>3</sup> معاني القرآن للأخفش: ج2ص432.

<sup>4</sup> البيت من مجزوء الكامل وقائله عبيد الله بن قيس الرُّقِيَّات. انظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيبات، ت: د: محمد يوسف نجم، دط، دت، دار صدر، بيروت. ص66. وهو في الكتاب لسبويه: ج4ص162.

<sup>5</sup> النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، 1399هـ/1979م، المكتبة العلمية، بيروت. ج1ص78.

<sup>6</sup> العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي و: د. إبراهيم السامرائي، دط، دت، دار ومكتبة الهلال. ج8ص398.

**المذهب الثالث:** أنَّ (هذان لساحران) جملة اسمية من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر (إنَّ)، واسمها ضمير الشأن محذوف، واعتُرض على هذا القول أنَّ هذا التقدير: أي حذف اسم (إنَّ) لا يكون إلى في ضرورة الشعر، وأنَّ اللام لا تدخل على الخبر كما سبق في المذهب الثاني.<sup>1</sup>

وفيه: (إنَّ) المشددة المكسورة يرد اسمها ضمير الشأن محذوفاً مثل (أن) المخففة المفتوحة.

**المذهب الرابع:** أنَّ كلمة (هذان) لما تُثبت جُمع فيها مثلان، وهما الألفان: أَلْف التثنية وأَلْف هذا، فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فمن حذف أَلْف التثنية وترك أَلْف هذا تركها على لفظها حالة الرفع والنصب والجر، ومن حذف أَلْف هذا، وترك أَلْف التثنية قلبها ياء في حالة النصب والجر، وتركها على حالها في حال الرفع.

**قال ابن فارس (ت395هـ):** "وذلك أنَّ (هذا) اسم منهوك، ونهكه أنَّه على حرفين، أحدهما حرف علة وهو الألف، والآخر (ها): كلمة تنبيه، وليست من الاسم في شيء، فلما تُثبت، احتيج إلى أَلْف التثنية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إلى حذف أحدهما، فقالوا إن حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد، وإن أسقطنا أَلْف التثنية كان في النون منها عوض ودلالة، فحذفوا أَلْف التثنية".<sup>2</sup>

**المذهب الخامس:** أنَّ بناء المثني إذا كان مفرده مبنيًا أفصح من إعرابه، ف(هذان) مفرده (هذا)، وهو مبني فمثناه أيضا يكون مبنيًا على الأفصح، وهو اختيار ابن تيمية (ت728هـ).<sup>3</sup>

**المذهب السادس:** أنَّ أَلْف (هذا) أَلْف دعامة فتلزم صورة واحدة، كالياء في الذي فأنت تقول: الذين رفعا ونصبا وجرًا.

**المذهب السابع:** أنَّ الألف والنون في (هذان) جاءت للتناسب مع (يريدان)، وهو قول السيوطي (ت911هـ)؛ لكنَّ تباعد الكلمتين يُباعد ذلك.

<sup>1</sup> النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن الشهير بالماوردي، ت: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج3 ص411.

<sup>2</sup> الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ت: أحمد حسن بسج، ط1، 1418هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ص26.

<sup>3</sup> مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دط، 1416هـ/1995م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية. ج15 ص259.

والراجح أنَّه لغة بعض العرب، وخاصة إذا لاحظنا ما في هذه التوجيهات من تكلف واضح، ثمَّ هو الأسهل من حيث التعليل، والأقوى من حيث السماع.

قال ابن مالك في الكافية: <sup>1</sup>

إلا قليلا، والمثنى قد يرد... بألف في كال حال فاعتمد.

والأقرب منه قولهم: إنَّ مثنى أسماء الإشارة يُبنى كما يُبنى مفرده.

<sup>1</sup> شرح الكافية الشافية لابن مالك، [باب إعراب المثنى والمجموع: ج1 ص70].

خامسا: التبادل بين (لكنّ) المثقلة عاملة والمخففة مهملة.

وأما (لكنّ) مثقلة فهي تعمل عمل (إنّ)، قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

لَأَنَّ، أَنَّ، كَيْتَ، لَكَنَّ، لَعَلَّ... كَأَنَّ: عَكْسُ مَا لِيكَانَ مِنْ عَمَلٍ.

كَيَانَ زَيْدًا عَالِمًا بِأَبِي... كُفَاءً وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضَعْنٍ.

وقد ورد تشديد (لكنّ) عاملة أو تخفيفها مهملة في القراءات العشر وفي الموضع الواحد وذلك في:

- قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ البقرة: ١٠٢، وقوله تعالى ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ

وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ الأنفال: ١٧، وقوله تعالى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ الأنفال:

١٧، وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ يونس: ٤٤، قُرِئَتْ

(لكنّ) بتشديد النون في المواضع المذكورة، ونصب الاسم على الإعمال، وقُرِئَتْ على التخفيف ورفع

الاسم بعدها على الابتداء، والجملة الخبر. <sup>2</sup>

وفيه: إذا حُففت (لكنّ) بطل عملها وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية؛ حيث تدخل على

الجملتين الاسمية والفعلية، ومباينة لفظها لفظ الفعل.

قال الرضي (ت686هـ): " فإذا حُففت أُلغيت، والأخفش ويونس أجازا إعمالها ولا أعرف به شاهدا". <sup>3</sup>

وفيه: يجوز دخول الواو على (لكنّ) مشددة ومخففة، فإمّا أن تكون عاطفة لجملة على جملة،

وإمّا أن تكون معترضة، وهو الأولى لتوافق ذلك مع معنى الاستدراك.

- ومنه قوله تعالى ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ﴾ آل عمران: ١٩٨، وقوله تعالى ﴿لَكِنَّ

الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ عُرْفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ مَّبْنِيَةٌ﴾ الزمر: ٢٠

قُرِئَتْ (لكن) بتخفيف النون فتكون مهملة، والاسم الموصول بعدها مرفوع على الابتداء في الموضعين،

وقرأها أبو جعفر وحده بالتشديد فتكون عاملة، والاسم الموصول بعدها اسمها في محل نصب. <sup>4</sup>

وفيه: أنّ (لكن) العاطفة تفتقر مع (لكن) المخففة في:

العاطفة تُشرك الثاني مع الأوّل إعرابا لا حكما بخلاف المخففة فلا تُشركه إعرابا ولا حكما.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنّ وأخواتها: ع174، 175].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص219.

<sup>3</sup> شرح الرضي على الكافية: ج 4 ص 372.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص247.

العاطفة تقرر حكم ما قبلها، وثبتت نقيضه لما بعدها، لذلك لا بُدَّ أن تسبق بنفي أو نهي، بخلاف المخففة فلا يجب ذلك ولا يمتنع، وأشار ابن مالك إلى هذين الفرقين في الخلاصة:<sup>1</sup>

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبَ بَلْ وَلَا... لَكِنْ ك: لَمْ يَبْدَأْ أَمْرًا لَكِنْ طَلَا.

وَأَوَّلَ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ هَيِّئًا وَلَا... نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا.

✓ الفرع الثاني: التبادل بين (لا) النافية للوحدة و (لا) النافية للجنس.

تعمل (لا) عمل (ليس) فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر، وتسمى حينها (لا) النافية للوحدة، أو (لا) الحجازية تميزا لها من (لا) التميمية المهملة، ولا تعمل إلا بشروط وهي:

1. أن يكون الاسم والخبر نكرتين.

2. أن يتقدم اسمها على الخبر.

3. ألا ينتقض نفيها ب (إلا).

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا... وَقَدْ تَلِيَ لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا.

كما تعمل (لا) عمل (إن) المشددة، فت نصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر، وتسمى حينها (لا)

النافية للجنس، وهي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كـله.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لَهَا فِي نَكْرَةٍ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَّرَةً.

وتعمل هذا العمل مفردة أو مكررة بشروط وهي:

1. كونها نافية للجنس نصًّا.

2. أن يكون الاسم والخبر نكرتين، فلا تعمل في معرفة، وما ورد من ذلك يُؤوَّل بنكرة.

3. ألا يُفصل بينها وبين اسمها.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب العطف: ع541، 553].

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المشبهات بليس، ع162].

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب لا التي لنفي الجنس، ع197].

ويؤكد هذه الشروط توارد القراءات بعمل (لا) عمل (ليس)، ويعمل (لا) عمل (إنّ) المشددة في الموضع الواحد كما سنبينه في الآيات الآتية:

- وشاهده قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: ٣٨، وقوله تعالى

﴿أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ آل عمران: ١٧٠

فُرِّتَتْ (خوفٌ) بالرفع منونة على أن تكون (لا) نافية عاملة عمل (ليس) أو مهملة، وقرأه يعقوب بفتح الفاء وحذف التنوين على أن تكون (لا) عاملة عمل (إنّ)، والاسم بعدها مبني على الفتح، وفي كلِّ موضع وردت فيه من القرآن الكريم، والخبر في جميع التقديرات شبه الجملة (عليهم).<sup>1</sup>

**توجيه قراءة يعقوب بالنصب:**

جعل (لا) لنفي الجنس والمعنى نفي جميع أنواع الخوف، لأنَّ (لا) النافية للجنس في حكم جواب استفهام مقدر، فإذا قلت: لا رجل في الدار، كان في جواب هل من رجل في الدار، فكما أنَّ السؤال عام، يكون الجواب عاما.

**قال في شرح التصريح:** "وأما قراءة يعقوب (فلا خوف) بالفتح من غير تنوين فعلى الإعمال".<sup>2</sup>

وأما على قراءة الجمهور ف (لا) نافية أيضا إلاَّ أنَّ النفي يمتثل أن يكون للجنس، وأن يكون للوحدة؛ لأنَّه في جواب هل فيه خوف، وخوف على ذلك مرفوع بالابتداء.

وذهب ابن عطية (ت542هـ)<sup>3</sup> في وجه الرفع إلى أنَّ (لا) عاملة عمل (ليس)، وتعقبه أبو حيان (ت745هـ) فقال: "لا يتعين ما قاله؛ بل الأولى أن يكون مرفوعا بالابتداء لوجهين:

أحدهما: أنَّ إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جدًّا، ويُمكن النزاع في صحته.

**الثاني:** حصول التعادل بينها وبين ما بعدها، إذ كون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما".<sup>4</sup>

وتعقب أبو حيان وجية جدًّا في مقدمته وتعليه لأنَّ مشاكلة الكلام أولى من مغايرته، غير أنَّ كون الخبر شبه جملة (جار ومجرور) ساوى بين الإعرابين إذ يجوز تقدير المنوي منصوبا أو مرفوعا.

وفيه أنَّه لا بُدَّ من خبر ل (لا) بنوعيتها إذا أعملتها، أو للمبتدأ إذا أهملتها.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص211.

<sup>2</sup> شرح التصريح لخالد الأزهرى: ج2ص731.

<sup>3</sup> المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي: ج1ص132.

<sup>4</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص322.



وفيه أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً فحُفَّه البناء على ما كان يُنصب به.  
وفيه إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من عمل وأحكام.  
قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ اسْتِفْهَامٍ.

- ومنه قوله تعالى ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ البقرة: ٢٥٤  
فُرِّتَتْ (لا يبيع) وما عطف عليه بالرفع والتنوين اسماً ل (لا) العاملة عمل (ليس) أو مبتدأ على الإهمال.  
وَفُرِّتَتْ بالفتح وعدم التنوين اسماً ل (لا) العاملة عمل (إن) المشددة، وخبر (لا) الأولى في جميع القراءات  
شبه الجملة (فيه)، وخبر (لا) الثانية والثالثة محذوف دل عليه خبر (لا) الأولى. <sup>2</sup>  
وفيه أنه لا بُدَّ من خبر ل (لا) بنوعيتها إذا أعملتها، أو للمبتدأ إذا أهملتها.  
وفيه إذا دلَّ دليل على خبر (لا) بنوعيتها حُذِفَ جواز، فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجر حذفه.  
قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>3</sup>

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ... إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ.

وفيه أنه إذا تكررت (لا) جاز إعمالها وإهمالها وهو ما سأشرحه بالتفصيل في الحرف الآتي:

- وهو قوله تعالى ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ البقرة: ١٩٧  
فُرِّتَتْ (فلا رفت ولا فسوق ولا جدال) بالفتح في جميعها، على أن (لا) نافية للجنس عاملة عمل  
(إن)، وُفِّرَّتْ (فلا رفت ولا فسوق ولا جدال) بالرفع على أن (لا) مهمله، أو عاملة عمل (ليس). <sup>4</sup>  
فوجه الرفع أنهما عاملة عمل (ليس)، أو مهمله وما بعدها معطوف عليها إعمالاً أو إهمالاً أو استقلالاً.  
ووجه الفتح أنهما عاملة عمل (إن) المشددة، و(في الحج) متعلقان بمحذوف خبر في جميع القراءات.  
وُفِّرَّتْ (فلا رفت ولا فسوق) بالرفع، و (جدال) بالنصب كما قرأ البصريان وابن كثير.  
ووجه رفعهما أنهما اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، أو هما مبتدآن على إهمال (لا).

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب لا التي لنفي الجنس، ع204].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص211.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب لا التي لنفي الجنس، ع205].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص211.

ووجه نصب (جدال) يتخرَّجُ على أشهر مسألة في باب (لا) النافية للجنس.  
قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

فَأَنْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً... وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرَ رَافِعَهُ.  
وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِّحًا: كَلَا... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلًا.  
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلًا لَا تَنْصِبَا.

أشار ابن مالك أنَّ اسم (لا) النافية للجنس لا يخلو من ثلاثة أحوال:

**الحال الأول:** أن يكون مضافا نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ، وحكمه النصب لفظا.

**الحال الثاني:** أن يكون مشابها للمضاف <sup>2</sup> نحو: لا طالعا جبلاَ ظاهرًا، وحكمه النصب لفظا.

**الحال الثالث:** أن يكون مفردا <sup>3</sup> نحو ما جاء في قراءات الباب (فلا خوف، لا بيع....)، وحكمه البناء على ما كان يُنصب به لتركبه مع (لا) وصورته معها كالشيء الواحد؛ ومحلها النصب ب(لا) لأنه اسم لها، وهو مذهب الجميع إلا سيبويه فهو يرى أنَّ (لا) تتركب مع اسمها، ومحلها الرفع على الابتداء، وينبني على هذا؛ اختلافهم في الرفع للخبر وليس المقام يسمح بشرح ذلك.

وأشار ابن مالك بقوله (والثاني اجعلا إلى آخر النظم) إلى المسألة التي تهمننا وهي:

إذا أُتِيَ بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت (لا) نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا

فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ البقرة: ١٩٧، فالمعطوف عليه إمَّا: أن يبنى مع (لا) على الفتح (إن

كان مفردا)، أو ينصب (إن كان مضافا أو شبيه به)، أو يرفع (إذا أهملت لا أو عملت عمل ليس).

فإن بُني المعطوف عليه على الفتح جاز في المعطوف ثلاثة أوجه إجمالا وخمسة تفصيلا:

● **الأول:** البناء على الفتح لتركبه مع (لا) الثانية، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل (إنّ) نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

● **الثاني:** النصب عطفا على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

● **الثالث:** الرفع وفيه ثلاثة تخريجات:

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب لا التي لنفي الجنس، ع198، 199، 200].

<sup>2</sup> والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده إمَّا بعمل، وإمَّا بعطف.

<sup>3</sup> والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه المثني والمجموع.

✓ **الأول:** أن يكون معطوفاً على محل (لا) واسمها لأتّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) زائدة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

✓ **الثاني:** أن تكون (لا) الثانية عملت عمل (ليس) نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

✓ **الثالث:** أن يكون مرفوعاً بالابتداء ولا يكون ل(لا) عمل فيه نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله. وإن أعرب المعطوف عليه رفعا فإمّا على إهمال (لا)، وإمّا على إعمالها عمل (ليس)، جاز في المعطوف عليه خمسة أوجه كذلك وهي:

✓ **الأول:** الرفع عطفاً على اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، وحينئذ تكون (لا) زائدة.

✓ **الثاني:** الرفع عطفاً على المبتدأ إذ أهملت (لا)، وحينئذ تكون (لا) زائدة.

✓ **الثالث:** الرفع استئنافاً على أنه مبتدأ، وحينئذ تكون (لا) زائدة.

✓ **الرابع:** الرفع على إعمال (لا) الثانية عمل (ليس)، وحينئذ تكون (لا) غير زائدة.

✓ **الخامس:** النصب على إعمال (لا) الثانية عمل (إن)، وحينئذ تكون (لا) غير زائدة.

وتخرّج قراءات الباب على هذا التفصيل، وعلى الوجه الخامس من الصورة الثانية تخرّج قراءة نصب (ولا جدال) بعد رفع (فلا رفثاً ولا فسوقاً)، وفي فتح كلمة (ولا جدال) قاعدة أخرى وهي:

جواز بناء الاسم الواقع بعد (لا) إذا كان عاملاً في ظرف أو في مجرور بعده:

قال السيوطي (ت911هـ): "الجمهور على أن الاسم الواقع بعد (لا) إذا كان عاملاً فيما بعده يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً...، وذهب البغداديون إلى جواز بنائه؛ إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ البقرة: ١٩٧<sup>1</sup>. وفي قراءة البصريين وابن كثير دليل على هذه القاعدة النحوية.

ومن خلال استقراءنا لهذه الآيات تبين لنا صحة ما ذكره النحويون في كون (لا) النافية للوحدة لا يمتنع ذكر المثني والجمع بعدها، والنافية للجنس يمتنع فيها ذلك، وأنه يجوز في العاملة عمل (ليس) أن يكون النفي مقصوداً به الجنس أيضاً.

قال ابن هشام (ت761هـ): "إذا قيل: لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده بل امرأة، وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل (ليس)... واحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن

<sup>1</sup> همع الهوامع للسيوطي: ج1ص541.

تكون لنفي الوحدة، ويُقال في توكيده على الأوّل: بل امرأة وعلى الثّاني: بل رجلان أو رجال...، وغلط كثير من الناس فزعموا أنّ العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير".<sup>1</sup>

**وقال صاحب شرح التصريح (ت905هـ):** "والحاصل أنّ (لا) إذا عملت عمل (ليس) احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر؛ لأنّ النكرة في سياق النفي تعم، فإن أردت نفي الواحد ميّزته بقولك عقبه بل رجلان، وإن أردت نفي الجنس لم تُعقبه بشيء".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مغني اللبيب لابن هشام: ج3ص296، 297.

<sup>2</sup> شرح التصريح لخالد الأزهرى: ج1ص338.

## المطلب الثاني: نواصب وجواز الفعل المضارع.

ذكر النحويون أنَّ الفعل المضارع يُرفع إذا تجرد من ناصب وجازم، أو لوقوعه موقع الاسم حال الابتداء، وينصب إذا دخل عليه ناصب، وهو لن وكي وإذن بشروط، وأن المصدرية وعلامتها أن تقع بعد ما لا يدل على يقين، احترازاً من (أن) المخففة من الثقيلة فإنه يُرفع بعدها وجوباً، وعلامتها وقوعها بعد فعل يدل على اليقين كقوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾ المزمّل: ٢٠ ، وأحياناً يكون الظن بمعنى العلم فيجوز الوجهان، كما أنَّ (أن) المصدرية الناصبة تعمل مظهرة ومضمرة، إلا أنَّها تظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية الزائدة كقوله تعالى ﴿لَا تَلْعَلْ﴾ الحديد: ٢٩، تجنباً للإدغام، وتُضمّر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية وهي التي تُسمى لام التعليل، وإِنَّمَا قلنا جوازاً لأنَّها قد تظهر كما في قوله تعالى ﴿لِأَنَّ أَكُونَ﴾ الزمر: ١٢ ، وتُضمّر وجوباً بعد لام الجحود (وهي المسبوقه بكون منفي)، و(أو) و(حتى) إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً، وفاء السببية و(واو) المصاحبة المحاب بهما عن نفي محض أو طلب محض<sup>1</sup>، فإن كان العطف بالواو أو الفاء ومثلهما (أو) و(ثم) لغير المعية، جاز النصب بأن مضمرة جوازاً، ويتعين الرفع إذا أردت جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، أو على الاستئناف.<sup>2</sup>

كما يُنصب الفعل المضارع بـ(أن) محذوفة أو مذكورة إذا عُطف على اسم خالص، غير مقصود به معنى الفعل.

وذكر النحاة أنَّ الفعل المضارع يجوز جزمه إذا أردت التشريك بينه وبين الفعل المعطوف المجزوم، أو إذا وقع في جواب الطلب المحض، وغير المحض كالأمر المدلول عليه باسم الفعل، أو بلفظ الخبر؛ شرط سقوط الفاء وقصد الجزاء على اختلاف بينهم في جازمه؛ كما ذكروا أنَّ الفعل المضارع يتعين جزمه إذا دخل عليه أحد الجوازم وهي على قسمين:

<sup>1</sup> ومعنى النفي المحض أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ليخرج بذلك الحصر، وأما الطلب المحض فهو ما لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل، ولا بلفظ الخبر ويدخل تحته الأمر والدعاء والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي.

<sup>2</sup> اختلف العلماء هل الفعل نُصب بنفس هذه الأحرف أو أنَّ الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة، والذي اعتمده وإن لم يكن الأسهل هو مذهب البصريين في كونه منصوباً بأن مضمرة، وذلك لإظهار أثر اختلاف القراءات في هذا الباب.

ما يجزم فعلا واحدا: وهي: لم وألم ولما وألما ولا في النهي والدعاء ولا م الأمر والدعاء وكلُّها حروف. وما يجزم فعلين: الأوّل منها فعل الشرط، والثاني جواب وجزاء الشرط، وهي: إن ومن وما ومهما وأي وأيان ومتى وأينما وإدما وحيثما وأيّ وإذا في الشعر خاصة، وكلُّها أسماء إلاّ (إن) اتفاقا و(إدما) على الراجع فإتّهما حرفان.

ويجب في الجملة المقتضية للشرط أن تكون فعلية، وأمّا المقتضية للجزاء والجواب فقد تكون فعلية وهو الأصل، وتأتي حينها على أربعة أضرب وقد سبق الإشارة إليها في باب الأفعال، وقد تكون اسمية فيجب اقترائها بالفاء الرابطة لجزاء الشرط وجوابه. وتكون هذه الفاء وما دخلت عليه في محل جزم فعل جزاء الشرط وجوابه؛ لذا جاز العطف عليها بالجزم تبعا لمحلها.

كما سيلحظ القارئ الكريم أنّه تبع هذا التباين النحوي في العوامل الداخلة على الفعل المضارع تبياناً في المعنى؛ فبينما قرئ بفتح همزة (أن) لتكون مصدرية ناصبة، كُسرت لتكون شرطية جازمة، وكما جاء المضارع بعد الفاء مرفوعا لتكون استثنائية أو عاطفة على مرفوع، جاء منصوبا لتكون سببية، وكذا بعد الواو مرفوعا ومنصوبا باعتبارين، والأمر كذلك في اللام تنصب إن جعلتها للتعليل، وتجزم إن جعلتها للأمر، وكذا (لا) إن جعلتها نافية رفعت المضارع بعدها، وإن جعلتها ناهية جزمته، وكذا الأمر في (ما) إن كانت شرطية وقعت الفاء في جوابها، وإن كانت موصولة لم تحتج إلى الفاء. وهذه القواعد السالفة الذكر تُحقق البرهنة عليها والاستدلال لها مع بعض الضوابط والشروط بتحليل ما ورد في هذا الباب من قراءات متواترة؛ حيث قسمتها إلى ثلاثة فروع:

**الفرع الأوّل:** التباين بين الأحرف التي تنصب الفعل المضارع والتي تتركه مرفوعا.

**الفرع الثاني:** التباين بين الأحرف التي تجزم الفعل المضارع والتي تتركه مرفوعا.

**الفرع الثالث:** التباين بين الأحرف التي تنصب الفعل المضارع والتي تجزّمه.

## ✓ الفرع الأول: التباين بين الأحرف التي تنصب الفعل المضارع والتي تتركه مرفوعا.

بين (حتّى) الناصبة و(حتّى) الابتدائية الرافعة:

- وشاهده قوله تعالى ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ البقرة: ٢١٤

قُرئَ الفعل (يقول) بالرفع، وقُرئَ الفعل (يقول) بالنصب.<sup>1</sup>

القاعدة النحوية تقول أنّ (حتّى) يُنصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة بعدها وجوبا؛ إذا كان الفعل بعدها مستقبلا، فإن كان حالا أو مؤوّلا به وجب رفعه، وإلى هذه القاعدة أشار ابن مالك في الخلاصة قائلا:<sup>2</sup>

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارٌ أَنْ... حَتْمٌ ك: جُدَّ حَتَّى تَسْرَّ ذَا حَزْنٍ.

وَتَلَوُ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا... بِهِ اِرْفَعَنَّ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَ.

فإن رفعت بها دلت على قصد حكاية تلك الحال، وإن نصبت بها دلت على الغاية بأن ينقضي ما قبلها بحصول ما بعدها كقوله سبحانه وتعالى ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا﴾ طه: ٩١، أو التعليل بأن يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها كقوله تعالى ﴿وَقَدِّمُوا حَتَّى لَا تَكُونُوا﴾ الأنفال: ٣٩ ولا يمكنها أن تكون كذلك في هذه الآية؛ لأنّ قول الرسول ﷺ ومن معه ليس غاية للزلزال، كما أنّه ليس علة له، وبناء على هذا يتقرر أنّ:

حتّى الابتدائية تنصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة بعدها وجوبا كالتعليلية والغائية.<sup>3</sup>

بين (أن) المصدرية الناصبة و(أن) المخففة أو المهملة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ المائدة: ٧١

قُرئَت (تكون) بنصب النون، وقُرئَت برفعها، ولم يختلفوا في رفع (فتنة) لأنّ (كان) تامة.<sup>4</sup>

فإذا نصبت الفعل المضارع بعد (أن) المخففة تعين أن تكون:

✓ (أن) المصدرية الناصبة قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص227.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إعراب الفعل، ع686، 687].

<sup>3</sup> شرح المفصل لابن يعيش: ج4 ص247.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص255.

<sup>5</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إعراب الفعل، ع678، 679].

وَبَلَنَ انْصَبَهُ وَكَيَّ، كَذَا بِأَنَّ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنَّ.  
فَانْصَبَ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحَّحَ، وَاعْتَقَدُ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ، فَهِيَ مُطْرَدٌ.

وإذا رفعت الفعل المضارع بعد (أن) المخففة احتمال أن تكون:

✓ (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَإِنْ نُحْفَفَ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكْنٌ... وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنَّ.

✓ (أن) المصدرية المهمله حملا على (ما) المصدرية قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>2</sup>

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ (أَنَّ) حَمَلًا عَلَى... (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحْتَفَتْ عَمَلًا.

وفيه: من العرب من لم يعمل (أن) الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان، فيرفع الفعل بعدها حملا على أختها (ما) لاشتراكهما في التقدير المصدر.

وعلى ما ذكرت جاء قول الشاعر: <sup>3</sup>

رَعِمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا... أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبِعُ.

ووجه الشاهد: أَنَّ (أن) هنا مخففة ورفع الفعل المضارع بعدها، إمَّا على أَنَّهَا (أن) المصدرية أهملت حملا على (ما)؛ وإمَّا أَنَّهَا (أن) المخففة من الثقيلة، وهذا على تَأْوِيلِ الفعل (زعم) بمعنى علم.

ظاهر كلام ابن مالك أَنَّهُ إِنَّ وقعت (إن) بعد علم ونحوه مَمَّا يدل على اليقين، وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينها مخففة من الثقيلة فيحذف اسمها، ويبقى خبرها جملة اسمية أو فعلية.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه مَمَّا يدل على الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدها: النصب على جعل (أن) من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع على جعل (أن) المخففة من الثقيلة.

ولم يظهر لي الفرق بين أن تُسبق (أن) بفعل من أفعال اليقين أو بفعل من أفعال الرجحان أو غير ذلك، والذي حملني على هذا ثبوت قراءة الرفع والنصب بعد فعل من أفعال القلوب وهو (حسب)

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأحوالها، ع193].

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إعراب الفعل، ع680].

<sup>3</sup> البيت من الكامل وقائله جرير وهو في ديوانه: ص348. انظر: لسان العرب لابن منظور: ج8ص112.



وهو من الأفعال الأضداد،<sup>1</sup> فيكون بمعنى الشك على أصل وضعه، ويكون بمعنى اليقين كما في قول الشاعر:<sup>2</sup>

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْبِرَّ خَيْرَ تِجَارَةٍ... رَبَاحاً إِذَا مَا أَصْبَحَ الْمَرْءُ قَافِلاً.

وكثير من أفعال القلوب تحتمل اليقين والظن كما هو مقرر في باب ظن وأخواتها، فلا يطرد حينها هذا الضابط، وأصرح من ذلك أنَّ من العرب من لم يُعمل (أن) الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان، ويسمونها بـ (أن) المهملة، وأحياناً أخرى يهملونها ولم تسبق بفعل أصلاً كما في قول الشاعر:<sup>3</sup>

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكَمَا... مِثِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا.

ووجه الشاهد: أنَّ (أن) هنا لم تسبق بفعل أصلاً، ومع ذلك رفع الفعل بعدها فيما أن تكون مصدرية مهملة، وإما أن تكون مخففة من الثقيلة.

فالذي يظهر والله أعلم أنَّ ضابط الناصبة من غيرها هو صحة وقوعها مصدراً مؤوّلاً؛ أي أنّها هي التي: تُسبِك مع الفعل بعدها بمصدر يعرب على حسب موقعه في الجملة.

وفي هذا الحرف قاعدة أخرى وهي: إذا خففت (إن) فلا يليها غالباً من الأفعال إلاّ الأفعال الناسخة للابتداء نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها قال تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ البقرة: ١٤٣، وقال تعالى ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرَ لِقَوْنِكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ القلم: ٥١، وقال تعالى ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾ الأعراف: ١٠٢ وكقراءة الباب برفع الفعل (يكون) في قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ المائة: ٧١

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا... تُلْفَهُ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا.

<sup>1</sup> الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، 1407هـ/1987م، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان. ج1ص21.

<sup>2</sup> البيت من الطويل للبيد العامري، وهو في ديوانه: ص77. بلفظ: رأيت التُّقَى والحمدَ خيرَ تِجَارَةٍ... رَبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً.

<sup>3</sup> البيت من البسيط مجهول القائل. انظر: خزنة الأدب: ج8ص420-424، ولسان العرب لابن منظور: ج13ص33.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأخواتها، ع192].

بين الواو الاستئنافية الرافعة والواو العاطفة على المنصوب.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ آل عمران: ٨٠

فُرِّتْ (ولا يأمركم) بالنصب عطفًا على ما قبله من قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾ آل عمران: ٧٩ ، وعليه تكون الواو عاطفة، وفُرِّتْ بالرفع فتكون الواو استئنافية.<sup>1</sup>

ويتضح الأثر النحوي في اختلاف القراءتين في تقدير الفاعل: ففي قراءة الرفع هو ضمير لفظ الجلالة أو العائد على لفظ (بشر)، والفاعل في قراءة النصب ضمير النبي ﷺ أو البشر، كما ينبغي أن تكون (لا) زائدة على قراءة النصب إعرابًا لا معنى.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ نُصِيبَ نَادِرَةً فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصِيبُوا عَلَى مَا أَسْرَأُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِرَةً ﴾ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿٥٣﴾ المائدة: ٥٢ - ٥٣

فُرِّتْ (ويقول) بإثبات الواو مع رفع الفعل على أن تكون الواو للاستئناف، وفُرِّتْ بإثبات الواو مع نصب الفعل على أن تكون الواو للعطف.<sup>3</sup>

وُتَّحَرَّجَ قراءة النصب على عدة توجيهات أظهرها ما يأتي:<sup>4</sup>  
الوجه الأول: عطف (يقول) على قوله (يأتي).

الوجه الثاني: عطف (يقول) على موضع (أن يأتي) المنصوب كونها خبرًا لـ (عسى).

الوجه الثالث: عطف (يقول) على (فيصحبوا) وهو معطوف على (يأتي) المنصوب بأن المصدرية.

ولا يمنع نصبه بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو حملًا لها على المعية الواقعة في جواب الرجاء والتقدير: فعسى الله أن يأتي بالفتح وأن يقول الذين.

- ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴾ ﴿١٣﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَيَّ

﴿ هَذُرُونَ ﴾ الشعراء: ١٢ - ١٣

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص240، 241.

<sup>2</sup> التبيان للعكبري: ج1 ص275.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص254، 255.

<sup>4</sup> التبيان للعكبري: ج1 ص444، 445. البيان لابن الأنباري: ج1 ص296، 297.

قُرِئَتْ (يضيق/ ينطلق) بنصب القاف منهما عطفًا على (أن يكذبون) فيكون من جملة ما يخاف منه، أو عطفًا على اسم (إنَّ) وهو الياء وفيه بعد، وقُرِئَ برفع الفعلين، فالأوَّل على أنَّ الواو عاطفة على قوله أخاف أو استثنائية، وأمَّا الثاني فلا يرفع إلاَّ عطفًا.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ الشورى: ٣٤ - ٣٥

قُرِئَتْ (ويعلم) بالنصب ب(أن) مضمرة بعد حرف العطف، وهذا الإضمار إمَّا أن يكون واجبًا إن جعلت الواو للمصاحبة، ويُضعف هذا الوجه عدم وقوعها في جواب نفي أو طلب، وإمَّا أن يكون جائزًا إن جعلت الواو لغير المعية، أو النصب عطفًا على فعل محذوف دلَّ عليه الكلام والتقدير: لينتقم ويعلم، وقُرِئَتْ بالرفع (ويعلم) استئنافًا.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بَعْضَ عِلْمِهِ وَتَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ لقمان: ٦

قُرِئَ (ويتخذها) بالنصب عطفًا على الفعل (ليضل) لأنَّه منصوب ب(أن) مضمرة الواقعة بعد لام التعليل، وقُرِئَ بالرفع على الاستئناف.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ حَتَّى نَقَلَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبَلُّوا أَعْبَارَكُمْ ﴾ محمد: ٣١

قُرِئَتْ (ونبلو) بفتح الواو؛ فهو مضارع منصوب عطفًا على ما قبله المنصوب ب(أن) المضمرة بعد (حتى) وجوبا، وقراءه رويس بسكون الواو، فهو مضارع مرفوع مسند إلى واو المتكلم، معطوف على قوله (ولو نشاء) أو على الاستئناف، وجعل الزمخشري (ت538هـ) الواو للحال أي: ونحن نبلو.<sup>4</sup>

ولقد أمعنت النظر في هذه القراءات التي اختلف فيها بين النصب والرفع، وكيف يمكنني أن أستدل بها على قاعدة جواز النصب والرفع بعد الواو إذا لم تفد المصاحبة، إذ لو أفادت معنى المعية لوجب النصب ب (أن) مضمرة وجوبا إذا كانت في جواب نفي محضٍ أو طلب محضٍ، فوجدت سببويه قد كفاني ذلك:

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص335. الإيضاح للزبيدي: ص316.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص367.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص346.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص375. الإيضاح للزبيدي: ص358. الكشاف للزمخشري: ج5 ص528.

قال سيبويه (ت180هـ): " هذا باب اشتراك الفعل في (أن) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أن)؛ فالحروف التي تُشركُ الواو والفاء وثم وأو، وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني بالنصب، قال: ولو قلت أريد أن تأتيني ثم تحدثني بالرفع جاز كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثني.

ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على قوله عز وجل ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ آل عمران: ٧٩ ثم قال تعالى ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ آل عمران: ٨٠ فجاءت منقطعة من الأول لأنه أراد ولا يأمركم الله، وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا".<sup>1</sup>

وفيه: أن الحروف التي تشرك إذا لم تدل على المعية قطعاً، جاز رفع الفعل بعدها على الاستئناف، أو على جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، ويستدل لهذا بمفهوم قول ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ...مُحْضَيْنِ وَسِتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ.  
وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تَفِدُ مَفْهُومَ مَعٍ...كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ.

بين واو المعية الناصبة والاستئنافية الرافعة أو العاطفة على المرفوع.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ يَلَيِّنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنعام: ٢٧

فُرِّئَتْ (ولا نكذب...ونكون) بالنصب ب(أن) مضمره وجوبا في جواب الطلب (التمني)، وفُرِّئَتْ برفع الفعلين عطفا على (نرد)، أو على جعل الواو للحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف.<sup>3</sup>

قال سيبويه(ت180هـ): " فالرفع على وجهين فأحدهما أن يشرك الآخر الأول، والآخر على حد قولك: دعني ولا أعود فإني ممن لا يعود، فإتما يسأل الترك، وقد أوجب على نفسه ألا أعود له البتة، تُرك أو لم يُترك، ولم يُرد أن يجتمع له الترك وألا يعود، وأمّا عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الكتاب لسبويه: ج3ص52.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إعراب الفعل، ع688، 689].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257.

<sup>4</sup> الكتاب لسبويه: ج3ص44.

وفيه أنَّ الفعل المضارع يُنصب بـ(أن) المضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب التمني.

### بين الفاء السببية الناصبة والاستئنافية الرافعة أو العاطفة على المرفوع.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ البقرة: ١١٧، آل عمران: ٤٧، النحل: ٤٠، مريم: ٣٥، يس: ٨٢، غافر: ٦٨. والمختلف فيه ستة مواضع قرئت بنصب النون وقرئت بالرفع.<sup>1</sup>

#### أمَّا قراءة الرفع فتوجه على:

أنَّ الفعل قد رُفع لوقوعه مستأنفاً والتقدير: فهو يكون.

أنَّ الفعل قد رُفع لوقوعه معطوفاً على (يقول) المرفوعة، وهذا خاص في غير موضعي النحل ويس.

#### وأمَّا قراءة النصب فتوجه على:

أنَّ الفعل قد نُصب لوقوعه في جواب الأمر، وهو قوله (كن).

أنَّ الفعل قد نُصب لوقوعه بعد أداة الحصر (إنَّما)، وهو نادر لا يأتي إلا في ضرورة الشعر.

أنَّ الفعل قد نُصب لوقوعه معطوفاً على (يقول) المنصوب، وهذا خاص بموضعي النحل ويس.

**قال أبو حيان (ت745هـ):** " ووجه النصب أنَّه جواب على لفظ (كن)، لأنَّه جاء بلفظ الأمر،

فشبهه بالأمر الحقيقي، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي، لأنَّ ذلك إنَّما يكون على فعلين

ينتظم منهما شرط وجزاء نحو: ائني فأكرمك، إذ المعنى: إن تأتني أكرمك، وهنا لا ينتظم ذلك، إذ

يصير المعنى: إن يكن يكن، فلا بُدَّ من اختلاف بين الشرط والجزاء، إمَّا بالنسبة إلى الفاعل، وإمَّا

بالنسبة إلى الفعل في نفسه، أو في شيء من متعلقاته... فالقول بأنَّها لحن، من أقبح الخطأ المؤثم

الذي يجرُّ قائله إلى الكفر".<sup>2</sup>

وفيه: لا يشترط في الأمر أن يكون حقيقياً كي يُنصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة وجوبا بعد

فاء السببية في جوابه.

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ ﴾ البقرة: ٢٤٥، الحديد: ١١

قرئت (فيضاعفه) بالنصب على أن تكون الفاء للسببية، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد

الفاء المسبوقة باستفهام وجوبا، والمصدر المؤوَّل من (أن والفعل) يكون معطوفاً على المصدر قبله،

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص220.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص536.

وبذلك يصلح المعنى، وفُرِّتْ بالرفع على أن تكون الفاء للاستئناف، وذلك بقطع الفعل عمَّا قبله، أو تكون الفاء قد عطفت (يضاعفُ) على (يُقرضُ) المرفوع.<sup>1</sup>

وفيه أنَّ الفعل المضارع ينصب ب(أن) المضمرة بعد الفاء السببية في جواب الاستفهام.

- ومنه قوله تعالى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ غافر: ٣٦ - ٣٧

- ومثله قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُ يَزَكِّيَ﴾ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ عبس: ٣ - ٤

روى حفص وحده (فأطلع) بنصب العين، وقرأ الباقر برفعه على جعل الفاء عاطفة ل(أطلع) على (أبلغ)، وقرأ عاصم وحده (فتنفعه) منصوبا، وقرأ الباقر مرفوعا على جعل الفاء عاطفة ل(فتنفعه) على (يزكي) أو (يذكر).<sup>2</sup>

اختلف البصريون والكوفيون في ناصب الفعل المضارع المقترن بالفاء في جواب الرجاء، فأجاز نصبه الكوفيون قاطبة اعتمادا على قراءة النصب في قوله سبحانه وتعالى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ آلِهِ مَوْسَى﴾ غافر: ٣٦ - ٣٧، وقوله تعالى ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ لَعَلَّهُ يَزَكِّيَ﴾ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ عبس: ٣ - ٤ بنصب (فأطلع) و(فتنفعه) جوابا للترجي، ولم يرض البصريون بهذا التخريج، وذلك أنهم لا يجيزون النصب في جواب الترجي، وقالوا بتقدير (أن) محذوفة.

وأشار إلى هذا الخلاف الفراء (ت207هـ) من غير أن ينسبه قائلا: " بالرفع يرده على قوله (أبلغ)، ومن جعله جوابا ل(لعلي) نصبه، وقد قرأ به بعض القراء... ثم قال: وأنشدني بعض العرب: عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتَهَا... يُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا. فتستريح النفس من زفرتها.<sup>3</sup>

ووجه الشاهد: نصب (تستريح) على الجواب ب(لعل).

ويشرح ابن هشام (ت761هـ) ذلك قائلا: " و قيل في قراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾

﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ آلِهِ مَوْسَى﴾ غافر: ٣٦ - ٣٧ بالنصب، إنَّه عطف على معنى

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص228. معاني القرآن للفراء: ج3ص132.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص365، 398. الحجة لابن خالويه: 315. المشكل لمكي: ج2ص801.

<sup>3</sup> البيت من الرجز أنشده الفراء ولم يعزه. (معاني القرآن للفراء: ج3ص9). وهو في لسان العرب لابن منظور: ج12ص550.

(أبلغ)، وهو لعلِّي أن أبلغ، فإن خبر (لعلّ) يقترب (أن) كثيرا، نحو الحديث<sup>1</sup> « **فعلل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض** »<sup>2</sup>.

وطلب فرعون مستحيل الوقوع، فالأصل أن يُعبر بليت التي تفيد التمني، لأن الأصل في الترجي أن يكون للأمر المتوقع الحصول، ولكن عكس ذلك لثبوت بلاغية، فلما جاز ذلك معنى، جاز نحواً كما جاء في قول الشاعر:<sup>3</sup>

بكيث على سرب القطا إذ مرزني بي... فقلث، ومثلي بالبكاء جدير.  
أسرب القطا، هل من يعير جناحه... لعلِّي إلى من قد هويت أطيير.

وفيه أن الفعل المضارع يُنصب إن قرن بالفاء السببية في جواب الترجي حملا على التمني عند الكوفيين، وينصب ب(أن) المضمرة بعد فاء السببية وجوبا على قول البصريين.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

والفعل بعد الفاء في الرجاء نُصِب... كَنُصِبِ مَا إِلَى التَّمَنِي يَنْتَسِبِ.

ويجدر التنبيه أن محل الخلاف ليس في نصب الفعل المضارع من عدمه، وإنما الخلاف في الحرف الذي نصبه، ومنشأ الخلاف: اختلافهم في الرجاء هل له جواب، فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له، فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب، وأنه لا يُنصب الفعل بعد الفاء جوابا له، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك.<sup>5</sup>

والخلاصة أن القراءتين بالنصب والرفع متواترتان، وإن كان معنى النصب خلاف معنى الرفع، فالنصب بمعنى: متى بلغت الأسباب اطلعت، والرفع بمعنى لعلِّي أبلغ الأسباب ثم لعلِّي أطلع بعد ذلك.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> أخرجه البخاري من حديث أم سلمة، باب من أقام البينة بعد اليمين رقم: 2680. وكذا مسلم، باب الحكم بالظاهر. رقم: 1713.

<sup>2</sup> مغني اللبيب لابن هشام: ج5 ص490، 491.

<sup>3</sup> البيتان من الطويل، وينسبان لمجنون ليلي (قيس بن معاذ)، وهو ممن يحتج بشعره، انظر: (ديوان مجنون ليلي، جمع عبد الستار فراج، دار مصر للطباعة. ص106). ونسبا للعباس بن الأحنف وهما في ديوانه، انظر: ديوان العباس بن الأحنف، ت: عاتكة الخزرجي. ط1، 1373هـ/1954م. دار الكتب المصرية. ص168، وهو من الشعراء المولدين، ولا يحتج بشعره.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إعراب الفعل، ع، 693].

<sup>5</sup> همع الهوامع للسيوطي: ج2 ص390.

<sup>6</sup> إعراب القرآن للنحاس: 898.

بين لام الجحود وهي المسبوقه بكون منفي ولام التوكيد المرحلقة.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولٍ ﴾ إبراهيم: ٤٦

فُرِيءَ (لِنَزُولٍ) بفتح اللام الأولى ورفع الفعل، وفُرِيءَ (لِنَزُولٍ) بكسر اللام الأولى ونصب الفعل.<sup>1</sup> توجه قراءة الرفع على جعل (أن) التي قبل الفعل مخففة من الثقيلة، واللام الأولى المفتوحة هي اللام المرحلقة للتوكيد دخلت على الخبر، ورفع الفعل المضارع على الأصل إذا تجرد من الناصب والجازم.

وتوجه قراءة النصب على جعل (أن) نافية، واللام الأولى المكسورة لام الجحود، وهي المسبوقه بكون منفي، والفعل منصوب ب(أن) مضمرة بعدها وجوبا كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ الأنفال: ٣٣.

ولنا أن نقرر القاعدة الآتية: يجوز وقوع لام الجحود بعد (إن).

الجمهور يذهبون إلى أن لام الجحود لا بُدَّ أن تكون مسبوقه ب(كان) المنفية ب(ما)، أو مسبوقه ب(يكون) المنفية ب(لم)، ومن ثمَّ لم يجدوا في توجيه قوله تعالى ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ إبراهيم: ٤٦ بكسر اللام الأولى ونصب الثانية إلا أن حملوها على التعليل.<sup>2</sup>

ولكن الآيه الكريمة صريحة في كون اللام لام الجحود ويؤيد ذلك المعنى.

قال ابن خالويه (ت370هـ): " والحجّة لمن كسر أنه جعله لام كي، وهي في الحقيقة لام الجحد

و(إن) هنا بمعنى (ما)، ومثله قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ البقرة: ١٤٣ ومعنى ذلك أن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص300.

<sup>2</sup> معني اللبيب لابن هشام: ج1ص166. 167.

<sup>3</sup> الحجّة لابن خالويه: ص203، 204. وانظر: معاني القرآن للفراء: ج2ص79.



بين (أو) الناصبة و (أو) الابتدائية أو العاطفة.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ

بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ الشورى: ٥١

قُرئَ الفعلان (يرسل، فيوحي) برفع اللام في الأول وإسكان الياء في الثاني، على الأصل في رفع الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم، وقُرئَ بنصبهما.<sup>1</sup>

وتخرَّجُ قراءة الرفع على أوجه أظهرها:

الوجه الأول: أنه رُفِعَ على إضمار مبتدأ والتقدير: أو هو يرسل.

الوجه الثاني: أنه رُفِعَ على حمل (أو) على واو الحال والتقدير: إلا مرسلًا أو موحياً.

الوجه الثالث: أنه عُطِفَ على ما تعلق به (من وراء) وتقديره: أو يسمعُ من وراء حجابٍ.

وأما قراءة النصب فتخرَّجَ على أوجه أحسنها:

الوجه الأول: أنه عُطِفَ على معنى وحيًا، فإنه مصدر مقدر بأن والفعل والتقدير: إلا بأن يوحى إليه أو بأن يرسل.

وفيه: يُنصب الفعل المضارع إذا عُطِفَ على مصدرٍ مؤوَّلٍ من (أن) وفعل مضارع.

الوجه الثاني: أنه معطوف على متعلق (من وراء حجاب)، وهذا المتعلق لا شك أنه منصوب؛

لأنه معطوف على وحيًا والتقدير: أو يكلمه من وراء حجاب أو يرسل.

وفيه: ينصب الفعل المضارع إذا عُطِفَ على متعلق محذوف مقدر بفعل حقه النصب.

الوجه الثالث: النصب بـ(أن) مضمرة وجوبا وتكون هي وما نصبته حالا، ويحمل معناها على

(حتى) أو (إلا).

وعلى الأول جاء قول الشاعر:<sup>2</sup>

لأستسهلنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ.

والشاهد: نصب المضارع (أدرك) بعد (أو) التي بمعنى (حتى)، بـ(أن) مضمرة وجوبا.

وعلى الثاني جاء قول الشاعر:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368.

<sup>2</sup> البيت من الطويل، قال العيني: ولا يعرف له قائل. انظر: (المقاصد النحوية للعيني: ج4ص1865).

<sup>3</sup> البيت من الوافر وقائله زياد الأعجم. انظر: ديوان زياد الأعجم، ت: د. يوسف بكار، ط1، 1403هـ/1983م، دار المسيرة.

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا.

**والشاهد:** نصب المضارع (تستقيم) بعد (أو) التي بمعنى (إلا)، ب(أن) مضمرة وجوبا.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذْ يَصْلُحُ فِي... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِي.

**الوجه الرابع:** أنه عُطِفَ عَلَى (وحيًا) قبله، وهو اسم صريح غير واقع موقع الفعل.

وهذا على حد قول الشاعرة: <sup>2</sup>

وَلُبِسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>3</sup>

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ... تَنْصِبُهُ أَنْ تَأْتِيَا أَوْ حُذِفَ.

وفيه: ينصب الفعل المضارع بأن محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص غير

مقصود به معنى الفعل.

✓ الفرع الثاني: التباين بين الأحرف التي تجزم الفعل المضارع والتي تتركه مرفوعا.

بين الواو الاستئنافية الرافعة والواو العاطفة الجازمة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصِدَّقْتَ فَنِعْمَ أَهْلُ وَادٍ تَخْفُوهَا وَتُوتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ

لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ البقرة: ٢٧١

فُرِّتَتْ (ويكفِّرُ) بالياء ورفع الفعل على أن تكون الواو للاستئناف، والجملة مستأنفة منقطعة عمَّا

قبلها، وكذا قرأ يعقوب بالرفع إلا أنه قرأ بالنون (وَنُكِّرُ)، وَفُرِّتَتْ (وَنُكِّرُ) بالنون وجزم الفعل على

أن تكون الواو عاطفة، والفعل معطوف على محل جملة (فهو خير لكم) لأنه في موضع جزم جواب

الشرط، أو بالعطف على فعل الشرط في قوله ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصِدَّقْتَ﴾ البقرة: ٢٧١. <sup>4</sup>

ص101. وهو في الكتاب لسببويه: ج3ص48.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إعراب الفعل، ع685].

<sup>2</sup> البيت من الوافر وهو لميسون بنت بحدل الكلبيّة زوج معاوية بن أبي سفيان ؓ عنهما، انظر: الكتاب لسببويه: ج3ص45.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب إعراب الفعل، ع694].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص236.

وفيه: جواز العطف بالجزم على محل جملة فعل جزاء الشرط وجوابه، ويترجح لقربه، أو العطف بالجزم على فعل الشرط تبعا للفظ وإن بعد؛ وهو المقدم إذا لم يمنع من ذلك المعنى.

ويمكن تخريج قراءة رفع الفعل على أوجه أشهرها: <sup>1</sup>

الوجه الأول: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: ونحن نكفر، ويكون من باب عطف الجمل.

الوجه الثاني: أن تكون الجملة مستأنفة منقطعة عمّا قبلها.

ويُفهم من هذين الوجهين: أنّ العطف بين الجمل سواء كانتا فعليتين أو اسميتين أو إحداها فعلية والأخرى اسمية جائز إتبعا وقطعا كالعطف بين المفردات تماما.

الوجه الثالث: عطفا على محل ما بعد الفاء؛ إذ لو وقع مضارعا لكان مرفوعا في الاختيار كقوله

تعالى ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ المائدة: ٩٥.

ولا يستقيم هذا الوجه؛ لأنّ هذا الاختيار يكون إذا كان فعل الشرط ماضيا ووقع جزاء الشرط وجابه مضارعا كما مثلت، وليس الأمر كذلك، وأشار ابن مالك إلى ما أسلفت في الخلاصة: <sup>2</sup>

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجُزْأَ حَسَنٌ... وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ.

وفيه: إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز جزم الجزاء ورفعها، فإن جاز ذلك فيما تسلط عليه العامل مباشرة، فجوازه في المعطوف عليه من باب أولى.

بين الفاء العاطفة الجازمة والفاء الاستئنافية الرافعة.

- وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ

يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة: ٢٨٤ قُرِئَتْ (فيغفر) بالرفع ومثله (ويعذب) على أن تكون الفاء

استئنافية، والفعل بعدها خبر مبتدأ محذوف أي: فالله يغفر، وقُرِئَ الفعلان بالجزم على أن تكون الفاء عاطفة، والفعالان معطوفان على جواب الشرط المجزوم. <sup>3</sup>

كما قُرِئَ بالنصب في قراءة شاذة <sup>4</sup> على إضمار (أن) وهو معطوف على المعنى.

ووجه قراءة الرفع قطعه من الأوّل على أحد احتمالين:

<sup>1</sup> الحجة للفارسي: ج2ص، 400، 401. الكشف لمكي: ج1ص317.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الجوازم، ع701].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص237.

<sup>4</sup> قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة، وأبي العالية وابن غزوان عن طلحة. انظر: معجم القراءات للخطيب: ج1ص430.

أحدهما: أن تجعل الفعل خيرا لمبتدأ محذوف أي: فالله يغفرُ ويعذبُ.

الثاني: أن تعطف جملة فعلية على ما قبلها أي: فيغفرُ الله لمن يشاء، ويعذبُ من يشاء.

وأما قراءة الجزم فبالعطف على جواب الشرط في قوله تعالى ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾ البقرة: ٢٨٤ وهو المختار لاتصال الكلام، ولأنَّ العطف على اللفظ أجود في الصنعة النحوية.<sup>1</sup>

**قال مكي (ت437هـ):** "وحجّة من جزم أنه عطفه على (يحاسبكم)، الذي هو جواب الشرط... وحجّة من رفع أنّ الفاء يُستأنف ما بعدها، فرفع على القطع ممّا قبله، وإمّا أن يكون أضمّر مبتدأ على تقدير: فالله يغفر ويعذب، فيكون جملة من ابتداء وخبر معطوفة على جملة من فعل وفاعل، والجزم هو الاختيار لاتصال الكلام، ولأنَّ عليه أكثر القراء."<sup>2</sup>

وجوّز النصب سيبويه (ت180هـ) **حيث قال:** "إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو وبلغنا أنّ بعضهم قرأ (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير)".<sup>3</sup> وبالأوجه الثلاثة جاء قول الشاعر:<sup>4</sup>

فإن يَهْلِكُ أبو قابوسَ يَهْلِكُ... ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ.  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِدَنَابِ عَيْشٍ... أَجِبِ الظَّهْرَ لَهُ سَنَامُ.  
**والشاهد:** (ونأخذ) حيث روي بالجزم والنصب والرفع:

**فالرفع** بالواو على الاستئناف، والجزم بالعطف على جواب الشرط (يهلك) في نهاية الشرط الأوّل، وأما النصب فبواو المعية، والفعل منصوب ب(أن)، وإمّا ساغ ذلك مع أنّ شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي محض أو طلب محض، لأنّ مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه كونه معلقا بالشرط، فأشبهه الواقع بعد الاستفهام.

**قال عبد القادر البغدادي (ت1093هـ):** "قد روي (ونأخذ) جزما بالعطف على جواب الشرط، ورُوي نصبا على الجواب، وروي رفعا أيضا على الاستئناف".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الكشاف للزمخشري: ج1ص518.

<sup>2</sup> الكشاف لمكي: ج1ص323.

<sup>3</sup> الكتاب لسيبويه: ج3ص90.

<sup>4</sup> البيتان من الوافر وقائلهما النابغة الذبياني وهما في ديوانه: 106، وهما في الكتاب لسيبويه: ج1ص196.

<sup>5</sup> خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي: ج7ص511.

**والخلاصة:** إذا تلا الشرط فعل مضارع مقترن بـ (الواو أو الفاء) جاز فيه وجهان: الجزم على العطف، والنصب على إضمار (أن)، أمّا إذا تلا الجواب مضارع مسبق بأحدهما، فيجوز فيه الجزم على العطف، والنصب على إضمار (أن)، والرفع على الاستئناف.

وقال ابن مالك في الألفية: <sup>1</sup>

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرْنَ... بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِيْنٍ.

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرَ فَا... أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا.

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ الأعراف: ١٨٦

فُرِئَتْ (ويذَرُهُم) بالياء ورفع الفعل على الاستئناف أي: والله يذَرُهُم، وفُرِئَتْ بالياء أيضا وجزم الفعل (ويذَرُهُم) عطفا على محل (فلا هادي له)<sup>2</sup>، وقيل سكنت لتوالي الحركات.<sup>3</sup>

**قال سيبويه (ت180هـ)** وقد ذكر الآية وحكى قراءة الجزم: " وذلك لأنّه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأنّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأنّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره".<sup>4</sup>

بين (لا) النهاية الجازمة و(لا) النافية المهملة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ البقرة: ١١٩

فُرِئَتْ (ولا تُسأل) بضم التاء ورفع الفعل على أن تكون (لا) نافية، والفعل مبني للمفعول مسند للمخاطب - وهو النبي ﷺ -، وفُرِئَ الفعل بفتح التاء وجزم اللام (ولا تُسأل)، حيث أن (لا) ناهية، والفعل مبني للفاعل مسند إلى المخاطب أيضا.<sup>5</sup>

وتوجه قراءة الجزم أنّ في النهي معنى التعظيم، لما فيه أهل الكفر من العذاب، والمعنى: لا تسأل يا محمد عنهم، فقد بلغوا غاية العذاب التي ليس بها مستزاد، وأمّا القراءة الأخرى ف(لا) فيها نافية

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الجوازم، ع 704، 705].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص273.

<sup>3</sup> التبيان للعكبري: ج1 ص606.

<sup>4</sup> الكتاب لسيبويه: ج3 ص90.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص221.

والفعل مرفوع، وهو معطوف على ما قبله، والمعنى: إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا وغير سائلٍ، فتكون الجملة حالا، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة.<sup>1</sup>

**قال أبو حيان (ت745هـ):** "وهو الأظهر... والمعنى على الاستئناف أنك لا تسأل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا؛ لأن ذلك ليس إليك ﴿إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَّغُ﴾ الشورى: ٤٨".<sup>2</sup>

**وقال أبو علي الفارسي (ت377هـ):** "ومما يجعل للفظ الخبر مزية على النهي أن الكلام الذي قبله وبعده خبر، فإذا كان أشكل لما قبله وما بعده كان أولى".<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةً﴾ البقرة: ٢٣٣، ﴿وَلَا يُضَاكِرْ كَاتِبٌ﴾ البقرة: ٢٨٢  
قُرِئَتْ (لا تُضَاكِرْ) بفتح الراء مشددة على أنه فعل مضارع من (ضار)، و(لا) نافية والفعل مجزوم بها، ثم تحركت الراء الأخيرة تخلصا من التقاء الساكنين على غير قياس؛ لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون للأوّل، وكانت فتحة لختها أو من أجل الألف، وقُرِئَتْ برفع الراء المشددة أيضا كون (لا) نافية ومعناها النهي للمشاكلة، والفعل بعدها مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وقرأ أبو جعفر بخلف عنه بسكون الراء مخففة على أنه مضارع من (ضار يضير)، و(لا) نافية والفعل مجزوم بها.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ آل عمران: ١٢٠  
قُرِئَ (يَضُرُّكُمْ) بضم الضاد ورفع الراء مشددة، وقُرِئَتْ بكسر الضاد وجزم الراء مخففة.<sup>5</sup>

**وفي قراءة الراء المشددة بالرفع إشكال وتُخْرَجُ على:**<sup>6</sup>

**الوجه الأوّل:** أن الفعل أصله يضرُّكم مجزوما، فأدغمت الراء في الراء، ونُقلت ضمة الراء الأوّل إلى الضاد، وضُمت الراء الأخيرة تبعا لضمة الضاد.

**الوجه الثاني:** أن الضمة في الراء هي ضمة إعراب، وهو على التقديم والتأخير وأصله: لا يضرُّكم كيدهم شيئا إن تصبروا وتتقوا، وعليه فتكون (لا) نافية والفعل بعدها مرفوع على الأصل، فتكون الجملة حينها دليلا على جواب الشرط، وليست شرطا حقيقيا.

<sup>1</sup> معاني القرآن للفرّاء: ج1ص75. الكتاب الموضح لابن أبي مريم: ج1ص297، 298.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص367.

<sup>3</sup> الحجة للفارسي: ج2ص216

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص227، 228.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>6</sup> معان القرآن للفرّاء: ج1ص232. الحجة للفارسي: ج3ص75. الكشف لمكي: ج1ص355.

وفيه: أَنَّ الأصل في فعل جواب الشرط الجزم، ويجوز رفعه إذا حُمِّل على التقديم والتأخير.

**الوجه الثالث:** أَنَّ الضمة في الراء هي ضمة إعراب، وتُقدر فاء قبل (لا) لتكون الجملة في محل

جواب وجزاء الشرط، وذلك بحمل (لا) على (لن و ما)، وقد جاءت الفاء في مثله كقوله تعالى ﴿

فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ آلِهِ وَلَا مَحْزَنًا ۗ﴾ الجن: ١٣.

وأما قراءة السكون في الراء فلأَنَّ الفعل واقع جوابا للشرط في قوله تعالى ﴿

لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ۗ﴾ آل عمران: ١٢٠، فهو مجزوم، وهو معتل الوسط.

وعليه إذا لم يصلح الجواب لأن يكون شرطا، وجب اقتراحه بالفاء تحقيقا، وذلك بأن كان جملة

اسمية، أو فعلية فعلها طلبي، أو جامد، أو مسبوق ب (لن أو قد أو ما أو السين أو سوف)، أو تقديرا

وذلك بأن كان مسبوqa بلا النافية، وتُعرَّب حينها الفاء وما دخلت عليه تحقيقا أو تقديرا في محل

جزم جواب الشرط.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَأَقْرَبُ بِهَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ... شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ.

- ومنه قوله تعالى ﴿

لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَاكُمْ وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ

بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ۗ﴾ آل عمران: ١٨٨

قُرئ (فلا يَحْسَبَنَّهُمْ) بالغيب وضم الباء، وقُرئ بالخطاب وفتح الباء.<sup>2</sup>

وحجّة من قرأ بالتاء وفتح الباء أَنَّهُ جعل الخطاب لِنَبِيِّ ﷺ، وإعراب القراءة كالآتي:

(لا) ناهية جازمة (تَحْسَبَنَّ) مضارع مبني على الفتح في محلّ جزم، والنون نون التوكيد، والفاعل

ضمير مستتر تقديره أنت، و(هم): ضمير مفعول به أوّل، (بمفازة): جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف

هو المفعول الثاني ل (تَحْسَبَنَّهُمْ).

ويمكن أن يكون: (بمفازة)، هو مفعول حسب الأوّل، ومفعوله الثاني محذوف، دلّ عليه مفعول

حسب الثاني؛ لأنّ التقدير: لا يحسبن الذين يفرحون أنفسهم بمفازة، وضمير (هم) في (فلا تحسبنهم)

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الجوازم، ع702].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص246.

يعود على أنفسهم؛ أي: فلا يحسبن أنفسهم، واكْتُفِيَ (بمفاضة) الذي هو مفعول أوَّل (حسب) الثاني.

وحجَّة من قرأ بالياء وضم الباء أنه جعل الخطاب للذين يفرحون المتقدم ذكرهم، وعدَّى فعلهم إلى أنفسهم على هذه القراءة.

**قال مكِّي (ت437هـ):** " وحسن تعدي فعل الفاعل إلى نفسه، كما تقول: ظننتني أخاك، وإمَّا يجوز هذا في أفعال الظن وأحواتها، ولا يجوز في غير ذلك عند البصريين، لوقلت ضربتني وشتمتني، فتُعدي الفعل إلى نفسك لم يجوز".<sup>1</sup>

والقاعدة المستفادة: يتعدَّى الفعل المُتَّصِلُ إِلَى ضَمِيرِهِ المُتَّصِلِ بِهِ فِي بَابِ ظَنِّ وَأَخْوَاتِهَا فَقَط.<sup>2</sup> وتكون (لا) على هذه القراءة نافية، وإمَّا ضُمْتُ الباء لتدل على الواو المحذوفة الدالة على الجمع، وسبب حذفها سكونها وسكون أوَّل المشدد وهو نون التوكيد.

وفي هذا الحرف قاعدة رائقة لم أر من فصلها مثل العكبري (ت616هـ) وأظنه استفادها من أبي الحسن الباقلوي (ت534هـ)<sup>3</sup>: " (لا تحسبن الذين يفرحون) يقرأ بالياء على الغيبة، وكذلك (فلا تحسبنهم) بالياء وضم الباء، وفاعل الأوَّل (الذين يفرحون)، وأمَّا مفعولاه فمحذوفان اكتفاء بمفعولي (تحسبنهم)؛ لأنَّ الفاعل فيهما واحد، فالفعل الثاني تكرير للأوَّل، وحسن لَمَّا طال الكلام المتصل بالأوَّل، والفاء زائدة، فليست للعطف ولا للجواب".<sup>4</sup>

والقاعدة المستفادة أنَّه إذا كان للفعل المكرر فاعل واحد جاز الاستغناء بمفعولات الفعل الأوَّل عن مفعولات الفعل الثاني والعكس صحيح، وإن اختلف تقدير الفاعل كما لو حصل التفات بلاغي، فإنَّه لا يصح الاستغناء بمفعولات الفعل الأوَّل أو الثاني عن الآخر؛ لأنَّ المعنى يمنع مثل هذا، وبناء على هذه القاعدة لا يُعتبر الفعل الثاني بدلا ولا توكيدا للفعل الأوَّل إلا إذا كان فاعلهما واحدا.

<sup>1</sup> الكشف لمكي: ج1ص371.

<sup>2</sup> مغني اللبيب لابن هشام: ج5ص95.

<sup>3</sup> إعراب القرآن المنسوب للزجاج، جامع العلوم الباقلوي، ت: إبراهيم الأبياري، ط4، 1420هـ، دار الكتاب المصري/القاهرة، ودار الكتب اللبنانية/بيروت. ج2ص429.

<sup>4</sup> التبيان للعكبري: ج1ص391.



وفيه: إذا تعين أن يكون الفعل بدلا أو تأكيدا لزم أن تكون الفاء زائدة، إذ لا وجه للجزء أو العطف.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ يونس: ٨٩

قُرئَ بتخفيف النون فتكون (لا) نافية، والفعل مرفوع وعلامة رفعه: إمَّا النون المحذوفة للتخفيف، ونون التوكيد الخفيفة في آخره لا محل لها من الإعراب، وإمَّا تكون هذه النون علامة لرفع الفعل، وقُرئَ بتشديد النون فتكون (لا) ناهية والفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل في القراءتين، ونون التوكيد الثقيلة لا محل لها من الإعراب، وقد سبق ذكر هذا الحرف في باب الفعل وذكرنا غير هذا التوجيه.<sup>1</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ الكهف: ٢٦

قُرئَتْ (ولا يشرك) ب(لا) النافية، ورفع الفعل وإسناد الفعل إلى الغائب، وقُرئَتْ ب(لا) الناهية وجزم الفعل وإسناد الفعل إلى المخاطب.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ طه: ٧٧

قُرئَ بالرفع مع الألف حملا على الخبر فتكون (لا) نافية، والجمله حال من الفاعل أي: غير خائف دركا، ويقوي قراءة الرفع عطف الفعل (يخشى) المرفوع عليها.<sup>3</sup>

وقُرئَ (تخف) بالجزم بلا ألف، إمَّا على جعل (لا) ناهية، وإمَّا على جزم الفعل لوقوعه في جواب الأمر (فاضرب)، كما جُزم الفعل في قوله تعالى ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ غافر: ٦٠، ويرتفع الفعل (يخشى) على القطع أي: وأنت لا تخشى.<sup>4</sup>

وزعم الفراء أنَّ الفعل (تخشى) في موضع جزم، وتثبت الألف كما تثبت الياء والواو على تقدير حذف الحركة منها، ويعد مثل هذا لأنَّ الألف لا تتغير مطلقا، بخلاف الياء والواو فإمَّا يتحركان بالفتحة، ويمحذفان بالجزم.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص286.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص310.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.

<sup>4</sup> الحجة لأبي زرع: 458. المشكل لمكي: ج2ص470، 471.

<sup>5</sup> معاني القرآن للفراء: ج2ص187، 188.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ طه: ١١٢  
قُرِّئَتْ (يخف) بالجزم بلا ألفٍ، وقُرِّئَتْ بالرفع مع الألف.<sup>1</sup>

ووجه القراءة الأولى كون (لا) ناهية فجزم الفعل بها، وهو أولى من جعل الكلام على الخبر ورفع الفعل؛ لأنَّ في النهي تأكيد على المعنى، كما يمكن أن تكون (لا) زائدة والفعل جزم جواباً للشرط، ووجه القراءة الثانية كون (لا) نافية فرفع الفعل بعدها، والفاء وما دخلت عليه في محل جزم جواب

الشرط الواقع في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ ﴾ طه: ١١٢.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ ﴾ طه: ٥٨

قرأ أبو جعفر بإسكان الفاء، ويلزم منه حذف الصلة، وذلك على أنه مضارع مجزوم في جواب الطلب (الأمر) قبله وقد سقطت منه الفاء، أو ب (لا) الناهية، أو أنه جزم لوقوعه في جواب شرط مقدرٍ وسقوط الفاء ببعده، وقرأ الباقر برفع الفاء مع صلة هاء الضمير، على أنه مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، و (لا) نافية لا محل لها من الإعراب، والجملته في محل نصب صفة ل(موعداً).<sup>3</sup>

وفيه: جواز حذف الفاء الواقعة في جزاء الشرط وجوابه إذا كان جملة مصدرية ب (لا) ولو كان الشرط مقدراً، وقد سبق الإشارة إلى ذلك وفيه كذلك: إذا سقطت الفاء من جواب الطلب جاز رفع الفعل على الأصل، وجاز جزمه إذا قصد الجزاء، وأدرج هذا ابن مالك في باب النواصب وإن كان حقه باب الجوازم، حيث قال في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قُصِدَ.

الرفع على الأصل (التجرد من الناصب والجازم) والجزم في جواب الطلب:

- وشاهده قوله تعالى ﴿ أَرْسِلْهُ مَعْنَا غَدَاً يَرْتَعُ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ يوسف: ١٢  
قُرِّئَ بالنون فيهما، وقُرِّئَ فيهما بالياء، وقُرِّئَ بكسر العين من (رتع)، وقُرِّئَ بإسكان العين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص322.

<sup>2</sup> الحجة لأبي زرعة: 464.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النواصب، ع690].

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص293.

والفعل هنا مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب (أرسله) وقد سقطت الفاء، أو أنه وقع في جواب شرط مقدر، وعلامة جزمه في قراءة من كسر العين حذف حرف العلة؛ لأنَّ أصله من الرعي، بخلاف من أسكن العين فإنه أخذه من رَعَّ يَرْتَعُ، والفعل الثاني عُطِفَ عليه.

وإذا قدرنا أنه جزم لوقوعه في جواب شرط مقدر، ففيه قاعدة أخرى وهي:

يجوز حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء؛ كما يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط، والصورة الأولى قليلة كما يفهم ذلك من قول ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَالشَّرْطُ يُعْنِي عَن جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ أَلْمَعْنَى فُهُمْ.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾ طه: ٦٩

رفع ابن ذكوان الفاء، وحفص أسكن اللام مع تخفيف القاف، وقرأ الباقر بالجزم والتشديد. <sup>2</sup> فمن رفع الفعل فعلى الحال من لفظ (ما) وهي: العصى، وهذا بناءً على أنَّ الجمل بعد المعارف تقع حالا.

ومن جزم جعله جواباً للأمر (ألق)، وقد سقطت منه الفاء، أو جعله واقعا في جواب شرط مقدر وقد سقطت منه الفاء، <sup>3</sup> وتمَّ الإشارة إلى ما يمكن أن يستفاد من ذلك في الأحرف السابقة. ويجدر التنبيه إلى أنَّ:

الفاء تسقط وجوبا في جواب الطلب؛ بينما تسقط جوازا في جواب الشرط المحقق أو المقدر. جواب الطلب يميز الجزم وجواب الشرط المحقق أو المقدر يوجب الجزم لفظاً أو محلاً.

- ومنه قوله تعالى ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِيئِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ مريم: ٥ - ٦

قُرِيءَ بجزمهما على أنَّهما وقعا في جواب الطلب قبلهما والتقدير: إنَّ تهب يرث، وقُرِيءَ برفعهما لتجردهما من الناصب والجازم على الأصل؛ وهما في محل نصب صفة لـ(ولي) المنصوب قبلهما. <sup>4</sup> وفيه: أنَّ جواب الدعاء كجواب الأمر يندرجان تحت جواب الطلب.

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الجوازم، ع706].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص321.

<sup>3</sup> الكشف لمكي: ج2ص102.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص317.

وفيه: تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا، وهي مؤولة بنكرة، فلا يُنعت بها إلا نكرة.

- ومنه قوله تعالى ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ

وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾ الفرقان: ١٠

قُرئ (ويجعل) بجزمه على العطف على محل (جعل) كونها في محل جزم فعل جواب الشرط، وهو (إن شاء)، وقُرئت برفع اللام على الاستئناف.<sup>1</sup>

وفيه: جواز أن يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين ويعطف عليهما بالجزم والرفع تبعا للفظ أو المحل، غير أن قراءة الجزم مرتبطة بما قبلها من كلام، فهي من تنمة جواب الشرط؛ إذ المعنى إن شاء الله يجعل لك جنات ويجعل أيضا لك قصورا، بخلاف قراءة الرفع، فالكلام مستأنف أي: إن الله يخبر أنه سيجعل لنبيه ﷺ وسلم قصورا، ويجوز أن من سكن أراد الإدغام فسكن تخفيفا.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا

الفرقان: ٦٨ - ٦٩

قُرئ بجزم (يضاعف ويخلد) فالأول منهما على أنه بدل فعل من فعل، فهو بدل من فعل جواب الشرط (يلق)، والثاني معطوف على الأول، وقُرئ برفع (يضاعف ويخلد) على الاستئناف.<sup>3</sup>

وفيه جواز إبدال فعل من فعل، ف (يضاعف) بدل من (يلق) فأعرابه بإعرابه، وهو الجزم.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>4</sup>

وَيُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، ك: مَنْ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ.

- ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾ القصص: ٣٤

قُرئ (يصدقني) بالرفع فتكون الجملة صفة ل (ردءا) قبلها، وقُرئ (يصدقني) بالجزم جوابا للدعاء.<sup>5</sup>

وفيه: تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا، وهي مؤولة بنكرة، فلا يُنعت بها إلا نكرة.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333.

<sup>2</sup> التبيان للعكبري: ج2ص981.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص334.

<sup>4</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب البدل، ع571].

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>1</sup>

وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ حَبْرًا.

✓ الفرع الثالث: التباين بين الأحرف التي تنصب الفعل المضارع والتي تجزمه.

بين لام التعليل الناصبة ولام الأمر الجازمة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَلِيَحْكُمُ﴾ المائدة: ٤٧

فُرِّئَتْ (ليحكم) بكسر اللام ونصب الميم، وفُرِّئَتْ بإسكان اللام والميم.

وجهت القراءة الأولى على أن اللام هنا لام التعليل، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة جوازا

على تقدير: آتينا الإنجيل لأن يحكم عيسى ﷺ.

ووجهت القراءة الثانية على أن اللام لام الأمر أي: أمر عيسى ﷺ بالحكم لما في الإنجيل. <sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ طه: ٣٩

فُرِّئَتْ (ولتصنع) بلام التعليل ونصب الفعل بعده بـ (أن) مضمرة جوازا.

وقرأ أبو جعفر وحده بسكون اللام (ولتصنع)، فهي لام الأمر والفعل مجزوم بها. <sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ العنكبوت: ٦٦

فُرِّئَ (وليتمّنّوا) بكسر اللام، فهي للتعليل والفعل منصوب بعده بـ (أن) المضمرة جوازا.

وقرأه خلف العاشر بسكون اللام فهي للأمر، والفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون. <sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ المنافقون: ١٠

فُرِّئَ (وأكون) بالواو ونصب النون، وفُرِّئَ بجزم النون من غير واو، وكذا رُسم في جميع المصاحف. <sup>5</sup>

ووجه قراءة النصب أنه قد عطف قوله (أكون) على قوله (أصدق) المنصوب بـ (أن) المضمرة وجوبا

بعد الفاء السببية لوقوعه في جواب الطلب (التحضيض).

<sup>1</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب النعت، ع511].

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص344.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص388.

وأما قراءة الجزم فتوجه على أنهم جزموا الفعل عطفا على محل قوله (فأصدق) الذي حل محل فعل مجزوم على أنه جواب الشرط، والتقدير: إن أخرتني أصدق.<sup>1</sup>

تستعمل (لولا) في إحدى معنيها للدلالة على التحضيض، فإن قصد بها التوبيخ كان الفعل ماضيا، وإن قصد بها الحث على الفعل كان مستقبلا بمنزلة الأمر.<sup>2</sup>  
قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

لولا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِثْبَادَا... إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا.

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وَهَلَّا... أَلَا أَلَا وَأَوْلَيْنَهَا الْفِعْلَا.

وبناء على هذا: يُنصب الفعل ب(أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب التحضيض، ويُعطف عليه بالفتح تبعا للفظ، أو بالجزم تبعا للمحل.

بين (أن) الناصبة و(إن) الشرطية.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ **أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى** ﴾ البقرة: ٢٨٢

فُرئ بكسر همزة (أن) ورفع الراء من (فتذكر)، وفُرئ بفتح الهمزة وفتح الراء.

فمن فتح الهمزة نصب (تضل) ب(أن) ونسق عليها (فتذكر)، وأما من رفع الفعل فإنه جعل (إن) حرف شرط، والفعل (فتذكر) مرفوع على الاستقبال.<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾ المائدة: ٢

فُرئ بفتح الهمزة كونها في موضع نصب مفعولا لأجله، أي: لأن صدوكم، وفُرئ بكسرها.<sup>5</sup>

منع بعض النحويين كسر الهمزة، وعارضوها في هذه الآية مع أنها قراءة متواترة.

قال أبو جعفر النحاس (338هـ): "(إن صدوكم) بكسر (إن) فالعلماء الجلة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها؛ لأشياء منها: أنّ هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست، فالصد كان قبل الآية، وإذا فُرئ بالكسر لم يجوز أن يكون إلا بعده كما تقول: لا

<sup>1</sup> كشف المعضلات للباقولي: ج2ص1350، 1351. الحجة لابن خالويه: ص346، 347.

<sup>2</sup> شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج2ص397.

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الجواز، ع716].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص236، 237. الحجة للفارسي: ج2ص432-345. الكشف لمكي:

ج1ص320، 321.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

تعط فلانا شيئاً إن قاتلك، فهذا لا يكون إلا للمستقبل، وإن فتحت كان للماضي، فوجب على هذا ألا يجوز إلا (أن صدوكم)، وأيضا فلو لم يصح هذا الحديث لكان الفتح واجبا؛ لأن قوله تعالى: (لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ) إلى آخر الآية، يدل على أن مكة كانت في أيديهم وأنهم لا يُنهبون عن هذا إلا وهم قادرون على الصد عن البيت الحرام، فوجب من هذا فتح (أن) لأنه لما مضى، وأيضا فلو كان للمستقبل لكان بعيدا في اللغة؛ لأنك لو قلت لرجل يخاف من آخر الشتم والضرب والقتل: لا تغضب إن ضربك فلان، لكان بعيدا؛ لأنك توهم أن يغضب من الضرب فقط".<sup>1</sup>

**قال أبو حيان (ت745هـ):** "وهذا الإنكار منهم لهذه الآية صعب جدا، فإنها قراءة متواترة، إذ هي في السبعة، والمعنى معها صحيح".<sup>2</sup>

وسبب إنكارهم لها؛ أنها بالكسر تكون شرطية، وهذا يقتضي أن الفعل لم يحصل بعد، وهذا خلاف الواقع.

والجواب عن هذا ما قاله أبو حيان (ت745هـ): "والتقدير: إن وقع صد في المستقبل مثل ذلك الصد الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل، وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعا عليه؛ بل ذكر الزبيدي أنها نزلت قبل أن يصدوكم، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحا".<sup>3</sup>

**وقال ابن جرير الطبري (ت310هـ):** "والصواب من القول في ذلك عندي، أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قراءة الأمصار، صحيح معنى كل واحدة منهما".<sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ قَالُوا طَإِزِكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ دُكِرْتُمْ ﴾ يس: ١٩

قُرِئَتْ (أَنَّ ذَكَرْتُمْ) بكسر همزة (إن) فهي شرطية، وقُرِئَتْ بفتح الهمزة الثانية فهي مصدرية تعليلية.<sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ الزخرف: ٥

قُرِئَتْ (أَنَّ كُنْتُمْ) بفتح الهمزة فهي مصدرية تعليلية، وقُرِئَتْ بالكسر على معنى الاستقبال والشرط.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> إعراب القرآن للنحاس: ص222.

<sup>2</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج3ص437.

<sup>3</sup> البحر المحيط لأبي حيان: ج3ص437.

<sup>4</sup> جامع البيان للطبري: ج8ص50.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص353.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص368.

فالحجّة لمن فتح أنّه قدّر (أن) تقدير (إذ) مثل قوله تعالى ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ عبس: ٢ يريد إذ جاءه الأعمى، وقدّر الفعل بعده تقدير الفعل الماضي لفظاً ومعنى. والحجّة لمن كسر أنّه جعل (أن) هنا حرف شرط، وجعل الفعل بمعنى المستقبل، وحذف الجواب علماً بالمراد وقد سبق معنا ما يدل على جواز ذلك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الحجّة لابن خالويه: ص320.



## المطلب الثالث: أحرف عاملة مختلفة تحت أبواب نحوية متفرقة.

بين (من) الشرطية و(من) الموصولة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ البقرة: ٢٦٩  
قُرِّئَتْ (يُؤْتَ) بفتح التاء مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على (من)، وقرأ يعقوب (يؤت) بكسر التاء مبنيًا للفاعل وهو ضمير الجلالة.<sup>1</sup>  
وهو على أصله في الوقف على الياء، وذلك يقتضى أن تكون (من) عنده موصولة أي: والذي يؤتيه الله الحكمة، ولو كانت عنده شرطية كقراءة الجمهور لوقف بالحذف كما يقف على قوله

تعالى ﴿وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾ غافر: ٩ ونحوه.

وفي هذا الحرف مثال واضح لعلاقة النحو بمرسوم الخط.

بين لام الجرّ ولام الابتداء.

- وشاهده قوله تعالى ﴿لَمَّا﴾ آل عمران: ٨١

قرأ حمزة بكسر اللام على أنّها لام الجرّ، وقرأ الباقون بفتحها فهي لام الابتداء، و(ما) في الآية موصولة بمعنى الذي، وهي على وجه فتح اللام مبتدأ كما أجاب الخليل سيبويه، وخبره قوله تعالى ﴿

مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ آل عمران: ٨١، وقيل الخبر جملة ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ آل عمران: ٨١.<sup>2</sup>

بين (ما) الموصولة و(ما) المصدرية.

- وشاهده قوله تعالى ﴿فَنَبِّئْهُمْ حَفِظْتُ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ النساء: ٣٤

قُرِّئَ (الله) لفظ الجلالة بالرفع فاعلا بالفعل قبله، والمعنى بحفظ الله لهّن أي: توفيقه على أن تكون (ما) مصدرية، وقرأه أبو جعفر وحده بالنصب مفعولا به، والمعنى حافظات للغيب بالذي حفظ دين الله على أن تكون (ما) موصولة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص235. القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ط1، 1404هـ/1984م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. ج1ص515.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص241. الكتاب لسبويه: ج3ص107.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

بين حرف الاستثناء (إلا) وحرف الجرّ (إلى).

- وشاهده قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ﴾ التوبة: ١١٠

فُرِّتْ (إلا) بتشديد اللام فهو حرف استثناء، وفُرِّتْ بتخفيف اللام فهو حرف جرّ.<sup>1</sup>

بين لام التوكيد و(لا) النافية.

- وشاهده قوله تعالى ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ﴾ يونس: ١٦ ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ القيامة: ١

فُرِّتْ (لا) بحذف الألف بعد اللام فتصير لام توكيد فيهما.

وفُرِّتْ بإثبات الألف بعد اللام فتصير (لا) النافية فيهما.<sup>2</sup>

وجهت قراءة حذف الألف على أنّ اللام للتوكيد أو للقسم، وتُحذف معها نون التوكيد أحيانا،

وهو ما أجازه سيبويه.<sup>3</sup>

وفي هذا الحرف دليل على جواز حذف نون التوكيد في القسم وفي النفي.

الماضي لا يؤكد بنون التوكيد أبدا بخلاف الأمر فإنه يجوز توكيده، وأمّا المضارع فيجب توكيده إذا

كان جوابا لقسم غير مفصول من اللام مستقبلا مثبتا، ويجوز توكيده إذا كان مسبوقا ب(إن) المدغمة

في (ما)، أو بأداة طلب، ويدخل تحت الطلب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني

والنفي ب(لا)، و(ما) الزائدة، و(لم)، وأداة جزاء غير (إمّا) على قلة في هذا الباب، ومفهوم هذه

القاعدة التي ذكرها النحاة صحيح أي: أنّ المضارع يُمتنع توكيده في حالتين:

الأولى: إذا كان جوابا لقسم، ولم يستوف شروط وجوب التوكيد.

الثانية: إذا لم يُسبق بما يجعل توكيده جائزا.

والذي دلت عليه القراءتان جواز حذف نون التوكيد من الفعل المضارع؛ إذا سبق بقسم على

قراءة لام التوكيد؛ وفي النفي إذا سبق ب(لا) النافية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص282.

<sup>3</sup> الكتاب لسيبويه: ج3ص518.

<sup>4</sup> الحجة لأبي زرعة: ص735، 736. المشكل لمكي: ج2ص776.

## دخول لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب.

- وشاهده قوله تعالى ﴿فَإِذْ لَكَ فُلَيْقَرْحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ يونس: ٥٨  
 قُرِيءَ الفعلان بياء الغيب، وفيه جواز دخول لام الأمر على المضارع المبدوء بياء الغيب.  
 وقُرِيءَ بالتاء فيهما، وعلى ذلك فالفعل الأوَّل مَّا دخلت فيه لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء  
 الخطاب، وهو قليل.<sup>1</sup>

## بين (ما) الموصولة و(ما) الصفة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿لَمَّا﴾ هود: ١١١ ﴿لَمَّا جَمِيعٌ﴾ يس: ٣٢ ﴿لَمَّا مَتَّعٌ﴾ الزخرف: ٣٥  
 ﴿لَمَّا عَلَيْنَا﴾ الطارق: ٤

قُرِئَتْ بتشديد الميم في بعض السور، وقُرِئَتْ بتخفيف الميم في السور الأربع المذكورة.<sup>2</sup>

## فقراءة التشديد تُخْرَجُ على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوَّل: جعل البصريون (لما) المشددة بمعنى (إلا)،<sup>3</sup> ويُمكن الاستدلال على هذا بالقراءة  
 الشاذة (وإن كل إلا ليوفينهم).<sup>4</sup>

الوجه الثاني: جعل أصلها (وإن كل لمن ما) فأبدلت النون ميما فاجتمع ثلاث ميمات، فحذفوا  
 إحداهنَّ اختصاراً، وهو مذهب الكوفيين.<sup>5</sup>

الوجه الثالث: أن تكون (لما) هي الجازمة، وحذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في  
 قولهم: دخلت المدينة ولما أي: ولما أدخلها، والمعنى وإن كلاً لَمَّا ينقص من جزاء عمله.<sup>6</sup>

وعلى هذا الوجه يجوز حذف الفعل المجزوم بـ (لَمَّا)، سواء وقفت عليها أم وصلت بها بما بعدها.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص285. انظر: حجة القراءات لأبي زرعة: ص333.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص291.

<sup>3</sup> التصاريح لتفسير القرآن مما اشتبهت أسمائه وتصرفت معانيه، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، ت: هند شليبي، دط، 1979م، الشركة التونسية للتوزيع. ص143.

<sup>4</sup> وهي قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود والحسن بخلاف عنه والأعمش سليمان بن مهران وأبان بن تغلب والمطوعي. انظر: معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: ج4ص150.

<sup>5</sup> معاني القرآن للفراء: ج2ص376، 377.

<sup>6</sup> البحر المحيظ لأبي حيان: ج5ص267. أمالي ابن الحاجب: ص166.

## وقراءة التخفيف تُخَرِّج على أمرين: <sup>1</sup>

الوجه الأول: جعل البصريون (ما) صلة، والتقدير: وإن كلاً ليوفينهم، وإن كل نفس لما عليها حافظ.

الوجه الثاني: جعل الكوفيون (ما) صفة عن ذات الآدميين كما تقول: عندي لما خير منه أي:

عندي الذي خير منه، واستدلوا بالقراءة الشاذة (وإن كلا لماً) بتنوين (لماً) بمعنى جميعاً. <sup>2</sup>  
ويلزم على هذا الوجه أن تمال لأثماً على وزن فعلى ك (تترا)، ولم يملها أحد، ويلزم أن تُرسم بالياء، ولم تُرسم كذلك، فيضعف هذا الوجه.

بين حرف الجرِّ (من) والاسم الموصول (من).

- وشاهده قوله تعالى ﴿مِنْ تَحْنَاهَا﴾ مريم: ٢٤

قُرئ بكسر الميم وخفض التاء فهو حرف جرٍّ، وقُرئ بفتح الميم ونصب التاء فهو اسم موصول. <sup>3</sup>  
بين كسر لام الأمر وتسكينها.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعِ﴾ الحج: ١٥ ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ

وَلِيَطَّوْفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ الحج: ٢٩

قُرئت بكسر اللام فيهم على الأصل، وقُرئت بإسكانها على التخفيف. <sup>4</sup>

قال ابن جني (ت392هـ): "وأما قراءة أهل الكوفة (ثم ليقطع) فقبیح عندنا لأنَّ (ثمَّ) منفصلة

يُمكن الوقوف عليها، فلا تخلط بما بعده فتصير معه كالجزء الواحد". <sup>5</sup>

وهذا الضعف الذي حكاه ابن جني مردود، استناداً إلى القراءات المتواترة في ذلك، وعليه:

فلام الأمر تأتي متحركة مع (ثمَّ)، كما أنَّها تأتي ساكنة دون قبح.

بين لام الجرِّ ولام التعليل.

- وشاهده قوله تعالى ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ السجدة: ٢٤

قُرئ بكسر اللام وتخفيف الميم على أنَّها لام الجرِّ، وقُرئ بفتح اللام وتشديد الميم على أنَّها لام تعليل. <sup>6</sup>

<sup>1</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1 ص195، 196.

<sup>2</sup> وهي قراءة الزهري. انظر: معجم القراءات عبد اللطيف الخطيب: ج4 ص145.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص318.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص326. إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج2 ص73.

<sup>5</sup> الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج2 ص332.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص347. معاني القرآن للزجاج: ج4 ص210.

## بين (ما) الشرطية و(ما) الموصولة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ ﴾ الشورى: ٣٠

فُرِّتَتْ (فَبما كسبت) بالفاء الواقعة في جواب الشرط على أَنَّ (ما) شرطية.

وُفِّرَّتْ دون فاء على أَنَّ (ما) موصولة.<sup>1</sup>

**فالواو:** عاطفة، و(ما): شرطية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

ويجوز أن تكون (ما) موصولة في محل رفع مبتدأ كذلك، والفاء حينها داخلية في الخبر تشبيها

للموصول بالشرط.

**أصابكم:** فعل ماض مبني في محل جزم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر، و(كم) مفعول به.

**الفاء:** رابطة لجواب الشرط، وبما: جار ومجرور، و(ما) هنا موصولة.

**كسبت أيديكم:** فعل وفاعل، وهي جملة الصلة لا محل لها من الإعراب.<sup>2</sup>

جملة (أصاب من مصيبة) تحتل أمرين:

**الأمر الأول:** يجوز أن تكون صلة (ما) ولا محل لها من الإعراب.

وإثبات الفاء وحذفها يجوز على معنيين مختلفين، فإنَّ إثباتها يدل على أَنَّ الأمر الثاني وجب

بالأوَّل كقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالْتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ

عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ البقرة: ٢٧٤ فإثبات الفاء يدل على أَنَّ وجوب الأجر إنما هو من أجل الإنفاق،

فإذا حذفت الفاء جاز أن يكون الأمر الثاني وجب بالأوَّل، وجاز أن يكون لغيره.

**الأمر الثاني:** يجوز أن تكون في موضع جزم فعل الشرط.

فمن قدره شرطا لم يجوز حذف الفاء من جواب الشرط على قول سيبويه، وأجازه البغداديون

واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ الأنعام: ١٢١.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص367.

<sup>2</sup> الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ط1، 1413هـ/1993م، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج10ص400.

<sup>3</sup> الحجة للفراسي: ج6ص129.

وعلى ما جاء من قول الشاعر:<sup>1</sup>

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا... وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ.

ووجه الشاهد: أَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ مَحذُوفَةٌ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ ضَرْوْرَةٌ أَيْ: فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا.

فمن قرأ بالفاء فهي الواقعة في جواب الشرط على أَنَّ (ما) شرطية، ومن قرأ دون فاء على أَنَّ (ما) موصولة، ويتقرر لنا كذلك على أحد المعاني: جواز حذف الفاء من جواب الشرط.<sup>2</sup>

قال السيوطي (ت911هـ): " ويدل على أَنَّ (مَا) مَوْصُولَةٌ سُقُوطُ الْفَاءِ " .<sup>3</sup>

وفيه جواز حذف الفاء من جواب الشرط وقد سبق هذا في باب النواصب والجوازم.

## دخول الألف واللام على المعرفة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿بِالْفَدْوَى﴾ الأنعام: ٥٢ و﴿بِالْفَدْوَى﴾ الكهف: ٢٨

قرأ ابن عامر (بالغدوة) فيهما بضم الغين وإسكان الدال و(واو) بعدها.

وقرأ الباقر بفتح الغين والدال وألف بعدها في الموضعين.<sup>4</sup>

وجهت قراءة ابن عامر على أَنَّهُ قَدْ أُدْخِلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى غَدْوَةٍ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَفْعَلُ

ذَلِكَ إِذَا وُجِدَتْ فِيمَا جَاوَرَهَا؛ لِيَزْدُوجَ الْكَلَامَ، وَقَدْ وَجِدَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمَعْيَى﴾ الأنعام: ٥٢

وعليه جاء قول الشاعر:<sup>5</sup>

رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا... شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخُلَافَةِ كَاهِلُهُ.

فلقد أدخلت على (يزيد) لوجودها في (الوليد) فالنكتة في ذلك الإتيان.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> البيت من البسيط وقائله كعب بن مالك. انظر: ديوان كعب بن مالك، ت: سامي مكّي العاني، ط1، 1386هـ/1966م، مطبعة المعارف، بغداد. ص288. وينسب إلى حسان بن ثابت وإلى عبد الرحمان بن حسان. انظر: خزنة الأدب: ج3ص250. وهو في الكتاب لسيبويه: ج3ص65.

<sup>2</sup> البيان في غريب إعراب القرآن لان الأنباري: ج2ص349.

<sup>3</sup> همع الهوامع للسيوطي: ج1ص404.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

<sup>5</sup> البيت من الطويل وقائله ابن ميادة. انظر: ديوان ابن ميادة (شعر ابن ميادة)، ت: د. حنا جميل حداد، 1402هـ/1987م. مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق. ص192.

<sup>6</sup> شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، 1422هـ/2001م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج1ص135.

فالقراءة تدل على قواعد نحوية: <sup>1</sup>

**الأول:** صرف مالا ينصرف إذا دخلته (أل) ولو كانت زائدة.

**الثاني:** تزد الألف واللام في العلم لزوما أو اضطرارا.

**الثالث:** دخول (أل) للمح الصفة في العلم المنقول من الوصف.

قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>2</sup>

وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ... وَالْآنَ وَاللَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ.

وَلَا ضِطْرَارَ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ... كَذَا: وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ.

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَحَالًا... لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا.

**الرابع:** العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز تعريفه باللام أصالة بدليل قراءة ابن عامر، وليس معنى أنه يزول تعريف العلمية بأن يُنكر أو لا، ثم يُعرّف باللام ثانيا، كما زعم ابن جني (ت392هـ) فهو يرى أن قولك: جاءني الزيدان ليس تثنية (زيد) هذا العلم المعروف، وذلك أن المعرفة لا يصح تثنيتهما، فلا تصح إلا في النكرات، فلم تكن زيدا حتى سلبت تعريفه فجرى مجرى رجل و فرس، وحينئذ لم يستنكر دخول لام المعرفة. <sup>3</sup>

تشديد نون مثنى الاسم الموصول واسم الإشارة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ وَالَّذَانِ ﴾ النساء: ١٦ و﴿ هَذَانِ ﴾ طه: ٦٣ و﴿ هَتَيْنِ ﴾ القصص: ٢٧

و﴿ فَذَانِكَ ﴾ القصص: ٣٢ و﴿ الَّذِينَ ﴾ فصلت: ٢٩

فُرِئَتْ هذه الكلمات بتشديد النون وتخفيفها. <sup>4</sup>

فمن شدد جعل النون عوض عن الياء التي كانت في الذي، ومن حذفها فعلى التخفيف، والعرب لهم أن يحذفوا ويُعوضوا إتماما للكلمة، ولهم أن يحذفوا ولا يعوضوا لأجل التخفيف.

<sup>1</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: ج1ص90.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب المعرف بأداة التعريف، ع107، 108، 109].

<sup>3</sup> سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ط1، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج2ص120.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص248.

الفرق بين نون المثني ونون الملحقات به:

الفرق الأول: نون الملحقات ثابتة في كلِّ الأحوال ولا تسقط بالإضافة كما تسقط نون المثني، وذلك كون هذه الملحقات لا تقبل الإضافة.

الفرق الثاني: نون الملحقات كأسماء الإشارة وأسماء الموصول إنما هي عوض عن حرف أصلي وهو الياء، وأما نون المثني فهي عوض عن التنوين الذي هو زائد وعارض.<sup>1</sup>

الفرق الثالث: جاءت قراءة التشديد كشاهدٍ لهذه الفروق مضيئة فارقا آخر، وهو جواز تشديد نون مثني الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وهي من الملحقات بالمثني.

قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>2</sup>

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي، الْأُنْتَى الَّتِي... وَالْيَا إِذَا مَا تُثْنِيَا لَا تَنْبُتِ.

بَلْ مَا تَلِيهِ أُولِهِ الْعَلَامَةُ... وَالْتُونُ إِنْ تُشَدِّدْ فَلَا مَلَامَةَ.

وَالْتُونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا... أَيْضًا، وَتَعْوِيضُ بِذَاكَ فُصِّدَا.

حذف العائد المنصوب من جملة الصلة.

ذكر النحويون أنَّ حذف العائد المنصوب من جملة الصلة يجوز؛ إن كان متصلًا وناصبه فعل تام أو وصف، وألاً يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة، قال ابن مالك في الخلاصة:<sup>3</sup>

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِيُوصَلَ مُكْمِلٍ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي.

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ... بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبُ.

وقد اجتمع الذكر والحذف على التخفيف في الآية الواحدة في قراءتين متواترتين ليدل على جواز ذلك بالشروط المذكورة وهما:

– قوله تعالى ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ يس: ٣٥

فُرِّتَتْ (عملته) بالهاء وهي عائد الموصول، وفُرِّتَتْ دون الهاء لأنَّ الأمرين جائز.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حجة القراءات لأبي زرعة: ص 193، 194.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الموصولات، ع 88، 89، 90].

<sup>3</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الموصول، ع 102، 103].

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج 2 ص 353.



- وقوله تعالى ﴿ **وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ** ﴾ الزخرف: ٧١  
 قُرِّتْ (ما تشتهيه) بزيادة هاء ضمير مذكر بعد الياء، وكذلك رُسم في المصاحف المدنية والشامية،  
 وقُرِّتْ بحذف الهاء، وكذلك رُسم في مصاحف مكة والعراق.<sup>1</sup>  
 الإعراب: (ما) بمعنى الذي مرفوعة بالابتداء و(تشتهي) صلة (ما) والهاء عائد على (ما)، وهو  
 مفعول (تشتهي).<sup>2</sup>  
 وفي قراءة الحذف<sup>3</sup> لم ترسم الهاء إمّا اختصاراً وإمّا إشارة للقراءة الأخرى، وعليه يظهر أثر تباين  
 الرسم العثماني في جواز حذف العائد المنصوب من جملة الصلة.  
 ومثل هذا ما جاء في قول الشاعر:<sup>4</sup>  
 دَرِينِي إِمَّا حَطَّيِي وَصَوِّيِي... عَلَيِّي وَإِنَّمَا أَنْفَقْتُ مَالُ.  
 أي: إنَّ الذي أنفقته مالٌ لا عرض، وهو أولى من تقديره: مالي؛ لأنَّ فيه إقواء وهو عيب.  
 بين حرف الجرِّ وصيغة المبالغة.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ **قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ** ﴾ الحجر: ٤١  
 قُرِّتْ (عليّ) بصيغة حرف الجرِّ ومجروره وهو ياء المتكلم، وقراه يعقوب وحده (عليّ) منونا  
 بالرفع، وهو صيغة مبالغة من العلو.<sup>5</sup>

بين زيادة حرف ونقصانه أو إبداله بحرف آخر مع بيان أثر ذلك في الإعراب.

- وشاهده قوله تعالى ﴿ **عَلِيمٌ** ﴾ (١١٥) وَقَالُوا ﴾ البقرة: ١١٥ - ١١٦

قُرِّتْ بغير واو بعد عليم، وقُرِّتْ بالواو.<sup>6</sup>

وحذف الواو يجوز على وجهين:

الوجه الأوّل: أن تكون الجملة استئنافية مقطوعة عمّا قبلها.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص370.

<sup>2</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج2 ص303.

<sup>3</sup> المنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الداني، ت: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. ج1 ص111-113.

<sup>4</sup> البيت من الوافر وقائله أوس بن غلفاء التميمي الجاهلي. انظر: (المقاصد النحوية للعبيني: ج4 ص1726).

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص301.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2 ص220.

**الوجه الثاني:** التباس الجملة الثانية بما قبلها معنىً، وذلك أنّ (الذين قالوا اتخذ الله ولداً) من جملة المانعين لمساجد الله أن يُذكر فيها اسمه ومثله قوله تعالى ﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلِمَةً رَّجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلِمَةً﴾ الكهف: ٢٢، فحذف الواو بين خمسة وسادسهم وذكرها بين سبعة وثامنهم، وكلا الأمرين حسن؛ للملابسة التي بين الجملتين.<sup>1</sup>

وفيه: التباس إحدى الجملتين بالأخرى وارتباطهما معنىً، يُغني عن الإتيان بحرف العطف.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَوَصَّى﴾ البقرة: ١٣٢

قُرِئَتْ (وأوصى) بهمزة مفتوحة، صورتها ألف بين الواوين مع تخفيف الصاد.

وقُرِئَتْ بتشديد الصاد من غير همزة بين الواوين، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>2</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ آل عمران: ١٣٣

قُرِئَتْ (وسارعوا) بإثبات الواو، وقُرِئَتْ (سارعوا) بلا واو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>3</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ آل عمران: ١٨٤

قُرِئَتْ (وبالزبر) بزيادة باء بعد الواو وحذفها، وقُرِئَتْ (وبالكتاب) بإثبات الباء وحذفها.

وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>4</sup>

ويؤخذ منه جواز حذف حرف الجزر استغناءً بالعطف، وجواز ذكره وتكراره.

- ومنه قوله تعالى ﴿وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ﴾ الأنعام: ٣٢

قُرِئَتْ (ولدار) بلام واحدة وتخفيف الدال و(الآخرة) بخفض التاء على الإضافة، وكذلك هي في

مصاحف أهل الشام، وقُرِئَتْ بلامين مع تشديد الدال للإدغام، ورفع (الآخرة) على النعت وكذا

رُسم في مصاحفهم.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الحجة للفارسي: ج2ص202، 203.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص223.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص245.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ ﴾ المائدة: ٥٣
- قُرِئَتْ (ويقول) بإثبات الواو، وقُرِئَتْ (يقول) بغير واو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه، كما قُرِئَ برفع اللام ونصبها.<sup>1</sup>
- يجوز في الفعل بعد الواو الرفع على الاستثناف، أو نسقه على ما قبله.
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ الأعراف: ٤٣
- قرأ ابن عامر بغير واو قبل (ما)، وقرأ الباقون بالواو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>2</sup>
- ومنه في ﴿ قَالَ الْمَلَأُ ﴾ الأعراف: ٧٥
- قُرِئَتْ بزيادة واو قبل (قال)، وقُرِئَتْ بغير واو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>3</sup>
- وفيه إذا اتصلت جملتان لفظاً والتبستا معنى جاز الاستغناء عن حرف العطف.
- ومنه قوله تعالى ﴿ تَجْرِي تَحْتَهَا ﴾ التوبة: ١٠٠ وهو الموضع الأخير.
- قُرِئَتْ بزيادة كلمة (من) وخفض تاء (تحتها).
- وقُرِئَتْ بحذف لفظ (من) وفتح التاء، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>4</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا ﴾ التوبة: ١٠٧
- قُرِئَتْ (والذين) بالواو معطوفاً على ما قبله، وقُرِئَتْ بغير واو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>5</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ حَشَّ لِلَّهِ ﴾ يوسف: ٣١ ﴿ حَشَّ لِلَّهِ ﴾ يوسف: ٥١
- قُرِئَتْ بألف بعد الشين لفظاً في حال الوصل، وقُرِئَتْ بحذفها.<sup>6</sup>
- واتفقوا على الحذف وفقاً تبعاً لرسم المصحف.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254، 255.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص270.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص280.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295.

وفيه جواز حذف لام الكلمة من الفعل الماضي كما تُحذف من الفعل المضارع مثل (ترى) في قولهم: أصاب الناس جهداً ولو تر أهل مكة، ومثله قوله تعالى ﴿أَنْ رَّأَاهُ﴾ العلق: ٧. <sup>1</sup>  
 وفيه أنّ (حاشَ) فعل ماضٍ وفاعله مستتر، ووجه ذلك أنّ (لله) لفظ الجلالة مجرور باللام متعلقان بالفعل (حاش)، قال ابن مالك في الخلاصة: <sup>2</sup>  
 وَكَحَلَا حَاشًا وَلَا تَصَحَّبُ مَا... وَقِيلَ حَاشَ وَحَشًا فَاحْفَظْهُمَا.

- ومنه قوله تعالى ﴿رُبِمَا﴾ الحجر: ٢  
 قُرِئَتْ بتخفيف الباء، وقُرِئَتْ بتشديدها. <sup>3</sup>  
 - ومنه قوله تعالى ﴿خَيْرًا مِنْهَا﴾ الكهف: ٣٦  
 قُرِئَتْ (منهما) بميم بعد الهاء على الشنية، وقُرِئَتْ بحذف الميم على الإفراد، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه. <sup>4</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ الكهف: ٣٨  
 قُرِئَتْ (لكنّا) بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقُرِئَتْ بغير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف تبعاً للرسم. <sup>5</sup>

- ومنه قوله تعالى ﴿أَوْلَمِيرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الأنبياء: ٣٠  
 قُرِئَتْ (ألم) بغير واو، وقُرِئَتْ بالواو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه. <sup>6</sup>  
 - ومنه قوله تعالى ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْغَرِيزِ﴾ الشعراء: ٢١٧  
 قُرِئَتْ (فتوكل) بالفاء، وقُرِئَتْ بالواو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه. <sup>7</sup>

<sup>1</sup> انظر: الكشف لمكي: ج2ص383. وذكر علا مفاهاً أنّ من أسباب الطعن في القراءات هو استعمال القياس بطريقة خاطئة.

<sup>2</sup> الألفية في النحو لابن مالك: [باب الاستثناء، ع331].

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص301.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>5</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص311.

<sup>6</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص323.

<sup>7</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص337.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَالَ مُوسَى ﴾ القصص: ٣٧  
قُرِّئَتْ بغير واو قبل (قال) وقُرِّئَتْ بالواو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>1</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ غافر: ٢١  
قُرِّئَتْ (منكم) بالكاف، وقُرِّئَتْ بالهاء، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>2</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ أَوْ أَنْ ﴾ غافر: ٢٦  
قُرِّئَتْ (أو أن) بزيادة همزة مفتوحة قبل الواو وإسكان الواو.  
وقُرِّئَتْ بغير ألف وفتح الواو، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>3</sup>
- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ الحديد: ٢٤  
قُرِّئَتْ (فإنَّ الله هو الغني) بضمير الفصل، وقُرِّئَ بإسقاط الضمير، وكلُّ قرأ بما رُسم في مصحفه.<sup>4</sup>  
فمن أسقط لفظ (هو) فله أن يجعل (الغني) هو خبر (إن)، و(الحميد) صفة أو خبر ثان، ومن أثبتته  
فله في النحو وجهان:
- الوجه الأول:** أن يجعله ضميراً زائداً لا محل له من الإعراب، ويُكْمِلُ الإعراب كما لو لم يكن الضمير  
موجداً أصلاً، ويترجح هذا الإعراب بقراءة الحذف.
- وفيه: يدلُّ ضمير الفصل على أنَّ الاسم الذي بعده خبر لما قبله من مبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وليس  
صفة ولا بدلاً ولا غيرهما من الفضلات، وهذا وجه تسميته بضمير الفصل، وبعض النحويين يسميه عماداً؛  
لأنَّه يُعتمد عليه في بيان أنَّ الثاني خبر لا صفة، وعليه فإنَّ الاسم الذي قبله مستغنٍ عنه لا عن الخبر  
الذي بعده، وهذا الاستغناء هو من الناحية الإعرابية فقط؛ وإلَّا فهو يؤدي في الكلام معنى والتوكيد  
والاختصاص.<sup>5</sup>
- الوجه الثاني:** أن يجعله مبتدأ و(الغني) خبره، والجملة الاسمية هي خبر (إنَّ)، ومما يساعد على ذلك  
وقوعه بين معرفتين الثاني منهما مرفوع، ومثله قوله تعالى ﴿ إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ الكوثر: ٣  
و﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾ النجم: ٤٩.

<sup>1</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص341.

<sup>2</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص365.

<sup>3</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص365.

<sup>4</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص384.

<sup>5</sup> الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ج4ص1274.

وفيه أنّ ضمير الفصل (العماد) إذا وقع بين معرفتين الثاني منهما مرفوعٌ أعرب، فيوافق ضمير الشأن (القصة) من هذه الناحية.

وفي اختلاف المعربين نلاحظ أنّ هناك تقارضا بين وقوع الخبر مفردا - مع جواز تعدده - أو جملة؛ ولا شك أنّ هذا أثر واضح لتباين الرسم العثماني على النحو العربي، وفيه جواز حذف ضمير الفصل، فإذا ذكر لا بُدَّ من مطابقته لما قبله في الإفراد والتذكير تَكْلُماً وخطاباً وغيبةً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج2ص352. شرح الكافية الشافية لابن مالك: ج1ص97-101.

خاتمة البحث:

الحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على من كان للنبيين خاتماً وخاتماً:  
بعد هذه الجولة القرآنية التي قضيتها في رحاب القراءات العشر الكبرى؛ وجمع ما جادت به قرائح العلماء في توجيهها وإعرابها وحل مشكلاتها، وتتبع ما أثارته من قضايا نحوية، استدلالاً وتقييداً، ومناقشة وتحليلاً؛ نلتُ بها نتائج علمية لطالما كانت غائبة عني، وربما عن كثير من الباحثين، وأجابت عن إشكالاتٍ كثيراً ما طرحت؛ واستجابةً للمنهج العلمي الأكاديمي سأسوقها نائراً إيّاها على حسب ما أوردتُ من إشكالياتٍ وتساؤلاتٍ في مقدمة البحث:

1. يُمكن للأحرف المختلف فيها بين القراءات العشر أن تكون حاضرة في كثير من أبواب الدرس النحوي؛ استشهاداً وتمثيلاً وتأصيلاً، وقد برهنت على هذا منطقياً بسرّها وتقسيمها عملياً كالاتي:  
- جمعت جميع الفرشيات المختلف فيها بين القراء العشرة، ثم استغنيت عن القسم الذي لا أثر له في النحو؛ لعدم علاقته ببحثي، وبلغ القسم المختلف فيه نحوياً خمس مائة وسبعين موضعاً، وهذا بعد إفراغ الجهد في استقراءها.

- قسمت هذه الحروف المختلف فيها نحوياً بطريقة عقلية منطقية، وذلك بتوزيعها على الأبواب النحوية على شكل عناوين يجمعها التباين، سواء في الكلمات المعمولة لغيرها، أم العاملة في غيرها.  
- لم أقتصر على نماذج وأمثلة لكل تقارضٍ من أنواع الاختلاف؛ بل ذكرتها جميعاً في بابها المناسب لها، فصار الباب النحوي غنياً بأمثلة كثيرة، يُمكن للدارس أن يستشف منها مدى خدمة القراءات للنحو، وفي الوقت نفسه يقف على توجيه وإعراب كل حرف منها، فهذه عملية متبادلة، سعت من خلالها ربط خلاف القراءات بالنحو، وهي أحسن طريقة لمعرفة وجه القراءات، لأنه يأخذها ضمن بابها النحوي، بعكس ما في كتب التوجيه، إذ يُؤخذ كل توجيه مبتوراً عن أصل قاعدته النحوية، ممّا يُشتت الذهن ويُخلط الأمور، ولا شك أنه أمر يعاني منه كثير من المشتغلين بالقراءات حديثاً.

ومن خلال هذه الخطوات تجلّى عملياً إمكانيّة حضور القراءات في الدرس النحوي، كما جعلتها مرتبة على حسب ترتيب المصحف ما أمكنني ذلك تحت كل فرعٍ نحويّ، فمن أرادها للتمثيل والاستشهاد، فما عليه إلا أن يختار الباب النحوي ليجد القراءات ماثلة بين يديه، فإن عزب عنه فهم توجيه قراءة ما، لم يكن عليه إلا مطالعة موضعها في هذا الباب، ثم الرجوع إلى أصل الباب وفهمه، ومن ثمّ سيتضح له وجه تلك القراءة.



2. بلغ عدد القواعد المستنبطة من اختلاف القراءات المتواترة أربع مئة قاعدة، مع شيء يسير من التداخل، وهي متنوعة؛ منها ما فيه تثبيت لقواعد نحوية معروفة، ومنها ما فيه توسيع لبعضها، ومنها ما فيه إنشاء أو تقييد أو...؛ وقد ذكرتها في فهرس خاص ليتسنى للباحثين الاطلاع عليها.

3. ومن نتائج البحث أيضا، أن هذا الجمع والتحليل والتبويب الذي قُمت به لخلاف القراء يخدم النحو القرآني؛ بطريقة استقرائية مميّزة، على خلاف ما اشتهر في هذا النوع من الدراسات من تَعَلُّبِ ظاهرة التكرار للشواهد القرآنية؛ فلا يبرح أحدهم أن يأتي بمثال آخر لها من القرآن، فضلا أن يأتي به من القراءات المتواترة، وبحثي هذا قد جمع واستقرأ جميع الشواهد الخاصة بخلاف القراء العشرة التي تخدم النحو القرآني.

4. وقفت في بحثي هذا على مدى استفادة النُّحاة من القراءات، وتوظيفهم لها في خدمة القواعد النحوية؛ خلافا لما ما أثاره بعض الغيورين على القراءات في قضية موقف النحويين منها؛ بتصويرهم معركة وهمية بين النُّحاة والقراء، ليس لها أساس من الصحة إطلاقا وعموما، وأنه لا يتوجه إليهم النقد بسهولة، وأن غايتهم كانت من النبيل بمكان، فقد ظهر من خلال البحث أن قسطا كبيرا من الأحكام النحوية قد احتجوا لها بالقراءات، وبين البحث مدى استفادة النحويين للقراءات، ومدى علمهم بها ووقوفهم عند سنيته.

وهذا الموقف وهو الطعن في القراءات كان في أحرف، ثم هو لا يمثل النُّحاة جميعا، بل هم قلة، ثم هؤلاء القلة قد استماتوا في الدفاع عن قراءات أخرى، فغلوهم في عرض وتصوير العلاقة بين النُّحاة والقراء كأنها معركة عدائية تكلف في تهويل الحقائق، والأصل أن يُبنى البحث العلمي على الإنصاف، والألّا يطلق الحكم بالتعميم على مدرسة ما أو إمام ما، بل علينا دراسة كلِّ حالٍ على حدة.

5. ومن نتائج البحث استجلاء السبب الحقيقي وراء الموقف السلي لبعض النحويين من بعض القراءات، فقد ظهر لي أن السبب لا يرجع إلى عدم احترام النحويين للنص القرآني، ولا إلى كلِّ ما يذكره الدارسون من أنهم نسوا ما أصلوه، أو انسياقهم للعصبية المذهبية، أو أن كلَّ قارئ قد قرأ بخصوصيات لغة قومه وما جرت عليه ألسنتهم، فالقوة والضعف حينئذ في لغة أولئك الأقوام، لا في القرآن الكريم، فكلُّ هذه الأقوال وغيرها مجانبة للصواب.

بل إنَّ الطعن في القراءات القرآنية يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

- عدم استقراءهم التام للشواهد الأصيلة من شعر ونثر، فضلا عن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة.

- عدم استعمال واستغلال القياس بشكل صحيح، فهو أصل يعمل على إزالة مشكلات النَّحو، ويُدمج كلَّ مسموعٍ إذا ما حسن توظيفه.

- عدم اتضاح المعنى، حيث يُوهم ظاهر القراءة معنى غير صحيح، وبناء منهم على هذا المعنى غير المراد يُطعن في هذه القراءات، ومن ثمَّ يُرفض ما دلت عليه من قواعد نحوية.

وعليه فإنَّ عدم الاستقراء التام لكلام العرب شعرا ونثرا، وعدم القياس الصحيح، بالإضافة إلى المعنى الظاهر غير المراد، هي الأسباب الرئيسة للطعن في القراءات المتواترة، ومن ثمَّ رفض ما دلت عليه من قواعد نحوية.

6. القرينة اللفظية - الحركات الإعرابية - حلة لفظية تساعد على الإدراج والسرعة في الكلام، وتنبئ عن استيعاب المعاني المحتملة، أو تمييز المعاني المتكافئة في اللفظ، غير أنَّها لا تُحكِّم في إعراب ما تعددت وجوه قراءته استقلالاً، بل لا بُدَّ لها من تضافر مع القرينة المعنوية في الكشف عن معاني آيات القرآن الكريم؛ وبهذا يتقرر اعتبار الإعراب والتفسير علمين متدخلين، فالإعراب السديد يؤدي إلى نظرة صحيحة في تفسير الآيات القرآنية، والنظرة الصحيحة في التفسير تؤدي إلى إعراب صحيح، فالعلاقة إذا تبادلية لا يُمكن فصلها، فالإعراب مرآة المعنى.

7. وقفت على حقيقة علمية حول تعليل وجوه القراءات، وهي أنَّ كثيرا منها نشأت تعزيرا للأصل النَّحوي، والمحافظة عليه من الشواهد القرآنية التي تحرمه، فكلمة الاحتجاج والتعليل التي يكثر استعمالها في التوجيه النَّحوي للقراءات، وُظفت على هدم الشاهد القرآني الفصيح، للمحافظة على الأصل النَّحوي في زعمهم، حيث جاءوا بافتراضات وتخمينات وتفسيرات كانت سببا مباشرا في ظهور منهج باطل سموه تجديد النَّحو وتيسيره، يعمل على إلغاء الإعراب، وهدم قواعد النَّحو الأصيلة.

لذا وجب علينا أن نسعى جاهدين لإعادة النظر في كيفية دراسة علم معاني القراءات، وذلك باستبعاد التوجيهات التي لا نطمئن إلى صحتها، كونها مبنية على الاحتمال دون الاستعمال، فلا يُسوّغها إلاَّ إمكان الوجود في حدود المنطق، والاقتصار على أيسر الوجوه في القراءات وألطفها في التعليل معتمدين في ذلك على القرآن الكريم بقراءاته المتواترة في صياغة القواعد النَّحوية؛ وكذا إلغاء التعليلات العليلية التي تقوم على التخيل الذهني - إن صح التعبير -، وخاصة غير المطردة منها.

هذا ما وقفت عليه من نتائج خلال هذا البحث، امتثالاً لمنهج الاستقراء والتحليل والاستدلال، قصد الوصول للهدف بأقرب طريق وأيسره، كما أرجو أن يكون لها محل قبول عند الباحثين وطلاب العلم، وأن يكون لها أحسن الأثر في الدراسات القرآنية، ولا أزعج أن ما قررته من قواعد يقينية لا يجوز الخلاف فيها بحال، بل لست أشك أنّ منها ما سيكون محل نقاش، وأخذ وردّ في إطار البحث العلمي المتجرّد؛ وعندها سيكون لي فضل في إثارتها وطرحها للنقاش؛ والله أعلم وهو الموفق لكلّ خير.

وقبل الختام يطيب لي أن أقترح بعض التوصيات المهمة:

- العمل على إنشاء معجم مفصّل لإعراب القراءات المتواترة، يجمع أوجهها المحتملة وربط كلّ وجه نحويٍّ بمعناه، وقائله ومصدره، ليكون البستان المثمر لدراسة النّحو العربي عموماً، والنّحو القرآني خصوصاً.
- العمل على إنشاء موسوعة علمية خاصة ب: علم توجيه القراءات القرآنية، وذلك بوضع قواعد وأسس منضبطة، يحدد فيها المنهج الذي يخدم علم القراءات القرآنية؛ ولا يكون ذلك إلاّ بعمل جدّ يقوم على استقراء كتب التوجيه والتفسير والنّحو؛ ليكون أقرب وأدخل في الحقائق العلمية الثابتة.

هذا ما أفدته من بحثي الذي عشت معه أكثر من ست سنوات؛ فأمل أن أكون قد وفيت بعض ما أوجبه عليّ البحث العلمي، فإن وُجد منّي تقصير - وهو لا شك موجود - فإني آمل من الله أولاً وآخراً العفو والغفران، ومن المطالع التماس الأعدار وحسن الظنون، ولو ساعدني البيان لقلت كما قال الشاطبي عليه الرحمة والرضوان:

أخي أيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ ... يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَالًا  
وَوَظَنَ بِهِ خَيْرًا وَسَامِعَ نَسِيجَهُ ... بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا  
وَسَلَّمَ لِإِحْدَى الْحُسْنَيْنِ إِصَابَةً ... وَالْأُخْرَى اجْتِهَادًا رَامَ صَوْبًا فَأَمْحَلًا  
وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرِكْهُ بِفَضْلَةٍ ... مِنَ الْحِلْمِ وَلِيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا

وشتان بين عمله وعملي، وعلمه وعلمي، ولكي أنفقت أحسن الأوقات وأعزّها، ولم أدخر من الجهد إلاّ ما فاق طاقتي، ومن الوقت إلاّ ما خرج لضرورات الحياة.

وأخيراً فإني أحمد الله أن سجلت نفسي في قائمة خدام كتاب الله المدافعين عن القرآن بقراءاته

المتواترة؛ ولله الحمد في الأولى والآخرة.

## الفهارس العامة:

فهرس الكلمات والآيات القرآنية.

فهرس القراءات الشاذة.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس القواعد النحوية.

فهرس الشواهد الشعرية.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

الآية/السورة/رقمها=الصفحات.

### سورة الفاتحة:

﴿ تَلِيكَ ﴾ الفاتحة: ٤ = ب/39/332

### سورة البقرة:

﴿ قِيلَ ﴾ البقرة: ١١/١٣=39

﴿ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ ﴾ البقرة: ١٧=313

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٨=225

﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ البقرة: ٢٨ = 40/299

﴿ لِلْمَلٰئِكَةِ أَسْجُدُوا ﴾ البقرة: ٣٤، الأعراف: ١١،

الإسراء: ٦١، الكهف: ٥٠، طه: ١١٦ = 40/188

﴿ فَلَمَّعَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ ﴾ البقرة: ٣٧=40/154

﴿ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ البقرة: ٣٨ = 40/384

﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ ﴾ البقرة: ٤٨ = 41/314

﴿ وَعَدْنَا مُوسَى ﴾ البقرة: ٥١ والأعراف: ١٤٢ = 41

﴿ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَأَقْبَلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ ﴾

البقرة: ٥٤ = ب/41/244

﴿ نَنزِلُكُمْ ﴾ البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١ = 41

319/287/164/

﴿ يَا مُرْكُومَ ﴾ البقرة: ٦٧ = ب/41/245

﴿ إِلَّا أَمَانِي ﴾ البقرة: ٧٨ = 41/246

﴿ خَطِيئَتُهُمْ ﴾ البقرة: ٨١ = 42

﴿ حُسْنًا ﴾ البقرة: ٨٣ = 42/343

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هُنَّ لَأَنْ تَقْتُلُوهُنَّ ﴾ البقرة: ٨٥ = 221

﴿ يُنَزَّلُ ﴾ البقرة: ٩٠ = 42/275

﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ ﴾ البقرة: ١٠٢ = 42/382

﴿ أَمَانِيَهُمْ ﴾ البقرة: ١١١ = 246

﴿ عَلَيْهِ وَقَالُوا ﴾ البقرة: ١١٥، ١١٦ = ب/43/417

﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ البقرة: ١١٧، آل عمران: ٤٧، النحل:

٤٠، مريم: ٣٥، يس: ٨٢، غافر: ٦٨ = 43/391

﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ البقرة: ١١٩ = 43/294/400

﴿ وَإِذْ أُنزِلَتْ لِإِبْرٰهِيْمَ رُبُّهُ ﴾ البقرة: ١٢٤ = 154/155

﴿ وَأَخَذُوا مِنْ مَقَامٍ ﴾ البقرة: ١٢٥ = 43/252

﴿ وَأَرِنَا ﴾ البقرة: ١٢٨ = 43

﴿ وَوَصَّيْنَا ﴾ البقرة: ١٣٢ = 44/417

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ البقرة: ١٤٣ = 396

﴿ لِنَلَّأ يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾ البقرة: ١٥٠ = 397

﴿ تَطْلُوْعَ ﴾ البقرة: ١٥٨، البقرة: ١٨٤ = 44/249

﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ البقرة: ١٦٥ = 44/359

﴿ لَيْسَ الْبِرَّ ﴾ البقرة: ١٧٧ = 45/268

﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ ﴾ البقرة: ١٧٧ = 43

﴿ مُؤِصٍ ﴾ البقرة: ١٨٢ = 44

﴿ فَذِيَّةٌ طَعَامٌ ﴾ البقرة: ١٨٤ = 45

﴿ وَمُسْكِينٍ ﴾ البقرة: ١٨٤ = 45/354

﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ البقرة: ١٨٥ = 45

﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ ﴾ البقرة: ١٨٩ = 43

﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا ﴾ البقرة: ١٨٩ = 43/269

﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾، ﴿ حَتَّىٰ يَقْتُلُوَكُمْ ﴾، ﴿ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ ﴾

البقرة: ١٩١ = 45

﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ البقرة: ١٩٥ = 277/278

﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا سُوفَ وَلَا جِدَالَ ﴾ البقرة: ١٩٧

= 41/385/384

﴿ وَالْمَلٰئِكَةُ وَفِي الْأَمْرِ ﴾ البقرة: ٢١٠ = 45/194

﴿ تَرْجِعُ الْأُمُورُ ﴾ البقرة: ٢١٠، آل عمران: ١٠٩ = 39

- ﴿يَحْكُمُ﴾ البقرة: ٢١٣، آل عمران: ٢٣، النور: ٤٨،  
النور: ٥١= 299/ 46
- ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ البقرة: ٢٨١=40
- ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ البقرة: ٢٨٢= 401/ 240
- ﴿أَنْ تَفْضَلَ﴾ البقرة: ٢٨٢= 408/49
- ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ البقرة: ٢٨٢= 408/275/ 49
- ﴿تَجَرَّةَ حَاضِرَةٍ﴾ البقرة: ٢٨٢=269/ 49
- ﴿فَرِهْنٌ﴾ البقرة: ٢٨٣= 49
- ﴿وَإِنْ تُبَدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفَوُهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ﴾
- ﴿اللَّهُ﴾ البقرة: ٢٨٤= 398/250
- ﴿فَيَعْرِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ﴾ البقرة: ٢٨٤= 49
- ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾ البقرة: ٢٨٥= 256/50
- سورة آل عمران:**
- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ آل عمران: ١٨=359
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ آل عمران: ١٩= 360/ 50
- ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ﴾ آل عمران: ٢١= 50
- ﴿مَلَكَ الْمَلِكِ﴾ آل عمران: ٢٦= ب
- ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ آل عمران: ٣٥=313
- ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ آل عمران: ٣٦= 254/50
- ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ آل عمران: ٣٧= 156/ 50
- ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ آل عمران: ٣٩= 319/50
- ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ آل عمران: ٣٩= 360/51
- ﴿يَسْمِعُ أَفْتِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي﴾ آل عمران: ٤٣= 301=
- ﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ آل عمران: ٤٩= 51
- ﴿يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾
- آل عمران: ٧٥= 246
- ﴿تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ آل عمران: ٧٩= 281/51
- ﴿ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ﴾ آل عمران: ٧٩=391
- ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ البقرة: ٢١٤= 388/46
- ﴿وَكُفْرًا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ البقرة: ٢١٧=203
- ﴿قُلِ الْمَفْوُ﴾ البقرة: ٢١٩= 181/46
- ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ البقرة: ٢٢٢=46
- ﴿يَخَافًا﴾ البقرة: ٢٢٩=300/46
- ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلَ ذَلِكَ﴾ البقرة: ٢٣٣=241
- ﴿لَا تُضَارَّ﴾ البقرة: ٢٣٣= 401/240/46
- ﴿مَاءَ أَيْتُمٍ﴾ البقرة: ٢٣٣=46
- ﴿وَصِيَّةٍ﴾ البقرة: ٢٤٠= 177/46
- ﴿فِيضْلِحْفُهُ﴾ البقرة: ٢٤٥= 392/46
- ﴿كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ البقرة: ٢٤٦=41
- ﴿عُرْفَةً﴾ البقرة: ٢٤٩=346/223/46
- ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ البقرة: ٢٥٤= 384/41=
- ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ البقرة: ٢٥٩= 253
- ﴿أَرِنِي﴾ البقرة: ٢٦٠= 43
- ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ البقرة: ٢٦٧=47
- ﴿وَمَنْ يُؤْتَ﴾ البقرة: ٢٦٩= 409/294/48
- ﴿فَنِعْمًا﴾ البقرة: ٢٧١= 242/ 48
- ﴿إِنْ تُبَدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ البقرة: ٢٧١=399
- ﴿وَيُكْفَرُ﴾ البقرة: ٢٧١=399/49
- ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا﴾
- ﴿وَعَلَانِيَةً﴾ البقرة: ٢٧٤=413
- ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ البقرة: ٢٧٨=311
- ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ﴾ البقرة: ٢٨٠=269

- ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ آل عمران: ٨٠ = 391/389/ 51  
 ﴿ لَمَّا ﴾ آل عمران: ٨١ = 409/51  
 ﴿ ءَاتَيْتُكُمْ ﴾ آل عمران: ٨١ = 409/254/51  
 ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ آل عمران: ٩٧ = 342  
 ﴿ وَلَا تَقْرُؤْا ﴾ آل عمران: ١٠٣ = 47  
 ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ آل عمران: ١٢٠ = 402/401/51  
 ﴿ تُرْجِعُ الْأُمُورَ ﴾ آل عمران: ١٠٩ = 43/40  
 ﴿ مُنْزِلِينَ ﴾ آل عمران: ١٢٤ = 51  
 ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ آل عمران: ١٢٥ = 334/52  
 ﴿ وَسَارِعُونَ ﴾ آل عمران: ١٣٣ = 417/52/ب  
 ﴿ وَالْكَظِيمِينَ الْغَيْظَ ﴾ آل عمران: ١٣٤ = 331  
 ﴿ كُنْتُمْ تَمَنُّونَ ﴾ آل عمران: ١٤٣ = 48  
 ﴿ قَتَلْتُمْ مَعَهُ ﴾ آل عمران: ١٤٦ = 287/52  
 ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً ﴾ آل عمران: ١٥٤ = 52  
 322/257/  
 ﴿ قُلْ إِنْ أَلَأَمْرُ كَلَّهِ ﴾ آل عمران: ١٥٤ = 171/52  
 ﴿ الَّذِي يَضُرُّكُمْ ﴾ آل عمران: ١٦٠ = 245/41  
 ﴿ أَنْ يَقُولَ ﴾ آل عمران: ١٦١ = 295/ 52  
 ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا ﴾ آل عمران: ١٦٨ = 225/52  
 ﴿ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ آل عمران: ١٦٩ = 53  
 ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ ﴾ آل عمران: ١٧١ = 360  
 ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ ﴾ آل عمران: ١٧١ = 360/53  
 ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ ﴾ آل عمران: ١٧٥ = 300  
 ﴿ وَلَا يَحْزَنَنَّكَ ﴾ آل عمران: ١٧٦ = 53  
 ﴿ يَمِينًا ﴾ آل عمران: ١٧٩ = 53  
 ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا تُمَلُّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾  
 آل عمران: ١٧٨ = 281
- ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ ﴾ آل  
 عمران: ١٨٠ = 281  
 ﴿ سَكَتُكُمْ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمْ الْآنِيسَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ ﴾  
 آل عمران: ١٨١ = 288/164/ 36  
 ﴿ وَالزُّبُرِ ﴾ آل عمران: ١٨٤ = 417/204/54/ب  
 ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ ﴾ آل عمران: ١٨٨ = 402/54  
 ﴿ وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ آل عمران: ١٩٥ = 301/54  
 ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ ﴾ آل عمران: ١٩٦ = 263/54  
 ﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ آل عمران: ١٩٨ = 382/54  
 سورة النساء:  
 ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء: ١ = 205/202/58/33  
 ﴿ فَوَاحِشَةً ﴾ النساء: ٣ = 169/55  
 ﴿ قِيَمًا ﴾ النساء: ٥ = 55  
 ﴿ وَسَيَصْلُونَ ﴾ النساء: ١٠ = 55  
 ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ النساء: ١١ = 270/ 55  
 ﴿ فَلَأُمِّيَّةٌ ﴾ النساء: ١١ = 190/55  
 ﴿ يُوصَى ﴾ النساء: ١١ = 56  
 ﴿ يُوصَى ﴾ النساء: ١٢ = 295/ 56  
 ﴿ وَالَّذَانِ ﴾ النساء: ١٦ = 56  
 ﴿ مُبَيَّنَةٌ ﴾ النساء: ١٩ = 415/56  
 ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء: ٢٣ = 288  
 ﴿ وَأَجَلٌ ﴾ النساء: ٢٤ = 288/56  
 ﴿ أَحْصَيْنَ ﴾ النساء: ٢٥ = 301/56  
 ﴿ تَكُونُ تَحْكَرَةً ﴾ النساء: ٢٩ = 270/57  
 ﴿ مُدْخَلًا ﴾ النساء: ٣١، الحج: ٥٩ = 345/57  
 ﴿ عَقَدَتْ ﴾ النساء: ٣٣ = 57  
 ﴿ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ النساء: ٣٤ = 409/157/57

## سورة المائدة:

- ﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ المائدة: ٢ = 408/60
- ﴿ وَأَرْجَلَكُمْ ﴾ المائدة: ٦ = 194/60
- ﴿ قَسِيَّةٌ ﴾ المائدة: ١٣ = 60
- ﴿ وَالْعَيْتِ ﴾ ﴿ وَالْأَنْفِ ﴾ ﴿ وَالْأُذُنِ ﴾
- ﴿ وَالسِّنِّ ﴾ ﴿ وَالْجُرُوحِ ﴾ المائدة: ٤٥ = 369/368/60
- ﴿ وَلِيَحْكُرَ ﴾ المائدة: ٤٧ = 407/60
- ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ ﴾ المائدة: ٥٣ = 418/389/60
- ﴿ مَنْ يَزِدَّ ﴾ المائدة: ٥٤ = 60
- ﴿ وَالْكَفَّارِ ﴾ المائدة: ٥٧ = 196/61
- ﴿ وَعَبَدَ الطَّغُوتِ ﴾ المائدة: ٦٠ = 340/211/61
- ﴿ وَرَسُولَهُ ﴾ المائدة: ٦٧ = 61
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالصَّالِحِينَ ﴾
- ﴿ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ المائدة: ٦٩ = 373
- ﴿ أَلَا تَكُونُ ﴾ المائدة: ٧١ = 388/377/61
- ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ المائدة: ٧١ = 327
- ﴿ عَقَدْتُمْ ﴾ المائدة: ٨٩ = 61
- ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ ﴾ المائدة: ٩٥ = 355/352/61
- ﴿ كَفَرَةٌ طَعَامُ ﴾ المائدة: ٩٥ = 61
- ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ المائدة: ٩٥ = 400
- ﴿ قِينَمَا ﴾ المائدة: ٩٧ = 55
- ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ المائدة: ١٠٧ = 304/62
- ﴿ الْأُولَى ﴾ المائدة: ١٠٧ = 342/304/62
- ﴿ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ المائدة: ١١٠ = 62
- ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ المائدة: ١١٢ = 257/160/62

- ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً ﴾ النساء: ٤٠ = 271/270/57
- ﴿ تُسَوَّى ﴾ النساء: ٤٢ = 302/288/57
- ﴿ نِعْمًا ﴾ النساء: ٥٨ = 242/48
- ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ النساء: ٦٦ = 214/213/57
- ﴿ كَانَ لَمْ تَكُنْ ﴾ النساء: ٧٣ = 314/57
- ﴿ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ النساء: ٧٥ = 335
- ﴿ أَصْدَقُ ﴾ النساء: ٨٧ = 58
- ﴿ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ النساء: ٩٠
- 340/339/225/224/58=
- ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ﴾ النساء: ٩٠ = 224
- ﴿ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ النساء: ٩٤ = 334/58
- ﴿ غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ ﴾ النساء: ٩٥ = 213/212/58
- ﴿ تُوَلَّيْهِ مَا تَوَلَّى وَصَلَّى ﴾ النساء: ١١٥ = 247/246
- ﴿ أَصْدَقُ ﴾ النساء: ١٢٢ = 58
- ﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ النساء: ١٢٤ = 302/58
- ﴿ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى ﴾
- النساء: ١٢٧ = 203
- ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾ النساء: ١٢٨ = 313
- ﴿ أَنْ يُصْلِحَا ﴾ النساء: ١٢٨ = 59
- ﴿ وَإِنْ تَلَوْتُمْ ﴾ النساء: ١٣٥ = 59
- ﴿ نَزَلَ ﴾ ﴿ أَنْزَلَ ﴾ النساء: ١٣٦ = 295/62
- ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء: ١٤٠ = 303/59
- ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَى ﴾ النساء: ١٤٨ = 339
- ﴿ أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ النساء: ١٥٣ = 43
- ﴿ لَا تَعْدُوا ﴾ النساء: ١٥٤ = 59
- ﴿ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾
- النساء: ١٦٢ = 203



- ﴿مَنْزِلُهَا﴾ المائة: 62= 110  
 ﴿وَأَيُّكُمْ﴾ المائة: 116=340  
 ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ المائة: 119= 231/ 62  
**سورة الأنعام:**  
 ﴿مَنْ يُصْرِفْ﴾ الأنعام: 16= 295/63  
 ﴿تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ الأنعام: 23= 323/268/63  
 ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾ الأنعام: 23= 205/63  
 ﴿وَلَا تَكْذِبْ بِآيَاتِ رَبِّنا وَتَكُونُ﴾ الأنعام: 27= 391/63  
 ﴿وَاللَّذَارِ الْآخِرَةُ﴾ الأنعام: 32= 417/353/63  
 ﴿لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ الأنعام: 33= 64  
 ﴿يُنزِلُ آيَةً﴾ الأنعام: 37= 42  
 ﴿بِالْقُدُورِ وَالْمَشِيِّ﴾ الأنعام: 52= 414/64  
 ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا لِيُجْهَلَكَ شُرَّ تَابٍ مِنْهُ بَعْدِيهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ﴾ الأنعام: 54= 362/359/64  
 ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ﴾ الأنعام: 55= 314/275/64  
 ﴿يَقِضُ الْحَقَّ﴾ الأنعام: 57= 64  
 ﴿تَوَفَّقَهُ رُسُلَنَا﴾ الأنعام: 61= 319/65  
 ﴿لَئِنْ أُنجِنَا مِنْ هَذِهِ لَتَكُونَنَّ﴾ الأنعام: 63= 254  
 ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ الأنعام: 66= 63  
 ﴿أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ الأنعام: 71= 319/65  
 ﴿أُنجِنَا مِنْ هَذِهِ﴾ الأنعام: 63= 65  
 ﴿ءَاوَزَ﴾ الأنعام: 74= 192/65  
 ﴿أَتَمَّجُوتِي﴾ الأنعام: 80= 259/ 65  
 ﴿زُرِّعُ دَرَجَاتٍ مَنْ﴾ الأنعام: 83= 351/65  
 ﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ الأنعام: 94= 232/225/65  
 ﴿وَجَعَلَ آيَاتِ سَكَنًا﴾ الأنعام: 96= 335/65  
 ﴿شُرَكَاءَ الْإِنِّ وَخَلَقَهُمْ﴾ الأنعام: 100= 225/66  
 ﴿دَرَسَتْ﴾ الأنعام: 100= 254/66  
 ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ الأنعام: 109= 245/41  
 ﴿أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ﴾ الأنعام: 109= 360/66  
 ﴿قُبُلًا مَّا﴾ الأنعام: 111= 226/66  
 ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ﴾ الأنعام: 111= 161  
 ﴿مَنْزِلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ الأنعام: 114= 66  
 ﴿فَصَلِّ لَكُمْ﴾ الأنعام: 119= 66  
 ﴿مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ الأنعام: 119= 288/66  
 ﴿لِيُضِلُّوا﴾ الأنعام: 119= 276/67  
 ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ الأنعام: 121= 413  
 ﴿رِسَالَتَهُ﴾ الأنعام: 124= 239/67  
 ﴿ضَرِيقًا حَرْبًا﴾ الأنعام: 125= 344  
 ﴿مَنْ تَكُونُ﴾ الأنعام: 135= 315/67  
**﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾**  
 الأنعام: 137= 208/206/67/ 33  
 ﴿يَكُن مَيْتَةً﴾ الأنعام: 139= 324/271/67  
 ﴿الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ الأنعام: 140= 53  
 ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ الأنعام: 145= 325/67  
 ﴿مَيْتَةً﴾ الأنعام: 145= 271/68  
 ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ الأنعام: 151= 378  
 ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ الأنعام: 153= 378/363/68  
 ﴿فَنَفَرَقَ﴾ الأنعام: 153= 47  
 ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ الأنعام: 158= 320/68  
 ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الأنعام: 160= 353/68  
 ﴿قِيمًا﴾ الأنعام: 161= 68

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ ﴾ الأنعام: 356/68 = ١٦٢

### سورة الأعراف:

﴿ إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ ﴾ الأعراف: 201=343  
 ﴿ وَمِنْهَا نَخْرُجُونَ ﴾ الأعراف: 25=302/69  
 ﴿ وَبِئْسَ النَّفْوَى ﴾ الأعراف: 26=168/69  
 ﴿ خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ الأعراف: 32=172/72  
 ﴿ وَالذَّبِيتُ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ الأعراف: 36=168  
 ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ الأعراف: 38=229  
 ﴿ لَا تَفْتَحْ لَهُمْ ﴾ الأعراف: 40=320/69  
 ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ الأعراف: 43=418/69  
 ﴿ أَنْ لَمَنَةُ اللَّهِ ﴾ الأعراف: 44=378/70  
 ﴿ يُعْشَى أَيْلٌ ﴾ الأعراف: 54=70  
 ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ ﴾ الأعراف: 54=70  
 ﴿ لَا يَخْرُجُ إِلَّا تَكْدًا ﴾ الأعراف: 58=344/70  
 ﴿ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ الأعراف: 59، 85، 73، 65 وهود: 200/70= ٥٠، ٨٤، ٦١ والمؤمنون: ٣٢، ٢٣.  
 ﴿ قَالَ أَلْمَأُءُ ﴾ الأعراف: 75=418/71  
 ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ ﴾ الأعراف: 105=356/71  
 ﴿ بِكُلِّ سَجِيرٍ ﴾ الأعراف: 112=332/71  
 ﴿ هِيَ تَلْقَفُ ﴾ الأعراف: 117=47  
 ﴿ سَنُقَلِّبُ ﴾ الأعراف: 127=71  
 ﴿ وَإِذْ أُنجَيْنَاكُمْ ﴾ الأعراف: 141=254/71  
 ﴿ يُقِنُّونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ الأعراف: 141=71  
 ﴿ أَرِيفٍ أَنْظَرُ ﴾ الأعراف: 143=43  
 ﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءً ﴾ الأعراف: 143=344/72  
 ﴿ بَرِّسَلَتِي ﴾ الأعراف: 144=239

﴿ لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا ﴾ الأعراف: 163/72=١٤٩

﴿ يَا مَرْهَمٌ ﴾ الأعراف: 157=245/41

﴿ خَطِيبَتِكُمْ ﴾ الأعراف: 161=288/164/72=319/

﴿ مَعْدَرَةٌ ﴾ الأعراف: 164=178/72

﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الأعراف: 172=72

﴿ يُلْحِدُونَ ﴾ الأعراف: 180، النحل: 103، فصلت: 73=٤٠

﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ الأعراف: 186=400/73

﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ الأعراف: 190=347/73

﴿ إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ ﴾ الأعراف: 196=73

﴿ مَسَّهُمْ طَلِيفٌ ﴾ الأعراف: 201=73

﴿ يُمْدُوتُهُمْ ﴾ الأعراف: 202=74

### سورة الأنفال:

﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ الأنفال: 9=334/74  
 ﴿ يَغْشَىكُمُ النَّعَاسُ ﴾ الأنفال: 11=258/160/74  
 ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَاتَلَهُمْ وَمَارَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ الأنفال: 17=382/43  
 ﴿ مُوهِنٌ كَيْدٍ ﴾ الأنفال: 18=329/74  
 ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ الأنفال: 19=363  
 ﴿ وَلَا تَوَلَّوْا ﴾ الأنفال: 20=47  
 ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ الأنفال: 23=162  
 ﴿ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ الأنفال: 33=395  
 ﴿ لِيَمِيزَ اللَّهُ ﴾ الأنفال: 37=53  
 ﴿ وَقَتَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ ﴾ الأنفال: 39=388  
 ﴿ وَلَا تَتَنَزَّعُوا ﴾ الأنفال: 46=47

- ﴿ إِذْ يَتَوَفَّى ﴾ الأنفال: 50 = 320/74
- ﴿ إِنَّمُمْ لَا يَعْجُرُونَ ﴾ الأنفال: 59 = 363/75
- ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ ﴾ الأنفال: 65 = 315/75
- ﴿ فَإِنْ يَكُنْ ﴾ الأنفال: 66 = 315/75
- ﴿ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ ﴾ الأنفال: 67 = 320/75
- سورة التوبة:**
- ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ التوبة: 3 = 373
- ﴿ لَا آتَيْنَ لَهُمْ ﴾ التوبة: 12 = 75
- ﴿ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ ﴾ التوبة: 19 = 75
- ﴿ عَزِيزُ أُنْ ﴾ التوبة: 30 = 234/76
- ﴿ اثْنَا عَشَرَ ﴾ التوبة: 36 = 242/76
- ﴿ يُضِلُّ بِهِ ﴾ التوبة: 37 = 76
- ﴿ وَكَلِمَةَ اللَّهِ ﴾ التوبة: 40 = 168/76
- ﴿ هَلْ تَرَبُّصُونَ ﴾ التوبة: 52 = 243/47
- ﴿ أَنْ تُقْبَلَ ﴾ التوبة: 54 = 315/76
- ﴿ أَوْ مَدَّحَلَا ﴾ التوبة: 57 = 76
- ﴿ وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ التوبة: 61 = 198/77
- ﴿ إِنْ نَعَفَ عَنْ طَآئِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً ﴾ التوبة:
- 289/164/77 = 66
- ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ﴾ التوبة: 90 = 77
- ﴿ وَالْأَنْصَارِ ﴾ التوبة: 100 = 196/77
- ﴿ تَجْرِي تَحْتَهَا ﴾ التوبة: 100 = 418/77
- ﴿ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ التوبة: 103 = 239
- ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ التوبة: 107 = 418/77
- ﴿ أَسَسَ مِنْ يَدَيْكُمْ ﴾ التوبة: 109 = 289/164/77
- ﴿ إِلَّا أَنْ ﴾ التوبة: 110 = 410/78
- ﴿ تَقَطَّعَ ﴾ التوبة: 110 = 289/78
- ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ التوبة: 111 = 301/54
- ﴿ لَا آتَيْنَ لَهُمْ ﴾ التوبة: 12 = 347
- ﴿ كَادَ يَزِيغُ ﴾ التوبة: 117 = 321/78
- سورة يونس:**
- ﴿ إِنَّكَ هَذَا السَّحَرُ الْمُتَمِينُ ﴾ يونس: 2 = 332/62
- ﴿ حَقًّا إِنَّهُ ﴾ يونس: 4 = 364/78
- ﴿ لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ ﴾ يونس: 11 = 289/165/78
- ﴿ وَلَا أَدْرَبْتَكُمْ ﴾ يونس: 16 = 410/78
- ﴿ مَتَّعَ الْحَيَاةَ ﴾ يونس: 23 = 179/178/79
- ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ﴾ يونس: 35 = 243/79
- ﴿ تَصْدِيقَ ﴾ يونس: 37 = 58
- ﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ ﴾ يونس: 44 = 382/43
- ﴿ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ يونس: 58 = 411/79
- ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾ يونس: 61
- 200/79 =
- ﴿ بِكُلِّ سَجِيرٍ ﴾ يونس: 79 = 71
- ﴿ وَشُرَكَاءِكُمْ ﴾ يونس: 71 = 199/79
- ﴿ إِنَّ هَذَا لِسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ يونس: 76 = 342
- ﴿ وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءَ ﴾ يونس: 78 = 321
- ﴿ رَبَّنَا لِضُلُوعِنَا ﴾ يونس: 88 = 276/67
- ﴿ وَلَا نُنَبِّئَانِ ﴾ يونس: 89 = 404/263/80
- ﴿ أَنَّهُ لَا ﴾ يونس: 90 = 364/80
- سورة هود:**
- ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ هود: 3 = 47
- ﴿ إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ هود: 7 = 342/62
- ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ ﴾
- أَعْمَلَهُمْ ﴾ هود: 15 = 250

- ﴿ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ ﴾ هود: ٢٥ = 364/80
- ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ هود: ٢٨ = 296/80
- ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ ﴾ هود: ٤٠ = 351/80
- ﴿ قِيلَ ﴾ هود: ٤٤ = 39
- ﴿ بِسْمِ اللَّهِ جَعْرِبَهَا ﴾ هود: ٤١ = 276/80
- ﴿ يَنْبُئُ ﴾ هود: ٤٢، يوسف: ٥، لقمان: ١٣، ١٦، ١٧،  
الصافات: ١٠٢ = 219/80
- ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ وَسَمَاةَ أَقْلِي ﴾  
هود: ٤٤ = 217
- ﴿ وَغِيضَ ﴾ هود: ٤٤ = 39
- ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ ﴾ هود: ٤٦ = 341/81
- ﴿ فَلَا تَسْتَلْنِ ﴾ هود: ٤٦ = 264/226/81
- ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ هود: ٥٧ = 47
- ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ هود: ٦٦ = 233/81
- ﴿ إِنَّ شَمُودَ ﴾ هود: ٦٨ = 234/81
- ﴿ أَلَا بَعْدَ الْإِشْمُودِ ﴾ هود: ٦٨ = 234/82
- ﴿ يَعْقُوبَ ﴾ هود: ٧١ = 169/82
- ﴿ سِيءَ ﴾ هود: ٧٧ = 39
- ﴿ أَمْرًا نَكَ ﴾ هود: ٨١ = 216/215/82
- ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ هود: ٨١ = 332
- ﴿ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾ هود: ٨٩ = 233
- ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ تَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ ﴾ هود: ١٠٣ = 335
- ﴿ لَا تَكْفُرْ ﴾ هود: ١٠٥ = 227/47
- ﴿ سَعُدُوا ﴾ هود: ١٠٨ = 283/82
- ﴿ وَإِنْ كَلَّا ﴾ هود: ١١١ = 378/82
- ﴿ لَمَّا ﴾ هود: ١١١ يس: ٣٢، الزخرف: ٣٥،  
الطارق: ٤ = 411/82
- ﴿ يَرْجِعُ الْأَمْرُ ﴾ هود: ١٢٣ = 40
- سورة يوسف:**
- ﴿ يَتَأْتِي ﴾ يوسف: ٤، مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥،  
القصص: ٢٦، الصافات: ١٠٢ = 222/83
- ﴿ أَحَدَ عَشَرَ ﴾ يوسف: ٤ = 76
- ﴿ يَرْتَع وَيَلْعَبُ ﴾ يوسف: ١٢ = 405/83
- ﴿ لِيَحْزُنُنِي ﴾ يوسف: ١٣ = 53
- ﴿ يَنْبُشِرِي ﴾ يوسف: ١٩ = 217/83
- ﴿ وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾ يوسف: ٢٣ = 275
- ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ يوسف: ٢٣ = 83
- ﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ يوسف: ٢٤ = 334/83
- ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ يوسف: ٣٠ = 319
- ﴿ حَسَنٌ لِلَّهِ ﴾ يوسف: ٣١، ٥١ = 418/84
- ﴿ لِيَسْجَنَ وَلِيَكُونَا مِنْ ﴾ يوسف: ٣٢ = 261
- ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ ﴾ يوسف: ٣٣ = 345/84
- ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْدُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا  
نَكْتَلُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ يوسف: ٦٣ = 258
- ﴿ خَيْرٌ حَفِظًا ﴾ يوسف: ٦٤ = 343/227/84
- ﴿ نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مَن ﴾ يوسف: ٧٦ = 351/65
- ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢ = 257
- ﴿ يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾ يوسف: ٨٤ = 219
- ﴿ نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ يوسف: ١٠٩، النحل: ٤٣، الأنبياء:  
٣٠٥، ٧ = 305/84
- ﴿ فَنُحِي مِنَ نَشَاءِ ﴾ يوسف: ١١٠ = 289/251/84
- سورة الرعد:**
- ﴿ يُعْشَى الْيَلِّ ﴾ الرعد: ٣ = 70
- ﴿ وَزَرَعٌ وَيُحِيلُ صِنُونًا وَعَيْرُ صِنُونٍ ﴾ الرعد: ٤ = 85

- ﴿ يُسْقَى ﴾ الرعد: ٤ = 322/85
- ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ﴾ الرعد: ١٦ = 315/85
- ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ ﴾ الرعد: ٢٤ = 257
- ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ الرعد: ٢٤ = 314
- ﴿ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ ﴾ الرعد: ٣٣ = 283/85
- سورة إبراهيم عليه السلام:**
- ﴿ اللَّهُ الَّذِي ﴾ إبراهيم: ٢ = 190/85
- ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ إبراهيم: ١٩ = 336/211/85
- ﴿ بِمُضْرٍ خَنٍ ﴾ إبراهيم: ٢٢ = 356/86
- ﴿ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ ﴾ إبراهيم: ٢٢ = 357/227
- ﴿ لَا بَتِّعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ إبراهيم: ٣١ = 41
- ﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ إبراهيم: ٣٠ = 86
- ﴿ لِيَتَزَوَّلَ ﴾ إبراهيم: ٤٦ = 395/86
- ﴿ مُخَلَّفَ وَعَدِيهِ رُسُلَهُ ﴾ إبراهيم: ٤٧ = 209
- سورة الحجر:**
- ﴿ رَبِّمَا ﴾ الحجر: ٢ = 419/86
- ﴿ مَا نُنزِلُ الْمَلَكَةَ ﴾ الحجر: ٨ = 160/86
- ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ الحجر: ٩ = ب
- ﴿ وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعْيَشَ وَمَنْ أَسْتَمَّ لَهُ رَبْرَزِينَ ﴾ الحجر: ٢٠ = 203
- ﴿ وَمَا نُنزِلُهُ ﴾ الحجر: ٢١ = 42
- ﴿ صِرَاطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ ﴾ الحجر: ٤١ = 416/87
- ﴿ وَعِيبُونَ ﴿٤٥﴾ ادْخُلُوهَا ﴾ الحجر: ٤٥ - ٤٦ = 87
- ﴿ فَيَسْتَبْشِرُونَ ﴾ الحجر: ٥٤ = 259
- ﴿ فَأَصْدَعُ ﴾ الحجر: ٩٤ = 58
- سورة النحل:**
- ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ ﴾ النحل: ٢ = 161/87
- ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ النحل: ١٢ = 224/176/87
- ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ النحل: ٢٤ = 181
- ﴿ تَتَوَفَّيْهُمْ ﴾ النحل: ٢٨، ٣٢ = 321/87
- ﴿ أَنْ تَأْتِيَهُمْ ﴾ النحل: ٣٣ = 321/68
- ﴿ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾ النحل: ٣٧ = 290/88
- ﴿ يَنْفَعِيوْا ظِلَالَهُ عَنِ ﴾ النحل: ٤٨ = 321/88
- ﴿ مُفْرَطُونَ ﴾ النحل: ٦٢ = 334/88
- ﴿ شَقِيكُمُ ﴾ النحل: ٦٦ = 88
- ﴿ بَطُونَ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ النحل: ٧٨ = 56
- ﴿ مَا فَتِنُوا ﴾ النحل: ١١٠ = 88
- سورة الإسراء:**
- ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ ﴾ الإسراء: ٧ = 250
- ﴿ لِيَسْتَعْمُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ الإسراء: ٧ = 258/88
- ﴿ وَتُخْرِجَ لَهُ ﴾ الإسراء: ١٣ = 89
- ﴿ يَلْقَاهُ ﴾ الإسراء: ١٣ = 305/282/276/89
- ﴿ أَمَا يَبْلُغَنَّ ﴾ الإسراء: ٢٣ = 327/326/89
- ﴿ أَوِّي ﴾ الإسراء: ٢٣، الأنبياء: ٦٧، الأحقاف: ١٧ = 336/89
- ﴿ كَانَ سَيِّئُهُ ﴾ الإسراء: ٣٨ = 271/89
- ﴿ لِيَذْكُرُوا ﴾ الإسراء: ٤١ = 89
- ﴿ تَسْخِطُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾ الإسراء: ٤٤ = 316
- ﴿ فَيُغْرِقَكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ﴾ الإسراء: ٦٩ = 258
- ﴿ وَنُزِّلَ ﴾ الإسراء: ٨٢ = 42
- ﴿ حَتَّى تَفْجَرَنَا ﴾ الإسراء: ٩٠ = 90
- ﴿ نُزِّلَ عَلَيْنَا ﴾ الإسراء: ٩٣ = 42

- ﴿ قُلْ سُبْحَانَ ﴾ الإسرائ: ٩٣=252/90
- ﴿ لَقَدْ عَلِمْت ﴾ الإسرائ: ١٠٢=254/90
- سورة الكهف:**
- ﴿ مِّن لَّدُنْهُ ﴾ الكهف: ٢ = 245/90
- ﴿ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾
- ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ ﴾ الكهف: ٢٢=417
- ﴿ ثَلَاثٌ مِّائَةٌ سَيِّئَاتٍ ﴾ الكهف: ٢٥
- 350/349/90=
- ﴿ وَلَا يُشْرِكُ ﴾ الكهف: ٢٦=404/91
- ﴿ بِالْفُؤَادِ ﴾ الكهف: ٢٨=414/64
- ﴿ حَيْرًا مِّنْهَا ﴾ الكهف: ٣٦ = ب/419/91
- ﴿ لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ ﴾ الكهف: ٣٨=419/91
- ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُ ﴾ الكهف: ٤٣=321/91
- ﴿ لِلَّهِ الْحَقُّ ﴾ الكهف: ٤٤=190/91
- ﴿ نَسِيرُ الْجِبَالِ ﴾ الكهف: ٤٧=291/165/91
- ﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلْقَ ﴾ الكهف: ٥١=255/91
- ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَخِذَ ﴾ الكهف: ٥١=255/92
- ﴿ الْعَذَابِ قُبُلًا ﴾ الكهف: ٥٥=345/92
- ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَّوْعِدًا ﴾ الكهف: ٥٩=346
- ﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ ﴾ الكهف: ٦٤=265/227
- ﴿ وَمَا عَلِمْت رُشْدًا ﴾ الكهف: ٦٦ = 92
- ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِي ﴾ الكهف: ٧٠=265/92
- ﴿ لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾ الكهف: ٧١=161/92
- ﴿ رَكِيَّةً ﴾ الكهف: ٧٤=332/92
- ﴿ مِّن لَّدُنِّي ﴾ الكهف: ٧٦=93
- ﴿ لَنُخَذَّتْ ﴾ الكهف: ٧٧=93
- ﴿ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ الكهف: ٨٦=332
- ﴿ جَزَاءَ الْحَسَنَى ﴾ الكهف: ٨٨=174/93
- ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ الكهف: ٩٣ = 93
- ﴿ رَدْمًا ﴾ ﴿١٥﴾ ﴿أَتُوْنِي زُبْرًا﴾ الكهف: ٩٥ - ٩٦ = 93
- ﴿ فَمَا اسْطَعُوا ﴾ الكهف: ٩٧=243/93
- ﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ الكهف: ٩٨ = 72
- ﴿ لِنَفِدِ الْبَحْرَ قَبْلَ أَنْ نَنْفَدَ كَلِمَتُ ﴾ الكهف: ١٠٩=316
- سورة مريم:**
- ﴿ يَرْثُنِي وَيَرْثُ ﴾ مريم: ٦ = 406/94
- ﴿ وَقَدْ خَلَقْتَنِي ﴾ مريم: ٩ = 255/94
- ﴿ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ النور: ٢١ = 94
- ﴿ مِنْ تَحِينَا ﴾ مريم: ٢٤ = 412/193/94
- ﴿ سَقَطَ ﴾ مريم: ٢٥ = 94
- ﴿ قَوْلِكَ الْحَقِّي ﴾ مريم: ٣٤=178/94
- ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي ﴾ مريم: ٣٦ = 364/95
- ﴿ مُخْلِصًا ﴾ مريم: ٥١ = 83
- ﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ مريم: ٦٠ = 58
- ﴿ نُورِثُ ﴾ مريم: ٦٣ = 95
- ﴿ وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّي ﴾ مريم: ٦٤=161
- ﴿ أَوْ لَا يَذْكُرُ ﴾ مريم: ٦٧=89
- ﴿ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ مريم: ٧٣ = 95
- ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ ﴾ مريم: ٩٠=95
- ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ مريم: ٩٥ = 353
- ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ ﴾ مريم: ٩٠، الشورى: ٥=316
- سورة طه:**
- ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ طه: ١٢ = 364/95
- ﴿ طُورِي ﴾ طه: ١٢، النازعات: ١٦ = 235/95

- ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ طه: ١٣ = 255/95
- ﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ ﴾ طه: ٣٩ = 407/96
- ﴿ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ. ﴾ طه: ٥٨ = 405
- ﴿ لَا نُخْلِفُهُ. ﴾ طه: ٥٨ = 405/96
- ﴿ فَيَسْجِتْكُمْ ﴾ طه: ٦١ = 96
- ﴿ إِنْ هَذَا ن ﴾ طه: ٦٣ = 415/379/99/56
- ﴿ يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى ﴾ طه: ٦٦ = 316
- ﴿ نَلْقَفْ ﴾ طه: ٦٩ = 405/96
- ﴿ كَيْدُ سِحْرِ ﴾ طه: ٦٩ = 96
- ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا ﴾ طه: ٧٧ = 404/97
- ﴿ أَتَجِدْتُمْ ﴾ طه: ٨٠ = 255/97
- ﴿ وَوَعَدْنَاكُمْ ﴾ طه: ٨٠ = 255/156/97
- ﴿ مَا رَفَقْنَاكُمْ ﴾ طه: ٨١ = 255/97
- ﴿ فَيَحِيلَ عَلَيْكُمْ ﴾ طه: ٨١ = 97
- ﴿ وَمَنْ يَحِيلْ ﴾ طه: ٨١ = 97
- ﴿ حُمِلْنَا أَوْزَارًا ﴾ طه: ٨٧ = 282/97
- ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا ﴾ طه: ٩١ = 388
- ﴿ لَنْ نُخْلِفَهُ. ﴾ طه: ٩٧ = 296/97
- ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ. ﴾ طه: ٩٧ = 97
- ﴿ يَوْمَ يُفْتَحُ فِي الصُّورِ ﴾ طه: ١٠٢ = 97
- ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا ﴾ طه: ١١٢ = 405/404/98
- ﴿ يُفَضِّلُ إِلَيْكَ وَحْيَهُ. ﴾ طه: ١١٤ = 291/165 /99
- ﴿ وَأَنْتَ لَا ﴾ طه: ١١٩ = 364/99
- ﴿ تَرْضَى ﴾ طه: ١٣٠ = 99
- ﴿ أَوْلَمْ تَأْتِهِمْ ﴾ طه: ١٣٣ = 317/99
- ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ﴾ الأنبياء: ٤ = 252/99
- ﴿ أَوْلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الأنبياء: ٣٠ = 419/99
- ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ الأنبياء: ٣٥ = 353
- ﴿ وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّةُ ﴾ الأنبياء: ٤٥ = 162/99
- ﴿ مِنْ قَالِ حَبْرَةٍ ﴾ الأنبياء: ٤٧ = 271/99
- ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا ﴾ الأنبياء: ٦٩ = 217
- ﴿ لِنُحْصِنَكُمْ ﴾ الأنبياء: ٨٠ = 317/99
- ﴿ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ الأنبياء: ٨٧ = 306/99
- ﴿ تُسَبِّحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنبياء: ٨٨ = 312/311/99
- ﴿ وَالَّتِي أَحْصَانَتْ فَرْجَهَا ﴾ الأنبياء: ٩١ = 302
- ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً ﴾ الأنبياء: ٩٢ = 184
- ﴿ وَحَرَكُمُ عَلَىٰ ﴾ الأنبياء: ٩٥ = ب
- ﴿ لَا يَخْزِيهِمْ ﴾ الأنبياء: ١٠٣ = 53
- ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ ﴾ الأنبياء: ١٠٤ = 291/165/9
- ﴿ قُلْ رَبِّي ﴾ الأنبياء: ١١٢ = 100
- ﴿ رَبِّ أَحْكَمْ ﴾ الأنبياء: ١١٢ = 252/219/100
- سورة الحج:**
- ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ ﴾ الحج: ٩ = 86
- ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعَ ﴾ الحج: ١٥ = 412/100
- ﴿ وَلَوْلَا ﴾ الحج: ٢٣ = 200/100
- ﴿ لِيَقْضُوا ﴾ الحج: ٢٩ = 100
- ﴿ سَوَاءَ الْعَنْكَبُوتِ فِيهِ ﴾ الحج: ٢٥ = 183/100
- ﴿ وَلِيُؤْفُوا ﴾ الحج: ٢٩ = 412/100
- ﴿ وَلِيَطَّوَّفُوا ﴾ الحج: ٢٩ = 412/100
- ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ ﴾ الحج: ٣٧ = 321 /101
- ﴿ وَلَكِنْ يَنَالُهُ ﴾ الحج: ٣٧ = 101
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ ﴾ الحج: ٣٨ = 101
- ﴿ كَيْدُ سِحْرِ ﴾ طه: ٦٩ = 96
- ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا ﴾ طه: ٧٧ = 404/97
- ﴿ أَتَجِدْتُمْ ﴾ طه: ٨٠ = 255/97
- ﴿ وَوَعَدْنَاكُمْ ﴾ طه: ٨٠ = 255/156/97
- ﴿ مَا رَفَقْنَاكُمْ ﴾ طه: ٨١ = 255/97
- ﴿ فَيَحِيلَ عَلَيْكُمْ ﴾ طه: ٨١ = 97
- ﴿ وَمَنْ يَحِيلْ ﴾ طه: ٨١ = 97
- ﴿ حُمِلْنَا أَوْزَارًا ﴾ طه: ٨٧ = 282/97
- ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا ﴾ طه: ٩١ = 388
- ﴿ لَنْ نُخْلِفَهُ. ﴾ طه: ٩٧ = 296/97
- ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ. ﴾ طه: ٩٧ = 97
- ﴿ يَوْمَ يُفْتَحُ فِي الصُّورِ ﴾ طه: ١٠٢ = 97
- ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا ﴾ طه: ١١٢ = 405/404/98
- ﴿ يُفَضِّلُ إِلَيْكَ وَحْيَهُ. ﴾ طه: ١١٤ = 291/165 /99
- ﴿ وَأَنْتَ لَا ﴾ طه: ١١٩ = 364/99
- ﴿ تَرْضَى ﴾ طه: ١٣٠ = 99
- ﴿ أَوْلَمْ تَأْتِهِمْ ﴾ طه: ١٣٣ = 317/99
- سورة الأنبياء:**
- ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ الأنبياء: ٣ = 327

- ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾ الحج: 39 = 307/101  
 ﴿يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ﴾ الحج: 39 = 101  
 ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ الحج: 40 = 339  
 ﴿مَلَكَمَتْ صَوَائِعُ﴾ الحج: 40 = 101  
 ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ الحج: 45 = 256/101  
 ﴿مُعْجِزِينَ﴾ الحج: 51 = 101  
 ﴿ثُمَّ قَاتِلُوا﴾ الحج: 58 = 53  
 ﴿مُدْخَلًا﴾ الحج: 59 = 345/57  
**سورة المؤمنون**  
 ﴿تَبَيَّنْتُ بِالذَّهْنِ﴾ المؤمنون: 20  
 279/278/276/102=  
 ﴿سُتْقِيكُمْ﴾ المؤمنون: 21 = 88  
 ﴿مِنْ كُلِّ﴾ المؤمنون: 27 = 351/80  
 ﴿أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا﴾ المؤمنون: 29 = 345/102  
 ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ﴾ المؤمنون: 36 = 337/102  
 ﴿تَنَزَّ﴾ المؤمنون: 44 = 235/102  
 ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ المؤمنون: 52 = 364/102  
 ﴿تَهْجُرُونَ﴾ المؤمنون: 67 = 102  
 ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ المؤمنون: 87 = 192/103  
 ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ المؤمنون: 92 = 191/103  
 ﴿أَنَّهُمْ هُمْ﴾ المؤمنون: 111 = 364/252/103  
 ﴿قَتَلَكُمْ﴾ المؤمنون: 112 = 252/103  
 ﴿قَتَلُوا إِنْ﴾ المؤمنون: 114 = 103  
 ﴿إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ﴾ المؤمنون: 115 = 42  
**سورة النور:**  
 ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ النور: 2 = 350  
 ﴿أَرْبَعُ شَهْدَاتٍ﴾ النور: 6 = 182/103  
 ﴿أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ﴾ النور: 7 = 378/103  
 ﴿أَنْ غَضَبَ اللَّهُ﴾ النور: 9 = 378/341/103  
 ﴿وَالْخَمْسَةَ﴾ النور: 9 = 170/104  
 ﴿إِذَا تَلَقَّوْنَهُ﴾ النور: 15 = 47  
 ﴿مَا زَكَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ النور: 21 = 277  
 ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ﴾ النور: 24 = 317/104  
 ﴿غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾ النور: 31 = 212/104  
 ﴿مُبَيَّنَاتٍ﴾ النور: 34، 36 = 334  
 ﴿يُوقَدُ﴾ النور: 35 = 251/104  
 ﴿يُسَبِّحُ﴾ النور: 36 = 308/307/104  
 ﴿سَعَابٌ ظَلُمْتُمْ﴾ النور: 40 = 353/104  
 ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ النور: 43 = 278/277/105  
 ﴿خَلَقَ كُلَّ﴾ النور: 45 = 336/211/85  
 ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ النور: 54 = 47  
 ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾ النور: 55 = 105  
 ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ النور: 58 = 183/105  
 ﴿أَوْ يَبُوتَ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ النور: 61 = 105  
**سورة الفرقان:**  
 ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ الفرقان: 10 = 406/105  
 ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ الفرقان: 17 = 298  
 ﴿أَنْ نَتَّخِذَ﴾ الفرقان: 18 = 296/105  
 ﴿وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ﴾ الفرقان: 25 =  
 291/251/165/160/105  
 ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ الفرقان: 38 = 234/81  
 ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ الفرقان: 50 = 89  
 ﴿يَقْرَأُوا﴾ الفرقان: 67 = 106  
 ﴿يُضْلَعَفُ﴾ الفرقان: 69 = 406/106



﴿لَنبَيِّنَنَّهٗ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَنقُولَنَّ﴾ النمل: ٤٩ = 265/109

﴿أَنَادَ مَرَاتِمَهُمْ﴾ النمل: ٥١ = 109

﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ النمل: ٨٢ = 365/109

﴿وَلَا تَسْمِعُ الضَّمَمَ﴾ النمل: ٨٠ = 163/109

﴿يَهْدِي الْعَمِي﴾ النمل: ٨١ = 351/336/109

﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾ النمل: ٨٧ = 336

﴿وَهُمْ مِّنْ فِرْعَ بِوَمِيذٍ﴾ النمل: ٨٩ = 351/233/109

### سورة القصص:

﴿وَبُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَمَكَنَ وَخُنُودَهُمَا﴾ القصص:

٦ = 163 / 110

﴿يُصَدِّرُ الرِّعَاءَ﴾ القصص: ٢٣ = 280/58

﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا﴾ القصص: ٢٥ = 314

﴿هَتَاتِينَ﴾ القصص: ٢٧ = 415/56

﴿فَذَرَاكَ﴾ القصص: ٣٢ = 415/56

﴿يُصَدِّقِي﴾ القصص: ٣٤ = 407/110

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ القصص: ٣٧ = 419/110

﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ﴾ القصص: ٣٧ = 315/67

﴿إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ القصص: ٣٩ = 40

﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ القصص: ٤٨ = 343/110

﴿بِجِبِّ﴾ القصص: ٥٧ = 317/110

﴿فِي أُمَّهَارِ سُؤْلَا﴾ القصص: ٥٩ = 190/55

﴿لُخْصَفَ بِنَا﴾ القصص: ٨٢ = 308/111

### سورة العنكبوت:

﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ العنكبوت: ٢٤ = 268

﴿مُؤَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ العنكبوت: ٢٥ = 351/111

﴿سِوَاءَ﴾ العنكبوت: ٣٣ = 40

﴿إِنَّمَا مَزَلُّوْا﴾ العنكبوت: ٣٤ = 275/ 111

﴿وَيَخْلُدُ﴾ الفرقان: ٦٩ = 406/106

﴿وَذُرِّيَّتِنَا﴾ الفرقان: ٧٤ = 106

﴿وَيُلْقُونَ﴾ الفرقان: ٧٥ = 106

### سورة الشعراء:

﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ الشعراء: ٤ = 353

﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَبْسُطُ لِسَانِي﴾ الشعراء:

١٣ = 390/199/107

﴿هِيَ تَلْقَفُ﴾ الشعراء: ٤٥ = 47

﴿حَذِرُونَ﴾ الشعراء: ٥٦ = 332/107

﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ الشعراء: ٨٠ = 265

﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْضُونَ﴾ الشعراء: ١١١ = 341/107

﴿خُلِقَ الْأَوَّلِينَ﴾ الشعراء: ١٣٧ = 107

﴿فَدَرِهِينَ﴾ الشعراء: ١٤٩ = 333/107

﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ الشعراء: ١٧٦ = 235/ 107

﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ الشعراء: ١٩٣ = 161/108

﴿أَوْ لَرِيكَ لَمْ يَأْتِ﴾ الشعراء: ١٩٧ = 271/108

﴿وَوَكَّلَ عَلَى الْعَزِيزِ﴾ الشعراء: ٢١٧ = 419/108

﴿مَنْ تَنَزَّلُ﴾ الشعراء: ٢٢١ = 47

﴿الشَّيْطَانِ ﴿٣١﴾ تَنَزَّلُ﴾ الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢ = 57

### سورة النمل:

﴿بِشِهَابٍ﴾ النمل: ٧ = 352/109

﴿وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ النمل: ١٤ = 225

﴿لَا يَحِطُّ بِكُمْ﴾ النمل: ١٨ = 405/263/54

﴿أُولِيَانِيْقٍ﴾ النمل: ٢١ = 265/108

﴿مِن سَيْلٍ﴾ النمل: ٢٢ = 237/236/108

﴿الْأَيْسَجْدُوا﴾ النمل: ٢٥ = 253/108

﴿قَالَ أَمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ النمل: ٣٦ = 259/ 227

﴿يُضَعَّفَ لَهَا﴾ الأحزاب: ٣٠=292/166/113

﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ﴾ الأحزاب: ٣١=323

﴿وَلَا تَبَرَّحْتَ﴾ الأحزاب: ٣٣=47

﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمْ﴾ الأحزاب: ٣٦=318/114

﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ﴾ الأحزاب: ٥٢=322/47

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ الأحزاب: ٥٦=375

﴿الرَّسُولَ﴾ الأحزاب: ٦٦=113

﴿السَّبِيلَ﴾ الأحزاب: ٦٧=113

﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا﴾ الأحزاب: ٦٧=239

### سورة سبأ:

﴿عَلِمِ الْغَيْبِ﴾ سبأ: ٣=191/114

﴿مَنْ رَجَزَ أَلِيمٌ﴾ سبأ: ٥=187/114

﴿مُعْجِزِينَ﴾ سبأ: ٥، ٣٨=101

﴿بِنِجَالِ أُورِيٍّ مَعَهُ﴾ سبأ: ١٠=217

﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ﴾ سبأ: ١١=343

﴿الرَّيْحِ﴾ سبأ: ١٢=171/114

﴿تَيَنَّتِ الْجِنُّ﴾ سبأ: ١٤=292/114

﴿لَسَلِيٍّ﴾ سبأ: ١٥=237/236/108

﴿أَكْثَلِ خَمَطٍ﴾ سبأ: ١٦=355/166/114

﴿وَهَلْ تُجْزَى إِلَّا الْكُفُورَ﴾ سبأ: ١٧=292/114

﴿رَبَّنَا بَعْدَ﴾ سبأ: ١٩=252/172/115

﴿أَذِنَ لَهُ﴾ سبأ: ٢٣=308/115

﴿إِنَّا فُزِعَ﴾ سبأ: ٢٣=308/115

﴿لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾ سبأ: ٣٧=176/115

﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمِ الْغُيُوبِ﴾ سبأ: ٤٨=376

﴿وَجِبِلٍ﴾ سبأ: ٥٤=39

### سورة فاطر:

﴿وَتَمُودًا﴾ العنكبوت: ٣٨=234/82

﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ

وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ العنكبوت: ٦١=307

﴿وَلِيَسْتَمْتِعُوا﴾ العنكبوت: ٦٦=407/111

### سورة الروم:

﴿عَقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا﴾ الروم: ١٠=268/111

﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ الروم: ١٩=302/69

﴿وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ رَبِّكَ﴾ الروم: ٣٩=258/46

﴿وَلَا تَسْمِعُ الضَّمَمَ﴾ الروم: ٥٢=163/109

﴿بِهَدْيِ الْعَمِيِّ﴾ الروم: ٥٣=351/336

﴿وَلَا يَسْتَخْفِقَنَّكَ﴾ الروم: ٦٠=263/54

### سورة لقمان:

﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ لقمان: ٣=175/112

﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ لقمان: ٦=390/113

﴿لِيُضِلَّ عَنْ﴾ لقمان: ٦=86

﴿وَمِنْكَالِ حَبْكَةٍ﴾ لقمان: ١٦=99

﴿عَلَيْكُمْ نِعْمَةٌ﴾ لقمان: ٢٠=347/112

﴿وَالْبَحْرِ يُمْدُدُهُ﴾ لقمان: ٢٧=370/369/112

﴿وَيُنزِلُ﴾ لقمان: ٣٤=42

### سورة السجدة:

﴿خَلَقَهُ﴾ السجدة: ٧=341/112

﴿مَا أَخْفَى﴾ السجدة: ١٧=251/112

﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ السجدة: ٢٤=412/112

### سورة الأحزاب:

﴿تُظْهِرُونَ﴾ الأحزاب: ٤=113

﴿الظُّنُونَا﴾ الأحزاب: ١٠=113

﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ الأحزاب: ١٣=345/113

﴿ أَحَصِبْتُ لَيْكَكُ ﴾ فاطر: ٣ = 201/115

﴿ بِخَالِصَةِ ذِكْرِي ﴾ فاطر: ٨ = 228/161/115

﴿ هَذَا قَلْبُ دُفُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقُ ﴾ فاطر: ١١ = 116

﴿ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا ﴾ فاطر: ٣٣ = 200/100

﴿ قَالَ فَالْحَقُّ ﴾ فاطر: ٣٣ = 58

**سورة الزمر:**

﴿ بَطُونٌ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ فاطر: ٣٦ = 292/166/116

﴿ لِيُضِلَّ عَنْ ﴾ فاطر: ٣٧ = 213

﴿ لِأَنَّهُ أَكُونَ ﴾ فاطر: ٤٣ = 246/116

﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ أَنْفَرُوا ﴾ سورة يس:

﴿ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ﴾ سورة يس: ٥ = 182/117

﴿ كَشَفْتُمْ ضُرُوبَهُ ﴾ سورة يس: ١٩ = 409/117

﴿ مُمَسِكَتُ رَحْمَتِي ﴾ سورة يس: ٣٢ = 82

﴿ قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ ﴾ سورة يس: ٣٨ = 330/120

﴿ بِحَسْرَتِي ﴾ سورة يس: ٣٨ = 330/120

﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ سورة يس: ٣٨ = 330/120

﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَوِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ سورة يس: ٣٨ = 330/120

﴿ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ يُنظَرُونَ ﴾ سورة يس: ٣٨ = 330/120

﴿ الزمر: ٦٨ = 290

﴿ وَجِئْتَهُ ﴾ سورة يس: ٦٩ = 40

﴿ وَسِيقَ ﴾ سورة يس: ٧١ - ٧٣ = 40

﴿ فُتِحَتْ ﴾ سورة يس: ٧١، ٧٣ = 120

**سورة غافر:**

﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ سورة غافر: ٥ = 319

﴿ وَمَنْ نَقَى السَّيِّئَاتِ ﴾ سورة غافر: ٩ = 409/294

﴿ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ سورة غافر: ٢١ = 420/121

﴿ أَوْ أَنْ ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

﴿ غَيْرَ اللَّهِ ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

﴿ وَلَا يَنْقُصُ ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

﴿ وَلَوْلَا ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

﴿ يَدْخُلُونَهَا ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

﴿ نَجْرِي كُلَّ ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

﴿ وَمَكَرَ السَّيِّئِ ﴾ سورة غافر: ٢٦ = 420/161/121

**سورة يس:**

﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ ﴾ سورة يس: ٥ = 182/117

﴿ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ ﴾ سورة يس: ١٩ = 409/117

﴿ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾ سورة يس: ٣٢ = 82

﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ سورة يس: ٣٢ = 82

272/117 =

﴿ وَمَا عَمِلْتُمْ أَيْدِيهِمْ ﴾ سورة يس: ٣٥ = 416/117

﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ ﴾ سورة يس: ٣٩ = 170/117

﴿ حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ سورة يس: ٤١ = 72

﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ سورة يس: ٤٩ = 117

﴿ فَتَكْفُهُمْ ﴾ سورة يس: ٥٥ = 333/118

﴿ بِقَدْرِ عَلَيَّ ﴾ سورة يس: ٨١ = 336/118

**سورة الصافات:**

﴿ بِنِينَ الْكَوَاكِبِ ﴾ سورة الصافات: ٦ = 355/339/118

﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ سورة الصافات: ١٢ = 256/118

﴿ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ سورة الصافات: ١٠٢ = 282/119

﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنْصُرُونَ ﴾ سورة الصافات: ٢٥ = 47

﴿ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ ﴾ سورة الصافات: ١٢٦ = 169/119

**سورة ص:**

- ﴿يُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ غافر: ٢٦ = 121
- ﴿كُلَّ قَلْبٍ﴾ غافر: ٣٥ = 121/353/354
- ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ غافر: ٣٧ = 121/393/394/395
- ﴿وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ غافر: ٣٧ = 85/283
- ﴿يَدْخُلُونَ﴾ غافر: ٤٠ = 58
- ﴿السَّاعَةَ أَدْخِلُوا﴾ غافر: ٤٦ = 121/229
- ﴿لَا يَنْفَعُ﴾ غافر: ٥٢ = 122
- ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ غافر: ٦٠ = 58
- ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ غافر: ٦٠ = 404
- ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ غافر: ٧٦ = 229
- سورة فصلت:**
- ﴿سَوَاءٌ لِّلسَّالِئِينَ﴾ فصلت: ١٠ = 122/180
- ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ فصلت: ١٩ = 122/167/292
- ﴿أَرْنَا الَّذِينَ﴾ فصلت: ٢٩ = 43
- ﴿الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ فصلت: ٢٩ = 56/415
- ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ فصلت: ٤٢ = ب
- سورة الشورى:**
- ﴿يُوحِي إِلَيْكَ﴾ الشورى: ٣ = 122/298
- ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ الشورى: ٥ = 95
- ﴿يُنزَّلُ﴾ الشورى: ٢٨ = 42
- ﴿فِيمَا كَسَبَتْ﴾ الشورى: ٣٠ = 122/413
- ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ الشورى: ٣٥ = 122/390
- ﴿إِن عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ الشورى: ٤٨ = 401
- ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ الشورى: ٥١ = 123/396
- سورة الزخرف:**
- ﴿أَوِ الْكِتَابِ﴾ الزخرف: ٤ = 55/190
- ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ الزخرف: ٥ = 123/409
- ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ الزخرف: ١١ = 69/302
- ﴿يُنشَأُوا﴾ الزخرف: ١٨ = 123
- ﴿عِبْدُ الرَّحْمَنِ﴾ الزخرف: ١٩ = 123
- ﴿أَشْهَدُوا﴾ الزخرف: ١٩ = 123/283
- ﴿قُلْ أَوْلَوْجِئْتُكُمْ﴾ الزخرف: ٢٤ = 123/256
- ﴿لَمَّا مَتَّعْ﴾ الزخرف: ٣٥ = 82
- ﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَنَا﴾ الزخرف: ٣٨ = 124/256
- ﴿فَأَمَّا نَذَبْنَا﴾ الزخرف: ٤١ = 54/263
- ﴿نُرِيدُكَ الَّذِي﴾ الزخرف: ٤٢ = 54/263
- ﴿يَصِدُّونَ﴾ الزخرف: ٥٧ = 124
- ﴿يَعْبَادِ لَا حَافِيَ﴾ الزخرف: ٦٨ = 124/218/219
- ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ الزخرف: ٧١ = 124/416
- ﴿أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ الزخرف: ٨٠ = 197/198
- ﴿يُلْقُوا﴾ الزخرف: ٨٣ = 124
- ﴿وَالَّذِينَ تَرْجِعُونَ﴾ الزخرف: ٨٥ = 125
- ﴿وَقِيلِهِ﴾ الزخرف: ٨٨ = 125/197
- سورة الدخان:**
- ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ الدخان: ٦ = 191
- ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ الدخان: ٧ = 125
- ﴿فَنَكِهِينَ﴾ الدخان: ٢٧ = 119
- ﴿كَالْمُهْلِ يَغْلِي﴾ الدخان: ٤٥ = 125/323
- ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ الدخان: ٤٩ = 125/365
- ﴿فِي مَقَامٍ﴾ الدخان: ٥١ = 125
- سورة الجاثية:**
- ﴿آيَاتُ الْقَوْمِ﴾ الجاثية: ٤٥ = 125/370
- ﴿مِنْ رِجْزِ الْيَمِّ﴾ الجاثية: ١١ = 114/187

﴿وَأَنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾

الجاثية: ١٩=376

﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ الجاثية: ١٤=312/309/308/126

﴿سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ﴾ الجاثية: ٢١=184/126

﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ الجاثية: ٢٥=268

﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ الجاثية: ٢٨=168/126

﴿وَالسَّاعَةُ لَارِيبٌ فِيهَا﴾ الجاثية:

376/373/370/369/126=٣٢

﴿لَا يُخْرِجُونَ﴾ الجاثية: ٣٥=302/69

**سورة الأحقاف:**

﴿يُولَدِيهِ إِحْسَنَاتًا﴾ الأحقاف: ١٥=126

﴿نَنْقَبِلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ﴾ الأحقاف: ١٦=

312/167/126

﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ الأحقاف: ٢٥=

293/167/127

﴿يَقْدِرُ عَلَى﴾ الأحقاف: ٣٣=118

**سورة محمد:**

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ محمد: ١=283

﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا﴾ محمد: ٤=302/127

﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ محمد: ٢٢=303/127

﴿وَتَقَطَّعُوا﴾ محمد: ٢٢=127

﴿وَأَمَلَى لَهُمْ﴾ محمد: ٢٥=312/251/127

﴿وَنَبَلَّوْا﴾ محمد: ٣١=390/128

**سورة الفتح:**

﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ﴾ الفتح: ٢٥=283

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ الفتح: ٢٨=278

**سورة الحجرات:**

﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ الحجرات: ١=128

﴿وَلَا تَنَابَرُوا﴾ الحجرات: ١١=48

﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ الحجرات: ١٢=48

﴿لِتَعَارَفُوا﴾ الحجرات: ١٣=48

**سورة ق:**

﴿وَأَدْبَرَ الشُّجُورِ﴾ ق: ٤٠=346

**سورة الذاريات:**

﴿بِنَثَلٍ مَّا﴾ الذاريات: ٢٣=233/232/129

﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَنَّوْا﴾ الذاريات: ٤٣=198

﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْقَةَ﴾ الذاريات: ٤٤=198

﴿وَقَوْمِ نُوحٍ﴾ الذاريات: ٤٦=198/129

**سورة الطور:**

﴿فَنَكِهِينَ﴾ الطور: ١٨=118

﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ الطور: ٢١=162/129

﴿يَوْمَ ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ الطور: ٢١=72

﴿ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ الطور: ٢١=129

﴿لَا لَعْنَةَ فِيهَا وَلَا تَأْسِيرًا﴾ الطور: ٢٣=43

﴿تَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ الطور: ٢٨=366/359/129

﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ الطور: ٣٢=245/41

﴿يُلْقُوا﴾ الطور: ٤٥=124

**سورة والنجم:**

﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ النجم: ١١=280

﴿أَلَلَّتْ﴾ النجم: ١٩=243/130

﴿يُطَوِّرُ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ النجم: ٣٢=56

﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾ النجم: ٤٩=420

﴿وَتَمُودًا فَا﴾ النجم: ٥١=234/82

**سورة القمر:**

﴿مُسْتَقَرًّا﴾ القمر: ٣=191/130

**سورة الرحمن:**

## سورة الحشر:

﴿ فَأَنذَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ الحشر: ٢ = 157

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ الحشر: ٧ = 273/133

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ الحشر: ٩ = 195

﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ الحشر: ١٤ = 184

## سورة الممتحنة:

﴿ يَقِصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ الممتحنة: ٣ = 299/133

## سورة الصف:

﴿ سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ الصف: ٦ = 342/62

﴿ مُنِمْ نُورِهِ ﴾ الصف: ٨ = 330/133

﴿ أَنْصَارَ اللَّهِ ﴾ الصف: ١٤ = 356/133

## سورة المنافقون:

﴿ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ المنافقون: ١٠ = 407/134

## سورة الطلاق:

﴿ بَلِّغْ أَمْرِهِ ﴾ الطلاق: ٣ = 330/329/134

﴿ مُبَيَّنَاتٍ ﴾ الطلاق: ١١ = 334

## سورة التحريم:

﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ ﴾ التحريم: ٤ = 369/368

## سورة الملك:

﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ الملك: ٨ = 47

## سورة القلم:

﴿ لَمَّا خَيْرُونَ ﴾ القلم: ٣٨ = 47

## سورة الحاقة:

﴿ وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ ﴾ الحاقة: ٩ = 230

﴿ فَاذْفُفْخِ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَاحِدَةً ﴾ الحاقة: ١٣ = 290

﴿ لَا تَحْفَى مِنْكَ خَافِيَةٌ ﴾ الحاقة: ١٨ = 318

## سورة المعارج:

﴿ تَفْرُجُ الْمَلَكِيَّةَ ﴾ المعارج: ٤ = 322/135

﴿ وَلَا يَسْتَلُ حَمِيمٌ ﴾ المعارج: ١٠ = 293/135

﴿ فِيهَا فَكِيهَةٌ وَالنَّخْلُ ﴾ الرحمن: ١١ = 197

﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ الرحمن:

196/130 = ١٢

﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ﴾ الرحمن: ٢٢ = 293/130

﴿ وَنُحَّاسٌ ﴾ الرحمن: ٣٥ = 197/131

﴿ فَيُؤَخِّدُ بِالْوَصَى وَالْأَقْدَامِ ﴾ الرحمن: ٤١ = 279

﴿ ذِي الْجَلْدِ ﴾ الرحمن: ٧٨ = 187/131

## سورة الواقعة:

﴿ فِي جَنَّتِ النَّعِيرِ ﴾ الواقعة: ١٢ = 197

﴿ وَلَعَرِطَيْرٍ وَمَا يَشْتَهُونَ ﴾ الواقعة: ٢١ = 196/170

﴿ وَحُورٍ عِينٌ ﴾ الواقعة: ٢٢ = 131

﴿ فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ الواقعة: ٦٥ = 48

﴿ إِنَّ هَذَا لَمَوْحٌ يَقِينٌ ﴾ الواقعة: ٩٥ = 355

## سورة الحديد:

﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكَ ﴾ الحديد: ٨ = 293/167/131

﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ ﴾ الحديد: ١٠ = 171/131

﴿ فَيُضْلِفُهُ ﴾ الحديد: ١١ = 392/46

﴿ لَا يُؤَخِّدُ مِنْكُمْ فِدْيَةً ﴾ الحديد: ١٥ = 318/131

﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ الحديد: ١٦ = 280/132

﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ ﴾ الحديد: ٢٤ = 420/132/ب

﴿ لِيَتْلَا يَعْلَمَ ﴾ الحديد: ٢٩ = 397/386/132

## سورة المجادلة:

﴿ يُظَاهِرُونَ ﴾ المجادلة: ٢ = 132

﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ ﴾ المجادلة: ٣ = 132

﴿ مَا يَكْشُوثُ ﴾ المجادلة: ٧ = 318/200/132

﴿ وَلَا أَكْثَرُ ﴾ المجادلة: ٧ = 132

﴿ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ﴾ المجادلة: ١٠ = 53

﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ الإنسان: ٢١ = 186/176/138

﴿ خُضِرْ ﴾ الإنسان: ٢١ = 138

﴿ وَاسْتَبْرَقْ ﴾ الإنسان: ٢١ = 197/138

### سورة المرسلات:

﴿ أَنْطَلِقُوا إِلَىٰ ظَلِي ﴾ المرسلات: ٣٠ = 252/139

### سورة النبأ:

﴿ فَتِحَتْ ﴾ النبأ: ١٩ = 120

﴿ إِلَّا حِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾ النبأ: ٢٥ = 353

﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ ﴾ النبأ: ٣٧ = 191/139

﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ النبأ: ٣٧ = 139

### سورة النازعات:

﴿ أَوْدَاكُنَا عِظْمًا خَيْرَةً ﴾ النازعات: ١١ = 333

﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنَ ﴾ النازعات: ٤٥ = 331/139

﴿ لَتُرَبَّلْنَ إِلَّا أَغْشِيَةً أَوْ صُحْبًا ﴾ النازعات: ٤٦ = 348

### سورة عبس:

﴿ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ عبس: ٢ = 409

﴿ فَفَنَفَعَهُ ﴾ عبس: ٤ = 395/394/393/139

﴿ عَنْهُ لَهَنَى ﴾ عبس: ١٠ = 47

﴿ أَنَا صَبِيئًا ﴾ عبس: ٢٥ = 366/140

### سورة الانفطار:

﴿ يَوْمَ لَا تَمَلِكُ ﴾ الانفطار: ١٩ = 183/140

### سورة المطففين:

﴿ تَعْرِفُ فِي رُجُومِهِمْ ﴾ المطففين: ٢٤ = 293/167/140

﴿ فَكَيْهَيْنِ ﴾ المطففين: ٣١ = 118

### سورة الانشقاق:

﴿ وَيَصِلْنَ سَعِيرًا ﴾ الانشقاق: ١٢ = 140

﴿ لَتَرْكَبُنَّ ﴾ الانشقاق: ١٩ = 256/141

### سورة البروج:

﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾ المعارج: ١١ = 233

﴿ نَزَاعَةَ اللَّشْوَى ﴾ المعارج: ١٦ = 184/135

﴿ يُلْقُوا ﴾ المعارج: ٤٢ = 124

### سورة نوح:

﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ ﴾ نوح: ٢٥ = 136

### سورة الجن:

﴿ وَأَنَّهُ تَعَلَّىٰ ﴾ الجن: ٣ إلى قوله ﴿ وَأَنَا مِنَّا ﴾ الجن:

١٤ ذلك اثنتا عشرة همزة = 366/136

﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَحَافُفُ بِحَسَا ﴾ الجن: ١٣ = 402

﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ ﴾ الجن: ١٩ = 136

﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا ﴾ الجن: ٢٠ = 136

﴿ لِيَعْلَمَ أَن قَدْ ﴾ الجن: ٢٨ = 303/136

### سورة المزمل:

﴿ رَبِّ الشَّرْقِ ﴾ المزمل: ٩ = 191/140

﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ المزمل: ٢٠ = 386

﴿ وَيَضْفَعُهُ وَيُلْهَهُ ﴾ المزمل: ٢٠ = 198/137

### سورة المدثر:

﴿ تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ المدثر: ٣٠ = 76

﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ ﴾ المدثر: ٣٣ = 230/137

﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ ﴾ المدثر: ٥٠ = 335

### سورة القيامة:

﴿ لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ القيامة: ١ = 410/78

﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّيِّ يَتَّقِي ﴾ القيامة: ٣٧ = 323

### سورة الإنسان:

﴿ سَلَسِيلًا ﴾ الإنسان: ٤ = 236/137

﴿ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴾ الإنسان: ١٥ = 237/138

﴿ قَوَارِيرًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ الإنسان: ١٦ = 138

﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ ﴾ الإنسان: ١٩ = 173

- ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ القدر: ٥=346
- ﴿سورة الزلزلة﴾: ﴿يَصْدُرُ﴾ الزلزلة: ٦=58
- ﴿سورة التكاثر﴾: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ التكاثر: ٦=144
- ﴿سورة الكوثر﴾: ﴿إِنَّ شَأْنِكَ هُوَ الْآبِتْرُ﴾ الكوثر: ٣=420
- ﴿سورة المسد﴾: ﴿حَمَّالَةٌ﴾ المسد: ٤=185/145
- ﴿سورة الفلق﴾: ﴿الْفَلَقِ﴾ الفلق: ٤=333/145
- ﴿الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ البروج: ١٥=186/141
- ﴿مَحْفُوظٍ﴾ البروج: ٢٢=187/141
- ﴿سورة الطارق﴾:
- ﴿لَمَّا عَلَيْنَا﴾ الطارق: ٤=82
- ﴿مِنْ مَلَأْ دَافِي﴾ الطارق: ٦=338
- ﴿سورة الأعلى﴾:
- ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ الأعلى: ١=186
- ﴿سورة الغاشية﴾:
- ﴿فَصَلِّ نَارًا﴾ الغاشية: ٤=299/141
- ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَهْفًا﴾ الغاشية: ١١=293/167/142
- ﴿سورة الفجر﴾:
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُ﴾ الفجر: ٤=227
- ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَنَّهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ الفجر: ١٥=274
- ﴿وَجَاءَ﴾ الفجر: ٢٣=40
- ﴿لَا يُعَذِّبُ﴾ الفجر: ٢٥=294/224/142
- ﴿وَلَا يُؤْتِقُ﴾ الفجر: ٢٦=294/224/142
- ﴿سورة البلد﴾:
- ﴿فَكَرِّهَيْهِ أَوْ إِطْعَمْ﴾ البلد: ٤/١٣=341/211/142
- ﴿سورة الشمس﴾:
- ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ الشمس: ١٥=142
- ﴿سورة الليل﴾:
- ﴿نَارًا تَلَطَّنُ﴾ الليل: ١٤=47
- ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴿١٩﴾ إِلَّا أَنْفَاءً وَجْهَ رَبِّهِ﴾ الليل: ١٩ - ٢٠=214
- ﴿سورة العلق﴾:
- ﴿أَنْزَاهُ﴾ العلق: ٧=419/143
- ﴿سورة القدر﴾:
- ﴿شَهْرٍ ﴿٣﴾ نَزَّلُ﴾ القدر: ٣ - ٤=47



الآية:	القراءة الشاذة:	الصفحة
﴿ وَإِذْ أَنْتَ لِإِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ ﴾ البقرة: ١٢٤ قراءة (إبراهيم) بالرفع و(ربه) بالنصب، وهي قراءة ابن عباس وأبي الشعثاء وأبي حنيفة وجابر بن زيد وأبي حيوة.	151	
﴿ لَا يَتَّالِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة: ١٢٤ قراءة (الظالمون) بالرفع، وهي قراءة ابن مسعود وطلحة بن مصرف وقتادة والأعمش وأبي رجاء.	153	
﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا ﴾ البقرة: ١٧٧ قراءة (ليس البر بأن تولوا) بزيادة الباء، جاءت في مصحف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب.	272	
﴿ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ البقرة: ٢١٠ قراءة (إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلال) بالتقديم والتأخير وهي قراءة عبد الله بن مسعود.	195	
﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ ﴾ البقرة: ٢٨٤ قراءة (فيغفر، يعذب) بالنصب وهي قراءة ابن عباس وعاصم والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وابن غزوان عن طلحة.	413	
﴿ أَنهَذَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ الأنعام: ١٠٩ قراءة (لعلها) مكان (أثما) قراءة أبي بن كعب.	370	
﴿ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ ﴾ هود: ٨٩ قراءة (مثل) بالفتح وهي قراءة مجاهد، وابن أبي إسحاق، وأبي حيوة، وغيرهم.	235	
﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقِيهِمْ رَبُّكَ ﴾ هود: ١١١ قراءة (وإن كل إلا) وهي قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود والحسن بخلاف والأعمش وأبان بن تغلب والمطوعي.	430	
﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا ﴾ هود: ١١١ قراءة بتنوين (لما) فُرِيَّ بالتنوين وهي قراءة الزهري.	431	
﴿ مَخْلَفَ وَعَدِهِ رُسُلُهُ ﴾ إبراهيم: ٤٧ فُرِيَتْ في الشاذ (مخلف وعده رسوله) بنصب (وعده) وجرّ (رسوله) لم أجد من نسبها.	210	
﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ النمل: ٢٥ قراءة (هلا تسجدوا لله) بالتاء أو الياء وهي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب والأعمش سليمان بن مهران.	256	
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ ﴾ الأحزاب: ٥٦ قراءة رفع التاء من (الملائكة) وهي قراءة ابن عباس وعبد الوارث والأزرق عن أبي عمرو ومحمد بن سليمان.	384	
﴿ كُلِّ قَلْبٍ ﴾ غافر: ٣٥ قراءة (قلب كل) قراءة ابن مسعود وأبي عمران الجوني.	360	

الصفحة	نص الحديث:
238	«ارجعن مأزوراتٍ غير مأجورات».
17	«أقرأني جبريل على حرف، فراجعتُه فلم أزل أستزیده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف».
21/17	«إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه».
135	«إن سورة من القرآن ثلاثون آية، شفعت لصاحبها حتى غفر له: (تبارك الذي بيده الملك)».
240	«إنكن لأنتن صواحب يوسف».
204	«إنما مثلکم واليهود والنصارى».
ب	«خيرکم من تعلم القرآن وعلمه».
135	«سورة في القرآن، ما هي إلا ثلاثون آية، خاصمت عن صاحبها حتى أدخلته الجنة، وهي سورة تبارك».
409	«فلعل بعضكم أن يكونَ ألحنَ بحجته من بعض».
210	«فهل أنتم تاركو لي صاحبي».
253	«من يقم ليلة القدر عُفِرَ له ما تقدم من ذنبه».
245	«نعما المال الصالح للرجل الصالح».
196	«ويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار».
331	«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار».

الصفحة	نص الأثر:
258	«والله ما علم عدو الله، ولكن موسى هو الذي علم يقول: لقد علمتُ أنا» [علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small> ].
389	«لعن الله ناقة حملتني إليك. فقال له: إن وراكبها» [عبد الله بن الزبير <small>رضي الله عنه</small> ].

الاسم	الصفحة
ابن الجزري	2
ابن مخلص	24
أبو الحسن الحصري	30
أبو بكر بن مجاهد	10
أبو جعفر الطبري	22
أبو حاتم السجستاني	22
أبو عبيد القاسم بن سلام	22
أبو عمرو الداني	7
أحمد ابن عمار المهدي	21
إسماعيل بن إسحاق القاضي	22
الأعمش سليمان بن مهران	24
البناء الدمياطي	24
الجعبري	9
الحسن البصري	24
عبد الرازق موسى	9
عبد الفتاح القاضي	3
مكي بن أبي طالب القيسي	6
اليزيدي	24

الصفحة	فهرس القواعد والضوابط النحوية المستنبطة من اختلاف القراءات العشر:
151	1. يجوز نصب الفاعل ورفع المفعول إذا أُمرَ اللبس، واحتمل العامل ذلك معني.
153	2. من العوامل ما يصدر من أحد معموليها إلى الآخر قبل ما يصدر إليه منه، فيصلح إسناد كلٍ منهما إلى الآخر كالفعل: (وَصَلَ وَلَقِيَ).
153	3. إذا بعد ما بين الفاعل المؤنث وفعله حَسُنَ حذف علامة التأنيث منه.
154	4. تشديد عين الفعل المتعدي لمفعولٍ واحدٍ يُصَيِّرُهُ متعدِّ لمفعولين.
154	5. تُقَدَّرُ الحركات الثلاث على الأسماء المقصورة للتعذر، وإن مُنَعَتْ من الصرف.
156	6. يجوز حذف المضاف لقرينة تدل عليه، ويُقَام المضاف إليه مَقَامَهُ، فيُعْرَب بإعرابه.
156	7. يجوز حذف الفاعل مع المصدر إذا كان للفعل صاحب معلوم.
156	8. يجوز حذف العائد على الاسم الموصول والنكرة المقصودة، ويتعين تقديره إذا أوجبه المعنى.
156	9. لا يُشْتَرَط مطابقة الضمير لما يعود عليه؛ لذا جاز عود الضمير مفرداً على جمع الإناث.
157 260	10. أسلوب الالتفات يُؤَثِّر على إعراب المفردات والجمل، وأكثر اختلاف إعراب الجمل في القراءات العشر من هذا القبيل.
159	11. يجوز تقدم المفعول به على الفاعل.
159 175	12. يجوز عود الضمير على متأخرٍ لفظاً مُتَقَدِّمٍ رتبة.
159	13. إذا تعدى الفعل إلى مفعولين جاز التصريح بهما أو حذف أحدهما لأغراض لفظية أو معنوية.
160	14. الفعل المتعدي يَنْصَب مفعوله إن لم ينب عن فاعله، فإن ناب عنه وجب رفعه، وهذا بناء على أنَّ الفعل المتعدي المبني للمفعول متى خلا باسمٍ رفعه على أنه نائب فاعل.
160	15. الهمزة تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحدٍ، وإن كان متعدياً إلى واحدٍ صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة.
160 171 194 206	16. الأصل في النداء التخفيف، وعليه يجوز حذف العامل وهو حرف النداء وبقاء عمله ومعموله، وهو المنادي.
162 294	17. إذا بُنِيَ الفعل اللازم لما لم يسمَّ فاعله لا بُدَّ أن يتعدى قبل ذلك بالهمزة أو بحرف الجر أو التشديد، أمَّا لو فُرِيَ بالزوم مبنياً للمفعول فلا بُدَّ من تقدير مضاف محذوف.
165	18. ينقسم الخبر إلى مفردٍ وجملةٍ، والجملة إما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا، فإن لم تكن كذلك فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ.

166	19. الرفع على الابتداء أولى وأحسن كونه لا يحتاج إلى إضمار وتقدير بخلاف الرفع على الخبرية، كما أن الابتداء يتناسب مع الاستئناف خاصة إذا كان رأس آية.
166	20. الأصل في المبتدأ المعرفة، غير أنه يجيء نكرة إذا أفاد، وتحصل الفائدة بأمور أوصلها النحاة إلى نيف وثلاثين موضعاً، ومنها أن تكون عامة كلفظ (كل).
167	21. يحذف المبتدأ والخبر جوازاً إذا علما وعرفاً أي: إذا دلّ عليهما دليل وهو هنا وجود فاء الجزاء التي تقتضي أن يكون ما بعدها جملة تُعرب في محل جزم فعل جواب وجزاء الشرط.
167	22. يجوز الابتداء بالنكرة إذا أفادت، ومن مسوغات ذلك اقتراحها بفاء الجزاء؛ وهو ما يُمثل له النحاة بقوله: إن ذهب غيرٌ فعيرٌ في الرباط.
167	23. يجوز تقدم الخبر وهو شبه جملة على المبتدأ.
175	
168	24. يُحمّل العطف على اللفظ وإن بعد، فإن تعذر ذلك حُمّل على المعنى.
168	25. إذا تقدم اسم وتأخر عنه عامل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، كان حتماً حذف ناصب الاسم المتقدم.
169	26. يجوز الفصل بين القسم وجوابه.
169	27. يحذف الخبر وجوبا في أربعة مواضع وهي: الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد لولا. الثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ وقع بعد واو هي نصٌّ في المعية. الثالث: أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً. الرابع: أن يكون المبتدأ نصّاً في اليمين نحو: لعمرك لأفعلنّ أي: لعمرك قسمي؛ ف (عمرك) مبتدأ، و(قسمي) خبره، ولا يجوز التصريح.
	28. وإذا كان القسم ليس نصّاً، مثل قولك: يمين الله لأفعلنّ، لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً؛ بل يجوز فيه أن يكون المبتدأ هو المحذوف على تقدير: قسمي يمين.
170	29. يجوز تقدم المفعول به عن فعله، ويُفقّد حينها حصانته مما يُجيز رفعه على الابتداء.
170	30. لفظ (كل) صالحٌ للتأكيد وللابتداء، بخلاف لفظ (أجمع) فلا يصلح إلا للتأكيد.
170	31. الخبر الأصلي أو خبر النواسخ: إمّا أن يكون مفرداً أو جملة أو شبه جملة.
170	32. من التوكيد المعنوي التوكيد بلفظ (كل)، وهو يرفع توهم عدم إرادة الشمول، ويستعمل له كذلك لفظ: (كَيْلاً، وكلتا، وجميع)، فيؤكّد بهذه الألفاظ ما كان ذا أجزاء يصحُّ وقوع بعضها موقّعةً.
170	33. ألفاظ التوكيد المعنوي؛ لا بُدَّ من إضافتها إلى ضمير يُطابق المؤكّد.
171	34. يجوز الإخبار بالفعل الماضي.

171	<b>35.</b> الظرف إذا كان خبراً لمبتدأ، أو نعناً لنكرة، أو حالاً من معرفة، اشتمل على ضمير مرفوع عائد على المخبر عنه، أو على الموصوف، أو على صاحب الحال.
173 274	<b>36.</b> يسدُّ الحال مسدَّ الخبر الأصلي أو خبر النواسخ، إذا كان في الجملة ما يصلح أن يكون ضميراً يعود على المبتدأ، ويُعتبر حينها عمدةً في الكلام خلافاً لأصله.
173	<b>37.</b> يجوز تعلق الظرفين بالشيء الواحد إذا كان أحدهما ظرفاً محضاً.
173 189	<b>38.</b> يجوز تعدد الخبر بغير حرف عطف، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلٌّ حامضٌ، أم لم يكونا بمعنى الخبر الواحد، وبتعبير آخر يجوز تعدد الخبر سواء تعدد لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، وسواء كانت من جنس واحدٍ من حيث الإفراد والتكيب أم لا، كأن يكون الخبران مفردين أو جملتين أم لا، ووجه ذلك أن الخبر محكوم به، فهو يُشبه النعت الجائز التعدد، ويغنيا عن هذا القياس أنه قُرئ على وجه النعت في القراءة الأخرى.
173	<b>39.</b> يَضْعَفُ عمل المصادر إذا وُصِفَتْ لأنَّ شَبَهَهَا بالأسماء حينها أقوى.
173	<b>40.</b> يجوز إقامة الصفة مقام الموصوف، وهو ما يسمى بالاتساع.
173	<b>41.</b> قد يسدُّ الحال مسدَّ المبتدأ في المعنى، ويُعتبر حينها عمدةً في الكلام خلافاً لأصله.
174	<b>42.</b> إذا تزاحم البدل والخبر قُدِمَ الخبر لأنه عمدة، بخلاف البدل فهو تابع.
174	<b>43.</b> المبتدأ يحذف وجوباً في أربع أحوال وهي: الحال الأولى: إذا كان خبره مصدراً نائباً عن فعله. الحال الثانية: إذا كان خبره مخصوص نعم وبئس. الحال الثالثة: إذا كان خبره نعناً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحم. الحال الرابعة: إذا كان خبره مشعراً بالقسم.
174 370	<b>44.</b> العامل في الحال إما لفظي أو معنوي؛ وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة والظرف والجار والمجرور وحروف التمني والتشبيه، وإنَّ وأخواتها، غير أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي.
175 185	<b>45.</b> الكلمة قد تكون عاملة ومعمولاً فيها في نفس الموضع باعتبار القراءة الواحدة أو القراءتين.
175	<b>46.</b> الحال قد يكون له أكثر من صاحب، ويختلف المعنى كلٌّ على حَسَبِهِ.
176	<b>47.</b> يجوز تعدد المبتدأ والاكتفاء بخبر واحد إذا دلَّ عليه المعنى.
176	<b>48.</b> واو العطف تحمل الجملة على حسب العوامل السابقة لها.
176	<b>49.</b> واو الحال تحمل الجملة على النصب على الحال.
176	<b>50.</b> الحال على ضربين:

	<p><b>الضرب الأول:</b> الحال المؤكدة وتأتي على قسمين: المؤكدة لعاملها وهي كل وصف دالٍ على معنى عامله سواء خالفه لفظاً أو وافقه، والمؤكدة لمضمون الجملة قبلها.</p> <p><b>الضرب الثاني:</b> الحال غير المؤكدة هي: ما سوى القسمين.</p>
177	51. لا يُشترط في الحال أن تأتي بفائدة.
177	52. لا يشترط في المصادر الواقعة مفعولاً مطلقاً والمؤكدة لعاملها أن تفرد، بل يجوز تثنيتهما وجمعها.
177	53. التخصيص والدعاء من مسوغات الابتداء بالنكرة.
178	54. يجوز الفصل بين المفعول لأجله وفعله الذي تعدى إليه.
178	55. يجوز الفصل بين المبتدأ والخبر.
178	56. يؤثر الوقف والابتداء في الإعراب لفظاً ومعنى.
179	57. يلغى الظرف إذا جاء في الكلام ما يصلح لأن يتم به الكلام لفظاً ومعنى، ويلزم من ذلك أن الظرف لا يشتمل على ضمير يرجع على المبتدأ إذا أُلغِيَ.
180	58. جواز مجيء الحال وصفا لازماً غير منتقلٍ خلافاً للأصل، إذ الأصل ألا تكون ملازمة للمتصرف بها.
180	59. جواز مجيء الحال مصدراً خلافاً للأصل، إذ الأصل أن يكون وصفاً (مشتقاً) دالاً على معنىٍ وصاحبه، ك: (قائماً، وحسناً، ومضروباً).
180	60. صاحب الحال لا يكون إلا معرفة ولا يُنكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ منها: أن يتقدم الحال على النكرة، ومنها أن تخصص النكرة بوصف، ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهة، ومنها أن تخصص النكرة بالإضافة كقوله تعالى ﴿ <b>فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ</b> ﴾ فصلت: ١٠
180	61. لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا في صور ثلاث وهي:
	<p><b>الصورة الأولى:</b> إذا كان المضاف مما يصح أن يعمل في الحال؛ كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل ومنه قوله تعالى ﴿ <b>إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا</b> ﴾ يونس: ٤.</p> <p><b>الصورة الثانية:</b> إذا كان المضاف جزء من المضاف إليه ومنه قوله تعالى ﴿ <b>وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِن غَلِيٍّ إِخْوَانًا</b> ﴾ الحجر: ٤٧.</p> <p><b>الصورة الثالثة:</b> إذا كان المضاف مثل جزء المضاف إليه - وضابطه: صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه - ومنه قوله تعالى ﴿ <b>فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ</b> ﴾ فصلت: ١٠ ف (سواءً) حال من (أيام) و (أربعة) كالجزم من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها فتقول في غير القرآن: في أيام سواء للسائلين. ويُمكن صياغة هذه الصورة الثالثة على قاعدة أسهل وهي: يجوز مجيء الحال من المضاف إليه؛ إذا صح الاستغناء به عن المضاف.</p>

180	62. الحال لا تكون إلا نكرة، وما جاء منها مُعَرَّفًا لفظاً وجب تنكيهه معنيً.
181	63. الحال هنا غير مؤكدة؛ لأنها لم تأكد لا عاملها، ولا مضمون الجملة قبلها؛ لذا جاز تقدمها على صاحبها.
181	64. جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي، حملاً على جواز تقدمه على المفعول به.
182	65. اختصت (ذا) من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تُستعمل موصولة بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو جمع، وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بـ (ما) كما في قراءة الباب، أو مسبوقه بـ (من) الاستفهاميتين.
182	66. تُلغى (ذا) إذا جُعِلت مع (ما) أو (من) كلمة واحدة للاستفهام فهي حينها كالجُزء من الكلمة.
182	67. المشاكلة في الإعراب لما قبل أو ما بعد أولى؛ خاصة إذا لم تظهر علامات الإعراب.
182	68. الأصل أن تُجاب الجملة الاسمية بالجملة الاسمية، وأن تُجاب الجملة الفعلية بالجملة الفعلية.
182	69. يجب تقديم المفعول به إذا كان له حقُّ الصدارة في الكلام كما لو كان اسم شرط أو اسم استفهام.
183	70. يعمل المصدر عمل الفعل لِشَبَهِهِ بينهما.
183	71. يسدُّ الفاعل مسدَّ الخبر إذا كان المبتدأ عاملاً ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام.
183	72. إذا توجَّه عاملان إلى معمول واحدٍ وكانا قبله فللواحد منهما العمل، والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره.
183	73. يجوز الفصل بين الصلة والموصول (أي بين الشئيين المتلازمين) بغير أجنبيٍّ.
185	74. جواز أن يقع ظرف الزمان خبراً عن المعنى وعن الجثة إذا أفاد.
185	75. إذا اجتمعت المعرفة والنكرة جعلت المعرفة مبتدأً والنكرة خبراً، ولو على التقديم والتأخير.
185	76. يعمل المصدر عمل الفعل إذا كان في قوة اسم الفاعل المشتق.
185	77. الحال يسدُّ مسدَّ المفعول الثاني، وهو ما سماه الزجاج مفعول الحال.
301	
186	78. (جعل) سواء كانت من أفعال القلوب أو من أفعال التحويل فهي من أخوات ظن تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.
186	79. الحال إذا كان عاملاً رفع فاعلاً.
186	80. يجوز تعدد خبر (إنَّ) ويجوز نصبه على أنه حال.
186	81. يعمل في الحال العامل المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، مثل (إنَّ) وأخواتها.
187	82. إذا ذُكرت الصفة في معرض الدَّم أو المدح فالأحسن أن تخالف في إعرابها؛ ولا تجعلها جارية على حركة إعراب موصوفها، لأنَّ هذا الموضع من مواضع الإبلاغ في القول.



187	83. إذا نُعت الاسم المعرفة وكان المنعوت معلوماً دون النعت حقيقة أو ادعاء، جاز إتباعه نعتاً أو بدلاً، وجاز لك قطعه خبراً أو مبتدأً فيكون مرفوعاً، أو مفعولاً به منصوباً لفعل محذوف.
188	84. يجوز في المتضامنين أن تجعل النعت لواحد منهما؛ إذا لم يمنع من ذلك المعنى، فيتبع النعت المضاف على حسب إعرابه، ويتبع المضاف إليه بالجر فقط.
189	85. يؤثر اختلاف مرسوم الخط في الإعراب لفظاً ومعنىً.
194	
435	
189	86. (ذو) إذا أفهمت معنى صاحبٍ فإنَّها تُعرَّبُ إعراب الأسماء الخمسة.
189	87. يجوز أن تجعل النعت للبعيد أو للقريب، إذا احتمل المعنى ذلك.
192	88. يجوز إبدال حركة الإعراب بحركة الإتياع.
192	89. يؤثر الوصل والوقف في الإعراب ويظهر ذلك أكثر في رؤوس الآي.
193	90. النعت يأتي عمدة في الكلام إذا استغنى به عن الخبر.
193	91. المواضع التي يقدر فيها حذف الخبر أو المبتدأ أو التي يجوز فيها الأمران لها أحوال:
194	الحال الأولى: إذا أوجب المعنى أن يكون أحدهما هو المبتدأ والآخر هو الخبر.
	الحال الثانية: إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، جعلت المعرفة هي المبتدأ، والنكرة هي الخبر إلا إذا سوغ الابتداء بها أحد المسوغات المعروفة في قواعد النحو.
	الحال الثالثة: إذا اشتمل أحدهما على ضمير يرجع على الآخر جعلته خبراً.
194	92. الصحيح اعتبار الممنوع من الصرف من قبيل المعربات.
194	93. بدل الكل من الكل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى؛ ولا يكون كذلك إلا فيما صحَّ أن يكون منادى.
194	94. الخبر في شبه الجملة هو المتعلق المحذوف لا شبه الجملة نفسها.
196	95. يجوز العطف بين المفصول بينهما بغير أجنبي لفائدة ما.
196	96. يجوز العطف على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، ومعناه الجر باعتبار عطف عامل حُذِفَ وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنىً واحد.
196	97. انفردت الواو من بين حروف العطف، بأنَّها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله.
197	98. يجوز العطف على الجوار كقول العرب: هذا جُحِرُ ضِبِّ خربٍ.
197	99. يجوز العطف على الاسم الموصول، وبه تُعلم حركته فيسهل إعرابه.
198	100. يجوز القطع من الرفع إلى النصب على تقدير فعل محذوف بعد واو العطف.
198	101. يحتفظ المضاف إليه بحركة الجر إذا حذف المضاف وأقيم مقامه، ولم يمنع من ذلك الإعراب أو المعنى.

198	<b>102.</b> يجوز في المتضايفين أن تجعل العطف على واحد منهما؛ إذا لم يمنع من ذلك المعنى، فيتبع المعطوف المضاف على حسب إعرابه، ويتبع المضاف إليه بالجر فقط، وهو ما يسمى: العطف على المتضايفين.
199	<b>103.</b> يجوز العطف على القريب أو البعيد أو على المعنى أو على المعمول المحذوف أو على المصدر المؤول، وكلُّ هذا جائز نحواً ومعنىً.
199	<b>104.</b> يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويعطف على المحذوف حسب إعرابه.
200	<b>105.</b> المفعول معه: هو الاسم الظاهر، المنتصب بعد واو بمعنى (مع)، وتقدّمه فعل أو شبهه.
200	<b>106.</b> يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير مع وجود الفاصل.
201	<b>107.</b> يتعين النصب مفعولاً معه إذا امتنع العطف معنى، وإذا لم يمتنع ففيه تفصيل في أيهم يُقدم.
201	<b>108.</b> يعطف على الفعل، كما يعطف الاسم على الاسم، فالعطف ليس محتصاً بالأسماء.
202	<b>109.</b> يجوز زيادة حرف الجر قبل المعمول، ويعطف عليه أو يتبع بالنعته أو البدل أو التوكيد بالجر تبعاً للفظ، وبما وجب له من حركات تبعاً للمحل ولها صور منها: ✓ يجوز زيادة حرف الجر قبل الفاعل، ويعطف عليه بالجر على اللفظ، أو بالرفع على المحل. ✓ يجوز زيادة حرف الجر قبل المبتدأ، ويعطف عليه بالجر على اللفظ، أو بالرفع على المحل. ✓ يجوز زيادة حرف الجر قبل المفعول، ويعطف عليه بالجر على اللفظ، أو بالنصب على المحل.
206	<b>110.</b> يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.
206	<b>111.</b> يجوز حذف العامل وهو الفعل وبقاء المعمول وهو المفعول به.
207	<b>112.</b> يجوز الفصل بين المتضايفين بغير أجنبيّ نظماً ونثراً إذا كان المضاف عاملاً في الفاصل، ويجوز كذلك الفصل بينهما بأجنبي كالنعته والنداء والقسم.
212	<b>113.</b> لفظ (كل) المضافة إلى الظاهر حكمها أن يعمل فيها جميع العوامل، وعليه يجوز وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولاً به دون ضعف خلافاً لسيبويه.
213	<b>114.</b> يجوز وصف المعرفة بالنكرة، وبيان ذلك أنّ المعرفة باللام قد يُتصد به الحقيقة من حيث وجود أفرادها لا من حيث الشمول، فيصير كالنكرة، وكذلك الاسم الموصول، فيجوز حينئذٍ أن يُعامل معاملة النكرة، فيُوصف بالنكرة.
214	<b>115.</b> لفظ (غير) إذا وقعت بمعنى الاستثناء أُعربت إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، والاسم الواقع بعدها لا يكون إلاً مخفوضاً بالإضافة. <b>116.</b> وتستعمل (غير) نحوياً إن لم تدل على الاستثناء على أنّها صفة لنكرة أو صفة لمعرفة.
217	<b>117.</b> يجوز في الاستثناء التام غير الموجب الإتيان على حسب العوامل وهو الاختيار، والنصب على الاستثناء، وهو عربيٌّ جيدٌ.

	<b>118.</b> وهذا إذا لم يمنع من ذلك المعنى، أمّا إذا لم يستقم المعنى فإن كان في الكلام ما يصح أن يكون مستثنى منه، فيُحتمل الاستثناء عليه وإن بعد، وإن لم يُوجد حُمّل ما بعد إلاّ على الابتداء إن كان مرفوعاً، وعلى الاستثناء المنقطع إن كان منصوباً.
219	<b>119.</b> المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يُبنى على ما كان يُرفع به، وإذا كان مفرداً نكرة غير مقصودة، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف نُصِب، وقد يُحول المعنى النكرة المقصودة إلى المعرف بالإضافة، فتُعامل معاملتها من حيث الإعراب.
222	<b>120.</b> في نداء المضاف إلى ياء المتكلم ست لغات، وجاءت القراءات بلُغَةً سابعة غير الأولى، وهي الجمع بين ياء المتكلم والألف التي هي عوض عنها في قوله تعالى ﴿بِحَسْرَتِي﴾ الزمر: ٥٦، وفيه جواز الجمع بين العوض والمعوّض عنه في باب النداء.
222	<b>121.</b> يجوز حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً ل(أي).
223 253	<b>122.</b> الأصل في باب النِّداء التخفيف، فالحذف فيه كثير إذ هو محلٌّ للتخفيف، ومنه حذفهم للتونين من المنادى المفرد العلم، وحذف جزء من المنادى كما في أسلوب الندبة والترخيم.
224	<b>123.</b> المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه، أو عدده، ويُنتصب بمصدرٍ مثله، أو وصِفٍ عامل، أو بفعلٍ.
224	<b>124.</b> يمتنع حذف عامل المفعول المطلق لأنّه مسنوقٌ لتقويته وتقريره، والحذف منافٍ لذلك، والصحيح جوازه: كما لو جئنا بالمصدر لينوب عن الفعل في أسلوب الطلب.
225	<b>125.</b> يجوز تشبيه وجمع المصادر المؤكدة لعاملها، ولا يجب إفرادها خلافاً للنحو المألوف.
225	<b>126.</b> يجوز للمفعول به إذا لم ينب عن الفاعل أن ينتصب على المصدرية.
226 344	<b>127.</b> يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مطلقاً سواء سبقت ب(قد) وهو الكثير أم لم تسبق بها وهو القليل، والدليل قوله تعالى ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء: ٩٠ فحصرت جملة فعلية في موضع حال، والتقدير (حصرةٌ صدورهم)، والدليل على هذا التقدير قراءة يعقوب الحضرمي.
227	<b>128.</b> ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى متصرفٍ، وغير متصرفٍ، فالمتصرف منهما ما استعمل ظرفاً وغير ظرفٍ، أي يُمكن أن تتسلط عليه العوامل فيُعرب بحسبها، وغير المتصرف هو: ما لا يستعمل إلاّ ظرفاً فينصب على الظرفية لا غير، ومن هذا الباب كلمة (بين) من قوله تعالى ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ الأنعام: ٩٤ بالبناء والإعراب باعتبار التصرف وعدمه.
227	<b>129.</b> يكثر إقامة المصدر مُقَامَ ظَرْفِ الزَّمان، وهو مقيس في كلِّ مصدر لقوة دلالة الفعل على الزمن، وأمّا نيابة المصدر عن ظرف المكان فهي قليلة، ولا ينقاس عليها.
228	<b>130.</b> يجوز الوقف على المعتل كالوقف على الصحيح بحذف الحركة.
229	<b>131.</b> التَّمييز هو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال ذات أو نسبة.

229	132. يقع الحال مصدرا منكرا بكثرة.
230	133. المفعول له هو المصدر المُفهِمُ علَّةً، والمشاركُ لعامله في الوقت والفاعل، فإذا تخلف أحد هذه الشروط انتصب على الحال.
231	134. المنادى يسدُّ مسدَّ المفعول به في الفعل المتعدي لواحد، ويسدُّ مسدَّ أحد مفعولي الفعل المتعدي لاثنتين.
231	135. المنادى مفعول به في المعنى فقولك: يا زيد معناه: أدعو زيدا، فالمنادى منصوب بفعل محذوف ناب عنه حرف النداء.
231	136. الظرف هو الاسم المنصوب المقدر بـ (في) ويدل على الزمان أو المكان.
234	137. يجوز البناء والإعراب في أسماء الزمان المبهمة المحمولة على (إذ) و(إذا).
234	138. يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة.
234	139. صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة (الظرف أو الجار والمجرور).
235	140. قاعدة البناء لأجل الإضافة إلى مبنٍ، والإعراب لأجل الإضافة إلى معرب ليست على إطلاقها.
236	141. ظرف الزمان إذا أضيف إلى مبنٍ جاز بناءه، لِمَا في الظرف من الإبهام، ولأنَّ المضاف يكسب كثيرا من المضاف إليه كالتعريف والتذكير والتأنيث والإعراب والبناء.
238 434	142. الاسم الذي لا ينصرف يُرفع بالضمّة، ويُنصب ويُجر بالفتحة، فتتوب الفتحة عن الكسرة إذا لم يضاف أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُر بالكسرة، وكذا إذا دخله الألف واللام المعرفة أو الموصولة أو الزائدة.
240	143. صرف ما لا ينصرف لغّة بعض العرب الذين ينونون كلّ الأسماء إلا ما جاء على وزن (أفعل).
242	144. ما جُمع بألف وتاء مزيدتين يُرفع بالضمّة ويُنصب ويُخفّض بالكسرة.
246	145. يجوز الجمع بين الساكنين سواء أكان الأوّل حرف مدٍّ ولين، أم كان ساكنا صحيحا.
248	146. كلمة (لندن) لا ابتداء غاية زمان أو مكان، والكثير فيها أن تكون مبنية على السكون لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحدٍ وهو الظرفية، لذلك فهي لا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بـ(من)، كما في هذا الموضوع وفي غيره من القرآن الكريم، ولشهرة هذه اللغة قيل إنَّ الكسرة في كلمة (لندن) هي كسرة تخلص من السكون لا كسرة إعراب، فلم تخرج من البناء، ولكن التحقيق أنّ كسر النون من كلمة (لندن) هي علامة إعراب.
249	147. يجوز التسكين والاختلاس والإتمام في حركة الإعراب.
250	148. يجوز تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم كما يجوز فيها الإشباع والاختلاس.
252	149. يأتي الفعل المضارع شرطا لأنَّ الشرط يكون مستقبلا، ويجوز أن يأتي من الفعل الماضي، لأنَّه أخف من المضارع، إذ لا إدغام فيه كما يُمكن تأويله بالمستقبل.

253	150. أدوات الشرط تقتضي جملتين: المتقدمة وتُسمى شرطا، والمتأخرة وتُسمى جوابا وجزاء، كما يجب في الأولى أن تكون فعلية، ولا يلزم ذلك في الثانية شرط أن تقترن بالفاء إن كانت اسمية.
253	151. يجوز ورود فعل الشرط ماضٍ في محل جزم، أو مضارع مجزوم على الأصل.
254	152. بناء الفعل للفاعل أو للمفعول لا يلزم منه خروج الفعل من زمن إلى آخر، كما لا يلزم منه أن يكون الفاعل غير نائب الفاعل.
256	153. جواز حذف المنادى، والأشجع من ذلك جواز دخول حرف النداء على الفعل، كما في قراءة الباب، وقياسا على دخوله على الحرف المشبه بالفعل في غير ما آية؛ مثل قوله تعالى ﴿قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ الزخرف: ٣٨، ولا نحتاج حيننا إلى حمل (يا) على التنبيه، ولا وجه لمن خص جوازه بفعل الأمر.
257	أسلوب الالتفات البلاغي يُؤثر في تباين الضمائر المسندة للفعل إذا احتملها المعنى وعليه:
259	154. يجوز إسناد الفعل لتاء الفاعل المتكلم أو المخاطب أو تاء التأنيث الساكنة.
260	155. يجوز إسناد الفعل إلى الفاعل المخاطب أو الفاعل الغائب.
260	156. يجوز إسناد الفعل إلى الضمير الأبعد أو الأقرب.
260	157. يجوز إسناد الفعل للفاعل المفرد أو المثنى أو الجمع.
260	158. يجوز عود الضمير إلى المؤنث أو المذكر.
260	159. يجوز التقديم والتأخير بين البدل والمبدل منه.
261	160. لا يُشترط في البدل أن يَحُلَّ محلَّ المبدل منه، ويُنَوَى بالأوّل الطرح، إذ يلزم منه عدم جواز التقديم والتأخير بينهما.
264	161. لا تجتمع نون الوقاية مع نون الإعراب إلا في الأمثلة الخمسة من المضارع، ويجوز فيها أن ذاك ثلاثة أوجه كلّها جاءت بها القراءات العشر: حذف إحدى النونين، أو إبقاء نون الوقاية وإدغامها في نون الرفع، أو إبقاء نون الوقاية وفكّها عن نون الرفع.
265	162. الأسهل اعتبار الفعل المضارع مبني مع نون التوكيد المباشرة وغير المباشرة.
266	163. والأسهل منه أن يُعرب مع نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة وتكون حركة الرفع والنصب والجزم مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ويكون هذا من باب التسهيل، وإجراء الأفعال المضارعة على أصل واحد - وهو الإعراب - أولى، كما أجروا الماضي على البناء اتفاقا، والأمر على الإعراب أو البناء على خلاف.
266	164. إذا كانت (لا) نافية لفظا ناهية معنى، يُبني الفعل معها على الفتح في محل رفع إذا اتصل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة على الإعراب المألوف.
267	165. يجوز أن تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف خلافا لابن مالك.

268	166. نون التوكيد تدخل على الفعل المتعدي والفعل اللازم، ولا تأثر في ذلك.
268	167. الفعل اللازم يتعدى إذا ضُمن معنى المتعدي، والفعل المتعدي يلزم إذا ضُمن معنى اللازم.
268	168. يجوز حذف المفعول به في باب الأفعال التي تنصب مفعولين سواء كان أصلهما المبتدأ والخبر أم لا؛ إذا دلَّ عليه دليل، ويكون ذلك الحذف لفائدة لفظية أو معنوية.
268	169. يجوز حذف الياء من بعض الأسماء والأفعال دون سبب نحوي يقتضي ذلك، وهذا بناء على التخفيف، وأثناء الإعراب نعتبرها موجودة.
269	170. الماضي لا يؤكد بنون التوكيد أبدا بخلاف الأمر فإنه يجوز توكيده.
429	171. وأما المضارع فيجب توكيده إذا كان جوابا لقسم غير مفصول من اللام مستقبلا مثبتا.
	172. ويجوز توكيده إذا كان مسبوqa ب(إن) المدغمة في (ما) أو بأداة طلب ويدخل تحت الطلب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والنفي ب(لا)، و(ما) الزائدة، و(لم)، وأداة جزاء غير (إما) على قلة في هذا الباب، ومفهوم هذه القاعدة التي ذكرها النحاة صحيح أي:
	173. أنَّ المضارع يُمتنع توكيده في حالتين: الأولى: إذا كان جوابا لقسم ولم يستوف شروط وجوب التوكيد. الثانية: إذا لم يُسبق بما يجعل توكيده جائزا.
269	174. نون التوكيد تُعاقب ضمير واو الجماعة وتُسقطها لفظا، وتبقى في محل رفع فاعل.
270	175. الأصل الترتيب بين معمولي كان وأخواتها، ويجوز توسط الخبر.
271	176. إذا تكافئا المعرفتان جاز أن يكون أحدهما الاسم والآخر الخبر على الخيار.
272	177. المصدر المؤول له أن يقع اسما أو خبرا لكان وأخواتها سواء تقدم أحد معموليها أم تأخر.
272	178. يجوز في كان وأخواتها النقص، وهو حاجتها إلى مرفوع ومنصوب، والتمام وهو اكتفاؤها بالمرفوع فاعلا، وتُصبح كان بمعنى حصل، وأصبح بمعنى الدخول في الصباح.
273	179. مضارع كان إذا جُزم بالسكون ولم يتصل به ضمير نَصْبٍ، وقد وليه متحرك تُحذف النون على
274	جهة الجواز لا الوجوب.
276	180. لا يجب ترك التاء في الفعل إذا كان الفعل مسندا إلى ما بعد (إلا) من المؤنث.
277	181. الفعل اللازم يصير متعديا بأمور منها الهمزة والتضعيف وحرف الجر وزيادة ألف المفاعلة والتضمين وغير ذلك، والفعل المتعدي يصير لازما إذا ضُمن معنى اللازم، أو حُوّل إلى وزن (فعل) بالضم، أو صار مطاوعا لمتعدٍ لواحد.
278	182. تضعيف العين في الأفعال والأوصاف التي تعمل عملها؛ لا يأتي للتعدية دائما بل قد يأتي لبيان الكثرة.
278	183. بناء الفعل للمفعول أو الفاعل يُؤثر في تعدية الأفعال ولزومها.
278	184. الأوصاف التي تعمل عمل الأفعال لها نفس حكم الأفعال من حيث التعدي واللزوم.

278	185. الالتفات بين الخطاب والغيب قد يحول الفعل من اللزوم إلى التعدي والعكس، وقد يُخرج الفعل من التعدي للواحد إلى التعدي لاثنين.
279	186. المصادر والظروف لها نفس حكم الأفعال من حيث التعدي واللزوم.
279	187. الفتح والإمالة من علامات تعديّة الفعل أو لزومه.
279	188. المفعول به يُعرب حالا إذا بُني عامله للمفعول، ولم يكن هو نائب الفاعل، شرط أن يكون مشتقا؛ لأنّها لو كان هو المفعول حقاً لرفع على أنّه نائب فاعل.
301	
280	189. لا مانع من أن تجتمع أكثر من أداة تعديّة على فعل واحد.
280	190. يجوز زيادة حرف الجر قبل الفاعل وقبل المفعول به.
280	191. الفعل المتعدي بالهمزة إذا بُني للمفعول كان حرف الجر الملاصق للمفعول به زائدا.
283	192. يحذف المفعول به للفعل المتعدي، وإن لم يكن عائدا للموصول.
283	193. الفعل اللازم يُعدّى بحرف الجر المقدر؛ كما يُعدّى بحرف الجر المذكور.
283	194. جواز حذف المفعول به للفعل المتعدي؛ ولو كان عائدا للموصول، شرط أن يكون منتصبا متصلا بفعل تام أو وصف.
284	195. من أسباب تباين الفعل بين التعدي واللزوم المشاكلة لما قبله أو ما بعده من أفعال.
284	196. يجوز حذف المفعول الثاني أو الأوّل إذا دلّ عليه دليل.
284	197. إذا كان الفعل متعدّيا لواحدٍ ثم دخل عليه التضعيف أو الهمز عُديّ إلى مفعولين.
285	198. يسدّ معمولي إنَّ (اسمها وخبرها) مسدّد مفعولي حسب وأخواتها، وأعمّ منه:
370	تنوب (إنّ) ومعموليها مناب مفعولي (ظننت) وأخواتها.
285	199. إذا حُذف المفعول الأوّل للفعل المتعدي يُقدر بمصدر يدلُّ عليه فعل الصلة.
285	200. نائب الفاعل يسدّ مسدّد المفعول به للفعل المتعدي لمفعول واحد، ويسدّ مسدّد المفعول الأوّل للفعل المتعدي لمفعولين؛ ومعنى هذا: أنّ نائب الفاعل هو المفعول به مع الفعل المتعدي للواحد، وهو أحد المفعولين مع الفعل المتعدي لاثنين.
286	201. إذا كان أحد مفعولي الفعل المتعدي له الصدارة، وجب تقديمه على عامله.
286	202. إذا تقدم مفعول الفعل المتعدي لمفعولين اكتفَى به عن المفعول الثاني.
286	203. إذا كانت (رأى) قلبية نصبت مفعولين؛ بخلاف البصرية فإنّها تنصب مفعولا واحدا.
286	204. الفعل المتعدي لواحد يتعدى لمفعولين إذا دخل عليه الاستفهام.
287	205. من الأفعال ما تُستعمل متعدية ولازمة بصيغة واحدة.
289	206. قيام المفعول به مقام الفاعل هو الكثير في القرآن، ولا ينع أن يكون نائب الفاعل هو الجار
297	والمحجور، أو الظرف المختص المتصرف، أو المصدر المختص المتصرف إجمالا، وأما تفصيلا فالأخرى نائب

302 306 310	الفاعل على أن يكون: اسما ظاهرا، أو ضمير مستترا، أو ضمير متصلا، أو جار ومجرور، أو ظرفا متصرفا، أو مصدرا متصرفا.
289 333	207. يثبت لنائب الفاعل جميع أحكام الفاعل من تذكير وتأنيث وإفراد وجمع وتقديم وتأخير، وجواز تذكير عامله وتأنيثه.
290	208. الجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات، فإن لم تكن محضة جاز الوجهان.
293	209. لا يُشترط في القائم مقام الفاعل (ظرفا/مصدرا/جارا ومجرور) أن يكون متصرفاً ولا مختصاً؛ ف (من) اسم موصول مبنيٌ يفيد العموم، وقد جاء نائبا عن الفاعل.
296 302 305 308	210. بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله يُخرجه من اللزوم إلى التَّعدي.
297	211. يتناسب البناء للفاعل مع أسلوب النَّهي، ويتناسب البناء للمفعول مع أسلوب النَّفي في الغالب.
297	212. يتقدم المفعول الأوَّل عن فعله إذا كان له أحقية الأولوية، كأن يكون اسما موصولا.
297	213. كيفية الوقف على المعمولات تبين جنس العامل من حيث وجود أثره وعدمه.
298	214. إذا بُني الفعل المتعدي للمفعول كان نائب الفاعل هو المفعول الأوَّل ظاهرا أو مقدرًا.
298	215. يجوز تقدم الفاعل أو نائبه عن العامل خلافا للبصريين ووفقا للكوفيين.
301	216. جواز دخول (من) على الحال في قراءة المبني للمفعول.
301	217. جواز دخول (من) على المفعول الثاني في قراءة المبني للفاعل.
301	218. يجوز حذف المبدل منه وبقاء البديل، أي يجوز الإبدال من شيء محذوف.
301 314	219. إذا منع المعنى كون الاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمفعول أن يكون نائب فاعل، قدرنا نائبا للفاعل محذوفا، وبناء على هذا تُنقض قاعدة: أنَّ الفعل المبني للمفعول متى خلا باسم رفعه، ونقول: إنَّ هذه القاعدة غير مطردة.
302	220. بدل الاشتمال وهو الدَّال على معنى في متبوعه_ كما يأتي من الظاهر يأتي من الضمير الغائب مطلقا (فاعلا كان أو نائب فاعل).
303	221. يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حُذف حرف الجر سماعا انتصب المجرور.
304	222. الواو لمطلق الجمع ولا تقتضي الترتيب إلاَّ بقريئة خلافا للكوفيين.
304	223. لا يلزم من البناء للمفعول أن يُسندَ الفعل لغير فاعله الحقيقي.
306	224. يقع نائب الفاعل مصدرا مؤؤلا، وهو المفعول به في قراءة بناء الفعل للفاعل.



308	<b>225.</b> يجوز في تابع الاسم الموصول أن يُعرب صفة أو بدلا منه، أو يقطع بالنصب على المدح.
309	<b>226.</b> يجوز إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح وهذا رأي الكوفيين، وأما
315	البصريون فقالوا لا يجوز إنابة غير المفعول مع وجود المفعول به، وخرجوه أن نائب الفاعل ضمير راجع إلى مصدر الفعل، وهو الوجه الراجح بالنسبة لما ذكره لصحة التقدير فيه ولسلامته من الاعتراض، والأصح منه القول: بجواز إنابة الجار والمجرور ومثله المصدر والظرف مناب الفاعل، مع وجود المفعول به الصريح.
310	<b>227.</b> فعل الفاعل كما يُحذف وجوبا بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين على مذهب البصريين، يُحذف جوازا إن أُجيب به نفي أو استفهام محقق أو مقدر.
311	<b>228.</b> تقع الجملة فاعلاً ونائبا عن الفاعل إذا قُصد لفظها، ووجه ذلك أن الجملة التي يُراد بها اللفظ يُحكم لها بحكم المُفردات، وعليه فيجوز للجملة أن تتوب مناب الفاعل أو نائبه.
313	<b>229.</b> إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من مفعول ثم بُني للمفعول ناب المفعول الأوّل مناب الفاعل، وبقي المفعول الثاني والثالث إن وُجدَ على الأصل منصوبا، ويجوز أن يكون القائم مقام الفاعل هو المفعول الثاني أو الثالث إذا أُمن اللبس.
314	<b>230.</b> إذا خلا الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله باسم، لا يلزم أن يتسلط عليه بالرفع، ومفهومه أنّه إذا خلا الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله باسم مرفوع لا يتعين أن يكون نائبا عن فاعله.
317	<b>231.</b> الأصل في الفعل أن يكون مذكرا ويجب تأنيثه في حالين: الحال الأولى: أن يكون الفاعل ضميرا مستترا متصلا عائدا على مؤنث حقيقي أو مجازي. الحال الثانية: أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث، غير واقع بعد (نعم) أو (بئس). <b>232.</b> ويجوز تأنيثه في أربع أحوال:
318	الحال الأولى: أن يكون المؤنث اسما ظاهرا حقيقي التأنيث، منفصلا عن العامل بغير (إلا).
318	الحال الثانية: أن يكون المؤنث اسما ظاهرا مجازي التأنيث.
318	الحال الثالثة: أن يكون العامل هو نعم وبئس.
323	الحال الرابعة: أن يكون الفاعل جمع تكسير. وأسعفتنا القراءات بحاليتين هما:
326	<b>233.</b> الحال الخامسة: أن يكون الفاعل محذوفا ولا يمنع المعنى تقديره مذكرا أو مؤنثا.
328	<b>234.</b> الحال السادسة: إذا جاء أحد معمولي الفعل الناقص مؤنثا أو مذكرا.
330	<b>235.</b> يجوز عود الضمير على مذكر أو مؤنث إذا احتمل اللفظ معناهما.
330	<b>236.</b> يجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا أُسند إلى مصدر صريح أو مؤوّل بالصريح.
330	<b>237.</b> تُعامل الأفعال الناقصة معاملة الأفعال التامة من حيث تذكيرها وتأنيثها، غير أنّها تُؤنث وتُذكّر تبعا لاسمها أو خبرها.

330	<b>238.</b> الفعل يُؤنث تبعاً لتأنيث لفظ فاعله، ويجوز تذكيره وتأنيثه إذا كان جمعا سوى السالم، أو اسم جمع، أو مصدرا صريحا أو مؤؤلا، أو محذوفا، أو مفصولا بينه وبين عامله، أو مؤنثا تأنيثا مجازيا، أو جمع قلة، أو عددا... ولا مانع أن يجتمع أكثر من سبب يميز تذكيره وتأنيثه، وأمّا إذا كان جمع مؤنث سالما، فإنّه يُعامل معاملة مفردة.
330	<b>239.</b> الوصف العامل عمل الفعل يُعامل معاملة الفعل من حيث تذكيره وتأنيثه.
331	<b>240.</b> يجوز إلحاق علامتي التثنية والجمع بالفعل إذا كان فاعله مثنى أو مجموعا ظاهراً. ونسُميها لغة (إما يبلغان) بدلا من قول النحاة: لغة أكلوني البراغيث.
332	وللنحاة في إعرابه أربع طرق وهي أن نجعل: <b>أوّلا:</b> الاسم الظاهر فاعلا والضمير المتصل حرفا دالا على التثنية أو الجمع لا محل له من الإعراب. ثانيا: الاسم الظاهر بدلا من الضمير المتصل بالفعل وبناء على هذا الإعراب تقرر القاعدة: <b>241.</b> يجوز إبدال الاسم الظاهر من الاسم المضمّر. ثالثا: الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والجملة السابقة خير مقدم وبناء على هذا الإعراب تقرر القاعدة: <b>242.</b> يجوز عود الضمير على متأخر لفظا لا رتبة. رابعا: الاسم الظاهر خيرا لمبتدأ محذوف نقدره حسب السياق. <b>243.</b> خامسا: وهو جواز تعدد الفاعل، فلا مانع من أن تُسند العامل لأكثر من فاعل.
333	<b>244.</b> يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف أن يُصب به، وأن يُخفّض بإضافته.
334	<b>245.</b> مُبالغات اسم الفاعل تعمل عمله بشروطه، وأوزانها القياسية خمسة (فَعَّالٌ / مِفْعَالٌ / فَعُولٌ / فَعِيلٌ / فَعِلٌ).
334	<b>246.</b> ما لم يقع من أسماء الفاعلين إذا كان في الحال فالوجه فيه النصب وعدم إضافته، وهو ظاهر كلام سيبويه.
334	<b>247.</b> المفرد والمثنى والجمع من اسم الفاعل ومُبالغاته في العمل سواء.
335	<b>248.</b> اسم الفاعل يُصاغ للدلالة على من فعل الفعل على وجه الحدوث مثل (منذر)، أو على من قام به الفعل مثل (موهن)، ويشتق من الأسماء الثلاثية على وزن فاعل مثل (بالغ)، ويكون من غير الثلاثي على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل (ممسك).
335	<b>249.</b> اسم الفاعل يعمل عمله المبني للمعلوم، وقد يُضاف إلى مفعوله بالمعنى، ولم يقع اسم الفاعل مضافا إلى فاعله مطلقا، بخلاف المصدر واسم المفعول.
335	<b>250.</b> اسم الفاعل إذا تحلى بالألف واللام عمِل دون شرط.
336	<b>251.</b> اسم الفاعل المجرد من الألف واللام والإضافة يعمل عمله جوازا بشرطين: الشرط الأوّل: أن يكون للحال والاستقبال. الشرط الثاني: أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف.

336	252. اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله يجوز ذكر فاعله معه.
337	253. يدل اسم الفاعل على الحدث وفاعله، واسم المفعول ما دلَّ على الحدث ومفعول، فهو يعمل عمل الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله، فيرفع نائباً عن الفاعل، وهو كاسم الفاعل يعمل إن كان مقترناً بالألف واللام مطلقاً، وإن كان مجرداً عنها وعن الإضافة عمِل شرط كونه للحال والاستقبال مع الاعتماد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف.
337	254. يجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه خلافاً لاسم الفاعل.
339	255. اسم المفعول يصاغ للدلالة على من وقع عليه الفعل، ويكون قياسياً من الثلاثي على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمفعول، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر.
339	256. اسم المفعول لا يُصاغ إلاً من الفعل المتعدي، فإذا أُريد صياغته من الفعل اللازم وجب أن يكون معه ظرف أو مصدر متصرفان مختصان أو جار ومجرور.
339	257. اسم الفاعل واسم المفعول يتباينان في الصيغة إذا كانا من الثلاثي، فإن كانا من غير الثلاثي فقد يجتمعان في الصيغة الواحدة أحياناً، والتفريق يكون حينها بالقرائن كما في قولك: اختارك مشرفك فأنت مختار ومشرفك مختار، ويكون هذا الاجتماع في الفعل المضعف والفعل الأجوف.
340	258. اسم الفاعل يعمل عمل فعله من حيث نصبه لمفعول واحد أو مفعولين.
344	259. المضاف إلى اسم الفاعل يسدُّ مسدَّ المفعول الأوَّل إذا كان فعله مما ينصب مفعولين.
341	260. ما سُمِّيَ بأسماء الأفعال أسماءً لِلْحَاقِ التَّنوين لها، فتقول في صه: صه، وفي حيهل: حيهلاً، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نون منها كان نكرة، وما لم يُنُون كان معرفة.
341	261. أسماء الأفعال مبنية لِشَبَّهَهَا بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل.
341	262. أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل، ويثبت لها ما ثبت للفعل الذي نابت عنه غير مسألة التقديم والتأخير.
342	263. يجوز جر الفاعل بأحد حروف الجر الزائد.
342	264. التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الأوَّل بعينه اعتناء به بخلاف التوكيد المعنوي فهو إمَّا يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وإمَّا يرفع توهم عدم إرادة الشمول.
344	265. إذا كان الحال مصدراً عاملاً رفع فاعلاً بعده؛ بناءً على أنَّ المصدر يعمل عمل فعله دون شرط.
344	266. يعمل المصدر عمل فعله فيرفع الفاعل وينصب المفعول به في ثلاث أحوال:
362	الأولى: المجرد عن الألف واللام والإضافة وهو المنون كما في قوله تعالى ﴿بِرَبِّنَا الْكَوَاكِبِ﴾ الصافات: ٦. على قراءة من نصب (الكواكب).

	الثانية: المحلى بالألف واللام كما في قوله تعالى ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَاءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ النساء: ١٤٨، ف (من) فاعل للمصدر (الجهر)، على إلغاء (إلا)، أي: لا يحب الله جهر من ظلم.
	الثالثة: المضاف وإعماله أكثر من النوعين الآخرين كما في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ الحج: ٤٠، ف(دفع) مصدر أضيف إلى لفظ الجلالة وهو فاعل في المعنى، والناس مفعول به للمصدر.
245	267. يجوز حذف المفعول به كونه فضلة والاستغناء عنه بصفته.
346	268. وأعمُّ منه: جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كقوله تعالى ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَدِغَتٍ﴾ سبأ: ١١ أي دروعا سابتات، وكذلك تُحذف الصفة إذا دلَّ عليها دليل لكنه قليل ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ هود: ٤٦ أي الناجين.
346	269. جواز إتباع المحذوف نعتا وعطفا وتوكيدا وبدلا.
346	270. خبر (إن) المخففة إِمَّا أَنْ يكون جملة اسمية أو جملة فعلية.
385	
347	271. يجوز حذف الفاعل إذا كان عامله مصدرا، بناء على جواز إضافة المصدر لفاعله.
347	272. يُضَاف المصدر إلى الفاعل فيجره، ثم يُنصب المفعول به، ويُضَاف المصدر إلى المفعول به فيجره، ثم يرفع الفاعل.
348	273. المصدر يتضمن معنى الحدث، واسم الفاعل يتضمن معنى المحدث.
348	274. كما يضاف المصدر إلى الفاعل والمفعول به، يضاف إلى الظرف.
349	275. لا يُنعت إلاَّ بمشتق لفظا أو تأويلا والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى صاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل؛ والمؤوَّل بالمشتق كاسم الإشارة، والمنتسب، وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة.
349	276. يكثر استعمال المصدر نعتا، ويلزم حينئذ:
	277. إفراده وتذكيره لأنَّه يدلُّ على المعنى لا على صاحبه.
	278. تأويله: إِمَّا على وضع المصدر موضع الوصف المشتق، أو على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإِمَّا على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازا أو ادعاء.
350	279. الاتساع ضربٌ من الحذف، حيث يبقى العاملُ على حاله؛ وتقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، وتعربه بإعرابه، وأكثر أنواع الاتساع أن تجعل الظرف يقوم مقام الاسم، أو أن تجعل الصفة تقوم مقام الموصوف.
353	280. ينوب المفعول به والمفعول المطلق واسم المكان واسم الزمان عن بعضهم.

356	281. تُضاف (مائة) إلى المفرد كثيرا، ويجوز إضافتها إلى الجمع على قلة.
357	282. يجوز الاستغناء بالظرف أو الحال أو النعت عن المفعول به.
357	283. يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا وجدت فيه الشروط جوازا لا وجوبا.
358	284. من الحروف الملازمة للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة مثل: (حيث وإذ وإذا)، فأما (إذ) فتضاف إلى الجملة بنوعيتها، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ويؤتى بالتنوين عوضا عنها.
359	285. يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، وأعمُّ منها: يجوز إضافة الاسم إلى ما اتَّحدَّ به معنى.
359	286. يجوز وصف المعرفة بالنكرة ووجه ذلك أن كلمة (مثل) لا تتعرف بالإضافة.
360	287. قاعدة أن لفظ (كل) اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، أو المعرف المجموع، أو أجزاء المفرد المعرف، ليست على إطلاقها.
360	288. يجوز التقديم والتأخير بين لفظ التوكيد والمؤكد.
361	289. يجوز حذف لفظ (كل) إذا كانت استغراقية قياسا على جواز زيادتها؛ لأنَّ العرب تحمل النظر على نظيره كما تحمله على نقيضه وضده.
362	290. يجوز إضافة الاسم إلى جنسه إذا اختلف اللفظان.
362	291. يجوز إبدال المعرفة من النكرة، وهذا بناء على أنه لا يلزم موافقة البديل لمتبوعه في التعريف والتذكير، فقد يكونان معرفتين؛ وقد يكونان نكرتين؛ وقد تبدل المعرفة من النكرة كقراءة الباب، والعكس.
364	292. جواز تسكين ياء المتكلم الواقعة بعد الألف وفتحها من غير تشديد، وهذا يندرج تحت قاعدة عامة وهي: يجوز في ياء الإضافة مع غير المنقوص والمقصور والمثنى وجمع الذكر السالم: الفتح والتسكين، وأما هذه الأربعة ففيها تفصيل رفعا ونصبا وخفضا.
365	293. تُفتح ياء المتكلم المدغم فيها كثيرا، وتكسر قليلا في نحو (بمصرخي).
368	294. يُحمل الفعل (رأى) على الفعل (علم) إذا فتحت بعده همزة (إن).
368	295. المصدر المؤوَّل كالمصدر الصريح يُعرب على حسب موقه في الجملة.
369	296. إذا اشتمل المفعول به على شروط المفعول لأجله، أعني: المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل؛ جاز أن يُعرب مفعولا لأجله، ويُسهَّل ذلك وجود المصدر المؤوَّل.
370	297. تأتي (أثما) بمعنى (لعلها) على قراءة من فتح الهمزة، وهو تأويل لا يحتاج معه إلى تقدير زيادة (لا)، ويكون هذا الموضع من مواضع فتح الهمزة.
373	298. تكسر همزة (إن) في الحالات التالية: الحال الأولى: على تقدير الابتداء الحقيقي أو الابتداء الإضائي. الحال الثانية: إذا سُبقت بفعل القول وما في معناه تحقيقا أو إضمارا، شرط ألا تكون (قال) بمعنى (ظن). الحال الثالثة: إذا عُظفت على مكسورة قبلها. الحال الرابعة: إذا كانت (إن) صدر صلة.

	الحال الخامسة: إذا كانت (إن) صدر جواب.
	الحال الخامسة: إذا كانت (إن) واقعة في جملة محكية بالقول.
373	299. تفتح همزة (إن) في الحالات التالية:
374	الحال الأولى: إذا أولت بمصدر فيُعرب على حسب موقعه من الكلام (والغالب أن يكون مبتدأ أو مفعولا به، أو فاعلا، أو مجرورا، أو بدلا، أو سادًا لمعمولات أحد النواسخ).
	الحال الثانية: إذا كانت بمعنى: لعلّ.
	الحال الثالثة: إذا قدر حرف الجرّ قبلها، وهو لام التعليل غالبا أو الباء السببية نادرا، وحذفهما كثير.
	الحال الرابعة: العطف على مفتوحة قبلها عطف نسق أو عطف بيان (بدل).
	الحال الخامسة: العطف على مصدر صريح أو مؤوّل قبلها.
	الحال السادسة: إذا سُبقت بفعل علم، وما في معناه تحقيقا أو إضمارا.
375	300. (إنّ) لا تغير معنى الجمل، لذا جاز العطف على اسمها نصبا باعتبار اللفظ ورفعها باعتبار المحل.
376	301. جواز العطف على المنوي المضمّر داخل شبه الجملة، ويعرب المعطوف على حسب موقعها.
377	302. الحال كما تقع مفردا تقع جملة، ولا بد فيها من رابط؛ قد يكون ضميرا أو واوا تسمى واو الحال وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها.
377	303. يُحذف ناصب الفضلة جواز إذا لم يضر، أو إذا دلّ عليه دليل، ويُحذف وجوبا كما في باب الاشتغال.
377	304. إذا تقدم اسم وتأخر عنه فعل قد عمِل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه جاز نصبه، ورفعته على تفصيل يذكره النحاة في باب الاشتغال، والراجح في ناصبه أنّه فعل مضمّر وجوبا؛ لأنّه لا يُجمع بين المفسّر والمفسّر ويكون الفعل المضمّر موافقا في المعنى لذلك المظهر لفظا أو معنى.
378	305. لا يبطل عمل (إنّ) بالفصل لقوة شبهها بالأفعال.
378	306. يجوز حذف (إنّ) إذا قام الدليل على ذلك ولا يبطل عملها.
378	307. لا يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر في باب إنّ وأخواتها إذا كان الخبر ضرفا أو جار ومجرورا.
379	308. يجوز العطف على معمولي عاملين وهو ما منعه سيبويه والبصريون مطلقا، وجوّزه الأخفش.
380	309. يجوز العطف بالرفع على منصوب (إنّ) بعد استكمال خبرها إجماعا-ويلحق بالنسق النعت
384	وعطف البيان والتوكيد-أو قبل استكمال خبرها إذا لم يمنع من ذلك المعنى على تقديم ما يأتي:
376	310. الرفع أجود من النصب إذا جاء الاسم الثاني بعد تمام خبر الأول؛ إذ لا يفصل حينها بين المتلازمين.
	311. الرفع أجود من النصب إذا جاء الاسم الثاني ومعه خبره؛ لأنّ الكلام حينها من باب عطف الجملة لا من باب عطف المفردات.
376	

376	312. الرفع أجود من النصب إذا كان الخبر عاملا في مرفوع مضمّر بعده؛ إذ يسهل العطف عليه بناء على جواز عطف الظاهر على المضمّر.
383	313. يجوز ترك الخبر الأوّل إذا استغني عنه بالثاني.
383	314. يجوز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكّيده بمنفصل وفاقا للكوفيين وخلافا للبصريين.
384	315. الصحيح اعتبار العطف بعد استكمال مصحوبي (إنّ) من باب عطف الجمل، لا من باب عطف المفردات، ولذا لم يُستعمل إلّا بعد تمام الجملة، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى، لأنّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من فصله.
385	316. جواز عطف (أنّ) المشددة على (أنّ) المصدرية.
385	317. ضمير الشأن ملازم للإفراد، ولا يعمل فيه إلّا الابتداء أو ناسخه، ومفسّره لا يكون إلا جملة، ولا يجوز أن تتقدم عليه ولا شيء منها، وهو معنى قولهم: يجب عوده على ما بعده لزوما، وكلّ هذه الأمور قد خالف فيها القياس، وهذا ما حمل ابن هشام (ت761هـ) على تقرير: أنّه متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن فلا يَنْبَغِي أن يُحْمَلَ عليه.
386	318. إذا وقع خبر (أنّ) المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل بين (أنّ) وخبرها؛ إلّا إذا قصد النفي فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ المائدة: ٧١ في قراءة من رفع النون من (تكون).
	319. إذا وقع خبر (أنّ) المخففة جملة فعلية فإن كان الفعل غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ النجم: ٣٩، وإن كان متصرفا وهو دعاء لم يفصل كقوله تعالى ﴿وَالْحَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ النور: ٩ في قراءة نافع (عَضِبَ) بصيغة الماضي، وإن كان متصرفا ولم يكن دعاء جاز الفصل وتركه والأحسن الفصل، والفاصل أحد أربعة أشياء وهي: قد وحرفا التنفيس والنفي ولو.
387	320. إذا خففت (إنّ) جاز إعمالها وجاز اتصال خبرها باللام، غير أنّ اللام لا تلمها؛ لأنّها لا تلبس - والحالة هذه - بالنافية؛ لأنّ النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإذا أهملت لزمته اللام فارقة بينها وبين (إنّ) النافية.
388	321. إذا جاء الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية واللام الواقعة في جواب القسم، لم يجوز نصب الاسم المشتغل عنه بذلك الفعل؛ لأنّ ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله.
388	322. الملحق بالمتنى يعرب إعراب المتنى، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء.
388	323. بعض العرب تُلزم المتنى وملحقاته الألف مطلقا رفعا ونصبا وخفضا، ويعرب بالحركات المقدرة.
389	324. تأتي (إنّ) بمعنى (نعم) فتلغى ويرفع معمولها على الابتداء والخبر.

390	325. (إنَّ) المشددة المكسورة يرد اسمها ضمير الشأن محذوفاً مثل (أن) المخففة المفتوحة.
391	326. مثنى أسماء الإشارة يُبنى كما يُبنى مفرده.
392	327. إذا حُففت (لكنَّ) بطل عملها وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية؛ حيث تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، ومباينة لفظها لفظ الفعل.
392	328. يجوز دخول الواو على (لكن) مشددة ومخففة، فإنَّما أن تكون عاطفة لجملة على جملة، وإنَّما أن تكون معترضة، وهو الأول لتوافق ذلك مع معنى الاستدراك.
392	329. تفترق (لكن) العاطفة مع (لكن) المخففة في أمرين:
393	الأول: العاطفة تُشرك الثاني مع الأول إعرابا لا حكما بخلاف المخففة فلا تُشركه إعرابا ولا حكما. الثاني: العاطفة تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها، لذلك لا بُدَّ أن تسبق بنفي أو نهي، بخلاف المخففة فلا يجب ذلك ولا يمتنع.
393	330. تعمل (لا) عمل (ليس) فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر، وتسمى حينها (لا) النافية للوحدة، أو (لا) الحجازية تميزا لها من (لا) التميمية المهملة.
	331. ولا تعمل إلا بشروط ثلاثة وهي: أن يكون الاسم والخبر نكرتين / أن يتقدم اسمها على الخبر / ألا ينتقض نفيها بـ (إلا).
393	332. تعمل (لا) عمل (إنَّ) المشددة، فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر، وتسمى حينها (لا) النافية للجنس، وهي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كـله.
	333. وتعمل هذا العمل مفردة أو مكررة بشروط ثلاثة وهي: كونها نافية للجنس نصًّا. / أن يكون الاسم والخبر نكرتين. / ألا يُفصل بينها وبين اسمها.
394	334. لا بُدَّ من خبر لـ (لا) (النافية للوحدة أو النافية للجنس) إذا عملتها، وللمبتدأ إذا أهملتها.
395	335. اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردا فحُفَّه البناء على ما كان يُنصب به لتركيبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد؛ ومحلها نصب بـ (لا) لأنه اسم لها.
395	336. إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من عمل وأحكام.
395	337. إذا دلَّ دليل على خبر (لا) بنوعها حُذف جواز، فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه.
397	338. إذا تكررت (لا) جاز إعمالها وإهمالها، وجاز في المعطوف خمسة أوجه إعرابية إذا كان المعطوف عليه مفردا سواء بُني على الفتح أو أعرب بالرفع.
397	339. يجوز بناء الاسم الواقع بعد (لا) إذا كان عاملا في ظرف أو في مجرور بعده.
398	340. يجوز في (لا) العاملة عمل (ليس) أن يكون النفي مقصودا به الجنس.
398	341. (لا) النافية للوحدة لا يُمتنع ذكر المثنى والجمع بعدها، والنافية للجنس يُمتنع فيها ذلك.
401	342. يُنصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة بعد (حتى) وجوبا؛ إذا كان الفعل بعدها مستقبلا، فإن كان حالا أو مؤؤلا به وجب رفعه.



401	<b>343.</b> (حتى) الابتدائية تنصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة بعدها وجوبا كالتعليلية والغائية.
401	<b>344.</b> إن وقعت (إن) بعد (علم) ونحوه مما يدل على اليقين، وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينها
402	مخففة من الثقيلة فيحذف اسمها، ويبقى خبرها جملة اسمية أو فعلية.
403	<b>345.</b> وإن وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان: أحدها: النصب على جعل (أن) من نواصب المضارع. الثاني: الرفع على جعل (أن) المخففة من الثقيلة.
	<b>346.</b> من العرب من لم يعمل (أن) الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان، فيُرفع الفعل بعدها حملا على أختها (ما) لاشتراكهما في التقدير بالمصدر.
	<b>347.</b> لا يُسلم الفرق بين أن تسبق (أن) بفعل من أفعال اليقين أو بفعل من أفعال الرجحان أو غير ذلك، وعليه فإن ضابط الناصبة من غيرها هو صحة وقوعها مصدرا مؤولا؛ أي أهما هي التي: تسبك مع الفعل بعدها بمصدر يُعرب على حسب موقعه في الجملة.
403	<b>348.</b> إذا خففت (إن) فلا يليها غالبا من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ البقرة: ١٤٣، وقال تعالى ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ القلم: ٥١، وقال تعالى ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾ الأعراف: ١٠٢ وكقراءة الباب برفع الفعل (يكون) في قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا آلًا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ المائة: ٧١
404	<b>349.</b> التباين في حركات الإعراب يُؤثر في تقدير الفاعل المحذوف.
404	<b>350.</b> التباين في حركات الإعراب يُؤثر في زيادة الحرف إعرابا لا معنى.
404	<b>351.</b> الفعل المضارع ينصب بـ (أن) المضمرة وجوبا بعد الواو إذا حملت على المعية في جواب (عسى) الدالة على الرجاء.
405	<b>352.</b> الفعل المضارع ينصب بـ (أن) المضمرة جواز بعد الواو إذا لم تفد المعية أو لم تقع في جواب النفي أو الطلب.
406	<b>353.</b> الحروف التي تشرك إذا لم تدل على المعية قطعاً، جاز رفع الفعل بعدها على الاستئناف، أو على جعل ما بعد الواو خبرا لمبتدأ محذوف، والحروف التي تُشرك: الواو، والفاء، وثم، وأو.
407	<b>354.</b> الفعل المضارع يُنصب بـ (أن) المضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب التمني.
407	<b>355.</b> لا يشترط في الأمر أن يكون حقيقياً كي يُنصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جوابه.
408	<b>356.</b> الفعل المضارع ينصب بـ (أن) المضمرة بعد الفاء السببية في جواب الاستفهام.

409	<b>357.</b> الفعل المضارع ينصب إن قرن بالفاء السببية في جواب الترجي حملا على التمني عند الكوفيين، وينصب ب(أن) المضمرة بعد فاء السببية وجوبا على قول البصريين.
410	<b>358.</b> يجوز وقوع لام كي (لام الجحود) بعد(إن) خلافا للجمهور فهم يذهبون إلى أن (لام الجحود) لا بُدَّ أن تكون مسبوقة ب(كان) المنفية ب(ما)، أو مسبوقة ب(يكون) المنفية ب(لم).
411	<b>359.</b> يُنصب الفعل المضارع إذا عُطف على مصدرٍ مؤوَّلٍ ب (أن) وفعل مضارع.
412	<b>360.</b> ينصب الفعل المضارع إذا عُطف على متعلق محذوف مقدر بفعل حُفَّه النصب.
	<b>361.</b> ينصب الفعل المضارع بعد (أو) ب(أن) مضمرة وجوبا وتكون بمعنى (حتىّ) أو (إلاّ).
	<b>362.</b> ينصب الفعل المضارع بأن محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص غير مقصود به معنى الفعل.
413	<b>363.</b> جواز العطف بالجزم على محل جملة فعل جزاء الشرط وجوابه، ويترجح لقربه، أو العطف بالجزم على فعل الشرط تبعا للفظ وإن بعد؛ وهو المقدم إذا لم يمنع من ذلك المعنى.
413	<b>364.</b> يجوز العطف بين الجمل سواء كانتا فعليتين أو اسميتين أو إحداها فعلية والأخرى اسمية إتباعا وقطعا كالعطف بين المفردات تماما.
413	<b>365.</b> إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز جزم الجزاء ورفعاه، فإن جاز ذلك فيما تسلط عليه العامل مباشرة، فجوازه في المعطوف عليه من باب أولى.
415	<b>366.</b> يُنصب الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية ب (أن) المضمرة وجوبا، إذا وقعا في أسلوب الشرط؛ سواء تحقق مضمون الجزاء أم لا حملا على الاستفهام.
	<b>367.</b> إذا تلا الشرط فعل مضارع مقترن ب (الواو أو الفاء) جاز فيه وجهان: الجزم على العطف، والنصب على إضمار (أن).
415	<b>368.</b> إذا تلا الجواب فعل مضارع مقترن ب (الواو أو الفاء)، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والنصب على إضمار (أن)، والرفع على الاستثناف.
417	<b>369.</b> الأصل في فعل جواب الشرط الجزم، ويجوز رفعه إذا حُمِّل على التقديم والتأخير.
417	<b>370.</b> إذا لم يصلح الجواب لأن يكون شرطا وجب اقتترانه بالفاء تحقيقا، وذلك بأن كان جملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبي، أو جامد، أو مسبوق ب (لن أو قد أو ما أو السين أو سوف)، أو تقديرا وذلك بأن كان مسبوقا بلا النافية، وتُعرَب حينها الفاء وما دخلت عليه تحقيقا أو تقديرا في محل جزم فعل جواب الشرط.
418	<b>371.</b> يَتَعَدَّى الفعل المُتَّصِلُ إِلَى ضَمِيرِهِ المُتَّصِلِ بِهِ فِي بَابِ (ظن) وَأَخَوَاتِهَا فَقَطْ.
418	<b>372.</b> إذا كان للفعل المكرر فاعل واحد جاز الاستغناء بمفعولات الفعل الأوّل عن مفعولات الفعل الثاني، والعكس صحيح، وإذا اختلف تقدير الفاعل - كما لو حصل التفات بلاغي -، فإنَّه لا يصح

	الاستغناء بمعمولات الفعل الأوّل أو الثاني عن الآخر؛ لأنّ المعنى يمنع مثل هذا، وبناء على هذه القاعدة لا يُعتبر الفعل الثاني بدلا ولا تأكيدا للفعل الأوّل إلا إذا كان فاعلهما واحدا.
419	<b>373.</b> إذا تعين أن يكون الفعل بدلا أو تأكيدا لزم أن تكون الفاء زائدة إذ لا وجه للجزاء أو العطف.
420	<b>374.</b> إذا سقطت الفاء من جواب الطلب جاز رفع الفعل على الأصل، وجاز جزمه جوابا؛ إمّا لفعل الطلب إذا قصد به الجزاء، وإمّا لشرط مقدر ولا يلزم اتصاله بالفاء الرابطة لجواب الشرط.
421	<b>375.</b> يجوز حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء والجواب؛ كما يجوز حذف جواب الشرط وجزائه والاستغناء بالشرط، والصورة الأولى قليلة.
421	<b>376.</b> الفاء تسقط وجوبا في جواب الطلب؛ بينما تسقط جوازا في جواب الشرط المحقق أو المقدر.
430	
421	<b>377.</b> جواب الطلب يجيز الجزم وجواب الشرط المحقق أو المقدر يوجب الجزم لفظا أو محلا.
421	<b>378.</b> جواب الدعاء كجواب الأمر يندرجان تحت جواب الطلب.
422	<b>379.</b> تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا، وهي مؤوَّلة بنكرة، فلا يُنعت بها إلا نكرة.
422	<b>380.</b> يجوز إبدال فعل من فعل ويكون إعرابه بإعرابه.
424	<b>381.</b> تستعمل (لولا) في إحدى معنيها للدلالة على التحضيض، فإن قصد بها التوبيخ كان الفعل ماضيا، وإن قصد بها الحث على الفعل كان مستقبلا بمنزلة الأمر.
424	<b>382.</b> يُنصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب التحضيض، فإن عطفت عليه فعلا آخر فلك فتحه تبعا للفظ، أو جزمه تبعا للمحل.
425	<b>383.</b> إن بالكسر تكون شرطية، وهذا يقتضي أن الفعل لم يحصل بعد، فإن وقع الفعل حُمّل على
426	المستقبل كي لا يخالف الواقع.
428	<b>384.</b> يجوز حذف نون التوكيد من الفعل المضارع إذا سبق بقسم على قراءة لام التوكيد، وفي النفي إذا سبق بـ (لا) النافية.
429	<b>385.</b> يجوز دخول لام الأمر على المضارع المبدوء بـ (لا) الخطاب.
429	<b>386.</b> يجوز حذف الفعل المجزوم بـ (لما) سواء وقفت عليها أم وصلتها بما بعدها.
430	<b>387.</b> لام الأمر تأتي متحركة مع (ثم)، كما أنّها تأتي ساكنة دون فتح.
433	<b>388.</b> يجوز زيادة الألف واللام في العلم (المعرفة) لزوما أو اضطرارا.
433	<b>389.</b> يجوز دخول (أل) للمح الصفة في العلم المنقول من الوصف.
433	<b>390.</b> العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز تعريفه باللام أصالة، وليس معنى أنّه يزول تعريف العلمية بأن يُنكر أو لا، ثم يُعرّف باللام ثانيا خلافا لابن جني.
434	<b>391.</b> الفرق بين نون المثني ونون الملحقات به:

	<p><b>الفرق الأوّل:</b> نون الملحقات ثابتة في كلّ الأحوال، ولا تسقط بالإضافة كما تسقط نون المثني، وذلك كون هذه الملحقات لا تقبل الإضافة.</p> <p><b>الفرق الثاني:</b> نون المحلقات كأسماء الإشارة وأسماء الموصول إنّما هي عوض عن حرف أصلي وهو الياء، وأمّا نون المثني فهي عوض عن التنوين.</p> <p><b>الفرق الثالث:</b> جاءت قراءة التشديد كشاهدٍ لهذه الفروق مضيئة فارقاً آخر، وهو جواز تشديد نون مثني الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وهي من الملحقات بالمثني.</p>
434	<b>392.</b> يحذف العائد المنصوب من جملة الصلة؛ إن كان متصلاً وناصبه فعل تام أو وصف، وألاًّ يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة.
436	<b>393.</b> يجوز حذف حرف الجر استغناءً بالعطف، ويجوز ذكره وتكراره.
436	<b>394.</b> يجوز في الفعل بعد الواو الرفع على الاستئناف، أو نَسَقَه على ما قبله.
436	<b>395.</b> إذا اتصلت جملتان لفظاً والتبستا معنيّ جاز الاستغناء عن حرف العطف.
438	<b>396.</b> يجوز حذف لام الكلمة من الفعل الماضي كما تحذف من الفعل المضارع.
438	<b>397.</b> حاش مثل (خلا) تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها.
439	<b>398.</b> يدلُّ ضمير الفصل على أنّ الاسم الذي بعده خبر لما قبله من مبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وليس صفة ولا بدلاً ولا غيرها من الفضلات، وهذا وجه تسميته بضمير الفصل، وبعض النحويين يسميه عماداً؛ لأنّه يُعتمد عليه في بيان أنّ الثاني خبر لا صفة، وعليه فإنّ الاسم الذي قبله مستغنٍ عنه لا عن الخبر الذي بعده، وهذا الاستغناء هو من الناحية الإعرابية فقط؛ وإلّا فهو يؤدي في الكلام معنى والتوكيد والاختصاص.
440	<b>399.</b> ضمير الفصل (العماد) إذا وقع بين معرفتين الثاني منها مرفوعٌ أعرب، فيوافق ضمير الشأن (القصة) من هذه الناحية.
440	<b>400.</b> يحذف ضمير الفصل (العماد عند الكوفيين) جوازاً، وإذا ذكر فلا بُدَّ من مطابقته ما قبله في الإفراد والتذكير تكليماً وخطاباً وغيبيةً.

الصفحة	القائل/البحر	البيت
168	الشماع بن ضرار/الكامل	بَادَتْ وَعَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى...إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً. وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سِوَاهُ فَدَالِهِ...فَبَدَا وَعَيَّرَ سَارَهُ الْمُعْزَاءُ.
205	مجهول/البيسط	فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا...فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ.
365	النابعة الذبياني/الطويل	عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ...لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عِقَابٍ.
248	جرير/البيسط	سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلْأَهْوَاؤُ مِنْزِلِكُمْ...وَهَرُّ تِيرَى فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ.
223	النابعة الذبياني/الطويل	كَلَيْنِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ...وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ.
208	معاوية بن أبي سفيان/الطويل	نَجُوتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ...مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ.
211	مجهول/مجزوء الكامل	فَزَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ...رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَادَةٍ.
310	الحارث بن ثميك / الطويل	لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ...وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطْبِخُ الطَّوَائِحُ.
403	مجهول/البيسط	أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكُمَا...مَتَى السَّلَامُ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا.
313	رؤبة بن العجاج/الرجز	لَمْ يُعَنَّ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا...وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا دُوْهُ هُدَى.
253	أبو زيد الطائي/الخفيف	مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ...كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ.
209	مجهول/الوافر	بِأَيِّ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلُّوا...أَلَدَبْرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا.
350	الخنساء/البيسط	نرتع ما رتعت حتى إذا أدكرت...فإنما هي إقبال وإدبار.
240	الفرزدق/الطويل	وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ...خَضَعُ الرِّقَابِ نَوَاسِي الْأَبْصَارِ.
411	مجهول/الطويل	لَأَسْتَسَهِّلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى...فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لَصَابِرٍ.
30	أبو الحسن الحصري/الرجز	لقد يدعي علم القراءات معشر...وباعهم في النحو أقصر من شبر. إن قيل ما إعراب هذا ووجهه...رأيت طويل الباع يقصر عن فتر.
206	خرنق بنت بدر/الكامل	لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو...سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ. النازلين بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ...وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ.
256	ذي الرمة/الطويل	أَلَا يَا اسْلَمِي، يَا دَارَ مَيِّ، عَلَى الْبَلَى...وَلَا زَالَ مِنْهَا لِجَمْرَعَائِكَ الْقَطْرُ.
345	أبو صخر الهدلي/الطويل	وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ...كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ.
382	الفرزدق/الطويل	عَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَهُ...حُصَيْنِ غَبِيظَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمْرِ.
380	الفرزدق/الكامل	إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى...وَأَبِي وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ عَدُورِ.
249	بعض الطائيين/الرجز	تَنْهَضُ الرِّعْدَةُ فِي ظَهْرِي...مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصْبِ.
409	مجنون ليلى وغيره/الطويل	بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنَ بِي...فَقُلْتُ، وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جُدِيرُ. أَسْرَبُ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ...لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ.
172	المنتخل الهدلي/البيسط	لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطَعَمْتُ نَازِلِكُمْ...قَرِيفَ الْحَيِّ وَعِنْدِي الْبُرِّ مَكْنُوزُ.

215	عامر بن الحرث/الرجز	بلدة ليس بها أنيس... إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ.
402	جرير/الكامل	زعم الفرزدقُ أن سيقتلُ مَرَبَعًا... أبشرُ بطولِ سلامةٍ يا مربعُ.
233	النابعة الذبياني/الطويل	على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا... وقلتُ ألمّا أصحُ والشيبُ وانغُ.
172	النابعة الذبياني/الطويل	فبتُ كأني ساورتني ضميلاً... من الرُّفشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ.
174	منذر بن درهم الكلي/الطويل	فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَنَّى بِكَ هَهُنَا... أَدُو نَسَبِ أُمِّ أَنْتِ بِالْحَيِّ عَارِفُ.
209	جرير/البيسيط	تَسْقِي امْتِيحًا نَدَى المِسْوَاكِ رِبْقَتِهَا... كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُرْتَةِ الرِّصْفُ.
383	قيس بن الخطيم/المنسرح	نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتِ بِمَا... عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ.
382	الفرزدق/الطويل	وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ... مِنَ المَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفُ.
206	الفرزدق/الطويل	وَأَيُّ مَنِ قَوْمٍ بِهِمْ يُنْقَى العَدَى... وَرَأْبُ الثَّأْيِ وَالْجَانِبُ المَتَحَوِّفُ.
412	ميسون بنت بحدل/الوافر	لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ لُبْسِ الشَّفَوفِ.
205	مسكين الدارمي/الطويل	تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيوفَنَا... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَطٌ تَنَائِفُ.
347	الفرزدق/البيسيط	تَنْفِي يَدَاهَا الحِصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ... نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنَقُّدُ الصَّيَارِفِ.
382	عمرو بن عوف الأسدي/الوافر	وَالْأُفَاعِلُ مَا بَقِينَا فِي شِفَاقِ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِفَاقِ.
387	مجهول/الطويل	وَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّحَاءِ سَأَلْتَنِي... طَلَّاقِكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ.
209	الأعشى/المنسرح	أَنْجَبَ أَيَّامَ والداهِ به... إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعَمَ مَا نَجَلَا.
403	لبيد العامري/الطويل	حَسِبْتُ الثَّمِيَّ والبِرَّ خَيْرَ تِجَارَةٍ... رَبَّاحًا إِذَا مَا أَصْبَحَ المَرءُ قَافِلًا.
172	مجهول/الكامل	إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ البِلَادِ وَقَرَعَهَا... فَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْدُولًا.
179	طليحة بن خويلد/الطويل	فَإِنْ تَكُ أَدْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ... فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ حِبَالِ.
435	أوس بن غلفاء/الوافر	دَرِينِي إِثْمًا حَطْبِي وَصَوْبِي... عَلَيَّ وَإِثْمًا أَنْفَعْتُ مَالُ.
211	بعض الطائيين/الطويل	عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً... فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ البُعَاثِ الأَجَادِلِ.
182	لبيد بن ربيعة/الطويل	أَلَا تَسْأَلَانِ المَرءَ مَاذَا يُجَاوِلُ... أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلُ.
247	امرؤ القيس/الطويل	فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ عَيْرَ مُسْتَحْقَبِ... إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاعِلِ.
304	حسان بن ثابت/الطويل	حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزُّ بِرَبِيَّةٍ... وَتُصْبِحُ عَزَّتِي مِنَ لُحُومِ العَوَافِلِ.
213	لبيد بن ربيعة/الرملي	وَإِذَا أُفْرِضَتْ قَرَضًا فَاجْزِهِ... إِثْمًا يُجْزِي الفَتَى غَيْرَ الجَمَلِ.
270	السموأل الغساني وغيره/الطويل	سَلِي إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ... فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلُ.
208	مجهول/الطويل	فَرِشْنِي بِحَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدْحَتِي... كَنَّاخَتِ يَوْمًا صَخْرَةَ بَعْسِيلِ.
152	مساور بن هند وغيره/الرجز	قَدْ سَأَلَمَ الحَيَاتُ مِنْهُ القَدَمَا... الأَفْعَوَانَ والشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا.
412	زياد الأعجم/الوافر	وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ... كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا.
208	مجهول/الرجز	كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ... زَيْدٍ حَمَازٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ.

303	جرير / الوافر	تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَمَ تَعُوجُوا... كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ.
414	النابعة الذبياني/الوافر	فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ... رِبْعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ. وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ... أَحَبُّ الظَّهْرِ لَهُ سَنَامٌ.
370	امرؤ القيس/الكامل	عُوجًا عَلَى الطَّلِّ الحَيْلِ لِأَنَّنا... نَبْكِي الدِّيَارِ كَمَا بَكَى ابْنُ حُدَامِ.
270	مجهول/البيسط	لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً... لَدَائِنُهُ بِإِذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ.
208	مجهول/الطويل	نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُضْمِي وَلَا تُنْمِي... وَلَا تَرْعَوِي عَنِ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ.
331	أمية بن أبي الصلت/المتقارب	يَلُومُونِي فِي اسْتِرَاءِ النَّخِي... حِلِّ أَهْلِي فَكَلِّهِمْ أَلُومٌ.
389	هوبر الحارثي/الطويل	تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذْنَاهِ ضَرْبَةً... دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمِ.
343	أمية بن أبي الصلت/البيسط	الْحَمْدُ لِلَّهِ مُسَانَا وَمُصَبِّحَنَا... بِالْحَمْدِ صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَانَا.
208	مجهول/البيسط	لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ... يَصَلِّي بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا.
383	مجهول/الطويل	حَلِيلِي هَلْ طَبُّ فَايِّي وَأَنْتُمْ... وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ.
432	كعب بن مالك وغيره/البيسط	مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ.
361	الفرزدق/الطويل	وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا... تَعَاطَى الْفَنَا قَوْمَاهُمَا أَحْوَانِ.
235	صخر بن عمرو/الطويل	أَهْمُ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ... وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزْوَانِ.
389	رؤبة بن العجاج/الرجز	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا.
408	بعض العرب/الرجز	عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتَهَا... يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا. فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا.
432	ابن ميادة/الطويل	رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكًا... شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخُلَافَةِ كَاهِلِهِ.
389	عبيد الله الرقيات/مجزوء الكامل	وَيَقْلَنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ... وَقَدْ كَبُرَتْ فُقُلْتُ إِنَّتِ.
370	الفضل بن قدامة/الرجز	قُلْتُ لِشَيْبَانَ إِذَنْ مِنْ لِقَائِهِ... أَنَا تُعَذِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ.
248	مجهول/البيسط	أَرْنَا إِذَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ مُلُوهَا... مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ضَمُّوْا.
343	الخطيئة/البيسط	دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِيغِيَّتِهَا... وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي.
365	الأغلب العجلي/الرجز	قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَائِي... قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ.
244	مجهول/الرجز	أَرْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَرْهَنْ بَنِي.
262	عمرو بن معدى كرب/الوافر	تَرَاهُ كَالنَّعَامِ يَعْطَى مَسْكَاً... يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَينِي.

البيت	الناظم/الباب/رقم البيت	الصفحة
فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ النَّحْوِ... وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي. وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْفُرَّانُ... فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ. وَحَيْثُمَا يَحْتَلُّ رُكْنٌ أَتَيْتُ... شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ.	ابن الجزري في الطيبة: [المقدمة: ع14، 15، 16].	4
وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي حَلْفًا... عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُدِفَ.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الإضافة: ع413].	156
وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيِّمَتْ لَهُ. وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى... بِهَا: كُنْتُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَمَى.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع119، 120].	165
وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ... مَا لَمْ تُفَدَّ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَهُ. وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خَلَّ لَنَا... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا. وَرَعْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ... بِرٌّ يَزِينُ وَيُلْقِسُ مَا لَمْ يُقَلَّ.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع125، 126، 127].	166
وَحُدِفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا... تَقُولُ: زَيْدٌ بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُمَا. وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنْفٌ... فَرَزَيْدٌ اسْتُعْنِي عَنْهُ إِذَا عُرِفَ.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع136، 137].	167
وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تَأَخَّرَا... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع128].	167
إِنَّ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَعَلُ... عَنْهُ: يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ. فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمِرًا... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَطْهَرَا.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الاشتغال: ع255، 256].	168 378
وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِيًا حُدِفَ الْخَبْرُ... حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرَّ. وَبَعْدَ وَآوِ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَع... كَمِثْلِ: كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ. وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا... عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمِرَا. كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمَّ... تَبَيَّنِي الْحَقُّ مُنَوِّطًا بِالْحِكْمِ.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع138، 139، 140، 141].	169
وَحُدِفَ فَضْلَةٌ أَجْزٍ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ... كَحُدْفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصِرَ. وَيُحْدَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا... وَقَدْ يَكُونُ حُدْفُهُ مُلْتَزِمًا.	ابن مالك في الخلاصة: [باب التعدي ولزومه: ع276، 277].	170 377
وَكَلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَكَلًّا... كَلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا.	ابن مالك في الخلاصة: [باب التوكيد: ع522].	171
وَعَامِلٌ ضَمِيرٌ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا... حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا أَنْ يَغْمَلَا. ك: تَلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ وَنَدْر... نَحْوَ سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الحال: ع345، 346].	175 371
وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحِدٍ أَبَدًا... وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرِدًا.	ابن مالك في الخلاصة: [باب المفعول المطلق: ع290].	177 224
الْحَالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مُنْتَصِبٌ... مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبَ. وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا... يَغْلِبُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا. وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقْعُ... بِكَثْرَةِ ك: بَعْتُهُ زَيْدٌ طَلَعُ. وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِيًا دُو الْحَالِ، إِنْ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُحْصَصْ أَوْ يَبِينُ.	ابن مالك في الخلاصة: [باب الحال: ع332، 333، 337، 338، 340، 341، 342].	176 181



		وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جَزَّ قَدْ... أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ. وَلَا تُجِزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ. أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيْفًا. وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّيْدُ... فِي نَحْوِ: لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا. وَإِنْ تَأَكَّيْدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ... عَامِلُهَا، وَلَقَطْهَا يُؤَخَّرُ.
182	ابن مالك في الخلاصة: [باب الموصولات، ع95].	وَمِثْلُ مَا (ذَا) بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ... أَوْ مَن، إِذَا لَمْ تُلْعَ فِي الْكَلَامِ.
182	ابن مالك في الخلاصة: [باب الفاعل: ع238].	وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ... وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ.
183	ابن مالك في الخلاصة: [باب التنازع في العمل: ع278، 279].	إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ... قَبْلَ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ. وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرِهِ.
184	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع113، 114، 115].	مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ حَبْرٌ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرَ. وَأَوْلُ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي... فَاعِلٌ أَعْنَى فِي أَسَارٍ دَانٍ. وَقِسْنِ، وَكَاسَيْفَهُمَا النَّعْمَى، وَقَدْ... يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ.
185	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع124].	وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ حَبْرًا... عَنِ جُمَّةٍ وَإِنْ يُفِيدُ فَأَحْبِرًا.
186	ابن مالك في الخلاصة: [باب ظن وأخواتها: ع206، 207].	انصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ اثْبِتَا... أَعْنَى: رَأَى حَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا. ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ.
187	ابن مالك في الخلاصة: [باب النعت: ع518].	وَارْفَعْ أَوْ انصَبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمَرًا... مُبْتَدَأٌ أَوْ ناصِبًا لَنْ يَظْهَرَ.
189	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع124].	وَأَحْبِرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ... عَنِ وَاحِدٍ كُهُم سُرَاهُ شُعْرًا.
189	ابن مالك في الخلاصة: [باب إعراب الأسماء الستة: ع27، 28].	وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانصَبْ بِالْأَلِفِ... وَاجْزُرْ بِبَاءٍ مَا مِّنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفَ. مِنَ ذَلِكَ (ذُو) إِنْ صُحِبَتْ أَبَانًا... وَالْقَمِ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا.
194	ابن مالك في الخلاصة: [باب البدل: ع564، 565].	التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا... وَأَسِطَةٌ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا. مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ... عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِيَلٍ.
194	ابن مالك في الخلاصة: [باب الابتداء: ع123].	وَأَحْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزَّ... نَاوِينَ مَعْنَى كَاتِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ.
297	ابن مالك في الخلاصة: [باب العطف: ع560، 561].	وَالْقَاءُ قَدْ تَحَدَّفَ مَعَ مَا عَطَفَتْ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ. بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي.
200	ابن مالك في الخلاصة:	يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ... فِي نَحْوِ: سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً.

	[باب المفعول معه: ع311، 312].	بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ... ذَا النَّصَبِ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ.
200 383	ابن مالك في الخلاصة: [باب العطف: ع556، 557].	وَإِنْ عَلَى صَمِيرٍ رَفِعَ مُتَّصِلٌ... عَطَفْتَ فَأَفْصِلَ بِالصَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ. أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَاصِلٍ يَرُدُّ... فِي النَّظْمِ فَاشْتِيَا، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدَ.
201	ابن مالك في الخلاصة: [باب المفعول معه: ع314، 315].	وَالعَطْفُ إِنْ يُكْرَهُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ. وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ التَّسْقِ. وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ العَطْفُ يَجِبُ. أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ.
201	ابن مالك في الخلاصة: [باب العطف: ع562].	وَخَدَفُ مُتَّبَعٍ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِيحَ... وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ.
205	ابن مالك في الخلاصة: [باب عطف النسق: ع558، 559]	وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى... صَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا. وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ آتَى... فِي التَّظْمِ وَالتَّنْثِيرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا.
211	ابن مالك في الكافية الشافية. [باب الإضافة: ج1ص438].	وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ... فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ.
212	ابن مالك في الخلاصة: [باب الإضافة: ع418، 419].	فَصَلِّ مُضَافٍ شِبْهُ فِعْلٍ مَا نَصَبَ... مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ. فَصَلِّ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وَجِدَادًا... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا.
214	ابن مالك: [باب الاستثناء: ع326].	وَاسْتَنْتَنِي مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَاتٍ... بِمَا لِمُسْتَنْتَنِي بِإِلَّا نُسَبَا.
216	ابن مالك في الخلاصة: [باب الاستثناء: ع316، 317].	مَا اسْتَنْتَنَتْ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ... وَوَعَدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتَجَبَ. إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَّ.
219	ابن مالك في الخلاصة: [باب أنواع المنادى وحكمه: ع576، 578].	وَإِنَّ الْمُعْرَفَ الْمُنَادِيَ الْمُفْرَدَا... عَلَى الَّذِي رَفَعَهُ قَدْ عُوْهَدَا. وَالْمُفْرَدَ الْمُنْكَوْرَ، وَالْمُضَافَا... وَشِبْهَهَا، أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا.
219	ابن مالك في الخلاصة: [باب المنادى المضاف: ع591].	وَاجْعَلْ مُنَادِيَّ صَحَّحَ إِنْ يُضَفُّ لِيَا... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدًا عَبْدِيَا.
222	ابن مالك في الخلاصة: [باب المنادى: ع574، 575].	وَعَيْرٌ مُنْدُوبٌ، وَمُضْمَرٌ، وَمَا... جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يُعْرَى فَاعْلَمَا. وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ، وَالْمُشَارِ لَهْ... قَلَّ، وَمَنْ يَمْتَنِعُهُ فَاَنْصُرُهُ عَادِلَهْ.
224	ابن مالك في الخلاصة: [باب المفعول المطلق: ع286، 287، 288].	الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ... مَذْلُوبِي الْفِعْلِ كَأَمَّنَ مَنْ أَمِنَ. يُمَثِّلُهُ أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ نُصِبَ... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَدْيَيْنِ انْتَجَبَ. تَوْكِيدًا أَوْ تَوْعَا يُبِينُ أَوْ عَدَدًا... كَسِيرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ.
224	ابن مالك في الخلاصة: [باب المفعول المطلق: ع291].	وَخَدَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أَمْتَنَعَ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ.
227	ابن مالك في الخلاصة: [باب الظرف: ع308، 309].	وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَعَيْرٌ ظَرْفٌ... قَدَاكَ دُو تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ. وَعَيْرٌ ذِي التَّصْرُفِ الَّذِي لَزِمَ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ.
227	ابن مالك في الخلاصة: [باب الظرف: ع310].	وَقَدْ يُتَوَبُّ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْتُرُ.
229	ابن مالك في الخلاصة: [باب التمييز: ع356].	اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكْرَةً... يُنْصَبُ تَمْيِزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ.

229	ابن مالك في الخلاصة: [باب الحال: ع337].	وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالًا يَفْعُ... بِكَثْرَةِ كِبَعْتَهُ زَيْدٌ طَلَعُ.
230 269	ابن مالك في الخلاصة: [باب المفعول له: ع298، 299، 300].	يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنَّ... أَبَانَ تَغْلِيلاً ك: جُدَّ شُكْرًا وَدِنٌ. وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ... وَقَفْنَا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ فُقِدَ. فَاجْزُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يُمْتَنَعُ... مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزْهَدٍ دَا قَنَعُ.
231	ابن مالك في الخلاصة: [باب الظرف: ع303].	الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمِنًا... (في) بِاطْرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَرْمَنًا.
234	ابن مالك في الخلاصة: [باب الإضافة: ع401، 402].	وَإِنَّ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَادُ قَدْ أُجْرِيَا... وَاحْتَرَى بِنَا مَثَلًا فَعَلٌ بِيِيَا. وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأًا... أَعْرَبَ، وَمَنْ بِنَا فَلَنْ يُفْتَدَا. وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وُضِلَ... بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلَانُ.
234	ابن مالك في الخلاصة: [باب الموصولات: ع97].	وَمَا مِنَ الْمُنْعَوَاتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ... يَجُوزُ حَدْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ.
235	ابن مالك في الخلاصة: [باب النعت: ع519].	وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ... مَا لَمْ يُضْفَ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ زِدْفُ.
239	ابن مالك في الخلاصة: [باب المعرب والمبني: ع43].	وَلَا ضَطْرَارٌ أَوْ تَنَاسُبٌ صُرْفٌ... دُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ.
239	ابن مالك في الخلاصة: [باب ما لا ينصرف: ع676].	وَمَا بِنَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا.
242	ابن مالك في الخلاصة: [باب المعرب والمبني: ع41].	وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَقَشًا مُنْتَظِمًا.
244	ابن مالك في الخلاصة: [باب الوقف: ع899].	وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَزَّ... وَنَصَبَ عُدْوَةَ بِمَا عَنْهُمْ نَدَرُ.
249	ابن مالك في الخلاصة: [باب الإضافة: ع408].	فَعَلَيْنِ يَفْتَضِيْنَ شَرَطٌ قُدِمَا... يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسِمَا. وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ... تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ. وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ... وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ.
253	ابن مالك في الخلاصة: [باب الجواز: ع699، 700، 701].	وَلَمْ تَفْعُ خَفِيْمَةً بَعْدَ الْأَلْفِ... لَكِنَّ شَدِيدَةً وَكَسْرَهَا أَلْفُ.
267	ابن مالك في الخلاصة: [باب نون التوكيد: ع643].	لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِوُتَيْنِ، هُمَا... كَتَوَيْ إِذْهَبَنَّ وَأَقْصَدَهُمَا. يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلٌ وَيَفْعَلُ آتِيَا... دَا طَلَبٍ أَوْ شَرَطًا أَمَا تَالِيَا. أَوْ مُتَبَيَّنًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا... وَقَلَّ بَعْدَ (مَا وَمُ) وَيَعْدُ (لَا). وَعَبْرٌ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا... وَأَخْرَجَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كَابْرَزَا. وَاشْكَلُهُ قَبْلَ مُضَمَّرٍ لَيْنٍ بِمَا... جَانَسَ مِنْ تَحْرِكِ قَدْ عَلِمَا.
269	ابن مالك في الخلاصة: [باب نون التوكيد: ع634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642].	

		وَالْمُضَمَّرِ اخْدَفْتَهُ إِلَّا الْأَلْفَ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ. فَأَجْعَلُهُ مِنْهُ - رَافِعًا عَيْرَ الْيَاءِ... وَالْوَاوِ - يَاءً كَاسَعِيَةً سَعِيًا. وَاخْدَفُهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَبِي... وَوَاوٍ وَيَا شَكْلًا مُجَانِسٍ فُئِي. نَحْوُ: أَحْشِيَنَّ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ، وَبِي... قَوْمِ أَحْشَوْنَا وَاضْمَمُ، وَقَسْمٌ مُسَوِّيًا.
270	ابن مالك في الخلاصة: [باب كان وأخواتها: ع 148].	وَبِي جَمِيعَهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ... أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظْرٌ.
272	ابن مالك في الخلاصة: [باب كان وأخواتها: ع 150، 151].	وَمَنْعٌ سَبَقَ خَبَرَ لَيْسَ اصْطُفِي... وَوَدُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي. وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالتَّقْصُصُ فِي... فِتْيَى لَيْسَ زَالَ دَائِمًا فُئِي.
273	ابن مالك في الخلاصة: [باب كان وأخواتها: ع 157].	وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ... تُحْدَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا التَّرْمِ.
276	ابن مالك في الخلاصة: [باب الفاعل: ع 233].	وَالحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِلَا فُضَيْلًا... ك: مَا زَكَ إِلَّا فَتَاهُ ابْنُ الْعَلَا.
277	ابن مالك في الخلاصة: [باب تعدي الفعل ولزومه: ع 267].	عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلَ... هَا عَيْرٌ مَصْدَرٌ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ.
283 303	ابن مالك في الخلاصة: [باب الفعل المتعدي: ع 273، 272].	وَعَدٍ لَارِمًا بِحَرْفِ جَرٍ... وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَصِبُ لِلْمُنْجَرِ. تَقْلًا وَبِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطْرُدُ... مَعَ أَثْنِ لَيْسَ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا.
283	ابن مالك في الخلاصة: [باب الموصول: ع 102، 103].	إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلٌ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي. فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ... بِفِعْلِ أَوْ وَصَفٍ: كَمَنْ تَرَجُّو يَهَبُ.
284	ابن مالك في الخلاصة: [باب ظن وأخواتها: ع 216].	وَلَا يُجْزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ... سُقُوطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ.
285	ابن مالك في الخلاصة: [باب تعدي الفعل ولزومه: ع 268].	فَانْتَصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ... عَنِ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ.
292	ابن مالك في الخلاصة: [باب النائب عن الفاعل: ع 250].	وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنَيْبَةِ حَرِي.
302	ابن مالك في الخلاصة: [باب البدل: ع 568، 569].	وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا... تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا. أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَلَا... كَمَا أَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلَا.
302	ابن مالك في الخلاصة: [باب العطف: ع 542].	فَاعْطَفَ بِوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا... فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا.
309	ابن مالك في الخلاصة: [باب نائب الفاعل: ع 250، 251].	وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنَيْبَةِ حَرِي. وَلَا يَنْبُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ.
313	ابن مالك في الخلاصة: [باب النائب عن الفاعل: ع 252].	وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْبُوبُ التَّائِي مِنْ... بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُؤُ أَمِنْ.
313	ابن مالك في الخلاصة: [باب النائب عن الفاعل: ع 251].	وَلَا يَنْبُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ.

317	ابن مالك في الخلاصة: [باب الفاعل: ع 232_236].	وَقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرَكَ التَّاءِ... نُحْوِ أُنَى الْقَاضِي بِنْتِ الْوَاقِفِ. وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلِ يَاءٍ فَضْلًا... كَمَا رَجَا إِلَّا فَتَاهُ ابْنُ الْعَالَا. وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلٍ وَمَعَ... ضَمِيرِ ذِي الْجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ. وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سَوَى السَّلَامِ مِنْ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْسِ. وَالْحَذْفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاهُ اسْتَحْسَنُوا... لِأَنَّ فَصَدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ.
331	ابن مالك في الخلاصة: [باب الفاعل: ع 227، 228].	وَجَرِدِ الْفِعْلِ إِذَا مَا أُسْنِدَا... لِأَنَّ تَيْنِ أَوْ جَمْعِ ك: فَازَ الشَّهَادَةَ. وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا، وَسَعِدُوا... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ.
333	ابن مالك في الخلاصة: [باب اسم الفاعل: ع 435].	وَأَنْصَبِ بِذِي الإِعْمَالِ تَلَوْا وَاحْفِضْ... وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي.
334	ابن مالك في الخلاصة: [باب صيغ المبالغة: ع 432، 433].	فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ... فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ. فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ دَا وَفَعِلٍ.
334	ابن مالك في الخلاصة: [باب صيغ المبالغة: ع 434].	وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ... فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ.
335	ابن مالك في الخلاصة: [باب أبنية أسماء الفاعلين: ع 457، 462، 463].	كَفَاعِلٍ صُغِيَ اسْمٌ فَاعِلٍ: إِذَا... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَعَدَا. وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ... مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ. مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا... وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا.
335	ابن مالك في الخلاصة: [باب اسم الفاعل: ع 431].	وَإِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ فِيهِ الْمُضِي... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ أَرْتَضِي.
336	ابن مالك في الخلاصة: [باب اسم الفاعل: ع 428، 429].	كَفَعِلِهِ اسْمٌ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعْرُزٍ. وَوَلِي اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا... أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا.
338	ابن مالك في الخلاصة: [باب اسم المفعول: ع 437، 438، 439].	وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ... يُعْطَى اسْمٌ مَفْعُولٌ بِإِلَّا تَقَاضِلٍ. فَهُوَ كَفَعِلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي... مَعْنَاهُ ك: الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي. وَقَدْ يُضَافُ دَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ... مَعْنَى، ك: مُحْمُودُ الْمُقَاصِدِ الْوَرَعِ.
339	ابن مالك في الخلاصة: [باب أبنية أسماء المفعولين: ع 464، 465].	وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ انكسَرَ... صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كِمِثْلِ الْمُنتَظَرِ. وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدَ... زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مَنْ قَصَدَ.
341	ابن مالك في الخلاصة: [باب أسماء الأفعال: ع 631].	وَاحْكُمُ بِنْتِكَيْرِ الذِّي يُنَوُّ... مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ.
341	ابن مالك في الخلاصة: [باب المعرب والمبني: ع 17، 18].	وَكَتِبَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِسَلَا... تَأْتُرُ، وَكَافْتِقَارٌ أُصِلَا. وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا... مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا.
342	ابن مالك في الخلاصة: [باب أسماء الأفعال: ع 626، 627، 630].	مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ كَشْتَانٍ وَصَه... هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ، وَكَدَا أَوْهَ وَمَه. وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ، كَأَمِينٍ كَثُرَ... وَغَيْرُهُ: وَي، وَهَيْهَاتَ نَزَرَ. وَمَا لِمَا تَنَوَّبَ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ... لَهَا، وَأَخْرَ مَا لِيذِي فِيهِ مِنْ عَمَلٍ.
342	ابن مالك في الخلاصة:	وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِي يَجِي... مُكْرَّرًا كَقَوْلِكَ: اذْرُجِي اذْرُجِي.

	[باب التوكيد: ع530].	
343	ابن مالك في الخلاصة: [باب المصدر: ع424، 425].	بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ ... مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ. إِنْ كَانَ فِعْلًا مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحْتَلُّ ... مَحَلُّهُ وَلَا سَمَّ مَصْدَرٍ عَمَلٍ.
346	ابن مالك في الخلاصة: [باب عطف النسق: ع562].	وَحَدَفُ مُتَّبِعٍ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ.
347	ابن مالك في الخلاصة: [باب المصدر: ع426].	وبعد جره الذي أضيف له... كَمِلَ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفِعٍ عَمَلَهُ.
349	ابن مالك في الخلاصة: [باب النعت: ع510].	وَأَنْعَتٌ مُشْتَقٌّ كَصَعْبٍ وَدَرْبٍ... وَشَبَّهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبُ.
349	ابن مالك في الخلاصة: [باب النعت: ع513].	وَنَعْنُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا... فَالْتَرَمُّوا الْإِفْرَادَ وَالتَّنْذِيرًا.
354	ابن مالك في الخلاصة: [باب الإضافة: ع385، 386، 387، 388، 389، 390].	ثُونًا تَلِي الْإِغْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا... بِمَا تُضَيَّفُ احْدَفَ كَطُورٍ سِينًا. وَالثَّانِي اجْرُزُ، وَانُو مِنْ أَوْ فِي إِذَا... لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ حُدَا. لِمَا سَوَى ذِيكَ، وَاحْضُصْ أَوْلًا... أَوْ أُعْطِيَ التَّعْرِيفَ بِالذِي تَلَا. وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافُ يَفْعَلُ... وَصَفَا، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ. كَرَبٌ رَاجِحًا عَظِيمَ الْأَمَلِ... مُرْوَعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ. وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لِفُظِيَّةٍ... وَتَلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَى وَبِيَّةٍ.
356	ابن مالك في الخلاصة: [باب العدد: ع729].	وَمَائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفُ... وَمَائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدْفُ.
358	ابن مالك في الخلاصة: [باب الإضافة: ع399، 400].	وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجَمْعِ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُجْتَمَعُ. إِفْرَادٌ إِذْ، وَمَا كَادَ مَعْنَى كَادَ... أَضْفُ جَوَازًا نَحْوُ: حِينَ جَاءَ نُبْدُ.
358	ابن مالك في الخلاصة: [باب الإضافة: ع394].	وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَّ... مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ.
366	ابن مالك في الخلاصة: [باب المضاف إلى بياء المتكلم: ع420، 421، 422، 423].	أَخْرَ مَا أَضَيَّفَ لِيَلْيَا أَكْسِرَ إِذَا... لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا: كَرَامٍ وَقَلْدَى. أَوْ يَكْ كَابِنَيْنِ وَرَبِيدَيْنِ، فَذِي... جَمَعَهَا أَلْيَا بَعْدَ فَتَحِهَا اخْتَلَدِي. وَتُدْعَمُ أَلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ... مَا قَبْلَ وَوِ ضَمَّ فَأَكْسِرُهُ يَهْنُ. وَأَلْفَا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ... هَذَا نِيْلِ انْقِلَابِهَا يَاءً حَسَنًا.
366	ابن مالك في الخلاصة: [باب إنَّ وأخواتها: ع177، 178، 179، 180، 181، 182].	وَهَمَزٌ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ... مَسَدَّهَا، وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرِ. فَأَكْسِرُ فِي الْإِتْبَادِ وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٌ. أَوْ حُكَيْتُ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ... حَالِ كَرُزْتُهُ وَإِلِي ذُو أَمَلٍ. وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ غُلِقْنَا... بِاللَّامِ كَأَعْلَمَ إِنَّهُ لُدُو ثَقَى. بَعْدَ إِذَا فِجَاءَةً أَوْ قَسَمًا... لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي. مَعَ تَلَوِ قَا الْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ... فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِلَيَّ أَحْمَدُ.
377	ابن مالك في الخلاصة:	وَمَوْضِعُ الْحَالِ بِنَجِيءٍ جُمْلَةً... ك: جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهُ.

	[باب الحال: ع351].	
379	ابن مالك في الخلاصة: [باب إن أخواتها: ع176].	وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الذِّي... ك: لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا عَيْرَ الْبَدِي.
380	ابن مالك في الخلاصة: [باب إن وأخواتها: ع188].	وَجَائِزٌ رُفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى... مَنْصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا. وَأَلْحَقْتَ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ... مِنْ دُونَ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ.
382	ابن مالك في الخلاصة: [باب إن وأخواتها: ع193].	وَأَنَّ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكْرَنَ... وَالْحَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ.
386	ابن مالك في الخلاصة: [باب إن وأخواتها: ع194، 195].	وَأَنَّ يَكُنْ فِعْلًا وَمَنْ يَكُنْ دُعَا... وَمَنْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَّبِعًا. فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَعْدَ أَوْ نَفِيٍّ أَوْ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرٌ لَوْ.
387	ابن مالك: [باب إن وأخواتها: ع190، 191].	وَحُقِفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ... وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ. وَرُبَّمَا اسْتُعْنِيَ عَنْهَا إِنَّ بَدَا... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا.
388	ابن مالك في الخلاصة: [باب الاشتغال: ع259].	كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجِدْ.
388	ابن مالك في الخلاصة: [باب إن وأخواتها: ع32، 33، 34].	بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكَالًا... إِذَا بِمُضَمَّرٍ مُضَافًا وَصِلًا. كَلِمَاتًا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ. وَتُخَلَّفُ الْبَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفِ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلْفِ.
391	ابن مالك في الكافية الشافية، [باب إعراب المثني والمجموع: ج1ص70].	إلا قليلا، والمثنى قد يرد... بألف في كال حال فاعتمد.
392	ابن مالك في الخلاصة: [باب إن وأخواتها: ع174، 175].	لَأَنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ... كَأَنَّ: عَكْسُ مَا لِيكَانَ مِنْ عَمَلٍ. كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَبِي... كُفِّءَ وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضَعْفٍ.
393	ابن مالك في الخلاصة: [باب العطف: ع541، 553].	وَأَتَّبَعَتْ لَفْظًا فَحَسِبَ بَلَّ وَلَا... لَكِنَّ ك: لَمْ يَبْدَأْ أَمْرًا لَكِنَّ طَلَا. وَأَوَّلَ لَكِنَّ نَفِيًّا أَوْ هَمِيًّا وَلَا... نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا.
393	ابن مالك في الخلاصة: [باب المشبهات بليس: ع162].	فِي التَّكْرَارِ أَعْمِلْتَ كَلَيْسَ لَا... وَقَدْ تَلِي لَاتٍ وَإِنَّ ذَا الْعَمَلِ.
393	ابن مالك في الخلاصة: [باب لا التي لنفي الجنس: ع197].	عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لَلا فِي نَكْرَةٍ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً.
395	ابن مالك في الخلاصة: [باب لا التي لنفي الجنس: ع204].	وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ.
395	ابن مالك في الخلاصة: [باب لا التي لنفي الجنس: ع205].	وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ اسْتِقْطَ الْحَبَرَ... إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ.
396	ابن مالك في الخلاصة: [باب لا التي لنفي الجنس: ع198، 199، 200].	فَأَنْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً... وَيَعْدُ ذَلِكَ الْحَبَرَ ادُّكْرَ رَافِعَةٍ. وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِّجَا: كَالَا... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا. مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا... وَإِنَّ رَفَعْتَ أَوْلًا لَا تَنْصَبَا.

401	ابن مالك في الخلاصة: [باب إعراب الفعل: ع686، 687].	وَبَعَدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ... حَتَّمُ ك: جُدَّ حَتَّى تَسْرُّ دَا حَزَنٌ. وَتَلَوُ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا... بِهِ اِزْفَعَنَّ، وَأَنْصَبَ الْمُسْتَقْبَلُ.
402	ابن مالك في الخلاصة: [باب إعراب الفعل: ع678، 679].	وَبَلَسَ أَنْصَبُهُ وَكَي، كَذَا بَأَنْ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ. فَأَنْصَبَ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحَّحَ، وَاعْتَقَدَ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ، فَهُوَ مُطَرَّدٌ.
402	ابن مالك في الخلاصة: [باب إعراب الفعل: ع680].	وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى... (مَا) أَحْبَبَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
403	ابن مالك في الخلاصة: [باب إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا: ع192].	وَالْفِعْلُ إِنَّ لَمْ يَكُنْ نَاسِحًا فَلَا... تُلْفِهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَلًا.
406	ابن مالك في الخلاصة: [باب إعراب الفعل: ع688، 689].	وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ... مَخْضَبِينَ وَسِتْرَهُمَا حَتَّمُ نَصَبٍ. وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفَدُّ مَفْهُومَ مَع... كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَرْعُ.
409	ابن مالك في الخلاصة: [باب إعراب الفعل: ع، 693].	وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ... كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمْنِي يَنْتَسِبُ.
412	ابن مالك في الخلاصة: [باب إعراب الفعل: ع685].	كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذْ يَصْلُحُ فِي... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ حَفِي.
412	ابن مالك في الخلاصة: [باب إعراب الفعل: ع694].	وَإِنْ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِيفٌ... تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ حَذِيفٌ.
413	ابن مالك في الخلاصة: [باب الجواز: ع701].	وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعًا الْجَزَاءُ حَسَنٌ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ.
415	ابن مالك في الخلاصة: [باب الجواز: ع704، 705].	وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَفْتَرِنُ... بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِينٍ. وَجَزْمٌ أَوْ نَصَبٌ لِفِعْلِ إِثْرٍ فَا... أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ ائْتَنَفَا.
417	ابن مالك في الخلاصة: [باب الجواز: ع702].	وَأَقْرَبُ بَقَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ... شَرْطًا لِأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلَ.
420	ابن مالك في الخلاصة: [باب النواصب: ع690].	وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتِمِدَ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قُصِدَ.
421	ابن مالك في الخلاصة: [باب الجواز: ع706].	وَالشَّرْطُ يُعْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ
422	ابن مالك في الخلاصة: [باب البدل: ع571].	وَيُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، ك: مَنْ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ.
423	ابن مالك في الخلاصة: [باب النعت: ع511].	وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مِنْكَ—رَا... فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيْتَهُ خَبْرًا.
424	ابن مالك في الخلاصة: [باب الجواز: ع716].	لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِتْبَادَا... إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا. وَبِهِمَا التَّخْضِيبُ مَزٌّ وَهَلًّا... أَلَا أَلَا وَأَوْلَيْنَهَا الْفِعْلَا.
433	ابن مالك في الخلاصة: [باب المعرفة بأداة التعريف: ع107، 108، 109].	وَقَدْ تَرَادُّ لَارْمًا كَاللَّاتِ... وَالْأَنَّ وَاللَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ. وَلَا ضَرْبَ رِ كِبْنَاتِ الْأَوْبَرِ... كَذَا: وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِي. وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا... لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ تَقْ—لَا.



434	ابن مالك في الخلاصة: [باب الموصولات: ع88، 89، 90].	مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي، الْأُنْثَى الَّتِي...وَالْيَا إِذَا مَا تُنْيَا لَا تَنْبِتِ. بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِيهِ الْعَلَامَةُ...وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ. وَالنُّونُ مِنْ دَيْنٍ وَتَيْنٍ شُدِّدَا...أَيْضًا، وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ فُصْدَا.
438	ابن مالك في الخلاصة: [باب الاستثناء: ع331].	وَكَحَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا...وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا.

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.
- القرآن الكريم برواية الدوري عن أبي عمرو.
2. الإبانة عن معاني القراءات، مكّي بن أبي طالب القيسي، ت: عبد الفتاح إسماعيل شلي، دط، دت، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
3. أبحاث في القراءات، السالم محمد محمود أحمد الجكني الشنقيطي، دط، دت، مطابع الرشد، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
4. إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة المقدسي، ت: محمود ابن عبد الخالق محمد جادو، دط، 1413هـ، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
5. إتحاف الأجداد فيما يصح به الاستشهاد، السيد محمود شكري الألوسي، ت: عدنان عبد الرحمان الدوري، دط، 1402هـ/1982م، مطبعة الإرشاد، بغداد.
6. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، وضع حواشيه: أنس مهرة، ط1، 1419هـ/1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
7. الإتيقان في علوم القراء: جلال الدين السيوطي، ت: مركز الدراسات القرآنية، دط، 1426هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة.
8. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، ط1، 1418هـ/1998م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
9. الإرشاد إلى أهمية الأسناد، عبد الرازق موسى، ط1، 1428هـ/2007م، دار غراس، الكويت.
10. أسرار العربية، ابن الأنباري، ط1، 1420هـ/1999م، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
11. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج، ت: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، 1418هـ/1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
12. الإضاءة في بيان القراءة، علي محمد الضباع، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.
13. الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، 1407هـ/1987م، المكتبة العصرية، بيروت. لبنان.
14. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، ط2، 1400هـ/1979م، دد.
15. إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ت: د. عبد الرحمان بن سليمان بن العثيمين، ط1، 1413هـ/1992م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
16. إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس وآخرون، ط1، 1425هـ، دار المنير ودار الفارابي، دمشق.

17. إعراب القرآن الكريم، المنسوب لذكريا الأنصاري، ت: موسى علي موسى مسعود، دط، 1421هـ/2001م، ماجستير، القاهرة.
18. إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، جامع العلوم الباقولي، ت: إبراهيم الأبياري، ط4، 1420هـ، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتب اللبنانية، بيروت.
19. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: الشيخ خالد العلي، ط2، 1429هـ/2008م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
20. الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي، ت: محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، 1418هـ/1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
21. الألفية في النحو، ابن مالك، مطبوعة بأعلى شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دط، 1424هـ/2003م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
22. الأمالي، جمال الدين ابن الحاجب، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، دط، 1409هـ/1989م، دار عمار/الأردن، دار الجيل/بيروت.
23. الأمالي، هبة الله بن الشجري، 1349هـ، حيدر آباد.
24. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1406هـ/1982م، دار الفكر العربي/ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية/بيروت.
25. الانتصار للقرآن، أبو بكر الباقلائي، ت: د. محمد عصام القضاة، ط1، 1422هـ/2001م، دار الفتحة/عمّان، دار ابن حزم/بيروت.
26. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري، ت: د: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، دت، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
27. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دط، دت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
28. إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دط، 1390هـ/1971م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
29. الإيضاح شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر، ت: عبد الرازق موسى، ط1، 1425هـ/2004م، دار ابن القيم.
30. بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
31. البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية والدرّة، عبد الفتاح القاضي، دط، 1401هـ/1981م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

32. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ت: يوسف عبد الرحمان المرعشلي، وجمال حمدي الذهبي، وإبراهيم عبد الله الكردي، دط، دت، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
33. بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، أبو العباس أحمد بن عمار المهدي، ت: د: أحمد بن فارس السلوم، ط1، 1427هـ/2006م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
34. البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، دط، 1400هـ/1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
35. البيان في عدّ آي القرآن، أبو عمرو الداني، ت: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1، 1414هـ/1994م.
36. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، (الملقب بمرتضى الزبيدي)، ت: مجموعة من المحققين، دط، دت، دار الهداية.
37. تأملات حول تحريات العلماء للقراءات المتواترة، عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، ط1، 1413هـ.
38. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: إبراهيم شمس الدين، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
39. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت: علي محمد بجاوي، دط، 1396هـ/1976م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
40. التحبير في علم التفسير، السيوطي، ت: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط1، 1416هـ/1996م، بيروت.
41. تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حُرُوف القرآن، ابن مالك، ط2، 2007م/1482هـ، كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية.
42. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، ت: د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، 1406هـ/1986م، دار الكتاب العربي.
43. التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماءه وتصرفت معانيه، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، ت: هند شلي، دط، 1979م، الشركة التونسية للتوزيع.
44. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، 1413هـ/1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
45. تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة خميرية وسليمان مسلم الحرش، دط، 1409هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

46. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ناصر الدين البيضاوي، ت، محمد عبد الرحمان المرعشلي، ط1، دت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
47. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، ط1، 1401هـ/1981م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
48. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ت: مجموعة من الباحثين، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
49. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، 1422هـ/2001م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، جيزة، مصر.
50. الجامع الصغير في النحو، ابن هشام، ت: محمد شريف سعيد الزبيق، ط1، 1388هـ/1986م، مكتبة الحلبي، دمشق، لبنان.
51. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت: د. عبد الله التركي مع محمد رضوان عرقسوسي، ط1، 1427هـ/2006م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
52. الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، أبي الحسين شريح الرعيني، ت: د. غانم قدوري الحمد، ط1، 1420هـ/2000م، دار عمار، عمان، الأردن.
53. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ/1995م.
54. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، ط1، 1987م، دار العلم للملايين.
55. حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، دط، دت، دار صادر، بيروت.
56. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ط1، 1417هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
57. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط5، 1418هـ/1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
58. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ت: عبد العال سالم مكرم، ط3، 1399هـ/1979م، دار الشروق، القاهرة.
59. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، 1404هـ/1984م، دار المأمون للتراث، دمشق.

60. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، ط4، 1418هـ/1997م، مكتبة الخانجي، مصر.
61. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ط1، دت، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
62. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ت: د. أحمد محمد الخراط، دط، دت، دار القلم، دمشق.
63. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل يسين، ط1، 1400هـ/1980م، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
64. دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عزيمة، دط، دت، دار الحديث القاهرة.
65. دراسات لغوية، (القياس في الفصحى/ الدخيل في العامية)، د. عبد الصبور شاهين، ط2، 1406هـ/1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
66. ديوان ابن ميادة (شعر ابن ميادة)، جمعه وحققه الدكتور حنا جميل حداد، 1402هـ/1987م. مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق.
67. ديوان أبي زيد الطائي، ت: د. نوري حمودي القيسي، دط، 1967م، بغداد.
68. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، ت: د. محمد حسين، دط، 1950م، مكتبة الآداب.
69. ديوان الأغلب العجلي، شرح إبراهيم جزيني، ط1، 1968م، دار الكاتب العربي، القاهرة.
70. ديوان الخطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، ت: نعمان أمين طه، ط1، 1378هـ/1958م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
71. ديوان الخرنق بنت بدر رواية أبي عمرو بن العلاء، ت: يسري عبد الغني عبد الله، ط1، 1410هـ/1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
72. ديوان الخنساء، شرح حمدو طماس، ط2، 1425هـ/2004م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
73. ديوان السموأل مع ديوان عروة بن الورد، دط، 1384هـ/1964م، دار صادر، بيروت.
74. ديوان الشماخ بن ضرار، ت: صلاح الدين الهادي، دار المعارف. مصر.
75. ديوان العباس بن الأحنف، ت: عاتكة الخزرجي. ط1، 1373هـ/1954م. دار الكتب المصرية.
76. ديوان الفرزدق، ت: علي فاعور، ط2، 1407هـ/1987م، دار الكتب العلمية، بيروت.
77. ديوان الفضل بن قدامة العجلي، ت: د. محمد أديب عبد الواحد، دط، 1427هـ/2006م.
78. ديوان النابعة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. دار المعارف.
79. ديوان الهذليين، ت: محمد محمود الشنقيطي، دط، 1385هـ/1965م، الدار القومية، مصر.
80. ديوان امرئ القيس، ت: عبد الرحمن المصطاوي، ط2، 1425هـ/2004م، دار المعرفة. بيروت.

81. ديوان أمية بن أبي الصلت، ت: سجع جميل الجبيلي، ط1، 1998م، دار صادر، بيروت.
82. ديوان بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، شرح مجيد طراد، ط1، 1415هـ/1994م، دار الكتاب العربي.
83. ديوان جرير شرح محمد بن الحبيب، ت: د. نعمان محمد أمين طه، ط3، دت، دار المعارف، مصر.
84. ديوان حسان بن ثابت، ت: د. وليد عرفات، دط، 2006م، دار صادر، بيروت.
85. ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، ت: عبد القدوس أبو صالح، ط1، 1402هـ/1982م، مؤسسة الإيمان، جدة.
86. ديوان زياد الأعجم، ت: د. يوسف بكار، ط1، 1403هـ/1983م، دار المسيرة.
87. ديوان عامر بن الحارث (جران العود)، رواية أبي سعيد السكري، ط1، 1350هـ/1931م، دار الكتب المصرية، القاهرة.
88. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، ت: د: محمد يوسف نجم، دط، دت، دار صدر، بيروت.
89. ديوان عمرو بن معدى كرب الزبيدي، ت: مطاع الطرايشي، ط2، 1405هـ/1985م. مجمع اللغة العربية، دمشق.
90. ديوان قيس بن الخطيم، ت: ناصر الدين الأسد، دط، دت، دار صادر، بيروت.
91. ديوان كعب بن مالك، ت: سامي مكّي العاني، ط1، 1386هـ/1966م، مطبعة المعارف، بغداد.
92. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ت: حمدو طماس، ط1، 1425هـ/2004م، دار المعرفة. بيروت.
93. ديوان مجنون ليلى (قيس بن معاذ)، جمع عبد الستار فراج، دار مصر للطباعة.
94. ديوان مسكين الدارمي، ت: كارين صادر، ط1، 2000م، دار صادر، بيروت.
95. الرد على من طعن في قراءة الثلاثة أبي جعفر ويعقوب وخلف، المنسوب لصدقة المسحراتي ت: السالم محمد محمود أحمد الجكني الشنقيطي، دط، دت، دار مطابع الرشد، المدينة المنورة، السعودية.
96. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي، ت: مجموعة من الباحثين، ط1، 1431هـ/2010م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
97. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد، موفق الدين ابن قدامة المقدسي، ط1، 1991م، الدار السلفية، الجزائر.
98. زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ت: المكتب الإسلامي، ط3، 1404هـ/1984م، بيروت، لبنان.
99. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ط1، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

100. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي (شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، ابن القاصح، ط3، 1373هـ/1954م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
101. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، الألباني، ط1، 1412هـ/1992م، دار المعارف، الرياض، السعودية.
102. سنن أبي داود، أبو داود سليمان السجستاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، دت، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت.
103. سنن الترمذي، أبو عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط2، 1395هـ/1975م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
104. شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، دط، 1424هـ/2003م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
105. شرح أشعار الهدليين للسكري: ت: عبد الستار أحمد فراج ومحمود شاكر، ط1، 1384هـ، مكتبة العروبة، القاهرة.
106. شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان، الأشموني، ت: طه عبد الرؤف سعد، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر.
107. شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، 1414هـ/1990م، هجر للطباعة، مصر.
108. شرح التصريح على التوضيح (وهو شرح العلامة خالد الأزهرى على أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام)، ت: محمد باسل عيون السود، ط1، 1421هـ/2002م، دار الكتب العلمية.
109. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، ط2، 1996م، جامع قان يونس، بنغازي.
110. شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، <http://www.islamweb.net>.
111. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت.
112. شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دط، 1990م، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
113. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط1، 1422هـ/2001م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.



114. شرح الهداية، أبو العباس المهدوي، ت: د. حاتم سعيد حيدر، دط، 1415هـ/1995م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
115. شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، ت: أحمد ظافر كوجان، ومحمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، دط، 1386هـ/1966م، لجنة التراث العربي.
116. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محب الدين النويري، ت: د. مجدي محمد سرور، ط1، 1424هـ/2003م، دار الكتب العلمية، بيروت.
117. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ، دد.
118. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله أحمد الفاكهي النحوي المكي، ت: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، 1414هـ/1993م، مكتبة وهبة، القاهرة.
119. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط1، 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
120. شرح نقائص جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)، ت: محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، ط2، 1998م، المجمع الثقافي، الإمارات.
121. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، ت: د. طه محسن، ط2، 1413هـ، مكتبة ابن تيمية، بغداد.
122. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: أحمد حسن بسج، ط1، 1418هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
123. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1407هـ/1987م، دار العلم للملايين، بيروت.
124. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، 1422هـ، دار طوق النجاة (مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، وفي الحاشية شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا.
125. صحيح الجامع الصغير للألباني، دط، دت، المكتب الإسلامي.
126. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دط، دت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
127. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، ط1، 1422هـ/2001م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
128. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دت، دار المعارف.

129. طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، ط1، 1414هـ/1994م، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.
130. علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، د. يوسف بن خلف العيساوي، ط1، 1428هـ/2007م، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
131. عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ت: عدنان الدوري، دط، 1397هـ/1977م، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف بالعراق.
132. العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي و: د. إبراهيم السامرائي، دط، دت، دار ومكتبة الهلال.
133. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ت: ج. برجستراسر، ط2، 1400هـ/1980م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
134. غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، ت: أحمد محمود عبد السميع الحفيان، ط1، 1425هـ/2004م، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
135. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي مع تعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز)، دط، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
136. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط1، 1414هـ، دار ابن كثير/ دار الكلم الطيب، دمشق/ بيروت.
137. الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، أبو عمرو الداني، ت: حاتم صالح الضامن، ط1، 1428هـ/2007م، دار البشائر، دمشق.
138. الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب حسين بن أبي العزهمذاني، ت: د. فهمي حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، ط1، 1411هـ/1991م، دار الثقافة، قطر.
139. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت: محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمان عميرة، دط، 1405هـ/1985م، دار الجيل، بيروت.
140. فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمان، ت: د. حسن ضياء الدين عتر، ط1، 1408هـ/1987م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.
141. في رحاب القرآن، د. محمد سالم محيسن، دط، دت، دد.
142. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ/2005م، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان.

143. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، دط، دت، مكتبة الخانجي، مصر.
144. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ط3، 1417هـ/1996م، مؤسسة الرسالة.
145. القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، د. محمد بن عمر بازمول، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1412هـ/1413هـ.
146. القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ط1، 1404هـ/1984م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
147. الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ت: د. عمر حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه، 1408هـ، جامعة أم القرى.
148. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
149. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، 1418هـ/1998م، مكتبة العبيكان، الرياض.
150. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، جامع العلوم الباقولي، ت: د. محمد أحمد الدالي، دط، 1415هـ/1994م، مطبعة الضيل، دمشق.
151. الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي، ت: د. محي الدين رمضان، ط5، 1418هـ/1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
152. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، دط، دت، مؤسسة الرسالة، بيروت.
153. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين المتقي، ت: بكري حياي وصفوة السقا، ط5، 1401هـ/1981م، مؤسسة الرسالة.
154. الكوكب الدرّي في شرح طيبة ابن الجزري، الصادق قمحاوي، ط1، دت، دد.
155. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت: د. عبد الإله النبهان، ط1، 1416هـ/1995م، دار الفكر، دمشق.
156. لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت.
157. متن شذور الذهب، ابن هشام، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
158. المجتبى من مشكل إعراب القرآن المجيد: د. أحمد بن محمد الخراط، دط، 1426هـ، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية.

159. مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دط، دت، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
160. مجموع أشعار العرب (وهو ديوان رؤبة بن العجاج)، اعتنى به وليم بن الورد البروسي، دط، دت، دار ابن قتيبة، الكويت.
161. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دط، 1416هـ/1995م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
162. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلي، ط2، دت، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
163. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي، ت: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، 1428هـ/2007م، دار الخير، بيروت، لبنان.
164. مختصر ابن الحاجب (مختصر المنتهى الأصولي)، مطبوع بأعلى بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين الأصفهاني (ت749هـ)، ت: محمد مظهر بقا، ط1، 1406هـ/1986م، دار المدني، السعودية.
165. مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، محمد بن صالح العثيمين، ط1، 1427هـ، مكتبة الرشد.
166. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف الله، ط7، دت، دار المعارف، القاهرة.
167. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات النسفي، ت: يوسف علي بدوي، ط1، 1419هـ/1998، دار الكلم الطيب، دمشق، سوريا.
168. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة المقدسي، ت: د. وليد مساعد الطببائي، ط1، 1414هـ/1993م، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت.
169. المزهري في علوم اللغة، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد الجاوي، ط3، دت، مكتبة التراث، جمهورية مصر.
170. المستصفى في علم أصول الفقه، أبو حامد الغزالي، ط2، دت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
171. مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، ت: عامر أحمد حيدر، ط1، 1410هـ/1990م، مؤسسة نادر، بيروت.
172. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، 1421هـ/2001م، مؤسسة الرسالة.
173. مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي، ت: د. حاتم صالح الضامن، ط2، 1405هـ/1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
174. مشكل القراءات العشرية الفرشبية لغة وتفسيراً وإعراباً، عبد العزيز بن علي الحربي، ط1، دت، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

175. معاني الأحرف السبعة، أبو الفضل الرازي، ت: حسن ضياء الدين عتر، ط1، 1432هـ/2011م، وزارة الأوقاف لدولة قطر، دار النوادر.
176. معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ت: عيد مصطفى درويش وعض بن حمد القوزي، ط1، 1412هـ/1991م، دار المعارف، مصر.
177. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: د. عبد الجليل عبده شلي، ط1، 1408هـ/1988م، عالم الكتب، بيروت.
178. معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، أبو علي محمد بن المستنير قطرب، ت: د. محمد لقرينز، رسالة دكتوراه، 1436هـ/2015م، جامعة باتنة، الجزائر.
179. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
180. معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ت: د. هدى محمود قراة، ط1، 1411هـ/1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
181. معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، ط1، 1422هـ/2002م، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
182. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1، 1420هـ/1999م دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
183. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ت: بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، ط1، 1404هـ/1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
184. المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب: أبو العباس الونشريسي، ت: جماعة من الفقهاء بإشراف: د. محمد حجي، دط، 1401هـ/1981م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
185. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، 1421هـ/2000م، التراث العربي، الكويت.
186. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء الكرمانى، ت: عبد الكريم مصطفى مدلج، ط1، 1422هـ/2001م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
187. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ت: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة مصطفى الباز، ط1، 1418هـ/1997م، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية.
188. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، ت: د. علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر، ط1، 1431هـ/2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.

189. مقال حول القراءات الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها، ت: خالد بن مأمون آل محسوبي، ط1، 1423 مطابع الإيمان، السعودية.
190. المقتضب، المبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، دط، دت، عالم الكتب، بيروت.
191. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمان أبو زيد ولي الدين ابن خلدون، ت: خليل شحادة، دط، 2007م/1428هـ، دار الفكر بيروت، لبنان.
192. المقرب، ابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/1972م.
193. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الداني، ت: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
194. المكي والمدني في القرآن الكريم، عبد الرزاق حسين أحمد، ط1، 1420هـ/1999م، دار ابن عفان.
195. المكي والمدني من السور والآيات (من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس)، محمد بن عبد العزيز الفالح، ط1، 1433هـ/2012م، دار التدمرية.
196. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، ت: فؤاد أحمد زمري، ط1، 1415هـ/1995م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
197. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب، ط1، 1405هـ/1985م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
198. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ت: زكريا عميرات، ط1، 1420هـ/1999م، دار الكتب العلمية، لبنان.
199. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، ط3، 1405هـ، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن.
200. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دط، دت، دار الفكر، بيروت، لبنان.
201. النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن الشهير بالماوردي، ت: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
202. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دط، 1399هـ/1979م، المكتبة العلمية، بيروت.
203. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، ط2، مكتبة طيبة، المدينة.
204. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر.

أ/ب	مقدمة البحث.
ج	أولاً: مشكلة البحث.
ج	ثانياً: أهمية البحث.
ج	ثالثاً: أسباب اختيار البحث.
ج	رابعاً: أهداف البحث.
د	خامساً: الدراسات السابقة.
و	سادساً: ضبط المفاهيم المفتاحية لعنوان البحث.
ز	سابعاً: المنهج المتبع في البحث.
ز	ثامناً: أهم مصادر البحث ومراجعته.
ح	تاسعاً: الصعوبات التي اعترضت البحث.
ح	عاشراً: خطة البحث.
ط	الطريقة المعتمدة في كتابة الرسالة.
1	مدخل تمهيدي: مدخل إلى علمي القراءات والنحو والعلاقة بينهما.
2	المسألة الأولى: القراءة المقبولة وضوابطها.
2	القراءات لغة واصطلاحاً:
4	الضابط الأول: ركن موافقة اللغة العربية.
4	الضابط الثاني: ركن موافقة الرسم العثماني.
4	أ/ موافقة الرسم تحقيقاً.
5	ب/ موافقة الرسم تقديراً (احتمالاً).
6	الضابط الثالث: ركن التواتر.
6	اختلاف العلماء في حقيقة هذا الركن وما دار حوله من جدل.
10	المسألة الثانية: معنى القراءات السبع والعشر.
10	معنى القراءات السبع.
10	التعريف بالقراء السبعة.
13	معنى القراءات العشر.
13	التعريف بالقراء الثلاثة.
14	المسألة الثالثة: تواتر القراءات الثلاث.
14	أقوال بعض العلماء في مسألة تواتر القراءات الثلاث.
14	قول البغوي (ت510هـ).

14	قول ابن الصلاح (ت642هـ).
14	قول تاج الدين السبكي (ت770هـ).
14	قول ابن الجزري (ت833هـ).
16	المسألة الرابعة: معنى القراءات الشاذة.
17	المسألة الخامسة: حديث الأحرف السبعة.
19	أقوال بعض العلماء في معنى الحديث (ابن قتيبة/ الباقلائي/ ابن الجزري).
21	المسألة السادسة: بين الأحرف السبعة والقراءات السبع والعشر.
21	أقوال العلماء في بيان أن الأحرف السبعة ليست هي القراءات السبع.
21	قول مكّي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ).
22	قول أحمد بن عمار المهدي (ت440هـ).
22	قول ابن تيمية (ت728هـ).
23	قول ابن الجزري (ت833هـ).
23	قول السيوطي (ت911هـ).
23	حكم ما وراء القراءات العشر في عصرنا وفي العصور السابقة.
23	قول ابن الجزري (ت833هـ).
24	قول البناء الدميّاطي (ت1117هـ).
25	المسألة السابعة: نشأة علم القراءات.
27	المسألة الثامنة: نشأة علم النحو.
27	النحو لغة واصطلاحاً.
27	أول من وضع مسائل في النحو.
29	المسألة التاسعة: العلاقة بين علمي القراءات والنحو.
30	أولاً: القراءات القرآنية مصدر أصيل للدراسات اللغوية.
30	أقوال العلماء في هذه المسألة.
30	قول ابن خالويه (ت370هـ).
31	قول أبي عمرو الداني (ت444هـ).
31	قول ابن حزم (ت456هـ).
31	قول السيوطي (ت911هـ).
31	قول عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ).
32	قول الصفاقسي (ت1118هـ).



32	قول الألووسي (ت1342هـ).
33	ثانيا: موقف البصريين والكوفيين من القراءات.
33	موقف البصريين من القراءات.
34	موقف الكوفيين من القراءات.
36	الفصل الأول: فرش القراءات العشرية المختلف فيها نحوياً.
37	معنى الأصول والفرشيات.
37	المنهج المتبع في جمع الفرشيات.
39	المبحث الأول: تخريج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الأول من القرآن الكريم.
39	المطلب الأول: من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة آل عمران.
39	سورة الفاتحة.
39	سورة البقرة.
50	سورة آل عمران.
55	المطلب الثاني: من أول سورة النساء إلى آخر سورة الأنعام.
55	سورة النساء.
60	سورة المائدة.
63	سورة الأنعام.
69	المبحث الثاني: تخريج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الثاني من القرآن الكريم.
69	المطلب الأول: من أول سورة الأعراف إلى آخر سورة هود.
69	سورة الأعراف.
74	سورة الأنفال.
75	سورة التوبة.
78	سورة يونس.
80	سورة هود.
83	المطلب الثاني: من أول سورة يوسف إلى آخر سورة الكهف.
83	سورة يوسف.
85	سورة الرعد.
85	سورة إبراهيم.
86	سورة الحجر.
87	سورة النحل.

88	سورة الإسراء.
90	سورة الكهف.
94	المبحث الثالث: تخريج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الثالث من القرآن الكريم.
94	المطلب الأول: من أول سورة مريم إلى آخر سورة الفرقان.
94	سورة مريم.
95	سورة طه.
98	سورة الأنبياء.
100	سورة الحج.
102	سورة المؤمنون.
103	سورة النور.
105	سورة الفرقان.
107	المطلب الثاني: من أول سورة الشعراء إلى آخر سورة فاطر.
107	سورة الشعراء.
108	سورة النمل.
110	سورة القصص.
111	سورة العنكبوت.
111	سورة الروم.
112	سورة لقمان.
112	سورة السجدة.
113	سورة الأحزاب.
114	سورة سبأ.
115	سورة فاطر.
117	المبحث الرابع: تخريج الفرشيات المختلف فيها نحوياً في الربع الرابع من القرآن الكريم.
117	المطلب الأول: من أول سورة يس إلى آخر سورة الحجرات.
117	سورة يس.
118	سورة الصافات.
119	سورة ص.
120	سورة الزمر.
121	سورة غافر.

122	سورة فصلت.
122	سورة الشورى.
123	سورة الزخرف.
125	سورة الدخان.
125	سورة الجاثية.
126	سورة الأحقاف.
127	سور محمد.
128	سورة الفتح.
128	سورة الحجرات.
129	المطلب الثاني: من أول سورة ق إلى آخر سورة الناس.
129	سورة ق.
129	سورة الذاريات.
129	سورة الطور.
130	سورة النجم.
130	سورة القمر.
130	سورة الرحمن.
131	سورة الواقعة.
131	سورة الحديد.
132	سورة المجادلة.
133	سورة الحشر.
133	سورة الممتحنة.
133	سورة الصف.
134	سورة الجمعة.
134	سورة المنافقون.
134	سورة التغابن.
134	سورة الطلاق.
135	سورة التحريم.
135	سورة الملك.
135	سورة القلم.

135	سورة الحاقة.
135	سورة المعارج.
136	سورة نوح.
136	سورة الجن.
137	سورة المزمل.
137	سورة المدثر.
137	سورة القيامة.
137	سورة الإنسان.
139	سورة المرسلات.
139	سورة النبأ.
139	سورة النازعات.
139	سورة عبس.
140	سورة التكوير.
140	سورة الانفطار.
140	سورة المطففين.
140	سورة الانشقاق.
141	سورة البروج.
141	سورة الطارق.
141	سورة الأعلى.
141	سورة الغاشية.
141	سورة الفجر.
142	سورة البلد.
142	سورة الشمس.
143	سورة الليل.
143	سورة الضحى.
143	سورة الشرح.
143	سورة التين.
143	سورة العلق.
143	سورة القدر.

143	سورة البينة.
144	سورة الزلزلة.
144	سورة العاديات.
144	سورة القارعة.
144	سورة التكاثر.
144	سورة العصر.
144	سورة الهمزة.
144	سورة الفيل.
144	سورة قريش.
144	سورة الماعون.
145	سورة الكوثر.
145	سورة الكافرون.
145	سورة النصر.
145	سورة المسد.
145	سورة الإخلاص.
145	سورة الفلق.
145	سورة الناس.
146	الفصل الثاني: تباين الحركات الإعرابية في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.
147	صناعة إعراب القرآن الكريم.
151	المبحث الأول: تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والنصب في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.
151	المطلب الأول: الفاعل ونائبه.
151	✓ الفرع الأول: من الرفع فاعلا إلى النصب مفعولا (نداء).
160	✓ الفرع الثاني: من الرفع نائبا للفاعل إلى النصب مفعولا به.
165	المطلب الثاني: المبتدأ والخبر.
165	✓ الفرع الأول: بين المبتدأ والمنصوبات.
165	من الرفع مبتدأ إلى النصب عطفا.
166	من الرفع مبتدأ إلى النصب بدلا.
166	من الرفع مبتدأ إلى النصب مفعولا به.

170	من الرفع مبتدأً إلى النصب توكيداً.
171	من الرفع مبتدأً إلى النصب نداءً.
171	من الرفع مبتدأً أو خبراً إلى النصب حالا.
175	من الرفع مبتدأً وخبراً إلى النصب معطوفاً وحالا أو مفعولاً مطلقاً.
177	من الرفع مبتدأً أو خبراً إلى النصب مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به.
178	من الرفع مبتدأً أو خبراً إلى النصب مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً لأجله.
179	✓ الفرع الثاني: بين الخبر والمنصوبات.
179	من الرفع خبراً إلى النصب مفعولاً مطلقاً أو حالا إلى الخفض نعتاً.
181	من الرفع خبراً إلى النصب مفعولاً به.
184	من الرفع خبراً إلى النصب ظرفاً أو بدلاً.
184	من الرفع خبراً أو بدلاً إلى النصب ظرفاً أو مفعولاً به.
185	من الرفع خبراً إلى النصب مفعولاً ثانٍ أو حالاً.
186	من الرفع خبراً أو بدلاً أو صفة إلى النصب حالا أو مفعولاً به على الذم.
188	المبحث الثاني: تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والجر في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.
188	المطلب الأول: التوابع (النعت/ البدل: عطف البيان).
188	✓ الفرع الأول: التباين في المنعوت.
188	بين نعت المضاف ونعت المضاف إليه.
189	بين نعت البعيد ونعت القريب.
190	✓ الفرع الثاني: بين الإتيان والقطع.
190	من الجر بحركة الإعراب إلى الرفع بحركة الإتيان.
192	من الجر نعتاً أو بدلاً إلى الرفع مبتدأً أو خبراً.
194	من الجر بدلاً إلى الضم نداءً.
194	من الجر بالجر إلى الرفع مبتدأً أو خبراً.
195	المطلب الثاني: التوابع (عطف النسق).
195	✓ الفرع الأول: بين العطف على البعيد والعطف على القريب.
198	✓ الفرع الثاني: التباين في المعطوف عليه.
198	أولاً: من العطف على المرفوع إلى العطف على المجرور.
199	ثانياً: من العطف على المجرور إلى العطف على المنصوب.

200	ثالثا: من العطف على المرفوع إلى العطف على المنصوب.
201	✓ الفرع الثالث: بين العطف على اللفظ والعطف على الخل.
203	المبحث الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية بين النصب والجر في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.
203	المطلب الأول: المنصوبات.
203	✓ الفرع الأول: بين المفعول به والمجرورات.
203	من النصب مفعولا إلى الجر عطفا.
206	من النصب مفعولا أو نداء إلى الجر بدلا.
206	من النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف.
207	من النصب مفعولا إلى الجر مضافا إليه. (وفيه من الرفع فاعل إلى الجر مضافا إليه).
213	✓ الفرع الثاني: بين الاستثناء والتوابع.
213	من النصب استثناءً إلى الجر نعتاً.
215	من النصب استثناءً إلى الرفع بدلا.
218	المطلب الثاني: النداء والتبادل بين المنصوبات.
218	✓ الفرع الأول: النداء.
218	نداء النكرة المقصود.
218	نداء المضاف إلى ياء المتكلم.
223	النداء يقتضي التخفيف.
224	✓ الفرع الثاني: التبادل بين المنصوبات.
224	بين المفعول به والمفعول المطلق.
225	بين الحال المفرد والحال الجملة.
226	بين الظرف المتصرف والظرف غير المتصرف.
227	بين الحال والظرف.
227	بين ذكر المفعول به وحذفه.
228	بين التمييز والحال.
229	بين المفعول لأجله والحال.
230	بين المفعول به والمنادى.
231	بين ظرف الزمان وظرف المكان.
231	بين ظرف الزمان الماضي وظرف الزمان المستقبل.

233	المبحث الرابع: التباين بين الحركات الأصلية والفرعية في القراءات وأثره في صياغة القواعد النحوية.
233	المطلب الأول: التباين الحاصل بين حركات الإعراب والبناء في القراءات العشر.
233	✓ الفرع الأول: بين الرفع على الإعراب والفتح على البناء.
236	✓ الفرع الثاني: بين الجر على الإعراب والفتح على البناء.
237	المطلب الثاني: التباين بين الأسماء المصروفة والممنوعة من الصرف في القراءات العشر.
237	✓ الفرع الأول: من التنوين على الصرف إلى عدم التنوين على المنع من الصرف.
242	✓ الفرع الثاني: من النصب بالفتحة على التوحيد إلى النصب بالكسرة على الجمع.
243	المطلب الثالث: التباين الحاصل بين السكون وحركات الإعراب في القراءات العشر.
243	✓ الفرع الأول: حكم الجمع بين الساكنين.
247	✓ الفرع الثاني: حكم الإتمام والاختلاس والتسكين في حركات الإعراب.
251	الفصل الثالث: تباين العوامل النحوية في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.
252	المبحث الأول: تباين الأفعال العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.
252	المطلب الأول: بين أنواع الأفعال من ماض وأمر ومضارع.
252	✓ الفرع الأول: التباين بين أزمنة الأفعال.
252	بين الفعل الماضي والفعل المضارع.
255	بين الفعل الماضي والفعل الأمر.
256	بين الفعل المضارع والفعل الأمر.
257	✓ الفرع الثاني: أسلوب الالتفات البلاغي وأثره في تباين الضمائر المسندة للفعل.
257	أولاً: إسناد الفعل لتاء الفاعل المتكلم أو المخاطب أو تاء التأنيث الساكنة.
259	ثانياً: إسناد الفعل إلى الفاعل المخاطب أو الفاعل الغائب.
260	ثالثاً: عود الضمير إلى الأبعد أو الأقرب (مفرداً أو مثنى أو جمعا مذكراً كان أم مؤنثاً).
262	✓ الفرع الثالث: أحكام نون الوقاية ونون التوكيد وما يتبعه من صور بناء المضارع وإعرابه.
262	أولاً: أوجه اجتماع نون الوقاية مع نون الرفع.
264	ثانياً: أثر نون التوكيد في بناء وإعراب الفعل المضارع.
270	المطلب الثاني: بين الأفعال الناقصة والتامة (كان وأخواتها).
270	✓ الفرع الأول: الترتيب بين معمولي كان (ليس) أو توسط الخبر.
272	✓ الفرع الثاني: من كان الناقصة إلى كان التامة.
277	المطلب الثالث: التباين بين الفعل اللازم والفعل المتعدي.



278	✓ الفرع الأوّل: التباين بين الفعل اللازم والفعل المتعدي لواحد.
284	✓ الفرع الثاني: التباين بين الفعل المتعدي لواحد والفعل المتعدي لاثنين.
286	✓ الفرع الثالث: أفعال تستعمل متعدية ولازمة بصيغة واحدة.
288	المطلب الرابع: بين صيغ الفعل المبني للفاعل وصيغ الفعل المبني للمفعول.
290	✓ الفرع الأوّل: يقع نائب الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا مستترا أو ضميرا متصلا.
290	أوّلا: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل اسما ظاهرا.
297	ثانياً: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل ضميرا مستترا.
302	ثالثا: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل ضميرا متصلا.
306	✓ الفرع الثاني: يقع نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا متصرفا أو جاراً ومجروراً.
306	أوّلا: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل مصدرا.
306	ثانياً: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل ظرفا متصرفا.
306	ثالثا: القراءات التي جاء فيها نائب الفاعل جاراً ومجروراً.
317	المطلب الخامس: فعل الفاعل بين التذكير والتأنيث.
317	✓ الفرع الأوّل: حكم تأنيث الفعل وتذكيره.
317	يجب تأنيث فعل الفاعل في حالين:
317	الحال الأولى: أن يكون الفاعل ضميرا مستترا متصلا عائدا على مؤنث حقيقي أو مجازي.
317	الحال الثانية: أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث مفردا أو مثنى أو جمع مؤنث سالما.
317	يجوز تأنيث فعل الفاعل وتذكيره في الأحوال التالية:
318	الحال الأولى: أن يكون العامل من أفعال المدح أو الذم ك: نعم وبئس.
318	الحال الثانية: أن يكون الفاعل المؤنث اسما ظاهرا حقيقي التأنيث، وهو منفصل من العامل.
318	الحال الثالثة: أن يكون الفاعل المؤنث اسما ظاهرا مجازي التأنيث متصلا بالعامل أو منفصلا عنه.
323	الحال الرابعة: أن يكون الفاعل جمع مذكر أو مؤنث متصلا بالعامل أو منفصلا عنه.
326	الحال الخامسة: وهي أن يكون الفاعل محذوفا ولا يمنع المعنى تقديره مذكرا أو مؤنثا.
328	الحال السادسة: إذا جاء أحد معمولي الفعل الناقص مؤنثا أو مذكرا.
330	✓ الفرع الثاني: حكم إلحاق الفعل علامة تدل على أنّ الفاعل مثنى أو جمع.
333	المبحث الثاني: تباين الأسماء العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.
333	المطلب الأوّل: بين الأوصاف التي تعمل عمل الأفعال.
333	✓ الفرع الأوّل: اسم الفاعل من الإضافة والإهمال إلى النصب والإعمال.
336	بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة.

337	بين اسم الفاعل واسم المفعول.
340	بين اسم الفاعل والفعل.
341	✓ الفرع الثاني: اسم الفعل بين التعريف والتنكير.
343	المطلب الثاني: بين المصدر ومشتقاته العاملة والمهملة.
343	✓ الفرع الأول: بين المصدر ومشتقاته العاملة.
343	بين المصدر والفعل الماضي.
347	بين المصدر واسم الفاعل.
348	بين المصدر والصفة.
351	✓ الفرع الثاني: بين المصدر ومشتقاته المهملة.
351	بين المصدر واسم المكان.
352	بين المصدر واسم الزمان.
353	بين المصدر والأسماء.
354	المطلب الثالث: الأسماء المجرورة بالإضافة.
355	✓ الفرع الأول: بين الإضافة والقطع.
355	من الجر بالإضافة أو الجر (بدلا/ عطف بيان) إلى النصب (بدلا/ عطف بيان/ تميزا).
357	من الإضافة إلى المفعولية.
357	من الإضافة إلى الظرفية.
358	من الإضافة إلى النعت.
361	من الإضافة إلى البدل (عطف بيان).
362	من الإضافة إلى الجر بالحرف.
363	✓ الفرع الثاني: ياء الإضافة (ياء المتكلم) بين فتحها وكسرها وإسكانها.
366	المبحث الثالث: تباين الأحرف العاملة في القراءات العشر وأثره في صياغة القواعد النحوية.
366	المطلب الأول: النواسخ (إنَّ وأخواتها/ لا النافية للجنس).
366	✓ الفرع الأول: إنَّ وأخواتها.
366	أولا: التبادل بين (أَنَّ) المكسورة والمفتوحة.
375	ثانيا: التبادل في العطف على اسم (إنَّ).
385	ثالثا: التبادل بين (أَنَّ) المثقلة والمخففة.
387	رابعا: التبادل بين (إنَّ) المثقلة والمخففة.

392	خامسا: التبادل بين (لكنَّ) المثقلة عاملة والمخففة مهملة.
393	✓ الفرع الثاني: التبادل بين (لا) النافية للوحدة و(لا) النافية للجنس.
399	المطلب الثاني: نواصب وجوازم الفعل المضارع.
401	✓ الفرع الأوَّل: التباين بين الأحرف التي تنصب الفعل المضارع والتي تتركه مرفوعا.
401	بين حتى الناصبة وحتى الابتدائية الرافعة.
401	بين (أن) المصدرية الناصبة و(أن) المخففة من الثقيلة أو المهملة.
404	بين الواو الاستثنائية الرافعة والواو العاطفة على المنصوب.
406	بين واو المعية الناصبة والاستثنائية الرافعة أو العاطفة على المرفوع.
407	بين الفاء السببية الناصبة والاستثنائية الرافعة أو العاطفة على المرفوع.
410	بين لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي ولام التوكيد المزحلقة.
411	بين (أو) الناصبة و (أو) الابتدائية و (أو) العاطفة.
412	✓ الفرع الثاني: التباين بين الأحرف التي تجزم الفعل المضارع والتي تتركه مرفوعا.
412	بين الواو الاستثنائية الرافعة والواو العاطفة الجازمة.
413	بين الفاء العاطفة الجازمة والفاء الاستثنائية الرافعة.
415	بين (لا) الناهية الجازمة و(لا) النافية المهملة.
420	الرفع على الأصل (التجرد من الناصب والجازم) والجزم في جواب الطلب.
423	✓ الفرع الثالث: التباين بين الأحرف التي تنصب الفعل المضارع أو تجزمه.
423	بين لام التعليل الناصبة ولام الأمر الجازمة.
424	بين (أن) الناصبة و(إن) الشرطية.
427	المطلب الثالث: أحرف عاملة مختلفة تحت أبواب نحوية متفرقة.
427	بين (من) الشرطية و(من) الموصولة.
427	بين لام الجار ولام الابتداء.
427	بين (ما) الموصولة و(ما) المصدرية.
428	بين حرف الاستثناء (إلا) وحرف الجر (إلى).
428	بين لام التوكيد و(لا) النافية.
429	دخول لام الأمر على المضارع المبذوء ببناء الخطاب.
429	بين (ما) الموصولة و(ما) الصفة.
430	بين حرف الجر (من) والاسم الموصول (من).
430	بين كسر لام الأمر وتسكينها.

430	بين لام الجر ولام التعليل.
431	بين (ما) الشرطية و (ما) الموصولة.
432	دخول الألف واللام على المعرفة.
433	تشديد نون مثنى الاسم الموصول واسم الإشارة.
434	الفرق بين نون المثنى ونون الملحقات.
437	حذف العائد المنصوب من جملة الصلة.
435	بين حرف الجر وصيغة المبالغة.
435	بين زيادة حرف ونقصانه أو إبداله بحرف آخر مع بيان أثر ذلك في الإعراب.
441	خاتمة البحث.
447	فهرس الآيات القرآنية.
467	فهرس القراءات الشاذة.
468	فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
469	فهرس الأعلام المترجم لهم.
470	فهرس القواعد النحوية.
495	فهرس الشواهد الشعرية.
508	فهرس المصادر والمراجع.
521	فهرس الموضوعات.
✓	ملخص البحث باللغة العربية.
✓	ملخص البحث باللغة الإنجليزية.

ملخص الأطروحة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا أشرف الأنبياء والمرسلين أمّا بعد:

فهذا بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القراءات والترتيل بعنوان:

### أثر القراءات العشرية في صياغة القواعد النحوية.

- دراسة استقرائية، تحليلية، تأصيلية -

ينتمي هذا البحث في إطاره العام إلى علوم القرآن، وتدقيقا إلى علم القراءات، فهو يُعنى بتوجيه القراءات المتواترة المختلفة نحوياً، والاحتجاج بها ولها في صياغة القواعد النحوية، والغرض من هذا البحث توظيف القراءات المتواترة في الدرس النحوي تمثيلاً واستشهاداً وتأصيلاً.

فهو بحث في مجال الدراسات القرآنية، استهلته بإطلالة قصيرة على شكل مسائل في التعريف بعلميّ القراءات والنحو من حيث نشأتهما وأهم مسألهما، مع ذكر العلاقة بينهما.

ثمّ يتبعها مرحلة دراسية معمّقة - هي البستان المثمر لأمثلة الدراسة - تتمثل في استقراء فرش القراءات المتواترة التي قرئت بأكثر من وجهٍ نحويّ، ونسبتها إلى القراء العشرة معتمداً على كتاب "النشر في القراءات العشر" لإمام الصنعة خاتمة القراء ابن الجزري - رحمه الله تعالى -.

مع تصنيف وتوزيع تلك الفرشيات المحصورة على حسب الأبواب النحوية، وهو المحور الرئيس للموضوع، فبعد إمعان النظر وإدماجه؛ تبين لي أنّ القواعد النحوية لا يُمكن أن تُستنبط إلاّ في ظل إعراب القراءات، لذلك اتجهت لأن أضع كلّ حرف اختلف في قراءته اختلافاً نحوياً تحت نوع من أنواع التباين الإعرابي، وهذه الطريقة هي الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح قواعده، لأنّ الإعراب هو ثمرة النحو التطبيقية، ولكي يكون الجهد منضبطاً، والعائد مثمراً، ركزت في مجمل البحث على:

- الأحرف التي قرئت بأكثر من وجهٍ، ويرجع اختلافها إلى الجانب النحوي، فعملتُ على توظيف هذه القراءات كأمثلة وشواهد للدرس النحوي، واستنتاج ما دلت عليه من قواعد وضوابط نحوية، مقتصرًا على أيسر وأرجح الوجوه إعراباً وتعليلاً.

- مشكل القراءات لفظاً وتوجيهها نحواً، مُشيراً إلى موضع الإشكال ووجهه، ومن ردّ أو ضعّف أو لحن أو تأوّل أو... القراءة بسببه، سواء كان من النحاة أم من المفسرين، حاثماً ذلك برفع وتوجيه مُشكل هذه القراءة. وتلمّس الاستفادة من هذا البحث في جانبه الاستقرائي والتحليلي، فهي دراسة جمعت بين استقراء مواضع القراءات المختلف فيها نحوياً، والتصنيف لها في أبواب النحو مع تحليلها، ومن ثمّ تأصيل ما دلت عليه من قواعد نحوية، سواء وافقت النحو المؤلف أم خالفته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا الأمين.

**Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon  
our Prophet**

This research is submitted to obtain a doctorate degree in the field of Readings and Recitation entitled:

**The effect of decimal readings on the formulation of grammatical  
rules.**

**- An analytical, inductive study**

This research belongs to the field of sciences of the Qur'an. It is concerned with directing the various readings and using them in drafting the grammatical rules. The purpose of this research is to employ the frequent readings in the support of the Qur'an's script.

This research begins with:

A brief review of the issues concerning the definition of science readings and grammar in terms of their origins and the most important issues with the mention of the relationship between them.

It is then followed by an in-depth study which is a complete extrapolation of the readings, and attributed to the ten readers based on the book (**Anacher Fi Alkiraat Alacher**) by Imam Ibn Aldjazri.

The grammatical rules can not be derived except in the context of the interpretation of the readings so I tended to put each preposition that differs in reading under a kind of variance and this method is the purpose of extracting the issues of grammar and correcting its rules so that the expression is the fruitful. I focused on the overall chapters and discussions as follows:

**a/** The prepositions were read more than once and are different in their grammatical sense. They used these readings as examples and evidence of the grammatical study and the conclusion of the grammatical rules, limited to the easier and more likely to express the explanations.

**B/** The problem of the tenuous readings of the word and meaning and guidance of them, pointing to the location of the problem and text on its response or weakness or melody according to the scholars or interpreters, and finally directing the problem of this reading, if I may.